

تصوير ابو عبدالرحمن الكردي

الإمبراطورية الأمريكية

الجزء الثاني

بأقلام

روچیه جارودی
د. مراد هوفمان
ناعوم تشومسکی
د. حسن محمد وجیه
د. دینا جلال
د. رضا شحاته
رضا هلال
سجینی دولارمانی
سلیمان قنایوی
سهیر جبر
لواء أ. ح. طه المجدوب
عادل المعلم
کریمه کیرلس
د. ماهر حتوت
محمد صادق الحسینی
د. محمد قدری سعید

مکتبة الشرق

الإمبراطورية الأمريكية

صفحات من الماضي والحاضر

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الشروق

القاهرة - كوالالمبور - جاكرتا - لوس أنجلوس

تليفون : ٢٥٦٥٩٣٩ تليفاكس : ٤٥٢١٠٣٨

الإمبراطورية الأمريكية

صفحات من الماضي والحاضر

الجزء الثانى

مكتبة الشروق

إمبراطورية فى أزمة

الإمبراطورية والانفرادية وأزمة القيادة

كانت الإمبراطورية البريطانية توصف بأنها « الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس » . وهذا الوصف وصفت به الإمبراطورية الأمريكية ، مثل سابقتها البريطانية .

ولئن كان القرن التاسع عشر قد وصف بأنه القرن البريطانى ؛ فإن القرن العشرين ، كان بلا ريب « القرن الأمريكى » ، ومن المحتمل أن يكون القرن الواحد والعشرون هو « القرن الأمريكى الجديد » .

غير أن « الإمبراطورية الأمريكية » و « القرن الأمريكى الجديد » ، مقولتان أصبحتا موضوع اختبار بعد أن افتتحت الطائرات الانتحارية نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م .

وعندما يقال إن الإمبراطورية الأمريكية لا تغرب عنها الشمس ، فهذا صحيح ، بالرغم من أسنة النيران وسحب الدخان والأتربة التى لفتت نيويورك وواشنطن يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م - إذا ما استعرضنا عناصر القوة الأمريكية^(١) .

فالولايات المتحدة هى القوة العسكرية العالمية الأولى بلا منازع ، منذ انهيار الاتحاد السوفييتى السابق .

(١) فى تفاصيل القوة الأمريكية :

رضا هلال ، أمريكا الحلم والسياسة ، الحضارة للنشر ١٩٩٩ م .

والولايات المتحدة هي القوة الوحيدة حقاً التي لها يد طويلة على المستوى الكونى بأساطيل وقوات بحرية وقواعد جوية وقوات برية فى كل جزء مهم استراتيجياً فى العالم .

والولايات المتحدة ، أخيراً ، لديها درع واقية من أنظمة الصواريخ فى البر والبحر والجو لردع أية قوة أخرى من مهاجمتها أو مهاجمة حلفائها .
هذا من الناحية العسكرية والاستراتيجية .

ومن الناحية الاقتصادية ، فلا تضاهى أمة أخرى أمريكا فى قدرتها الاقتصادية .
فرغم أن الزراعة لا تمثل سوى ٢,٥ ٪ من الناتج القومى الأمريكى ، ولا تشغل سوى ٢,٧ ٪ من اليد العاملة الأمريكية ، فإن أمريكا هي أكبر مصدر زراعى فى العالم بقيمة تزيد على ٥٠ مليار دولار سنوياً .

كما تمثل أمريكا مكان الصدارة العالمية فى الصادرات من التكنولوجيا العالية .
فالشركات الأمريكية تتحكم بنحو ٥٠ ٪ من السوق العالمية للألياف البصرية و ٧٣ ٪ من صادرات الصناعات المعلوماتية و ٧٥ ٪ من مبيعات صناعات الفضاء والطيران المدنى والعسكرى . وتزيد صادرات أمريكا من التكنولوجيا العالمية على ١٥٠ مليار دولار سنوياً .

لقد كان التطور الأهم فى أمريكا بنهاية القرن العشرين ، هو تحول الاقتصاد الأمريكى إلى اقتصاد ما بعد صناعى ، تمثل صناعات الاتصالات والمعلومات والوسائط الإعلامية والترفيه ، القلب المحرك له .

وهذا التطور الاقتصادى (التحول إلى الاقتصاد ما بعد الصناعى) ، أدى إلى تطور مهم فى مفهوم الهيمنة الأمريكية حيث لم تعد مجرد هيمنة عسكرية واقتصادية وإنما هيمنة ثقافية أيضاً . فمن خلال هيمنة الاتصالات والمعلومات الأمريكية ، امتد نفوذ الإمبراطورية الأمريكية إلى كل أرجاء العالم ؛ لتصبح إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس فعلاً وليس بالمعنى الرمضى .

فالولايات المتحدة تتحكم بحوالى ٨٠ ٪ من الصور المبتوثة فى العالم . وفى دول الاتحاد الأوروبى ، فإن نصيب الأفلام الأمريكية يتجاوز ٧٥ ٪ من المعروض فى دور العرض ، و ٥٣ ٪ من المواد المقدمة فى قنوات التليفزيون الأوروبية البالغ

عددها ٥٠ قناة (غير القنوات المشفرة) . كما تهيمن الشركات الأمريكية على نحو ٩٠ ٪ من السوق العالمية للفيديو والصور المتلفزة . وتهيمن أمريكا - أيضاً - على الأخبار والمعلومات المتداولة . فالوكالة الصحفية الأولى فى العالم هى « الأسوشيتدپرس » الأمريكية ، التى تزود بالأنباء والصور ١٦٠٠ صحيفة يومية و ٥٩٠٠ محطة للراديو والتلفزيون فى مختلف أنحاء العالم ، بالإضافة إلى أن ٩٠ ٪ من مواقع شبكة معلومات « الإنترنت » هى مواقع أمريكية .

ويرتبط بالهيمنة الأمريكية على فضاء الاتصالات والمعلومات « العالمى » ، أن النموذج الأمريكى فى طريقة العيش قد تغلغل فى أوروبا وروسيا والصين والعالم الإسلامى ، من « الجينز » إلى « الكوكاكولا » و « ماكدونالدز » وأفلام « هولى وود » و « والت ديزنى » إلى أغانى « البوب » .

وهكذا ، فإن أمريكا تهيمن على العالم عسكرياً واقتصادياً وثقافياً (الاتصالات ونموذج الحياة الأمريكية) ، بدرجة لم تسبقها إليها إمبراطورية بائدة فى التاريخ الإنسانى .

بيد أن هذا الوضع الإمبراطورى الذى وصلت إليه الولايات المتحدة ، مع حلول القرن الواحد والعشرين ، قد ارتبط بجدل أيديولوجى حول ما إذا كان على أمريكا أن تمارس دوراً عالمياً إمبراطورياً ، وحول كيفية ممارسة ذلك الدور إذا قبلت به . وفى هذا الصدد ظهر خطابان : الخطاب الليبرالى والخطاب الجمهورى المحافظ .

ينطلق الخطاب الليبرالى من أن الإمبراطورية الأمريكية تختلف عن الإمبراطوريات السابقة فى أنها إمبراطورية غير إمبريالية . فهى الأولى بين الإمبراطوريات التاريخية التى لا تقوم على احتلال الأراضى وحكم شعوب المستعمرات ، بل العكس هو الحادث . فأمريكا لم تحتل پنما بل اكتفت بمحاكمة ديكتاتورها نورريجا ، ولم تحتل هايتى بل قصدت فقط إعادة الحكم الديمقراطى هناك ، ولم تحتل العراق بعد أن أخرجت قوات صدام حسين من الكويت ، كما أن القوات والقواعد العسكرية الأمريكية فى الخليج وحول العالم ، قد وجدت إما بطلب أو بموافقة من الدول التى توجد بها تلك القوات والقواعد .

والخطاب الليبرالى ، كما يقول هنرى كسينجر فى آخر كتبه « هل تحتاج أمريكا

إلى سياسة خارجية ؟ » ، يستند على مقولة نهاية التاريخ بمعنى أن انهيار الاتحاد السوفييتي وانتصار أمريكا في الحرب الباردة ، يعنيان أن الديمقراطية هي الغاية النهائية للتاريخ الإنساني وأن العالم يتجه صوب الديمقراطية⁽¹⁾ . ومن ثم فإن على الولايات المتحدة أن تمارس دورًا إمبراطوريًا يتمثل في نشر الديمقراطية في العالم وفرض الديمقراطية على المجتمعات الأخرى .

وفي دراسة للمفكر الأمريكي توماس دونللي ، صدرت عن مركز دراسات القرن الأمريكي الجديد ، يقول : إن الولايات المتحدة تختلف عن الإمبراطوريات السابقة في أنها « إمبراطورية الديمقراطية » أو « إمبراطورية الحرية » ، وفي أنها (الولايات المتحدة) لا تحتل أراضى ولا تغزو دولاً أخرى ولا تقيم مستعمرات ، وأنها الوحيدة التى حققت وجودها الإمبراطورى عن طريق حضورها الثقافى والاقتصادى والعسكرى . وإذا كانت الإمبراطورية الأمريكية تختلف عن سابقتها من الإمبراطوريات فى أنها ليست إمبريالية (لا تغزو ولا تحتل بالمعنى العسكرى) ، فإن الخطاب الليبرالى الأمريكى يروج لأن تكون أمريكا إمبريالية ديمقراطية بمعنى أن تنتشر الديمقراطية فى العالم وتفرض الديمقراطية على المجتمعات الأخرى .

هذا عن الخطاب الليبرالى ، أما الخطاب المحافظ ، فينتقل من أن انتصار أمريكا فى الحرب الباردة وسقوط الشيوعية ، كانا نتيجة التزام أمريكى بإسقاط « إمبراطورية الشر - الإمبراطورية الشيوعية » منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ويرتب الخطاب المحافظ ، على النتيجة السابقة ، أن على الولايات المتحدة أن تستأنف الحرب الباردة مع الصين وروسيا مع الإبقاء على أوروبا واليابان تحت المظلة الدفاعية الأمريكية فى ظل التزام أمريكى لا يتزعزع بـ « الأفراد فى العالم » .

والانفرادية فى الخطاب المحافظ الأمريكى ليست الانعزالية فهى لا تعنى الانعزال ، وإنما تعنى انفراد الولايات المتحدة بفعل ما تريده فى العالم بغض النظر عما يريده الآخرون حتى لو كانوا حلفاء للولايات المتحدة . فقد تشاور الولايات

(1) H. Kissinger, Does America need a foreign Policy : Toward a Diplomacy of the 21 Century, Simon & Shucter, 2001

المتحدة حلفاءها حول ما يريدونه ولكنها تفعل ما تريد ، وكان لسان حالها يقول : نعلم ما تريدونه ولكننا نفعل ما نريده . وهذا بالضبط ما حدث لدى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الحد من حرارة الأرض (بروتوكول كيوتو) ، ولدى تراجع الرئيس جورج بوش الابن عن التزام أمريكا التوقيع على اتفاقية محكمة الجرائم الدولية واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة البيولوجية واتفاقية نزع الألغام ، واتفاقية ضبط وتنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة ، واتفاقية مكافحة غسيل الأموال وبرامج تنظيم النسل التابعة للأمم المتحدة . لقد أراح الخطاب المحافظ ، كتابات التخطيط الاستراتيجي التي ظهرت في نهاية حقبة كلينتون (١٩٩٢ - ٢٠٠٠) ، والتي كانت تقول بضرورة قبول أمريكا لمشاركة أطراف عالمية وإقليمية في إدارة شئون العالم من أجل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية . فالمؤرخ الشهير پول كيندي ، كان قد أطلق مفهوم « الدول المحورية » أي الدول التي تمثل قطبًا فاعلاً في إقليمها مثل مصر وتركيا والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك والبرازيل ، والتي لا غنى عن التحالف معها^(١) . بل إن قطبًا محافظًا مثل صمويل هانتنجتون ، كان قد أفتى بأن النظام العالمي البازغ سيكون أحادى القوة (الولايات المتحدة) متعدد الأقطاب (الصين ، أوروبا ، روسيا ، اليابان) ، وأن الولايات المتحدة لن يكون بمقدورها إدارة شئون العالم « منفردة » .

غير أن « الانفرادية » الأمريكية ، التي وصلت سدة الحكم مع إدارة جورج بوش الابن ، قد أثارت الرفض والعداء تجاه أمريكا . فقد عارضت أوروبا مبادرة الدرع الصاروخي ، وتحدثت أوروبا الولايات المتحدة بالتوقيع على « بروتوكول كيوتو » ، وفي الصين وروسيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامي ، تصاعدت حدة مشاعر العداء لأمريكا .

وهكذا ، فإن أمريكا في « اللحظة الإمبراطورية » قد واجهت تحديًا وعداءً من بقية العالم سواء صوّرت باعتبارها « إمبريالية ديمقراطية » أو عندما تبنت « الانفرادية » .

فعندما تدخلت أمريكا في عهد كلينتون ، كإمبريالية ديمقراطية سواء تحت

(1) Paul Kennedy (ed) , The Pivotal States , Norton & Co. 1999.

شعارات حقوق الإنسان أو الحرية من الاضطهاد الدينى (الصين والعالم الإسلامى) أو احتواء الدول المارقة (إيران والعراق) أو استعادة الديمقراطية (هايتى) أو التدخل الإنسانى (الصومال) أو منع الإبادة الجماعية والتطهير العرقى (بوروندى - البوسنة وكوسوفا) أو السلام (الشرق الأوسط وأيرلندا) ، وصف الدور الأمريكى بأنه انتقائى ويكيل بمكيالين ويستهدف أمركة العالم ٠٠ وإمبريالى .

أما المحافظون الأمريكيون ، فقد وصفوا السياسة الخارجية لإدارة كلينتون بأنها فى الأحسن أشبه بـ « سياسة الأم تريزا » وفى الأسوأ بأنها سياسة إطفاء الحرائق ، مما تسبب (فى رأى الجمهوريين) بزعة ثقة العالم فى قدرة البيت الأبيض على تشكيل الأحداث فى العالم .

وعندما تبنت أمريكا « استراتيجية الانفرادية » ، وصفت بأنها انتقائية وتستأنف الحرب الباردة ولا تأخذ فى الاعتبار مصالح حلفائها وتزيد حدة المعاداة لأمريكا .

وإذا رجعنا إلى هنرى كسينجر ، فإنه لا يرى فى « الانفرادية » استراتيجية عالمية أصلا ، بل يراها تتغافل عن التطورات التى تشكل النظام العالمى البازغ ، وأهم تلك التطورات الأقطاب التى تتشكل مثل الصين وأوروبا وروسيا ، بالإضافة إلى التغيرات الكيفية التى تحدثها التكنولوجيا والعولمة .

وإذا استشهدنا بالمؤرخ الشهير « پول كيندى » فإن الإمبراطورية الأمريكية ، لم تفشل فقط فى صياغة استراتيجية كونية تأخذ فى الحسبان المشكلات والتطورات العالمية ومصالح اللاعبين الآخرين فى النظام العالمى (بشهادة كسينجر) ، بل فشلت فى تطوير استراتيجية لحماية الداخل الأمريكى من « الإرهاب » .

لقد سبق تفجيرات نيويورك وواشنطن بأسبوع ، توجه ثلاث فرق جوية أمريكية إلى مياه الساحل الشرقى الأمريكى نقلها مجموعة من البوارج البحرية لتمخر عباب البحر إلى مضيق تايوان وممرات الخليج ، كدليل على قوة أمريكا وقدرتها على الوصول إلى أى مكان فى العالم على بعد آلاف الأميال .

ولكن تلك الفرق الجوية عادت مسرعة إلى بلادها مباشرة عقب هجمات الطائرات الانتحارية ، لحراسة البيت الأبيض والبنطاجون (وزارة الدفاع) أو إنقاذ

من بقوا على قيد الحياة في مركز التجارة العالمي ، وهي مهمات لم تعد لها تلك البوارج والطائرات والقوات التي على متنها .

والمعضلة أن الإمبراطورية الأمريكية ، بخبرائها المحافظين أو الليبراليين ، قد اكتشفت لحظة انفجارات نيويورك وواشنطن ، أن القوة الأمريكية لم تحل دون تهديد عاصمة الإمبراطورية ، كما اكتشفت أمريكا أن مشروع الدرع الصاروخي الذي كان من المفترض أن تبلغ تكلفته ٨٠ مليار دولار ، لم يكن ليمنع الطائرات الانتحارية من ضرب البنتاجون .

كما اكتشف الأمريكيون أن قدرتهم على فرض « نموذج الحياة الأمريكي » في الخارج ، لم تغن شيئاً عن تهديد ذلك النموذج في الداخل .

وبالإضافة إلى ذلك اكتشف الأمريكيون أن « الانفرادية » الأمريكية في العالم ، انتهت للأسف بـ « شماتة » الملايين في العالم لما حدث في داخل أمريكا .

وأخيراً ، اكتشف الأمريكيون بعد حوادث الانتقام داخل أمريكا من العرب والمسلمين الأمريكيين أن « أمريكا بوتقة الصهر » لم تصهر بعد كل الأعراق والثقافات داخلها وبما يشكك قدرتها في توحيد الثقافات في ثقافتها باسم « الأمركة » أو « العولمة » ولكل ذلك ، فإن الإمبراطورية الأمريكية ، هي إمبراطورية بكعب أخيل بوصف المؤرخ الأمريكي « پول كيندي » . وتلك هي الحقيقة التي لمعت بالسنة نيران هجمات الطائرات الانتحارية على واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م .

* * *

برغم أن أمريكا إمبراطورية لا تغرب الشمس عن بوارجها وطائراتها وقواتها التي تغطي العالم ، إلا أن الطائرات الانتحارية ضربت عاصمتها السياسية (واشنطن) وعاصمتها للمال والاتصالات (نيويورك) في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م . وذلك هو التناقض الذي يضرب الإمبراطورية الأمريكية من الداخل .

إن كتاب الإمبراطورية الأمريكية ، ينطلق من حقيقة أن معرفتنا بأمريكا هي قوة لنا في التعامل معها ، باعتبارها القوة العظمى في نظام عالمي أحادي القطبية ، ولما لها من دور مهيم في « لعبة الأمم » خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط .

وقد توخى الكتاب «تشریح أمريكا» متجنبًا ما ساد الكتابات العربية عن أمريكا من «انبهار» طاغ أو «عداء» ظاهر .
فالمشاركون فى الكتاب ، ينطلقون من خلفيات أيديولوجية شتى ، ومن مذاهب متباينة ، ومن طرق بحثية مختلفة .

ويتناول الجزء الثانى من كتاب «الإمبراطورية الأمريكية» الثورة الأمريكية وتأسيس أمريكا ، والأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية ، والإسلام فى أمريكا ، والمسيحية الصهيونية الأمريكية ، والعلاقات الأمريكية - العربية ، والبترول فى السياسة الأمريكية ، والهيمنة الأمريكية ، والحروب الأمريكية ، والعلاقات الأمريكية - الإيرانية ، والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى السابق ، والانحياز الأمريكى لإسرائيل، وعن تأثير السياسة الأمريكية فى فيتنام والمكسيك وقد أضيف لتلك الموضوعات موضوعًا كتبه الدكتور ماهر حتحات محاولا الرؤية من خلال ظلمات الأزمة ، وتمت كتابته بعد الأحداث بأسبوعين تقريبًا من قلب الأزمة فى لوس أنجلوس . وبذلك ، يخطو كتاب «الإمبراطورية الأمريكية» خطوة كبيرة هامة فى مهمة «تشریح أمريكا» من منطلق أن المعرفة قوة .

رضا هلال

سبتمبر ٢٠٠١م

الفصل الأول

الولايات المتحدة والحرب والهيمنة الأمريكية

- ١ - الحروب الأمريكية د. محمد قدرى سعيد
* الطريق إلى المأساة الأمريكية : نظرة سريعة
* الحروب الأمريكية فى القرن العشرين
- ٢ - المسلمون الأمريكيون د. ماهر حتوت
محاولة الرؤية خلال ظلمات الأزمة
- ٣ - الولايات المتحدة وأعمال العدوان د. ناعوم تشومسكى
- ٤ - الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكى
فى الخليج والشرق الأوسط اللواء أ.ح. طه المجدوب
- ٥ - مفاوضات العم سام ٠٠ حالة العرب وأمريكا
د. حسن محمد وجيه

الحروب الأمريكية

د . محمد قدرى سعيد (*)

(١) الطريق إلى المأساة الأمريكية : نظرة عسكرية

شاء الله أن أكون خارج مصر فى أثناء وقوع الأحداث المأساوية الأخيرة التى ألمت بالولايات المتحدة ، مشاركاً فى مؤتمر عقد فى إيطاليا عن نظم الدفاع المضادة للصواريخ وعلاقتها بالاستقرار النووى فى العالم ، حضر المؤتمر عدد كبير من الخبراء القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوروبا والهند وباكستان والصين واليابان ، ومن بينهم روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى الأسبق وأحد مهندسى الحرب الباردة والقوة النووية البارزين ، وفى الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر ، قدم أحد الخبراء الأمريكيين والعاملين داخل المطبخ الأمريكى لمشروع الدفاع المضاد للصواريخ عرضاً وافياً فى أكثر من ثلاثين دقيقة لموقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع الذى كثر الجدل حوله ، وبيّن مدى أهميته للأمن القومى الأمريكى ، والاستراتيجية الأمريكية بالنسبة للعالم .

وكانت الفكرة الأساسية التى تمحور حولها حديث الرجل ، لتفسير حماس الولايات المتحدة لهذا النظام ورغبتها فى إلغاء اتفاقية النظم المضادة للصواريخ باليستية الموقعة فى ١٩٧٢ بينها وبين الاتحاد السوفيتى : أن العالم قد تغير ، ولم يعد به إلا قوة عظمى واحدة ، ومن غير المنطقى أن تحكمه معاهدات كتبت منذ ثلاثين عاماً لا تعكس الأوضاع الاستراتيجية الجديدة ولا تعبر عنها ، ولم يعول الرجل كثيراً على الأسباب الأخرى الشائعة التى تجعل من الدول المارقة سبباً لإقامة

(*) رئيس وحدة الدراسات العسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

هذا النظام ، بل وجه جل اهتمامه إلى ضرورة القيام بعملية « ضبط استراتيجي - Strategic Adjustment » هدفها وضع كل دولة فى تصنيفها الصحيح من حيث قوتها الشاملة، وتغيير الوثائق التى تحكم النظام الدولى تبعاً لذلك بما يعبر عن هذا التصنيف الجديد وبدا واضحاً من خلال المناقشات التى تلت هذا العرض ، أن أغلبية دول العالم لا توافق على إقامة هذا النظام بما فى ذلك حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا ، حيث عبر خبراؤهم فى المؤتمر عن المازق الأوروبية الذى لا يملك إلا الرضوخ للرغبة الأمريكية ، برغم أن الراى العام الأوروبي يقف فى أغليبيته ضد هذا النظام .

كانت « النعمة الأمريكية » مهبية ، لكنها متعالية مستغنية عن العالم ، تعكس الملل والضجر ونفاذ الصبر من حيث الشرعية الدولية والعدالة . والأمم المتحدة مستعجلة للحظة الاعتراف بالواقع ، ووضع تاج مملكة العالم على الرأس الأمريكية، والاستواء بعدها على العرش ، ولم يخطر على بال المشاركين الأمريكيين فى المؤتمر أن صمتهم الصبور الوثائق المبتسم أمام جدل وزعيق قليلي القوة والحيلة من مشاركي الدول الأخرى ينقلب خلال ساعات قليلة إلى ذهول وصدمة وذعر ، وقد ارتدت الطائرات التى تحملهم إلى أرض الوطن عائدة بهم من وسط المحيط - كما عرفت بعد ذلك - لاجئين إلى دول أوروبية ، فى انتظار لحظة الفرج وانتهاء إغلاق المطارات الأمريكية .

لقد كان سقوط أبراج نيويورك المشيدة ، الفضية الجميلة المهيبة ، أمام أعين الشاخصين إليها من كل دول العالم ، لحظة لعنة لا تتكرر كثيراً فى تاريخ الناس ، ونهاية طريق سارت فيه أمريكا منذ أن أحرزت النصر فى الحرب الباردة لكنها كانت أيضاً ، وبرغم هول الطاقة المتفجرة من رموز الحدث العجيب ، لحظة حصاد لعمل عسكرى خاطف مكتمل الأركان ، انقض فيه « الطير » المشحون بقنابل بشرية على معازل الاقتصاد والمال والقوة العسكرية للولايات المتحدة ، فأحدث فى الزمن الأمريكى جرحاً غائراً لن يندمل قبل وقت بعيد .

وقعت الواقعة ، وأمريكا تضع اللمسات الأخيرة لاستراتيجيتها العسكرية الجديدة بعد نقاش طويل داخل دوائر الراى حول صلاحية استراتيجيتها الحالية ، التى

تشكلت فى زمن الريبة وعدم اليقين خلال سنوات التسعينيات وبعد انقضاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفييتى ، للتعامل مع تهديدات المستقبل ، على مستوى «المفهوم» وضعت الاستراتيجية الحالية لإنجاز ثلاث مهام أساسية : إعادة تشكيل العالم ، والتصدى لتهديدات ما بعد الحرب الباردة ، والاستعداد لمواجهة التهديدات الجديدة فى المستقبل « Shape. Respond. Prepare » وفى إطار تلك المهام حددت أمريكا حجم قوتها العسكرية بأن تكون كافية للدخول فى حربين إقليميتين متزامنتين تقريباً فى حجم حرب الخليج أو كوسوفا ، ولقد تأثر بناء هذا المفهوم بصورة العالم خلال الحرب الباردة ، كل ما هنالك أن الاتحاد السوفييتى قد تم استبداله «بعديين صغيرين» ، وبقيت الجغرافيا بخطوطها القديمة فاقعة فى التصورات الأمريكية .

وعلى مستوى التطبيق ، ظهرت همة بوش « الأب » وحيوية كلينتون فى محاولة إنجاز المهمة الأولى : مهمة « إعادة تشكيل العالم » فقد تم « تفكيك » الاتحاد السوفييتى و« توحيد » ألمانيا بأقل الأضرار الممكنة وتوسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو جهة الشرق ، وإطلاق حوارات كثيرة بين أوروبا وأمريكا من ناحية وجنوب المتوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا من ناحية أخرى وفوق مسرح الشرق الأوسط حققت السياسة الأمريكية إنجازات لا بأس بها بانعقاد مؤتمر مدريد وانطلاق عملية السلام بين العرب وإسرائيل ، وكان حلم « كلينتون » الشهير أن يتحقق فى عهده السلام النهائى بين العرب وإسرائيل ، وقد انغمس الرجل فى القضية وتفاصيلها تماماً ، حتى أنه كان يستطيع - على حد زعمه - أن يرسم خريطة الضفة الغربية وغزة على ورقة بيضاء وهو مغمض العينين .

أما إنجاز مهمة « التصدى » فقد تحقق بشكل جيد فى حرب الخليج ١٩٩١ وحرب كوسوفا ١٩٩٩ ، حيث لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً فى بناء تحالف متماسك فعال من دول العالم وسط تأييد غربى وشرقى واضح ، كانت نتائج الحربين من الناحية العسكرية حاسمة فى الإعلان عن قوة أمريكية تقليدية متفوقة على العالم أجمع بما فى ذلك حلفاؤها الأوروبيون ، مكونة فى الأساس من عناصر « هجومية متعددة الطبقات - Layered Attack Force » تمتلك كل إمكانات التأثير « البعيد

والدقيق - Distance Warfare « ضد الأهداف الحيوية فى عمق القوة المعادية ، وشاهد العالم من خلال قنوات التليفزيون القدرة الأمريكية وهى فى مأمن بعيد وبخسائر بشرية محدودة للغاية ، تطول الخصم وتدمر منشأته المدنية والعسكرية .

ومع بداية فترة الرئاسة الثانية لكلاينتون تسارعت معدلات العمل فى إنجاز المهمة الثالثة : مهمة « الاستعداد للتهديدات الجديدة » وأطلق التقدم التكنولوجى - فى مجال المعلومات والفضاء والمستشعرات - عنان التصورات الأمريكية لبناء قوة جديدة أهم ما يميزها « المناعة الكاملة » و« الدقة الجراحية الهائلة » وبدأ التفكير فى مفاهيم « ارتدادية » تبحث فى جدوى إطلاق عناصر القوة المسلحة من الأرض الأمريكية نفسها والاستغناء عن القواعد الخارجية المنتشرة فوق أرض الدول الأخرى ووضعت الخطوط الأولى لبناء قواعد أمريكية فوق سطح المحيط وسفن عملاقة تشبه الأرمادا الإسبانية تحمل ٥٠٠ صاروخ كروز يمكن توجيهها إلى أى هدف فوق سطح الأرض .

ومع بداية القرن الواحد والعشرين كان لابد من وقفة استراتيجية أمريكية بعد أن تراكم التغير فى هيئة العالم ، وتغيرت معه صور التهديد الموجه للولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تعد مبادئ الجغرافيا المعهودة بدولها القديمة تسعف الفكر الأمريكى فى رسم تضاريس التهديد وصياغة نظرية مناسبة للأمن فى عام ١٩٩٩ وحده انتشر فى العالم نحو ٢٦ نقطة صدام مشتتة أسفرت عن مقتل ٣٠٠ ألف شخص بالإضافة إلى ٧٨ نقطة عنف أقل حدة و١٧٨ موضع احتقان داخلية موزعة فوق سطح المعمورة ، ووضعت الولايات المتحدة أمام نفسها بدائل استراتيجية ثلاثة للمستقبل ، البديل الأول : أن تجرى الولايات المتحدة وراء مصادر التهديد وتردعها أو تحاصرها وتعزلها أو تصفيها بقوة السلاح ، وهو شكل يقترب من سياسة الاحتواء التى مارستها خلال الحرب الباردة ولكن ضد أعداء متناثرين ، والثانى أن تتبنى سياسة دفاع إيجابية يغذيها عمل سياسى نشيط فعال لدعم السلام والاستقرار والعدل والتنمية فى مناطق العالم المختلفة وهو واجب شاق يحتاج إلى تكلفة مالية ومعنوية ونفسية عالية ، والبديل الثالث أن تترك العالم وشأنه ، وأن تضع سعادة مواطنيها ورفاهيتهم خلف سيف ودرع لا يمكن أن يقترب أحد منه ، وأن تقلل من مستوى

تعرض قواتها للأذى الخارجى بأن تخفض الوجود الأمريكى فيما وراء البحار ، وتبدأ فى إقامة درعها الدفاعية الصاروخية رغم أنف الجميع ، وتتبنى لأول مرة استراتيجية متكاملة « للدفاع عن الداخل - Homeland Defens » لمقاومة أية تهديدات بيولوجية أو كيميائية أو أية عدائيات موجهة لمنشأتها الحيوية الاقتصادية أو المعلوماتية .

ويبدو أن إدارة بوش الابن كانت أكثر ميلا لتجربة الخيار الثالث والتخلص من أعباء وجع الدماغ العالمى وتكاليفه المالية والمعنوية والأخلاقية وحرصتها على ذلك قوى صهيونية شريرة فى الداخل والخارج ، نسمع الآن عواءها الكريه لدفع القوة الأمريكية نحو دائرة الانتقام من العالم الذى تجرأ على إيقافها من سباتها العميق ، وكما طرح المفكرون الأمريكيون من قبل فى نشوة سقوط حائط برلين فكرة « نهاية التاريخ » السياسية أغرتهم نتائج حرب الخليج وكوسوفا وتصورات « المناعة الكاملة » هجومًا ودفاعًا بأنهم فى الطريق إلى نهاية مماثلة « عسكرية » للتاريخ تفوز فيها الولايات المتحدة هذه المرة بغلبة سمرمية إلى نهاية الدهر ، وأصبح غير مفهوم للرئيس الأمريكى وإدارته فى ظل هذا الوهم السبب فى أن ترضى أمريكا الدنية فى قوتها وأن ترضخ لأوباش العالم فى قضايا البيئة أو حقوق الإنسان أو سياسات الطاقة أو ينتابها القلق على مصالحها بسبب تجاهل المذابح الإسرائيلية للفلسطينيين ، أو أن يقطع من أجل ذلك رئيس أكبر دولة فى العالم أجازته قبل أن تنتهى فى الموعد المقرر .

تلك كانت بدايات المأساة ، قوة عظمت فقدت الرغبة فى رؤية العالم أو النظر إليه أو قيادته ، ووقعت تحت وهم دقة أسلحتها وقوتها المتناهية ، فلم تعد ترى فى التهديد حولها موضوعًا للعلاج والمواجهة سوى أشخاص تجرى وراءهم مثل صدام وابن لادن ، وأخذت منها إسرائيل المثل وقلدتها فى « حرب الرجل الواحد » باغتيال وتصفية زعماء الانتفاضة الفلسطينيين ، وفى الحاليتين الأمريكية والإسرائيلية وبرغم الفارق المادى بينهما ، وقفت كل منهما خلف سياج القوة الهجومية التى لا يفلت منها أحد والدفاعية غير القابلة للاختراق وغلبهما التصور بأنهما بذلك يخرجان الحرب من نطاق « نظرية المباراة - Game Theory » التى تعطى لأطرافها فرصًا مهما تكن

ضئيلة إلى حرب معروفة النتيجة مسبقاً في حتمية باردة وقاسية ولم يكن أمام الآخرين إلا اللجوء إلى حتمية أخرى مضادة هي العمليات الانتحارية بعد أن غلقت كل الأبواب ونزع عن الحرب جانبها الممكن النبيل .

لقد حدث ما حدث في اللحظة التي ضجرت فيها أمريكا من الحوار وتكاليف العدل وعذاب المساواة مع الآخرين . وعندما تطلعت إلى لحظة مجد خالصة بلا شريك ولأنه لا توجد نهاية للأشياء بل بدايات أخرى متجددة جاءها أعداؤها وضحاياها من خلف سيفها الطويل ودرعها المنيع والتصقوا بها وماتوا معها (*) .

* * *

(٢) الحروب الأمريكية في القرن العشرين

مقدمة

أخذت الولايات المتحدة ما يقرب من قرن ، بين إعلان الاستقلال في يوليو ١٧٧٦ وانتهاء الحرب الأهلية في ١٨٦٥ ، لتوطد وحدتها القومية وتحقق تقدماً اقتصادياً كبيراً دفعها للتخلص من أفكار العزلة والتحرك صوب العالم الواسع حولها . وعلى الرغم من ذلك ، ظل الصراع بين مفاهيم العزلة داخل شواطئ أمريكا البعيدة ، وضرورات التقدم لقيادة العالم ، يحكم السياسة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، ويوجه دفتها في أمور الحرب والسلام . لقد امتدت الحروب الأمريكية إلى معظم بقاع الأرض ، أحيانا من أجل التوسع والنفوذ وخدمة المصالح الحيوية للشعب الأمريكي ، وأحيانا أخرى للدفاع عن مبادئ وقيم اعتقدت الأمة الأمريكية أنها تلخص رسالتها إلى العالم وتصنع رؤيتها للحضارة ومستقبل البشرية .

ولا شك أن كثيراً من ملامح السيرة الأمريكية قد تشكلت بفعل الحرب ، فالتقدم الأمريكي العلمي والتكنولوجي خرج معظمه من باطن الميزات العسكرية الضخمة ، كما أن العالم الذي نعيش في ظله الآن بنظمه السياسية وقواه الاقتصادية

(*) الأهرام في ١/٩/٢٨ م ٢٠٠١ .

وتحولاته الاجتماعية ، قد جاء واستقر في مكانه نتيجة انتصارات وهزائم القوة الأمريكية في ميدان القتال .

لقد عاشت أمريكا والعالم خلال القرن العشرين حربا طويلة مدتها ثمانون عامًا ، بدأت باغتيال الأرشيدوق النمساوي فرانز فيردناند بواسطة شاب صربي عمره ١٩ عامًا اسمه جافريلو برنسيب في أغسطس ١٩١٤ واندلاع الحرب العالمية الأولى ، وانتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي وانسحاب القوات الروسية من ألمانيا في ٣١ أغسطس سنة ١٩٩٤م . الحرب العالمية الأولى كانت وراء اندلاع الثورة الروسية في ١٩١٧ ، وكانت من أسباب الكساد العظيم وصعود الشيوعية . وتسبب الانهيار الاقتصادي بعد الحرب في سقوط ألمانيا في أحضان النازية وهتلر ونشوب الحرب العالمية الثانية . ثم كانت هزيمة النازي في نهاية تلك الحرب سببًا في صعود الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى واندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب والتي في رحمها اشتعلت حروب محلية وإقليمية متفرقة مثل الحرب الكورية وحرب فيتنام .

بدأ القرن العشرون الأمريكي قبل مياعده في لحظة انفجار دمرت بارجة أمريكية داخل ميناء هافانا الكوبي في ١٨٩٨ . كانت تلك الحادثة هي بداية الحرب الإسبانية - الأمريكية ، أو كما يطلق عليها بعض المؤرخين : الحرب الكوبية - الإسبانية - الأمريكية - الفلبينية ؛ وبسبب نتائجها تحولت الولايات المتحدة من بلد زراعي متسكع على هامش العالم إلى قوة شابة واعدة . منحت الحرب الإسبانية لأمريكا مستعمرات قريبة منها في كوبا وبعيدة في الفلبين ، كما أعطتها في ١٩٠١ تيودور روزفلت رئيسا مؤمنا بدورها الجديد . حقق روزفلت السلام بين روسيا واليابان في ١٩٠٥ ، وأرسل « الأسطول الأبيض العظيم » حول العالم يستعرض قوة أمريكا الصاعدة . لكن أمريكا مثلها مثل أوروبا لم تكن مستعدة لخوض حرب عالمية واسعة بعد أن نعم العالم بالسلام لما يقرب من نصف قرن منذ سنة ١٨٧٠ . في تلك الفترة جنى الأوروبيون ثمار ازدهار اقتصادي عالمي يتشكل لأول مرة ، وكما أصبح الاقتصاد عالميًا ، جاءت الحرب الأولى عالمية - أيضًا ، حارب فيها السبخ والسغال والأستراليون والنيوزلنديون و مليونان من المشاة الأمريكيين .

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، وصلت السفينة « جورج واشنطن » إلى باريس في ١٣ ديسمبر ١٩١٨ وعلى متنها الرئيس ويلسون في مهمة

سلام ، حاملا معه دعوة للديمقراطية وحق تقرير المصير والحكومة العالمية ؛ مبادئ غرقت بعد ذلك فى بحور سياسات أوروبية وعلاقات جغرافية متصادمة ومتشابكة ، وترتيبات قاسية فرضها الحلفاء على ألمانيا ، ساعدت على تدمير اقتصادها ومعه فى نفس الوقت الاقتصاد العالمى المنهك ، وخلال العقدين التاليين انسحبت أمريكا مرة أخرى إلى عزلتها الداخلية .

عاش العالم فى العشرينيات والثلاثينيات دوار السلام ، ونفشت فى أوروبا أيدلوجيات شمولية شيوعية وفاشستية . ففى إسبانيا تقاثل اليمين واليسار فى حرب أهلية قاسية وطويلة ، وأسلمت ألمانيا قيادها لهتلر فى ١٩٣٣ ، وبانت إرهابات حرب عالمية جديدة عندما غزت اليابان الصين فى ١٩٣٧ ، وعندما اجتاحت هتلر بولندا فى ١٩٣٩ ، وأصبحت الحرب عالمية تماما فى ١٩٤١ عندما هاجمت اليابان الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور .

جاءت بيرل هاربور هدية للرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت . كان الرئيس يبحث منذ اشتعال الحرب عن منفذ داخل جدار الحياد المفروض عليه من الكونجرس ، فأنهت الحرب الكساد العظيم عندما حركت خطوط إنتاج الطائرات والمدافع والسفن الحربية ، وأنعشت الاقتصاد ، وأنهت عزلة أمريكا عن العالم ، فاطلق الجنود الأمريكيون إلى بريطانيا وشمال أفريقيا وإيطاليا وفرنسا وفى النهاية ألمانيا . وفى المحيط الهادى ، دخلت القوات الأمريكية منات الجزر وألقت قنابلها النووية على مدينتى هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين .

أنهت الحرب العالمية الثانية عزلة أمريكا عن العالم بلا عودة ، وخرجت منها قوة عالمية وحيدة لم تستنزفها الحرب بشريا أو صناعيا . لكن صمت المدافع لم يمنع من صعود تحد جديد جاء من ناحية الاتحاد السوفييتى والنظم الشيوعية الموالية له فى أوروبا الشرقية . وينزول الستار الحديدى على تلك الكتلة الجغرافية والسياسية الواسعة ، بدأت الحرب الباردة التى كانت سببا فى تماسك الغرب ووحدته تحت زعامة الولايات المتحدة . لم يكن أمام الغرب فى ظل الاستقطاب الدولى الحاد إلا أن يقدم دعما كريما لألمانيا واليابان المحطمتين ليمنعهما من السقوط ، ومن خلال مشروع مارشال قدمت الولايات المتحدة لأوروبا ١٧ بليون دولار فجرت بها نهضة

اقتصادية شاملة . وفى أمريكا نفسها أصبح مصطلح الأمن القومى ملازماً لمزيد من البناء العسكرى المكثف ، الأمر الذى وضع التكنولوجيا الأمريكية فى المقدمة بالنسبة للعالم . كان من الطبيعى أن تتحول الحرب الباردة فى بعض الأماكن إلى حروب ساخنة كما حدث فى كوريا وفيتنام ، وفى الحالتين حاول الشمال فى تلك البلاد المقسمة الاستيلاء على الجنوب ، وفى مناطق أخرى حدث أن تقهقرت القوى القديمة أو انكفأت على نفسها وانطلق العنف نتيجة لحروب تحرير أو سطوة ميليشيات مسلحة ، وعندما تدخلت الولايات المتحدة لمنع ذلك ، قامت الحرب . فى النهاية خمدت الحرب الباردة بسبب الإجهاد الذى أصاب الشرق والغرب ، وبسبب سباق التسلح ، ونتيجة لحظات حرجة فى أزمتى برلين ١٩٤٨ وكوبا ١٩٦٢ بدا فيهما أن المعسكرين - ومعهما العالم - فى طريقهما إلى الجحيم .

ومع نهاية القرن العشرين صارت أمريكا غنية وقوية ، ولم تعد الحرب إلا اختباراً لصبر الرأى العام فيها على تحمل مشاهد العنف والدماء ، وأصبح على الولايات المتحدة أن تتجنب حروباً طويلة ، وأن تتدخل فيما وراء البحار فقط عندما يكون الهدف واضحاً ، وعندما تحشد له تفوقاً يضمن لها نصراً سريعاً وحاسماً . هذه كانت قواعد آخر حروب الولايات المتحدة فى الخليج سنة ١٩٩١ ، وبعدها فى البلقان سنة ١٩٩٩ . قبل شهور قليلة من نهاية القرن العشرين .

الحرب الأمريكية - الإسبانية

لم تكن الحرب الأمريكية - الإسبانية إلا حرباً قصيرة خالية تقريباً من الدماء ، لكن أثارها الدبلوماسية والسياسية كانت واسعة من حيث أنها دفعت لأول مرة بالولايات المتحدة إلى بحر السياسة العالمية ووضعتها على بداية طريق الاستعمار . هناك بالقطع أحداث معينة كانت السبب المباشر وراء اندلاع الحرب ، لكن مسرح الأحداث نفسه كان جاهزاً لاستقبال تحولات عميقة فى تفكير الأمة الأمريكية تتصل بمهمتها ودورها فى العالم . فلو عدنا إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر لوجدنا أن الفكر السائد منذ عصر الثورة الأمريكية هو أن تبقى أمريكا بعيداً عن المشاكل الأوروبية ، وأن تقدم مثالا للديمقراطية والسلام لباقي دول العالم . لكن ذلك الاعتقاد أخذ فى التآكل خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات مع تنامى القوة الاقتصادية

الأمريكية التي دفعت الأمريكيين للتفكير فى أهمية أن يصبح لأمريكا قوة بحرية قوية وقواعد خارج الأرض الأمريكية نفسها . ومع تنامى عدد السكان والإنتاج الزراعى زادت أهمية وجود منافذ خارجية للاقتصاد الأمريكى ، وصاحب ذلك ظهور الفكر « الداروينى » الذى يرى العالم غابة واسعة وأن البقاء فيه لن يكون إلا للأصلح والأقوى ، بالإضافة إلى دوافع أخرى دينية وثقافية عن دور الرجل الأبيض فى نشر ثقافته وديانته المسيحية بين الشعوب الأخرى التى يراها من وجهة نظره متخلفة .

هذه الخلفية من أحداث ١٨٩٨ هى التى دفعت بالولايات المتحدة فى طريق الحرب والإمبراطورية . ففى عام ١٨٩٥ ، بدأ الكوبيون ثورة عنيفة ضد الحكم الإسبانى لجزيرة كوبا تزامن مع انهيار اقتصادى داخلى بسبب انخفاض المشتريات الأمريكية من السكر . كان رد الفعل الإسبانى عنيفاً فى مواجهة الثوار ، فقد قام حاكم الجزيرة الإسبانى الدموى الجنرال فاليريانو ويلر بوضع آلاف الفلاحين الكوبيين الفقراء داخل معسكرات الاعتقال ، وأباد داخلها آلافاً من الرجال والنساء والأطفال . ولعبت الصحافة فى أمريكا دوراً مهماً فى إثارة الرأى العام والضغط على الحكومة « للتدخل الإنسانى » فى كوبا والعمل على ضم الجزيرة إلى الولايات المتحدة . ومن الطريف أن « الصحافة الصفراء » ممثلة فى سلسلة صحف جوزيف پولتزر (صحيفة نيويورك وورد) وويليام راندولف هيرست (صحيفة نيويورك جورنال) هى التى قادت الحملة ضد الجنرال ويلر وأطلقت عليه « الجزار » . وبلغ تأثير الصحافة على الأحداث حداً جعل وليام هيرست يأمر رسام جريدته فريدريك رمنجتون الذى تملل من هدوء الأحوال فى هافانا بالبقاء هناك قائلاً له : « لا تعد من فضلك . . سوف تمذنا أنت بالصور ، وسوف نمذك نحن بالحرب » .

قاوم الرئيس الأمريكى كليفلاند ضغوط الرأى العام المطالبة بالتدخل ، واستمر الضغط بعد ذلك على خلفه ماكينلى الذى لم يستطع المقاومة بعد نشر الصحافة لخطاب خاص أرسله مبعوث إسبانيا إلى الولايات المتحدة لأحد أصدقائه فى هافانا يصف فيه ماكينلى بالضعف ، وبعد غرق البارجة الأمريكية « مين » بفعل لغم مضاد للغواصات فى ميناء هافانا وفقد ٢٦٠ رجلاً من البحارة فى ١٥ فبراير ١٨٩٨ .

وبرغم أن إسبانيا أبدت رغبتها فى تقديم تنازلات لتفادى الحرب ، إلا أن الولايات المتحدة لم تقبل أقل من انسحاب إسبانيا والاعتراف باستقلال الجزيرة . وفى ٢٥ إبريل ١٨٩٨ فوض الكونجرس الرئيس ماكينلى فى استخدام القوات المسلحة لطرد إسبانيا من كوبا .

كانت الحرب الأمريكية - الإسبانية من وجهة نظر الأمريكين حرباً قصيرة لم تستغرق أكثر من عشرة أسابيع ، ودارت وقائعها فى المحيط الهادى والكاريبى . بدأ القتال لأول مرة فى الأول من مايو ١٨٩٨ بتدمير الأسطول الإشباني الصغير الموجود فى ميناء مانىلا بالفلبين بواسطة الكومودور الأمريكى جورج ديوى . وبدعم من الجيش حاصر ديوى الحامية الإسبانية فى مانىلا واستولى على المدينة فى ١٣ أغسطس ١٨٩٨ . وفى نفس الوقت وعلى مسرح الكاريبى نجح الأسطول الأمريكى فى حصار الأسطول الإشباني بقيادة باسكال سيرفيرا داخل خليج سينتياجو . وقرب نهاية شهر يوليه نجح الأمريكيون فى إنزال قواتهم على الأرض الكوبية والزحف صوب سينتياجو وإنزال الهزيمة بالإسبان فى معركة « إلكانى » و « سان خوان » . انتهى القتال فى كوبا بتدمير الأسطول الإشباني فى أربع ساعات وسقوط سينتياجو فى ١٧ يوليه واستسلام ٢٤ ألف جندى إشباني . وتحولت القوة الأمريكية بعد ذلك مباشرة صوب جزيرة بويرتوريكو آخر الجزر تحت الاحتلال الإشباني فى البحر الكاريبى وضمتها إلى الولايات المتحدة .

وبعد توقف القتال ، تقابل المفاوضون من الجانبين فى باريس للوصول إلى اتفاق سلام نهائى اعترفت إسبانيا بموجبه باستقلال كوبا ، وسلمت جزيرة بويرتوريكو وجزر الفلبين وجوام فى المحيط الهادى للولايات المتحدة مقابل عشرين مليون دولار . وقعت إسبانيا والولايات المتحدة اتفاقية باريس بشكل نهائى فى ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ ، ووافق عليها الكونجرس الأمريكى بأغلبية كبيرة . خضعت كوبا للحكم العسكرى الأمريكى فى المدة من (١٨٩٩ - ١٩٠٢) قبل انتقال السلطة إلى حكومة مدنية جديدة بمقتضى دستور جديد ، وعندما ثار شعب كوبا بعد ذلك ضد رئيس الدولة ، الذى تم انتخابه فى ١٩٠٢ تحت حماية وبمساعدة القوات الأمريكية ، قامت الولايات المتحدة باحتلال الجزيرة مرة أخرى ، واستمر الاحتلال بعد ذلك لمدة عامين

لمساندة الحكومة المؤقتة الموالية للولايات المتحدة . ولم يتوقف التدخل الأمريكي المباشر فى شئون كوبا إلا فى سنة ١٩٣٤ عملا بسياسة « حسن الجوار » التى تبناها الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت .

بالنسبة لجزر الفليبين ، فقد كانت لها ترتيبات أخرى نتيجة مطالبة جماعات المصالح الأمريكية من المستثمرين ، فى ضوء نتائج الحرب ، بالسيطرة على كل الأرخبيل الفليبينى أملا فى أن تصبح مانيل مركزا تجاريا مزدهرا للشرق الأقصى . وبسبب هذه الضغوط ، اضطرت إسبانيا لبيع الفليبين للولايات المتحدة الأمر الذى فجر ردود فعل قوية من الجماعات المناهضة للاستعمار داخل أمريكا ، واعتبرت تلك الجماعات أن السيطرة على شعوب أخرى يناقض التقاليد الأمريكية المؤيدة لحق تقرير المصير ويمكن أن يهدد نسيج الجمهورية فى المستقبل . اكتشف الفليبينيون أنهم قد تخلصوا من الاستعمار الإسبانى ليقعوا فى شباك الاستعمار الأمريكى فشنوا حرب عصابات ضد الأمريكيين ، وحتى ٤ فبراير ١٨٩٩ كان قد قتل منهم أكثر من ٣٠٠٠ فليبينى . واستمرت حرب المقاومة بقيادة إميليو أجينالدو حتى سنة ١٩٠١ قتل خلالها أكثر من مائة ألف فليبينى وخسارة ١٦٠ مليون دولار وانتهت بصدر قانون حكومة الفليبين فى ١٩٠٢ الذى دشّن بداية حكم ذاتى محدود اكتمل بعد ذلك فى ١٩١٦ إلى ما يقرب من حكم كامل .

الحرب العالمية الأولى

كان انفجار الحرب العالمية الأولى ، فى أغسطس ١٩١٤ ، تحدياً خطيراً لقدرة ومهارة الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون على إدارة الشئون الدولية . فعظم الأمريكيين فى تلك الفترة كانوا ينادون بالحياد ، وتجنب التورط فى حرب أوروبية إلا إذا تعرضت المصالح الأمريكية لتهديد حقيقى . بدأت الصعوبات عندما حاصرت بريطانيا ألمانيا من البحر ، ونتج عن ذلك خسائر كبيرة لتجارة الولايات المتحدة مع ألمانيا من الطعام والمواد الأولية . واستجابة للاحتجاجات الأمريكية ، عقدت بريطانيا مع أمريكا اتفاقية أصبحت الولايات المتحدة بموجبها المورد الوحيد للطعام والمواد الأولية والذخيرة اللازمة للجيشين البريطانى والفرنسى . بالإضافة إلى ذلك سمحت الولايات المتحدة للحكومات الحليفة باقتراض ٢ بليون دولار لتمويل إمدادات

الحرب ، وفى نفس الوقت والتزاماً بمبدأ الحياد ، لم يخضع الرئيس الأمريكى لضغوط الألمان الأمريكيين بفرض حظر على إمدادات السلاح لبريطانيا بحجة أن هذا الإجراء لن يكون محايداً بالنسبة للحلفاء .

ويشكل عام ، لم تكن الأحداث تشير فى بداية الحرب إلى احتمال نشوب حرب بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية طالما لم تتجاوز الأولى فى حربها القارة الأوروبية ، لكن لجوء ألمانيا إلى سلاح الغواصات لكسر الحصار البريطانى البحرى ، أوجد موقفاً جديداً فى المحيط الأطلنطى . وفى فبراير ١٩١٥ ، أعلنت ألمانيا أنها سوف تضرب سفن الحلفاء بالطوربيدات داخل منطقة واسعة من مياه المحيط بدون إنذار سابق ، وأن السفن المحايدة لن تكون أيضاً آمنة . وردت أمريكا بتحميل ألمانيا المسئولية فى حال تدمير أية سفينة أمريكية وقتل ركابها بدون إنذار . وبسرعة استجابت ألمانيا للتحذير الأمريكى وأعطت الولايات المتحدة ضمانات واسعة لتأمين السفن ضد هجمات الغواصات .

استمر أمن الأمريكيين المسافرين والعاملين على سفن الحلفاء مهدداً ، وفى ٧ مايو ١٩١٥ أغرقت الغواصات الألمانية سفينة ركاب بريطانية غير مسلحة بدون إنذارها ، وقتل فى تلك الحادثة ١٢٨ أمريكياً . فى البداية دعا ويلسون ألمانيا لوقف حرب الغواصات مع الحلفاء لدواعى إنسانية ، ثم اضطر فى النهاية إلى تحديد مطالبه بوقف التعرض لسفن الركاب غير المسلحة التى تخدم خطوطاً ملاحية مدنية . وعندما أغرقت الغواصات الألمانية السفينة البريطانية « العربى - Arabic » فى أغسطس ١٩١٥ ، حذر ويلسون بأن العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا سوف تقطع إذا استمر ذلك . وتصاعد الخلاف بين البلدين إلى مستوى خطير عندما أغرقت ألمانيا السفينة « سوسكس » فى القناة الإنجليزية فى مارس ١٩١٦ مسببة خسائر عالية فى الأرواح . عندئذ قامت الولايات المتحدة بتوجيه إنذار نهائى لألمانيا بالتوقف عن ضرب السفن التجارية والملاحية ، وبرغم تراجع ألمانيا ، إلا أنها هددت بالعودة لممارسة ذلك إذا لم تحترم إنجلترا القوانين الدولية وترفع الحصار البحرى عنها .

ونتيجة للتدهور المستمر فى العلاقة مع ألمانيا ، طلب ويلسون من الكونجرس فى ديسمبر ١٩١٥ النظر فى زيادة حجم القوات المسلحة وحالة استعدادها ، الأمر الذى

فجر جدلاً واسعاً حول طبيعة هذا الاستعداد ، أسفر فى النهاية عن زيادة فى حجم الجيش وتدعيم الحرس الوطنى وزيادة عدد السفن الحربية . وحاول ويلسون بدأب بذل جهود للوساطة بين إنجلترا وألمانيا من أجل إيقاف الحرب وتحقيق السلام ، فأرسل الكولونيل « هاوس » إلى أوروبا فى ١٩١٥ و ١٩١٦ لكنه لم يظفر بتعاون الطرفين . وعندما ازداد اقتناع ويلسون بأن ألمانيا وبريطانيا يحاربون من أجل الهيمنة على العالم ، طلب من الطرفين فى ١٨ ديسمبر ١٩١٦ أن يضع كل منهما شروطه لإيقاف القتال وأن يشاركا فى مؤتمر للسلام تحت رئاسته . لكن فرص السلام تأكلت عندما قرر الألمان فى ٩ يناير ١٩١٧ شن حرب غواصات شاملة على سفن الحلفاء بدون استثناء للسفن التجارية أو المحايدة . هذا الحصار الجديد لم يترك لرئيس الولايات المتحدة بديلاً عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا فى ٣ فبراير ١٩١٧ ، وفى نفس الوقت ، أعلن أنه سوف يرد على الاعتداءات الألمانية فقط فى حالة غرق سفن أمريكية . وفى محاولة لردع الغواصات الألمانية زودت السفن الأمريكية بالسلاح ، لكن ذلك لم يردع ألمانيا عن إغراق السفن الأمريكية بطريقة عشوائية بدءاً من منتصف مارس ١٩١٧ . وفى ٢ أبريل ١٩١٧ طلب ويلسون من الكونجرس الموافقة على إعلان الحرب على الإمبراطورية الألمانية ، وصدق الكونجرس بسرعة على قرار الحرب ووقعه ويلسون فى ٦ إبريل ١٩١٧ .

عبأت الحكومة الأمريكية قواتها على مرحلتين : الأولى من إبريل ١٩١٧ حتى ديسمبر ١٩١٧ ، وفيها اعتمدت الإدارة الأمريكية على الجهود التطوعية ، ثم خلال المرحلة الثانية التى تلت ديسمبر ١٩١٧ تحولت الجهود الحكومية إلى السيطرة الكاملة على الحياة الاقتصادية فى البلاد ، فأمنت السكك الحديدية ، وأنشأت مجلساً للصناعات الحربية ، وأقامت نظاماً صارماً للتحكم فى الصناعة والمواد الغذائية والوقود ، ووضعت خطة عاجلة للتوسع فى بناء السفن التجارية ، واعتمدت إجراءات صارمة لمنع الإضرابات . أما القوى المعارضة للحرب فسنت من أجلها قانوناً لمكافحة الجاسوسية ، وقامت لجنة الإعلام برئاسة الصحفى التقدمى جورج كريل بتعبئة الكتاب والمفكرين لتأييد الحرب . وفى ربيع ١٩١٨ كان الاقتصاد والشعب الأمريكى قد انخرط بالكامل فى حرب شاملة .

برغم الاشتراك المتأخر للولايات المتحدة فى الحرب ، إلا أن اشتراكها كان مؤثراً وحاسماً بالنسبة لنتيجتها النهائية . فقد وفر اشتراك البحرية الأمريكية السفن اللازمة لمساعدة بريطانيا فى التغلب على تهديد الغواصات ، بالإضافة إلى قوة برية قوامها ١,٢٠٠,٠٠٠ رجل وصلت إلى فرنسا فى سبتمبر ١٩١٧ تحت قيادة الجنرال «بيرشينج» غيرت من توازن القوى إلى حد بعيد لصالح الحلفاء . عملت القوات الأمريكية بقيادة بيرشينج فى منطقة اللورين شرق فيردون ، وحيث أن الولايات المتحدة لم تكن من الحلفاء ، فقد عملت قوات بيرشينج كقوة منفصلة داخل إطار القوات المشتركة . وفى ١٨ يناير ١٩١٨ قدم الرئيس ويلسون مقترحاته الأربعة عشر للسلام ، من بينها الحد من التسلح ، وحق تقرير المصير للشعوب ، وإنشاء عصبة الأمم .

انتهت الحرب العالمية الأولى فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ بتوقيع اتفاقية الهدنة التى فرضت على ألمانيا الانسحاب من كل الأراضى المحتلة ، ومنطقة الألزاس واللورين ، وتسليم كميات كبيرة من العتاد العسكرى والأسلحة ، وكل سلاح الغواصات ، وشروط أخرى كثيرة قاسية للحد من قدرة ألمانيا العسكرية فى المستقبل . وكانت تكلفة الحرب ٨ مليون قتيل و ٢١ مليون جريح ، وبالنسبة للولايات المتحدة فقد كلفتها الحرب ٥٠,٠٠٠ قتيل و ٢٠٥,٠٠٠ جريح و ٣٢ بليون دولار من الإنفاق العسكرى الإجمالى .

وبسبب فظاعة الحرب وانتشار آثارها فى العالم كله ، غلب على الأمريكيين بعدها التوجس من الأجانب ، والخوف من النزعات الوطنية المتطرفة ، فى ظل مناخ دولى بات متأثراً باندلاع الثورة الروسية فى ١٩١٧ وقيام الأممية الشيوعية الثالثة . وخوفاً من نزعة ويلسون المعارضة للعزلة ، وميله إلى دور أمريكى قوى على الساحة الدولية ، فاز هاردينج بمنصب الرئيس فى ١٩٢١ . أعاد هاردينج الاقتصاد الأمريكى إلى حالته قبل الحرب ، لكنه مات فى سنة ١٩٢٣ وخلفه كالفين كوليدج الذى استكمل سياسات هاردينج . أدت سياسات ما بعد الحرب إلى رخاء أمريكى استمر لبضعة سنوات حدثت فيها تغيرات اجتماعية كثيرة منها حصول المرأة على حق التصويت . ثم وصل هربرت هوفر إلى منصب الرئاسة وحدث الكساد العظيم فى

الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ ، وفى سنة ١٩٣٣ انتخب فرانكلين روزفلت الذى اتخذ إجراءات كثيرة للخروج من حالة الكساد ، فتنبى عقدًا اجتماعيًا جديدًا The New Deal رسخ به قواعد المسئولية الفيدرالية عن رخاء الشعب الأمريكى (دولة الرفاه) .

الحرب العالمية الثانية

انتهت الحرب العالمية الأولى ووصل الأمريكيون بسببها إلى نتيجة مفادها أن انغماس البلاد فى الشئون الدولية كان خطأ كبيراً . ومن هنا عاد يقينهم القديم بأن السلام مرتبط بسياسة العزلة ، وخلال السنوات العشرين التالية ، انتهجوا سياسة للحد من التسلح ، وتجنب التدخل فى المشاكل الدولية ، وتحسنت علاقاتهم بدول أمريكا الجنوبية نتيجة لسياسات روزفلت « لحسن الجوار » . وحتى عندما بدأت بوادر التوتر فى الساحة الأوروبية ، استمرت الولايات المتحدة على تمسكها بسياسات الحياد والعزلة . وبإيعاز من روزفلت ، سن الكونجرس مجموعة من القوانين التى تدعم فكر الحياد وتتصدى للعوامل التى ورطت البلاد فى الحرب العالمية الأولى . فعندما غزت إيطاليا إثيوبيا ، حظرت الولايات المتحدة السلاح على طرفى النزاع ، واتخذت إجراء مماثلاً فى الحرب الأهلية الإسبانية . وفى المحيط الهادئ استمر روزفلت فى اتباع سياسة هوفر بعدم الاعتراف بالغزو اليابانى لآسيا . وبدأت فقط أعراض التحرك بعيداً عن سياسة العزلة عندما غزت اليابان الصين فى ١٩٣٧ ، ومع ذلك أخدمت الأصوات الداعية للانتقام ، عندما أغرقت اليابان زورقاً مسلحاً أمريكياً فى نهر « يانجترىم » بقوة رأى العام العازف عن الحرب ، وعرض اليابان الاعتذار عن الحادثة .

تغير الموقف قليلاً عندما غزت ألمانيا بولندا فى سنة ١٩٣٩ ، فقام الكونجرس بناء على دعوة روزفلت بمراجعة قانون الحياد وسمح ببيع الذخيرة لكل من بريطانيا وفرنسا . وبسقوط فرنسا وضعت الحكومة الأمريكية كل إمكانياتها خلف بريطانيا ، وأمرت الجيش والبحرية بتزويد الفرق البريطانية الموجودة فى دنكرك بالذخيرة . وفى ديسمبر ١٩٣٩ وافق الكونجرس على تأجير مدمرات من البحرية الأمريكية لدعم المجهود الحربى فى أوروبا ، وأصبح حجم ونوعية المساعدات التى يمكن

تقديمها إلى الحلفاء هو الموضوع الرئيسى لانتخابات ١٩٤٠ . كان رأى الأمريكيين أنهم يؤيدون بريطانيا لكنهم لن يدخلوا الحرب معها ، وردد روزفلت فى أحاديثه الانتخابية مقولة « لن نرسل بأولادكم لأية حرب أجنبية » . وفى الحقيقة ، كان كلا المرشحين يعلم فى قرارة نفسه أن الولايات المتحدة سوف تضطر فى النهاية إلى الدخول فى الحرب .

نجح روزفلت فى الانتخابات لفترة رئاسية ثالثة ، وتحرك بسرعة لمساعدة الحلفاء عن طريق قانون « الإعارة والتأجير » الذى صدر فى مارس ١٩٤١ ، والتزمت الولايات المتحدة بإمداد الحلفاء بالسلاح . وردًا على توسيع ألمانيا لمسرح العمليات حتى أيسلندا ومضيق الدانمارك ، مدت الولايات المتحدة منطقة التفيتش المحايدة أيضًا حتى أيسلندا فى إبريل ١٩٤١ . وفى يوليه من نفس العام احتلت الولايات المتحدة أيسلندا ، وبدأت السفن الأمريكية فى حراسة قوافل السفن الأمريكية والأيسلندية . وفى نفس الصيف تم مد قانون « الإعارة والتأجير » إلى الاتحاد السوفييتى . وفى أغسطس تقابل روزفلت و تشرشل فى « نيو فاوند لاند » للاتفاق على أهداف الحرب ، وعرف ذلك « بميثاق الأطلنطى » الذى دعا فيه الطرفان إلى التخلص من الخوف ، وتوسيع الفرص الاقتصادية ، وإقرار حق تقرير المصير ، وحماية حرية الملاحة فى البحار ، ونزع السلاح .

فى أغسطس ١٩٤١ تكفلت الولايات المتحدة أيضًا بحراسة السفن البريطانية وسفن الحلفاء بجانب السفن الأمريكية ، لكن البحرية الألمانية تمكنت من إغراق زورق أمريكى وأعطبت آخر ، وأصبحت الولايات المتحدة فى حالة حرب غير معلنة مع ألمانيا . ومع ذلك ظلت استطلاعات الرأى تشير إلى أن غالبية الأمريكيين مع التمسك بموقف الحياد فى الحرب . استمرت الولايات المتحدة فى تأييدها للصين فى حربها مع اليابان ، ولم تتوقف فى نفس الوقت عن بيع الكثير من السلع والمواد اللازمة للمجهود الحربى إلى اليابان . وابتداءً من يوليه ١٩٤٠ ، امتنعت الولايات المتحدة عن بيع وقود الطائرات والشحومات ومواد أخرى إلى اليابان ، وأضافت إلى القائمة أنواع أخرى من الصلب والمعادن ، ومدت فى أجل القروض المقدمة إلى الصين ، بعد أن غزت اليابان فى سبتمبر ١٩٤٠ مستعمرات فرنسا فى الهند الصينية . وجاء الرد اليابانى بإبرام التحالف الثلاثى مع ألمانيا وإيطاليا .

وصل التوتر إلى أشده بين الولايات المتحدة واليابان عندما أضيف البترول إلى مواد الحظر ، ومنعت الولايات المتحدة اليابان من شراء البترول الأندونيسي مما جعلها مهددة بالشلل التام .

عقد إمبراطور اليابان هيرو هيتو Hirohito في ٦ سبتمبر ١٩٤٠ مؤتمراً ضم رئيس الوزراء كونو فوميمارو Konoe Fumimaro ووزير الدفاع توجو هيديكي Tojo Hideki لبحث العلاقات المتردية بين اليابان وأمريكا . وكان الإمبراطور ورئيس وزرائه مع فكرة التفاوض مع الولايات المتحدة لرفع الحظر ، في حين أن وزير الدفاع كان يعتقد في حتمية الحرب مع الولايات المتحدة لأنها من وجهة نظره مصممة على شل اليابان اقتصادياً . وتقرر في المؤتمر إعطاء رئيس الوزراء مهلة ستة أسابيع للوصول إلى تسوية مع الولايات المتحدة في إطار تحقيق مطالب يابانية محددة تتضمن إيقاف الحظر الاقتصادي وإعطاء اليابان حرية حركة في الصين والهند الصينية . ونتيجة لتعثر المفاوضات وإصرار الولايات المتحدة على مطالبة اليابان بوقف توسعها في آسيا والاعتراف بنظام شانج كاي شيك Chiang Kai Shek في الصين وفتح السوق الآسيوية أمام كل الدول ، استقال رئيس الوزراء الياباني في ١٦ أكتوبر واستبدل به وزير الدفاع الذي قرر إعطاء المفاوضات فرصة حتى نهاية شهر نوفمبر . وخلال المفاوضات نجحت المخابرات الأمريكية في فك الشفرة اليابانية ، وأيقن الأمريكيون أن عدم الاستجابة للشروط اليابانية سوف يؤدي حتماً إلى الحرب ، وبرغم ذلك وحتى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠ لم تغير الولايات المتحدة موقفها . وفي اجتماع إمبراطوري آخر قررت اليابان في الأول من ديسمبر ١٩٤٠ تحريك آلة الحرب . فقامت في ٧ ديسمبر ١٩٤١ بمهاجمة المنشآت الجوية الأمريكية في هاواي ، ثم شنت هجوماً جويًا مفاجئاً على الأسطول الأمريكي في « بيرل هاربر » استخدمت فيه ٣٥٠ طائرة قاذفة على موجتين ، فدمرت على الأرض ٣٤٧ طائرة أمريكية ، وحطمت ١٨ سفينة حربية ، ووصلت الخسائر البشرية إلى ٢٤٠٣ قتيلًا و١١٧٨ جريحاً . ولم يفلت من الأسطول الأمريكي إلا حاملات الطائرات التي كانت في مهمة بعيدة . وفي ٨ ديسمبر ١٩٤١ أعلن الكونجرس الأمريكي الحرب على اليابان باعتراض صوت واحد ، وبعد ثلاثة أيام أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات

المتحدة الأمريكية . وأنهت بذلك « بيرل هاربر » انقسام الأمة الأمريكية حول الدخول فى الحرب ، وأصبحت الولايات المتحدة طرفاً فيها بإجماع شبه كامل .

عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب لم يكن عدد الجنود فى الجيش الأمريكى يتعدى فى ذلك الوقت حوالى ٢,٢٠٠,٠٠٠ معظمهم لم يكن مسلحاً أو مدرباً بالشكل الكافى ، ولم يكن عدد الفرق الجاهزة للقتال يزيد على أصابع اليد الواحدة ، أما السلاح الجوى فلم يكن يمتلك أكثر من ١١٠٠ طائرة عتيقة الطراز . البحرية كانت أحسن حالا لكنها كانت قوة صغيرة غير كافية للقتال فى المحيطين الأطلنطى والهادى ، وكانت بالكاد توفر الحراسة لقوافل السفن فى منطقة شمال الأطلنطى . بدأ روزفلت ومساعدوه فى وضع الخطط اللازمة للتوسع العسكرى ، لكن رأى العام لم يشجع فى البداية منح الحكومة مخصصات مالية واسعة للإنفاق على التسليح وشئون الدفاع . وبالتدرج بدأ إعداد البلاد للحرب ، وتنظيم إجراءات التعبئة ، وتنشيط التصنيع الحربى وضبط الاقتصاد والأسعار . ولم يأت عام ١٩٤٤ حتى وصل الإنتاج إلى أرقام فلكية تعادل ضعف إنتاج كل الدول المعادية للولايات المتحدة مجتمعة . كان شيئاً يشبه المعجزة ، فالزيادة فى الإنتاج وصلت إلى حجم إنتاج البلاد فى زمن السلم بافتراض توظيف كامل للقوة العاملة واختفاء تام للبطالة . استطاعت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب إنتاج ٢٩٦ ألف طائرة ، ٨٧ ألف دبابة ، و ٢,٤ مليون مركبة عسكرية ، وملايين المدافع والبنادق وملايين الأطنان من الذخيرة . وتحت توجيه « مكتب البحث والتطوير العلمى » لعب العلماء دوراً مهماً فى الإنتاج الحربى مقارنة بأية حرب سابقة ، وخاصة فى مجال الصواريخ والرادار والكشف عن الغواصات . ومن الاختراعات المهمة التى ظهرت فى الحرب « الطابة الاقترابية » لتفجير دانات المدفعية بالقرب من الهدف باستخدام جهاز رادار صغير داخل الطابة ، وكذلك القنبلة النووية التى طورها العلماء فى سرية كاملة وجربت لأول مرة فى ٦ يوليه ١٩٤٥ .

وبدءاً من صيف ١٩٤٢ ، شاركت الولايات المتحدة فى القصف الاستراتيجى الجوى فوق ألمانيا ، استخدمت فيها طائراتها « بى-١٧ » (القلعة الطائرة) والطائرات « بى-٢٤ » . وفى ٦ يونيه ١٩٤٤ قاد أيزنهاور أكبر عملية بر-مائية

فى التاريخ لغزو أوروبا من الأراضى البريطانية استخدم فيها ٥٠٠٠ سفينة حربية و ١١٠٠٠ طائرة وقرابة المليون جندى . وبعد قتال مثير على امتداد الشواطئ الفرنسية ، انسحبت القوات الألمانية إلى داخل أوروبا صوب الأرض الألمانية . ولم تمض الأربعة أشهر الأولى من عام ١٩٤٥ حتى كانت جبهتى الحرب الشرقية والغربية قد أطبقتا على الأرض الألمانية وأجبرت القيادة العسكرية الألمانية على تسليم نفسها لقيادة أيزنهاور فى « أرينز » داخل ألمانيا فى ٧ مايو ١٩٤٥ ، وأعلن الاستسلام رسمياً بعد ذلك من برلين فى اليوم التالى .

كلفت الحرب الولايات المتحدة ٣٢١ بليون دولار (عشرة أمثال الحرب العالمية الأولى) تم تمويلها من الضرائب والاقتراض من المؤسسات المالية . ونتيجة للحرب ارتفع الدين العام بعد انتهائها إلى ٢٥٩ بليون دولار - خمسة أضعاف قيمته عند بداية الحرب . ولقد أدت الحرب إلى تطوير نظام الضرائب ، فزاد عدد الممولين لضريبة الدخل من ١٣ مليون إلى ٥٠ مليون ، وأخذت الضرائب على الأرباح الإضافية ومصادر الدخل الأخرى ، وارتفع عدد العاملين فى القطاع المدنى والعسكرى فاختلفت البطالة تماماً وجفت منابعها ، وارتفع تشغيل النساء والأقليات ، ومع نهاية الحرب كان هناك نقصاً فى الأيدى العاملة . ومن نتائج الحرب العامة ، تحقيق السود لتقدم اقتصادى واجتماعى ملموس ، وبرغم استمرار القوات المسلحة فى اتباع سياسة الفصل العنصرى ، إلا أن روزفلت وقع تحت ضغط السود - الذين استثارهم رفض الصناعات الحربية ضمهم إلى قوة العمل بها - وأصدر الأمر التنفيذى رقم ٨٨٠٢ فى ٢٥ يونيو ١٩٤١ الذى يحظر التمييز العنصرى فى برامج التدريب . وفى نهاية ١٩٤٤ وصل عدد السود العاملين فى الصناعات الحربية إلى حوالى ٢ مليون عامل .

فاز روزفلت بسهولة فى انتخابات عام ١٩٤٤ على حاكم ولاية نيويورك توماس ديوى ، واختير السناتور هارى ترومان من ولاية ميسورى نائباً للرئيس . وعمل روزفلت بعزم على ألا ترتد أمريكا مرة أخرى إلى العزلة بعد انتهاء الحرب ، فأعلن مع تشرشل عن تشكيل تحالف من ٢٦ دولة تحت اسم الأمم المتحدة . وفى ١٩٤٣ بدأ روزفلت التخطيط لإنشاء منظمة لفترة ما بعد الحرب تضم تحت سقفا جميع دول

العالم من أجل الحفاظ على السلام ، وحصل على تشجيع الرأى العام وتأييد الكونجرس . وفى خريف ١٩٤٣ أصدر الكونجرس قراراً بدخول الولايات المتحدة عضواً فى المنظمة الجديدة « بهدف تحقيق العدل والمحافظة على السلام الدائم » . وفى ربيع ١٩٤٥ وقع مندوبو ٥٠ دولة ميثاق الأمم المتحدة ، وانسجاماً مع ذلك التطور ، دعا روزفلت إلى التعاون الاقتصادى الدولى ، فأنشأ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وانتهى بذلك الطابع الوطنى الصرف الذى صبغ الاقتصاد العالمى خلال فترة ما قبل الحرب .

تقابل روزفلت مع تشرشل وستالين خلال فترة الحرب أكثر من مرة لوضع استراتيجيات الحرب والتخطيط لسياسات المستقبل بعد انتهائها . وكان آخر هذه الاجتماعات مؤتمر « يالطا » الذى عقد فى فبراير ١٩٤٥ ، حيث قرر الزعماء الثلاثة العمل معاً لفرض الاستسلام على ألمانيا بدون قيد ولا شرط ، وتقسيمها إلى مناطق محتلة بين القوات المتحالفة . ومن بين الاتفاقات السرية التزام الروس بدخول الحرب ضد اليابان بعد استسلام ألمانيا ، فى مقابل تنازلات لها فى شرق آسيا . وفجأة توفى روزفلت فى ١٢ إبريل ١٩٤٥ وخلفه نائبه ترومان ، وخلال الشهور التالية انهارت القوات المسلحة الألمانية ثم استسلمت تماماً فى ٧ مايو ١٩٤٥ .

وفى المحيط الهادى ، كانت اليابان تحت حصار الحلفاء بعد غزو « إوو جيما » و « أوكيناوا » . وفى أغسطس ١٩٤٥ قرر الأمريكيون أن تصبح اليابان الضحية الأولى للقنبلة النووية الجديدة بعد أن انتهوا من تطويرها خلال سنوات الحرب . كانوا يرغبون فى نهاية حاسمة للمعارك ، لكن ذلك لم يكن هدفهم الوحيد .

فمن ناحية ، كانوا يريدون استخدام المدن اليابانية كمسرح حى لتجربة القنبلة ، ومن ناحية أخرى ، القيام باستعراض للقوة أمام حلفاء الأمم - الإنجليز والروس - قبل أن يبدأ تقسيم الغنائم . أسقطت القنبلة النووية الأولى بواسطة القاذفة الأمريكية ب - ٢٩ على مدينة هيروشيما فى ٦ أغسطس ١٩٤٥ ، وأسفر الانفجار عن ١١٨٦٦١ قتيل و ٧٩١٣٠ جريح ؛ ثم تلا ذلك إسقاط القنبلة الثانية على نجازاكي فى ٩ أغسطس ١٩٤٥ ، ووصلت الخسائر هذه المرة إلى ٧٣٨٨٤ قتيل و ٧٤٩٠٩ جريح .

أثار حجم الدمار الشامل الذى أصاب المدينتين اليابانيتين علامات استقهام حول معنى الحرب ، فقد عرف الإنسان على مدى تاريخه أنه قد يضطر إلى ممارسة الحرب بدون أن يتعرض بقاء نوعه وحضارته للمحو أو الاختفاء ، أما استخدام السلاح النووى ، فتلك حرب أخرى وقضية أخرى . بعد ذلك بأسابيع قليلة ، استسلمت اليابان فى ٢ سبتمبر ١٩٤٥ ووقعت وثيقة الاستسلام فى ميناء طوكيو فوق السفينة الأمريكية ميسورى .

بعد استسلام القوات الألمانية بشهرين ، تقابل ترومان مع ستالين وتشرشل (أخذ كليمنت أتلى مكان تشرشل أثناء المؤتمر) فى بوتسدام لمناقشة العملية السلمية فى أوروبا بعد انتهاء الحرب . لم يحرز المؤتمر كثيراً من أهدافه ، لكنه أكد على قرارات « يالتا » بتقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق ، ونزع سلاحها ، والقضاء على النازية ، والتحول إلى حكم ديمقراطى ، كما أكد على ضرورة استسلام اليابان بدون قيد ولا شرط . ولم يتكرر مثل هذا اللقاء مرة أخرى بين الزعماء السوفييت والأمريكان إلا بعد عشر سنوات . وبانتهاء الحرب ، فرض الاتحاد السوفييتى هيمنته على أوروبا الشرقية ، ودعم النظم الشيوعية والاشتراكية ، وانقسم العالم إلى معسكرين ، وخابت آمال الشعوب فى تحقيق سلام دائم . ولمنع سقوط تركيا واليونان فى براثن الحكم الشيوعى ، قرر ترومان مساعدة تلك البلاد اقتصادياً . وظهر نجاح تلك السياسة بشكل أفضل فى أوروبا عندما تبنت الولايات المتحدة « البرنامج الأوروبى للإنعاش الاقتصادى » المعروف بمشروع « مارشال » . فالإقتصاد الأوروبى بمفرده لم يكن يستطيع الوقوف على قدميه ، وزاد من صعوبة الموقف تعرض أوروبا لشتاء قارس فى الفترة (١٩٤٦-١٩٤٧) . وفى يونيه ١٩٤٧ ، عرض وزير الدولة جورج مارشال على الدول الأوروبية أكبر معونة اقتصادية فى تاريخ العلاقات الدولية ، حصلت أوروبا بمقتضاه على ١٧ بليون دولار خلال خمس سنوات . أعاد هذا المشروع للإقتصاد الأوروبى حيويته ، وحاصر تأثير الأحزاب الشيوعية الغربية ، وجعل من ألمانيا الغربية نقطة ارتكاز قوية فى فترة الحرب الباردة . وكان منطقياً فى النهاية أن تقرر الولايات المتحدة إنشاء حلف شمال الأطلسى « الناتو » كحلف عسكري مكون من ١٢ دولة لمواجهة الاتحاد

السوفييتي. وتبنت الولايات المتحدة سياسة « لاحتواء » الاتحاد السوفييتي بإقامة سياج حوله من التحالفات لمنع من توسيع نفوذه.

لم تتجح سياسة الاحتواء بنفس القدر في آسيا ، ففي ديسمبر ١٩٤٥ أرسل ترومان الجنرال مارشال إلى الصين بغرض تحقيق اتفاق بين الشيوعيين والحكومة الوطنية ، إلا أن ذلك كان مستحيلا ، وأسفر القتال بين « ماوتسى تونج » و« شيانج كاي تشيك » إلى هروب الأخير إلى تايوان في ١٩٤٩ ، وعند ذلك قررت الولايات المتحدة التركيز على اليابان المحتلة ودعمها اقتصاديًا الأمر الذي أسفر في النهاية عن نتائج ناجحة.

* * *

الحرب الكورية : ١٩٥٠ - ١٩٥٣

ظلت شبه الجزيرة الكورية تحت الاحتلال الياباني لفترة طويلة امتدت ما بين سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٤٥ . ونتيجة لهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ، انسحبت قواتها من كوريا تحت إشراف القوتين المتحالفتين في ذلك الوقت -الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. كان نصيب الاتحاد السوفييتي الإشراف على المنطقة شمال خط عرض ٣٨ ، أما الولايات المتحدة فكانت مسؤولة عن المنطقة جنوب هذا الخط ، واشتركت الدولتان في إنشاء لجنة مشتركة هدفها تشكيل حكومة كورية مؤقتة . لم يمض إلا وقت قصير حتى دب الخلاف بين الجانبين السوفييتي والأمريكي على تحديد الجماعات السياسية الكورية التي يمكن تشكيل الحكومة المؤقتة منها . ومع فشل جهود الأمم المتحدة في توحيد شبه الجزيرة الكورية في دولة واحدة ، تحول خط ٣٨ إلى فاصل بين دولتين ونظامين سياسيين: جمهورية كوريا الجنوبية في الجنوب تحت رئاسة سينجمان ري Syngman Rhee تدعمها الولايات المتحدة ، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت رئاسة كيم إيل سونج في الشمال Kim Il Sung وتدعمها الصين والاتحاد السوفييتي . ومع بداية عام ١٩٤٩ كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد سحبتا معظم قواتهما من كوريا تاركين مجموعات صغيرة من المستشارين العسكريين .

وبشكل عام كانت القوات المسلحة لكوريا الشمالية أحسن إعدادًا وتدريبًا من قوات

كوريا الجنوبية ، كما أن وجود خط فاصل بينهما لم يكن يعنى هدوء الأحوال بين الدولتين ، فتعددت الحوادث والمصادمات المسلحة بينهما خلال عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . ونتيجة للتوتر الدائم على طول الخط الفاصل ، قامت لجنة من الأمم المتحدة فى ١٩٤٩ بتقييم الموقف وحذرت من أن كوريا مهددة بحرب أهلية واسعة . وفى ٢٥ يونيه ١٩٥٠ وخلال ساعات قليلة عبر خط ٣٨ أكثر من ٨٠٠٠٠ جندى من كوريا الشمالية فى هجوم مفاجئ تجاه العاصمة الجنوبية « سول » . وعندما ضربت قوات كوريا الشمالية عرض الحائط بقرارات ونداءات الأمم المتحدة بالانسحاب ، اتخذ مجلس الأمن قرارا باستخدام « كل الوسائل الممكنة » لمساعدة كوريا الجنوبية والعمل على إيقاف الهجوم الشمالى وإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة . ولم يستخدم الاتحاد السوفييتى حق الفيتو لمعارضة هذا القرار ، نتيجة مقاطعته لجلسات مجلس الأمن احتجاجاً على عدم قبول الصين الشعبية عضواً فيه .

قرر الرئيس ترومان تقديم المساعدة العسكرية لكوريا الجنوبية ، وقام بتحريك الأسطول السابع فى مضيق فرموزا استعداداً للقوة أمام الصين . وفى ٧ يوليه ١٩٥٠ أصدر مجلس الأمن قراراً بمطالبة أعضائه تقديم العون العسكرى لكوريا الجنوبية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية التى قامت بدورها بتعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائداً للقوات المشتركة ، وبذلك عملت الولايات المتحدة كوكيل للأمم المتحدة فى معالجة القضية الكورية . ساهمت الولايات المتحدة بالنصيب الأوفر فى تشكيل القوة المشتركة الجوية والبحرية وحوالى نصف القوة البرية (معظم النصف الباقي كان من الكوريين الجنوبيين) ، ومع ذلك وصل عدد الدول المشتركة فى القوة إلى ١٧ دولة ، أكثرهم إسهاماً بعد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية كانت استراليا وكندا وبريطانيا وتركيا ، وساهمت خمس دول أخرى إضافية بوحدات طبية .

بدأ ماك آرثر بالتمركز فى ميناء « بوزان » عند الطرف الجنوبى لكوريا ، وأرسل تعزيزات صوب الشمال لدعم الجيش الكورى ، وبدأت المعارك مع قوات الشمال لأول مرة فى ٥ يوليه ١٩٥٠ بقيادة الجنرال والتون والكر قائد الجيش الثامن . كان للسيطرة الجوية الأمريكية عاملاً

كبيراً فى تهدة زحف الجيش الشمالى نحو الجنوب ، وفى عملية التفاف واسعة ، شن ماك آرثر فى ١٥ سبتمبر هجومه المضاد فى اتجاه ميناء : «إنشيون» على الشاطئ الغربى وأصبحت قواته خلف القوات الشمالية ، ثم قام بعملية إنزال برمائية جريئة على الشاطئ ، قاطعاً خطوط إمداد كوريا الشمالية . ولم يأت الأول من أكتوبر إلا وقد طردت القوات الشمالية تماماً خارج كوريا الجنوبية وتمركزت قوات الأمم المتحدة جنوب الخط ٣٨ .

لم يكن الرئيس ترومان - ومعه مجلس الأمن القومى الأمريكى - راغباً فى عبور الخط الفاصل بين الكوريتين وملاحقة الجيش الشمالى ، وكان من رأيه الاكتفاء بما تحقق من نصر ، إلا أن قيادة الأركان المشتركة ومعهم ماك آرثر ، كان لهم رأى آخر يتلخص فى ضرورة العبور وتحطيم جيش كوريا الشمالية حتى لا يكرر اعتداءاته على الجنوب . وفى ٧ أكتوبر صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى توحيد كوريا فى دولة واحدة ويفوض فى نفس الوقت ماك آرثر فى إرسال قواته إلى الشمال . وبالفعل سقطت «بيونج يانج» عاصمة الشمال فى أيدي ماك آرثر فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ ، وظل يدفع الجيش الشمالى أمامه حتى أوصله إلى نهر «يالى» على الحدود الصينية - الكورية . ويبدو أن عبور قوات ماك آرثر لخط عرض ٣٨ كان نقطة تحول فى الحرب الكورية ، فقد أثار المارد الصينى الذى دفع فى سرية تامة ١٨٠٠٠٠ جندي عبر نهر يالى ، وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٠ أضطر ماك آرثر ، بعد أن أخذ بالمفاجأة وخانه توقع رد الفعل الصينى وحجمه ، إلى التراجع إلى خط ٣٨ واستمر فى تراجع حتى سقطت العاصمة سول مرة أخرى فى أيدي القوات الصينية والشمالية .

ونتيجة لهذا التطور الخطير للحرب ، اعتبر ماك آرثر أن أهداف الحرب قد تغيرت وأن قواته تواجه الصين ، وطلب دعمه بإمدادات جديدة وتفويض أوسع باستخدام القوة الجوية ضد الصين ، فى معارضة واضحة لتوجيهات الرئيس ترومان الذى كان خائفاً من اتساع رقعة الحرب وتدخل السوفييت واستخدامهم المحتمل للأسلحة النووية . وانحصرت خطة ترومان فى ضرورة الوصول مرة أخرى إلى خط ٣٨ والتمسك به والعمل بعد ذلك على حل النزاع سلمياً . ولم يعجب ذلك ماك

آرثر ، وانتقد تركيز الإدارة الأمريكية على أوروبا ، وحاول استمالة الأمريكيين والكونجرس مباشرة لآرائه ، وانتقد الرئيس والإدارة بصورة علنية . ولم يكن أمام ترومان إلا إعفاء ماك آرثر من القيادة فى ١١ إبريل ١٩٥١ وتولية الجنرال جيمس فان فليت القيادة بدلا منه ، فواجه هجوماً صينيًا من ٤٥٠.٠٠٠ جندى لكنه تمكن من إيقافه ، ثم نجح فى صد هجوم آخر ، ومع نهاية شهر مايو كانت القوات الصينية والكورية الشمالية قد تراجعت إلى شمال الخط ٣٨ واستقرت القوات المتحاربة مرة أخرى على جانبي الخط الفاصل .

استجابة لمبادرات سوفيتية بدأت مفاوضات الهدنة بشكلها الكامل بحضور الأطراف المعنية فى ١٠ يولييه ١٩٥١ فى مدينة كايسونج ، وتم التوصل إلى اتفاق إطار للتفاوض فى ٢٦ يولييه يتضمن ترسيم الخط الفاصل وإقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح وتشكيل لجنة لمراقبة الهدنة ووضع ترتيبات بالنسبة لأسرى الحرب . ومرت المفاوضات بصعوبات كثيرة حتى وقعت اتفاقية للهدنة فى ٢٧ يولييه ١٩٥٣ . استقرت الأمور بعد توقيع الهدنة على وجود منطقة عازلة بين الشمال والجنوب عرضها ٤ كيلومترات وطولها ٢٥٠ كيلومتر ، وارتبطت الولايات المتحدة بنوع من التحالف الأمنى أتاح لها تقديم معونات اقتصادية وعسكرية لكوريا الجنوبية . أما عن الخسائر التى لحقت بأطراف الحرب فطبقا لبعض التقديرات بلغت خسائر الصينيين والكوريين الشماليين ما بين ١,٥ - ٢ مليون من العسكريين ومليون آخر من المدنيين . أما قوات الأمم المتحدة فقد قتل منهم ١٠٠.٠٠٠ جندى من بينهم ٣٣٦٢٩ أمريكياً . وبلغت الخسائر متضمنة الجرحى والمفقودين ٤٥٩٣٦٠ منهم ٣٠٠.٠٠٠ كورياً جنوبياً ، بالإضافة إلى حوالى مليون من المدنيين . وتسببت الحرب فى تدمير ٤٠ % من المنشآت الصناعية و ٣٠ % من المساكن .

على المستوى السياسى كانت الحرب الكورية انعكاسًا للتوتر فى العلاقات بين واشنطن وبيكين وأظهرت بعدًا عسكريًا لسياسة الاحتواء الأمريكية التى وضعها جورج كينان وطورها دين آشيسون وازدهرت بعد ذلك فى عصر جون فوستر دالاس ، وبسببها تورطت الولايات المتحدة عسكريًا خلال حقبة الستينات فى فيتنام .

الحروب الفيتنامية :

١٩٤٧ - ١٩٥٣

١٩٦٣ - ١٩٧٥

ترجع جذور الحرب الفيتنامية إلى الحرب العالمية الثانية عندما احتلت اليابان الهند الصينية المكونة من فيتنام وكمبوديا ولاوس ، ثم تحريرها بعد ذلك في ١٩٤٥ بواسطة حركة المقاومة الشيوعية « فيت مين » بقيادة الزعيم « هوشى منه » وإعلان فيتنام جمهورية مستقلة . وخوفًا من انتشار الشيوعية فى المنطقة ، أرادت الولايات المتحدة أن تعيد الحكم الفرنسى إليها كما كان الحال قبل الغزو اليابانى فساعدت الفرنسيين فى حربهم ضد الفيت مين خلال الفترة من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٣ . ومع ذلك انهزم الفرنسيون فى معركة « ديان بيان فو » الشهيرة ، وانسحبوا من الهند الصينية ، وانقسمت فيتنام إلى دولتين : شمالية شيوعية لها علاقات قوية مع الصين والاتحاد السوفييتى ، وأخرى جنوبية استمرت الولايات المتحدة فى دعمها اقتصاديًا وعسكريًا . سيطرت على الفكر السياسى الأمريكى فى ذلك الوقت نظرية « الدومينو » التى كانت تعنى تدخل الولايات المتحدة فى تلك المنطقة لمنع سقوط دول تحت سيطرة القوى الشيوعية حتى لا يؤدى ذلك إلى سقوط دول أخرى . وعلى مدى عشر سنوات حتى سنة ١٩٦٤ ، حاولت الولايات المتحدة بلا جدوى مساندة الحكومة الموالية لها فى سايجون ضد حركة المقاومة الثورية « فيت كونج » التى تحولت فى ١٩٦٠ إلى « الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام » .

فى منتصف ١٩٦٣ أصبح الوضع فى فيتنام الجنوبية حرجًا ، وانتشرت الاضطرابات ، وتعددت الانقلابات ، مما شجع الحكومة الشيوعية فى هانوى على استغلال الموقف ، ودفعت بقوات كبيرة نظامية وغير نظامية مستخدمة استراتيجية الحرب الشعبية الطويلة واستغلال المدنيين فى القرى والمدن كغطاء لتحركاتهم . ولمواجهة ذلك استخدمت الولايات المتحدة القوات الخاصة والمرتزة لمهاجمة الساحل الشمالى بغارات متفرقة مدعومة بعمليات تجسس إلكترونية للبحرية الأمريكية فى خليج تونكين . أسند الرئيس جونسون قيادة القوات الأمريكية إلى الجنرال ويستمورلاند وارتفع بعدد المستشارين العسكريين إلى ٢٣٠٠٠ بالإضافة إلى زيادة الدعم الاقتصادى للجنوب .

وفى ٢ أغسطس ١٩٦٤ وقعت حادثة فى خليج تونكين استغلها الأمريكيون لتصعيد الموقف العسكرى عندما تعرضت مدمرتين أمريكيتين لهجوم من فيتنام الشمالية فى خليج تونكين . اتخذ چونسون من ذلك الحادث ذريعة لشن غارات انتقامية على فيتنام الشمالية ، واستجاب الكونجرس لدعم العمليات العسكرية الواسعة فى فيتنام بأغلبية كبيرة . وفى فبراير ١٩٦٥ ، وردًا على هجوم الفيت كونج على معسكرات الجيش الأمريكى فى « بليكو » قام الأمريكيون بشن غارات جوية مكثفة على فيتنام الشمالية ، ووصل إلى فيتنام الجنوبية خمسون ألفًا من القوات الأرضية لحماية القواعد الجوية الأمريكية هناك .

اتبعت فيتنام الشمالية سياسة الحرب الشاملة ، وعبأت شعبها لحرب طويلة وتحمل خسائر عالية فى الأرواح . وكان فى مقدور فيتنام الشمالية الدفع بسبعة آلاف جندى إلى الجنوب كل شهر بدون توقف ، واستطاعت كوادرها كسب تعاطف الأهالى والفلاحين فى القرى ، واستخدموا الأنفاق فى التسلل إلى فيتنام الجنوبية والارتداد إلى كمبوديا عند الشعور بالخطر ، ونجحوا أيضًا فى استعمال الألغام والشرار الخداعية ونصب الكمائن وتخريب القواعد والمعسكرات . واعتمدت استراتيجية الولايات المتحدة فى المقابل على الاستنزاف وتوجيه ضربات موجعة لفيتنام الشمالية وقوات الفيت كونج .

حارب بجانب الأمريكيين فى تلك الحرب ٧٠٠٠٠ جندى من كوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزلندا و ١٥٠٠٠٠ ر ١٥٠٠٠ من فيتنام الجنوبية . واستخدمت تلك القوات أحدث تكنولوجيا عسكرية فى الترسانة الأمريكية ، كما استعملت من الأسلحة المحرمة النابالم والفسفور الأبيض وكيمياويات أخرى . وحاولت تكتيكات واستراتيجيات متعددة للقضاء على العدو منها استراتيجية « البحث عن العدو وتدميره » واتباع سياسة مسالمة مع المناطق الريفية . وفى سنة ١٩٦٧ أطلقت العملية « فيونكس » تحت إشراف المخابرات الأمريكية لتدمير البنية التحتية للفيت كونج باستخدام طرق الاعتقال والاعتقال . وبرغم كل ذلك بدا مع نهاية عام ١٩٦٧ أن الحرب قد وصلت إلى طريق مسدود وأن الاستراتيجية الأمريكية لم تقودها إلى النصر . وفى ٣٠ يناير ١٩٦٨ شن الشيوعيون هجومًا شاملا على معظم مناطق

فيتنام الجنوبية ، وبرغم ما تكبدوه من خسائر وصلت إلى ٤٠٠٠٠ رجل ، إلا أن الهجوم فى حد ذاته أثبت مقدرة الفيت كونج على الوصول بحربها إلى المدن التى كان يعتقد أنها آمنة وبعيدة عن تأثيرهم . وبرغم أن حجم القوة الأمريكية قد وصل إلى ٥٤٩٠٠٠ رجل ، فقد أوقف جونسون فى ٣١ مارس ١٩٦٨ الغارات فوق خط العرض ٢٠ مفسحاً الطريق للمفاوضات فى باريس وأعلن انسحابه من المعركة الانتخابية . بدأت المفاوضات فى مايو ١٩٦٨ ، وطالبت هانوى بوقف كلى للغارات واشترك جبهة التحرير الوطنية (فيت كونج) كطرف فى المفاوضات ، ووافق جونسون فى ديسمبر قبل تركه مقعد الرئاسة على تلك المطالب .

أصبحت معارضة الحرب الفيتنامية الموضوع الرئيسى للحملة الانتخابية فى ١٩٦٨ . وفى مواجهة الانتقاد الداخلى الواسع للحرب ، أعلن جونسون أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسة ثانية وفاز ريتشارد نيكسون بمنصب الرئيس . لم تكن الأوضاع فى فيتنام قد حسمت بعد عندما جاء الرئيس نيكسون إلى الحكم ، ولم يكن قد ظهرت بعد نتيجة مفيدة لمباحثات باريس ، وفى عام ١٩٦٩ أعلن نيكسون سياسة « الفتنة » التى أعطى بموجبها الفيتناميين فى فيتنام الجنوبية دوراً رئيسياً فى القتال مع الشمال . وأدت هذه السياسة إلى توسيع مسرح القتال فى جنوب شرق آسيا ، وفى أبريل ١٩٧٠ أغارت الولايات المتحدة على كمبوديا لضرب مراكز الحشد والإمدادات للقوات الشيوعية هناك ، مما أثار موجة من الاحتجاج داخل الولايات المتحدة ، وأطلق الحرس الوطنى النار على مظاهرات الطلبة فى جامعة كنت بأوهايو وجرح العديد منهم وقتل أربعة ، ودخلت الدبابات حرم جامعة كاليفورنيا . وتصاعدت المعارضة مع غزو الولايات المتحدة لللاوس واستئناف الغارات على فيتنام الشمالية بقرار من نيكسون فى مارس ١٩٧٢ . وعلى الرغم من سخونة الأحداث على الساحة العسكرية ، والتى وصلت فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ إلى استخدام القاذفات الثقيلة بى - ٥٢ لضرب هانوى وميناء هايفونج بالقنابل بصورة مستمرة لمدة اثنا عشر يوماً ، لم تتوقف مفاوضات السلام فى باريس حتى توصل الطرفان إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار فى ٢٧ يناير ١٩٧٣ . أتاحت الاتفاقية فى النهاية مبادلة الأسرى وانسحاب الولايات المتحدة من جنوب فيتنام بدون التزام مماثل باتسحاب قوات فيتنام الشمالية . وتطورت الأحداث بعد ذلك فى غياب القوة الأمريكية ، فسقطت

سايجون فى أيدى الثوار فى إبريل ١٩٧٥ وشاهد العالم مأساة إخلاء ما تبقى من الأمريكيين وبعض المؤيدين لهم من فوق سطح السفارة الأمريكية .

شغل الجدل حول حرب فيتنام ودروسها المستفادة الولايات المتحدة لسنوات طويلة بعد انتهاءها ، أما جراحها الاجتماعية فقد أخذت وقتًا طويلا للالتئام . فالحرب قد انتهت بعد أن وصلت خسائرها البشرية إلى ٢-٣ مليون قتيل من مواطنى الهند الصينية ، وتحمل الفيت كونج أكبر معدلات خسائر بالنسبة لعدد السكان فى التاريخ ، وبلغت خسائر أمريكا ٥٨٠٠٠ قتيلًا ، واستهلكت من القنابل كميات تفوق ثلاث مرات استهلاكها فى الحرب العالمية الثانية ، وكلفتها الحرب ١٥٠ بليون دولار . لم تؤدى نتائج الحرب القاسية إلى عودة أفكار العزلة بعيدًا عن العالم ، واستمرت أمريكا فى حربها ضد الشيوعية خلال فترة الحرب الباردة ، لكن بقى دائمًا شعار « لا لفيتنام أخرى » يرتفع مع كل تدخل أمريكى عسكرى فى أى مكان من العالم .

* * *

المسلمون الأمريكيون

محاولة الرؤية خلال ظلمات الأزمة

د. ماهر حتوت

المركز الإسلامي - لوس أنجلوس

تمر على الأمم كما على الأفراد أحداث تكشف فيها مكنونها ، وتعيد التعرف على نفسها . ولاشك أن الحدث الجلل في الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م هو فريد وحده بين هذا النوع من الأحداث .

وبما أن هذا المقال يكتب بعد الحدث مباشرة . . أى أثناء مرحلة الرصد والإحصاء والغضب والانفعال ، فمن الأوفق أن نتجنب التعليق على الحادث ذاته ولا حتى عن يمكن أن يكون مرتكبه ، ولا عن تداعياته السياسية والعسكرية التى نحسب أنها ستكون بالغة المدى . . وستدخلنا فى ظل النظام العالمى الأجد ، وأكتفى أن أقول إننى أعتقد أن ذلك (النظام الأجد) وعملية إدخالنا فيه ليست وليدة ذلك الحادث المؤسف ، ولا هى هبطت فجأة بعد يوم ٩/١١ وإنما هى نهاية طريق طويل وتراكمات عديدة ، وإنما أسرع الحادث بالحسم ، فالقشة التى تقصم ظهر البعير ليست بذاتها التى تقصم الظهر ، وإن كان الحادث ليس قشة بل بالغ الشغل والتدمير .

ما يعينى الآن هو أن ننظر أثناء هذه اللحظة الكاشفة لنحاول أن نفهم التركيبة الأمريكية المعقدة ، وأن نفهم موقع العرب والمسلمين إزاءها . . وموقع العرب والمسلمين داخلها . . أقصد المواطنين الأمريكيين المسلمين وذوى الأصول العربية وما لهم من دور داخل هذه التركيبة .

ولنعترف بالنقص الواضح فيما قمنا به من دراسات للتركيبة الأمريكية ، واكتفائنا بكتابات بالغة التسطيح والتعميم ، حتى وجدنا من يزور أمريكا زيارة لأسابيع أو شهور ثم يعود ليكتب عن أمريكا التى عرفها . . وهى قطعاً غير أمريكا

التي لم يعرفها ، وقد قضى كاتب هذه السطور زهاء ثلاثين عامًا في أمريكا ، ولم يزل يسبر أغواراً بغير قرار .

أول أنواع التعميم هو أن نعتبر أمريكا كتلة واحدة متناسقة ، يتحدد منها موقف واحد بالرفض أو بالقبول ، بالانبهار أو بالازورار . والواقع أن هناك أمريكيات كثيرة متعددة . . . بل وأحياناً متناقضة ، فأمريكا صانعة القرار . . . وهى حقيقة أمريكا التي تعيننا إلى حد كبير ، بما تملك من هيمنة تصل إلى حد الشراسة ، وبما تتغذى به من معلومات وما تتأثر به من ضغوط وما تخدمه من مصالح . . . ليست بالضرورة مصالح الأمريكيين بشكل عام . . . بل مصالح الجهاز المهيمن المركب والمعقد . . . وما لها من مناورات ظاهرة وخفية ومن تنسيق مع وسائل الإعلام وجماعات الضغط والجهات الممولة « ذات الجيوب العميقة » . . . وقدرتها على استخدام النتائج العلمية والتكنولوجية والدراسات النظرية والمستقبلية ، وما تملكه من بيروقراطية غير تقليدية . . . فأمريكا هذه تختلف تمامًا عن أمريكا المؤسسة العلمية التي تختلف بدورها عن إمبراطورية الإعلام . . . السلطة الكبرى التي لا هى تنتخب ولا هى تخضع لحساب أو مسالة . . . مع ضعفها تجاه المال والصراع الدائر داخلها بين أساطين الكسب وسدنة المبادئ المهنية وجماعات الضغط الظاهرة والخفية ، إلى أمريكا المؤسسات الدينية وعلى رأسها الكنائس البروتستانتية ثم أمريكا الشارع . . . والشارع عمومًا إما غافل أو متغافل بين بطر النعمة وخوف زوالها ، أو برائن الفقر أو خوف وقوعه ، واستنزافه بين وسائل الترفيه والجنس ، وسحره بالرياضة والموسيقى . غير أن ذلك الشارع يصبح قوة فعالة فى اللحظات الحاسمة التى تمس مصالحه المباشرة . هذا الشارع فيه مساحة كبيرة لتعددية حقيقية فى الأعراق والألوان والأديان والثقافات والأنواق ، تغذيها حرية فى التجمع والتعبير بغير رقابة وبغير حدود . . . إلا الحدود التى يفرضها صراع الجماعات مع بعضها البعض ، وقدرتها على التنظيم والحركة . . . مثال ذلك جماعات الضغط الصهيونية وما تملكه من تأثير غير متناسب مع قيمتها العددية أو حتى ثروتها المالية ، ويحميها دستور يقلص سلطة الدولة على الأفراد ، ويضمن حرية التدين وحرية الفكر ، ويمنح حرية التصرف فى أوسع الحدود إلا حدود القانون . . . الذى ينظم العلاقات النافعة ولا يقنن القيم الأخلاقية .

فالتعامل مع أمريكا المركبة يستدعى معرفة وقدرة على التواصل مع مختلف مكوناتها ، والوعى عن أية هذه المكونات تكمن المداخل لقضية ما . على هذا ، فمواقف الشجب والملاعنة لا تختلف كثيرًا عن مواقف التبعية والمداهنة من حيث إحراز الأثر النهائى المطلوب .

أين يقع المسلمون الأمريكيون فى هذه الخريطة المتشعبة والمتشابكة ؟ المسلمون كذلك تعددية داخل التعددية . وهم يمثلون ألوان الطيف جميعًا . ولعل أول صوت إسلامى مسموع كان من حوالى مائة عام وهو صوت « ألكسندر وب » ، وهو قسٌ پروتستانتى أبيض كان سفيرًا لأمريكا فى الفلبين واعتنق الإسلام وبشر به ، وله كتابات مضيئة عن التوحيد ، والأسرة وتعدد الزوجات ، وأنشأ جمعية إسلامية ، وساهم فى انعقاد أول برلمان للأديان جميعًا فى مدينة شيكاغو . وكان قبله عدة تعبيرات مسلمة بين الأمريكيين الأفارقة . . ثم ظهرت أبحاث عن الإسلام فى عدة جامعات على رأسها هارفارد وپرنستون . غير أنه فى النصف الثانى من القرن العشرين ومن أواخر الستينيات تحديدًا ، بدأت الهجرة المسلمة من بلاد العرب والمسلمين إما هربًا من الاضطهاد أو بحثًا عن الحرية أو ابتغاء لفرص العلم والرزق . وقد اختلفت هذه الموجة عن موجات مماثلة سابقة بين الحريين العالميتين وبعدهما من حيث الكم والكيف ، فعدد كبير من أفراد هذه الموجة كانوا على درجة من العلم والوعى ، وحملوا معهم جراح البلدان التى جاءوا منها ، وكان منهم ناشطون سياسيون ، وإسلاميون تحوهم رغبة فى المحافظة على دينهم وعلى أبنائهم ، وقد جاءوا من أطراف الأرض جميعًا ، بما يقدمه ذلك من ثراء وما يمثله من تحديات .

ووجد المسلمون أنفسهم يعيشون فى بلد واحد لا يتدخل فى شئونهم ، ولا يقمع حريتهم ، ولكن الحياة والمجتمع تطرح عليهم أسئلة ملحاحة جديدة ، وتلوح لهم فرص وتحقق بهم أخطار من نوع لم يألّفوه فى الأوطان الأم . وكان عليهم أن يواجهوا خيارات لم يكن البعض مستعدًا لمواجهتها . وكان طبيعياً أن يكون هناك بعض تخبّط وكثير من الاضطراب ، وإزاء ذلك انقسم المسلمون على عدة شعب :

منهم من ذاب تمامًا فى الخضم الجديد ، ولم يستبقوا من الإسلام إلا شجن الذكريات عن أيام الصبى فى الوطن الأم ، واختلط ذلك الإسلام بالتقاليد المحلية

والعادات الموروثة التى تلاك كحكاية يمل من سماعها الجيل الجديد ، الذى استطعم
للهامبورجر ورقص على إيقاع الألحان الجديدة . وتغيرت حتى الأسماء بشكل
مضحك ومبكر فى آن واحد .

وفرح ذلك الفريق بالحياة الجديدة غير أنه لم يطمئن بها ؛ إذ أنه فى وقت
الطامات الكبرى كالتى نتعرض لها الآن ، يقتل حتى أتباع السيخ ؛ لأنهم قد يشبهون
المسلمين فى ملابس أو لون بشرة جلد . وهناك فريق آخر فزع من ذلك المصير ، فاتخذ
شكل السلحفاة التى تتكتم داخل غطائها درءًا للأخطار ، فاعتزلوا ذلك المجتمع الذى
يعيشون فيه ويستفيدون منه ويدفعون الضرائب له ويتجنبونه فى آن واحد ، رفضوا
المواصلة ورفضوا الحوار ورفضوا النشاط السياسى والاجتماعى . . . وتسلبوا بما
يسمونه «دعوة» يخاطبون الناس بغير لغتهم . . . واللغة غير اللسان . . . ويحدثونهم
فى غير اهتماماتهم .

ثم هناك شعبة لم تزل راغبة فى الحفاظ على دينها . . . غير أن الدين فى
جوهره لم يكن محل سؤال ، وإنما أخذ إرثًا مسلمًا به مغلفًا بتقاليد وموارث
وانحيازات بعضها يتفق مع الدين وبعضها يخالفه .

ولأن الدين لم يكن محل تساؤل فى الماضى ، فلم يكن كذلك موضوع دراسة .
ولم تكن هناك نظرة لما سماه الدكتور القرضاوى فقه الأولويات ، وانحسر الدين
وانحصر فى طقوس وشكليات دون المعاملة والخلق القويم والحكمة والموعظة
الحسنة .

وتعقدت المشكلة أكثر عندما ظن هذا الفريق أن هذه الفجوة فى العلم
يمكن أن تسد باستيراد الأئمة واقتراض الفتاوى ، فأفتى من قد يعلم فروع فقه
ولكنه لا يعرف مسرح المشكلة ولا خلفية السؤال ، مع أن العلم بالقضية فرع
من الفتوى فيها ، ومع أن للفقه أصول فقه وللشريعة مقاصد الشريعة ، وخلت
الساحة إما للهواة الذين يفتقرون إلى العلم وإما للمحترفين الذين يفتنون بغير
ما يعرفون ، فكان أن قدموا العسر وقد أراد الله بنا اليسر ، مما هدد أن
ينحصر الإسلام فى مفهوم نظرى وممارسة طقوسية ، لا تشكل حياة الفرد أو
ترشد حياة الجماعة .

ثم كانت هناك شعبة تعصبت لأعرافها ، فظهرت التجمعات العربية أو الباكستانية أو الفارسية إلى آخره .

مع آلام هذا المخاض الهائل ، طرحت صيغة جديدة لتحقيق التواجد الإسلامى المبشر ، ورغم أن ذلك كان فى صورة فكر نظرى عند عديد من المثقفين والنشطين فى الحقل الإسلامى ، إلا أن هذه الرؤية بلغت نضجها فى تجربة المركز الإسلامى لجنوب كاليفورنيا الذى تبنى بوضوح فكرى وأداء عملى فكرة « الشخصية الإسلامية الأمريكية - The American Muslim Identity » . التى نادى بأن الوطن ليس هو حيث دفن الأجداد ولكن حيث ينشأ الأحفاد ، المنشأ هو الجذور التى نعتز بها ونحفظ جميلها . . . ولكن الوطن حيث يبنى الإنسان عش أبنائه ومحاضن أحفاده ، وبئس العش يكون لو خلى من الإسلام أو لم يتأسس عليه . هى نظرة مستقبلية لتعريف الوطن دون إنكار الجذور ودون التخلّى عن الإسلام فى ثقافته وعالميته واستيعابه لاختلاف الأزمنة والأمكنة ، والله المشرق والمغرب . والإسلام من كتاب الله وصحيح سنة خاتم الأنبياء ، متحرراً من الالتزام المطلق بالتقاليد التى صنعها البشر حتى كادت أن تطغى على الأصل المتميز . . ومع الاحتفاظ بثوابت الإسلام فإن الأداء باللغة ووسائل العمل وأدواته تكون أمريكية تتسق مع الأعراف والأشكال الأمريكية فيما لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً .

كان لابد لهذه الصيغة أن تفرز فقهها الذى يعالج مشاكلها الخاصة ، ومن أجل ذلك كانت الدعوة الموجهة لعلماء المسلمين فى العالم بمناقشة ما يمكن أن يسمى بفقه الأقليات ، حيث إن التراث الفقهى الذى تزخر به الكتب قد جاء حيث المسلمون أغلبية محكومة أو سلطة حاكمة ، مما يختلف عن وضع الأقليات المسلمة فى المهاجر . وكان لزاماً أن تتحدد الخطوط العريضة لتوجه العمل الإسلامى ، وهو توخى وجود إسلامى نشيط وهادئ كجزء من منظومة التعددية الأمريكية ، وأن يطرح الإسلام نفسه فى سوق الأفكار والأديان المفتوحة ، وأن يستهدف عقول الناس بالإقناع ، وقلوبهم بالرحمة والحب ، وأن يتواجد - فى حالة شهود لا حالة غيبة - مع الناس فى مواجهة مشكلاتهم ، وأن تتكون من المسلمين الأمريكيين أمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله ، وتتعاون مع الآخرين على البر والتقوى لا على الإثم

والعدوان . الاتجاه إذًا هو مستقبل الإسلام فى أمريكا . والهدف أن يصبح المسلمون مكونًا هاديًا ضمن مكونات التعددية الأمريكية ، وأن يستطيع المسلمون التواصل أفقيًا للتعامل والتعاون والتحاور والتعارف مع كافة مكونات المركب الأمريكى ، وأن يمتد راسيًا إلى الأجيال القادمة بهدف إنشاء المواطن المسلم المتصالح مع نفسه ، الوفى لوطنه والمؤمن بدينه . . . الوفى لجذوره فى غير تعارض ولا تناقض ولا انفصام .

وبالتالى تقدم هذه الصيغة أمرين بالغى الأهمية : أولهما : فكرًا مشتركًا ممكن أن يتوحد عليه المسلمون فى هذه البلاد ، وثانيهما : إدخال الإسلام ضمن النسيج الأمريكى، حيث إن هذا المركب الأمريكى لا يمكن أن يتغير من خارجه بل من داخله فقط ، والكيانات التى تصر على غربتها فإنها تُهْمَش أو تُلْفَظ ، ولعل الرفض الجامع والجامح لما حدث يوم ٩/١١ هو أن عوامل خارجية تحاول أن تغير نمط الحياة فى أمريكا . . . وأحسب أن عواقب الجموح فى هذا الرفض ستكون وخيمة . . . وبالغة التأثير .

تبقى عدة أسئلة تلح على وجدان المسلم بشأن هذه الشخصية الإسلامية الأمريكية .

أولا : هل يعنى هذا إيجاد إسلام أمريكى يختلف عن الإسلام الكامل الشامل الذى نعرف ؟ والجواب طبعًا بالنفى . والعجيب أننا نتحدث عن الشخصية المصرية المسلمة او الهندية المسلمة أو ما إلى ذلك دون حرج . . . فلماذا الحرج بشأن الشخصية الإسلامية الأمريكية ؟ مع أن شكل المجتمع المسلم وطرق أدائه وعاداته فى مصر تختلف عنه فى الهند وفى الخليج وفى أوزباكستان . الغرض ليس أمركة الإسلام ولكن أسلمة وضع المسلمين فى أمريكا ، ومصالحتهم مع مواطنيتهم التى سعوا إليها ولم تفرض عليهم ، وضمان تأثيرها فى المناخ الذى تعيش فيه وتتجب فيه أجيالها الجديدة .

ثانيًا : ما هى علاقة هذا الكيان الأمريكى المسلم بأمة الإسلام عامة ؟ . . . وهل ينعزل المسلمون فى أمريكا عن إخوانهم فى الدين وعن هموم أمتهم ؟ وأمة الإسلام كالجسد الواحد ، والمسلمون فى أمريكا هم أعضاء ذلك الجسد ذو الطبيعة والهوية الأمريكية ، يهتم بأمور المسلمين جميعًا ، بل وبهموم الإنسانية كلها ؛ إذ أننا خير أمة أخرجت للناس . . . أى من أجل البشر .

غير أننا نتناول هذه القضايا ونعمل لها من زاوية أمريكية لا من زاوية أجنبية . فالعمل لتحقيق العدالة في فلسطين مثلاً يجب أن يكون عملاً وطنياً أمريكياً ، يرفض إهدار أموال دافعى الضرائب لتدعيم العدوان ، ويطالب بعدم مخالفة القانون الأمريكى بشأن المساعدات العسكرية الخارجية ، حيث يلزمها أن تكون للدفاع وليس للهجوم والعدوان . . . الأمر المخالف تماماً لحالة إسرائيل ، وينادى بقيم الثورة الأمريكية في الحق في الحرية ومقاومة الاحتلال .

قلت ابتداء إن فكرة إيجاد الشخصية أى الكيونة الإسلامية الأمريكية هي اختيار طرح كبديل نحسب أنه الأكثر مناسبة والأكثر قابلية للحياة والتأثير والاستمرار ، مقارنة بما عدها من أشكال ، وقد اختلف الناس على هذا الاختيار بين هياك مرتاب ، ومطمئن متحمس ، غير أن غالبية المسلمين يميلون ولو عقلاً نحو هذا الاختيار ، ويتفاوتون في درجة التطبيق العملى والممارسة الفعلية . فبينما لا يتردد المركز الإسلامى لجنوب كاليفورنيا في رفع العلم الأمريكى على المركز ، أو في تغنى أطفال مدارسها بالنشيد الوطنى ، نرى آخرين يقتنعون بذلك ولا يمارسونه . وبينما نرى الأغلبية تعي أهمية الانخراط في العمل السياسى وتكوين كتل انتخابية مسلم قد يحسب حسابه في يوم من الأيام ، فلم تزل هناك بقية تحذر من الانخراط في نظام غير مسلم ، كأنما يقولون نعم سندفع الضرائب ولكن نرفض أن يكون لنا صوت في وسائل إنفاقها ! وسنخضع للقانون ولكننا لا نريد أن نشارك في سنه ولا في تغييره!

بعد هذه العجالة . . نعود إلى يوم ٩/١١ والانعكاسات المباشرة التى نرصدها حتى الآن ، علماً بأننا لم نزل حتى لحظة هذه الكتابة في الأسبوع الثانى وطول الحرب تدق فتصك الأذان .

في لحظة ما بعد الذهول . . اكتشفت هذه الأمريكيات كلها التى تحدثنا عنها سابقاً ، ذلك الرباط المسحور الذى يربطها ببعضها ، وبحلم لشكل معين للحياة ارتضته لنفسها يقوم على الحرية والحق في البحث عن الفرصة واستمرار الأمل . اكتشفت أنها أجزاء من جسم وليست شظايا وليدة مغامرة أو صدفة ، اكتشفت البلاد نفسها وروحها ووحدتها . نفدت الأعلام من الأسواق ، وهبطت معدلات الجريمة ،

وضاقت بنوك الدم بكميات الدم المتبرع به ، وردت صفوف المتطوعين للإنفاذ لكثرة العدد ، وتزاور أتباع الأديان كلها وتشاركوا الصلوات ، وفيما عدا القلة التى أعماها التعصب وطمس بصيرتها الجهل أو الجهات المستغلة التى أرادت أن تصفى حسابات أو تحكم قبضتها على رأى العام لتعزل الإسلام والمسلمين ، فيما عدا هذه القلة التى ارتكبت جرائم كراهية ضد المسلمين ، فإن الشعب فى عموميه والحكومة كل مستوياتها وأجهزة الأمن والمؤسسات الدينية لم تكتف برفض أى عدوان أو تفرقة تقع على المسلمين ، بل هرعت بالفعل إلى المساجد والمدارس والمراكز لتدفع عنها السوء .

والذى يجب أن نفهمه أنه ليس حبًا للإسلام والمسلمين هبط فى لحظة تجلٍ ولكنه دفاع عن أمريكا التى يحلمون ويحبون . . . التى تعلمت من دروس الماضى القريب والبعيد أن ظلم أى مجموعة هو ظلم لكل مجموعة ، وأن تمزق النسيج الأمريكى يعود بالضرر على الجميع .

ولا شك أن حوارًا يوشك أن يشغل الساحة الأمريكية بشأن الحرب التى أعلنها الرئيس ، وأحسب أنه بعد مرحلة الانفعال والتشنج العام ، فالمتوقع أن ينفسخ مجال لآراء متعددة ، وستطرح أسئلة عما حدث وما يوشك أن يحدث ، بل وقد بدأت الآن تتشكل جبهة تعارض الحرب أو على الأقل فى شكلها الشامل الذى أعلنه الرئيس . ولا بد أن يجد المسلمون مكانهم فى هذه الجبهة بل وفى ريادتها . ليس بدافع الدفاع عن طالبان ، فطالبان نظام آذى الإسلام والمسلمين أبلغ إيذاء ، ولكن لوجه الله وللحقيقة ولحقن دماء الأبرياء ، ثم لمنع الوطن الأمريكى من اللوغ فى الدم ، والتوغل فى غابات من الحجر والكهوف طالما كانت مصائد ومقابر عبر التاريخ .

إن صيغة هذه الحرب المعلنة وحتى كتابة هذه السطور هى صيغة بالغة الغرابة ، لا أحسب أن هذا الحشد الحاشد يبرره شخص واحد ولا تنظيم بذاته ولا العصبية أولو القوة . فهى حرب لم يعلن فيها عدوٌ مقنع ، ثم هى حرب لم يُعرف فيها النصر . أى أننا لا نعرف ما هو ذلك النصر الذى يفترض أن يُحصل عليه بعد أن تضع الحرب أوزارها . ففى الحرب العالمية الثانية مثلاً كان النصر هو استسلام دول المحور بدون قيد ولا شرط ، وكان النصر فى الحرب الكورية هو الوصول إلى

حماية الخط ٣٨ الذى يقسم كوريا إلى كوريتين ، وحرب فيتنام لم يكن فيها نصر . .
لأن تعريف النصر لم يكن معلناً ولا حتى معروفاً . أما حرب الخليج فقد ادعى أن
النصر هو طرد قوات العراق من الكويت وقد كان ، وإن كان صدام لم يزل يحتفل
بنصره فى أم المعارك .

هذه الحرب الجديدة لم يحدد لها نصر . هل هو الحصول على ابن لادن حياً أو
ميتاً ؟ أم هو تصفية نظام طالبان ؟ أم هو تصفية تنظيم القاعدة . . أم هو استئصال
الإرهاب من العالم ؟ وهو قول غريب من بلد لم يستطع أن يستأصل الجريمة فى
شوارع مدنه ولا المخدرات من مدارس وجماعاته . تعريف النصر إذاً غير محدد
وغير معن وغير مقنع على الإطلاق .

يحق على العقلاء من الشعب الأمريكى ويجب عليهم أن يدعوا إلى كبح جماح
هذه الموجة الغاضبة العمياء . وأن تملأ أصوات تناصر السلام . . وإن لم تغلح فى
وقف الحرب ، فعلى الأقل فى تحديد دائرة الدمار . وحماية المدنيين .
يحق لنا الآن أن نتساءل عن توقعات المستقبل مع إقرارنا بأنه بيد الله الذى يقلب
الأمر كيف يشاء .

برغم صعوبة المرحلة فهناك مع العسر يسر ، والأزمات تأتى بالفرص لمن
يوفقه الله لاغتنامها .

اسم الإسلام الآن يجرى على كل لسان ، فى الغالب بالمدح وفى النادر بالقدح ،
ودرجة حب الاستطلاع أدت إلى رواج الكتب الإسلامية حتى خلت منها المكتبات .

هناك فرصة نادرة لوصول الإسلام إلى عقول الناس وقلوبهم ، وهناك فرصة
نادرة لتنقية صفوف المسلمين العاملين من المرجفين والمرتجفين ، ومن المتشددین
والمتعصبين ، ومن الذين يعبدون الله رياء الناس ، ومن الذين يعبدون الله على حرف
والذين يقولون ما لا يفعلون . الناتج الباقى تمكين الوجود الإسلامى كمكون أصيل
وهاج فى قلب التعددية الأمريكية . . قد يشارك فى صنع القرار بما يؤثر على تعامل
أمريكا مع العرب والمسلمين فى العالم .

من الغفلة أن نظن أن ذلك سيأتى نتيجة تلقائية بغير عزم وعمل فهناك من
اللاعبين على المسرح من لا يطبقون حتى تصور ذلك الاحتمال . هناك الصهيونية

النشطة التى ترى حياتها فى احتكار الأذن الأمريكية وملئها بصوت واحد ، والتسلط على العقل الأمريكى وتغفيله وتطويعه فى اتجاه واحد . وهناك اليمين المسيحى المتطرف الذى يرى أمريكا حكرًا عليه وأنه يملك مفاتيح الدنيا والآخرة ، وهناك القوى التى تمثل سياسات حكومات عربية وإسلامية تبتغى استخدام الوجود الإسلامى فى أمريكا لصالحها .

فهو طريق ملئ بالعقبات ، غير أن الزبد سيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض ، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .
هذا بالنسبة للمسلمين . أما التركيبة الأمريكية ، فأحسبها أكثر تواضعًا وأقل صلفًا على مستوى جهازها المهيمن وستدفع شاءت أم أبت إلى مراجعة سياستها الخارجية ، مما سيفتح بالضرورة ملف التأييد الأعمى لإسرائيل ، وما جر على أمريكا وسمعتها ومصالحها ودورها فى العالم من خسائر بغير مردود .
هى أيام تحسب وعمل دائب .

وليس هذه الكتابة بحثًا ولكنها دعوة للبحث ، ولم أكتبها لأقدم إجابات ولكن لأطرح أسئلة ، والله هو الهادى لسواء السبيل .

لوس أنجيلوس

٢٠٠١/٩/٢٧

* * *

الولايات المتحدة وأعمال العدوان (*)

ناعوم تشومسكي

مفهوم الدولة الشريرة أو الدولة المارقة ، يلعب دوراً بارزاً اليوم فى التخطيط والتحليل السياسي . أزمة العراق الراهنة هى المثال الأخير لهذا الدور . أعلنت كل من واشنطن ولندن أن العراق « دولة شريرة » ، تشكل تهديداً لجيرانها وللعالم أجمع ، « دولة خارجة عن القانون » يقودها تجسيد جديد لهتلر يوجب على حراس النظام العالمى ، الولايات المتحدة « وزميلتها الأصغر » بريطانيا ، أن تعمل على احتوائه وكبحه ؛ ليستكملا الدور الرهيب الذى لعبته سياسة بريطانيا الخارجية منذ نصف قرن مضى . هذا المفهوم يستحق نظرة فاحصة أكثر دقة ، ولكن دعنا أولاً نتأمل كيفية تطبيقه فى الأزمة الراهنة .

السمة المثيرة للجدل فى النقاش حول أزمة العراق ، هى أنه (النقاش) لم يحدث أبداً ! . صحيح انسكبت بعض الكلمات ، وكان هناك خلاف حول كيف نبدأ . ولكن النقاش ظل محصوراً داخل حدود ضيقة ، استبعدت القضية الواضحة : يجب على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تعملأ طبقاً للقانون الدولي .

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن « مجلس الأمن سوف يقرر وجود أى تهديد للسلام ، أو انتهاك للسلام ، أو عمل من أعمال العدوان ، وسوف يقدم توصيات ، أو يقرر نوع الإجراءات التى سوف تتخذ للبلدين ٤١ و ٤٢ ، وسوف يختار ما يفضلهُ من إجراءات - لا تتضمن استخدام القوات المسلحة - وسوف يتيح أيضاً لمجلس الأمن أن يقرر اتخاذ إجراء آخر إذا وجد أن هذه الإجراءات لم تكن ملائمة » .

الاستثناء الوحيد هو البند ٥١ ، الذى يجيز « حق الدفاع عن النفس منفرداً أو جماعياً » ضد « الهجوم المسلح » . . . إلى أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات للحفاظ

(*) ترجمة: د. زين نجالتى .

على السلام والأمن الدولى» . بعيداً عن هذه الاستثناءات ، يجب على الدول الأعضاء أن «تمتنع فى علاقاتها الدولية عن التهديد أو استخدام القوة» .

توجد أساليب شرعية للتعامل مع التهديدات الكثيرة لسلام العالم . إذا شعر جيران العراق بالتهديد ، يمكنهم اللجوء إلى مجلس الأمن ؛ ليقرر الإجراءات المناسبة للرد على التهديد . وإذا شعرت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما يواجهان تهديداً ، يمكنهما أن يفعلا نفس الشيء .

ولكن ، لا يحق لأى دولة أن تعطى نفسها سلطة اتخاذ القرارات تجاه هذه التهديدات أو أن تتصرف كيفما تشاء ؛ الولايات المتحدة وبريطانيا ليس لديهما هذه السلطة ، حتى لو كانت أيديهما نظيفة ، وهى حالة بعيدة عن الواقع .

الدول الخارجة عن القانون لا تقبل هذه الشروط . عراق صدام ، مثلاً ، أو الولايات المتحدة .

موقف الولايات المتحدة أعلنته فوراً ، بوضوح تام ، وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ، التى كانت حينذاك سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة ، عندما أخبرت مجلس الأمن فى وقت مبكر عن مواجهة الولايات المتحدة مع العراق ، أن الولايات المتحدة سوف تعمل «جماعياً إذا استطعنا ذلك ، أو منفردة عندما يجب علينا أن نفعل ذلك» لأننا «نعتبر هذه المنطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة القومية» ، ولذلك فنحن لا نقبل أى قيود خارجية . أولبرايت أعادت تأكيد هذا الموقف عندما قام سكرتير عام الأمم المتحدة ، كوفى عنان ، ببعثته الدبلوماسية فى فبراير ١٩٩٨ : «نحن نتمنى له التوفيق» ، قالت : «وعندما يعود سوف ننظر إلى ما يأتى به وكيف يتوافق مع مصالحنا القومية» ومن ثم سوف نقرر الكيفية التى نجيب بها . عندما أعلن عنان أنه وصل إلى اتفاق ، قامت أولبرايت بتكرار بيانها السياسى : «من المحتمل أن يحضر معه شيئاً لا يروق لنا ، وفى هذه الحالة سوف نستمر فى ملاحقة مصالحنا القومية» . أعلن الرئيس كلينتون أنه إذا فشل العراق فى اختيار التوافق (كما قرره واشنطن) ، «على كل فرد إذن ، أن يفهم أن الولايات المتحدة ، وكل حلفائها أيضاً ، سوف يكون لهم حقٌ أحادى الجانب فى أن يردوا على ذلك فى الوقت والمكان وأيضاً بالأسلوب الذى نختاره» ، بأسلوب الدول الأخرى العنيفة والخارجة عن القانون !؟

وافق مجلس الأمن بالإجماع على اتفاقية كوفى عنان ، ورفض مطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بإجازة استخدامهم القوة فى حالة عدم التزام العراق بها . حذر القرار من « العواقب الجسيمة » ، لكن دون أى تحديد أكثر من ذلك . فى الفقرة الأخيرة الحاسمة من القرار ، المجلس « يقرر ، طبقاً لمسئوليته المنصوص عليها فى الميثاق ، أن يظل على علم تام بالموضوع ؛ لكى يتأكد من تنفيذ القرار ، ولكى يحافظ على أمن وسلام المنطقة » ، المجلس ولا أحد سواه ، طبقاً للميثاق .

الحقائق كانت واضحة لا لبس فيها . عناوين رئيسية فى الصحف قالت : «ضربة تلقائية لم يصدق عليها» (جريدة وال ستريت) ؛ « الأمم المتحدة تمنع الولايات المتحدة من تهديد العراق إذا خرق الاتفاق » (نيويورك تايمز) . سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة أكد سرّاً لزملائه فى مجلس الأمن أن « القرار لم يمنح الولايات المتحدة وبريطانيا حرية تلقائية لتوجيه ضربات ضد العراق ، إذا أعاق أعمال التفيتش التى تقوم بها الولايات المتحدة » .

« يجب أن يكون مجلس الأمن هو الذى يقرر متى تستخدم القوة المسلحة » ، أعلن سفير كوستاريكا لدى الأمم المتحدة موضحاً موقف مجلس الأمن .

اختلف رد فعل واشنطن ! رفض جيمس روبين - المتحدث الرسمى لإدارة كلينتون - صياغة القرار قائلاً : ليس مناسباً بنفس درجة المناقشات الخاصة التى أجريناها . . . لقد أوضحنا أننا لسنا بحاجة إلى الرجوع لمجلس الأمن إذا كان هناك خرق للاتفاقية .

جاء فى العنوان الرئيسى بجريدة نيويورك تايمز : الولايات المتحدة تصر على أن تتمسك بحقها فى معاقبة العراق ؟!

زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ « ترنت لوت » شجب الإدارة ؛ لأنها أخضعت سياستها الخارجية « لآخرين » : مجلس الأمن والأمم المتحدة ؟! . عضو مجلس الشيوخ جون ماكين حذر من أن « الولايات المتحدة قد تخضع قوتها للأمم المتحدة ، التزام مقدمه فقط للدول التى تلتزم بالقانون » . أضاف عضو الشيوخ جون كيرى أنه قد يكون أمراً « شرعياً » للولايات المتحدة أن تغزو العراق فوراً إذا استمر صدام على عناده وعلى انتهاكه لقرارات الأمم المتحدة ، وفى تهديده للمجتمع العالمى ، سواء قرر مجلس الأمن ذلك أو لم يقرره .

هذا العمل الفردي من الولايات المتحدة قد يتم « فى إطار القانون الدولى » ، كما يفهمه كيرى . رجل لطيف من الأحرار وصل إلى شهرة قومية ؛ لموقفه المعارض لحرب فيتنام ، أوضح كيرى أن موقفه الراهن مطابق لآرائه السابقة فينتام علمته أن القوة لا يجب أن تستخدم إلا إذا كان الهدف « يمكن تحقيقه ويلبى احتياجات دولتك » . إذن غزو صدام للكويت كان خاطئاً لسبب واحد : أنه كان « غير قابل للتحقيق » ، كما أثبتت الظروف .

فى مجال حمائم الأحرار ، كانت اتفاقية كوفى عنان محل ترحيب ، ولكن ذلك كان داخل إطار ضيق استبعد القضايا الرئيسية . فى رد فعل نمطى ، قالت جريدة بوسطن جلوب إنه إن لم يكن صدام قد تراجع « لما تمكنت الولايات المتحدة من تبرير هجومها على العراق فقط بل كان يمكن أيضاً اعتبارها عديمة المسؤولية ؛ لأنها لم تفعل ذلك » .

المحلل السياسى ويليام بفاف استتكر عزوف واشنطن عن الاستتارة « بالرائى اللاهوتى أو الفلسفى » ، بأراء كل من توماس الإكوينى ، ولاهوتى البعث فرانشييسكو سواريز - كما فعل بعض المحللين فى الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء الخمسينيات والستينيات فى القرن العشرين ، والذين نشدوا الهداية من « الفلسفة واللاهوت » - وليس من أسس القانون المحلى والدولى المعاصر ، التى لم تلائم ثقافة المفكرين ، رغم وضوحها . محلل آخر من الأحرار ألح على الولايات المتحدة أن تواجه حقيقة أنه إذا ما كانت قوتها التى لا نظير لها « قد استخدمت فى الواقع لتحقيق مصالح الجنس البشرى ومتطلباته التى قد لا يجيزها الدستور ، أو الكونجرس ، أو برامج الأحاد التليفزيونية التعليمية » إلا أن « الدول الأخرى فى العالم لم تعط واشنطن الحق لى تقرر متى ، وأين ، وكيف يجب أن تُخدم مصالحها » (رونالد سنيل) .

الإشارة إلى انتهاك العراق لقرارات الأمم المتحدة استخدمت بانتظام على أنها تعنى ضمناً حق دولتى الحرب (الولايات المتحدة وبريطانيا) فى اتخاذ قرار أحادى الجانب باستخدام القوة ، متمصين دور « شرطة العالم » ، وفى ذلك إهانة لقوات الشرطة والتى من المفترض أن تقوم بفرض طاعة القانون ، لا أن تقوم بتمزيقه إرباً !

وقد يحاول الإنسان جدلاً قانونياً لتأييد ادعاءات الولايات المتحدة وبريطانيا ، مع أن أحداً لم يحاول أن يفعل ذلك . الخطوة الأولى من الجدل قد تكون أن دولة العراق قد انتهكت قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ الصادر في ٣ أبريل ١٩٩١ ، والذي أعلن فيه وقف إطلاق النار ، عندما أصدرت العراق بياناً رسمياً ، أنها قبلت ما جاء في بنود القرار الذي ينص على (تدمير الأسلحة ، والتفتيش ، الخ) . قد يكون هذا القرار هو أطول القرارات التي أصدرها مجلس الأمن وأكثرها تفصيلاً ، ولكنه لم يذكر أية آلية تفرض الالتزام بتنفيذه . الخطوة الثانية من الجدل إذن ، قد يكون عدم التزام العراق يستثير مرة أخرى تطبيق القرار رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ . هذا القرار يعطى الدول الأعضاء حق « استخدام جميع الوسائل الضرورية لتدعيم وتنفيذ القرار رقم ٦٦٠ » الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، والذي يطالب العراق بالانسحاب فوراً من الكويت ، ويدعو العراق والكويت « أن يبدءا فوراً مفاوضات جادة لحل خلافتهما » وأوصى أن تتم المفاوضات داخل إطار الجامعة العربية .

لا توجد حاجة لمناقشة هذا الموضوع . كان يمكن للولايات المتحدة وبريطانيا أن تقوموا بتسوية جميع الشكوك لو أنهما طلبتا من مجلس الأمن أن يمنحهما حق « التهديد واستخدام القوة » ، كما يتطلب ميثاق الأمم المتحدة . اتخذت بريطانيا بعض الخطوات في هذا الاتجاه ، ولكنها عدلت عنها مباشرة ، عندما اتضح لها أن مجلس الأمن لن يسايرها . لكن هذه الاعتبارات كان لها وزنٌ ضئيلٌ في عالم تسيطر عليه الدول الشريرة التي ترفض حكم القانون .

لو افترضنا أن مجلس الأمن أباح استخدام القوة لمعاقبة العراق على انتهاكها لقرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ الذي طالب بوقف إطلاق النار ، فإن هذه الإباحة يمكن لها أن تُتاح لجميع الدول ، مثلاً لإيران ، التي قد تقوم بغزو جنوب العراق ؛ لترعى ثورة هناك . إيران دولة مجاورة ، وضحية لعدوان عراقي ساندته الولايات المتحدة - لمدة عقد من الزمان - استخدمت فيه العراق الأسلحة المدمرة والحرب الكيميائية ، ويمكنها أن تدعى - ليس دون حق - أن غزوها سوف يلقي بعض التأييد المحلي . الولايات المتحدة وبريطانيا لا يقبلان مثل هذا الادعاء . مثل هذا التحرك الإيراني ، إذا تخيلناه ، فلا يمكن التسامح معه على الإطلاق ، ولكنه قد يكون أقل

وحشية عن مخططات القوى التى فرضت نفسها . من الصعب أن نتخيل دخول مثل هذه الملاحظات البدائية إلى النقاش العام فى الولايات المتحدة وبريطانيا .

إزراءء حكم القانون له جذور عميقة فى ممارسات الولايات المتحدة وفى ثقافة المفكرين . نذكر على سبيل المثال ، رد الفعل على حكم المحكمة الدولية عام ١٩٨٦ الذى أدان الولايات المتحدة على « استخدام القوة بطريقة غير شرعية » ضد نيكارا جوا ، وطالبها بوقفه ودفع تعويضات ضخمة ، وأعلن أيضاً أن جميع المعونات التى قدمتها الولايات المتحدة للكونترا ، أيأ كان نوعها ، أنها كانت «معونات حربية» وليست «معونات إنسانية» . قامت جميع الجهات الأمريكية بشجب المحكمة واعتبارها غير جديرة بالثقة! . اعتبروا كلمات الحكم غير جديرة بالنشر ، وأهملوها تماماً . قام الكونجرس ، والذى يسيطر عليه الديمقراطيون ، فوراً ، باعتماد أموال جديدة ؛ لتعزيز استخدام القوة غير الشرعي . استخدمت واشنطن حق الفيتو ؛ لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يطالب جميع الدول باحترام القانون الدولى؟! لم تذكر أى أسماء ، ومع ذلك كان المقصود واضحاً .

عندما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار قرار مائل ، قامت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل والسلفادور بالتصويت ضده . قليل من كل هذا ذكر فى وسائل الإعلام أو صحف الراى .

قال جورج شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة فى ذلك الوقت (١٤ أبريل ، ١٩٨٦) شارحاً : « إن المفاوضات تصبح محض استسلام إذا لم تغمر ظلال القوة مائدة المساومات » . وقام بشجب أولئك الذين يطالبون باتباع « وسائل يوطوبية ، وشرعية مثل الوساطة الخارجية ، وهيئة الأمم المتحدة والمحكمة الدولية ، بينما هم يتغاضون عن عنصر القوة فى التسوية » ، سجل ليس بدون سوابق فى التاريخ المعاصر!

الازراءء التام للبند رقم ٥١ فى ميثاق الأمم المتحدة يوحى بالكثير . لقد ظهر بوضوح تام مباشرة بعد ظهور اتفاقات جنيف عام ١٩٥٤ عن تسوية سلمية مع الهند الصينية ، التى نظرت إليها واشنطن على أنها « كارثة » ، وتحركت فوراً لتدميرها . مجلس الأمن القومى الأمريكى اتخذ قراراً سرياً أنه حتى فى حالة قيام

«انقلاب شيوعى محلى ، أو ثورة لا تشتمل على هجوم مسلح » ، فإن الولايات المتحدة سوف تفكر فى احتمال استخدام القوات المسلحة ، بما فى ذلك احتمال مهاجمة الصين إذا ما «قررت أن الصين كانت المصدر» لقيام هذا «الانقلاب» (مجلس الأمن القومى ٢٠/٥٤٢٩) . هذه الكلمة التى تكررت حرفياً كل عام فى وثائق التخطيط، تم اختيارها ؛ لكى تؤكد حق الولايات المتحدة فى انتهاك البند رقم ٥١ . نفس الوثائق طالبت بإعادة تسليح اليابان ، وتحويل « تايلاند » إلى نقطة ارتكاز لتحركات الولايات المتحدة الخفية ، والسيكولوجية ، فى جنوب شرق آسيا للقيام « بعمليات خفية شاسعة ومؤثرة » فى جميع أنحاء الهند الصينية ، وعلى وجه العموم، عملت بقوة على نفس اتفاقات جينيف وميثاق الأمم المتحدة . هذه الوثائق البالغة الأهمية كذبها مؤرخو الينتاجون بشدة ، واختفت تماماً من التاريخ .

بدأت الولايات المتحدة فى تعريف « العدوان » على أنه يشمل « الحرب السياسية ، أو التخريب » (بواسطة طرف آخر) - وهو ما أطلق عليه أدلاى ستيفينسون اسم « العدوان الداخلى » ، بينما قام بالدفاع عن الهجوم الواسع النطاق الذى قام به چون كيندى ضد جنوب فيتنام !

عندما قامت الولايات المتحدة بقصف المدن الليبية بالقنابل عام ١٩٨٦ ، بررت ذلك بأنه « الدفاع عن النفس ضد هجوم مقبل » . المستشار القانونى لجريدة نيويورك تايمز ، أنطونى لويس ، امتدح الإدارة ؛ لأنها اعتمدت على «نقاش قانونى يفيد أن العنف (فى هذه الحالة) يمكن تبريره على أنه من أعمال الدفاع عن النفس » ، طبقاً لهذا التفسير المبتكر للبند رقم ٥١ من الميثاق ، الذى قد يخجل منه طالب فى مدرسة الحقوق العليا ، دافع السفير توماس بيكارينج فى مجلس الأمن عن غزو الولايات المتحدة لبنما مستشهداً بالبند رقم ٥١ ، وأعلن أنه «ببوح استخدام القوة المسلحة للدفاع عن الدولة ، وللدفاع عن مصالحنا وشعبنا » ، ويعطى الحق للولايات المتحدة فى غزو بنما ؛ لمنعها من « استخدام أراضيها كقاعدة لتخريب المخدرات إلى الولايات المتحدة ».

فى يونيو ١٩٩٣ ، أمر كلينتون بشن هجوم بالصواريخ على العراق ، قتل المدنيين ، وهلل له حمام الكونجرس والصحافة الذين وجدوا أن الهجوم كان

«ملانمًا ومعقولا وضرورياً». المعلقون السياسيون أعجبهم كثيراً استشهاد السفارة أولبرايت بالبند رقم ٥١ . شرحت قائلة : إن القصف بالفتايل كان «دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلح» - تحديداً محاولة مزعومة لقتل الرئيس السابق بوش (الأب) منذ شهرين ، وهو ادعاء يكاد لا يرقى إلى مستوى السخف ، حتى لو كانت الولايات المتحدة قد تمكنت من تقديم بيئة على تورط العراق . «مسنولو الإدارة ، متحدثون بصيغة المجهول» ، أخبروا الصحافة « أن الحكم على تجريم العراق بنى على أساس بيئة مستوحاة من الظروف والتحليل بدلا من الاستخبارات الصادقة » ، طبقاً لتقرير جريدة نيويورك تايمز ، الذى استبعد القصة .

أكدت الصحافة رأى الصفوة أن الظروف «ملانمة تماماً» للبند رقم ٥١ (واشنطن - پوست) « أى رئيس للدولة يقع عليه واجب استخدام القوة الحربية للدفاع عن مصالح الوطن » (قالت نيويورك تايمز ، بينما عبرت عن بعض الشكوك حول القضية موضوع النقاش) وكانت « إشارة كلينتون إلى ميثاق الأمم المتحدة توحى برغبة أمريكية فى احترام القانون الدولى » (بوسطن جلوب) . البند رقم ٥١ « يبيح للدول حق الرد حربياً إذا ما قامت قوة معادية بتهديدها » (كريستيان ساينس مونيتور) . البند رقم ٥١ يبيح لأى دولة أن تستخدم القوة «للدفاع عن النفس ضد التهديدات الموجهة إلى مواطنيها» ، طبقاً لما قاله وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد أمام البرلمان مؤيداً قيام كلينتون « بممارسة حقه المبرر والمناسب فى الدفاع عن النفس » . « قد توجد » حالة ركود خطيرة « فى العالم ، استطرد هيرد ، إذا ما طوَلب من الولايات المتحدة أن تحصل على موافقة مجلس الأمن قبل قيامها بهجوم الصواريخ ضد عدو قد يكون - أولاً يكون - أمر بقيام المحاولة الفاشلة لقتل رئيس سابق منذ شهرين » .

هذا السجل يعطى تأييداً ضخماً للفكر الشائع حول «دولة شريرة» كرسست نفسها لسيطرة القوة ، تعمل من أجل «مصلحة قومية» كما حددتها القوة المحلية، بل أكثر سوءاً ، دولة شريرة كرسست نفسها قاضياً عالمياً وجلاداً فى نفس الوقت .

دولة شريرة أو دولة مارقة !

من المهم أيضاً أن نعيد النظر فى القضايا التى دخلت فى نطاق - عدم النقاش - حول الأزمة العراقية . دعنا أولاً نتحدث عن مفهوم «دولة شريرة» .

المفهوم الرئيسى هو أنه ، رغم انتهاء الحرب الباردة ، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تتحمل مسؤولية حماية العالم ، ولكن ممّن؟ بصراحة تامة لا يمكن أن يكون من تهديد « القومية الأصولية (الراديكالية) » - بما يعنى تلك التى ليس لديها الرغبة فى الخضوع لإرادة من يملك القوة . هذه الأفكار ملائمة فقط لوسائل التخطيط الدولى ، ولا تلائم العامة . منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين ، أصبح واضحاً أن التقنية التقليدية بدأت تفقد نفوذها : إغراء ذريعة چون كنيدى ، « مؤامرة وحشية متماسكة » ، أو ذريعة ريجان ، « إمبراطورية الشر » . أصبحت مواضع قديمة . نحتاج الآن إلى أعداء جدد .

فى الداخل ، الخوف من الجريمة - خاصة المخدرات - استثارته « عوامل شتى لها علاقة ضئيلة ، أو لا علاقة لها على الإطلاق ، بالجريمة نفسها » ، طبقاً لما انتهت إليه « اللجنة القضائية عن الجريمة القومية » ، شاملة ممارسات وسائل الإعلام ، وأيضاً « دور الحكومة والصناعة الخاصة فى إشعال خوف المواطن » ، « مستغلة التوتر العنصرى الكامل ؛ لتحقيق أهدافاً سياسية » ، مع نزعة انحياز عنصرى فى إجراءات التنفيذ أو الأحكام التى تمزق المجتمعات السوداء ، وتخلق « هاوية عنصرية » تضع « الدولة أمام خطر كارثة اجتماعية » . العواقب وضعها علماء الجريمة على أنها السياسة الأمريكية الجديدة للتمييز العنصرى ، بعد أن أصبح الأمريكيون الأفارقة يشكلون أغلبية نزلاء السجون لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة ، يسجنون بنسبة تقرب إلى سبعة أضعاف السجناء البيض ، نسبة تقف تماماً خارج نسبة عمليات القبض ، والتى هى أيضاً تستهدف السود ، غالباً لتعاطى المخدرات أو تجارتها .

فى الخارج يأتى التهديد من « الإرهاب الدولى » ومن « تجار المخدرات فى أمريكا اللاتينية » وأكثر خطورة من كل ذلك ، « الدول الشريرة » - دراسة سرية تمت عام ١٩٩٥ قامت بها القيادة الاستراتيجية المسنولة عن المخزون الاستراتيجى للأسلحة النووية ، حددت أبعاد الفكر الرئيسى . نشرت بعد ذلك من خلال قانون حرية الإعلام ، قامت هذه الدراسة « بضرورات الردع فيما بعد الحرب الباردة » بتوضيح « الكيفية التى قامت بها الولايات المتحدة بإعادة توجيه استراتيجيتها الردعية للاتحاد السوفييتى المنحل ، ووجهتها إلى ما أطلق عليها اسم

الدول الشريرة ، مثل العراق ، وليبيا ، وكوبا ، وكوريا الشمالية » ، طبقًا لتقرير وكالة أنباء الأسوشيتدپريس .

طالبت الدراسة الولايات المتحدة بأن تقوم باستغلال مخزونها النووي ؛ لتصوير نفسها على أنها « لا عقلانية وحقودة إذا ما هوجمت مصالحها الحيوية » . هذا « يجب أن يكون جزءًا من شخصيتنا القومية التي نبرزها إلى جميع الخصوم » ، « وعلى وجه الخصوص إلى الدول الشريرة » .

من المؤلم لنا أن نصور أنفسنا أننا قوميون تمامًا ، وعنيدون » ، فضلًا عن التزامنا بتفاهات مثل القانون الدولي وتعهداتنا التعاقدية .

الحقيقة أن بعض عناصر « حكومة الولايات المتحدة » قد تبدو وكأنها عديمة الانضباط ، مما يمكن أن يكون له فائدة لخلق وتعميق المخاوف في عقول صانعي القرارات من الأعداء » . التقرير أعاد إحياء نظرية نيكسون عن « الرجل المجنون » .

أعداؤنا يجب أن يدركوا أننا من المجانين الذين لا يمكن التنبؤ بتحركاتهم ، مع وجود قوة تدمير هائلة بين أيدينا ، حتى يقوموا بالإحناء رعبًا لإرادتنا .

يبدو أن هذه الفكرة نشأت في إسرائيل في الخمسينيات من القرن العشرين ، ابتكرها حزب العمل الحاكم الذي قام قاداته « بالتهديد بأعمال الجنون » ، طبقًا لما سجله رئيس وزراء إسرائيل موسى شاريت في مذكراته اليومية .

وجود هذه الفكرة بين أيادي القوة العليا الوحيدة في العالم ، التي تعتبر نفسها قوة خارج القانون ، والتي تواجه ضغوط ضئيلة من الصفوة بالداخل ، يفرض على العالم مشكلة ليست صغيرة .

ليبيا كانت الاختيار المفضل « لدولة شريرة » منذ الأيام المبكرة لإدارة ريجان ، مكشوفة وغير حصينة ، كانت تعتبر « كيس ضرب - Sandbag » (الذي يستخدمه الملاكمون في التدريب) ممتازًا عند الحاجة . طريقة جديدة على سبيل التغيير ، في عام ١٩٨٦ ، عندما قاموا باستخدام أول عرض تليفزيوني في العالم لعملية قصف ليبيا بالقنابل ؛ لكي يقوموا بتعبئة التأييد لقوات واشنطن الإرهابية

التي كانت تهاجم نيكاراجوا ، والتي بنيت على أساس أن « الإرهابي الأكبر » ،
القذافي ، « أرسل إلى نيكاراجوا مبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي وزودها بمستودع
من الأسلحة ، وأيضاً بالمستشارين ؛ لكي تتمكن نيكاراجوا من شن الحرب على
أراضي الولايات المتحدة » التي كانت حين ذاك - حتى لا ننسى الحقائق - تمارس
حقها في الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح من دولة نيكاراجوا الشريرة !

مباشرة بعد سقوط حائط برلين ، الذي وضع نهاية لذرائع التهديد السوفييتي ،
قامت إدارة بوش بتقديم مطالبها الثانوية إلى الكونجرس لاعتماد ميزانية ضخمة
للبنيتاجون ، شارحة أنه في عهد جديد ، نحن نتوقع أن تظل قواتنا الحربية دعامة
ضرورية للتوازن في العالم ، ولكن . . . المتطلبات الأكثر احتمالاً لاستخدام قواتنا
الحربية قد لا تشمل الاتحاد السوفييتي ولكنها قد تكون على الأرجح في العالم الثالث ،
الذي قد يتطلب قدرات واتجاهات جديدة ، مثلاً « عندما قام الرئيس ريجان بتوجيه
الأسطول الأمريكي والقوات الجوية إلى ليبيا عام ١٩٨٦ » لتقذف بالقنابل أهدافاً
حضرية مدنية مسترشدة بهدف « الإسهام في خلق مناخ دولي للسلام ، والحرية ،
وال تقدم ، الذي يمكن من خلاله لديمقراطيتنا - وللدول الحرة الأخرى ، أن
تزدهر »؟! .

التهديد الرئيسي الذي نواجهه هو « النمو المطرد للتطور التكنولوجي » لدول
العالم الثالث . يجب علينا ، لذلك ، أن نقوم بتقوية « قاعدة صناعة الدفاع » - الصناعة
التي لها تقنية رفيعة - بابتكار حوافز « للاستثمار في التسهيلات الجديدة ، والمعدات ،
وكذلك في البحث والتنمية » . ويجب علينا أيضاً أن نحفظ بقوات التدخل ، على وجه
الخصوص ، تلك القوات التي تستهدف الشرق الأوسط ، حيث توجد « تهديدات
لمصالحنا » لا يمكن أن تأتي - من الآن فصاعداً - من الاتحاد السوفييتي ، بل كما
أدركنا أحياناً في السنوات الخالية ، سراً في بعض الأوقات وجهرًا من مسئولى اليوم ،
أن تهديد مصالحنا هو أمر فطري عند القوميين الراديكاليين ، وليس في الشرق
الأوسط فقط .

في هذا الوقت الذي لم تكن فيه « التهديدات لمصالحنا رابضة على أبواب
العراق » ، كان صدام صديقاً مفضلاً وشريكاً تجارياً مميزاً . تغيرت منزلته بعد ذلك

بشهور قليلة ، عندما أساء تفسير رغبة الولايات المتحدة فى السماح له بتعديل حدود العراق مع الكويت بالقوة ، واعتقد أنه كان تصريحاً له باحتلال الكويت - أو طبقاً لوجهة نظر بوش ، للقيام بعمل مطابق لما فعلته الولايات المتحدة ترواً فى پنما .

فى اجتماع رفيع المستوى عقد مباشرة بعد قيام العراق بغزو الكويت ، قام الرئيس بوش (الأب) بتوضيح المشكلة الرئيسية : « خوفى على ... من أنهم ... سوف يملكهم الذعر فى اللحظة الأخيرة ويقبلون بقيام نظام حكم العوبة فى الكويت » . رئيس الأركان العام كولین پاول (الذى تولى بعد ذلك منصب وزير الخارجية فى حكومة بوش « الابن ») عرض المشكلة بوضوح فقال : « فى الأيام القليلة القادمة سوف تسحب العراق قواتها بعد وضع « ألعبتها فى السلطة » .

النظائر التاريخية لم تكن أبداً شديدة التشابه ، بطبيعة الحال . عندما انسحبت واشنطن جزئياً من پنما بعد أن وضعت ألعبتها هناك ، ثار غضب شديد فى كل أنحاء العالم الغربى ، بما فى ذلك پنما . بل فى الواقع فى أغلب أنحاء العالم ، مما اضطر واشنطن إلى استخدام حق الفيتو مرتين لمنع صدور قرارات مجلس الأمن ، كما قامت أيضاً بالتصويت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة واشنطن « لانتهاكها الفاضح للقانون الدولى ، وأيضاً لاستقلال ، وسيادة ، وسلامة أراضي الدول » القرار الذى طالب الولايات المتحدة بسحب قوات الغزو المسلحة من پنما » .

* * *

غزو العراق لدولة الكويت عولج بطريقة مختلفة ، وبأساليب بعيدة عن النصوص التقليدية .

الحقائق التى تستعصى على الوصف ، تلقى أضواء مثيرة على التحليل السياسى : رونالد ستيل ، مثلاً ، الذى يستغرق فى التفكير الآن حول « الأحجية » التى تواجه الولايات المتحدة ، التى « مع كونها الدولة الأعظم قوة فى العالم ، تواجه قيوداً على حريتها فى استخدام القوة أكثر من تلك التى تواجه أى دولة أخرى » . من ثم ، كان نجاح صدام فى غزو الكويت بالمقارنة مع عدم قدرة واشنطن على فرض إرادتها فى پنما !

مما يستحق أن نتذكره أيضًا ، أن هذا الجدل قد مُنع تداوله تمامًا في الفترة من عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ . قام نظام المعلومات بالحفاظ على انضباط محكم حول هذا الموضوع . استفتاءات الرأي التي أجريت قبل قصف العراق بالقنابل في يناير ١٩٩١ ببضعة أيام ، أظهرت تأييد بنسبة ١-٢ لإتمام تسوية سلمية مبنية على أساس قيام العراق بسحب قواته ، سويًا مع القيام بعقد مؤتمر دولي لبحث الصراع العربي - الإسرائيلي . قليلون ممن اتخذوا هذا الموقف يمكن أن يكونوا قد استمعوا إلى أي تأييد شعبي له ، وسائل الإعلام قامت - بولاء تام - باتباع خطى الرئيس ، من غير المحتمل أيضًا أن يكون أي ممن أجابوا على استفتاء الرأي قد عرف أن المعارضة العراقية الديمقراطية كانت تشاركهم في هذا الرأي ؛ لأن ذلك دخل نطاق المحظور في التيار الرئيسي لوسائل الإعلام . أو أن يكونوا قد عرفوا أن اقتراحًا مطابقًا للأسس التي أيدها قدمته العراق ونشره مسئولو الولايات المتحدة منذ أسبوع مضى ؛ لأنهم اعتبروه اقتراحًا معقولًا ، ورفضته واشنطن رفضًا تامًا . أو أن مجلس الأمن القومي الأمريكي كان يدرس منذ منتصف أغسطس عرضًا عراقيًا بالانسحاب ، ولكنهم استبعدوه ، وكبحوه بوضوح ؛ لأنهم كانوا يخشون من وجود مبادرات عراقية أخرى لم تذكر ، والتي قد تقوم « بنزع فتيل الأزمة » ، طبقًا لتقرير المراسل الديبلوماسي لجريدة نيويورك تايمز الذي شرح أسباب قلق الإدارة .

منذ ذلك الحين ، احتلت العراق مكان إيران وليبيا باعتبارها « الدولة الشريرة الرئيسية في العالم » .

دول أخرى لم تُرم بلقب الدول الشريرة . إسرائيل مثلاً . الخسائر المدنية نتيجة لغزو إسرائيل للأرض اللبنانية عام ١٩٨٢ ، الذي ساندته الولايات المتحدة ، تزيد كثيرًا عما أحدثه غزو صدام للكويت ، ذلك الغزو الإسرائيلي الذي لا زال يعتبر انتهاكًا للقرار الذي أصدره مجلس الأمن عام ١٩٧٨ ، وأمر بالانسحاب الفوري من لبنان ، سويًا مع أوامر أخرى تتعلق بالقدس ، ومرتفعات الجولان ، وبعض الأمور الأخرى ؛ وسوف تصدر قرارات أكثر إذا ما توقفت الولايات المتحدة عن استخدام حق الفيتو بانتظام لمنع صدور مثل هذه القرارات . أظهرت الولايات المتحدة أيضًا أن لها « معيارًا مزدوجًا » بتسامحها مع هذه الانتهاكات . منذ البداية ، قامت قوة أمريكا - الإسرائيلية بتصميم وتنفيذ عملية مدريد - أوسلو ؛ لكي تفرض على العرب

تسوية بانتوستانية النمط (على نمط ما تم مع الشعوب الزنجية) . اختار العالم العربي أن يقوم بخداع نفسه تجاه هذا الموضوع ، ولكنه أصبح واضحا فى الوثائق الحقيقية ، وخاصة فى مخططات حكومات رابين - بيريز التى أبدتها حكومة الولايات المتحدة ، شاملة تلك المخططات التى يشجبون من أجلها الآن حكومة الليكود الحالية .

من الواضح أنه لن يكون صحيحا أن ندعى أن « إسرائيل لم تقم فعلا بانتهاك قرارات مجلس الأمن » (نيويورك تايمز) ، ولكن الأسباب التى كثيرا ما يقدمونها يجب أن تفحص بدقة .

عودة إلى العراق ، التى تأهلت بصدق لأن تكون دولة إجرامية رائدة . للدفاع عن مخطط الولايات المتحدة للهجوم على العراق فى اجتماع تليفزيونى عام عقد يوم ١٨ فبراير ، قام كل من الوزراء أولبرايت وكوهين بالاستشهاد تكرارا بوحشية الطاغية : كان صدام مذنباً ؛ لأنه « استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد جيرانه ، وأيضا ضد شعبه ذاته » ، . . . « إنه أمر هام لنا أن نوضح أن الولايات المتحدة ، والعالم المتمدن أيضا ، لا يمكنهما أن يتعاملا مع شخص تكون لديه الرغبة فى استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه ، إذا لم نتحدث عن جيرانه » .

كلمات رناته . أولبرايت وكوهين نسيا فقط أن يذكرنا - وكان المعلقون من الطيبة بحيث لم يقوموا بالإشارة إلى ذلك - أن الأعمال التى يرون الآن أنها مرعبة لم تكن هى التى حولت العراق إلى « دولة شريرة » . وأن ريجان وبوش صاغا دائما علاقات دائمة متميزة مع « قاتل الجماهير » . لم تكن هناك مطالبات حماسية بتوجيه ضربة حربية إلى العراق بعد أن قام صدام بضرب الأكراد بالغازات السامة فى حلبجا فى مارس عام ١٩٨٨ ؛ على العكس من ذلك ، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم تأييدهما القوى لقاتل الجماهير ، الذى كان حين ذاك « نوع الرجل الذى نريده » . عندما قام مراسل تليفزيون هيئة الإذاعة الأمريكية تشارلز جلاس بالكشف عن برامج صدام للحرب البيولوجية بعد عشرة أشهر من ضرب حلبجا ، قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتكذيب هذه الحقائق ، وأنهت القصة ، وتقوم وزارة الخارجية الآن بإصدار بيانات قصيرة عن « حلبجا » ، كما أوضح جلاس .

الدولتان الراعيتان للنظام العالمى ، قامتا أيضا بمساعدة صدام على القيام بأعماله

الوحشية الأخرى - شاملة لاستخدامه لغاز السيانيد ، غاز الأعصاب ، وأسلحة بربرية أخرى - بتقديم خدماتهما في مجال المخابرات ، والتكنولوجيا والتوريدات ، بمشاركة الكثيرين غيرهم . لجنة البنوك بمجلس الشيوخ أصدرت تقريراً عام ١٩٩٤ قالت فيه إن وزارة التجارة الأمريكية تعرفت على شحنات من « المواد البيولوجية » مطابقة للمواد التي عثر عليها مؤخراً ودمرها مفتشو الأمم المتحدة ، طبقاً لما ذكره بيل بلوم . هذه الشحنات استمرت حتى شهر نوفمبر ١٩٨٨ على أقل تقدير . بعد شهر ، قام بوش بالتصديق على منح قروض جديدة لصديقه صدام ، حتى يتمكن من تحقيق « هدف زيادة صادرات الولايات المتحدة ويضعنا في موقف أفضل للتعامل مع العراق طبقاً لسجلها عن حقوق الإنسان ٠٠٠ » ، أعلنت سفارة الخارجية ذلك بوجه صفيق ، ولم تواجه أى نقد في صحف التيار الرئيسي .

سجل بريطانيا كان ظاهراً بوضوح خلال تحقيق رسمي ، « تحقيق سكوت » . اضطرت الحكومة البريطانية الآن فقط إلى الاعتراف بأنها استمرت في منح التراخيص إلى الشركات البريطانية لتصدير مواد تستخدم في صناعة الأسلحة البيولوجية ، بعد نشر تقرير سكوت ، وحتى شهر ديسمبر ١٩٨٦ على أقل تقدير .

في دراسة نقدية نشرت يوم ٢٨ فبراير عن المبيعات التي قام بها الغرب لمواد تستخدم في حرب الجراثيم ، وأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل ، ذكرت جريدة التايمز مثلاً واحداً لمبيعات الولايات المتحدة خلال الثمانينيات في القرن العشرين ، شاملة « الجراثيم المميتة » ، بموافقة الحكومة ، بعضها من مخزون مركز الجيش لأبحاث الجراثيم في فورت ديتريك ٠٠٠ جزء من قمة الجبل الجليدي .

ذريعة شائعة الآن هي أن جرائم صدام لم تكن معروفة ، ولهذا فنحن قد صدمنا الآن عند اكتشافها ، ويجب علينا أن « نجعله أمراً واضحاً » إن قوماً متمدينين مثلنا « لا يمكن أن يتعاملوا » مع من ارتكب هذه الجرائم (أولبرايت) . خداع يدعو إلى السخرية . تقارير الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ تدين استخدام العراق للأسلحة الكيميائية . أعضاء سفارة الولايات المتحدة في تركيا تحدثوا مع الأفراد الناجين من ضربات الحرب الكيميائية ، وقامت وكالة المخابرات المركزية بنقل هذه الأحاديث إلى وزارة الخارجية . جماعات حقوق الإنسان أصدرت

تقارير فورية عن الأعمال الوحشية في حلبجا وفي أماكن أخرى . وزير الخارجية جورج شولتز اعترف بأن الولايات المتحدة كانت لديها بيئة عن الموضوع . فريق لتقصي الحقائق أرسلته لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ عام ١٩٨٨ وجد « بيانات أكيدة عن استخدام واسع للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين » ، واتهمت الغرب ؛ لأن قبوله لقيام العراق باستخدام هذه الأسلحة ضد إيران شجع صدام على الاعتقاد . عن حق . أنه يستطيع أيضًا أن يستخدمها ضد شعبه . رئيس اللجنة كليبورن بيل قدم لنا « قانون منع الإبادة الجماعية » الصادر عام ١٩٨٨ ، شاجبًا الصمت « بينما يضرب الناس بقتابل الغاز » على أنه « مشاركة في الجريمة » .

إدارة ريجان عارضت بشدة فرض العقوبات وأصرت على إسكات الموضوع بينما كانت تقدم مساندتها لقاتل الجماهير . في العالم العربي ، كانت صحافة الكويت من بين أكثر وسائل الإعلام العربية حماسًا في تأييدها لحملة بغداد ضد الأفراد ، طبقًا لتقرير الصحفي عادل درويش .

في يناير عام ١٩٩١ ، بينما كانت طبول الحرب تدق ، قامت اللجنة القضائية الدولية بتقديم ملاحظة إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقول : « إنه بعد ارتكاب أقبح المظالم ضد شعبها نفسه دون أن تسمع كلمة تأنيب واحدة من الأمم المتحدة ، تكون حكومة العراق قد توصلت إلى أنها تستطيع أن تفعل أى شيء » ، كانت الأمم المتحدة في هذا السياق تقصد الإشارة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ، بصفة رئيسية . هذه الحقائق يجب أن تدفن ، سويًا مع القانون الدولي ، وأى اعتبارات « يوطوبية » أخرى .

معلق غير طيب قد يشير إلى التسامح الحالى الذى تبديه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تجاه حروب الغازات السامة والحروب الكيميائية ، على أنه لا يدهشنا كثيرًا . قام البريطانيون باستخدام الأسلحة الكيميائية أثناء تدخلهم عام ١٩١٩ فى شمال روسيا ضد البلاشفة ، بنجاح كبير ، طبقًا للقيادة البريطانية . باعتباره وزيرًا للخارجية فى مجلس الحرب عام ١٩١٩ ، كان ونستون تشرشل شديد الحماس تجاه توقعات « استخدام الغازات السامة ضد القبائل غير - المتمدينة - » الأفراد والأفغان - وأصدر أوامره لقيادة السلاح الجوى الملكى فى الشرق الأوسط لاستخدام

الأسلحة الكيميائية ، « ضد العرب المتمردين لتجربتها » ، مستبعدًا اعتراضات مكتب الهند باعتبارها « غير معقولة » وعبر عن حزنه لوجود هذه « الحساسية حول استخدام الغاز » : « نحن لا نستطيع بأى حال من الأحوال أن نذعن لعدم استخدام أى أسلحة متاحة لتحقيق نهاية سريعة للشغب السائد على حدودنا » ، قال شارحًا ؛ واستطرد قائلاً : إن الأسلحة الكيميائية هى مجرد « تطبيق عملى لعلوم الغرب لتحديث فنون الحرب » .

إدارة كنيدي كانت رائدة للاستخدام الشامل للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين عندما شنت هجومها ضد فيتنام الجنوبية أعوام ١٩٦١-١٩٦٢

كان هناك قلق له مبرراته حول أثارها المحتملة على جند الولايات المتحدة ، ولكن ليس على أثارها بالغة السوء على المدنيين من الجنسيات الأخرى ! فى جريدة إسرائيلية يومية واسعة الانتشار ، تحدث الصحفى المحترم أمنون كابيلويك عن زيارته لفيتنام عام ١٩٨٨ ، وقال : « إنه وجد آلاف الفيتناميين لا زالوا حتى الآن يموتون من أثار الحرب الأمريكية الكيميائية » ، واستشهد بتقارير تبلغ ربع مليون ضحية فى فيتنام الجنوبية ، ووصف مشاهد « مخيفة » فى مستشفيات الجنوب لأطفال يموتون بالسرطان وتشوهات ميلاد بشعة . كانت فيتنام الجنوبية هى هدف الحرب الكيميائية ، وليست فيتنام الشمالية ، حيث لا توجد فيها مثل هذه العواقب ، طبقًا لتقريره (*) ! .

توجد أيضا بيانات كثيرة لقيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة البيولوجية ضد كوبا ، نشرت على أنها أخبار قصيرة عام ١٩٧٧ ، وعلى أسوأ تقدير باعتبار أنها مكون صغير فقط من إرهاب الولايات المتحدة المستمر .

إذا قمنا بتتحية هذه الأعمال السابقة جانبًا ، نجد أن الولايات المتحدة وبريطانيا حتى الآن تشبكت فى شكل من أشكال الحرب البيولوجية المميتة فى العراق .

تدمير البنية التحتية وحظر الواردات اللازمة لإصلاحها كانا سببًا لانتشار الأمراض ، وسوء التغذية ، والموت المبكر على نطاق شاسع ، شاملا ٥٦٨,٠٠٠ طفل حتى عام ١٩٩٦ ، طبقًا لتحقيقات الأمم المتحدة؛ تقارير صندوق الأمم المتحدة

(*) أعلنت الولايات المتحدة أن هدفها مساعدة فيتنام الجنوبية ضد الشمالية الشيوعية ! - المترجم .

لرعاية الطفولة أظهرت أن ٤,٥٠٠ طفلاً يموتون كل شهر خلال عام ١٩٩٦ . فى إدانة مريعة للعقوبات (٢٠ يناير ، ١٩٩٨) ، قام ٥٤ أسقفًا بالتحدث على لسان بطريرك جنوب العراق ، الذى قال : « أن ثورة الأوبئة اختطفت الأطفال والمرضى بالآلاف » ، بينما يقوم « هؤلاء الأطفال الذين نجوا من المرض للاستسلام لسوء التغذية » . تصريحات الأساقفة التى نشرت بالكامل فى جريدة ستاتلى هيلار ، لقيت ذكرًا ضئيلاً فى الصحف . الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا لهما الريادة فى إعاقه برامج المعونة . مثلاً ، إرجاء الموافقة على عربات الإسعاف ؛ لأنها يمكن أن تستخدم فى نقل الجنود ! عارضت أيضاً المبيدات الحشرية التى يمكن لها أن تمنع انتشار الأمراض ، وكذلك قطع الغيار اللازمة للأنظمة الصحية ، فى نفس الوقت ، أوضح دبلوماسيون غربيون ، قامت « الولايات المتحدة بالاستفادة المباشرة من هذه العملية (الإنسانية) بنفس القدر ، إن لم يكن أكثر ، من الروس والفرنسيين » ، مثلاً ، قامت بشراء بترول عراقى قيمته ٦٠٠ مليون دولار أمريكى (ثانية لروسيا فقط) ، وقامت شركات أمريكية بمبيعات قدرها ٢٠٠ مليون دولار من المواد الإنسانية للعراق . وأفاد المراسلون أن أغلب مشتريات روسيا من بترول العراق ، صبت فى الولايات المتحدة .

تأييد واشنطن لصدام وصل إلى أقصى مداه . إلا أنها كانت راغبة فى غض النظر عن هجوم قامت به قوة طيران عراقية على سفينة الولايات المتحدة : « ستارك » قتلت فيه ٣٧ من أعضاء طاقمها ، امتياز لا يتمتع به سوى إسرائيل (فى حالة السفينة « ليبيرتى ») . لقد كان تأييد واشنطن الحاسم لصدام ، حتى بعد ارتكابه لهذه الجرائم التى تصدم الآن الإدارة والكونجرس ، هو الذى أدى إلى استسلام إيران أمام « العراق وواشنطن » ، طبقاً لما انتهى إليه ديليب هيروى فى التاريخ الذى كتبه عن حرب إيران مع العراق . قام الحليفان « بتنسيق عملياتهما الحربية ضد طهران » . قذف طائرة مدنية من طائرات الخطوط الإيرانية بالصواريخ الموجهة التى يحملها الطراد فينسينيز كان ذروة حملة واشنطن الدبلوماسية ، والحربية والاقتصادية « فى مساندة العراق ، طبقاً لما قاله هذا المؤرخ .

طلب من صدام أيضاً أن يقوم بتأدية الخدمات العادية التى تقوم بها الدولة العميلة : على سبيل المثال ، أن يقوم بتدريب عدة مئات من الليبيين الذين أرسلتهم الولايات

المتحدة إلى العراق ؛ لكى يتمكنوا من قلب نظام حكم القذافى ، كما أوضح هوارد تيتشر ، أحد مساعدى البيت الأبيض فى عهد ريجان .

لم تكن جرائم صدام الشاملة هى التى رفعتة إلى منزلة « وحش بغداد » . كان السبب ، غير ذلك ، وهو خروجه عن الخط المرسوم ، تمامًا كما حدث فى حالة مجرم أصغر منه كثيرًا ، نوريجيا ، الذى ارتكب أبشع جرائمه ، بينما كان لا يزال عميلًا للولايات المتحدة يقبض راتبه من الـ C.I.A .

بالمناسبة ، قد يفكر الإنسان أن قيام الطراد فينسينيز بتدمير الطائرة المدنية رقم ٦٥٥ داخل المجال الجوى الإيرانى قد يعود ليكن فى وجدان واشنطن . الظروف كانت مريبة ، أقل ما يمكن أن يقال . كتب القبطان ديفيد كارلسون فى جريدة الأسطول الرسمية « أنه عبر عن دهشته بصوت عال وهو لا يصدق » عندما رأى من سفينته القريبة أن فينسينيز - التى كانت حينذاك فى المياه الإقليمية لإيران - أسقطت بقذائفها ما كان يبدو بوضوح أنه طائرة مدنية إيرانية فى خط سير تجارى ، ربما دون « حاجة للقيام باختبار قدرة » نظام صواريخه رفيع التقنية . قائد الطراد فينسينيز وضباطه الرئيسيون « كوفنوا بالميداليات لسلوكهم الحسن » ، قال الكولونيل البحرى « بالمعاش » ديفيد إيفانز فى دراسة لاذعة عما قامت به وزارة البحرية للتعطية على الموضوع : الرئيس بوش (الأب) أخبر الأمم المتحدة أن : « شيئًا واحدًا كان واضحًا ، وهو أن فينسينيز تصرفت دفاعًا عن النفس . . . فى وسط هجوم بحرى قامت به سفن إيرانية . . . » ، كلها أكاذيب ، أشار إيفانز ، رغم أن ذلك دون أهمية ، موضحًا أن موقف بوش هو « لن أقوم بالاعتذار إطلاقًا عن الولايات المتحدة الأمريكية - أنا لا يهمنى ما قد تكون عليه الحقائق » . كولونيل من الجيش بالمعاش حضر جلسات الاستماع الرسمية ، انتهى إلى أن « أسطولنا خطير جدًا حين ينتشر » .

من الصعب أن نتجنب التفكير فى أن تدمير طائرة بان أمريكا رقم ١٠٣ فوق لوكيربى بعد ذلك بشهور قليلة كان ردًا انتقاميًا إيرانيًا . وثيقة للمخابرات الأمريكية (وكالة الأمن القومى) صدرت عام ١٩٩١ ، خلصت إلى نفس النتيجة ، . . . انتقامًا لقيام الولايات المتحدة بإسقاط طائرة الإيرباص الإيرانية .

مواصفات « الدولة الشريرة » وضحتها كثيرًا رد فعل واشنطن على الثورات التي قامت في العراق في مارس عام ١٩٩٢ ، مباشرة بعد توقف العمليات الحربية . وزارة الخارجية الأمريكية أعادت الإعلان رسميًا عن قرار يرفض أى تعامل مع المعارضة الديمقراطية العراقية ، وأيضًا ، مثل ما كان عليه الحال قبل حرب الخليج ، حرم عليهم الوصول إلى وسائل الإعلام الرئيسية . « الاجتماعات السياسية معهم لن تكون ملائمة لسياستنا في هذا الوقت » ، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية ، ريتشارد بوتشار : « هذا الوقت » كان هو ١٤ مارس ١٩٩١ ، بينما كان صدام يقتل أغلب المعارضين في الجنوب تحت أعين الجنرال شوارزكويف ، الذى رفض السماح لضباط الجيش العراقى الثائرين بالوصول إلى الأسلحة العراقية التى صودرت .

قادة المعارضة العراقية استلموا الرسالة . « ليث كوبا » رئيس حركة الإصلاح الديمقراطية العراقية المتمركزة فى لندن ، قال : « إن الولايات المتحدة تفضل وجود ديكتاتورية عسكرية فى العراق ، مؤكدًا أن « التغيير فى نظام الحكم يجب أن يأتى من الداخل ، من الشعب الذى أصبح الآن مركزًا للسلطة » . المصرفى أحمد شلبى المقيم فى لندن ، رئيس الكونجرس القومى العراقى ، قال : « الولايات المتحدة ، التى تغطى بورقة التوت عدم تدخلها فى شئون العراق ، تمهل صدام حتى يقوم بذبح المتمردين على أمل أن يتمكن ضابط جيش مناسب من الإطاحة به بعد ذلك » ، إتجاه له جذور فى سياسة الولايات المتحدة التى تقوم « بتأييد الديكتاتورية حفاظًا على الاستقرار » .

رئيس المراسلين الديبلوماسيين لجريدة نيويورك تايمز ، توماس فريدمان ، أوجز تفكير الإدارة أثناء قيامها بمعارضة ثورة شعبية . كانت واشنطن تأمل أن يقوم انقلاب عسكري بالإطاحة بصدام حسين ، « وعندئذ تكون واشنطن قد حصلت على أحسن ما فى العالمين : قبضة حديدية لعصابة عسكرية عراقية بدون صدام حسين » ، عودة إلى الأيام التى كانت فيها قبضة صدام الحديدية . . . تحافظ على تماسك العراق .

بعد ذلك بعامين ، فى إدراك آخر مفيد للواقع ، أوضح فريدمان أن « السياسة الأمريكية كانت هى دائمًا التى مكنت قبضة صدام الحديدية من أن تلعب دورًا مفيدًا

فى تماسك العراق وفى الحفاظ على الاستقرار » . هناك سبب ضئيل للاعتقاد أن واشنطن قد غيرت تفضيلها للديكتاتورىة على الديمقراطية .

مفهوم « الدولة الشريرة » تغير كثيرًا . وهكذا ، صنفت كوبا على أنها « دولة شريرة » رائدة بسبب ما يشاع عن تورطها فى الإرهاب الدولى ، ولكن الولايات المتحدة لم تدخل فى هذه الفئة من التصنيف رغم اعتداءاتها الإرهابية على كوبا لزمى يقرب من أربعين سنة ، والتى تبدوا أنها لازالت مستمرة حتى الصيف الماضى ، طبقًا لتحقيق صحفى نشرته جريدة ميامى هيرالد ، والذى أخفق فى الوصول إلى الصحف القومية (فى الولايات المتحدة ؛ ولكنه وصل فى أوروبا) . كوبا كانت « دولة شريرة » عندما كانت قواتها الحربية موجودة فى أنجولا ، توازر الحكومة ضد اعتداءات جنوب أفريقيا التى تساندها الولايات المتحدة . جنوب أفريقيا ، بالتباين ، لم تكن « دولة شريرة » حينذاك ، أثناء سنوات حكم ريجان ، رغم أنها تسببت فى خسائر قدرها ستون مليارًا من الدولارات الأمريكية ، وفى موت ١,٥ مليون نسمة فى الدول المجاورة ، طبقًا لتقديرات بعثة الأمم المتحدة ، إذا لم نتحدث عن بعض الأحداث التى وقعت فى الداخل مع تأييد كبير من الولايات المتحدة وبريطانيا .

المعيار أصبح واضحًا تمامًا : « الدولة الشريرة » ، ببساطة ، ليست هى دولة مجرمة ، ولكنها دولة تعصى أوامر القوى - الذى هو أيضًا ، بطبيعة الحال ، - يتمتع بالاستثناء .

مزيد من الجدل

صدام مجرم ، هو أمر صحيح دون شك ، ويجب على الإنسان أن يسعد ، على ما اعتقد ؛ لأن الولايات المتحدة وبريطانيا ، والمؤسسات العقائدية الرئيسية انضمت أخيرًا إلى صفوف أولئك الذين قاموا « قبل الأوان » بشجب تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا لقاتل الجماهير . صحيح أيضًا أنه شكل تهديدًا لكل من تصل إليه يداه . خطة الولايات المتحدة وبريطانيا عام ١٩٩٨ لاستخدام القوة كان يبررها تهديد صدام للمنطقة ، ولكن لم تكن لديهم وسيلة لإخفاء الحقيقة أن شعوب المنطقة المطلوب إنقاذهم ، لهم معارضة قوية أجبرت حكوماتهم على أن تشاركهم فى المعارضة .

رفضت البحرين لقوات الولايات المتحدة وبريطانيا أن تستخدم قواعد لها على

أراضيها ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وصف تهديدات الولايات المتحدة وبريطانيا بالقيام بعمل حربي على أنه « سيئ وكره » ، وأعلن أيضًا أن العراق لا تشكل خطرًا على جيرانها . وزير دفاع السعودية ، الأمير سلطان ، صرح بقوله : «نحن سوف لا نوافق ، ونحن نعارض ضرب العراق كشعب أو كدولة » ، مما جعل واشنطن تتخلى عن مطلبها لاستخدام قواعد في السعودية . بعد زيارة كوفي عنان للمنطقة ، قام وزير خارجية السعودية المخضرم ، الأمير سعود الفيصل ، بالتأكيد مرة أخرى أن أي استخدام لقواعد السعودية الجوية « يجب أن يكون قضية للأمم المتحدة ، وليس للولايات المتحدة » .

مقالة افتتاحية في جريدة مصر - الشبه رسمية - الأهرام ، وصفت موقف واشنطن على أنه «عدواني ، وعديم الاهتمام بأرواح العراقيين ، الذين يتعرضون ، دون ضرورة ، للعقوبات وللمهانة » ، وشجب خطة الولايات المتحدة باعتبارها « عدوان على العراق » . برلمان المملكة الأردنية أدان « أي عدوان ضد أراضي العراق وأى أضرار قد تصيب شعب العراق » ، واضطر جيش الأردن للتدخل بعد يومين من مظاهرات شغب كانت تعبر عن تأييدها للعراق .

الأصوات في شوارع العالم العربي ، من أحياء القاهرة المزدهمة ، إلى عواصم شبه الجزيرة العربية اللامعة ، كانت تملو في غضب كلما ارتفعت أصوات طبول الحرب الأمريكية ضد العراق » ، طبقًا لتقرير صحفى أرسله مراسل بوسطن جلوب .

بينما كان كوفي عنان يستعد لزيارة العراق ، قابل رئيس إيران السابق رافسانجاني - الذي كان لا يزال شخصية بارزة في طهران - الملك المريض فهد ، طبقًا لتقرير أرسله مراسل الشرق الأوسط البريطاني ، ديفيد جاردنر ، « بالتباين مع المعاملة التي لقيتها مادلين أولبرايت في رحلتها القريبة إلى الرياض تتشد مساندة حليف أمريكا الرئيسي في الخليج » . عندما انتهت زيارة رافسانجاني التي استغرقت عشرة أيام في ٢ مارس ، وصفها وزير خارجية السعودية ، الأمير سعود الفيصل ، على أنها «خطوة أخرى على الطريق السليم نحو تحسين العلاقات » ، مرددًا قوله إن العنصر الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وسبب جميع المشاكل في المنطقة هو سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين وتأييد الولايات المتحدة لهذه السياسة ، والتي قد

تثير القوى الشعبية التى تخشاها السعودية كثيرًا ، والتى قد تنسف أيضًا وضعها الشرعى ، باعتبارها الحارس الأمين للأماكن الإسلامية المقدسة ، شاملة «قبة الصخرة» فى القدس الشرقية التى قامت برامج الولايات المتحدة الإسرائيلية على ضمها فعليًا كخطوة نحو تحقيق هدفها فى توسيع «القدس الكبرى» واقعيًا إلى وادى الأردن ، لضمه لإسرائيل . قبل ذلك بقليل ، قاطعت الدول العربية مؤتمر القمة الاقتصادية الذى عقد فى قطر تحت رعاية الولايات المتحدة والذى كان يهدف إلى تقديم مشروع «شرق أوسط جديد» خططه كلينتون وبيريز . بدلا من ذلك ، حضروا إلى المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى طهران فى شهر ديسمبر ، وشاركوا فيه جميعًا ، وحتى العراق أيضًا .

هذه النزعات على قدر كبير من الأهمية ، وتتواصل مع الاهتمامات الخلفية التى حفزت سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة : إصرارها ، منذ الحرب العالمية الثانية ، على السيطرة على احتياطي العالم الرئيسى من مصادر الطاقة .

كما لاحظ الكثيرون ، يوجد فى العالم العربى خوف واستياء متزايدان تجاه التحالف الإسرائيلى التركى الذى تشكل عام ١٩٩٦ ، وتنامت قوته الآن كثيرًا . لعدة سنوات ، كان هذا التحالف هو أحد مكونات استراتيجية الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة مع «وجود قوة محلية تدق الطبول» ، طبقًا لتعبير وزير الدفاع فى عهد نيكسون . يوجد الآن بوضوح إدراك متزايد لمطالبة إيران بوضع ترتيبات أمن محلية تحل مكان سيطرة الولايات المتحدة .

* * *

الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكى فى الخليج والشرق الأوسط

لواء أ. ح. طه المجدوب

(١)

التطور التاريخى والمقومات

تعود الظاهرة العالمية للهيمنة الأمريكية فى أصلها إلى ثوابت موضوعية تتعلق بالقدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الأمريكية . فضلا عن سياسة خارجية ناجحة . . أدت إلى بناء قاعدة صلبة من التحالفات الواسعة النطاق . . التى شملت نسبة كبيرة من دول العالم وانتشرت فى كل قاراته . . بهذه المقومات الكبيرة أصبحت الولايات المتحدة مركز جذب قوى لكل الدول كبيرها وصغيرها . . وأصبح هناك دول كثيرة تسعى للانضمام إلى هذه التحالفات . . والمثال واضح فى حلف الأطلسى وفى الاتحاد الأوروبى من دول مختلفة فى المشارب والحضارات كدول أوروبا الشرقية وتركيا والمغرب والصين ، وغيرها تسعى جميعاً لإقامة شراكة استراتيجية مع واشنطن .

ويتساءل البعض أنه إذا كانت الهيمنة الأمريكية الفريدة فى تاريخ القوى العالمية العظمى . . تتوفر لها كل هذه القدرات ، فلماذا تلجأ إلى ضرب دول كالعراق والسودان ويوجوسلافيا . والرد الطبيعى على مثل هذا التساؤل . . هو أن مثل هذه التصرفات تعتبرها الولايات المتحدة ضرورية لفرض سياستها والحفاظ على مصالحها الحيوية فى أنحاء العالم . . والحرص على تكريس مكانتها العالمية وتأكيد حقيقة زعامتها وحريتها فى تصريف الشئون العالمية . . بما يتفق مع مصالحها . .

ولو أدى ذلك إلى ردع محاولة أى طرف يريد أن يناوئ أو يتمرد أو يرفض الخضوع لسياسات الهيمنة •• ويمكن القول إن حرب البلقان الأخيرة انطبقت عليها هذه الحالة •

ولا شك أن هذه الحرب قد شكلت نقطة التحول التي كشفت عن الأبعاد العلمية للتغيرات الجذرية التي طرأت على العقيدة الاستراتيجية القديمة لحلف شمال الأطلسي. . . والتي دامت بلا تغيير خمسة عقود كاملة. . . وكان الدور القائد فيها للولايات المتحدة. . . الأمر الذي ميّز أحداث هذه المرحلة بطابع خاص يؤكد القول الشائع منذ أزمة العراق ، بأن الولايات المتحدة. . . توجه أحداث الأزمات الإقليمية وتديرها بما يخدم خططها لغرض هيمنتها على المقدرات الإقليمية والعالمية. . . حتى بدا الأمر وكأنه قضية مسلم بها.

ففى أزمة البلقان لا شك فى وجود مصالح أوروبية حيوية تستدعى التدخل الحاسم باستخدام القوة المسلحة. • غير أن ذلك لا ينفى إصرار الاستراتيجية الأمريكية على فرض الزعامة العالمية للولايات المتحدة. • وهيمنتها على السياسة العالمية باستخدام الوسائل السياسية والديبلوماسية والضغوط الاقتصادية القاسية وصولاً إلى استخدام القوة المسلحة.

التطور التاريخي لمسيرة الهيمنة الأمريكية

هكذا أصبحت الهيمنة الأمريكية العالمية معلماً مؤكداً من المعالم الدولية. •
وواقعاً يعيشه العالم ويلمسه كل يوم فى عصرنا الراهن. • فبعد اكتمال عناصر
الهيمنة الأمريكية. • بسقوط الاتحاد السوفييتى. • تحولت الولايات المتحدة من دولة
«قائدة» تقدم المعونة للآخرين. • إلى الدولة «السيد» التى تسيطر وتتحكم وتعمل
بكل السبل على الاحتفاظ بهيمنتها على شئون العالم.

من هذا المنطلق تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على الامتيازات التي تسعى إليها... وإملاء السياسات التي تريدها... على الدول بل والمنظمات الدولية. وأن تبقى في عيون الجميع « النموذج الفريد » الذي لا يوجد له مثيل أو منافس أو بديل. والواقع أن هذا التطور الحاسم كانت له جذور - بدأت في مرحلة مبكرة منذ

نهاية الحرب العالمية الثانية - بمحاولات أمريكية لفرض سيطرة جزئية عالمية تطورت فيما بعد إلى سيطرة شبه كاملة على الشؤون العالمية . فقد كانت الولايات المتحدة قوة غربية شبه معزولة في نصف الكرة الغربي - الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين- نادرًا ما تدخل في الشؤون العالمية بيد أن الحرب العالمية الثانية فتحت المجال أمامها . . . حين دفعتها إلى تقديم التزامات دائمة لدعم أوروبا الغربية والشرق الأقصى . وبدأت الولايات المتحدة تسعى إلى مركز الصدارة العالمية من خلال علاقاتها بدول العالم . فدأبت على تقديم المساعدات للدول المختلفة . . . والتي حققت من خلالها امتيازات اقتصادية لها ولحلفائها ومحمياتها في الخارج . . . كذلك لم يتردد في إرسال قواتها العسكرية دفاعًا عما تسميه « العالم الحر » وقد بدأت تجنى ثمار سياستها هذه بعد ثلاثة عقود من نهاية الحرب العالمية الثانية . . . حين توالى ظهور معالم الهيمنة الأمريكية منذ أوائل الثمانينات . . . إلى أن بلغت مرحلة الانطلاق بعد انتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٨٩ . . ثم زوال الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ .

لقد استمر النمو المضطرد للسيطرة الأمريكية . . . أو ما يطلق عليها حاليًا « الهيمنة » . . . وقد ارتبط العنصر الاقتصادي بأهداف الاستراتيجية الأمريكية ارتباطًا عضويًا . واجهت هذه الاستراتيجية انحسارًا نسبيًا في تأثيرها العالمي . . . في ظل متاعب اقتصادية كبيرة ، فضلاً عن تداعيات سلبية للهزيمة الأمريكية في فيتنام . . . والآثار المعوقة لفضيحة « ووترجيت » ثم اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في عام ١٩٧٩ . . التي أطاحت بشاه إيران الحليف الكبير للولايات المتحدة . ولكن مع بداية حقبة الثمانينات عادت الولايات المتحدة إلى البروز كقوة عظمى . . وذلك في عهد الرئيس رونالد ريغان . . وتصاعدت قوتها العسكرية وقدرتها التكنولوجية . . خاصة في مجال غزو الفضاء . . والإعلان عن « مبادرة الدفاع الاستراتيجي » التي عرفت بـ « حرب النجوم » كما تزايدت القوة السياسية الأمريكية بشكل غير مسبوق . . إلى أن بلغت ذروتها في أعقاب انتهاء الحرب الباردة في نهاية حقبة الثمانينات . . وسقوط الاتحاد السوفييتي في بداية حقبة التسعينيات . . الأمر الذي حول الولايات المتحدة إلى القوة العظمى الوحيدة في العالم . . وسمح بانطلاق

استراتيجية الهيمنة الأمريكية.. وبدأ النظام العالمى يخضع لقطبية أحادية بلا منازع.

مقومات الهيمنة وأبرز عناصرها

ترسخ لدى الولايات المتحدة اقتناع بأن بروزها كقوة عظمى وحيدة فى العالم . يحتم عليها تطوير « استراتيجية شاملة » عالمية . مع تركيز الجهد الرئيسى فى اتجاه المنطقة « الأورو - آسيوية » . باعتبارها المنطقة الأكثر ديناميكية وأرسخ تأكيداً لذاتها السياسية . والأكبر تأثيراً فى الشؤون العالمية .

مثل هذا التطور لم يأت من فراغ . بل لابد من توافر مقومات أساسية لا تتوافر إلا للولايات المتحدة وأول هذه المقومات . القدرة الاقتصادية الضخمة الممثلة فى حجم الناتج القومى غير المسبوق بين دول العالم . وثأتى هذه المقومات . تلك الطاقة التكنولوجية الهائلة . وتشمل أهم المجالات الحضارية الحديثة كالمعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية والفضاء . أما آخر هذه المقومات فيتبلور فيما حققته الولايات المتحدة من نجاح كبير فى بناء كتلة رأسمالية قوية من دول أوروبا الغربية واليابان وكندا وأستراليا . وربطتها بروابط قوية من المنظومات الأمنية والمؤسسات الاقتصادية والشبكات الضخمة من الشركات متعددة الجنسيات والاتصالات .

إن ما نعنيه بعبارة « الهيمنة الأمريكية » أنها القوة الأمريكية الشاملة . التى أكسبتها قدرة عالية على الفعل ورد الفعل ومنع وقوع الفعل المضاد . وكان الأساس الذى بنيت عليه هذه القوة هو « الصناعة » ولا شك فى أن النموذج الصناعى الذى حققته الولايات المتحدة . يمثل المحرك الأساسى للاقتصاد الأمريكى كله . وسبب تحولها إلى قلب العالم الاقتصادى . الأمر الذى أعطاها القدرة على ممارسة دور الزعامة العالمية . وفرض احترام ما تراه من قواعد وسياسات على الغير . وبالتالي الحصول على مزيد من المكاسب مع انتشار الاستثمارات الأمريكية فى كل بقاع الأرض .

ومن أهم العناصر التى ساعدت على نمو الصناعة والتكنولوجيا الأمريكية

وتطورها السريع «سباق التسلح» الذى بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأصبحت الأبحاث الخاصة بالتنمية العسكرية على رأس الأولويات الأمريكية. وقد بلغت هذه التنمية ذروتها مع بداية الثمانينيات بتبنى المشروع الضخم لغزو الفضاء والذى عرف بحرب النجوم. وما صاحب ذلك من إعادة نشر وتوزيع ودعم التكنولوجيا العالية المستوى.

هذا الانتشار الواسع المتنوع للأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية. سواء فى المشروعات أو الاستثمارات. قد ساعد كثيراً على ترسيخ الهيمنة الأمريكية بكل أبعادها. وأصبحت الولايات المتحدة شديدة الحرص على الاحتفاظ بمكاسبها الضخمة. مع التركيز على حماية مصالحها الحيوية المنتشرة فى كل بقاع الأرض. سواء بالالتجاء إلى الوسائل السياسية أو الضغوط الاقتصادية أو الالتجاء إلى استخدام القوة العسكرية.

وقد شهدت حقبة التسعينيات تطورات فى توجهات النظام الاقتصادى الأمريكى حين بدأت الدعوة إلى «العولمة الاقتصادية» من منطلق خدمة مصالحها الذاتية، وبعد نجاح نموذجها الاقتصادى والسياسى فى جذب الكثير من دول العالم.

توجهات الإدارات الأمريكية لتكريس الزعامة العالمية

وإن كانت التوجهات الأمريكية نحو السيطرة العالمية لها خلفيات تاريخية قديمة - إلا أن حقبتى الثمانينيات والتسعينيات قد تميزت بتعدد المبادئ التى أعلنها كبار المسؤولين الأمريكيين لتكريس الزعامة الأمريكية عالمياً من منطلق حماية المصالح الحيوية. ففى عام ١٩٨٠ أعلن الرئيس جيمى كارتر اعتبار الخليج منطقة نفوذ ومصالح أمريكية، الأمر الذى يعطى الولايات المتحدة الحق فى استخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمن الخليج وحماية المصالح الأمريكية، وأعقبه مباشرة ما أعلنه رونالد ريجان من خطط طموحة لبناء قوة عسكرية تكنولوجية عالمية فريدة. عن إيمان بأن الولايات المتحدة قادرة على فرض كلمتها عالمياً من خلال قوتها العسكرية وتفوقها التكنولوجى.

أما الرئيس جورج بوش (الأب) فقد اعتبر أمريكا الوسطى منطقة نفوذ خاصة

بالولايات المتحدة تفعل بها ما تشاء ، ومن هذا المنطلق جاء تدخله العسكرى فى پنما لمعاقبة رئيسها من أجل تجارة المخدرات . واتبع بوش نفس الأسلوب فى منطقة الخليج عندما تعرضت الكويت للغزو العراقى . . حيث تزعمت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً ضم العديد من دول العالم لشن الحرب ضد العراق من أجل تحرير الكويت . . وما ترتب على هذه الحرب من تثبيت للوجود العسكرى الأمريكى الدائم فى الخليج . أما الرئيس بيل كلينتون فقد اختلف فى تحديد مذهبه حين أعلن أثناء حملته الانتخابية ١٩٩٢ أنه يعطى الأولوية للسياسة الداخلية والاقتصاد ولكنه تمسك بالتدخل خارجياً سياسياً وعسكرياً من أجل حماية « مصالح الشعب الأمريكى » .

هكذا استمرت الولايات المتحدة تمارس جهودها للحفاظ على صورتها كشرطى عالمى . ولم يتأثر هذا الدور أو تقل فاعليته نتيجة لوجود رغبة قوية لدى الاتحاد الأوروبى فى أن تكون له سياسة أمنية موحدة ومستقلة .

وقد سبق لوارين كريستوفر وزير الخارجية الأسبق ، أن حدد الضوابط لما أسماه « الفعل الدولى الأمريكى » وقسمها إلى مجموعة من المبادئ . . وأخرى من الأولويات .

وتضمنت المبادئ عدة عناصر أبرزها : أنه ينبغى على الولايات المتحدة أن تقود العالم . . وأن تنمى علاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى كالاتحاد الأوروبى وروسيا واليابان والصين . وأن تساهم فى تفعيل مؤسسات التعاون الإقليمى والعالمى كالأمم المتحدة . . وأن تساند الديمقراطية وحقوق الإنسان .

أما الأولويات فهى تتضمن : ترويج الأمن الاقتصادى . . وتطوير الأمن الأوروبى وسلام الشرق الأوسط . . ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وكذا مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة .

وفيما يتعلق بالإدارة العسكرية فقد ركزت الاستراتيجية الأمريكية على تطوير التكنولوجيا المتقدمة فى مسائل التسليح . وقد كشفت حرب الخليج هذا التوجه بما استخدمته الولايات المتحدة من أسلحة وطائرات متطورة بشكل كبير . وتحفظ

الولايات المتحدة بقوات للتدخل السريع عند وقوع أى مخاطر فى أى مكان . وهى تمتلك القدرة على الوصول إلى أى موقع فى العالم ومجهزة بأحدث المعدات والأسلحة ومدربة على أعلى مستويات التدخل المسلح .

* * *

(٢)

تأثير البيئة الاستراتيجية والتحديات الراهنة

ظلت سياسة الاحتواء هى السياسة الأمريكية السائدة والمستخدمة طيلة أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن منذ نهاية الحرب الباردة . لم ينجح القادة الأمريكيون فى تطوير تعبير أو مفهوم جديد يمكن أن يحددوا من خلاله طبيعة وهوية مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتى صاحبها انفراد أمريكى بالزعامة العالمية فقد رفع الرئيس جورج بوش (الأب) شعار « النظام العالمى الجديد » الذى تنزعه الولايات المتحدة دون منافس - ولكنه كان ادعاء مبكراً لم يأخذ واقع التغيرات التى طرأت فى حسابه لذلك كان مجرد نظرة قصيرة ناجمة عن نشوة النصر بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتى .

أما الرئيس بيل كلينتون فقد أراد أن يركز اهتمامه على الشأن الداخلى من خلال الانطلاق الاقتصادى الخارجى تحت شعار « ديمقراطية السوق » غير أن التطورات الإقليمية التى وقعت فى أنحاء العالم سواء فى آسيا أو الخليج أو جنوب شرق أوروبا قد فاجأت الاستراتيجية الأمريكية . فاقترنت على ردود الفعل التى يحكمها إحساس بالسطوة . من هنا جاء التخطيط الذى اتسمت به السياسات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة والذى جاء نتيجة لضخامة النقلة السياسية الاستراتيجية الكبيرة التى واجهت الولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفييتى وانفرادها بالزعامة العالمية فضلاً عن التغيرات العديدة التى شهدتها المجتمع الدولى منذ نهاية الحرب الباردة وتعاملت معها من منطلق الدولة « السيد » التى يجب أن تطاع كنتيجة طبيعية لنزعة السيطرة المتحكمة فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى الجديد والنابعة من الحرص الشديد على بقاء الزعامة العالمية فى يدها دون

منازع... مع عدم التفريط فيها مع مواجهة حاسمة لكل التحديات التى تستهدف النيل منها. وأصبح هذا الأمر هو الشغل الشاغل للفكر الاستراتيجى الرسمى فى الولايات المتحدة... والهدف المسيطر على هذا الفكر السياسى بلا تحديد دقيق لحقيقة الأبعاد وإدراك حقيقى للانعكاسات السلبية التى يمكن أن تودى إليها مثل هذه السياسات الأمريكية من فوضى سياسية دولية... وبالتالي لا يمكن القول بأن هناك نظاماً عالمياً قائماً حالياً ينظم العلاقات الدولية... على أسس من التوازن السليم... كضرورة لضمان الاستقرار والأمن الدوليين.

تأثير البيئة الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة

هذا العجز الذى عبر عنه الكثير من المؤرخين وخبراء السياسة الاستراتيجية... يتبلور فى عدم القدرة على التوصل إلى إطار متماسك تُدار من خلاله سياسة خارجية أمريكية واضحة المعالم لفترة ما بعد الحرب الباردة... ولا تتسم بالجمود أو الاندفاع... إن سبب ما تواجهه السياسة الأمريكية من فشل فى كثير من الأحوال أنها تدار بلا تفكير شامل حول طبيعة الدور الأمريكى فى العالم... وارتباطه بمسئوليات محددة لا تتعلق فقط بحماية المصالح الأمريكية وحدها... ولكن تتعلق بخدمة المجتمع العالمى كله.

وببدو أن الولايات المتحدة لم تستوعب طبيعة تغيرات البيئة الاستراتيجية فى العالم... والتى اختلفت جذرياً عن البيئة والظروف خلال فترة الحرب الباردة... حيث إن ما تميزت به هذه الفترة وبيئتها من وضوح... أعطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة فرصة لتحديد نظرية ثابتة للسياسة الخارجية تتسم بالدقة... وتعمل على احتواء وردع التهديد الذى يمثلته الاتحاد السوفييتى... واحتواء انتشار المد الشيوعى كما أمكن تحديد الأدوات الضرورية لهذه النظرية، مثل خطة مارشال من الجانب الاقتصادى وحلف شمال الأطلسى من الجانب العسكرى والأمنى.

أما بيئة ما بعد الحرب الباردة... فقد تميزت بعكس هذه الاتجاهات من حيث التحول إلى نظام دولى أكثر تعقيداً... تتداخل فيها عناصر القوة الشاملة العسكرية والاقتصادية والسياسية... مما خلق بيئة غير مستقرة تتسم بالسيولة التى تجعل من

الصعب التنبؤ بتهديدات واضحة ومحددة ، الأمر الذى أثار قلق الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت حرصها على زعامتها للعالم . . والدفاع عنها بفرض سياسات قد لا تخدم الأمن والاستقرار فى العالم بقدر ما تفرض عليه المزيد من الفوضى السياسية .

نتيجة لهذا الغياب الاستراتيجى أصبح النمط الذى يميز السياسة الخارجية الأمريكية . . هو نمط رد الفعل ليس من منطلق خدمة المجتمع الدولى ولكن من منطلق الحرص على الزعامة . . ومن خلال فرض الحلول التى تتصورها الإدارة الأمريكية على العالم . . وهى حلول يغلب عليها الطابع التكتيكى .

من ناحية أخرى فإن أسباب مظاهر التخبط فى بعض السياسات الأمريكية اختلاف مفاهيم الأمن القومى . . فمن ناحية زال التهديد المباشر لأمنها القومى بزوال الاتحاد السوفيتى ، الذى فرض وجوده السابق تنظيمًا عالميًا محددًا وواضحًا . . ومنافسات بين القوتين العظميين كانت تنظمها الاتفاقات والتفاهات وردود الفعل المناسبة . أما مفهوم الأمن الراهن فجوانبه متعددة . إذ انضمت قضايا الأمن التقليدية العسكرية والأمنية إلى قضايا الاقتصاد والتجارة العالمية وقضايا البيئة الدولية . . وما برز فيها من تهديدات ذات نوعية مختلفة تمامًا . كانتشار أسلحة الدمار الشامل . . والإرهاب والمخدرات والجريمة الدولية ، وكلها تهديدات ارتبطت بالمعالجة الذاتية الأمريكية . . وأصبحت تمثل قمة الأولويات القومية الأمريكية . . باعتبارها تهديدات تؤثر على المصالح الحيوية الأمريكية المنتشرة فى أنحاء العالم .

اختبارات تتعرض لها التوجهات الأمريكية

من منطلق أن الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة فى العالم . . فإن الوضعية العالمية الراهنة ، تجعلها لا تتوقع أن تقابل تحديات مباشرة وجادة لكيانها . . ربما لأكثر من جيل . . وهى ترى أن إمكان بروز دولة يمكن أن تتحداها فى المجالات الأربعة الرئيسية للقوة . . وهى: القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقدرة التكنولوجية والمكانة الثقافية أمر مستبعد . . مثل هذه المجالات التى تجتمع معًا للولايات المتحدة هى التى تخلق نفوذًا سياسيًا لها على مستوى العالم .

غير أن مثل هذا الاحتمال « المتفائل » لا يمنع أن توضع استراتيجية الهيمنة

على المحك .. وأن تتعرض لاختبارات عديدة فى شكل مؤثرات ونزاعات واضطرابات متجددة . لعل من أبرز أسبابها اشتعال الحس القومى لدى كثير من الدول خاصة الدول الأوروبية من الكتلة الشرقية سابقاً .. والذى كان مختزناً ومكبوتاً إبان وجود السيطرة السوفيتية .. ثم تفجّر بعد زوالها .. إن احتمال انتشار وتفاقم الصراعات القومية التى تهدد توجهات الاندماج الأوروبية .. سوف تؤثر بالسلب على تطلعات أوروبا نحو الوحدة .. كما أنها قد تهدد أمن واستقرار القارة ، وبالتالي المخططات الأمريكية للهيمنة على كل الشئون الأوروبية .. الأمر الذى يشكل تحدياً مباشراً لهذه المخططات .

فإذا انتقلنا إلى خارج القارة الأوروبية .. سنجد أن مستقبل روسيا الاتحادية لم تتحدد معالمه بعد .. رغم الجهود المستمرة التى تبذلها الولايات المتحدة لاستقطابها .. وضمها إلى إطار أوسع من التعاون الأوروبى .. فى نفس الوقت عليها أن تعمل على تعزيز استقلال الدول المجاورة لروسيا حديثة العهد بالسيادة .. لتسهيل مد مهمة السيطرة الأمريكية إليها .. أما الصين .. فهناك عوامل يمكن أن تهدد فرص التوافق الكبير بينها وبين الولايات المتحدة .. ومن أبرزها حالياً الأزمة حول « تايوان » وهناك كذلك الديناميكيات الصينية المتعلقة بالسياسة الداخلية وقضية حقوق الإنسان .. الأمر الذى قد يؤدى إلى حدوث انحدار فى العلاقات الصينية الأمريكية .. من ناحية أخرى فإن وجود أى عداوات أمريكية صينية يمكن أن تؤثر على علاقات الولايات المتحدة باليابان . الأمر الذى يعرض الاستقرار فى آسيا للخطر .. وقد يؤدى إلى تهديد تماسك دولة كبرى كالهند .. التى تمثل عنصر مهما فى تحقيق استقرار وأمن منطقة جنوب آسيا .

أما المهمة الملحة التى تركز عليها استراتيجية الهيمنة الأمريكية .. فهى مهمة عدم السماح لأى مجموعة من الدول سواء فى قارة أوروبا أو قارة آسيا باكتساب القدرة على منافسة الولايات المتحدة .. أو طردها من مركز الزعامة أو تقليص دورها العالمى .. ويتطلب الأمر الاهتمام بتطوير التوازن عبر القارتين .. بما يؤدى إلى تشكيل شرائكات استراتيجية فاعلة فى المناطق الحيوية منهما .

* * *

الأهداف المرحلية ودوائر الحركة السياسية

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته .. يشعر الأمريكيون -ربما لأول مرة- أنهم يمرون بأفضل حالات الشعور بالأمن والازدهار والثقة بالنفس . فهم يرون فى الولايات المتحدة أهم وأقوى دولة فى العالم . وهذه حقيقة برزت إلى حيز الوجود بوضوح كبير فى أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتى .. وتبدد مشاعر الخوف الأمريكية من التهديدات التى كان يمثلها الوجود السوفييتى السابق كقوة عظمى منافسة .

الآن والعالم يدخل فى حقبة من العولمة المتصاعدة .. تحت زعامة الولايات المتحدة .. يعتبر الأمريكيون أن القوة الاقتصادية .. وليست القوة العسكرية وحدها .. هما المقياس المهم لتحديد مدى ما تتمتع به من قوة عالمية شاملة .. خاصة مع محاولات تقليص المنافسات الاقتصادية على الساحة الدولية سواء فى أوروبا أو آسيا .

هكذا تحولت المخاوف الأمريكية إلى مخاوف من نوعيات مختلفة .. وهى تدور أساساً حول التهديدات التى يمكن أن تؤثر على المركز الزعامى للولايات المتحدة أو تتحداه .. كما أصبح الخوف من العنف فى الداخل أو الخارج سمة أساسية من سمات المخاوف الأمريكية الراهنة والمستقبلية .. وتعتقد القيادات الأمريكية أن بسط السيطرة الأمريكية عالمياً هو مفتاح الأمان الرئيسى الضرورى لبقاء الزعامة الأمريكية وتكريس استمرارها .. وإبعاد المخاطر المختلفة بشتى أنواعها عنها . لذلك تركز الولايات المتحدة فى استراتيجيتها خارجياً على منع أى دولة أو مجموعة دول من منافستها على الصعيد العالمى مستقبلاً .. وبالتالي تحييد فاعلية أى قوة جديدة قد تبرز على هذا المستوى .. يضاف إلى ذلك أهمية الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية المنتشرة فى أنحاء العالم .. والتصدى لأى تهديدات إقليمية توجه إليها .. أو تهدد استقرار وأمن المناطق المهمة التى تضم هذه المصالح كمنطقة الشرق الأوسط .. وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة سواء السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية عند الضرورة .

الأهداف المرحلية لسياسة الهيمنة الأمريكية

لقد تركزت الأهداف العامة للاستراتيجية الأمريكية خارجياً وداخلياً . . حول تحقيق الاستقرار العالمى الضرورى لانطلاق قدراتها الاقتصادية المهيمنة على القدرات العالمية . . كذلك حماية الأمن الداخلى لمجتمعها من خلال التصدى لكل بؤر الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة . . والعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها . . وتحاول الاستراتيجية الأمريكية استخدام الوسائل خاصة فى المجال العسكرى ، التى تمكنها من التوصل إلى هذه النتائج دون القورط فى انتشار واسع النطاق للقوات الأمريكية فى أنحاء العالم من ناحية ، والعمل على الحد من أى خسائر قد تتعرض لها قواتها أو انعدامها فى حالة الدخول فى مصادمات عسكرية باستخدام أرقى الوسائل التكنولوجية من ناحية أخرى .

فى ضوء هذا المعطيات . . يمكننا أن نتابع طبيعة الأهداف المرحلية التى يمكن أن تتصورها الاستراتيجية الأمريكية لنشر النفوذ الأمريكى ودعمه وتكريسه وضمان استمراره لأطول فترة ممكنة خلال القرن الواحد والعشرين . ويقسم زيجنيو بريزنسكى المستشار الأسبق للأمن القومى الأمريكى . . فى كتابه «ساحة الشطرنج الكبرى» الأهداف المرحلية المنتظرة للاستراتيجية الأمريكية من أجل تحقيق الهيمنة على ثلاثة مستويات زمنية : أهداف قصيرة المدى وتغطى السنوات الخمس المقبلة . . وأهداف متوسطة تمتد حتى عشرين سنة أو أكثر . . ثم أهداف بعيدة المدى . . ويميز بريزنسكى بين هذه المستويات الزمنية المنسقة بدقة . . ويعتبر أنها ليست منفصلة بل تمثل سلسلة ذات حلقات متصلة .

وهو يقول عن الهدف القصير المدى . . إنه الهدف الذى يدعم القوى الجيوبوليتيكة السائدة على الخريطة العالمية . . ويستهدف هذا الدعم تكريس النفوذ الأمريكى . . مع التركيز على قدرتى أوروبا وآسيا . . وعلى أوليات العمل السياسى والديپلوماسى بهدف منع ظهور أى تحالف معاد يمكن أن يتحدى الزعامة الأمريكية ، أما الهدف المتوسط المدى فهو يتركز حول ضرورة توجيه السياسات الأمريكية للتحالف مع شركاء استراتيجيين لها يمكن من خلال دور القيادة الأمريكية أن

يشكلوا نظاماً للأمن « أكثر تعاوناً » فى قارتى أوروبا وآسيا وفى الشرق الأوسط.

أما الهدف الطويل المدى .. فهو الهدف الذى يسعى إلى خلق قاعدة من المسؤولية العالمية المشتركة (التى تلعب فيها الولايات المتحدة الدور القائد) والشركاء البارزين على هذا المستوى هم فى الجانب الغربى فرنسا وألمانيا .. والهدف المركزى فى هذه المرحلة هو توسيع رأس الجسر الأوروبى الديموقراطى .. وفى الجانب الشرقى الصين التى أصبحت تشكل للولايات المتحدة أهمية محورية متصاعدة .. وتعتبر المشاركة الصينية ضرورية فى الاستراتيجية الأمريكية العالمية .. وذلك من خلال تحقيق إجماع سياسى صينى أمريكى .

وفيما بين الغرب والشرق يقع مركز القارة الأوروآسيوية .. وهى المنطقة الممتدة بين أوروبا الموسعة والصين الصاعدة ، فى هذه المنطقة تبقى روسيا الاتحادية هى « الثقب الأسود » السياسى فى هذه الاستراتيجية الجديدة .. والتى لم تكيف نفسها بعد باعتبارها دولة « ما بعد الشيوعية » .. وتبقى آسيا الوسطى فى منطقة القلب .. هى عنصر تهديد .. قد تتحول إلى ساحة كبرى للصراعات العرقية من ناحية .. والتنافسات العنيفة بين الدول الكبرى من ناحية أخرى .

ويسجل التاريخ الحديث أن كل القوى المتنافسة على زعامة العالم قد انطلقت من قارتى أوروبا وآسيا لاحتوائها على أكبر دول العالم تعداداً للسكان .. وكذا الدول الساعية للهيمنة الإقليمية كالهند وباكستان .. كذلك الحال فى الوقت الحاضر . تبرز منها الدول المتحدية والمنافسة للولايات المتحدة على الزعامة العالمية . فهذه المنطقة تضم أقوى الدول عسكرياً واقتصادياً فى العالم بعد الولايات المتحدة .. وهى تحتوى على ٧٠ ٪ من سكان العالم ، ٦٠ ٪ من دخله العام ، ٧٥ ٪ من مصادر الطاقة .

إن نظرة سريعة إلى الخريطة تظهر أن القوة التى تسيطر على مقدرات القارة الأوروآسيوية . يمكنها أن تمارس نفوذاً حاسماً فى أوروبا الغربية وشرق آسيا .. وتهيمن بشكل تلقائى على الشرق الأوسط وأفريقيا .

الآن حيث تلعب القارة الأوروبية دوراً حيوياً على الساحة الجيوسياسية العالمية. فإن حدوث تنافس على السلطة والنفوذ داخل هذه القارة سوف يضر بالزعامة الأمريكية إلى حد كبير.

دوائر تحرك السياسة الأمريكية عالمياً

إننا لو تابعنا خطوات التحرك الأمريكي أثناء وبعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة الضغوط التي واجهها الاتحاد السوفييتي نتيجة لهذه التحركات والسياسات الأمريكية. سنجد أن الولايات المتحدة قد نجحت على مدى سنوات الحرب الباردة خاصة في حقبة الثمانينيات في توريث الاتحاد السوفييتي في سباق تسلح خطير سواء على مستوى تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الاستراتيجية عابرة القارات. أو على مستوى غزو الفضاء ومحاولات السيطرة عليه. ونذكر هنا مبادرة الدفاع الأمريكية المعروفة بحرب النجوم. وما أدت إليه مثل هذه البرامج الطموحة من استدراج للاتحاد السوفييتي نحو هذا السباق المجنون. ويمكن اعتبار نهاية الحرب الباردة بين القوتين العظميين هي بداية النهاية لمرحلة الانهيار الكامل للاتحاد السوفييتي. لقد أدت هذه الظروف بعد أن تفاقمت نتائجها السلبية خاصة في المجال الاقتصادي. إلى سقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه وزوال الكتلة الاشتراكية وتفكيك حلف وارسو. وانتهاء خطر المد الشيوعي.

ولاشك أن عناصر القوة الشاملة التي ميزت طبيعة هذا الصراع الدولي في هذه المرحلة. كانت في صف الولايات المتحدة. وبفضلها اكتسبت مكانتها المتميزة التي قادت إلى وضعها المهيمن في عالمنا المعاصر.

وكانت الخطوة التالية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة العمل على استقطاب دول شرق ووسط أوروبا ودمجها في المنظومة الأمنية الأطلسية. وانطلاق الولايات المتحدة نحو فرض وجودها في مناطق مهمة من العالم كالشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوبها الشرق. بل اتجهت إلى محاولات متصلة لاستقطاب روسيا الاتحادية وتحويلها إلى دولة تدور في الفلك الغربي. ثم اشتعلت أزمة البلقان قرب نهاية النصف الأول من الحقبة الحالية. والتي انجلبت معركتها الأخيرة عن تحويل كل

منطقة البلقان إلى «محمية أطلنطية» .. الأمر الذى أحدث انقلاباً فى استراتيجية الوحدة الأوروبية رأساً على عقب .. إذ تحولت أوروبا من التوسع شرقاً ونحو وسط أوروبا إلى الانغماس الأوروبي الكامل غير المتوقع فى القضية البلقانية .. والتي كانت بمثابة المفتاح العملى .. الذى فتح باب التغيير فى العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الأطلنطى .. وتمكنت الولايات المتحدة باستغلالها لظروف الأزمة .. من فرض سياساتها الجديدة على أوروبا .. وتحويل الحلف إلى أداة لمد النفوذ وانفتح المجال أمام الحلف بقيادة الولايات المتحدة لبسط هيمنته الكاملة على كل القارة الأوروبية على حساب الاستقلالى الأوروبى ..

وجنباً إلى جنب مع توجهات السياسة الأمريكية لفرض الهيمنة على الشؤون العالمية .. كان لابد أن يمتد تأثير هذه السياسات إلى المنظمة الدولية التى تمثل العالم كله .. وإخضاع أهم أدواتها وهى مجلس الأمن الدولى لمشيئتها وتحقيق مصالحها الذاتية .. ورغم ادعاء الولايات المتحدة بأنها ترغب فى أن تلعب المنظمات الدولية دوراً حاسماً فى حل الخلافات بين الدول حتى أنها ضمنت وثيقة حلف شمال الأطلنطى - بشأن العقيدة الاستراتيجية الجديدة - فقرة تحمل هذا المعنى وتشير إلى أن دول الحلف تريد إحلال الشراكة مع المنظمات بدلاً من السيطرة الغربية .. إلا أن الممارسات والوقائع تؤكد أن الولايات المتحدة لا تريد عملياً سوى تكريس قوتها الذاتية لاقوة المنظمات الدولية .. بل هى ترغب فى أن تكون المنظمات الدولية تحت تصرفها واعتبارها أداة لخدمة مصالحها ..

ولعل من أقدم مظاهر التوجهات الأمريكية نحو الهيمنة .. سياساتها تجاه قارة أمريكا اللاتينية .. والتي ظلت دائماً فى نظر قادة الولايات المتحدة المعاقبين .. أنها منطقة نفوذ خاصة بهم وذلك منذ القرن التاسع عشر .. والذى شهد فى عام ١٨٢٣ إعلان «مبدأ مونرو» الذى عارض أى تدخل أوروبى فى أمريكا اللاتينية .. باعتبار أنها قارة مغلقة لصالح النفوذ الأمريكى وحده ..

وهكذا يتضح أن فكرة الهيمنة الخارجية لها جذور متأصلة فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى .. وأن تدخلها فى أمريكا اللاتينية هو شأن قديم فى

السياسة الأمريكية .. وإن كان قد اختلف أسلوب التدخل فى المرحلة الراهنة عنه فى الحقب الأربع السابقة .. حين كان التدخل أساساً واقعاً تحت تأثير حماية هذه المناطق من المد الشيوعى .. أما اليوم فالتدخل من أجل تكريس وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية حيث يتركز الاهتمام الأمريكى على ترسيخ مفاهيم ما يسمى بـ « ديمقراطية السوق » .. من خلال تنفيذ برامج أمريكية خاصة تفرض على الدول اللاتينية المثقلة بالديون والأعباء الاقتصادية .

* * *

(٤)

الرؤية الاستراتيجية والسيطرة على الشرق الأوسط

أكد صمويل بيرجر مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى .. وأحد صناع السياسة الخارجية الأمريكية .. فى خطاب مهم أمام « منبر السياسة الإسرائيلية » حول « السلام فى الشرق الأوسط وأمن الولايات المتحدة » .. أن الشرق الأوسط المستقر والذى يعيش فى سلام هو مطلب استراتيجى حيوى يمثل مصلحة قومية للولايات المتحدة .. وبالتالي فإن ما يحدث فى هذه المنطقة من نزاعات له تأثيره الحاسم على المصالح القومية الأمريكية .

فمن الملاحظ لدى المحللين الاستراتيجيين أن الرؤية الأمريكية للتسوية السلمية أو لسلام الشرق الأوسط ، ترتبط ارتباطاً أساسياً بالاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ككل .. من خلال نظام جديد للأمن والاقتصاد الشرق أوسطى .. وليس فقط الاكتفاء بإنهاء حالة الحرب التى كانت سائدة فى المنطقة .. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية وجود أدوات داخل المنطقة يمثلها الوجود العسكرى الأمريكى .. وترتيبات إقليمية تلعب فيها إسرائيل وتركيا دوراً مهماً إلى جانب بعض البلدان العربية كالأردن .. وأن تكون اقتصاديات الإقليم مفتوحة .. تعمل على أساس اقتصاد السوق .

والحقيقة التى تتناساها الاستراتيجية الأمريكية .. أن السلام الذى يحمى المصالح الأمريكية .. لن يتحقق إلا من خلال تسوية سياسية عادلة متوازنة تحفظ لكل طرف حقوقه الشرعية .. لذا يمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة تحمل النقيضين ، فهى تسعى إلى حماية المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل من خلال السلام بينما هى لا تعمل بجدية على تحقيق السلام الحقيقى الذى يحقق الاستقرار كشرط ضرورى لحماية المصالح وتحقيق هدف التنمية الإقليمية .. وبالتالي فإن التسوية بين العرب وإسرائيل .. والتى تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة .. لا يمكن أن تكون صالحة لخدمة المصالح والأهداف الأمريكية .. إذا ما خضعت التسوية للأطماع الإسرائيلية المدعومة أمريكياً .

ويبدو هذا التناقض أكثر وضوحاً إذا اقتربنا من عاملين مهمين يتنازعان السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط .. من منظور مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية .. العامل الأول خاص بضرورة إرساء الدعائم الحقيقية للاستقرار فى المنطقة .. والعامل الثانى خاص بالتأثير السلبى لتصادم التوتر على المصالح الأمريكية ..

* * *

(٥)

المرتكزات السياسية والاستراتيجية فى المنطقة العربية

لاشك أن القانون القومى الأمريكى الذى يتحكم فى السياسة الخارجية الأمريكية قائم على حماية وتعزيز المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة . ويتم تحقيق هذا الهدف الحيوى بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط من خلال عدة محاور ، الأول : التغلغل الاقتصادى فى المنطقة والتحكم فى الثروة البترولية الضخمة فى الخليج وحمايتها وضمان تدفقها .. والثانى : هو حماية الدول العربية وتكريس وجودها كدولة إقليمية كبرى تمثل حليفها الاستراتيجى الأول فى المنطقة .. والثالث أهمية تحقيق أمن واستقرار المنطقة بالتركيز على تحقيق السلام الشامل فى الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب الدولى .. ويركز المحور الأخير على الجوانب الاجتماعية والثقافية كحقوق

الإنسان ثم مسألة الحريات الدينية والعمل على تعميق مفاهيم الثقافة الغربية فى المنطقة العربية.

وتؤكد مراجعة الاستراتيجيات المرتبطة بهذه الأهداف الأمريكية خلال حقبة التسعينيات حقيقة شديدة الوضوح : أن الولايات المتحدة - منذ انفرادها بزعامة العالم - تعتبر هدف حماية وتعزيز المصالح القومية الأمريكية وحده هو العامل الجوهرى والقاسم المشترك فى كل السياسات والاستراتيجيات الأمريكية مع كل دول العالم عامة . . . وهو أكثر وضوحاً فى سياساتها تجاه العالم العربى بأقاليمه المختلفة . . . ومن الطبيعى أن تضع الدول - كل الدول - مصالحها العليا فى مقدمة اهتماماتها . . . ولكن دون تجاوز فى تميمتها وتكريسها على حساب مصالح الدول الأخرى . . . لأن مثل هذا الأمر يؤدى عادة إلى صدام المصالح ونشوء حالات التوتر والصراع . . . وهى ظاهرة واضحة فى علاقات الولايات المتحدة سواء مع الدول الكبرى كالدول الأوروبية وروسيا واليابان . . . أو الدول الصغرى كالدول العربية . . . وليس ثمة شك فى أن وجود حدود تقف عندها مصالح كل دولة من الدول لا تتجاوزها مهما بلغت قدراتها أمر ضرورى لتحقيق التوازن السليم فى العلاقات الدولية . . . ولكننا نلاحظ أن هذه القاعدة المنطقية غير مطبقة على المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية حيث تنطلق هذه المصالح دون قيود أو حدود . . . لأن ما يدفعها ليس هو منطق التوازن كما أسلفنا أو المنفعة المتبادلة المفترضة فى العلاقات الطبيعية بين الدول . . . بل هو منطق الاستئثار والهيمنة ومطالبة الدول بالرضوخ لما يفرض عليها من قيود والتزامات كاتباع ما تراه الولايات المتحدة متفقاً مع سياساتها وتوجهاتها حتى وإن كانت لا تخدم مصالح هذه الدول .

نقطة الانطلاق نحو الهيمنة فى الوطن العربى

لعل شدة وضوح هذه الظاهرة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ذلك التناقض الصارخ بين النظرة الأمريكية للعلاقات مع إسرائيل والقائمة على الانحياز المطلق والشراكة الاستراتيجية المتكاملة والتفوق الإسرائيلى العسكرى والتكنولوجيا والنظرة الأمريكية للعلاقات مع العرب والقائمة على حماية المصالح ولو بالقوة ،

وتحقيق المنافع الاقتصادية الذاتية وفي مقدمتها البترول العربى . وتشير التقديرات الأولية إلى أن انتعاش الاقتصاد الأمريكى فى عهد الرئيس الأمريكى كلينتون بذات مقدماته الأساسية فى عهد الرئيس الأمريكى السابق بوش . . وكانت نقطة الانطلاق هى شن حرب الخليج وعملية « عاصفة الصحراء » . . وكان من أبرز نتائجها المعلنة استنزاف من ١٢٠ إلى ١٤٠ مليار دولار من احتياطي البترودولار العربى . فليس ثمة شك فى أن غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ . . وما تبعه من أعمال عسكرية واسعة النطاق ضد العراق قد شكل نقطة تحول حاسمة فى تحقيق الهيمنة الأمريكية الكاملة على منطقة الخليج ، وإحكام الولايات المتحدة لقبضتها عليها . . بينما فقدت العراق قدراتها العسكرية والاقتصادية . . فضلا عما حدث من خلل كبير فى موازين القوى العربية لصالح إسرائيل . . وما زال شعب العراق بعد مرور تسع سنوات على الحرب . . معرضاً لحالة قاسية من المعاناة والاستنزاف نتيجة للعقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة على العراق . يضاف إلى ذلك استنزاف ما يقرب من مائتى مليار دولار أخرى فى صفقات الأسلحة الأمريكية مع الأقطار العربية فى الخليج . . وعلى الجانب الآخر هناك ما تلقاه شعوب عربية أخرى من معاناة نتيجة لمعاملات أمريكية متعنتة مثل شعبى ليبيا والسودان . . الأمر الذى يعكس ظاهرة فريدة لم تتكرر ضد أى مجموعة أخرى من دول العالم . . ويؤكد ما يردده بعض المحليين العرب من أن الوطن العربى « إقليم مستباح فى السياسة الأمريكية » بكل ثرواته ومصالحه بل ووجوده وكيانه القومى .

ولعل من أهم ما أتاح للولايات المتحدة فرصة تحقيق هذه الأهداف حالة التفكك التى يعانى منها الوطن العربى منذ حرب الخليج . . والمناخ العربى الملبد بالغيوم والمخيم على هذا الوطن . . يعزز هذا الوضع المتردى وجود بؤر متفجرة وصراعات داخلية وخلافات متجددة بين أطراف من دول الخليج نفسها . . وبينها وبين أطراف عربية أخرى . .

أدت هذه الظروف إلى تحول منطقة الخليج العربية إلى منطقة شبه منفصلة عن الأمن القومى العربى . رغم أنها تشكل جزءاً حيوياً منه . . بعد أن أصبح أمنها يشكل ثغرة فى الجدار الشرقى للأمن العربى ككل . لقد أكدت انعكاسات حرب

الخليج على الوطن العربى وأثارها على العلاقات العربية - والتي مازالت مستمرة حتى اليوم - حقيقتين مهمتين الأولى أنه من المحال الفصل بين المصالح القومية العربية عامة ومصالح الدول العربية الخليجية .. والثانية أن أمن المنطقة هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومى للمنطقة العربية يؤثر فيها ويتأثر بها . ولا يمكن أن نغفل هذا الدور السلبي لإيران والعراق ومساهمتهما الأساسية فى ضياع الأمن والاستقرار فى الخليج فضلاً عن استنزاف قدراتها وخاصة القدرات العراقية التى تدهورت إلى حد خطير .. كما أن الدولتين قد تسببتا فى تثبيت وتكريس التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج فى البر والجو والبحر وبصفة دائمة .. أو كما قال كوهن « إلى أجل غير مسمى » ..

الشرق أوسطية وإزالة معالم الكيان القومى العربى

ليس هناك حاجة لتأكيد أن الأوضاع العربية عامة والخليجية خاصة .. إضافة إلى تطورات الموقف الدولى .. قد أعطت للإدارات الأمريكية خلال حقبة التسعينيات .. الفرصة كاملة لتوسيع نطاق مصالحها فى الوطن العربى وتكريس وجودها العسكرى وتغلغلها الاقتصادى .. حتى وصلت إلى حد أصبح يضر كثيراً بالمصالح العربية القومية .. بعد أن أصبح من حق الولايات المتحدة الاعتراض السافر على أى مواقف عربية تحمل طابعاً قومياً أو نوعاً من الاستقلالية .. وقد انطلقت هذه السياسة بوضوح مع حرب الخليج .. ففى أتون هذه الحرب تبلورت الأسس الجوهرية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى الشرق الأوسط .. والتى بدأ تطبيقها فور انتهاء الحرب والتى اتخذت مسارين .. الأول تصفية الصراع العربى الإسرائيلى من خلال عملية شاملة لسلام الشرق الأوسط .. والتى مازالت مستمرة حتى الآن .. والثانى هو إحكام السيطرة على منطقة الخليج والتى بدأت خطواتها الأولى بالاعتراض على « إعلان دمشق » الذى توصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجى مع مصر وسوريا والمصير الذى لقيه هذا الإعلان والذى كان يمثل النتيجة القومية الإيجابية الوحيدة التى أقرها الفكر العربى الذى أنضجته حرب تحرير الكويت .. كان الإعلان يمثل أفضل وثيقة عربية تعالج قضية الأمن العربى بفكر متفتح وجاد وشكل استراتيجى متكامل .. الأمر الذى اعتبرته واشنطن عملاً مضاداً

للمصالح الأمريكية العليا أو مناقض لها .. وقد عبر عن ذلك بوضوح تام وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت جيمس بيكر .. وقد كشفت الخطط الأمريكية بعد أن تم تجريد وثيقة إعلان دمشق من أهم عناصرها الخاصة بالأمن القومى العربى وظهرت حقيقة الأبعاد الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية التى تريد الولايات المتحدة فرضها على المنطقة فى إطار منظومة شرق أوسطية .. يذوب فيها الكيان العربى وتتصهر معالم القومية العربية .. وتتبوأ فيها إسرائيل مركز الصدارة .

أما التوجهات السياسية الأمريكية تجاه الأوضاع الداخلية للدول العربية .. فقد عبر عنها العديد من المتحدثين الأمريكيين بالحديث المستمر عن الإصلاح السياسى الصحيح وتوفير الأجواء المناسبة لتعميق المفاهيم الديمقراطية فى دول الشرق الأوسط « حتى لا تتحول المنطقة إلى فوضى اقتصادية وديموقراطية » .. والمقصود بهذه التغيرات من وجهة النظر الأمريكية .. « قيام أنظمة سياسية تحت ستار الديموقراطية » تكون موالية للولايات المتحدة وخاضعة لسياساتها وتوصياتها بشأن المجالات الاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان .. تكون مستعدة للتصالح مع إسرائيل وفقاً لشروطها وتوقيع معاهدة التجارة العالمية .. واتباع النظم الاجتماعية والحضارية الغربية مع الامتناع عن تطوير قدراتها العسكرية بذلك تكتمل عناصر الهيمنة الأمريكية على المنطقة بكل عناصرها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية .

إن أسوأ ما فى السياسة الأمريكية افتقارها الشديد إلى المنطق والعقل والمبادئ رغم كثرة حديث المسؤولين الأمريكيين عنها وإصرارها على أن تحكم العالم من خلال هيمنتها السياسية والاقتصادية وقوتها العسكرية دون الأخذ فى الاعتبار مصالح الشعوب وآمالها وتطلعاتها المشروعة .. إذا لم تكن متفقة تماماً مع أهدافها .. خاضعة لاستراتيجيتها وسياساتها وتوجيهاتها .

سباق التسلح وإهدار الثروات العربية

لقد ظل السلاح فى الصراع العربى الإسرائيلى .. هو وسيلة التعامل بين طرفى الصراع طوال خمسين عاماً .. ولا يمكن القول إن اتفاقيات السلام التى تمت حتى

الآن لم توقف سباق التسلح الجارى فى المنطقة ٠٠ إضافة إلى الإصرار الأمريكى على استمرار الأزمة العراقية فى الخليج وخلق حالة من التوتر المستمر ٠ فقد أوضح ميزان القوى العسكرية لعام ١٩٩٩ / ٩٨ أن منطقة الشرق الأوسط مازالت أكبر مستورد للأسلحة فى العالم ٠٠ وأن قيمة الأسلحة التى وردت إليها حسب آخر الإحصائيات عام ٩٧ بلغت ١٧ مليار دولار ٠٠ وأن النفقات العسكرية لدولها فى نفس العام قد بلغت ٥٦ مليار دولار شكلت ٧ إلى ٨ ٪ من إجمالى الناتج القومى وهكذا يستمر سباق التسلح بل ويتصاعد ٠٠ وليس فى الأفق المنظور ما يدل على توقفه أو انخفاض معدلاته وتحكم سياسات الولايات المتحدة فى تسليح الدول العربية قيود محددة ٠٠ للحد من القدرة العربية على امتلاك أسلحة متقدمة وذات تكنولوجيا عالية ٠٠ حتى يستمر الكم العربى عاجزاً عن مواجهة الكيف الإسرائيلى أو التفوق عليه ٠

ومن الأمور الملفتة للنظر إعلان بيرجر مستشار الأمن القومى أن أسباب انخفاض الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادى فى بعض الدول العربية هو خشيتها من العولمة ورفضها إجراء تغييرات سياسية وإدارها لمصادر الثروة العربية ٠٠ والواقع أن هذا القول لا يمثل حقيقة أسباب إهدار الثروة ٠ فصحيح أن دولاً عربية كالعراق مثلاً أهدرت عشرات المليارات وربما المئات فى حروب لا مبرر لها كانت نتيجتها وبالأعلى الشعب العراقى وثرواته ومستقبله ٠٠ ولكن ظل أبرز أسباب إهدار الأموال وأهم أبوابه صفقات السلاح الغربى عامة والأمريكى خاصة ٠٠ حيث تبلغ مبيعات الأسلحة فى الشرق الأوسط عشرات المليارات من الدولارات ٠٠ إن السبب الأساسى لسباق التسلح فى الشرق الأوسط سياسات الولايات المتحدة بالمنطقة من خلال إصرارها على فرض حالة التوتر على الأوضاع فى الخليج ٠٠ ومن ناحية أخرى إصرارها على تسليح إسرائيل ومساعدتها بكل الوسائل للحفاظ على تفوقها العسكرى والتكنولوجيا على العرب ٠٠ وهو هدف استراتيجى معلى ٠٠ إضافة إلى أنها تعتبر صفقات السلام مصدراً حيويّاً من مصادر دخلها القومى ٠٠ إن هذه الأوضاع تثير دون شك مخاوف العرب وحرصهم على الاستمرار فى دعم قوتهم العسكرية ٠

إذا كان المسنول الأمريكي قلقًا على الثروات العربية المهددة . . حريصًا على توجيهها لتحقيق أهداف التنمية فإن أفضل الحلول وأبسطها هو تخليص المنطقة من كل عوامل التوتر وإزالة أسبابها الحقيقية . . وبالتالي التوقف عن بيع الأسلحة لكل دولها دون استثناء - وعن فرض سياسات السيطرة ودفع الدول العربى إلى قبول نظام إقليمي لا ترضى عنه ولا تقبله . . كذلك التوقف عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . . فضلًا عن الممارسة المستمرة للضغوط الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية الغربية والأمريكية ومحاولات منع الدول العربية من الحصول على التكنولوجيا المتطورة . . وأخيرًا السعى نحو إقامة نظام أمنى إقليمي شرق أوسطى تدمج فيه الدول العربية وتضيق معالمها القومية . . وتصبح إسرائيل - الحليف الاستراتيجى للولايات المتحدة - الدولة الإقليمية العظمى المهيمنة مع الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة .

* * *

(٦)

تعزيز الوجود العسكرى فى الخليج مع تخفيض مظاهره

ما من منطقة فى العالم تميزت بشدة تفاعلاتها سلبًا وإيجابًا مع الأحداث العالمية وتأثيراتها . . مثل منطقة الشرق الأوسط عامة والوطن العربى بشكل خاص ، لهذا تركزت أنظار العرب منذ بداية العقد الحالى على ما حدث من تحولات سياسية جذرية وانعكاساتها على الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة . . والتى أخذت شكلا مختلفًا بعد تفكك الاتحاد السوفييتى وسقوط حلف وارسو وانتهاء عصر الحرب الباردة . . وما ترتب على هذه التغيرات من بروز شكل جديد للنظام العالمى . . بعد انفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم . . حيث أصبح نظامًا قائمًا على « القطبية الأحادية » . . كما أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى العالم . . والتى تسعى لفرض دورها القيادى على العالم لخدمة مصالحها . . وهيمنتها على مقدراته .

ولا يعنى هذا النظام الجديد أنه نظام مقبول من كل الأطراف . . فقد بدأت الصراعات السلمية تأخذ مجراها فى الساحة العالمية بفكر إيجابى من الأطراف التى تريد أن تمارس دور الشريك فى صنع العام الجديد . أما العالم العربى فقد بقى يتابع بحذر شديد إبحار السفينة الأمريكية فى خضم العالمية تحاول التصدى لأمواج الصعوبات المتلاطمة عبر استراتيجية جديدة . . تتناسب مع الأوضاع العالمية الجديدة . . وفى نفس الوقت تحمى وتعزز المصالح القومية الأمريكية المنتشرة فى أنحاء العالم . الأمر الذى كثيراً ما اصطدم بمصالح وسياسات قارية وإقليمية .

والمواقع أن إقليم الوطن العربى لم يعرف السلام الكامل والأمن الشامل . . خلال هذا القرن . فقد تعددت الصراعات وتفاوتت شدتها . . وتأثرها بسياسات الدول الغربية والشرقية الكبرى . وعلى مدى نصف القرن الأخير بقيت ساحة الصراع العربى الإسرائيلى هى الساحة الرئيسية للصراع . . وكان من نتيجة ذلك دخول الدول العربية فى سباق للتسلح لم يتوقف حتى الآن . وبدل ميزان القوى العسكرية لعام ١٩٩١ - ١٩٩٢ أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت أكبر مستورد للسلاح فى العالم ، وأن قيمة الأسلحة التى وردت إليه فى عام ١٩٩٧ بلغت ١٧ مليار دولار وأن النفقات العسكرية لدولها فى نفس العام زادت ٥ ٪ على ما كانت عليه فى العام السابق . ولا يمكن القول إن اتفاقيات السلام التى تمت حتى الآن قد أوقفت سباق التسلح فى الشرق الأوسط ويقوى هذا السباق عنصران مهمان فى السياسة الأمريكية ، الأول هو انحيازها الصريح لإسرائيل ، والثانى هو محاولتها الاحتفاظ بحالة « التوتر المحكوم فى المنطقة » لاستمرار تكريس الوجود الأمريكى العسكرى فيها والحفاظ على أسواق السلاح فى الشرق الأوسط .»

ركائز الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط

ولعل من أبرز ما لفت النظر نحو أبعاد السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط . . تلك الأنشطة الواسعة للمسئولين الأمريكيين تجاه المنطقة سواء بالزيارات أو بالأحاديث أو بإطلاق التصريحات ، ومن أهمها فى الفترة الأخيرة أحاديث ثلاثة من المشاركين فى صناعة القرار الأمريكى والسياسة الأمريكية . . وهم صمويل بيرجر

مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكى وأحاديثه التى أعلنها عن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. ثم حديث مارتن أندريك مساعد وزيرة الخارجية وسفير الولايات المتحدة الجديد فى إسرائيل أمام المؤتمر السنوى لمعهد الشرق الأوسط فى واشنطن. •• يضاف إليهما تصريحات وليم كوهن وزير الدفاع الأمريكى إبان زيارته لدول الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربية. •• وتؤكد كل هذه الأقوال حقيقة أساسية يجب أن تكون راسخة فى أذهان القادات العربية عندما تخطط للتعامل مع السياسات الأمريكية فى المنطقة. •• هذه الحقيقة تؤكد أن السياسات الأمريكية السابقة واللاحقة تركز كل ممارساتها حول أهداف محددة لا تتغير مهما تغيرت الظروف فى المنطقة. •• وأن ما يتغير هو أسلوب تحقيق هذه الأهداف. •• فالولايات المتحدة مازالت تحاول تحقيق أهدافها التى برزت فى بداية هذا العقد حينما انفردت بالزعامة العالمية. •• وسعت إلى الاستفادة من هذه الزعامة وإلى أقصى حد فى دعم وحماية المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط.

ومن أبرز ما يحكم السياسة الأمريكية فى المنطقة قضيتان أساسيتان. •• تعكسان جوهر هذه السياسة : الأولى ضمان حماية المصالح الأمريكية فى المنطقة وتوفير الأمن الكامل فى منطقة الخليج. •• بما يؤكد استمرار تدفق البترول والذى يمثل ثلثى الاحتياطى العالمى. •• والثانية هى ضمان أمن وتفوق إسرائيل عسكرياً وتكنولوجياً عن الدول العربية. •• بما يمكنها من القيام بدورها الحيوى فى إطار الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية والعالمية. •• باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من الأمن القومى الأمريكى. •• وبالتالي فإن كل ما يدور من أحاديث حول التحالف والتعاون والشراكة بين أمريكا ودول الشرق الأوسط كلها محكومة بهذه الأهداف ولا تخرج عن نطاق تحقيقها. •• وتبعاً لذلك فإن ما تبديه الولايات المتحدة من اهتمامات بأمن أصدقائها من الدول العربية وبالإصلاح الاقتصادى والسياسى أو حديثها عن تطبيق القيم والمبادئ الغربية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. •• وكلها أمور خاضعة لنفس الإطار الاستراتيجى الأمريكى العام الذى يمكن تلخيصه فى عبارة صريحة واحدة هى «فرض السيطرة الأمريكية على المنطقة» بمعنى أدق الهيمنة عليها ، مع اعتبار إسرائيل الأداة المحورية لفرض هذه الهيمنة.

وانطلاقاً من مجمل الأهداف الأمريكية الاستراتيجية العسكرية فى الشرق الأوسط .. على ركيزتين أساسيتين هما : القدرات العسكرية الأمريكية فى الخليج مع العمل على تعزيزها وتكريس وجودها والقدرات العسكرية الإسرائيلية تقليدية وغير تقليدية . فكلتاهما تكمل الأخرى .. ويعمل فى تنسيق متكامل مع الطرف الآخر . يضاف إلى ذلك كله التطوير المستمر فى جوانب الشراكة الاستراتيجية خاصة فى مجال تكنولوجيا الفضاء وأنظمة الدفاع الصاروخى الاستراتيجية .

أمريكا تعزز وجودها العسكرى فى الخليج

إن النشاط الواضح الذى يبديه السياسيون والديپلوماسيون والعسكريون الأمريكيون تجاه منطقة الشرق الأوسط يعكس مدى الاهتمام الذى توليه الولايات المتحدة لهذه المنطقة الحيوية .. وفى هذا الإطار طرأت تغيرات على الاستراتيجية الأمريكية .. هدفها دعم أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط وتكريس السيطرة الأمريكية عليها .. وبين هذه الأنشطة الأمريكية البارزة فى هذا المجال الجولة الأخيرة التى قام بها وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكى فى سبع دول عربية إضافة لإسرائيل .. وخلال هذه الجولة التى استغرقت تسعة أيام أدلى كوهن أثناءها بالعديد من التصريحات .. أبرزت وجهات النظر الاستراتيجية الأمريكية تجاه قضايا المنطقة . وقد جمعت تصريحات ومحادثات كوهن مع دول الخليج بين عدة موضوعات حيوية .. أهمها وأولها بحث الوضع العسكرى فى الخليج والوجود الأمريكى المستقبلى .. وكذا قضيتا العراق وإيران ثم قضية السلام فى الشرق .

وفى أحاديثه العديدة التى صرح بها فى دول الخليج العربية .. حدد كوهن الهدف العسكرى للوجود الأمريكى فى الخليج .. موضحاً أن الغرض من جولته فى الخليج هو : « تطوير آلية إقليمية لردع تهديدات محتملة من العراق وإيران » ، وأن الوجود الأمريكى فى الخليج هو وسيلة لردع هاتين الدولتين .. ولإرسال إشارات قوية إليهما وتحذيرهما من محاولة القيام بأى عدوان على دول الخليج .. وقد شدد وزير الدفاع الأمريكى على أن الولايات المتحدة تود الحفاظ على الانتشار العسكرى الحالى إلى أجل غير مسمى .. وأن وزارة الدفاع الأمريكية تجرى دراسة حول إعادة توزيع العبء المالى بما يحقق التوازن المطلوب .

ومن الواضح أن التعديل الذى تجريه الولايات المتحدة بشأن شكل الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج . . قد نجم عما أبدته دول مجلس التعاون من تحفظات على فكرة دعم هذا الوجود من خلال تخزين المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية فى أراضيها . . بهدف تعزيز القدرات الرادعة للقوة الأمريكية فى الخليج . . بحيث يصل حجم القوات إلى أربعة ألوية مدرعة ثقيلة سوف تنتشر فى أراضى دول الخليج عند الضرورة . . وتعود التحفظات الخليجية إلى سببين أساسيين . . . سبب سياسى يتعلق بعدم إثارة مزيد من المعارضة فى منطقة الخليج عامة وفى الدول العربية الخليجية خاصة . . وسبب اقتصادى يتعلق بثقل الأعباء المالية التى تتحملها هذه الدول نتيجة الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج . . الأمر الذى دفع القيادة الأمريكية إلى وضع خطط التعزيز بحيث توضع الأسلحة والمعدات الإضافية المطلوبة فوق متن قطع الأسطول الأمريكى الموجود فى مياه الخليج . لذلك فقد ركز كوهن أثناء زيارته للمنطقة على أهمية توسيع نطاق الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج من خلال زيادة درجة استيعاب القواعد العسكرية البحرية والبرية ورفع مستوى المخزون من الأسلحة والمعدات فى مستودعات الخليج .

محاولات تخفيض مظاهر الوجود الأمريكى فى الخليج

وتحمل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى الخليج هدفًا ذا شقين . . قد يبدو أن متناقضين ولكنهما فى الواقع يحققان التوازن المطلوب بين الرغبة الأمريكية ودعم قدراتها العسكرية فى الخليج . . وفى نفس الوقت تحقيق رغبة دول الخليج فى الإقلال من مظاهر هذا الوجود لما يسببه من استفزاز لشعوب العديد من دول الخليج . . وهذا يعنى تزايد الاهتمام الأمريكى بأمن منطقة الخليج والعمل على رفع مستوى الرادع الأمريكى فى المنطقة مع خفض حجم القوات المتمركزة على البر والاعتماد على الأسلحة المخزنة فى القواعد البرية والبحرية وعلى متن السفن الحربية .

هذه الفكرة يسميها الجنرال أنطونى زينى قائد القيادة المركزية الأمريكية - «التمركز المسبق - Propositioning» وقد أعلن زينى أنه يعكف على وضع خطة لإعادة نشر القوات الأمريكية فى المنطقة بهدف تخفيف العبء عن كاهل الدول

المضيفة ، وأضاف : إن الإدارة الأمريكية تؤيد تعزيز القواعد البحرية وانتشار القوات الهجومية بوضع وحدات من الدبابات ومركبات القتال المدرعة على متن السفن الأمريكية الموجودة في مياه الخليج ، حتى يمكن تجهيز ٣٠ ألف جندي بشكل سريع يصل بحجم القوات في الخليج إلى ٥٠ ألف جندي أمريكي وهي قوة مسلحة تسليحاً ثقيلًا تكون قادرة على التدخل السريع في حالة نشوب أزمة جديدة مع العراق أو إيران كما سيتم بناء منشآت برية في مواقع جديدة تكون مأمونة وبعيدة عن العيان مع نقل بعض المهام من البر إلى البحر ٠٠ وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد سبق أن قامت بتخزين أسلحة ومعدات لثلاثة ألوية ثقيلة في مستودعات موزعة بين الكويت وقطر والناقلات الأمريكية في الخليج.

هذه الخطوة لا تمثل تغييراً في الاستراتيجية الأمريكية المقررة والقائمة على دعم السيطرة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية . لذلك فإن إعلان الولايات المتحدة أنها تفكر في تخفيف حجم قواتها في الخليج يعني فقط الإقلال من مظاهر وجودها العسكري فحسب ٠٠ بينما هي في الواقع تعزز التواجد العسكري بطريقة غير مباشرة ولكن بصورة فاعلة لخدمة المصالح الأمريكية ٠٠ على أمل أن خفض مظاهر الوجود العسكري سيؤدي إلى تقليص مصادر التوتر والتعصب في المنطقة ٠٠ والواقع أن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الخليج تستخدم القضية العراقية والأوضاع الإيرانية في الحفاظ على حالة من « التوتر المحكوم » في الخليج والذي يكرس استمرار وجودها العسكري هناك . والقول بأن العراق ما زال يمثل تهديداً لجيرانه ٠٠ وهو قول يفتقر إلى الدليل ٠٠ كما أنه يتعارض مع الاعتقاد السائد في الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية ٠٠ وهو أن العراق لا يشكل اليوم خطراً جدياً على جيرانه أو على المصالح الأمريكية ٠٠ إلا أن الإدارة الأمريكية ترفض هذا القول . لأنه يعني إلغاء السبب الأساسي في الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ٠٠ الأمر الذي يتعارض مع القرار الاستراتيجي الأمريكي المرتبط بسياسة الهيمنة الإقليمية التي تقوم على تعزيز العلاقة الأمنية في المنطقة باستمرار وبقاء التواجد العسكري الأمريكي فيها .

مفاوضات العم سام حالة العرب وأمريكا

د . حسن محمد وجيه

خبير لغويات التفاوض والحوار الدولي

هذا الموضوع بحاجة إلى مؤلف كامل للاسترسال في تفاصيل تمكننا من الحكم العلمي الدقيق على أسلوب المفاوض الأمريكي . ولا شك أن التفاوض بطبيعته مرن ويختلف من سياق إلى آخر ، ويتوقف على عوامل عديدة ، كذلك هناك سمات ثقافية تمكننا من القول بأن هذا أسلوب « المفاوض الأمريكي » أو هذا أسلوب « المفاوض الصيني » أو « أسلوب المفاوض العربي » إلى آخره . وحتى تكون الاستنتاجات بعيدة عن التعسف والتعميم المخل ، نقول إن السطور التالية لا تنكر أن هناك حالات للنجاح وحالات للفشل في العلاقات العربية الأمريكية الطويلة ، وأن هناك علاقات استراتيجية قوية بين أمريكا والوطن العربي . وأهم ما يدعم موقفنا في أى علاقات مع الآخرين في هذا العالم أن نفهم أسلوبهم ، وأن ندرك أفضل طرق للتعامل مع هذا الأسلوب أو ذاك ، والتعلم من أخطائنا الكثيرة بعيداً عن مواقف الاندهاش والتعجب والإدانة ، أو الخوف والتظاهر بالنقاء المطلق المصطنع في مقابل الظلام والغدر المطلق للأخر .

لقد كانت ولا تزال العلاقات العربية الأمريكية متقلبة وتتأبها حالات من الصخب والصراخ والانتهاكات وتسجيل المواقف ، أكثر من محاولات الفهم والتحريك الإيجابي والفعال لترشيد هذه العلاقات لصالح أجندتنا التفاوضية والمباريات غير الصفيرية ، ودون مواجهات رعنة وغير محسوبة مع هذه القوة العظمى . ولعل ما يجسد الكثير من حالات التفاعلات السلبية بيننا وبين أمريكا هو ما سمعته من أبيات طريفة تقول :

قاعدة صارت عند ولاية الأمر

الكل يشتم أمريكا وأمريكا

فإذا جلسوا وهدأوا قامت أمريكا لتبنى قاعدة!!

ولقد التقط الشاعر هنا أول صفات المفاوض الأمريكي ، فهو رجل عملى يهدف إلى تحقيق أجنده ، لا يبالي بالكلام والقليل والقال والشتائم ، بل يتحرك نحو أهدافه ، ويشنكى الشاكي هنا من اندماجنا فى لغة لا تفيد بل تضر ، وأسلوب يفنقد العمل ولا ينفع بل يؤثر سلبيًا . . وعمومًا أود أن أؤكد على حقيقة مهمة ، وهى أننى من هذه السطور أؤكد على وجود حالات للنجاح وحالات للفشل فى العلاقات العربية الأمريكية ، وهى علاقات جدلية ، وسأقتصر هنا على التركيز على أسلوب المفاوض الأمريكى من خلال موضوع يهمنى ونعيشه بكل جوارحنا ، وهو موضوع الصراع العربى الصهيونى ، واضطلاع الولايات المتحدة بدور الوسيط أو الشريك أو الراعى . أو الطرف الآخر فى عملية السلام .

والدافع لرصد سمات المفاوض الأمريكى وأسلوبه ، هو محاولة للاستفادة من دروس الماضى والحاضر ، وإعادة هياكل التفاوض بما يمكننا من التعامل إيجابيًا فى إدارة علاقتنا مع أمريكا ، دون أن تقع فى فخاخ أو نكرر أخطاء أو نجهل أشياء . . وسنحاول رصد هذه السمات من خلال تتبع التاريخ منذ بداية عملية السلام ، وصولاً إلى محطة كامب ديفيد الثانية . . أى على مدى ما يزيد عن ربع قرن الآن .

المفاوض الأمريكى لا يفهم إلا لغة القوة !

من تجاهل العرب بعد هزيمة ٦٧ إلى التحرك السريع بعد نصر ٧٣

لا يفهم المفاوض الأمريكى إلا لغة القوة وممارستها بأشكالها المتعددة ، فهو ينتمى فعلاً لتقافة يعتبر مكون العنف فيها عال جداً ، فتوسع أمريكا من الشاطئ الشرقى للشاطئ الغربى ، واجتياحها فى ذلك كل القوى المعادية من إنجليز لفرنسيين لإسبان ، علاوة على إبادة الهنود الحمر ، وتوحد أمريكا بعد حروب عاتية بين جنوب الولايات المتحدة وشمالها ، وشيوع ثقافة رعاة البقر فى جذور المجتمع ،

يؤكد كل ذلك محورية مفهوم القوة فى العقلية الأمريكية . . وأكبر دليل على ذلك أن أمريكا لم تستمع إلى عرب ١٩٦٧ ، حين حدثت الهزيمة المؤسفة ، حاول السادات فى عام ١٩٧١ القيام بمبادرة سلمية ، وحاول وزير الخارجية المصرى الدكتور الزيات فى أكثر من سياق إجراء مفاوضات لتنفيذ القرار ٢٤٢ الذى صدر من الأمم المتحدة بعد يونيو ١٩٦٧ والقاضى بانسحاب إسرائيل من الأرضى التى أخذتها . . ولكن كانت كل محاولة أو مبادرة لا تقابل من الأمريكيين فقط بالرفض ، بل بشيء من الاستنكار والتهكم إلى الحد الذى دفع بكيسنجر لأن يقول لوزير خارجيتنا الزيات مقولته الشهيرة : « لو استطعتم عمل شيء فى أرض المعركة ربما ننظر لهذا الملف . . » وكان يقولها على سبيل التعجيز حيث كانت هناك قناعة راسخة فى العالم أننا قد أصبحنا جثة هامدة ولا حياة فىنا إلا ربما بعد عقود طويلة . .

تكريس التجاهل للضعيف !

فى مستهل السبعينيات ، أكدت كل من واشنطن وموسكو تجاهلها للحقوق العربية ، وأصبح على العرب من وجهة نظر كل منهما أن يقبل بسلام الإذعان التام ، وذلك من خلال التقارب الشهير الذى حدث بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت تحت مسمى « سياسة الوفاق » . وكان من بنود الاتفاق ألا تتحرك الأمور على جبهة قناة السويس أو الجبهة السورية بمساعدة السوفييت وتظل كما هى . . أى أنه ليس أمام العرب إلا قبول الأمر الواقع .

المساومات يجب أن تكون واضحة وليست ضمنية !

فى خضم تسلسل الأحداث ، يمكننا فهم سمة أخرى من سمات المفاوضات الأمريكى ، وهى أنه مساوم بالدرجة الأولى . . بمعنى أن لكل شيء ثمنًا طبقًا للاتفاق ، وأنه لا ثمن لما قد يحصل عليه مجانًا . . فعندما طرد السادات الروس - لأنه كان يعلم أنه لم يكن ممكنًا القيام بمعركة العبور وهم على الأرض المصرية - سئل كيسنجر : ألا يوجد ثمن تقدمه أمريكا للسادات نظير طرده للروس ؟ فكانت إجابته أنه قام بذلك دون اتفاق معنا ، ولو فعل لكان له مقابل ، ولكنه فعل هذا من تلقاء نفسه ولأغراض تخصه !

احترام لغة القوة فقط وقبول نتائجها

فى رمضان أكتوبر ١٩٧٣ ، عبرت قوات مصر قناة السويس ، وهاجمت القوات السورية قوات الاحتلال الإسرائيلى فى الجولان ، بتنسيق وفاعلية أعادا الثقة للعرب ، وتم استخدام سلاح البترول لأول مرة بشكل موجه وفعال تمامًا للولايات المتحدة الأمريكية . . وبدأ العالم يردد مقولة : إن العرب هم القوة السادسة فى هذا العالم فى ذلك الحين حتى إن الأمم المتحدة اعتبرت اللغة العربية لغة رسمية فى مؤتمراتها وأنشئ قسم للترجمة منها وإليها ضمن اللغات الرسمية القليلة المعترف بها عالمياً فى هذه المنظمة . لقد كانت لحظات مجيدة - ولاشك - فى تاريخ الأمة العربية العريقة . . وجاء كيسنجر للسادات بعد إعلان حالة التأهب النووية فى القواعد الأمريكية عبر العالم ، حين قام السادات بطلب نزول القوات الروسية والقوات الأمريكية لتأمين وقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ . . حيث إن السادات لم يكن واثقاً فى قدرة الأمم المتحدة على القيام بهذه المهمة . . ويذكر كيسنجر فى كتابه الشهير بعنوان «سنوات الغليان»^(١) «أن هذا الرجل المجنون ويقصد (السادات) فعلها» . . ذهب كيسنجر ليقول ذلك لنيكسون ويفيده بأن القوات الروسية المحمولة جواً على استعداد لتلبية طلب السادات ، وأن الولايات المتحدة التى كانت تحارب بجوار القوات الإسرائيلية فى العشرة أيام التالية لبدء الحرب لم تكن تريد أن تتدهور الأمور إلى حرب عالمية ثالثة ، ولذلك تم إعلان حالة التأهب النووى فى القواعد الأمريكية ، فى الثانى والعشرين من أكتوبر جاء كيسنجر ليقول للسادات «لقد أوجدت أزمة دولية كبيرة ، وها أنا هنا كى نتعاون معاً فى إدارتها ولتحقيق السلام . .» .

نيكسون يعترف بالانتصار الساحق على جبهة القناة لمصر

ويوجه أول تهديد ضمنى للسادات

إن من أهم وثائق حرب أكتوبر المنشورة ، والتى ينبغى الاهتمام بها ، ذلك الخطاب الذى أرسله ريتشارد نيكسون إلى السادات والذى ذكر فيه نصاً : «إن الولايات المتحدة تريد إنهاء القتال الدائر على جبهة قناة السويس ؛ لأن هذا من شأنه تسهيل الأمور نحو السلام والوصول إلى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى . إن

القوات المسلحة المصرية قد حققت الكثير . إن شعور الإذلال الذى شعر به المصريون والعالم العربى كله عقب ١٩٦٧ قد تم محوه تمامًا . فلقد بزغ اليوم موقف استراتيجى جديد يؤكد على عدم إمكانية أى طرف الاعتماد على القوة العسكرية فقط ، بل إن ذلك أصبح من الأوهام .»

ويستمر الخطاب حتى يتضمن فى نهايته أول تهديد ضمنى للسادات ، يقول فيه نيكسون: « إن على الجانب المصرى بالتالى أن يسعى نحو السلام ، ويتخذ قراره فى هذا الاتجاه؛ لأنه لو أصرت مصر على التركيز إلى أقصى حد على أرض المعركة العسكرية فقط ، فإن الجانب الأمريكى لا يعرف كيف ستكون نتائج هذا السعى المصرى وهل ستكون حاسمة أم لا !! »^(١) .

لقد أكد هذا التهديد الخفى أو الضمنى للسادات كل تلك الأسلحة والمعدات التى كانت تلقى بها الولايات المتحدة إلى أرض المعركة بأطقمها ، بعد وضع علامة نجمة داود عليها . ولقد تم الاستيلاء على الكثير من هذه المعدات والأسلحة الحديثة من قبل القوات المصرية فى تلك المعركة المجيدة .

من التهديد الضمنى إلى التهديد الصريح

لم يكتف المفاوض الأمريكى - ممثلًا هذه المرة فى كيسنجر عند لقائه بالسادات - بالتهديد الضمنى ، بل ذهب إلى التهديد الواضح والصريح ، ولكن المخفَّف فى وقعه ، لإحداث التعاون والانتقال من أرض المعركة إلى مائدة التفاوض ، حين ذكر كيسنجر للسادات الذى أخذ يهدد بإبادة ثغرة الدفرسوار . . ويقول لكيسنجر: « عاملين دعاية ويقولوا إنهم عبروا للضفة الغربية . . وأنا أستطيع إبادتهم » وهنا بادره كيسنجر بأنه يعلم أن السادات قادر على إبادة هذه الثغرة ، ويعلم أن القوات المصرية قد أطبقت على الثغرة من كل جانب وقطعت خطوط إمدادها ، ولا يبقى سوى تدميرها وقال : « ولكن إذا فعلتم فإن الپنتاجون سيضربك » وكررها ثلاث مرات ، وأتبعها بقوله : « إذن أنا أريد أن نخرج جميعًا من هذا المأزق ، ومن الوصول إلى طريق يمنع المزيد من حمامات الدماء » . . وكانت تلك البداية نحو فك الاشتباكات ثم كامب ديفيد الأولى . . وهنا تثار كثير من التحليلات لن نخوض فيها

فى هذا السياق ؛ لأن الهدف الرئيسى هو التركيز على إظهار سلوك وأسلوب
المفاوض الأمريكى منذ بداية عملية السلام إلى نهايتها . . ولكن الحقيقة المهمة ، أنه
قد تم فرض مبدأ الأرض مقابل السلام من جانبنا ، ولم يسع الطرف الأمريكى إلا
قبوله كإطار للحل السلمى ، وإلى اليوم تعترف الخارجية الأمريكية بأن القدس
الشرقية مما احتلته إسرائيل من الأراضى المحتلة طبقاً للقانون الدولى .

ملح تعميق الديكتاتورية وتكريس الانفراد بالقرار لدى الطرف الآخر

إن من سمات الأسلوب الأمريكى فى التفاوض ، عكس ما يروج له فن الدعاية
الأمريكية بخصوص مفهوم الديمقراطية فى عملية اتخاذ القرارات وصنعها ، وقد
يقبل الأمريكيون الديمقراطية من إسرائيل وداخل الولايات المتحدة والغرب عموماً ،
ولكن كل ممارستهم التفاوضية - مع العرب خصوصاً - تؤكد على مبدأ دعم
الديكتاتورية والانفراد بالقرار ، ولقد كان أكبر دليل ما فعله كيسنجر فى مناوراته
التفاوضية مع السادات ، والتي كانت موضع دراسة سابقة لكاتب السطور^(٣) .

حيث استخدم كيسنجر مفهوم « التأثيرات الجانبية - Side Effects » ، فى
التفاوض ، وهنا روى قصته الشهيرة عن « العقرب والضفدع على ضفاف نهر
النيل » ، حيث يقول كان هناك عقرب يريد العبور من ضفة إلى أخرى وطلب من
الضفدع أن يحمله على ظهره ، ولكن الضفدع تحفظ وقال له : « أضحك بنفسى على
ظهري لتلدغنى ؟ ! » فقال له العقرب : « أنا سأقفز على ظهرك وأنت فى المياه ،
فكيف ألدغك ؟ فإن فعلت لغرقنا أنا وأنت معاً ، وهذا لن يكون تفكيراً عقلانياً » . .
فاقتنع ، فقفز العقرب على ظهر الضفدع ، ولكن فجأة فى منتصف النهر ، لدغ
العقرب الضفدع ، فقال الأخير : « كيف تفعل هذا أيها الأحمق » ؟ فقال العقرب لا
تتس أنك فى الشرق الأوسط . . . ! حيث لا منطق ولا عقلانية . . . » وبالطبع التعريف
الأمريكى هنا للمنطق والعقلانية هو تعريف خاص ، فإذا أرادت الولايات المتحدة أن
يسود المنطق والعقلانية ، فليكن هذا من خلال ديكتاتوريات قمعية « زعيم
عبرى » يتخذ كل القرارات برأسه ، فيسهل السيطرة عليه وممارسة الضغط
عليه ، وهذا ما أكده كيسنجر بعد قصته حينما قال للسادات : « جنرالنا لا يريدون

التوقف عن المعارك ، ويريدون العمل على أرض المعركة فقط ، وأنا سمعت أنك لا تستطيع السيطرة عليهم ، ويبدو أن الأمور تسير فى طريق لا نعرف مسالكه ؟ ! » وكانت إجابة السادات العملية على هذه المقولة - واعتقد أنه وقع هنا فى فخ كيسنجر بدلا من أن يستغلها للهروب من محاولات كيسنجر للتأثير السلبي عليه .

حيث كان المشهد كالتالى وكما وصفه حرفياً هنرى كيسنجر فى كتابه سنوات الغليان⁽⁴⁾ :

السادات يطلب حضور الجسمى ويقول له ، وكلاهما يرتدى الزي العسكرى :

« دكتور كيسنجر وأنا قد توصلنا إلى اتفاق لفصل القوات ، وأنت يا جسمى الذى سوف توقعه . » ويقول كيسنجر : « إن هذا كان مشهداً لا ينسى ، فلقد كان من شأنه كبت أى محاولة لمقاومة هذا القرار من قبل الجسمى وقبل أن يسمع تفاصيل الاتفاق . وهنا فلقد نجح السادات فى إثبات أن القائد لا يفوض فى سياقات بعينها بل يتحمل المسؤولية كلها على عاتقه . »

وبتحليلنا لهذه اللقطة التفاعلية ، نقول إن السادات قد نجح فى تبديد أى شك لدى كيسنجر فى أنه الوحيد الأورث المتخذ لأى قرار وبحسم شديد ، وأنه ذلك المفاوض الذى لا ينبغي لأحد أن يشك فى قدرته الكبيرة على اتخاذ أى قرار فورى ، فلقد كان بإمكانه أن يرفع سماعة التليفون ويخبر الجسمى أو غيره بما وصل إليه ، خاصة وأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولكنه أراد من خلال هذا المشهد التأكيد لكيسنجر على عكس ما قاله له من عناد الجنرالات ، وأنهم يكادون أن يكونوا خارج السيطرة عليهم .

وهنا قد يكون السادات قد وقع فى فخ كيسنجر الذى كان يهدف إلى تعميق ديكتاتورية الطرف المتفاوض معه لسهولة الضغط عليه فيما بعد ، وهذا ما حدث من خلال أمثلة عديدة أخرى ، رغم مقاومة السادات لكثير منها ، وليس سياقنا هنا رصد مثل هذه الأمثلة .

وهناك تصريح حديث لكيسنجر أورده طارق حجى فى مقال له بجريدة الوفد

مؤخرًا^(٥) مفاده أن كيسنجر يقول : « إن الديمقراطية في الوطن العربي خطر على المصالح الأمريكية... ».

تعميق ديمقراطية خاصة ترعى التنازل والإذعان !

إذا كان ما ذكرنا أعلاه يرسخ الرغبة في تعميق الديكتاتورية والشمولية في الوطن العربي لسهولة التعامل مع هذه الأوضاع من قبل المفاوض الأمريكي في أحيان بعينها ، فإن هذا المفاوض يملك مرونة عجيبة ، ولكنها مرونة محسوبة دائمًا في استهدافنا... فلقد كشفت التفاعلات الأخيرة بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية مؤخرًا هذا الأمر... ولقد ورد في مقالين متتاليين للكاتب الأمريكي فريدمان وغيره من الأصوات الوثيقة الصلة بالبيت الأبيض والإدارة الأمريكية (في ٢٠ و ٢١ يوليو ٢٠٠٠) ما يجعل المرء يتعجب من المنطق الأمريكي المجحف على عدة أصعدة ، وعندما نقرأ ما المطلوب منا ، نجده وكأنه يطلب أن تكون هناك ديمقراطية خاصة من شأنها إعلاء مبدأ الإذعان وقبول الضغوط الأمريكية والتفريط في الحقوق... فالمطلوب أمريكيًا أن نضغط على عرفات ليتنازل في مسألة القدس ، ولا تؤسس جبهة عربية موحدة ، فلقد نقد زيارة الرئيس مبارك إلى السعودية أثناء اجتماع كامب ديفيد الفاشل ، كما كان ولا يزال من المطلوب منا إزالة السلاح الكيماوي ، كما كان مطلوبًا منا ضرب ليبيا والسودان ، أو إطباق الحصار عليهما على الأقل في مواقف سابقة ، وكان مطلوبًا منا عدم الوقوف إلى جانب لبنان .

إن الديمقراطية التي يرغبون لنا فيها هي ديمقراطية الإذعان ، وإفلا بأس من تعظيم شأن الديكتاتورية والشمولية عندنا من جانبهم ، خصوصًا وأن الهامش الديمقراطي الأمريكي ذاته يتقلص داخل أمريكا ذاتها بفعل عوامل ومستجدات عديدة أوضحناها في دراستنا بعنوان « سيناريو انهيار أمريكا » .

من هنا وفي إطار ممارسة الهيمنة ، يتم اللعب بالألفاظ والعبارات إلى أبعد الحدود ، وها هو ذلك التعبير الجديد المعروف « بالدول المارقة » ولقد بدأ استخدام سلاح الدولة « المارقة » وإحدى صفاتها أنها ضد السلام وتشجع الإرهاب ، فلقد

وجدنا من يلوح مؤخرًا بوضع كل من مصر والمملكة العربية السعودية في إطار هذه الدول بحجة دعم القاهرة والرياض لعرفات ، مع إفهامه أنه لا يوجد حاكم عربي يستطيع التنازل عن القدس .

من هنا لابد للمفاوض العربي أن يدعم ما يسمى بديبلوماسية المسار الثاني^(١) ، التي من شأنها تدعيم الموقف الرسمي بتفعيل كل الطاقات لتدعيم الأجندة التفاوضية العربية لصالح الحل العادل فقط^(٢) ، ولعل من المهم ألا نرى النخبة الفلسطينية المتميزة والممثلة في مفكرين مثل إدوارد سعيد وهشام شرابي وغيرهما ممن لديهم إمكانية مخاطبة الرأي العام الأمريكي والدولى ، فى مواجهة مع الزعيم الفلسطينى ، بدلا من تدعيم وتعظيم موقفه ، فهو عندما يتسلط وينفرد بالقرار ، يكون مكشوقا للضغوط بأنواعها ، وهذا ما أثبتته المفاوضات الأمريكية والإسرائيلية لسهولة التعامل مع « الديكتاتوريات » كما أوضحنا .

أسلوب التفكير للكتلة العربية وتعميقه !

عندما نسمع عن ضغوط أمريكية لمنع قمة عربية ، نسأل بعضنا البعض: إلى هذا الحد . . وصل حجم التدخل فى شأننا الداخلى العربى ؟ !(*) .

الأسلوب المعلوماتى المتميز للمفاوض الأمريكى ، وسوالى لويليام كوانت

أو الأسلوب الفردى فى مجابهة أسلوب الـ ٢٠٠٠ صفحة !!

فى الوقت الذى انتهج فيه السادات أسلوبًا منفردًا فى المفاوضات دون أوراق أو دراسات أو فريق متكامل بالمعنى المطلوب ، درس كارتر كل جوانب شخصية السادات والخلفيات التى ينطلق منها ، فى تقرير ضخم قيل أنه قد ورد فيما يقرب من ألفين من الصفحات والملاحق . . ولا شك أن هذه ميزة وأداة مهمة يستخدمها المفاوض الأمريكى .

(٠) روى الدكتور الزيات وزير الخارجية الأسبق عن لقاء بعض وزراء الخارجية العرب مع الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، وبعد انتهاء اللقاء ، استبقى الرئيس نيكسون وزير خارجية السعودية عدة دقائق معه ، ولم يقل له شيئاً ذا قيمة . استعجب الوزير السعودى وحكى ذلك للدكتور الزيات ، الذى أجابه بأن كل المطلوب من ذلك أن يشك بقية الوزراء فيه .

ولا أنسى مقالة الخبير الاستراتيجي ويليام كوانت ، وأحد الضالعين في آليات عملية السلام ومفاوضات كامب ديفيد الأولى : فلقد كان السفير الدكتور أشرف غريال يقوم بتدريس فصل دراسي عن عملية السلام في الشرق الأوسط بوصفه أستاذًا متميزًا في الدبلوماسية ، وكان ذلك في جامعة جورج تاون عام ١٩٨٧ ، سارعت إلى التسجيل في ذلك الفصل أثناء فترة دراستي للحصول على الدكتوراة من تلك الجامعة ، وكان كل ما طالبناه كمشاركين ، هو أن يأتي لنا بكل من يمكن دعوته ممن خاضوا في عملية السلام ليكون ضيفًا ونسأله كيفما نريد . ولقد استجاب د. غريال إلى هذا المطلب مشكورًا . وعندما حضر إلينا ويليام كوانت ، سألته السؤال التالي : «سمعنا أن كارتر كان يسعى لإتجاح اتفاق كامب ديفيد بأي وسيلة ، خصوصًا وأن شعبيته كانت منخفضة ، وكذلك شعبية الحزب الديمقراطي ، وكان عليه أن يفعل كل ما في وسعه لإتجاح نفسه في المقام الأول ، ورغم محاولاته أن يكون محايدًا قدر طاقته ، إلا أنه مارس ضغوطًا كبيرة على السادات دون بيجن ، فإلى أي حد يعتبر هذا صحيحًا؟»

فقال كوانت :

« هذا صحيح إلى حد كبير ، فلقد كان هدف عمليات التفاوض الاستكشافي في بداية محادثات كامب ديفيد التي كلفنا بالقيام بها ، هو استكشاف من يسهل عليه الضغط أكثر : السادات أم بيجن ؟ لإنهاء المفاوضات بالوصول إلى نتائج حاسمة ، ولقد كان من الصعب الضغط على بيجن ؛ لأنه كان يربط كل شيء بالرجوع إلى الكنيسة ، وكنا نعلم أن هذا ليس أمرًا شكليًا ، في حين أن السادات لم يكلفنا العناء الكبير عندما أوضح لنا عمق خلافاته مع الأطراف العربية المعارضة له ، وعرفنا أنه إذا قال : سأرجع إلى مجلس الشعب المصري قبل أن أتخذ هذا القرار أو ذاك ، فما ذلك إلا مناورة غير حقيقية ، ولكن إذا قال لنا السادات في ذلك الوقت : سأعود إلى تقييم الأمر مع الإخوة العرب ، لفهمنا رسالة تمثل الثقل الكبير الذي وضعناه للسادات كرئيس لمصر ، فلقد اقتنعنا عقب ١٩٧٣ ورغم حالة التفرقة والخلافات الشديدة قبلها ، أن مصر استطاعت أن تقود هذه الأمة وأن تشن الحرب وتسمح باستخدام سلاح البترول لأول مرة ، وكنا نرصد في ذلك الوقت كل الشتائم التي كانت تكال

للسادات ولمصر لذهابه إلى كامب ديفيد ، وقد كنا على ثقة أنها مجرد « ظاهرة صوتية » كالعادة ، ولو أظهر السادات أن ثقله يتمثل في قدرته على قيادة العرب كما كان الوضع عقب ١٩٧٣ مباشرة ، لكان تقديره سليماً لأننا كنا وإلى آخر لحظة ورغم الظواهر الخلفية العربية العميقة ، نضع له وزناً عالياً ، مفاده أنه رئيس أكبر دولة عربية لها تأثيرها الكبير ، ولكنه أوضح لنا عمق خلافاته مع بقية الدول العربية التي لا يمكن التعامل معها ، وهنا أنقصنا الوزن الذي أعطيناه له ، وبدأنا في ممارسة كل الضغوط في اتجاهه وأكثر من مرة ، وحينما استدعى السادات الطائرة الهليكوبتر للسفر وترك محادثات كامب ديفيد ، كنا نقول له عبارة واحدة : « وماذا ستفعل مع الذين ينتظرونك وأنت تعود فاشلاً ؟ إنك ستفقد الكثير بذلك . . فهل تريد ذلك ؟ ! » .

أسلوب « الخطوة خطوة . . طريقة لتجريدك من أوراق التفاوض » !!

لقد أوضحت عملية السلام وبالأسلوب الذي أديرت به ، أن إجراءات الثقة المتمثلة في الحل خطوة خطوة ودون الربط الكلى للقضايا ، قد أعطى معنى « الشبهة » لهذا الأسلوب . . وتاريخ عملية السلام أثبت أنه استخدم لاستخلاص أوراق التفاوض من يد المفاوض العربى ، حتى إذا حانت لحظة القضايا المهمة والكبرى ، لا نجد أوراقنا فى أيدينا وهنا يكون الإذعان هو الحل فى أغلب الأحوال (*) . .

من السادات إلى عرفات ، ومن كامب ديفيد الأولى إلى الثانية

إن مقولة « التاريخ لا يعيد نفسه » مقولة قد تكون صحيحة إلا فى الواقع العربى ، والخطورة أن يكون ما يُعاد يُعاد وكأننا لا نستفيد من دروس الماضى ، فبالرغم من أن عرفات كان من الناقدين للسادات وممن كالوا له كل عبارات الاتهام ، إلا أنه وبعد أن رحل السادات بسنوات طويلة ، اقتنع عرفات بما فعله السادات ، وسار على دربه ولكن دون أن يتعظ من أخطائه . . .

(*) هل هذا ما يحدث الآن فى أغسطس ٢٠٠١ م ؟ !

فلقد أكد جيمس بيكر فى مؤتمر مدريد فى مستهل التسعينيات ، على عدم جدوى الربط بين المسارات ، وعدم ربط الخطوة خطوة بالكيلات فى هذا الصراع .

والمشهد نفسه - على أسوأ بكثير - يتكرر حين يوصى جيمس بيكر أن الربط الكلى غير عملى « بل وغير تفاوضى » وتبتعد عن مائدة المفاوضات القضايا الحيوية كالقدس واللاجئين والمياه ، ويبتعد أسلوب الخطوة خطوة عن بناء الثقة المفترض منه ، ليتحول إلى وسيلة لتجريد المفاوض الفلسطينى من أوراقه ، ليعنى بعد ممارسة توظيفه أن الخطوة خطوة قد استخدمت لتحقيق ما يلى :

■ الضغط على المفاوض العربى للانصياع للوسيط الأمريكى وللأوضاع التى تحاول أن تفرضها إسرائيل .

■ التغاضى عن عدم الالتزام الإسرائيلى .

■ محاولة جعل السلطة الفلسطينية وطنية شكلا لا مضمونا بحيث تقوم بدور الحراسة للاحتلال وتقنيه وأن تقوم بقمع للانتفاضة ، وأكثر من ذلك للرأى ولكل أصحاب الآراء الجريئة المخالفة تحت بند ما حددته إسرائيل من مصطلح «التحريض ضد عملية السلام » ، ولا فرق هنا بين تعريفات « إجراءات الثقة المشبوهة » وما حدده الوسيط فى إطار مصطلح ومواصفات « الدول المارقة » بحيث يبدو أن الدول التى ستقاوم الضغوط ستتحول إلى دول مارقة ينطبق عليها إيقاع العقوبات .

• • وعموماً نجد من السادات إلى عرفات أن المفاوض الأمريكى قد أكد على أسلوب الخطوة خطوة ؛ لتجريد المفاوض العربى من أوراقه بل وبث « البلبلة والإنشقاق والتفكك بين المسارات » وكذلك تعميق ديكتاتورية المفاوض العربى ، بحيث يكون الوحيد الذى لا يراجع شعبه ولا قطاعاته المختلفة ، وبذلك تم منع أى تأثير إيجابى على صعيد دبلوماسية المسار الثانى ، المتمثلة فى الرأى العام واشتراك مؤسسات الدولة وبرلمانها فى اتخاذ القرار ، والرجوع إليها قبل اتخاذه ، ليمثل أقصر الطرق أمام المفاوض الأمريكى والإسرائيلى لممارسة الضغط والحصول على مزيد من التنازلات ، وإذا أريد مقاومة الضغوط وإحلال الشرعية

واستفادة الجميع ، فعلى المفاوض العربى أن يعى الدرس فى هذه المرحلة الحاسمة ، وقبل أن يحدث المزيد والمزيد من الخسائر .

إن أبسط وأحدث دليل على فشل أسلوب الخطوة خطوة بالطريقة التى تمت ممارستها ، أنه وقبل قمة كامب ديفيد الثانية ، أصر عرفات على تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى الثالث الكبير من الضفة على أساس أنه ضمن استحقاقات المرحلة الانتقالية ، لكن باراك أصر على ربط هذا الانسحاب بقضايا المرحلة النهائية . وهذا أبلغ دليل على فشل أسلوب الخطوة خطوة دون الربط الكلى ، حتى وإن وظفه باراك . وأن أساس العملية السلمية التى أعلنها وأقرها الوسيط كانت من الأوهام التى بيعت للمفاوض العربى ولم يلتزم بها الطرف الإسرائيلى ، وعاونته على ذلك بكل تناقض الوسيط الأمريكى الذى ينادى بشىء ليفعل شيئاً آخر .

المفاوض الأمريكى ودلالات مسميات الدور الأمريكى

أول من لفت النظر إلى مسميات الدور الأمريكى وقبل عملية السلام كان الرئيس السادات - رحمه الله - حين ذكر فى خطاب له ، وبشىء من الطرافة ، أن جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق قد ذكر له أن دور الوسيط الأمريكى سيكون مجرد « Catalyst » وقال السادات : فى الحقيقة أنا لم أكن أعرف معنى هذه الكلمة فسألته . وإيه معنى « الكاتاليست » ؟ فأجاب إنه العامل المساعد الذى يدخل فى التفاعل الكيميائى لمساعد على التفاعل فقط ، وليس له وظيفة أخرى . وكان تعليق السادات بالرفض وقوله إن ٩٩ ٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا فكيف تكون « كاتاليست » ؟ ثم جاء بعد ذلك المصطلح الذى أدخله كارتر هو « السمسار الأمين - Honest Broker » وهذا وصف أصوب من السابق .

فالسمسار يستفيد ويفيد الطرفين عندما يكون أميناً ، ثم جاء بوش (الأب) ليصف الدور الأمريكى بأنه « القوة الدافعة لعملية السلام Momentum - giving party » ليعطى قوة الدفع لعملية السلام فى الاتجاه الذى تحتاجه ، وإن كان الضغط على إسرائيل أحياناً ، وهذا ما حدث قليلاً ، ولكنه كان عجباً للإسرائيليين ، حين عمل على وقف بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى

المحتلة ٠٠ ولكن لـجورج بوش (الأب) تعبير مشهور عندما عزل إسرائيل في «حرب الخليج» ١٩٩٠ عن التدخل من أجل تعميق قوة جبهة التحالف العربي معه وهو « No Linkage » ، أى لا ينبغي الربط . وذلك عندما سُئل : هل يطبق بوش قرارات الشرعية الدولية مع إسرائيل مثلما كان يفعل مع العراق ؟ فأجاب بالرد : « لا ربط » والذي يمثل استراتيجية متواصلة من التناقض والمعايير المزدوجة الأمريكية .

ثم جاءت إدارة كلينتون فوصفت الدور الأمريكى فى عملية السلام على كونه « المسهل » أو « الميسر - Facilitator » وهو الدور الذى اتسم فى عهد كلينتون بعكس المسمى تمامًا ، بالتحيزات الصارخة التى أفقدت الدور الأمريكى مصداقيته ، وهو الذى حدى بالرئيس كارتر إلى أن يكتب مقالاً فى النيويورك تايمز بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٦ ليندد بأسلوب إدارة كلينتون فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ، ووصفه بأنه يتمثل فى احتضان طرف وإدانة الطرف الآخر ، وطالب أن يكون الوسيط الأمريكى محايداً ، أو أن يبدو محايداً على الأقل ، حتى لا تفقد الولايات المتحدة المصداقية .

الانسحاب السلبي للوسيط !!

استخدمت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة « مادلين أولبرايت » مصطلحاً طريفاً للغاية أثناء « الاشتباكات التفاوضية » بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهو مصطلح « استراحة وقتية من المباراة - Time Out » وهو مصطلح من الملاعب الرياضية ويطلق عليه تعبير « الوقت المستقطع » حيث يطلب مدرب أحد الفريقين ذلك ؛ لتتوقف المباراة ثم تستأنف ٠٠٠ ويبدو أن الوسيط الأمريكى قد طور هذا المفهوم فى عهد الرئيس الأمريكى « بوش » الابن ؛ ليكون « الانسحاب الفعلى » أو «الوقت المستقطع إلى إشعار آخر » ، حيث لا تهتم الإدارة الجديدة بمسألة الشرق الأوسط بالقدر السابق اللهم إلا على مستوى الخطاب الظاهرى والبيانات المتكررة « بضبط النفس » و « حث الأطراف على العودة إلى مائدة المفاوضات » و « إدانة الإرهاب » و « وقف العنف » ولعل وضوح هذا الدور بالقيام بعملية انسحاب تتأكد

من مقولة مستشارة الرئيس الأمريكى « كوندليزا رايس » « فلنترك المنطقة لتتفاعل القوى بها ٠٠ Leave the area to its own forces » ! ولكن الحقيقة أن هذا الانسحاب إنما هو لصالح الأجنحة الإسرائيلية الراهنة القائمة على تقويض كل أركان ما سُمى « بعملية السلام » والقضاء على روح ونصوص الاتفاقات التى أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية . وهذا الانسحاب الفعلى من ممارسة أى دور إيجابى وفعال إنما يُعد من باب الانصياع التام والفعلى للانحياز الكامل إلى إسرائيل ، والذى تطور سلبًا فى العديد من المواقف وكانت له تجلياته عندما رفضت الولايات المتحدة طلبًا لعرفات بزيارتها كما كان الحال فى الماضى حينما كنا نسمع عن « وجود صعوبات تواجه عرفات فى الحصول على فيزا لدخول أمريكا » فى بدايات « عملية السلام » !! كذلك كان من التجليات الصارخة بعد أن احتلت إسرائيل « بيت الشرق » فى القدس الشرقية أن رفضت أمريكا طلب ملك عربى لزيارتها ؛ هذا إن صح هذا العنوان الرئيسى الذى ورد بصحيفة الأهالى بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥م وكان : « الرئيس الأمريكى يرفض استقبال ملك عربى » وذلك بحجة « بالغة الدبلوماسية » أن « الرئيس بوش (الابن) يتفرغ لرحلة صيد » !! وهو أمر خطير ولكنه غير مستبعد تمامًا .

إذا كنا قد خضنا فى مسميات الدور الأمريكى فى عملية السلام والتى بدأت بما قاله الأمريكيون عن أنفسهم من خلال تعبيرات « السمسار الأمين » ثم « القوة الدافعة لعملية السلام » ثم « الميسر أو المسهل » ، فإن التعبير الأخير الذى تقدمه لوصف هذا الدور هو « الانسحاب السلبى » لصالح الانحياز الواضح للطرف الإسرائيلى مع الاكتفاء بتصريحات التهذنة « المراوغة » التى أوضناها . ويبقى أن نقول : إن طبيعة التفاعلات تتكرر وتتكبر ؛ لتؤكد سمات المفاوضات الأمريكى فى حالة الصراع العربى الإسرائيلى ، فلقد اعتُبر « السادات » « بهلوانًا » قبل حرب ١٩٧٣ ولم يعره أحد اهتمامًا ولم ينظر إلى مبادراته بشئ من الجدية قبل ١٩٧٣ ، ولكن بعد حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة كانت ممارسة القوة العربية واضحة وتم قطع البترول إلى آخره ، فتغير على الفور أداء الدبلوماسية الأمريكية وأصبح المفاوضات الأمريكى يهتم ويتحرك ، وأصبح للسادات مسميات أخرى فى

خطاب الدبلوماسية الأمريكية ، وفي خطاب الرأى العام حيث سمي بـ « صلاح الدين العربى » أثناء فترة الحرب ثم « بأحد حكماء العالم » ثم بـ « رجل السلام » إلى آخره .

إن المفاوض الأمريكى دائماً يكون فى حاجة إلى أن يعرف ويتأكد من أن الطرف الذى أمامه يقدر على ممارسة الضغط على مصالحه .

وشارون يعرف أن ذلك من سمات المفاوض الأمريكى ، فهو يقوم بهذه المهمة من داخل الولايات المتحدة ، إذن فهو الأولى بالرعاية والاهتمام الأمريكيين ، أضف إلى ذلك عمق الروابط الاستراتيجية ، ونظرية قيام إسرائيل هى نظرية قيام أمريكا بالإضافة إلى الرباط الدينى المقدس « الآخذ فى النمو » .

الخلاصة

إن حقائق الممارسة أكدت على قيام الوسيط الأمريكى بدور الوسيط المنحاز والمشبوه ، وعلى المفاوض العربى أن يدير مفاوضاته على هذا الأساس ، وأن يركز على صراع الإرادات . والحل من وجهة نظرى المتواضعة هو انتهاز مبدأ (التفاوض العكسى - Reverse Negotiation) ، لاستعادة ما يمكن استعادته على أرض الواقع من أوراق . كما أن على المفاوض الفلسطينى رد الاعتبار للداخل ، وتفعيل كل طاقات المفاوض الفلسطينى وتفعيل دبلوماسية المسار الثانى على الساحة الدولية وداخل الأرض الأمريكية . ومن المحاور الحيوية التى ينبغى التعامل معها التأكيد على قوة العلاقات والتنسيق فى ذلك المثلث الاستراتيجى المتمثل فى كل من القاهرة - الرياض - دمشق ، ومن أهم الأولويات الراهنة فتح صفحة جديدة بين المفاوض الفلسطينى والسورى ليعبرا بها أزمة الثقة فيما بينهما . فالتنسيق أكثر من حيوى ، ولعل الدرس المهم القريب ، هو ذلك التنسيق المتميز بين اللبنانيين والسوريين الذى لا بد أن يزداد تدعيمه ، والذى أدى إلى هروب إسرائيل من الجنوب اللبنانى وعدم قدرتها على ضرب المسارين بعضهما ببعض ، والتنسيق بين السوريين والفلسطينيين ، مع تعظيم قدرة المثلث الاستراتيجى للأمة العربية . فالتنسيق التام فى المواقف ، والربط بين المسارات وإظهار أشكال من القوة فى أوراق لا تزال نملكها

على صعيد الممارسة الفعلية لا الخطاب الرنان وبيانات التسكين اللحظي الغاضبة والتي تسمى فى قاموس السياسة الأمريكى «بخطاب الاستهلاك المحلى - Local Consumption Discourse»، ربما يكون له عائدته الأجدى على الموقف التفاوضى العربى برمته ، وهناك بالتأكيد ما يدعو للحذر ولكن لا مناص من اتخاذ خطوات حاسمة ومدرسة على صعيد الممارسة الفعلية .

إن الخوض فى سمات المفاوض الأمريكى ، أو مفاوضات العم سام - لها أبعاد كثيرة ، ويحتاج الأمر إلى دراسة تفصيلية أخرى بلا شك ، وما قدمته ما هو إلا ملاحظات أولية لأمثلة نوعية أثق فى أن القارئ العربى سيجدها ممثلة إلى حد كبير لأسلوب المفاوض الأمريكى ، أو مفاوضات العم سام معنا .

* * *

الهوامش

١- لمزيد من التفاصيل :

راجع كتاب هنرى كيسنجر بعنوان « سنوات الغليان » ، لاحظ أن لمحمد حسنين هيكل كتاب بنفس العنوان ، والبيانات التالية تخص كتاب كيسنجر الذى أشرنا له وهى:

Kissinger , Henry " Years of Upheaval " , Little , Brown Co : Boston - Toronto , 1982.

٢- راجع كيسنجر فى (١) ، ص ٥٣٠ - ٥٣١٠

٣- راجع لكاتب السطور دراسة بعنوان « مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى » ، مجلة الدراسات العربية ، العدد ١ ، خريف ١٩٨٧ واشنطن .

٤- راجع كتاب هنرى كيسنجر فى (١) ، ص ٨٣٦ - ٨٣٧ .

٥- راجع مقالا لطارق حجى فى جريدة الوفد ، بعنوان « تعليق على تصريح ردى » فى ١٦/٦/٢٠٠٠م .

٦- لمزيد من التفاصيل بخصوص مفهوم دبلوماسية المسار الثانى ، راجع لكاتب السطور كتاب بعنوان « سيناريوهات الحرب والسلام : دبلوماسية المسار الثانى من منظور اللغويات الاجتماعية والسياسية » دار المعراج الدولية للنشر ، الرياض ١٩٩٩ .

٧- راجع كتاب الرئيس السادات بعنوان « البحث عن الذات » .

الفصل الثانى

الولايات المتحدة . . التاريخ والسياسة

- ١ - لقطات من تاريخ العم سام ----- عادل المعلم
- ٢ - الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية ----- روجيه جارودى

لقطات من تاريخ العم سام الثورة على بريطانيا الأم والخمسون عاماً الأولى من عمر الولايات المتحدة (١٧٧٢ - ١٨٣٩)

عادل المعلم

قرأنا فى الجزء السابق أن هجرة الإنجليز والأوروبيين إلى أمريكا ، كانت دوافعها الرئيسية دينية واقتصادية .

فانشقاق البيوريتانز على الكنيسة الإنجليكانية فى إنجلترا ، مع توالى الاضطهادات والحروب فى إنجلترا وأوروبا الغربية ، بين طوائف البروتستانت بعضها البعض ، وبين البروتستانت والكاثوليك ، أدى لموجات متعاقبة من الهجرة لأناس أراد كل منهم أن يعبد ربه بالطريقة التى يراها ، دون تدخل حكومات أو كنائس . ومن الناحية الأخرى ، شجع بعض الملوك والكنائس رعاياهم على نشر دينهم فى العالم الجديد .

أما الدافع الاقتصادى ، فقد ظهر على مستويات متعددة : الملوك ، والحكومات والشركات ، والأفراد . كل يبحث عن فرصة لزيادة موارده فى العالم الجديد .

بالطبع كانت هناك دوافع أخرى ، لكن لم تتمتع بنفس الأهمية ، ولا صفة العمومية . • بدءاً بالبحث عن المغامرات والأمجاد فى تاريخ الاكتشافات الجغرافية وهبوطاً إلى مستعمرة جورجيا حيث أتى السجناء الإنجليز للاستفادة بهم فى إنشاء المستعمرة ، وعمل فاصل بين الأنجلوساكسون والإسبان فى الجنوب ، وفى نفس الوقت إعطاء المساجين فرصة ثانية لحياة جديدة .

* * *

نمت المستعمرات حتى أصبح بإمكانها أن تشق عصا الطاعة وتطالب بممارسة استقلالها الحقيقي في أمور المادة والروح . جاء ذلك في الوقت الذي اعتقدت فيه بريطانيا العظمى أنه قد آن الأوان لترتيب مستعمراتها في مشارق الأرض ومغاربها ، بعد أن هزمت الفرنسيين - بمساعدة سكان المستعمرات الأمريكية - في كندا عام ١٧٦٣ ، واستولت على فلوريدا من إسبانيا ، وتزامن ذلك مع هزيمتها للفرنسيين في الهند .

أصدرت الحكومة البريطانية عدة قوانين جديدة ؛ لتحصل من سكان المستعمرات على ما أنفقته في الحرب ضد فرنسا ، ولا بأس من الزيادة .

جاءت ضرائب التمتع وجمارك الشاي والورق والزجاج . . . وغيرها ، ومزيد من إحكام الاحتكارات الإنجليزية في النقل والتجارة ، مع قانون يفرض على سكان المستعمرات إيواء الجنود البريطانيين . ثم أشعل قرار إغلاق ميناء بوسطن (بعد أن ألقى سكانها الشاي الإنجليزي في البحر) ، غضب الجماهير في ماساشوستس وبقية المستعمرات .

سبق كل ذلك الممارسات البريطانية التي عملت على تسخير المستعمرات لإمداد بريطانيا بالمواد الخام ، وتسويق كافة المنتجات البريطانية في المستعمرات (الأمر الذي يحاول العالم المتقدم فرضه اليوم على البلاد المتخلفة ، بالجات وصندوق النقد والبنك الدولي والمنظمات التابعة له في الأمم المتحدة وخارجها) .

ثم أخطأت الحكومة البريطانية خطأ فادحاً عندما قيدت المد الاستيطاني في اتجاه الغرب .

لا ضرائب بدون تمثيل

ارتفع ذلك الشعار في طول المستعمرات وعرضها ؛ ليمثل رفض السكان دفع ضرائب يقررها البرلمان البريطاني القابع على الضفة الأخرى من المحيط ، دون أن يكون للسكان تمثيل كافٍ فيه . وما هذا إلا عود على بدء . . . فقد بدأت الحياة النيابية في إنجلترا ، وجاءت وثيقة الماجناكارتا عام ١٢١٥ عندما رفض النبلاء

والأشراف والأساقفة دفع ضرائب للملك چون(*) . فواحد من أهم أسس الحياة كان - وما يزال - عدم الاقترب من جيوب الناس إلا بمشاورتهم وموافقتهم .

كذلك كان للعامل الدينى أثره فى الثورة ، فالكثير من السكان لم يقبلوا أن تحصل الكنيسة الإنجليكانية (التابعة لكنيسة إنجلترا) على جزء من أموالهم ، ولو كان أيسر اليسير ، خصوصاً أولئك الذين تبعوا كنائس أخرى ، وقد كانت عديدة فى أمريكا ذلك الوقت ، وهى الآن أكثر عددًا .

وأدى مد الحكومة البريطانية لحدود كندا الكاثوليكية إلى زيادة التذمر والشك لدى المستوطنين فى نوايا بريطانيا .

شراء حكام المستعمرات والقضاة

قد تكون القشة التى قصمت ظهر البعير وأشعلت الثورة ، هى قرار الحكومة البريطانية دفع مرتبات حكام المستعمرات وقضااتها ، الأمر الذى اعتبره السكان - بثاقب نظرهم ، وخبرتهم بنفوذ المال ، وحساسيتهم للتدخل الأجنبى - شراءً لذممهم . « علم المواطنون [فى بوسطن] فى صيف ١٧٧٢ أن الحكومة الملكية تعترف منح الحاكم وقضاة المحكمة العليا رواتب دائمة ، فتخلصهم من سيطرة الشعب . فدُعيت المدينة إلى اجتماع اتخذت فيه خطوة اشتملت على الثورة الكاملة ، وأقيمت لجنة للتراسل مع المدن الأخرى » - موجز تاريخ الولايات المتحدة - صفحة ٧١ .

برز على الساحة السياسية مفكرون أحرار مثل ديكنسون « لنعتبر أنفسنا جميعاً رجالاً أحراراً » ، باتريك هنرى « هل الحياة ثمينة والسلم جميل لدرجة أن نشتريهما بتكبيلا بالسلاسل والعبودية ؟ لا قدر الله . . . هب لى الحرية أو الموت » ، وغيرهما مما أدى إلى :

(*) أهم ما فى الوثيقة :

من چون ملك إنجلترا بعناية الله . . إلى كبار أساقفته وأساقفة ورؤساء أديرته وحملة ألقاب إيرل وبارون . . وجميع رعاياه الأوفياء . . . نؤكد :

- ستكون كنيسة إنجلترا حرة لا يُعتدى على شىء من حقوقها وحرياتها .
- نمنح جميع الأحرار فى مملكتنا الحريات المدونة فيما بعد
- ألا يفرض بدل خدمة أو معونة . . . إلا المجلس العام لمملكتنا .
- لكى يجتمع المجلس العام . . سنأمر باستدعاء كبار الأساقفة ورؤساء الأديرة ، وحملة ألقاب إيرل وكبار البارونات (قصة الحضارة - ول ديورانت - ج ١٥ صفحة ١٩٩) .

المؤتمر القارى الأول وتأكيد مقاطعة البضائع البريطانية

اقترح نواب فرجينيا الاجتماع فى فيلادلفيا فى ١٧٧٤/٩/٥ للتشاور فى حالة المستعمرات السيئة . فجاء نحو خمسين ممثلا للمستعمرات ، وأسفر اجتماعهم عن تأسيس رابطة تأكيد المقاطعة التجارية مع بريطانيا ، الوطن الأم ، وأكبر قوة اقتصادية وعسكرية وبحرية فى ذلك الوقت ، وكان عدد سكان بريطانيا تقريباً ثلاثة أمثال سكان المستعمرات .

عملت الرابطة بإيمان وحزم ، فأنشأت لجان تفتيش لمراقبة المقاطعة ، وأذاعت أسماء التجار الذين يخرقونها ، صادرت وارداتهم وعاقبتهم بقسوة ، ثم أخذت فى تعبئة السكان ضد السلطة البريطانية ، وأخيراً وليس آخراً بدأت فى جمع العتاد الحربى .

لكسنجتون فى ١٧٧٥/٤/١٩ الصدام العسكرى الأول

سمع الجنرال البريطانى جيج أن المواطنين فى ماساشوستس يجمعون الذخيرة عند مدينة كونكورد ، فأرسل قواته لمصادرة الذخيرة واعتقال المحرضين على العنف . وصلت قواته قرية لكسنجتون فى صباح الصباح الباكر ، ورأت السكان المسلحين ، فانطلقت الرصاصات الأولى التى أشعلت حرب الثورة على بريطانيا العظمى . أسفر الصدام عن ثمانية قتلى ، فخرج أهالى لكسنجتون على القوات البريطانية ، فأشبعوهم جرحاً وقتلاً حتى فرت القوات عائدة إلى قواعدها ، حاملة المئات من القتلى والجرحى .

فيلادلفيا فى ١٧٧٥/٥/١٠ المؤتمر القارى الثانى

اجتمع المؤتمر برئاسة التاجر الثرى جون هانكوك ، وحضره جورج واشنطن وتوماس جيفرسون وبنيامين فرانكلين ، مع آخرين من نخبة المفكرين والسياسيين .

أسفر المؤتمر عن إصدار بيان صاغه جيفرسون وديكنسون « قضيتنا عادلة .
وقد عقدنا العزم على أنه خير لنا أن نموت أحراراً على أن نعيش عبيداً » .
وتم تعيين جورج واشنطن قائداً عاماً للقوات الأمريكية .

لم يكن ذلك أى نية للانفصال ، لكن إصرار على القتال حتى الموت للحصول
على الحقوق المهضومة . ولكن الملك الأرعن جورج الثالث صرح بأن المستعمرات
فى حالة عصيان ، فأصدر توماس بين كتابه المشهور « الإدراك العام - Common
Sense » دافع فيه عن ضرورة الاستقلال .

لم يكن هناك إجماع بين سكان المستعمرات على فكرة الانفصال عن بريطانيا
الأم ، لا فى ذلك الوقت ، ولا حتى أثناء الحرب ، وإلى انتهائها . فحسب كلمات جون
أدمز (أول نائب رئيس ، وثانى رئيس للولايات المتحدة) كان الثلث مؤيداً للاستقلال
والثلث ضده ، والثلث الأخير محايداً .

١٧٧٥/٥/١٧

معركة بنكر هيل

نشبت أولى المعارك المهمة عندما اتخذ الأمريكيون مواقعهم على تل بريذز مما
اعتبره الجنرال البريطانى جيح حصاراً له ولقواته ، فقرر أن يهاجم من المقدمة .
فتقدمت قواته فى الساعة الثالثة عصرًا فى يوم شديد الحر ، وهم بكامل زيهم
العسكرى ، وكل منهم يحمل على ظهره حقيبته ومؤونة ثلاثة أيام وذخيرة وبندقية ،
أى ما يزيد على أربعين كيلوجرام . ساروا يختالون ببطء وفى نظام بديع نحو أولئك
العصاة المتمردين فما كان من الآخرين إلا أن انتظروهم حتى اقتربوا إلى
أربعين ياردة ، ثم حصدهم برصاص البنادق ، دفعة ، ثم الثانية ، فالثالثة .

خسر البريطانيون أكثر من ألف قتيل ، والأمريكيون أقل من خمسمائة ، وكانت
لتلك المعركة أثرها الهائل فى رفع معنويات الأمريكيين وهبوط معنويات
البريطانيين .

عاد جيح إلى بريطانيا ملطخاً بالعار ، وخلفه هاو الذى أصيب بعقدة لازمه فى
كل اشتباكاتة مع الأمريكيين ، فلازمه الجبن والتردد حتى خسرت بريطانيا الحرب .

إعلان الاستقلال

استطاع المتطرفون الراديكاليون (*) زيادة سلطتهم فى المؤتمر الثانى ، وسرعان ما تشكلت لجنة لإعداد الإعلان الرسمى للاستقلال على رأسها توماس جيفرسون ، ومنه :

« إننا نؤمن بأن الناس جميعاً خلقوا سواسية ، وأن خالقهم وهبهم حقوقاً لا تقبل التنازل ، منها حق الحياة ، وحق الحرية ، والسعى لتحقيق السعادة . وإنما تقوم الحكومات بين الناس بضمان هذه الحقوق ، وتستمد سلطاتها العادل من رضى المحكومين . وإذا فوضت الحكومة هدفاً من هذه الأهداف ، أصبح من حق الشعب أن يغيرها ولكن إذا ما تكرر سوء استعمال السلطة واغتصابها ، وتبين أن الغرض هو وضع الشعب تحت نير الاستبداد ، فمن حق الشعب ، بل من واجبه ، أن يسقط مثل هذه الحكومة وأن يستعيز عنها بطرق جديدة لتأمين مستقبله » .

اشتعلت حرب الاستقلال لمدة سبع سنوات نشبت فيها اثنتا عشرة معركة مهمة استعان خلالها البريطانيون بمرتزقة ألمان ، بينما تحالفت فرنسا ، ومن ثم إسبانيا مع القوات الأمريكية ، خاصة بعد معركة ساراتوجا التى انتصر فيها واشنطنون انتصاراً ساحقاً على القائد البريطانى بروجوين لى فى ١٧/١٠/١٧٧٧م .

تبادل الطرفان النصر والهزيمة ، وكانت آخر المعارك الفاصلة عند يورك تاون على ساحل فرجينيا ، حيث طوق الجيش الأمريكى بالتحالف مع الأسطول الفرنسى ثمانية آلاف من القوات البريطانية بقيادة اللورد كورنواليس ، الذى اضطر إلى التسليم فى أكتوبر ١٧٨١ .

مفاوضات الصلح

بدأت المفاوضات فى أبريل ١٧٨٢ وانتهت فى نوفمبر من نفس السنة ، ولكن لم تصبح اتفاقيات الصلح واستقلال الولايات المتحدة نافذة إلا بعد معاهدة صلح بريطانية مع فرنسا فى العام التالى !

(*) هكذا أطلق عليهم كتاب « موجز التاريخ الأمريكى » صفحة ٣٤ .

وقبل الانتقال إلى ميلاد الولايات المتحدة ، ننقل من « قصة الحضارة » الجزء ٤٢ صفحة ١١٦ ما ذكره ول ديورانت عن الساسة الإنجليز في ذلك الوقت :

أما في ميدان الأخلاق السياسية ، فإن انجلترا الآن وقت حرب الاستقلال في الحضيض ٠٠ وقد أسف فرانكلين أسفاً شديداً على نشوب الحرب : « لماذا لم يتركوني [الأمريكيون] أمضى في طريقي ؟ لو أعطوني ربع المال الذي أنفقوه على الحرب لحصلنا على استقلالنا دون أن نريق قطرة دم . كنت أستطيع أن أشتري البرلمان البريطاني كله ، أو حكومة بريطانيا بأسرها ! » .

هل يعيش المولود الجديد ؟

أعلنت الولايات استقلالها عن الوطن الأم - ودخلت معه في حرب لمدة سبع سنوات - دون أن تكون لها حكومة ذات صلاحيات ومسئوليات واضحة وكافية ، ومع هذا حققت تلك الولايات نصراً عسكرياً حصلت به على استقلالها .

وبعد أن حصلت الولايات على استقلالها ، أصبح حلم وهم الجميع التمتع بالحرية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

من اتحاد كونفيدرالي إلى ولايات متحدة

كان من الطبيعي أن تسوء الأحوال الاقتصادية بسبب الحرب ، وتخفض قيمة العملة ، ولكن ازداد السوء بعد الحرب ، فقد انفرط العقد الذي جمع الولايات وأصبحت تتنافس وتتساحن على الموارد ، وتضع العراقيل والجمارك بينها ، حتى لاحت نذر الحرب الأهلية .

١٧٨٦ ثورة شايز في ماساشوستس

والخوف من الشيوعية

لدى نيوانجلاند اثنا عشر أو خمسة عشر ألفاً من اليانسين الذين يعتقدون ما يسمى الشيوعية ، عقيدتهم : حفظ الجميع ثروة الولايات المتحدة من بريطانيا ، فينبغي أن تكون تلك الثروة مشاعاً للجميع .

هذا ما كتبه الجنرال نوكس ل واشنطون .

هناك أمور قابلة للاشتعال فى كل ولاية ، قد توقد النار فيها شعلة واحدة .

هكذا رد الجنرال واشنطن على نوكس .

ساعت أحوال المزارعين ومتوسطى الدخل حتى انتشر بينهم بيع أراضيهم وأعمالهم للوفاء بديونهم وضرائبهم ، حتى ثار دانييل شايز ، وهو أحد أبطال معركة بنكر هيل ، وجمع الأعوان وأراد الاستيلاء على ترسانة الأسلحة فى سپرنجفيلد .

تحرك بسرعة وفاعلية الحاكم بودوين والجنرال لينكولن ، وأنفق الموسرون أموالهم لإجهاض تلك الثورة ، ونجحوا فى ذلك .

كان ذلك إيذانًا بالانهيار ، مما دعا حكماء الولايات لعقد مؤتمر قومى .

نزاع فرجينيا ومارى لاند على نهر بوتوماك

فرضت ولاية مارى لاند سيادتها بالقوة على نهر بوتوماك ، فاجتمع ممثلون من الولايتين للتفاوض حول ذلك ، وما شابهه .

ولكن اهتم جيمس ماديسون (الرئيس الرابع) بفوضى التجارة بين الولايات ، ودعا إلى مؤتمر أكبر ، اجتمع فى أنا پوليس عام ١٧٨٦ ، وبدأ فاشلا كل الفشل ؛ إذ لم يحضره سوى ممثلى خمس ولايات . دفع ذلك الكسندر هاملتون لأن يدعو لمؤتمر تحضره كل الولايات لبحث أزمة الاتحاد الكونفيدرالى ككل . الأمر الذى جعل الولايات تتوجس من شرور التدخل فى شئونها ، ولكن عندما ذاع اختيار فرجينيا لجورج واشنطن مندوبًا لذلك الاجتماع ، حذت الولايات حذوها واختارت مندوبيها عدا ولاية رود آيلاند الصغيرة .

فيلادلفيا فى ١٧٨٧/٥/٢٥

المؤتمر الدستورى

اجتمع خمسة وخمسون مندوبًا لبحثوا حلا للأحوال المتردية ، فإذا بهم يضعون دستورًا ، ويحولون النظام من كونفيدرالى إلى ولايات فيدرالية متحدة .

حضر المؤتمر واشنطن ، فرانكلين ، ماديسون ، هاملتون ، دكنسون ، روبرت موريس رجل المال الذى دبر تمويل الجيش فى أحلك الظروف ، وغيرهم من نخبة المفكرين والقادة .

لم يحضر توماس جيفرسون ، فقد كان فى فرنسا ، ولا چون آدمز فقد كان فى إنجلترا .

بحث المجتمعون كيفية إصلاح الأحوال التجارية والاقتصادية ، ومنع التنافس والتشاحن بين الولايات ، الأمر الذى خشوا أن يتحول إلى حروب فيما بينها ، وشكل الحكومة التى تجمع شمل الولايات .

السلطة فساد

والسلطة المطلقة فساد مطلق (*)

اعتبرت كل ولاية نفسها دولة ، لها دستورها وبرلمانها ، وخشيت من حكومة عليا ، تتدخل فى شئون الولايات ، وتمارس أنواع الظلم والاستبداد الذى مارسه بريطانيا .

وقد استقر فى عقل ووجدان الشعب الأمريكى الحكمة - الصحيحة - القائلة :
« السلطة فساد ، والسلطة المطلقة فساد مطلق » .

الإحسان ذنب لأخيه الإنسان (**)

تلك حكمة أخرى ، خشى منها المفكرون على الشعب الأمريكى من ناحيتين :
الأولى أن تقتصره أوروبا بأطماعها ... سواء قامت بذلك بريطانيا أو فرنسا . فهم على علم بتاريخ أوروبا وحاضرها (***) ، والثانية أن تحارب الولايات نفسها كما حدث فى تاريخ أوروبا ، وحفلت به من حروب .

تبلور ذلك فى اتجاهين ، أحدهما يريد حكومة فيدرالية قوية (والمسألة نسبية

(*) كلمة وحكمة مشهورة للورد اکتون .

(**) كلمة مشهورة للفيلسوف الإنجليزى هوبز

(***) جاء فى الورقة الفيدرالية رقم (١١) لآلكسندر هاملتون :

العالم منقسم إلى أربعة أقسام . ول سوء حظ ثلاثة أقسام إن أوروبا بقوة سلاحها ومفاوضاتها ، بالقوة وبالخداع ، بسطت سيطرتها على الأقسام الأخرى ، أفريقيا وآسيا وأمريكا . وأغرى ذلك التفوق أوروبا أن تنصب نفسها سيدة للعالم وأن تعتبر بقية البشر إنما خلقوا من أجلها . ونسب الفلاسفة إلى سكان أوروبا تفوقاً جسدياً ، وأكدوا أن جميع الحيوانات بما فى ذلك الجنس البشرى ينحط قدرها فى أمريكا ...

الافليترفع الأمريكيون عن أن يكونوا أدوات لعظمة أوروبا . [هل لنا أن نعتبر من ذلك !؟] .

تمامًا ، خاصة عند مقارنة ذلك بحكومات الشرق الأوسط !) ، تزعم هذا الاتجاه الكسندر هاملتون ، والثاني يريد ترك الصلاحيات لحكومات الولايات ، وتزعمه توماس جيفرسون .

الدستور فى ١٧٨٧/٩/١٧

اتفقت نخبة المفكرين والقادة على حل وسط : دستور أعلى للدولة الجديدة صدق عليه فى ١٧٨٧/٩/١٧ تسعة وثلاثون فقط من الخمسة والخمسين مندوبًا ، واتفقوا على أن هذا الدستور يصبح نافذا إذا وافقت عليه تسع ولايات من الولايات الثلاث عشرة .

قام الدستور على أن السلطة جميعها مستمدة من الشعب ، وقسم السلطة بين هيئات ثلاث : السلطة التشريعية (الكونجرس) - السلطة التنفيذية - السلطة القضائية ، حتى لا يستبد أحد ، فالسلطة تكبح السلطة . ولم يكتف بذلك ، بل جعل هناك حدًا من التداخل بين السلطات حتى لا تستبد أى منها فى مجالها ، فمثلا يعرض الرئيس المرشحين للمناصب العليا فى إدارته على الكونجرس ، ويمكن للكونجرس أن يرفض من يراه لا يناسب المنصب ، فهذا المنصب يؤثر فى الشعب أولا وأخيرًا والكونجرس ممثل للشعب . كذلك يتعين على الرئيس الحصول على موافقة الكونجرس على الميزانية ، وتصديقه على المعاهدات . ويمكن للكونجرس أن يصدر قوانين ، حتى إذا لم يوافق عليها الرئيس ، إذا تمت له موافقة ثلثى الأعضاء ، وهو المخول بإعلان الحرب والإنفاق على الجيوش (*) . ولا يمكن فصل قضاة المحكمة العليا ما لم يقترفوا جرائم . . . وهكذا .

تصدرت الدستور الفقرة الآتية :

نحن شعب الولايات المتحدة

رغبة منا فى إنشاء اتحاد أكثر كمالا ، وفى إقامة العدالة ، وضمان الاستقرار الداخلى ، وتوفير سبل الدفاع المشترك ، وتعزيز الخير العام ، وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة ، نرسم ونضع هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية .

(*) من أدبيات الشعوب الغربية حكمة أخرى : لا تضع سيفك ومحفطك فى يد واحدة .

* * *

يتكون الدستور الأمريكى من سبع مواد (تشغل حوالى عشر صفحات من قطع الكتاب) ، المادة الأولى عن السلطة التشريعية ، اختيارها وتكوينها وصلاحياتها وطريقة عملها .

والمادة الثانية عن السلطة التنفيذية ، كيفية انتخاب الرئيس وانتخاب نائبه ، صلاحياته ، مرتبه الذى لا يجوز أن يزيد طوال شغله المنصب ، مسئولياته أمام الكونجرس ، طريقة عزله إذا لزم .

أما المادة الثالثة فهى عن السلطة القضائية ، وتمنع عزل القضاة ماداموا حسنى السلوك .

تنظم المادة الرابعة علاقة الولايات ببعضها البعض وبالحكومة الفيدرالية .
وتبين المادة الخامسة طريقة تعديل الدستور .

والمادة السادسة عن قانونية الديون والارتباطات السابقة على الدستور ، وتؤكد له المرجعية الأولى .

أما المادة السابعة ، فتشترط مصادقة تسع ولايات على الدستور ليصبح نافذاً .

* * *

يلاحظ فى الدستور الآتى :

١ - عبارة عن إطار رئيسى لا يتطرق إلى تفاصيل ، وترك للمحكمة الدستورية العليا العبء الأكبر فى شرح مواده ، وتحديد دستورية القوانين ، الأمر الذى قامت وتقوم به حتى الآن .

٢ - جسد الدستور نظام كبح وتوازن السلطات ، طبقاً للحكمة القائلة : السلطة تكبح السلطة .

٣ - أفسح الدستور المجال أمام كل من يريد الترشيح لمنصب الرئيس ، فلم يضع شروطاً سوى أن يتجاوز عمر المرشح خمسة وثلاثين عاماً ، وتزيد إقامته فى

الولايات المتحدة عن أربعة عشر عامًا ، ولذلك لم تمر انتخابات من بعد واشنطن ، إلا وتقدم لها أكثر من مرشح .

٤ - منع الدستور أعضاء الكونجرس أن يشغلوا أى منصب حكومى .

٥ - للكونجرس سلطة سن القوانين بعد موافقة الرئيس ، ويمكنه إذا نال موافقة ثلثى الأعضاء سن القوانين رغم عدم موافقة الرئيس .

٦ - عاب الدستور ما عاب الرجل الأبيض ، قديمًا وحديثًا ، فى أمريكا وأوروبا ؛ العنصرية والاستعلاء على الآخر .

فالونك الرجال الأحرار ، الذين حاربوا بريطانيا العظمى ، الدولة الأم ، لمدة سبع سنوات ليحصلوا على حريتهم ، لم يعترفوا فى دستورهم بحقوق الهنود الحمر أصحاب البلد الأصليين ، واستمروا فى استرقاق الأفارقة (*) ، وعدوا الأفريقى ثلاثة أخماس رجل فى تعداد الولاية فيما يخص عدد مندوبيها والضرائب التى عليها !

* * *

الشعب يرفض الدستور

مرت سنة ١٧٨٧ ولم يوافق على الدستور سوى ثلاث ولايات من الثلاث عشرة .

إذن لقد رفض الشعب التصديق على الدستور .

فماذا تفعل النخبة التى وضعتة ؟

لم تحاول فرض الدستور بالتحايل والخداع .

لم ترزعم أنها أكثر وطنية من بقية المواطنين ، أو أنها أدرى منهم بمصلحتهم .

لم تحتاج بأن البلاد فى خطر من الأطماع الخارجية (بريطانيا وفرنسا) ، ولا خطر من الثورة المضادة فى الداخل ، ولا خطر من قيام شيوعية ولا خطر الانقسام والحرب الأهلية .

(*) جاء فى الجزء ٤٢ من « قصة الحضارة » صفحة ١١٥ : ٠٠٠ بطول عام ١٧٧٦ كان التجار الإنجليز قد حملوا إلى أمريكا ثلاثة ملايين من العبيد .

لم تعلن قانون طوارئ(*)

ولكن تحركت النخبة الفكرية على محورين ...

فى الأول ، تصدى كل من جيمس ماديسون وألكسندر هاملتون وجون جاي لإقناع الرأى العام - الذى أخشى ما يخشاه تسلط الحكومة القوية - بضرورة قيام الحكومة الفيدرالية . وكتبوا ٨٥ مقالا سموها الأوراق الفيدرالية ، بدأوها فى ٢٧/١/١٧٨٧م وختموها فى ٢٨/٥/١٧٨٨م .

أما المحور الثانى ، فكان العمل على إزالة خوف المواطنين من تعسف واستبداد الحكومة .

اجتمع المفكرون ، وألحقوا بالدستور وثيقة الحقوق ، التى صاغها - وكان له الدور الأكبر فى إصدارها - توماس جيفرسون .

وتتكون من عشرة تعديلات تحمى حرية المواطنين فى العبادة والكلام والصحافة والاجتماع ، واقتناء الأسلحة ، ومنعت استغلال الجنود لمنازل السكان ، وكفلت حق المتهم فى محاكمة عادلة سريعة وعلمية واستعانت بالدفاع ، ومنعت الاعتقال إلا بعد صدور قرار اتهام من محلفين ، ومنعت التعسف فى طلب كفالات باهظة .

ثم جاء التعديلان الأخيران كما يلى :

التعديل التاسع : ذكر الدستور لحقوق معينة لا يجوز أن يفسر على أنه إنكار لحقوق أخرى يتمتع بها الشعب ، أو انتقاصاً منها .

التعديل العاشر : السلطات التى لا يوليهها الدستور للولايات المتحدة ككل ، ولا يحجبها عن الولايات [عن كل ولاية] تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب .

(*) لم يكن انتهاء الحرب بالانتصار على بريطانيا معناه انتهاء الخطر الممكن منها ، أضف لذلك أن هناك بين الأمريكيين من انحاز لصفوف بريطانيا فى الحرب ، فهم قادرون على أن يشكلوا ما نطلق عليه بالتعبير الذى ذاع فى مصر فى الخمسينيات « الثورة المضادة » [والذى استغلته الحكومة فى الزج بالآلاف فى المعتقلات تحت زعم تأمين الثورة ، وكان تأمين الثورة يتم بحبس الشعب وإذلاله!] .

كذلك كانت أطماع فرنسا معروفة ، وهى فى الجوار ، فى الشمال وفى الغرب وفى الجنوب . وبالطبع مازال هناك الهنود الحمر ، أصحاب البلد الأصليون ، وحقوقهم المشروعة .

تبدأ معظم بنود وثيقة الحقوق بـ ٠٠٠ لا يجوز ٠٠٠ فهي لتكبيـل سلطة الحكومة عن الاستبداد ، وليست لتمكين الحكومة من التسلط على الشعب والاستبداد بأموره .

١٧٨٩/٤/٣٠

واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة

وافقت فرجينيا على النظام الجديد ٠٠٠ الدولة الفيدرالية والدستور الجديد ، ووافق واشنطن ، فأصبح من المحقق بدء عصر جديد .

اختير واشنطن بالاجماع رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية . وتم الاحتفال بتتصيبه فى ١٧٨٩/٤/٣٠ من شرفة القاعة الاتحادية فى وول ستريت - نيويورك ، حيث أدى يمين المنصب أمام مستشار نيويورك ، الذى التفت بعد ذلك للجماهير المحتشدة قائلاً : ليعيش جورج واشنطن رئيس الولايات المتحدة .

ومن كتاب « أمريكا » نقتبس الفقرات الآتية :

« بتتصيب جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة انتهت الثورة

الأمريكية ٠٠٠

لم تحدث فى البلاد مذابح أو تستأصل شأفة المناوئين السياسيين ٠٠ حقيقة نشبت ثورتان صغيرتان ، ثورة شايز فى ١٧٨٦ ، وثورة الويسكى ١٧٩٤ ، ولكن قضى على الثورتين عندما أظهرت الحكومة أنها قادرة على إخماد الثورة ، ولم يحكم على أحد من الثوار بالإعدام ٠٠٠

لنبدأ بجورج واشنطن الذى كانت أخلاقه سبباً إلى حد كبير ، لافى نجاح الثورة فحسب ، بل فى تأسيس الجمهورية ٠٠ رجل شديد التدقيق فى الأمور ، مهيب ، وقور ، يصعب التقرب إليه ، لا يحب الاختلاط بالجماهير ٠٠ لا يتوانى قط فى قبول وتحمل الأعباء التى توضع على عاتقه . كان يحب بيته ، ولكنه لم يره ولو مرة واحدة لمدة ست سنوات أثناء الثورة . كان رجلاً ثرياً حذراً ، ومع ذلك غامر بنفسه وماله فى سبيل الحرية ، ورأى ثروته تتضاءل دون أن ينبس ببنت شفة . كانت كل مطامحه محصورة فيما يعود بالخير على بلاده وبنى وطنه .

كتب إليه رئيس إحدى الجمعيات مقترحاً عليه أن يتوج ملكاً(*) على الأمة الجديدة، فلم يكتف واشنطون برفض الاقتراح ، بل قال له بأوضح العبارات :

« إذا كان يهكم أمر نفسك ونزيتك من بعدك ، فانزع هذه الأفكار من رأسك ، وإياك أن تكتب إلى فى هذا الأمر ، لا بالإصالة عن نفسك ولا بالنيابة عن غيرك» .

لذلك حين أطلقوا عليه لقب « أبو الأمريكيين » لم يكن هذا إلا الحقيقة .»

* * *

الفيدراليون والجمهوريون

ظهر فى الحكومة اتجاهان ، يدعو الأول إلى حكومة مركزية قوية ، تزعمه الكسندر هاملتون(**) ، ويدعو الثانى إلى حكومة فيدرالية محدودة السلطات ، وتزعمه توماس جيفرسون . واستطاع واشنطون بحكمته منع تفجر الصراع بينهما .

خطبة الوداع

رفض واشنطون أن يرشح نفسه مرة ثالثة ، واعتزل الحكم بخطبة الوداع الشهيرة ، حذر فيها الشعب الأمريكى من الأحزاب ، ومن التدخل الأجنبى(***) ، ومن الحب الدائم أو الكره الدائم لأمة ما .

مقال فيلادلفيا جورنال

كانت لواشنطون شعبية كبيرة ، ولكن كطبيعة البشر فى كل مكان وزمان ، كان هناك من لا يحبه وينتقده بقسوة . ولذلك لم يكن غريباً أن يتحدث مقال فيلادلفيا

(*) كانت الملكية مقبولة فى معظم بلاد أوروبا والعالم فى ذلك الوقت ، ويشبه ذلك اليوم فى بعض البلاد من ينتخب رئيساً مدى الحياة .

(**) ولد لأب سكوتلاندى وأم من الهيجونوت ، كان طموحاً سخياً ذا كبرياء ، حاداً مندفعاً ، سريع الغضب وسريع الصفح ، ذا عقل متألق وطاقه متوقدة . ولكنه كثير النزاعات . . . مع جيفرسون ، وجون آدمز ، وآرون بير والذى أنهى حياته بعد أن تحداه فى مبارزة !

(***) جاء نص التحذير كما يلى : . . . مع الأخذ فى الحسبان - دائماً أيداً - أنه من الحماسة أن تطلب أمة من أمة أخرى معروفاً لا يتفق مع مصالحها . . . ولا يتم هذا إلا بالتنازل عن جزء من استقلالها . . . ليس هناك خطأ أفدح من أن تتوقع أمة - أو تعمل حسابها - على مساعدة أو جميل أمة أخرى . . . يجب أن تكون غيرة الشعب الحر ، دائماً يقظة ضد الخداع الدفين للنفوذ الخارجى ، بعد أن أثبت التاريخ والتجربة أن التأثير الخارجى هو أكثر الخصوم وبالا .

چورنال بلسان البعض عندما اقترح أن يوم تقاعد واشنطن سيتحول إلى فرح كبير:

رب اجعل خادمك يغادر في سلام ، فقد رأيت عيناى الخلاص [اقتباس من الكتاب المقدس] ٠٠٠ فالرجل الذى هو مصدر تعاسة بلده نزل اليوم إلى مرتبة تابعيه المواطنين ، ولم تعد له السلطة ليضاعف بلايا هذه الولايات المتحدة !

چون آدمز - الرئيس الثانى : ١٧٩٧ - ١٨٠١

وبوادر الحرب مع فرنسا

هو أطول رؤساء أمريكا عمرًا ، ولد فى ١٧٣٥/١٠/٣٠ بولاية ماساشوستس ، تخرج من جامعة هارفارد فى ١٧٥٥ ، ساهم آدمز فى تعيين واشنطن قائدًا أعلى للجيش الأمريكى ، وساعد جيفرسون فى صياغة إعلان الاستقلال وشارك مع فرانكلين وجاى فى التفاوض على اتفاقية باريس عام ١٧٨٣ ، والتي اعترفت فيها بريطانيا رسميًا باستقلال أمريكا .

تولى منصب نائب الرئيس لواشنطن ، ثم خلفه فى الرئاسة .

آمن چون آدمز بأن « الكتاب المقدس قدم النظام الوحيد الذى حفظ دائماً - وسيحفظ - الجمهورية » أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٦٦ .

اشتبكت الولايات المتحدة مع فرنسا فى عدة معارك بحرية ، فضاعف آدمز القوة البحرية الأمريكية ، وتصاعدت المعارك خاصة بعد التقارب الأمريكى البريطانى ! أرسل آدمز ثلاثة مفوضين إلى باريس لمنع نشوب الحرب ، رفض تاليران - مسئول الشؤون الخارجية فى الحكومة الفرنسية - مقابلتهم ، وأرسل عن طريق مبعوثين سريين - ساهم الأمريكيون فيما بعد X, Y, Z - أن عليهم أن يدفعوا ٢٥٠.٠٠٠ دولار ليتجنبوا أن تحاربهم فرنسا ! ثم قطع تاليران المفاوضات برسالة فظة مهينة ، اتهم فيها الولايات المتحدة بالنفاق والتعامل بوجهين !

نشر الأمريكيون الرسائل المتبادلة ، فغضب الشعب الأمريكى ، وذاعت بينه كلمة روبرت هارپر : إننا نجود بالملايين من أجل الدفاع عن أنفسنا ، ولكن لا ندفع سنًا واحدًا جزية !

زادت سخونة الموقف السياسى ، وارتفعت حدة المعارك البحرية ، والتي حالف النصر - فى معظمها - الأمريكيين ، ولاحت نذر الحرب الشاملة ، وتحمس لها أكثر الشعب الأمريكى وأغلب أفراد حكومته .

خالف الرئيس چون آدمز الاتجاه العام وأوفد وزيراً جديداً لفرنسا ، استقبله نابليون - الذى كان قد اعتلى الحكم لتوه - بترحاب ودى وأنهيا خطر الحرب .

انخفضت شعبية آدمز بسبب أربعة قوانين سنّها الكونجرس : رفع مدة الإقامة للحصول على المواطنة من خمس إلى أربع عشرة سنة - منح الرئيس سلطة ، لمدة سنتين ، الطرد من البلاد لأى أجنبى خطر - جواز ترحيل الأجانب وقت الحرب أو سجنهم بأمر رئاسى وبدون محاكمة - تجريم التآمر ضد إجراء حكومى أو التعرض لموظف عام .

وعندما جرت الانتخابات سنة ١٨٠٠ ، سقط آدمز وحكومته لأنهم - كما جاء فى « موجز التاريخ الأمريكى » - نظم الاتحاديون حكومة قوية فى عهد واشنطن وآدمز ، ولكنهم اتبعوا سياسة أثارت عدااء جماهير عديدة من الشعب ، لأنهم عجزوا أحياناً عن إدراك حقيقة مهمة ، وهى أن الحكومة ينبغى أن تستجيب لرغبات الشعب .

جيفرسون ، الرئيس الثالث

من ١٨٠١ - ١٨٠٩

تميز جيفرسون بمواهبه المتعددة ، فهو كاتب مفكر وفنان ومهندس عمارة ومخترع وعازف موسيقى . وفضيلته السياسية أنه كان يؤمن إيماناً لا يتزعزع بالشعب وحقوقه .

عمل نائباً للرئيس چون آدمز ، ورشح نفسه للرئاسة ضده ، وفاز لشعبيته الطاغية . كان يؤمن إيماناً راسخاً بأن الدولة فى خدمة الشعب ، وليس الشعب فى خدمة الدولة . سار يوم تنصيبه فى ثياب غير أنيقة - كالعادة - إلى الكابيتول الجديد فى واشنطن الجديدة ، وأدى يمين المنصب ثم ألقى فى هدوء خطاباً متميزاً ، أفصح فيه عن أفكاره فى خدمة الشعب ، كل الشعب - جمهوريين واتحاديين - وأن المطلوب

حكومة عاقلة لا تتدخل فى شئون الناس ، ووعده بالحفاظ على سيادة السلطات المدنية على السلطات العسكرية .

Mr. President

منذ بداية حكمه ، اختفت من الحياة السياسية الأمريكية - ولأّن - كل ألقاب التخميم والتعظيم ، فلا ينادى الرئيس إلا بـ السيد الرئيس . . . ورسخ فى وجدان الشعب أن أبسط المواطنين جدير بالاحترام كالرئيس نفسه .

صاغ جيفرسون وثيقة الاستقلال (*) واعتبرها أهم إنجازاته ، أنشأ جامعة فرجينيا ، ومكتبة الكونجرس - بالتعاون مع صديقه ماديسون - واهتم بالتعليم اهتماماً كبيراً ، وطالب بفصل الدولة عن الكنيسة ، حماية للكنيسة من الدولة . ومتعاً لأى مشاكل يسببها تفضيل الدولة لكنيسة بروتستانتية على كنيسة أخرى .

حدد سياسته الخارجية فى فقرة قصيرة واضحة « رجال بلدنا قسموا أنفسهم بعواطف قوية تجاه الفرنسيين والإنجليز ، ولن يؤمنهم شىء إلا الطلاق من الأمتين » ، « كلما قل تعلقنا بصداقات وعداوات أوروبا ، كلما كان ذلك أفضل لنا » .

شجع على وضع قانون جديد يسهل تجنس الأجانب ؛ لأنه اعتقد أن الولايات المتحدة هى ملجأ المضطهدين فى العالم . وأفلح وزير ماليته جالاتين فى أن يهبط بالدين الوطنى إلى أقل من سنتين مليون دولار ، وألغت الولايات - الواحدة إثر الأخرى - اشتراط الملكية كمؤهل للاشتراك فى الانتخابات .

الحرب مع قراصنة البحر المتوسط

تعرضت السفن التجارية الأمريكية لخطر السلب والنهب شمال الساحل الليبى ، وفرض عليهم القراصنة جزية مرور ، رفضتها حكومة جيفرسون ، وأرسلت سفناً حربية أرغمت الجميع على احترام العلم الأمريكى .

(*) قبل أن يعود لأمريكا ، أرسل جيفرسون إلى صديقه ماديسون - الرئيس الرابع - « أن من حق الشعب وثيقة الحقوق ضد أية حكومة على وجه الأرض ، وهو ما لا ينبغي لحكومة عادلة أن ترفضه أو تقعد عنه » .

الصراعات الأوروبية

وجيفرسون يقتنص لوزيانا

اقتنص نابليون من الإسبان لوزيانا - التي تقع في وسط الولايات المتحدة في حدودها الحالية - وتمثل حوالى ثلث مساحتها الحالية ، ويزيد من أهميتها ميناء نيو أورليانز التجارى .

ارتجف الأمريكيون رعبًا من ذلك . فإذا كان جوار إسبانيا الضعيفة مصدر متاعب جمة ، فكيف بفرنسا القوية ؟

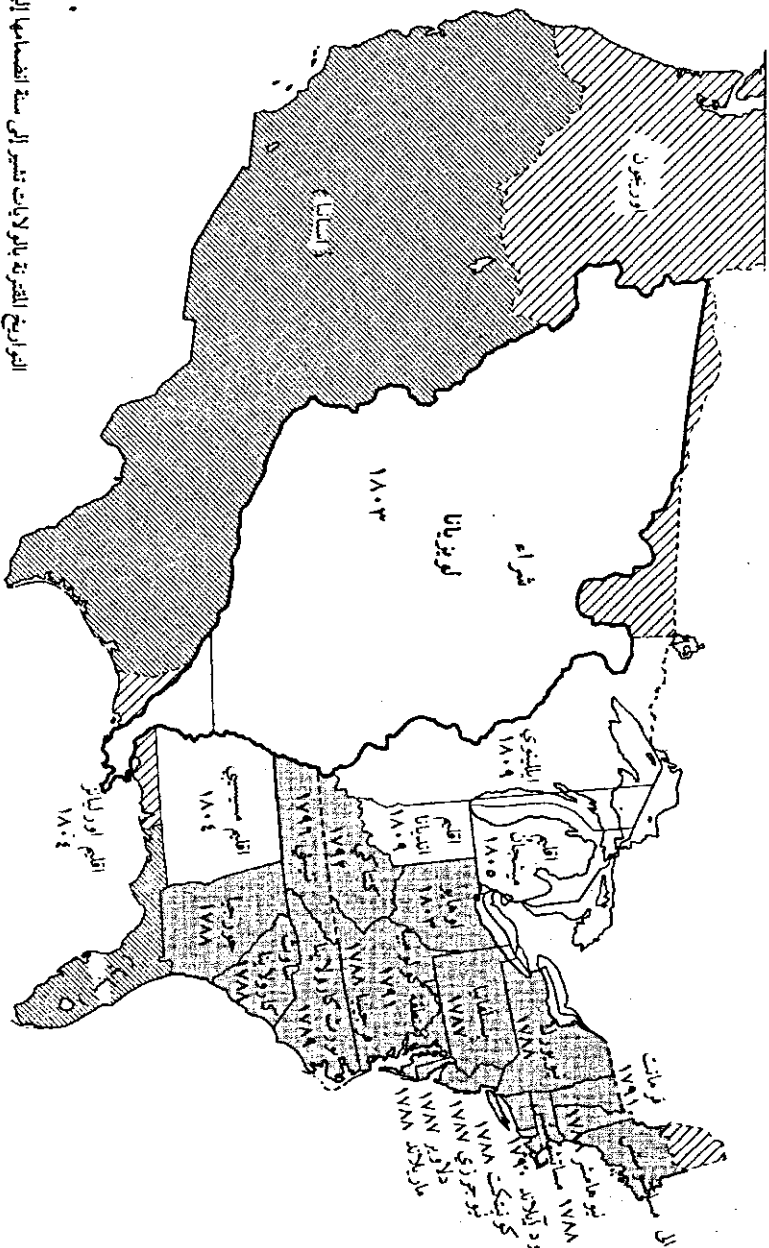
أكد جيفرسون « علينا من الآن أن نفتنر بالأسطول والدولة البريطانية » ، ومع بداية أول حرب أوروبية - وما أكثر تلك الحروب - ستكون بداية الزحف الأنجلو أمريكى على نيو أورليانز .

أما من ناحية نابوليون ، فقد كان على يقين من سرعة نشوب حرب بينه وبين بريطانيا ، فلماذا يخاطر بحرب على الضفة الأخرى من المحيط ، احتمال خسارتها أكبر من ربحها ؟ ولماذا لا يملأ خزانته بالدولارات الأمريكية استعدادًا لحرب طويلة فى أوروبا ؟ فليبع لوزيانا للأمريكيين . وقد كان ، فقد نزل العلم الفرنسى من على نيو أورليانز فى أحد أيام خريف ١٨٠٣ ، وارتفع بدلا منه العلم الأمريكى ، وذلك فى مقابل ١٥ مليون دولار أمريكى ، وتضاعفت بذلك مساحة الولايات المتحدة ذلك الوقت ، وحازت ما سيصبح فيما بعد أكبر مصدر للحبوب فى العالم .

ازدادت شعبية جيفرسون ، وخاض الانتخابات الرئاسية التالية بنجاح كبير ليعود لكرسى الرئاسة .

الحرب البريطانية الفرنسية

أعلن جيفرسون الحياد فى الحرب البريطانية الفرنسية . ولكن حاصرت بريطانيا فرنسا وحاصرت فرنسا بريطانيا ، ودفعت الولايات المتحدة الثمن ! فقد تضررت تجارتها مع الاثنتين ، وهبطت الصادرات الأمريكية إلى الخمس . وازدادت الأمور سوءًا بتفتيش البحرية البريطانية للسفن الأمريكية - وكثيرًا ما أرغم



١٨١٠

التاريخ القوية بالولايات تنير إلى سنة انضمامها إلى الاتحاد
 (سنة الصديق بدمور الولايات حشرة الأصلية) وبالنسبة للأقاليم تنير السنة إلى التنظيم
 الأقليمي. ثم شراء لويزيانا في سنة ١٨٠٣ .
 المناطق المخططة بخطوط متقطعة هي مناطق متنازع عليها.

البريطانيون البحارة الأمريكيين على العمل فى خدمتهم - واستيلاء كل بلد على التجارة الأمريكية عندما تكون مع الطرف الآخر .

تخبطت إدارة جيفرسون وأصدرت قوانين تحرم التجارة الخارجية ، فدفع الشعب ثمن ذلك ، وسخط وتذمر ، عدلت الإدارة القانون إلى تحريم التجارة مع بريطانيا وفرنسا والبلاد التابعة لهما ، ولكن لم تتحسن الأحوال كثيراً .

أعادت الأساطيل البريطانية تحكم التاج وإذلاله للأمريكيين عندما تقبع السفينة الأمريكية تحت رحمة مدافع طراد بريطانى إلى أن يتم تفتيشها ، ومصادرة بعض ما فيها - من بشر وبضائع - قبل الإفراج عنها ، حتى أصبح الاستقلال الذى تفاخر به الأمريكيون على المحك .

أعلن نابوليون - على الملأ - رسمياً إنهاء الخطر على السفن والبضائع الأمريكية ، ولكن لم يتم ذلك فى عالم الحقيقة .

تأكلت شعبية جيفرسون مع تآكل الحالة الاقتصادية ، ووصلت إلى الحضيض عام ١٨٠٧ عندما أطلق البحارة البريطانيون نيرانهم على سفينة حربية أمريكية ، مما أسفر عن عشرات الضحايا بين قتلى وجرحى .

وأصبح جيفرسون - الذى عمل كل ما بوسعه لعدم التورط فى حرب - يتمنى انتهاء فترته الثانية .

جيمس ماديسون

الرئيس الرابع : ١٨٠٩ - ١٨١٧

شارك ماديسون فى المؤتمر الدستورى عام ١٧٨٧ ، ثم اشترك مع كل من هاملتون وجاى فى تحرير الأوراق الفيدرالية لإقناع الشعب الأمريكى بالحكومة الفيدرالية وبالدستور ، وعمل مشرعاً مع واشنطن ، وأدمز ، ووزير خارجية جيفرسون وله الفضل مع جيفرسون فى إنشاء مكتبة الكونجرس .

فاز ماديسون بالانتخابات عام ١٩٠٨ ؛ ليصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة فى مدة أقل من ٢٠ سنة ، وثالث الرؤساء من فرجينيا .

واجه ماديسون علاقات متردية مع انجلترا حتى اضطر أن يقدم للكونجرس

تقريراً يتضمن ٦٠٥٧ حالة اعتداء من البحرية البريطانية على السفن الأمريكية ، شملت مصادرة بضائع واعتداء على الأمريكيين ، وإجبارهم على العمل فى السفن البريطانية إذا لم يستطيعوا إثبات جنسيتهم . كذلك اقتنع الأمريكيون بأن البريطانيين وراء تأليب الهنود عليهم عام ١٨١٢ .

١٨١٢ - ١٨١٥

الحرب الأمريكية البريطانية

بدأت الحرب والجيش الأمريكى فى أسوأ حالاته ، سواء من ناحية الكم أو الكيف . فقد هبط عدد الجنود إلى أقل من ثلاثة آلاف ، وكما جاء فى « موجز تاريخ الولايات المتحدة » : كان كثير من الجنود النظاميين من أرباب السجون والمواخير . . كان الضباط القدامى قد انحدروا إلى الكسل أو الجهل أو الإسراف فى الشراب . . أما الضباط الأحدث عهداً ، فكانوا فى الغالب قد عينوا لأسباب سياسية . . فكانت القلة من الصالحين ، ولكن الأغلبية إما أجلاف وجاهلة - أو إذا كانوا متعلمين - فهم مغرورون متواكلون متداعون ، وآخرون لا يصلحون لشيء -

صفحة ١٣٣ .

بدأت الحرب بمحاولة أمريكية لغزو كندا ، انتهت بفشل عام ، ولكن حققت البحرية الأمريكية عدة انتصارات على البحرية البريطانية . وتناوب الطرفان النصر والخسارة فى المعارك البرية دون انتصارات فاصلة أو حاسمة ، سوى :

عام ١٨١٤

احتلال وحرق واشنطن

استطاع الأمريكيون تدمير بعض المباني والمنشآت العامة فى يورك (تورنتو الآن) ، فانتقم البريطانيون بأن أطلقوا قذائفهم على مبنى الكونجرس ، واحتلوا واشنطن وأضرموا فيها النيران ، ولكن اضطروا للجلاء عنها بعد فترة قصيرة ، وتلا ذلك :

انتصار الأمريكيين الباهر

فى نيواورليانز

تحقق ذلك تحت قيادة أندرو جاكسون ، وقد تم بعد اتفاق الطرفين على وقف النار فى معاهدة جينيت ، والتي لم تصل أخبارها للمتقاتلين إلا بعد انتهاء معركتهم !
ولكن يبدو أن الشعب الأمريكى تصقله الحروب ، فكما جاء فى « موجز التاريخ الأمريكى » :

أكد جالاتين وزير المالية (من ١٨٠١ إلى ١٨١٣) « أن الأمريكيين كانوا قبل هذا النزاع أنانيين شديدى الميل إلى التفكير فى شئونهم المحلية .. وددت الحرب الشعور الوطنى وشكلت الخلق الوطنى على نحو جديد .. أصبح للشعب أهداف توثق بين أفراد ، أهداف ترتبط بها كرامتهم وأفكارهم السياسية » - صفحة ٥٧ .
إن كانت حرب ١٨١٢ حرب استقلال ثانية وبحث عن الذات ، كما بينت للعالم أن الأمريكيين شعب محارب (*) لا يمكن لأحد أن يستهين به .

جون مارشال

عينه جون آدمز كبيراً للقضاء عام ١٨٠١ ، واستمر فى المنصب - بحكم الدستور - حتى وفاته ١٨٣٥ .

حول المحكمة العليا إلى سلطة تماثل سلطة الرئيس وسلطة الكونجرس .
أرسى - بقرار حاسم - حق المحكمة العليا فى إعادة النظر فى أى قانون صادر عن الكونجرس أو الهيئة التشريعية لإحدى الولايات ، وكتب : من المؤكد قطعاً أن مجال الهيئة القضائية وواجبها أن تعين ما هو القانون .

الهجرة إلى الغرب

وعالم الفرونثير

لم يقنع المهاجرون من أوروبا بالبقاء على الساحل الشرقى طويلاً ، رغم مساحته الهائلة ، ورغم سلسلة جبال الأبلاش التى تحده من الغرب ،

(*) وقد أطلق ناعوم تشومسكى على الولايات المتحدة : الدولة المحاربة .

وبعد كل ذلك وقبله ، رغم أن الامتداد غربًا يعنى المزيد من الاصطدام مع الهنود الحمر ، أصحاب الأرض الأصليين .

شكّلت الهجرة / المغامرة غربًا حياة الأمريكيين ووصفهم الرحالة الإنجليزي فوردهام بأنهم : « جنس من البشر يتميز بالجرأة والقوة .. يعيش فى أكواخ حقيرة .. وهم قوم لم تصقلهم مدنية ، ولكنهم كرماء ، يعطفون على الغريب .. هذا إلى أنهم يتصفون بالأمانة ، ويمكن الوثوق بهم .. يزرعون قليلًا من القمح الهندي والقرع ويربون الخنازير . يملك الواحد منهم بقرة أو اثنتين فى بعض الأحيان .. إلا أنهم يعتمدون اعتمادًا رئيسيًا على السلاح فى كسب ما يقيم أودهم » .

اعتمد المغامرون ، أو المهاجرون غربًا ، أو رجال الحدود (الفرونتير) على أنفسهم اعتمادًا كاملاً . فهم يبنون منازلهم ، ويحرسونها ، ويزرعون أرضهم ، ويربون ماشيتهم ، ويصطادون طعامهم ، على الأرض ، أو فى البحر أو من السماء . وترسخت بذلك الفردية (*) الأمريكية .

تطور الغرب

أغرى نجاح المهاجرين سكان الشرق ، فتسابقوا غربًا .. تجار ومحامون ، أطباء وميكانيكيون ، وعاظ وسياسيون .. وبدأت الحكومة بتشجيع الهجرة بعرض أسعار رخيصة للأراضى ، رغم معارضة أثرياء الجنوب لذلك .. واستمرت الأسعار فى الانخفاض - بتخطيط من الحكومة - حتى أصبح سعر الفدان دولار وربع عام ١٨٢٠ ، ثم أصبح بالمجان لمن يقيم فى الأرض ويستصلحها بعد عام ١٨٦٢ .

جيمس مونرو

الرئيس الخامس : ١٨١٧ - ١٨٢٥

رابع الرؤساء الفرجينيين . فقد ولد فى ويستمورلاند فى ١٧٥٨/٤/٢٨ وترك

(*) المقصود بالفردية هنا الاعتماد على الذات ، وليس المقصود مطلقًا ما يصاد أو ينافى العمل الجماعى .

دراسته فى كلية وليام دى مارى ليقاى فى حرب الاستقلال ، التى أثبت فيها جدارته وشجاعته . وبعد الحرب تدرج فى عالم السياسة حيث انتخب عقب الحرب عضواً فى المجلس التشريعى لفرچينيا ، ثم عضواً بمجلس الشيوخ ، ثم أصبح حاكماً لفرچينيا ، ثم سفيراً لدى فرنسا وبريطانيا ، فوزيراً للخارجية أثناء الحرب مع بريطانيا ، وبعد أن أحرق البريطانيون واشنطن ، أضيفت له مهام وزارة الدفاع ، وكل ذلك لكفأته . وفى عام ١٨١٦ انتخب رئيساً للدولة ، ثم أعيد انتخابه عام ١٨٢٠ .

وخلال فترتى حكمه ، قامت ولايات جديدة فى الغرب الأوسط : مسيسى - آلاباما - إلينوى - مين انفصلت عن ماساشوستس على الساحل الشرقى - ميسورى . وفى عام ١٨١٩ اشترت الحكومة الأمريكية فلوريدا وحقوق إسبانيا فى أوريجون - أقصى الغرب - وفاءً لحقوق مواطنين أمريكيين قيمتها خمسة ملايين دولار . كذلك بدأ الأمريكيون يستقرون فى تكساس .

١٨٢٣ : مبدأ مونرو

إنذار مبكر لأوروبا

ادعت روسيا ملكية الإقليم الجنوبى من ألاسكا حتى خط عرض ٥١ . وهدد « الحلف الرجعى الرباعى » (*) (فرنسا - روسيا - النمسا - بروسيا) شعوب أمريكا اللاتينية ، التى تحررت ، والتى فى سبيلها للتحرر ، وبحث مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢ إرسال قوات عبر المحيط لأمريكا اللاتينية . أثار ذلك خوف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ليس حباً فى عيون اللاتين ، ولكن خوفاً بريطانيا على موازين القوى العالمية ، وخوفاً أمريكياً من التدخل الأوروبى فى القارة الأمريكية . اقترح وزير خارجية بريطانيا كاننج - وهو اسم على مسمى - التنسيق بين بريطانيا والولايات المتحدة ضد ذلك الحلف (**). أشار چيفرسون وماديسون على الرئيس مونرو التحالف مع بريطانيا ، ولكن أصر چون كوينسى آدمز ، وزير

(*) هكذا جاء النص فى كتاب « موجز تاريخ الولايات المتحدة » صفحة ١٥٠ .

(**) لاحظ أن بريطانيا استبدت بأمور الأمريكيين حتى حاربوها مرتين ١٧٧٥ إلى ١٧٨١ ، ثم ١٨١٢ إلى ١٨١٥ ، وساندت فرنسا وإسبانيا الولايات المتحدة ضد بريطانيا فى الحرب الأولى . وفى أعقاب الحرب الثانية ، صرح چون آدمز غاضباً: بريطانيا لن تكون صديقتنا حتى نكون سيدها !

الخارجية ، (وابن الرئيس الثانى چون آدمز ، والرئيس السادس) على أن تتحرك الولايات المتحدة بمفردها ، واقتنع مونرو بذلك ، فأعلن فى رسالة للكونجرس عن مبداه ، والذي هو فى حقيقته إعلان عن بزوغ قوة إقليمية ، لا يجوز لأحد أن يتدخل فى مناطق نفوذها :

إن الظروف الحالية مناسبة لنعلن أنه لا يجوز - من الآن - لأية دولة أوروبية أن تعد القارتين الأمريكيتين اللتين اعتنقتا مبادئ الحرية والاستقلال وحافظتا عليها مكانًا صالحًا للاستعمار .

... نحن لم نتدخل قط فى الحروب التى قامت بين دول أوروبا بسبب شئونها الخاصة بها ؛ لأن هذا التدخل يتعارض مع سياستنا . أما إذا اعتدى على حقوقنا ، أو هدها خطر ، فإننا حينئذ لا نصبر على ضيم ، بل نعد العدة للدفاع عن أنفسنا . ونحن بحكم الضرورة ، ولأسباب واضحة ، مرتبطون ارتباطًا مباشرًا بكل ما يحدث فى الأمريكتين الشمالية والجنوبية .

... وقد قطعت هذه الأمة بأسرها عهدًا على نفسها أن تدافع عن نظامها الذى أحرزته ببذل الدماء الغزيرة والأموال الكثيرة . لذلك نرى أن الصراحة والعلاقات الودية التى تربط الولايات المتحدة بتلك الدول تدعونا لأن نصرح بأننا سنعد كل محاولة من جانبهم لنشر نظامهم فى أية بقعة من الأمريكتين خطرًا على سلامنا وأمننا . ونحن لم نتعرض ولن نتعرض لكيان مستعمرات الدول الأوروبية وأملكها القائمة الآن . أما الحكومات التى أعلنت استقلالها واحتفظت به ، واعترفا لها به ، فإذا تعرضت لها أية دولة أوروبية لاستعبادها أو لتوجه مستقبلها بأى شكل كان ، فإننا نعد ذلك مظهرًا دالًا على الشعور بعدم الصداقة نحو الولايات المتحدة .

هل الأمريكيون لمبدأ مونرو .

أما ردود فعل أوروبا فجاءت كالتالى :

أعرب السياسى النمساوى المهنك ميترينيخ عن أسفه لتلك الولايات المتحدة التى شاهدناها تولد وتكبر ، ثم فجأة تركت مجالاً ضئيلاً لتطلعات الأوروبيين ، وأدهشتهم بعمل ثورى كامل الجراءة والخطورة .

بينما تهورت الحكومة الروسية - وسرعانا ما تراجعت عن ادعاءاتها فى جنوب

آلاسكا عندما خبرت التصميم والإرادة لدى كل الشعب الأمريكي وحكومته - فقالت إنه بيان يستحق أعرق احتقار .

وسخرت جريدة « لا إتوال » الپاریسیة « من هذا الرئيس لأمة عمرها لا یزید على أربعین عاماً ، ویجرؤ على إظهار نفسه كدیکتاتور یسلح نفسه بالسیادة على العالم الجدید » .

ولعن بسمارك البیان وقال عن المبدأ : « مبدأ وقح وضرب من الغطرسة الأمريكية الشاذة لا مبرر له » .

وكتب رئیس البعثة البریطانیة فی واشنطن « یدو أن الرسالة حظیت بترحیب بالغ فی مختلف أنحاء الولايات المتحدة وفی الحقیقة ، فی بلد مؤلف من عناصر بهذا القدر من التباين ، یصعب على المرء أن یجد إجماعاً فی كل مكان أفضل من ذلك » .

ومن وقتها بدأت الولايات المتحدة تحل محل القوى الأوروبية فی السيطرة على أمريكا اللاتینیة !

الشمال والجنوب

اختلف الشمال عن الجنوب ، منذ بدء الهجرة ، نتیجة اختلاف طبیعة الشمال عن الجنوب . اعتمد أهل الجنوب على الزراعة ، واتجه أهل الشمال إلى الصناعة ، كذلك اختلفت تجارة الشمال عن الجنوب .

فبینما كانت معظم تجارة الجنوب استيراداً وتصديراً مع بریطانیا ، كان الشمال یصدر الغلال والأسماك واللحوم المجففة والأخشاب إلى جزر الهند الغربیة ، ویقایض بها العسل الأسود لصناعة الروم ، والعبيد لیبیعهم للجنوب (*) . كذلك انتشرت فی الشمال أفران صهر الحدید وصناعة الزجاج .

(*) من « موجز تاریخ الولايات المتحدة » نقطف الفقرة الآتیة:

كان العبيد الزوج یستجلبون فی الغالب من الساحل الغربی لأفريقيا انتقلت تجارة الرقیق إلى أیدی مجموعة كبیره من الشركات والأفراد ، أمريكيین وبریطانیین على السواء . وكم من ثروات قامت فی بوسطن ، ونيویورك وموانئ الجنوب على هذه التجارة وبینما كان العبيد یباعون فی الشمال من المستجلبین إلى المشتري مباشرة نقداً ، كانوا كثيراً ما ینتقلون فی الجنوب فی جماعات إلى التجار و غیرهم من الوسطاء ، یبیعونهم بالمقايضة ، مقابل التبغ أو الأرز أو النيلة .

صفحة ٤٢

اختلفت المصالح التجارية بين الشمال والجنوب .. فعلى سبيل المثال كان الشمال يريد حماية جمركية لمنتجاته ، والجنوب يرفض ذلك لنلا تزيد الأسعار .
الشمال يريد من الحكومة بيع أراضي الغرب بأسعار منخفضة أو رمزية ، والجنوب يعارض ذلك ؛ لنلا تتأثر محاصيله .

الشمال يريد حكومة مركزية قوية وبنكاً مركزياً ، والجنوب يعارض ذلك .
الشمال يتعاطف مع بريطانيا في حربها ضد فرنسا ، بينما يتعاطف الجنوب مع فرنسا ضد بريطانيا .

الجنوب والغرب يحذان الحرب ضد بريطانيا عام ١٨١٢ ، ونيوأنجلاند ضدها .

القطن والسكر والتبغ

ونظام الرق

تذكر كتب التاريخ الأمريكي أن واشنطنون كتب إلى لافاييت في عام ١٧٨٦ أنه كان يرجو صادقاً إمكان اتخاذ خطة ما « يتسنى بها إلغاء الرق بدرجات بطيئة أكيدة غير ملحوظة » . كما أن جيفرسون يرى أن الرق يجب أن يمحي من البلاد ، وكان يقول « إنني ارتجف خوفاً من الله على بلادى ، عندما أفكر في أن الله عادل » (*) .

كذلك تذكر كتب التاريخ الأمريكي تصريحات لكل من باتريك هنري ، وماديسون ، ومونرو ، ولكثيرين غيرهم تندد بالرق ، وبأنه لن يكون سوى شر مؤقت .

ولكن الدستور لم يحظر الرق ، ولم تحظره وثيقة الحقوق ، بل جاء في الدستور ما يبين مشروعيته عند حساب العبد بثلاثة أخماس الحر ، في حساب عدد الأصوات والضرائب في كل ولاية .

أصبح الرق نظاماً اقتصادياً ضرورياً في نظر سادة الجنوب .. فمع انتشار زراعة القطن ، خاصة بعد أن اخترع إيلي هوتيني آلة الحطج ، كذلك انتشار زراعة القصب ، بعد أن اخترع بوريه نظام استخراج بلورات السكر من القصب .. وأيضاً مع انتشار زراعة التبغ في الجنوب وزحفها للغرب .. أصبح جلب العبيد ركناً أساسياً في توفير اليد العاملة الرخيصة .

(*) ماذا كان يقول لو رأى ما فعلته بلاده في فيتنام وفلسطين والعراق ؟!

ساد اقتناع بوجود عمل توازن بين عدد الولايات التى تبيع الرق وتلك التى تمنعه. وكانت الولايات الحرة تسيطر على مجلس النواب ، ودعاة الرق يسيطرون على مجلس الشيوخ. وعندما طالبت ميسورى الانضمام للاتحاد ، أجمع أهل الشمال على معارضة ذلك ، ما لم تنضم على أساس أنها ولاية حرة. انقسمت البلاد والبرلمان ، ولكن بفضل هنرى كلاى ، تم تدبير حل وسط - وما أكثر الحلول الوسط فى الحياة الأمريكية - سمح لميسورى بالانضمام كولاية تبيع الرق ، وفى نفس الوقت تنفصل مين عن ماساشوستس على أنها ولاية حرة.

وأصدر الكونجرس قانونًا بإقصاء الرق عن لويزيانا شمال خط عرض ٣٠ ، ٣٦. لم يكن ذلك سوى حل وسط ، لا يصمد إلا لسنوات . وحذر جفرسون من أن ذلك مجرد تأخير لتنفيذ حكم بالإعدام .

جون كوينسى آدمز

الرئيس السادس : ١٨٢٥ - ١٨٢٩

ولد عام ١٧٦٨ فى ماساشوستس ، فهو وأبوه خرجا على قاعدة الرؤساء من فرجينيا .

تخرج من هارفارد عام ١٧٨٧ ، وعمل سكرتيرًا شخصيًا لوالده ، ثم وزيرًا مفوضًا فى هولندا(*) ثم بروسيا . فاز بعضوية مجلس شيوخ ماساشوستس ، ثم مجلس الشيوخ الأمريكى .

عينه الرئيس مونرو وزيرًا مفوضًا فى روسيا ، ثم وزيرًا للخارجية . وكان من أكبر دعاة انعزال الولايات المتحدة السياسى عن أحلاف ومؤامرات أوروبا ، ويظهر ذلك من الفقرات التى وضعها فى خطاب الرئيس مونرو فى الرابع من يولييه ١٨٢١ :

(*) أعجبت حصافة جون كوينسى آدمز الرئيس واشنطن ، عندما قرأ له كلمته التى يدعو فيها للانعزال عن أوروبا وأحلافها :

« هل هان الإخلاص البطولى والجود بالنفس من آلاف الأصدقاء الذين ضحوا عند الهيكل المقدس للاستقلال ، حتى يتبخر ذلك الاستقلال لفقاعات ينفخها النفوذ الأجنبى ويتلاعب بها لمصالحه وأهوائه ؟ الهلاك للأمريكى الذى تخضع روحه لهذه العبودية المنحطة » . فعينه واشنطن وزيرًا مفوضًا فى هولندا وهو فى الخامسة والعشرين - أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٧٥ ، ٧٦

أمريكا لن تذهب إلى الخارج بحثًا عن وحوش لتقضى عليها ، إنها ترغب في الحرية والاستقلال للجميع . إنها بطله نفسها فقط ، وسوف توصى بالمصلحة العامة بالاعتماد على صوتها ، وبضربها المثل في تعاطفها .

إنها تعلم جيدًا أنه بمجرد أن تجند نفسها تحت رايات أخرى غير رايتها ، حتى لو كانت رايات الاستقلال الخارجى ، فإنها سوف تورط نفسها فيما أبعد من قوى التحرير ، فى كل حروب المصالح والمكائد والجشع الفردى ، والحسد والطموح ، واغتصاب الحريات .

إن الولايات المتحدة يمكن أن تكون ديكتاتور العالم ، ولكنها لن تعود المسيطر على روحها - أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٦٤ - (يا ليت وزير خارجية الولايات المتحدة الحالى يتحدث بنفس اللسان ، ويصغى إليه الرئيس الحالى بنفس الاهتمام !) كذلك كان جون كوينسى آدمز العقل المدبر لمبدأ مونرو .

خاض جون كوينسى آدمز انتخابات الرئاسة عام ١٨٢٤ ضد أندرو جاكسون ، وحصل على عدد أصوات أقل ، ولكن المجلس الانتخابى لم يحسم الانتخابات ، فانتقلت إلى مجلس النواب الذى اختار جون كوينسى آدمز .

استلم آدمز الرئاسة ومعه انجازان كبيران: مبدأ مونرو - اقتناء فلوريدا وامتيازات أوريجون من الحكومة الإسبانية ، ومع هذا لم يستطع أن يحقق الكثير - رغم مواهبه الرفيعة - بسبب عناده وصرامته وحدته ، ناهيك عن المشاكل التى سببها له أنصار جاكسون ، وقد كانوا كثيرين ، ومن خضم هذا الصراع ، جاء الميلاد الحقيقى للحزبين الرئيسيين فى الولايات المتحدة ، الحزب الجمهورى القومى ، ثم تسمى حزب الأحرار ، بقيادة آدمز ووزير خارجيته كلاى ، والحزب الديمقراطى بقيادة جاكسون وأنصاره .

حاول آدمز أن ينفذ مشروعات قومية مثل إنشاء الطرق السريعة وشق القنوات الملاحية ، ولكنه فشل أمام اختلاف الشمال عن الجنوب . فسكان نيوانجلاند يطالبون بزيادة الرسوم والجنوبيون يطالبون بخفضها ، حتى أنه تساءل : هل هناك حياة أكثر إرهابًا ومدعاة للضجر وإثارة للسخرية من أن يكون المرء رئيسًا ؟ !

حكم آدمز بأمانة وجد واجتهاد وناضل لعمل تشريعات جديدة ولكنه لم ينجح كما أراد ، ونقرأ الفقرة التالية من يومياته :

لقد استقر بحكم العرف أن ليس لرئيس الولايات المتحدة أن يخرج مع أى رفاق شخصيين ، وإنى ألترم بهذا . ولهذا اضطر لأن أقوم برياضتى فى الصباح قبل الإفطار . فأنا استيقظ عادة بين الخامسة والسادسة ، فأمشى حوالى أربعة أميال وأرجع أشعل مدفأتى وأقرأ ثلاثة إصحاحات من التوراة ، وأقرأ أوراقًا حتى التاسعة ، فافطر ، ومن التاسعة حتى الخامسة مساء أستقبل الزائرين المتتابعين - وفى النادر جدًا أحظى براحة لنصف ساعة - ومن الخامسة حتى السادسة والنصف أتناول العشاء ، وأقضى بعده حوالى أربع ساعات منفردًا فى حجرتى ، أكتب يوميائى ، أو أقرأ أوراقًا حول بعض المسائل العامة - موجز تاريخ الولايات المتحدة - صفحة ١٥٤ .

خاض الرئيس چون كوينسى آدمز الانتخابات عام ١٩٢٨ أمام منافسه أندرو جاكسون ، الذى اكتسحه كالزلزال .

وكان من أواخر تصريحات الرئيس چون كوينسى آدمز :

كان إعلان الاستقلال حدثًا رائدًا فى عمل البشارة الإلهية - أرض الميعاد والدولة الصليبية - صفحة ٨٩ .

عاد آدمز إلى ولايته ، ورشحته الولاية عضوًا فى مجلس النواب ، حتى أصيب بنوبة قلبية فى مكتبه فى فبراير ١٨٤٨ ومات بعدها بيومين .

أندرو جاكسون

الرئيس السابع : ١٨٢٩ - ١٨٣٧

- مرحى لـ جاكسون !
- كان الاحتفال بتتصيب جاكسون رئيسًا فى واشنطن أشبه بغزو الهمجيين لروما !
- امتلأت المدينة بالعامّة والبسطاء من أهل الغرب والجنوب ، ومنهم من قطع ما يقرب من ألف كيلو متر ليرى بطله رئيسًا .
- كانت المنطقة المحيطة بالكابيتول أشبه ببحر عظيم متلاطم ، كاد يمنع وصول موكب الرئيس !

• ما رأيت قط خليطًا كهذا ، وبدا أن عهد صاحبة الجلالة الدهماء قد انتصر !

تلك أقوال بعض المراقبين ، ومنهم دانيال ويبستر والقاضى ستورى •

اكتسح -رجل الفرونتير - چاكسون انتخابات ١٨٢٨ ، وجاء إلى واشنطن كالزلال ، ومعه زوجته التى تدخن الغليون وتخطئ فى هجاء أبسط الكلمات ، وأنصاره من العامة والبسطاء •

رفض چاكسون أن يقوم بزيارة المجاملة المعتادة للرئيس السابق چون كوينسى، ورفض آدمز أن يرافق خليفته فى مركبته إلى الكابيتول !
أنهى چاكسون بوصوله للبيت الأبيض حقبة السادة النبلاء من فرجينيا وماساشوستس •

ولد چاكسون فى ١٦٦٧/٣/١٥ على الحدود بين كارولينا الشمالية والجنوبية ، وتربى فى كوخ متواضع • فقد والده صغيرًا ، وعجزت أمه عن شراء شاهد حجرى لقبره • فنشأ الصبى فى فقر وحاجة وعدم اطمئنان • أوى أمه أحد أقربائها ثم ماتت أمه وهو فى الرابعة عشرة ، واشتهر بأنه المنشاجر الأول ، ولم يكن مستغربًا أن يقتل المحامى ديكنسون عام ١٨٠٦ لأنه وجه إهانته لزوجته ! •

التحق مع أخيه الأكبر بميليشيا كارولينا الجنوبية عام ١٧٨٠ ، ووقعًا معًا فى أسر القوات البريطانية ، ورفض بإباء وشمم أن يمسخ حذاء ضابط إنجليزى محتجًا بأنه أسير يُعامل معاملة الأسير وليس الخدم ، فهوى عليه الضابط بسيفه ، مما ترك أثرًا على رأس چاكسون وبده ، ولكن ازدادت عزته وقويت إرادته ، رغم مقتل شقيقين له فى الحرب الثورية •

درس چاكسون القانون ، وذهب إلى تنيسى ليعمل بالمحاماة والتجارة فى نفس الوقت ، حيث كان المحامون يتقاضون أتعابهم فى شكل بضائع مثل فراء الدببة والجلد والعسل والقطن والأرض !

واكتشف چاكسون كيف يتحكم أصحاب المال فى الساحل الشرقى فى حياة الكادحين أمثاله فى الغرب ، مما جعله يفقد ثقته فيهم وفى أصحاب المصارف •

كان چاكسون نسخة - أكثر شعبية - من چيفرسون ، يثق فى قدرة الشعب ويؤمن بالمساواة الكاملة ، فليس خريج هارفارد أفضل من رجل الفرونتير الذى يبنى كوخه

بيده، ويصطاد طعامه ، ويربى ماشيته ، ويقا تل الهن دى . كذلك كان - كرجال الغرب - .
يفضل القضاة المنتخبين عن المختارين .

وبفضل انتصاره المدوى على البريطانيين فى نيو أورليانز ، وتكليه بالهنود ،
اعتبره الكثير أفضل قائد عسكرى فى التاريخ ، فهو قيصر وناپوليون ومارلبورو فى
شخص واحد .

نظام الغنائم

اتبع چاكسون نظام الغنائم الذى يقضى بأن يُعين الفائز فى الانتخابات أنصاره
فى المراكز والوظائف الحكومية ، ومع هذا حافظ على شعبيته لدى أغلب الشعب
الأمريكى - خاصة فى الغرب - الذى اعتبره واحدًا منه وليس ارسنقراطيًا من
الشرق .

: ١٨٣٢

كارولينا الجنوبية تهدد بالانفصال

اعترضت كارولينا الجنوبية على الحماية الجمركية ، لأنها رأت أن ما
تدفعه فى الجمارك يذهب لجيوب رجال الأعمال فى الشمال ، وهددت
بالانفصال !

چاكسون يهدد كارولينا بالحرب

فما كمان من چاكسون إلا أن أرسل أسطول حربى لقصف ولايته التى
نشأ بها ، فتراجعت ، واستطاع هنرى كلاى - أكبر دعاة الحماية - أن يضع
حلا وسطًا .

الانتخابات

تحررت الانتخابات فى فترة چاكسون من قيد الملكية ، فارتفع عدد الأصوات
من ٣٥٦,٠٠٠ عام ١٨٢٤ إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ عام ١٨٣٦ ، ثم ٢,٤٠٠,٠٠٠ عام
١٨٤٠ .

الإصلاحات الاجتماعية

خفض جاكسون عدد ساعات العمل فى مصانع الدولة إلى عشر ساعات يوميًا بدلا من اثنتى عشرة وأربع عشرة. أنشئت النقابات المختلفة ، وبدأت المرأة تشارك فى الحياة الثقافية ، ونهضت صحافة رخيصة السعر لتكون فى متناول الجمهور ، وظهرت أول مجلة شعبية وأول مجلة أدبية .

وطالما استقلت الولايات المتحدة عن بريطانيا وأوروبا ، فلماذا لا يظهر أدب أمريكى (*) ؟ برز بنيامين فرانكلين - من قبل - وواشنطن إيرفينج وجيمس كوبر ووليام بريانت ، وجورج بانكروفت بكتابه « تاريخ الولايات المتحدة » .

حقوق الملكية

عند نشأة الثقافة الأمريكية

«...» فأصحاب المطابع الأمريكيون كانوا يقرصنون (يزورون) أشهر الكتب الإنكليزية ويعيدون طباعتها دون إذن الناشر ولا المؤلف ، وبالتالي لم يكونوا يدفعون حقوقًا لكاتب أمريكى جديد غير معروف . كانت القرصنة فى إعادة طبع المؤلفات الأجنبية خدمة للمستعمرات ومصدر إفادة للطابعين مثل فرانكلين الذى أعاد طباعة الكتب الأوروبية الكلاسيكية الكبرى لتنتيف القراء الأمريكيين . وحذا حذوه جميع أصحاب المطابع فى أمريكا ، فانتشرت أعمال القرصنة . وبلغ الأمر بأحد كبار الناشرين : ماثيو كارى أن دفع إلى عميل فى لندن - وهو نوع من جاسوس أدبى - كى يرسل إليه نسخًا من ملازم كتب غير مجلدة بعد ، فى بواخر سريعة تبلغ أمريكا فى شهر . وكان يرسل رجاله إلى المرفأ كى يحملوا الكتب المقرصنة من الباخرة سريعًا ، فيجزئ الكتاب أقسامًا يوزعها على عدة عمال فى صف الأحرف يتتايبون ليلا نهارًا ، فينتهى طبع الكتاب الإنكليزى المقرصن فى يوم واحد ، ويتم توزيعه على رفوف المكتبات فى الفترة نفسها التى يصدر خلالها فى إنجلترا .

(*) نقتبس من كتاب « موجز الأدب الأمريكى » ، وهو من منشورات وكالة الإعلام الأمريكية ما يلى :
كان الكتاب المقدس هو النموذج الأعظم للكتابة والمعتقد والسلوك . وقد تشبث كتّاب نيوانجلاند للتطهريون بقصص اليهود فى العهد القديم مؤمنين بأنهم كاليهود مضطهدون بسبب معتقداتهم ، وأنهم هم المختارون لبناء أورشليم الجديدة لتكون جنة الله على الأرض . - صفحة ٩ .

ولأن الطباعات القانونية المستوردة كانت تكلف كثيراً وتزيد عن أسعار الطباعات المقرصنة محلياً ، تأثر وضع حقوق المؤلف المحلي والمؤلف الأجنبي مثل السير والتر سكوت وشارلز ديكنز . لكن المؤلفين الأجانب (الإنجليز) يكونون ، على الأقل ، قد حصلوا حقوقهم من ناشرهم الأصليين وياتوا مشهورين . بينما الأميركيون لم يبلغوا ذلك : مثل جيمس فينيمور كوبر الذى لم يكن لا يحصل فقط على حقوقه المادية ، بل كان يرى كتبه تنقرصن ولم يملك أى اعتراض . فأول كتب كوبر الناجحة (الجاسوس) (١٨٢١) تناوله أربعة طابعين قرصنة دفعة واحدة بعد شهر واحد على صدوره .

ومن دواعى السخرية أن قانون حقوق المؤلف (وضع مسودته الأولى نوح وبستر وصدر عام ١٧٩٠ مشرعاً القرصنة) كان حماية وطنية بالدرجة الأولى ، لأنه حفظ حقوق الكتاب الأميركيين وحدهم ، وبقي على الكتاب الإنجليز أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم . ولشدة ما كان عليه القانون من سوء ، لم يسع أحد من أوائل الناشرين الأميركيين إلى تغييره ؛ لأنه كان من مصالحهم ، على أن القرصنة أضرت بالجيل الأول من الكتاب الثوريين الأميركيين ، فلم يكن مفاجئاً أن ينتج الجيل التالى أعمالاً أقل أهمية .

رغم كل ذلك ، غنم الأميركيون طوال أول خمسين سنة فى بلادهم الجديدة ، من مجموعات الكتب الأجنبية والكلاسيكية المقرصنة الرخيصة . وكان لأوائل كبار الكتاب الأميركيين أنفسهم أن يفيدوا من ذلك ، قبل أن يبدأ نجمهم يلمع حوالى عام ١٨٢٥ « موجز الأدب الأمريكى - صفحة ١٥ ، ١٦ . من منشورات وكالة الإعلام الأمريكية .

ولا يفوتنا ذكر التوزيع الهائل لكتاب توماس بين « الإدراك العام - Common Sense » الذى تجاوز مائة ألف نسخة فى الشهور الثلاثة الأولى من صدوره (*) . ومع هذا ، وفى عام ١٨١٦ كتب أحد رؤساء التحرير فى مجلة أميركية :

(*) لست أعلم كتاباً سياسياً واحداً وزع فى العالم العربى كله أكثر من خمسين ألف نسخة ، فى القرن العشرين كله .

التبعية حالة انحطاط سلبية .. أن نكون تابعين لعقل أجنبي فيما يمكننا إنتاجه، يعنى أن نضيف الغباء إلى جريمة الضعة والكسل - موجز الأدب الأمريكي صفحة ١٤ .

ومع تلك الموجة الكاسحة للديمقراطية الشعبية ، ظهرت آثار جانبية :
« أخذت تصرفات الناس وسلوكهم تزداد ديمقراطية ، وتقل مراعاة العرف والتحفظ فيها ، .. وشاعت المشاجرات بالأيدى وتبادل الشتائم ، بل والمبارزة .. وكثرت فى الجنوب والغرب النزاعات العائلية التى تتسم بحرية استخدام الترشق بالمدى والمسدسات .. ومن الطبيعى أن الشنق بمعرفة الأهالى دون محاكمة تغلغل فى المناطق التى كانت المحاكم ورجال القانون فيها غير أهل للركون إليهم » - موجز تاريخ الولايات المتحدة - صفحة ١٦٠ .

حرب چاكسون على المصرف الثانى

تأسس البنك الأول للولايات المتحدة فى سنة ١٧٩١ بهدف تدعيم العملة وتنشيط التجارة والأعمال ، وكان ميلاده على يد الكسندر هاملتون - رغمًا عن أنف توماس چيفرسون - وكانت الحكومة تملك أسهمًا فى البنك ، ولكنه فى النهاية بنك خاص يملكه أصحاب الأسهم .

أثار البنك سخط وانتقاد بعض الناس ، الذين رأوا أن البنك يعمل لمصالح فئة قليلة من الناس .

وأنشئت بنوك أخرى صغيرة على مستوى الولايات ، ولكن فى عام ١٨١٦ ، منح بنك ثان شبيه بالأول ، امتياز مدته عشرون عامًا . عارض أصحاب الأعمال الصغيرة ، خصوصًا فى الغرب ، قيام البنك الثانى خوفًا من أن يعمل لمصالح القلة الثرية . وكان من ضمن شعارات چاكسون فى حملته الانتخابية سحق ذلك البنك الذى أصبح قلعة للسلطان الشرقى المالى والاحتكارى ، واعتبره چاكسون مؤسسة غير ديمقراطية ، فهو - مثل توماس چيفرسون - كان يخشى دائمًا من تسلط المال وتأثيره فى إفساد السياسة والديمقراطية ، فما أن وصل چاكسون واشنطون حتى أوفى بوعده وسحب الودائع الحكومية من البنك .

وحكمة غير متوقعة من چاكسون

استوطن الأمريكيون تكساس منذ عام ١٨٢٣ ، وتزايدوا بها حتى سيطروا على الحياة بها ، ثم انفصلوا عن المكسيك وطلبوا أن ينضموا إلى الولايات المتحدة في عام ١٨٣٦ .

أظهر چاكسون حكمة وتريثًا ، فلم يوافق ولم يرفض ، وظلت المشكلة معلقة عشر سنوات ، حتى تكفلت الحرب الأمريكية المكسيكية بحلها ، وابتلعت الولايات المتحدة تكساس ، ومعها نيومكسيكو وكاليفورنيا !

وفى اليوم الأخير من فترة رئاسة چاكسون ، أقام علاقات دبلوماسية مع الجمهورية الوليدة فى تكساس .

مارتن فان بورن

الرئيس الثامن : ١٨٣٧ - ١٨٤١

ولد فان بورن فى ٥ ديسمبر ١٧٨٢ فى نيويورك ، مارس المحاماة واختير عضواً فى المجلس التشريعى بنيويورك ، ثم عضواً بمجلس الشيوخ مرتين ، ورأس المعارضة ضد الرئيس چون كوينسى آدمز . وعندما تولى چاكسون الرئاسة عينه وزيراً للخارجية ، ثم عينه نائباً له فى فترته الثانية .

رشح فان بورن نفسه للرئاسة فى عام ١٨٣٦ ، وفاز بالمنصب .

١٨٣٧ الأزمة الاقتصادية

عانت الولايات المتحدة ركوداً شاملاً نتيجة تضخم القروض والائتمان وتجاوزهما حجم الأعمال المتاح ، ولم يتحرك فان بورن كما يجب لعلاج ذلك ، بسبب إيمانه بالدور المحدود للحكومة .

اهتزت شعبيته ، وخسر الانتخابات عام ١٨٤٠ ، ثم رشح نفسه ثانيًا ١٨٤٨ ، وخسر ثانيًا .

١٨٤١ - ١٨٤٥ :

وليام هاريسون

وچون تايلور

الرئيس التاسع والرئيس العاشر

تولى الرئاسة عام ١٨٤١ وليام هنرى هاريسون ليصبح الرئيس التاسع للولايات المتحدة ، ومات فى نفس السنة ، بل بعد شهر واحد من رئاسته إثر نوبة برد حادة - فكان بذلك أول رئيس للولايات المتحدة يموت أثناء رئاسته - فأصبح نائبه چون تايلور الرئيس العاشر .

* * *

الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية(*)

روحية جارودى

إن ما نطلق عليه « العالم الجديد » - نتيجة لأن السياسة الاستعمارية تجاهلت ودمرت الحضارات العبقريّة التي عاشت في ذات المكان منذ آلاف السنين وانتشر أبناؤها وثقافتها في القارة كلها - شهد في جنوبه بعد مرور كريستوفر كولومبوس ، عملية دمار هائلة دفعت القس مونسينيور بارتولومى دى لاس كاساس - أول القساوسة الذين أرسلوا إلى الأمريكتين ، وأصبح فيما بعد كبير قساوسة - إلى أن يكتب في كتاب بعنوان « تدمير الأراضي الهندية » ، قائلا : « الغوغائية جاءت من أوروبا » .

أما في شمال القارة ، وفيما وراء المكسيك ، فقد فُرض الاستعمار في شكل جديد . في عام ١٦٢٠ ، وصلت مجموعة من المهاجرين الإنجليز ، الكالفانيين والبيوريتانيين ، الهاربين من الاضطهاد ، إلى ماساتشوسيتس ، وعُدّوا أن مهمتهم هي بناء أرض جديدة . هؤلاء المستوطنون ، الذين أصبحوا بعد مائتي عام ، هم صناع الولايات المتحدة ، وضعوا جذورهم في بلاد ليس لهم فيها أى تاريخ ، وأسسوا لأنفسهم أسطورة مؤداها : أن مغادرتهم إنجلترا هي بمثابة « خروج » توراتي جديد .

أمريكا كانت هي في رأيهم « أرض الميعاد » حيث يجب عليهم بناء مملكة الرب . وقاموا بوضع تلك المهمة الإلهية من أجل تسويق حربهم ضد الهنود وسرقة أرضهم ، وذلك بناء على السابقة التوراتية ليشوع و« الإبادات المقدسة » التي تحدثت التوراة عنها . وكتب أحدهم قائلا : « إنه من الواضح أن الله دعا

(*) ترجمة : ليلي حافظ

المستوطنين إلى الحرب . . الهنود مثل قبائل الأماليسيت القديمة والفلسطينيين ،
التي تحالفت مع قبائل أخرى ضد إسرائيل » . ترومان نلسون « البيوريثانيون في
ماساتشوسيتس : من مصر إلى أرض الميعاد » (اليهودية المجلد السادس
عشر ، ٢ ، عام ١٩٦٧) .

« أرض الميعاد » أصبحت منذ ذلك الوقت أرضًا محتلة . هذه الممارسات من
السبى والمذابح لم تتناقض مع فكرتهم الدينية ؛ لأنه بالنسبة لهم : الإثراء ، مثل
الانتصار ، دليل على مباركة الإله .

عندما أعلنوا استقلالهم عن إنجلترا ، وضع جورج واشنطن ، أول الآباء
المؤسسين ، فى خطاب تعيينه رئيسًا للولايات المتحدة ، أفضل صيغة لما أصبح فيما
بعد المبدأ الذى سارت عليه السياسة الأمريكية حتى يومنا هذا : « لا يوجد شعب أكثر
جدارة من شعب الولايات المتحدة ، بألا يملك إلا أن يشكر ويعبد اليد الخفية التى
تقود شئون الإنسان . كل خطوة قادتة إلى طريق الاستقلال الوطنى تحمل فى طياتها
علامة التدخل الإلهى » .

« اليد الخفية » هذا هو التعبير الذى اخترعه آدم سميث ؛ لكى يتوج نظريته
الاقتصادية : إذا كان كل فرد يسعى من أجل مصلحته الشخصية ، فإن المصلحة
العامة ستتحقق . « اليد الخفية » هى التى تحقق هذا التجانس .

ورأى واشنطن فى تلك « اليد الخفية » « التدخل الإلهى » للرب ، وأيضًا فى
الوقت نفسه رأى فيها القانون الأساسى للتجانس بين المصالح الشخصية والمصلحة
العامة .

وكتب خليفته جون آدمز : « إننى لا أملك إلا أن أعُدُّ تأسيس أمريكا ما هو إلا
خطة إلهية ، تراعت له بهدف تنوير وتحرير جزء من البشرية التى لا تزال تعاني
من الاستعباد » . وقال الكاتب هيرمان ميلفيل فى القرن التاسع عشر : « نحن
الأمريكيين ، شعب ذو خاصية ، شعب مختار . نحن إسرائيل العصر الحديث ؛ نحمل
شعلة الحريات » . (أمريكا كحضارة . ص ٨٩٣) .

هناك بالتأكيد مغزى لأن تظل تلك النبوءة وكاتبها الأول يعيشان حتى يومنا هذا :

فكل دولار طبع ، يوجد على جانب منه صورة واشنطن وعلى الجانب الآخر تلك الكلمات التى لا يمكن توقعها على ورقة مصرفية : « فى الله نثق » .

وهذا سيصبح من ثوابت الشعب المختار الجديد : الله والدولار هما أهم كيتين بالنسبة للسلطة .

جون آدمز الذى الذى خلف واشنطن فى الرئاسة الأمريكية ، أعلن بدوره قائلا : « أمريكا خلقت بيد الله ، من أجل أن تكون المسرح ، حيث على الإنسان أن يصل إلى وضعه وقيمه الحقيقية » . (السيرة الذاتية . المجلد الأول ، ص ٢٨٢) .

كما ظل أول من وضعوا النظريات الكونفدرالية ، مثل القس دانا ، يؤكدون على العلاقة الإلهية للدولة الجديدة : « الشكل الوحيد للحكومة التى أسسها الرب بطريقة واضحة كان حكومة العبرانيين . كانت تلك جمهورية كونفدرالية ويهودا رئيسها » . (دانا ، سيرمون ، ص ١٧) .

جيفرسون ، ثالث رئيس للولايات المتحدة ، أعلن هو أيضًا ، أن شعبه هو « شعب الله المختار » (ملاحظات عن ولاية فرجينيا . القسم التاسع عشر) .

تمامًا كما قال الرئيس نيكسون ، بعد مائتى عام : « الله مع أمريكا . الله يريد أن تقود أمريكا العالم » .

الشيء نفسه سيقوله كل الرؤساء الأمريكيين من أجل تسويق كل أعمالهم الوحشية .

إن التناقض بين الإيمان فى حد ذاته والممارسة الواقعية ، هو من الثوابت فى السياسة الأمريكية : فالرئيس ماكنلى ذهب لغزو الفليبيين من أجل « رفع شأنهم ، وتحضرهم ، وتحويلهم إلى المسيحية » (*) .

وهناك بعض الأمثلة على ذلك : فى عام ١٩١٢ ، أعلن الرئيس تافت ، عندما قام بغزو المكسيك : « يجب على أن أحصى شعبى وممتلكاته فى المكسيك ، حتى تفهم الحكومة المكسيكية أن هناك إلها فى إسرائيل تجب طاعته » .

(*) وعندما قيل له : إن الفليبيين مسيحيون ، قال إذن نحولهم للبروتستانتية .

لم يتغير الخطاب من واشنطن إلى كلينتون ، فأمریکا - بالنسبة للمستبدين الذين يحكمونها - ظلت دائمًا هي الذراع اليمنى للآلهة المقدسة .

وفى أوج الحرب فى فيتنام ، ذهب الكاردينال سبيلمان ، رئيس أساقفة نيويورك ، والذي كان يتحدث عن كل هؤلاء الذين « يؤمنون بأمريكا وبالله » ، إلى سايجون من أجل أن يقول لقتلة الشعب الفيتنامى : « أنتم جنود المسيح ! » .

واليوم ، فإن صناعة السلاح ومبيعاته هى الأساس المتين « للازدهار الاقتصادى » فى الولايات المتحدة ، وذلك من خلال الحصول على دعم حكومى ، وتمويل من الدولة ، وإجراء أبحاث وتطوير من أجل مصانع الحرب ، وبيع الأسلحة للخارج . وهذا هو القطاع الأكثر ازدهارًا من بين كل قطاعات التصدير الأمريكية . وقد قام صموئيل هانتجتون فى « صدام الحضارات » بإخفاء مشروعات هيمنة الولايات المتحدة على العالم وراء صورة الجهاد الدينى الذى يضع « الحضارة اليهودية المسيحية فى مواجهة التحالف الإسلامى الكونفوشىوسى » .

أصبحت مهمة السياسيين والإعلاميين وكل من يدعمهم ، هى تخدير الشعب عن طريق تحويل تلك الأساطير إلى حقيقة تاريخية . وذلك من الجذور . توكفيل ، من أوائل المحللين المتعمقين للسياسة الأمريكية ، كتب يقول : « لا أعرف إن كان كل الأمريكيين يؤمنون بدينهم ، ولكنى متأكد أنهم مدركون أنه من الضرورى أن يؤمنوا من أجل الاحتفاظ بالمؤسسات الجمهورية » . وأضاف قائلا : « ينشر البعض الأفكار المسيحية لأنهم يؤمنون بها ، أما البعض الآخر فينشرونها لأنهم يخافون ألا يبدو أنهم يؤمنون بها » . فى الولايات المتحدة الرئيس متدين ، وبالتالي فإن النفاق يجب أن يكون عامًا » .

منذ ذلك الحين استطاع اليكسى دى توكفيل أن يكشف تلك الامتثالية فى كتابه عن « الديمقراطية فى أمريكا » الذى نشر عام ١٨٤٠ ، فقال : « لم أعرف بلادًا فيها هذا الحد القليل من استقلال الفكر والنقاش مثل الولايات المتحدة » .

فى عام ١٨٥٨ ، كتب هنرى ديفيد ثورو ، أحد المنشقين النادرين (صاحب كتاب « والدن » ، أو « الحياة فى الغابة ») يقول : « لا يحتاج أحد إلى قانون من أجل السيطرة على حرية الصحافة . فإنها تقوم بذلك بنفسها وأكثر مما يجب . ففى حقيقة

الأمر عندما تصل المجتمعات إلى رأى موحد حول الأشياء التى يمكن أن تختلف فيها، فإنه لا يوجد واحد فى الألف يجرؤ على الإفصاح عن شىء مختلف» . إن قيام التوجيه والسيطرة على الرأى العام ، والذى يطلق عليه اليوم فى الدول التى تقع تحت السيطرة الأمريكية ، « الفكر الموحد » ، كان من خواص « الفكر الأمريكى » الأسمى .

الفكر المكارثى ، لم ينتظر مكارثى فى عام ١٩٥٢ لى يهيمن ، ولكن الرجل أعطاه العلامة المسجلة ، وهى « مناهضة تنوع الفكر » .

هذه التركيبة للفكر الأمريكى ، فى فترة تعيش فيها الولايات المتحدة أزهى عصورها ، عُدَّت صورة حديثة للبيوريتانية التفتيشية التى كانت موجودة فى البدايات ، عندما قام مشرعو كونكتيكت ، خلال سنوات ١٦٤٠ - ١٦٥٠ كما قال توكفيل فى كتابه ، بإصدار هذا القانون الجنائى الذى وجد فى « الكتب المقدسة » : « كل من يعبد إلها آخر غير إلها ، سيقتل » .

الاختلاف الجوهرى هو أننا اليوم نقوم بالابتهاال إلى نفس الآلهة من أجل الدفاع عن « قيم » أخرى ، أو بالأحرى غياب قيم معينة غير تجارية مثل : الحرية (التجارية) أو « حقوق الإنسان » (والتى هى آخر ما يهتم به المستبدون) .

هذه إذن هى أول أسطورة فى السياسة الأمريكية ، وهى الأكثر دموية : نحن « شعب مختار » . وعلى هذا الأساس ، استغلت ذلك مسوِّغا لكل الابتزاز القومى والاستعمارى ، فقامت ببناء طبقية بين الأعراق السامية وتلك الأدنى ، مع الاحتفاظ للأولى بـ « الحق » فى الهيمنة ، ومع الادعاء بأن ذلك ما هو إلا تكليف إلهى ، فوق كل القوانين الدولية (على سبيل المثال قرارات الأمم المتحدة) التى تتبثق من الرغبات الإنسانية فحسب .

إن المرء على سبيل المثال يعرف ، فى التعبيرات الهتيرية ، أى نوع من الابتزاز يستغل اسم « الشعب المختار » لإثارة مشاعر السمو لدى « الشعب الأرى » و« الشعب المختار » الجرمانى ، الذى من مهمته خلق « رجل جديد » عن طريق فرض هيمنة عالمية . فى مواجهة تسويغات مثل تلك التى يدعون من خلالها أنهم « اختياري إلهى » ، رد روسو بصرامة قائلا : « أقول لهؤلاء العرقيين : ربكم ليس

ربنا . هذا الرب الذى يبدأ بأن يختار لنفسه شعبًا واحدًا ويرفض سائر البشرية ، ليس هو الأب الواحد لكل البشرية » . (إيميل . كتاب ٤) .

* * *

وحدانية السوق

الأساس الثانى للفكر الأمريكى ، هو ذلك الذى انبثق من إعلان الاستقلال وتفسيره المباشر الذى قام به أول وزير لخزانتها الذى اختاره واشنطن : الكسندر هاملتون .

هاملتون كان فى أساسه تلميذا لآدم سميث ، يرى أن الملكية حق مقدس للإنسان ، وأن فى السوق تتقابل المصالح الخاصة ، تقودها « اليد الخفية » بدون علمها ، فتندمج مع « المصلحة العامة » .

هكذا يكون السوق هو المنظم الوحيد للعلاقات الاجتماعية .

يختلف هاملتون عن سميث فى نقطة واحدة فقط : دور الدولة . بالنسبة لهاملتون ، فإن على الدولة التدخل ، ولكن ليس من أجل تخفيف عدم المساواة المترابدة الذى يؤدى إليه بالضرورة العمل التنافسى فى السوق الحر من أى ضوابط ، ولكن - على العكس من ذلك - من أجل أن تصبح الداعم للشركات الأنجح عن طريق خفض ضرائبها ومنحها أكبر كمية من المساعدات أو الخدمات العامة .

البنك المركزى ، بصفة خاصة ، يجب أن يتمتع بوضع مستقل ليكون بعيدًا عن كل سيطرة ديمقراطية من شأنها التدخل فى المواجهة الدائمة بين الأقوياء والضعفاء .

ناعوم تشومسكى أعطى تفسيرًا دقيقًا للهدف الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية التى تدافع عن « الديمقراطية » ، أى المجتمعات « المفتوحة » . فقال :

« السياسة الخارجية الأمريكية وضعت من أجل خلق - والحفاظ على - نظام دولى تستطيع شركات الولايات المتحدة أن تزدهر من خلاله ، عالم من « مجتمعات مفتوحة » ، أى مجتمعات مفتوحة أمام الاستثمارات ، تعمل على توسيع أسواق التصدير وعلى سهولة انتقال رؤوس الأموال ، وأيضًا على قيام الشركات الأمريكية والشركات المحلية التابعة لها ، باستغلال الثروات الإنسانية والمادية . إن تعبير

« المجتمعات المفتوحة » يعنى فى تفسيره الحقيقى ، المجتمعات المفتوحة أمام التحكم الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة » .

١- الاقتناع بأنهم « شعب مختار » لديه « مصير ميبين » للسيطرة على العالم من أجل أن ينشئ فيه دولة الرب .

٢- التأكد من أن علامة ذلك الاختيار الإلهى هى النجاح والانتصار ، الذى يترجم إلى ثروة ، مهما كانت الوسائل التى استخدمها « الناجحون » من أجل الوصول إليها ، وذلك حسب أفكار هاملتون التى أعرب عنها فى بدايات النظام .

٣- عدم المساواة الأولية والتى جاءت نتيجة للعرق أو لوضع اجتماعى موروث ، جعل من « حرية التجارة » قانون اللعبة الأكثر تأثيراً ؛ لأنه يعطى للأقوى إمكانية تحطيم الأضعف .

٤- من هنا تأتى فكرة أن النجاح فى الأعمال هو « عمل أخلاقى » ، وذلك حسب التعبير الذى أطلقه شليزنجر ، وأن « الرابحين » وبخاصة أكبرهم ينالون الشرف بل التقديس ؛ ولهذا السبب فإن جون روكفلر تحدث عن « مهمته » : « الله هو الذى أعطانى الثروة . القدرة على كسب المال هبة من الله . ولأنى تلقيت تلك الهبة ، فإبنى أرى أن واجبى هو أن أكسب مالا أكثر ، وأن استخدمه من أجل الإنسانية حسب الطريقة التى يملئها على ضميرى » .

تلك هى فى الأصل العناصر التى تكون « العقيدة الأمريكية » .

العطر الروحانى نفسه يتصاعد من النجاحات الاقتصادية للبلاد ، تماماً مثل النجاحات الفردية . فى « ندوة » حول موضوع : « السلم الاقتصادى والسلم الروحانى » نظمت فى لوس أنجلوس فى مايو عام ١٩٨١ ، وضمت ٣٠٠ من رؤساء الشركات تحت رعاية البيت الأبيض ، أعلن نلسون هانت ، مالك سلسلة فنادق هيلتون : « أهم شئ بالنسبة لبلادنا هو أن يكون لدينا مناخ روحانى ، مما يعنى أننا نستطيع أن نكسب المال الذى يجب أن نكسبه » . (ذكر فى « الأمريكيون » نشر مازارين عام ١٩٨٣) .

منذ عام ١٨٤٠ ، قام توكفيل فى كتابه « الديمقراطية فى أمريكا » بتحليل الآلية التى تعمل منذ ذلك الحين فى العالم الجديد ، وقال : « لم أعرف

شعبًا عشقه للمال يحتل جزءًا كبيرًا فى قلب أبنائه مثل الشعب الأمريكى ، شعبًا ، عبارة عن تجمع من المغامرين والمضاربين » . لم يكن ذلك تحليلًا عنصرياً عن شعب ، ولكنه نتائج الأوضاع التاريخية لمولد « قومية » لم تكن أبداً واحدة ، بل هى ، كما قال توكفيل ، « تجمع » من المهاجرين الذين لم يجمعهم تاريخ أو ثقافة مشتركة .

هؤلاء الرجال ، مهما كانت أصولهم ، جاءوا فى غالبيتهم العظمى من أجل البحث عن عمل وكسب المال .

تشابهت الرابطة الوحيدة التى تجمعهم ، سواء كانوا أيرلنديين أو إيطاليين ، مكسيكيين أو صينيين ، مع تلك التى تربط بين موظفى الشركة التى يعملون فيها . لم يكن هناك أى ثقافة أصلية (باستثناء ثقافة الهنود) يمكن أن تشكل رؤية ما حول نهاية روحانية مشتركة لمثل ذلك التجمع من مهاجرين بلا جذور .

حتى لو اختفت الحقائق وراء قناع الأساطير المؤسسة مثل « الاختيار الإلهى » و « المصير المبين » ، فإن الولايات المتحدة كانت منذ البداية عبارة عن منظمة يسيرها فقط المنطق الاقتصادى والتكنولوجى ، حيث يشارك كل فرد كمنتج وكمستهلك ، كمكتشف أو كمضارب ، كصياد منافس لكل الآخرين فى امتلاك الأرض ، أو البترول أو الذهب ، هدفهم الوحيد هو زيادة قدرتهم على شراء الأشياء وأيضاً إن كانوا فى حاجة لذلك ، على إفساد الرجال ، وذلك حسب عقيدة هاملتون فى أولية الفساد . أما أى رؤية حول النهايات الأخيرة ومعنى الحياة ، أى ما ليس له داخل هذا النظام أى سبب للوجود ، فتظل مسألة شخصية تمارسها أقلية صغيرة لا تزال تقاوم بكل بطولية المناخ العام للفراغ الروحى فى عالم داروينى جديد يطبع ما ادعاه أحد أعضائه العباقرة بـ « القوانين المقدسة للسوق » (إدوارد لوتواك . « الرأسمالية الفذة » دار نشر أوديل جاكوب ، عام ١٩٩٩ ، ص ٩٤) .

غياب النهايات ، خارج عالم القوة والثروة ، ليس فقط خصيصة من خصائص النظام ، بل إنه أيضاً شرط للبقاء .

ولقد ذكر لوتواك بالكثير من الصراحة والسخرية أنه فى النظام الذى يدافع عنه (والذى هو التطور الأخير للرأسمالية) « أن يفقد المرء أصالته مسألة مطلوبة بشكل

ما • فإن التخلي طوعية عن الضمير من أجل حياة مخدرة • • هو أفضل اختيار ممكن • إنه ضمان النجاح لرجال الأعمال والتحليق عاليًا للسياسيين الكبار وآخرين من الناجحين ؛ لأنهم إن فكروا في النهايات الأخيرة فهم حتمًا سيفسدون • • والرأسمالية الفذة لن تكتفى بانتصار الأسواق ، بل ستمد جوائز السوق إلى كل أشكال النشاط الإنساني » • (ص ٢٨٥) • ويضع كمثال على ذلك : « الفنون الجميلة والأدب ، والرياضة » والتي تم تحويلها تمامًا عن أهدافها الأساسية بناء على مطلب السوق وهو : « جذب أكبر عدد من الجمهور أو من الرعاية • • لذا فيجب على العرض أن يضاعف الأرباح » • (ص ٢٨٧) •

هذا الغياب لكل النهايات الإنسانية أو الإلهية هو الخصيصة الأعمق « للعقيدة الأمريكية » التي تهيمن اليوم على العالم : الخلط بين الوسائل والأهداف ، ويصبح المال هو الدين •

هذا المرض (العقيدة الأمريكية) انتشر في العالم ، و« مناهضة العقيدة الأمريكية » هي محاربة ذلك المرض الذي يجب ألا يشفاء الشعب الأمريكي نفسه منه ، هذا الشعب الذي هو ضحية رجال المال المستبدين ، والسياسيين والعسكريين ، الذين يفرضون عليه حياة بلا هدف ، وهذا ما يريدون فرضه أيضًا على العالم •

قام الاقتصادي ميشيل ألبر ، في كتابه « الرأسمالية ضد الرأسمالية » (*) (دار نشر سوي ، عام ١٩٩٣ ، ص ٢٣٠) بإعطاء تفسير عميق « لوحيدانية السوق » التي تُعدّ الخصيصة المهيمنة للعقيدة الأمريكية ، (ولقد جاء التفسير في إطار دراسة في الاقتصاد السياسي ، إلا أنه قائم أيضًا في كل نواحي الثقافة) ، فقال : « الضرورة الأساسية هي إخلاء الأفكار الفلسفية من نهاياتها » •

* * *

لا يسع المرء أن ينسى ، في استخلاصه لتكوين العقيدة الأمريكية ، أن الولايات المتحدة كانت قبل إعلان استقلالها ، مستعمرة • بكل ما يتضمن ذلك من عنصرية أساسية من جانب « العرق السامي » عرق المستعمر •

(*) ترجمته ونشرته مكتبة الشروق •

بدون ذلك لن يفهم المرء التناقض العميق للنظام ، بين تأكيدات الواهية للعالمية وبين تفضيله « الجنس الأبيض » ورفضه الآخر ، هنودًا أو سودًا بصفة خاصة .

لذلك ، فمنذ بدء « المنافسة » الاقتصادية ، كان هناك عدم مساواة جذرية .

أولاً : حسب الإحصاءات التى جرت فى عام ١٧٩٠ ، فإن العبيد السود المستعبدين من كل حق مدنى ، كانوا يمثلون ١٧ ٪ من السكان الذين كان تعدادهم ٤ ملايين نسمة . ومن بين البيض ، فى بوسطن على سبيل المثال ، كان العشرة فى المائة الأغنى يملكون خمسة أثمان موارد كل الشعب الذى كان مكوناً من عمال وبحارة فقراء (بجانب العبيد السود) .

ومن أجل تسويق الاستعباد كانت الحجج مختلفة . أولاً هناك حجج دينية : فبالنسبة للقادمين ، الحاملين للمشروع الإلهى عليهم بناء « مدينة الرب » فى « العالم الجديد » . أما الهنود ، بما أنهم ليسوا مسيحيين ، فقد عُذُّوا عملاء الشيطان ، ويجب القضاء عليهم كما فعل يشوع مع الفلسطينيين .

بذلك المبرر تستبدل ، أو بالأحرى تضاف ، حجة أخرى تقوم على فكرة مبسطة ومتطورة وذات اتجاه واحد للتاريخ ، وهى أن : الهندى « حيوان متوحش » يتعيش من الصيد . « أما التعيش من الزراعة فذلك واقع الإنسان ؛ والتعيش من الصيد هو واقع الحيوان . » الوحي قال للإنسان : ستعمل فى الأرض . « هذا فقط يفسر الحياة الإنسانية . (براكنريدج . توحش الهنود ، ١٧٨٢) .

إن حجة « الشيطانية » تتألف تمامًا مع الحجة العنصرية للـ « غوغاء » . فما يبقى هو الرغبة فى تدمير الآخر عن طريق إعطائه صفة شيطانية .

ولقد وصل فرانكلين إلى حد دفع الهنود إلى إيمان الخمر من أجل الإسراع فى إبادتهم وفى الوقت نفسه سرقة الأرض منهم : « إننى أساند الرأى القائل إنه يجب دفعهم إلى التنازل عن جزء من أرضهم ، تلك التى تتناسب بشكل أفضل مع إنشاءاتنا » .

باسم تلك الأساطير الدينية والعنصرية ، حققت الولايات المتحدة أكبر عملية منظمة من « التطهير العرقى » فى التاريخ ، ضد الهنود ، السكان الأصليين .

نفس هذا الرفض الاستعماري والعنصرى للآخر توالى بعد ذلك ضد السود من خلال توسيع عملية تجارة الرقيق .

هذا أيضًا استغلت التوراة • سيويل ، أحد قضاة المحكمة العليا فى ولاية ماساتشوسيتس (نفس المحكمة التى أدانت سحرة سالم) قتل الأمر بحثًا فى التوراة ورسائل بولس عن الدليل على أن الله سمح بوجود عبيد ، وأن السود ورثوا من حام غضب الرب عليه •

وبعد ذلك ، وتحت تأثير « فلسفة التنوير » سوغ مؤيدو الاستعباد فكرهم من خلال قوانين الطبيعة وفلسفة لوك •

إلى أن ظهرت الحجة الاقتصادية فى إطار فكر دينى شاذ • « الرب اختار تلك المستعمرة من أجل أن يعمل فيها عبيد سود ، بسبب اعتيادهم حرارة المناخ التى لم يعتدها البيض » •

خبير بيولوجى عنصرى قدم مسوغاته التى تثبت دونية « هذا العرق من الرجال الذين هم مستعدون بالطبيعة » •

التناقض واضح بين إعلان الاستقلال ، الذى وضع بأيدى مستعمرين يمتلكون عبيدًا ويطالبون « بالمساواة فى الحقوق لكل البشرية » ، وبين الاستعباد طوال قرون من الزمن والفصل العنصرى للسود إلى يومنا هذا • باسم « الدفاع عن حقوق الإنسان » تقع مذابح للأطفال والمدنيين من خلال القصف الجوى ، والمجاعة أو تدمير البنية التحتية الاقتصادية •

إن « حقوق الإنسان » هى حقوق الرجل الأبيض ، وبالنسبة للولايات المتحدة ، « الواسب - WASP » وهى الحروف التى تعنى : پروتستانت أنجلو ساكسون بيض •

صدر قانون عام ١٨٩٢ ليحد رسميًا هجرة « الأعراق الشرقية » •

ومنذ القرن التاسع عشر ، شجع الفكر « الداروينى الاجتماعى » (الأقوى يستبعد الأضعف) على امتداد وتوسع تلك النفرقة العنصرية ، التى تأسست على معايير اقتصادية واجتماعية •

* * *

تحديد صورة للعقيدة الأمريكية ، يعد بمثابة تحديد داخل « دوائر » جهنم دانتي ، مناطق أكبر فأكبر للخضوع للنظام •

أولى الدوائر هى تلك الخاصة بأمريكا الشمالية : تلك الخاصة بـ « التطهير العرقى الضرورى » لالنتهاء من إبادة الهنود ؛ وذلك من أجل أن تتحقق ، من خلال تملك الأرض ومحاصيلها ، وما تحت الأرض من بترول وذهب ، التراكبات البدائية الضرورية من أجل الوصول إلى الدائرة الثانية التى هى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية .

إن نقطة الانطلاق « القانونية » لتلك المرحلة الأولى ، هى رمزيا التعديل الدستورى الثانى ، والذي سمح للمواطنين الأمريكيين (أى البيض فقط مهما كانت جنسيتهم الأصلية) أن يحملوا أسلحة خاصة .

هذا التعديل يهدف أساسا إلى الدفاع عن النفس ضد « الضحايا » (أصحاب الأرض الأصليين) ، كما يهدف إلى تدميرهم .

هذا الوضع ظل يحمل صفة جوهرية ، وقدسية أيضا ، إلى حد أن التعديل ما زال قائما حتى الآن لم يتغير ، فهو يسمح ببيع السلاح بلا قيود .

« الانطلاق نحو الغرب » ، اتخذ أهمية متزايدة مع تدفق المهاجرين ، الذين كانوا يضمون مزيجا شاذا من البشر ، ابتداء من المجرمين الذين حكم عليهم بعقوبات ، وهاربين من محاكم بلادهم الأصلية ، إلى المهاجرين السياسيين ، الهاربين من بطش التحالف المقدس فى أوروبا . كانت الغالبية العظمى منهم فلاحين بلا أرض ، فكانوا متلهفين على الحصول على بعض منها ، وعمالا بلا عمل ، وأفرادا يعيشون على هامش المجتمع ، وآخرين من الليانسين ، وأيضا من المضاربين الفاشلين أو المتهربين من الخدمة العسكرية .

« الحلم الأمريكى » يمتد لأبعاد شاسعة حيث يستطيع كل شخص أن يحصل على جزء منه ، كل حسب قوته ، وذلك ضد المواطنين الأصليين ، قليلى العدد ، وبلا أسلحة فعالة ، مما جعل الـ ٦٠٠ ألف هندي الذين كانوا يعيشون على الأرض فى عام ١٧٧٦ ، يضمحلون إلى ٢٢٠ ألفا فى عام ١٩١٠ ، وهؤلاء تم تجميعهم داخل معسكرات اعتقال أطلق عليها اسم « محميات » بعدما نُصبت لهم المذابح الواحدة تلو الأخرى .

تلك المذابح التى قال فيها الجنرال الأمريكى شيرمان ، الذى مارس ضدهم ما

يمكن أن نطلق عليه اليوم « الحرب الشاملة » : « الهندي الجيد هو الهندي الميت » (*) .

بل إن المغامرين الذين عدّوا أنفسهم « مستصلحين » للأرضى ، حاربوا بعضهم البعض ، ودمروا بعضهم البعض ، سواء كانوا أفراداً أو أعضاء عصابات متنافسة ، من أجل تقسيم الغنائم . واليوم ، تعرض أفلام أمريكية توضح بشيء من الاعتذار ، كيف كان شكل تلك الغابة المتوحشة التي عاش فيها السّباع الذين عدّوا المسدس والبنذقية القانون الوحيد والعدالة الوحيدة .

هكذا تكونت صورة البطل الأمريكي ، متوجّاً بهالة من أسطورة « الحدود » ، هذا البطل الذي ظهر على سبيل المثال في السينما في شكل طرزان أو جيمس بوند ، وهو تصوير رمزي لذلك العنف الذي ينتصر دوماً في العلاقات بين الأفراد كما هو أيضاً في الدول .

« الحدود » لا تعنى للأمريكيين مثلما تعنى للأوروبيين : إنها ليست تحديداً على سطح الأرض لحدود الدولة ، بل هي بالنسبة للأمريكيين ، خطوط متغيرة دائماً ، إلى أن يصل الغزاة إلى المحيط الهادئ ويعلنوا « إغلاق الحدود » . وقد ارتبطت دائماً بالصراع تحت شعار « الإنسان ذئب بالنسبة للإنسان » ، حيث الانتصار من نصيب الأقوى ، سواء كان ذلك يعنى طرد واغتصاب الهنود ، أو الصراع بين البيض من أجل امتلاك الغنائم .

لهذا السبب فإن « الحرب الأهلية » بين ولايات الشمال وولايات الجنوب جرت بنفس التوحش ، الجنرال شيرمان يقود ضد الجنوبيين نفس « الحرب الشاملة » باسم نفس مبدأ رفض الآخر ، وبنفس الرغبة في تدميره عن طريق إعطائه صفة الشيطانية .

* * *

سايكس بيكو الأمريكية

في عام ١٨٢٣ ، صاغ الرئيس مونرو مبدأه الذي حدد بداية الغزو في الدائرة

(*) هذا ما يقوله الإسرائيليون عن العرب الآن « العربي الجيد هو العربي الميت » .

الثانية : فلقد عدَّ القارة الأمريكية كيانًا واحدًا ، لا يجوز لأى قوة أوروبية أن تتدخل فيه ، أى أنه لا يجوز ذلك إلا للولايات المتحدة .

وبدأ بغزو المكسيك ، وضم تكساس فى عام ١٨٤٥ .

تمت عملية الاستيلاء على أمريكا اللاتينية من خلال وسيلتين مختلفتين .

أحيانًا من خلال تسلل اقتصادى يتحول إلى احتلال عسكرى ، وينتهى بضم المنطقة بشكل كامل . حدث هذا الشئ فى حالة پورتو ريكو .

كانت الولايات المتحدة تعمل أحيانًا فى البداية على تشجيع حركات الاستقلال ، مما ساعدها على طرد الإسپان والبرتغاليين والإنجليز من أمريكا الجنوبية ، ثم تنصيب حكومات موالية لها ، مما فتح لها الباب للاستثمارات الأمريكية ، وكانوا يستخدمون أحيانًا دكتاتوريات عسكرية مهمتها قمع كل مقاومة شعبية ، وأحيانًا يستبدلون بسياسة القوة الفساد ، فيسمحون لقيادات منتخبة بالوصول إلى الحكم ، حيث يبقون تحت سيطرة الأمريكيين من أجل السماح لرجال الأعمال المحليين بممارسة سلطة على اقتصاد البلاد .

* * *

فى مرحلة الثالثة ، يأتى دور تبعية أوروبا غداة « حرب الثلاثين عامًا » (من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥) والتي كانت « حربًا أهلية » حقيقية جرت بين الأوروبيين ، وتركزت أوروبا مدمرة تنزف ، وتم تقديمها على صينية من الذهب إلى الولايات المتحدة . فبفضل هاتين الحربين ، أصبحت الولايات المتحدة تملك فى عام ١٩٤٥ نصف ثروات العالم . (جورج كينان « مذكرة تخطيط السياسة » ٢٣ من فبراير عام ١٩٤٨) .

لم تأت أمريكا للمساعدة فى الحرب العالمية الأولى إلا فى عام ١٩١٧ ، بعد معركة فى فیردان ولاسوم ، اللتين استبعدتا كل فرصة للجيش الألمانى للانتصار ، (كما أنها لم تتدخل فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) إلا فى نهايتها ، بعد معركة ستالينجراد التى قضت على أى فرصة لانتصار الجيش النازى) .

« الحياد » سمح للولايات المتحدة فى عام ١٩١٧ بأن ترفع صادراتها بنسبة

١٥% • وزاد الفائض فى الميزانية التجارية الأمريكية من ٤٣٦ مليون دولار فى عام ١٩١٤ إلى ٣٥٦٨ مليون دولار فى عام ١٩١٧ •

كان الرئيس الأمريكى فى هذا الوقت هو ويلسون ، الذى بعدما وافق على الحرب الإسبانية الأمريكية ، وغزو الفيليبين واحتلال پورتو ريكو وكوبا ، « بات مسئولاً » - كما قال فرانك شويل فى كتابه « تاريخ الولايات المتحدة » (نشر بايو • باريس عام ١٩٦٥ ، ص ٢٦٢)- عن أكبر عدد من عمليات الغزو فى تاريخ الولايات المتحدة •

هذا « المثالى » قرر بعد معركة فيردان فى عام ١٩١٦ التى راح ضحيتها ٣٠٠ ألف فرنسى ، ومعركة لاسوم ، التى راح ضحيتها ٢٠٠ ألف من الفرنسيين و ٤٠٠ ألف من الإنجليز ، وبعد أن علم فى ١٦ من يناير عام ١٩١٧ أن زيمرمان ، الوزير الألمانى للشئون الخارجية ، يعمل على عقد تحالف عسكرى مع المكسيك يساعدها على استعادة أراضى تكساس والمكسيك الجديدة وأريزونا التى ضمتها الولايات المتحدة - قرر ، بناء على مبدأ « أمريكا أولاً » ، أن يرسل إلى فرنسا نفس الجنرال بيرشينج الذى قام من قبل بغزو المكسيك •

بعد معاهدة فرساي ، طلب ويلسون من الحلفاء الذين أصبحوا مدينين للولايات المتحدة ، أن يسددوا الدين إلى « الشركات الكبرى » الأمريكية ، وهذا قاد الحلفاء لأن يفرضوا على ألمانيا ، من خلال « التعويضات » ، الانهيار والبطالة ، مما أعطى هتلر فيما بعد ، الحجج المثلى لكى ينشر دعايته الغوغائية •

كتب الاقتصادى الشهير لورد كينز ، فى عام ١٩١٩ ، فى كتابه « التبعات الاقتصادية للسلام » : « إن كنا نسعى عمداً إلى إفقار وسط أوروبا ، فإبنى أتوقع أن الانتقام سيكون فظيلاً : فخلال عشرين عاماً من اليوم سنشهد حرباً ، من شأنها تدمير الحضارة ، أيا كان المنتصر » •

ذلك لم يمنع ويلسون من أن يقدم إلى الكونجرس ، فى ٨ من يناير عام ١٩١٨ ، « النقاط الأربع عشرة » الشهيرة حول « الدفاع عن الديمقراطية » •

ولكن المشكلة الأساسية كانت تلك المتعلقة بالديون ، وبصفة خاصة الديون التى تدين بها دول « التحالف » للولايات المتحدة • إنها ديون تجارية يجب أن تسدد • ثم

هناك الديون الخاصة « بالتعويضات » والتي فرضت على ألمانيا مطالبتها بها كل من فرنسا وإنجلترا ، والتي لا تستطيع ألمانيا سدادها. لذلك نظمت الولايات المتحدة هذه الدائرة الغربية : من رعوس الأموال الضخمة التي لا تستطيع الولايات المتحدة استثمارها في أوروبا بسبب الدمار الذي حاق بها ، أقرضت الولايات المتحدة ألمانيا الأموال من أجل تسديد ديونها إلى الحلفاء ، فيستطيع هؤلاء من جانبهم سداد ديونهم إلى الولايات المتحدة .

الاقتصاد الأمريكي القوي ، ينتج بإيقاع سريع إلى حد أن الأسهم لم يعد في الإمكان بيعها ، وبالتالي وجدت العديد من الشركات نفسها في حالة توقف عن السداد .

استمرار عمل النظام بقوة وسرعة عالية أدى إلى الكارثة ، لدرجة أن التقدم الجديد والهائل الذي حققته - بفضل الحرب - الولايات المتحدة ، القوة العالمية الأولى ، اصطدم بأول هزيمة كبرى للنظام الأمريكي : الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ التي أظهرت ، أمام دهشة العالم ، أن الآلة الهائلة للرأسمالية الأمريكية يمكن أن تصاب بالعطب ، وتُصيب أمريكا والعالم بالانهيار .

كان ذلك هو أكبر حدث تاريخي مؤثر عرفته البلاد ؛ لأن تلك الأزمة أظهرت المساوي في مبادئ النظام نفسها ، هذا النظام الذي عُدَّ ، منذ عهد جورج واشنطن وألكساندر هاملتون ، غير قابل للانكسار ، وأن مؤسساته إلهية : الحرية التامة للسوق ، التي أعطت قادة المالية القوة ، يجب عليها أن تؤكد انتصار الولايات المتحدة . هذه العقيدة بدت وكأن التاريخ قام بالتصديق عليها : خاصة بعد نجاح أمريكا في التحكم في الدورتين الأوليين اللتين بدتا ضمنا للانتصار الكامل على مستوى العالم . ولكن في مساء يوم من أيام أكتوبر عام ١٩٢٩ ، إنهار هذا الاقتناع المطمئن . فأغلقت بنوك عملاقة ، وأفلست آلاف الشركات ، وانتحر الكثير من كبار رجال الصناعة . وبسرعة ، انطلق ٩ ملايين عاطل (١٧ ٪ من الأيدي العاملة) في الشوارع التي شهدت الكثير من مظاهرات التمرد وقمع الشرطة .

في ذلك الوقت ، كتب أندريه مورو يقول : « لو كنت قمت برحلة في نهاية شتاء عام (١٩٣٢ - ١٩٣٣) ، لكنت وجدت شعبًا يائسًا . لقد تصورت أمريكا أن نهاية نظام ، أو حضارة ، باتت وشيكة » .

إن الأزمة الفظيعة لم تنفجر إلا لأن منطق النظام هو الذى دفع بها إلى تلك النتائج المتطرفة : كان كل عنصر من عناصر النظام « الليبرالى » على اقتناع تام بنجاح المؤسسات ، وأن النجاح سياتى من خلال قوانين النظام ، تلك القوانين التى توقعوها ، وافترضوا نجاحها ، وقاموا عليها بكل ثروتهم . كان يكفى فشل بعض الخاسرين حتى يولد الشك ، ثم تتأثر البورصة بموجة من الحذر المفاجئ ، وينهار بعد ذلك النظام كله مثل قطع الدومينو : الواحدة بعد الأخرى . الشركات والبنوك لم تعد تستطيع توفيق أوضاعها ، والتوجه اليانس للاتجاه الجديد جعل توقع الانخفاض هو الأكثر رجحاناً كما كان فيما مضى التوقع نحو الارتفاع والانتصار .

بدأ فرانكلين روزفلت بعدما تولى منصبه رئيساً للولايات المتحدة فى مارس عام ١٩٣٣ ، فترة رئاسته بالصلاة ، هل سيهتز الإيمان « بالمصير المبين » هل تخلى الله عن تلك البلاد ؟

فى الواقع ، كانت عقيدة هاملتون ، التى أخذها عن آدم سميث ، هى التى كشفت التناقض العميق فى النظام : ليس صحيحاً أن تراكم المصالح الفردية من شأنه تحقيق المصلحة العامة . بل بالعكس ، إنه يفرز غابة تتصارع فيها المصالح الفردية فى منافسة بلا نهاية ، مما يمنع بناء مجتمع حقيقى . لهذا السبب تردد سؤال فظيع : الولايات المتحدة ، هل هى وطن واحد؟ هل يمكن لنا أن نؤمن مجدداً بمصيرها ؟

بدأ روزفلت منقذاً ، بعدما أعلن « الصفقة الجديدة » ، وسيلة جديدة لمواجهة الجمود الاقتصادى . وبدلاً من تغيير النظام بشكل جذرى ، قام الرئيس بتخفيف حدته عن طريق إدخال بعض الإصلاحات ، وبخاصة تلك التى تعنى ببداية خطة لمشروعات عامة كبيرة ، والتى تستطيع الدولة من خلالها أن تتدخل من أجل خفض نسبة البطالة والتوتر الذى صاحبها ، وذلك عكس الدور الذى طالما أسند إلى الدولة منذ هاملتون : تفضيل القطاع الخاص .

هذا الإصلاح الحذر كان له تأثير مخفف لنتائج الأزمة القاتلة . وأصبح من الممكن الخروج من الهاوية ، ولكن عن طريق تطبيق حل متحيز بشكل أدى فى عام ١٩٣٧ إلى أن عادت أمريكا تعاني من الجمود مرة أخرى . كتب جالبريث يقول : « فى عام ١٩٣٧ كان هناك مرة أخرى تسعة ملايين عاطل » .

لم تنته الأزمة حقيقة إلا بفضل الحرب الأوروبية الثانية .

* * *

مرة أخرى حركت الولايات المتحدة الأمور حسب مصالحها وحدها : منذ هزيمة فرنسا في عام ١٩٤٠ قامروا على فيشى ، واعترفوا بها رسمياً ، وأصبح يمثلهم فيها سفير . وأرسل روزفلت إلى ويجاند ، فى شمالى إفريقيا ، مبعوثين : الأدميرال ليهى والقنصل مورفى .

فى الوقت نفسه ، شجع تشرشل على القصف المتواصل بالقنابل حتى على أهداف مدنية فى ألمانيا وعلى المناطق المحتلة فى بلجيكا وفرنسا .

حتى بعد قيام الطائرات اليابانية بتدمير الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر وإعلان ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة ، فى ١١ من ديسمبر عام ١٩٤١ ، ظلت الروابط مع فيشى قوية ، وعدّ روزفلت الجنرال ديجول : « من الرواسب الهالكة والعتيقة لتاريخ مضى » .

فى عام ١٩٤٢ كتب السيناتور ترومان (الذى أصبح رئيساً للولايات المتحدة) يقول : « إذا ضعف الاتحاد السوفيتى ، يجب مساعدته . وإن ضعفت ألمانيا ، يجب مساعدتها . المهم هو أن يقوموا بتدمير بعضهما البعض » .

فى نوفمبر عام ١٩٤٢ فى حديث أجراه أدريان تيكسيه ، وحضره أندريه فيليبس ، (المتحدث الرسمى لديجول) تفاخر روزفلت بعقليته العملية : « إننى مهتم أساساً بالفاعلية . فإن لدى مشكلات يجب حلها . كل من يريد مساعدتى فإتنى أرحب به . اليوم أعطائى دارلان الجزائر ، فهتفت : يحيا دارلان ! . وإن أعطائى كيسلينج ، أوصلو ، فسوف أهتف : يحيا كيسلينج ! . وإن أعطائى لافال غذا باريس ، فسأهتف : يحيا لافال ! » .

ولقد حدث أن الهبوط فى شمالى إفريقيا ، والذى أبعد عنه ديجول ، أعاد السلطة إلى دارلان . وفى إيطاليا إلى الجنرال بادوليو الذى خدم موسولينى مثل دارلان الذى خدم بيتان .

وحتى تستطيع القوات البريطانية الهبوط فى فرنسا ، دفعت بأقوى فرقها . كما قدمت القوات المغربية ٧٠ % من القوة من أجل الهبوط فى پروفانس .

لم يعلم ديغول بتواريخ الهبوط فى نورماندى ، ولم تتلق قوات فرنسا الحرة أوامرها إلا من القيادة الإنجليزية . قرر الجنرال ديغول معارضة الخطة الأولى ، والتي وضعت على أساس إدارة عسكرية إنجليزية أمريكية ، وأدلى الجنرال ديغول الذى كان يثق فى المقاومة الفرنسية ، بتصريح قال فيه : « إن كل جزء من الأراضى المحررة سيتم وضعه تحت إدارة وفد يختاره مجلس جبهة التحرير الوطنى ، والذى وافق عليه فوراً المجلس الوطنى للمقاومة من أجل تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية » .

قامت الولايات المتحدة بالاستفادة اقتصادياً ، من الانتصار ، وذلك عن طريق فرض حمايتها على « الدائرة الثالثة » .

وجاءت اتفاقية بريتون وودز ، فى عام ١٩٤٤ ؛ لترسخ رسمياً هيمنة الدولار بمساواة قيمته بالذهب ؛ ليصبح العملة الدولية حتى يومنا هذا . ثم وضع خطط ثنائية ، مثل اتفاقيات بلوم بيرنس مع فرنسا التى فتحت عام ١٩٤٤ أسواقها بلا شروط أمام الصادرات الأمريكية ، وذلك مقابل مساعدات بلغت ملياري دولار على مدى أربع سنوات . وهكذا تحولت أوروبا تدريجياً إلى محمية أمريكية .

كانت خطة مارشال فى عام ١٩٤٧ مرحلة مهمة لتلك التبعية « للدائرة الثالثة » .

غداة الحرب العالمية الثانية ، وجدت الولايات المتحدة نفسها وقد أتخمت من الثروات ، فى حين دمرت أوروبا تماماً . فبدت أمريكا كأنها طفل استطاع جمع كل قطع البلى ، وعليه أن يقرض زملاءه إن كان يريد أن يستمر فى اللعب .

كانت المشكلة إذن جعل أوروبا قادرة على الوفاء بديونها حتى تستطيع أن تستهلك وتسد أسعار المنتجات الأمريكية التى ازدهرت إلى أبعد حد فى ذلك الوقت ، بعدما قامت لمدة أربع سنوات بتصدير أسلحة الحرب ومستلزماتها .

منذ عام ١٩٤٧ بدأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشير إلى خطر مضاعف ، اقتصادى وسياسى ، يمثله الوضع فى أوروبا غداة الحرب .

« إن أكبر خطر يواجه أمن الولايات المتحدة هو مخاطر انهيار اقتصادى فى أوروبا الغربية ونتائج : وصول عناصر شيوعية إلى الحكم » .

من أجل مواجهة هذا الخطر ، قام قادة الولايات المتحدة بتقديم « مشروع مارشال » الذى يهدف ، كما يقولون ، إلى إعادة بناء أوروبا .
ولكن الشروط السياسية كانت صارمة : أولا استبعاد الشيوعيين من الحكومات الغربية .

كان التدخل الأجنبى واضحا :

* تم استبعاد الوزراء الشيوعيين الفرنسيين من الحكومة فى ٤ من مايو عام ١٩٤٧ .

* تم استبعاد الوزراء الشيوعيين الإيطاليين من الحكومة فى ١٣ من مايو عام ١٩٤٧ .

* تم استبعاد الوزراء الشيوعيين البلجيكيين من الحكومة فى الشهر نفسه .

* فى ٥ من يونيه عام ١٩٤٧ ، وبعد تلك الاستبعادات ، أعلنت رسميا « اقتراحات مارشال » .

بعد الحصول على تلك النتائج ، أصبح من الممكن تطبيق المشروع الذى ، بجانب أنه كان وسيلة ضغط سياسى ، كان يتكون من برنامج لدعم الصادرات الأمريكية إلى أوروبا .

« المساعدة » كانت هى أقل أهداف « مشروع مارشال » . ولقد أوضحت دراسة جرت فى أبريل عام ١٩٤٧ أن المساعدات الأمريكية يجب أن توجه فقط إلى « دول ذات أهمية استراتيجية أساسية للولايات المتحدة » . باستثناء بعض الأحوال النادرة حين تأتى فرصة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها الحصول على رضا دولى بفضل عمل إنسانى كبير » (قادة القوات المشتركة ١/١٧٦٩) .

وافق دين اتشيسون ، وزير الخارجية الأمريكية ، وبعض نواب الشيوخ المؤثرين ، فى عام ١٩٥٠ ، على أنه « فى حالة تطور المجاعة فى القارة الصينية ، فإن على الولايات المتحدة تقديم بعض المساعدات الغذائية . ولكن ليس بقدر يكفى لإنهاء المجاعة ، فقط ما يكفى لكسب نقطة فى الحرب النفسية » (ستيفن شالوم : زدماجازين . أكتوبر ١٩٩٠) .

فى الواقع ، ترددت كثيراً خلال فترة تطبيق خطة مارشال ، كلمات مثل « التضامن » و « الكرم » . ولكن منذ عام ١٩٤٨ ، كتب جورج كينان ، الذى كان يتولى حتى ذلك الوقت رئاسة « مجلس الأمن القومى » يقول بوضوح : « إننا نملك نحو ٥٠ ٪ من ثروات العالم ، ولكن فقط ٦ ٪ من السكان . فى هذه الحالة ، فإنه لمن المتوقع أن نكون هدفًا للغيرة والكراهية . ومهمتنا الحقيقية فى الفترة القادمة ستكون تطوير نظام العلاقات مما يسمح لنا بأن نحافظ على ذلك الوضع الذى يفتقد المساواة ، بدون أن نضع أمننا القومى فى خطر . ومن أجل تحقيق ذلك ، سيكون علينا أن نتخلص من كل مشاعر عاطفية ، وأن نتوقف عن أحلام اليقظة . يجب أن نركز كل اهتمامنا فى كل مكان على أهدافنا القومية الفورية . يجب ألا نخدع أنفسنا . فنحن لانملك اليوم رفاهية أن نؤثر الغير على أنفسنا أو أن نقوم بأعمال خيرية على مستوى العالم . يجب ألا نتحدث عن أهداف غير واضحة أو غير قابلة للتحقيق ، كما هو الحال فى الشرق الأقصى ، مثل قضايا حقوق الإنسان ، ورفع مستوى المعيشة ، والديمقراطية . سيأتى قريباً اليوم الذى سنضطر إلى أن نتحرك فيه فقط بأسلوب القوة . وكلمنا تخلصنا من الشعارات المثالية ، كنا أفضل حالاً » . (مذكرة تخطيط السياسة ، ٢٣ من فبراير عام ١٩٤٨) .

ولكن تلك اللغة الصريحة لم تكن من بين التقاليد الأمريكية المقدسة ، فقبل قرنين من الزمن ، كان لابد من إخفاء الرغبة فى السيطرة وراء قناع من الأخلاق ومن التدين . وبعد انتهاء الحرب ، كان يجب تسويغ سياسة التسلح بالنضال ضد « إمبراطورية الشر » . ولقد فهم ذلك تمامًا بول نيتشه ، خليفة كينان : يجب محاربة الشيطان . وحدد الشيطان بـ « البولشفية » (فى معناها الأكبر : الدولة التى لا تقبل بلا شروط ، أن تفتح أسواقها أمام المصانع الأمريكية الكبرى هى دولة « شيوعية » أو على الأقل تتحالف مع الاتحاد السوفييتى) . وهكذا تم تصوير الشيطان بشكل دقيق : إنه الاتحاد السوفييتى ، وذلك مثلما حدث بعد انهياره أن تحدد الإسلام ، أو حسب نظرية هانتجتون ، « التواطؤ الإسلامى- الكونفوشى » ، أو العالم الثالث فى مجمله . كانت استراتيجية المصانع العسكرية الصناعية ذات أساس تجرىدى ، أو تبشيري ، وأصبحت بمثابة « حملة دينية » : « الله أراد ذلك » .

الفصل الثالث

الدين والسياسة في الولايات المتحدة

- ١ - الدين والسياسة في أمريكا رضا هلال
المسيح الأمريكى وصهيون
- ٢ - إسلام صنع في أمريكا د . مراد هوفمان

الدين والسياسة فى أمريكا المسيح الأمريكى وصهيون

رضا هلال

المسيح الأمريكى

ولد يسوع المسيح يهودياً ، ثم أصبح رأس الديانة المسيحية التى مثلت ثورة على اليهودية ، إلا أن حركة الإصلاح البروتستانتى أعادت الاعتبار إلى اليهودية حتى أن المسيح عندما دخل العالم الجديد مع المهاجرين البروتستانت إلى أمريكا كان مسيحاً متهوداً . ولذلك أصبح المسيح الأمريكى مسيحياً يهودياً^(١) .

فعندما وصل المهاجرون البروتستانت الأوائل ، أولى المستعمرات ماساشوسيتس فى نيو إنجلاند ، اعتبروا أمريكا هى « أورشليم الجديدة » أو « كنعان الجديدة » ، وشبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء حين فروا من ظلم فرعون (الملك الانجليزى جيمس الأول) وهربوا من أرض مصر (انجلترا) بحثاً عن أرض الميعاد الجديدة .

وبالمشابهة ، أصبحت مطاردة المهاجرين البروتستانت البيوريتانيين (التطهريين) ، للهنود الحمر فى العالم الجديد ، مثل مطاردة العبرانيين القدماء للكنعانيين فى فلسطين ، وكان المستعمر البيوريتانى يقتل الهنود الأحمر على أنه كنعانى فلسطينى ، وكان يفكر فى عالم دون هنود ، مثلما كان العبرانيون يفكرون بعالم دون كنعانيين .

(١) حول المسيحية اليهودية والصهيونية فى أمريكا :

رضا هلال ، المسيح اليهودى ونهاية العالم : المسيحية السياسية والأصولية فى أمريكا ، مكتبة الشروق ٢٠٠٠ .

وكان المهاجرون البروتستانت البيوريتانيون الأوائل ، فى المستوطنات الأولى فى نيو إنجلاند ، يلهجون باللغة العبرية فى صلواتهم ، ويطلقون على أبنائهم أسماء يهودية فى قصص التوراة ، مثل سارة والعازار وإبراهيم وديفيد . كما أطلقوا أسماء عبرية على مدن كثيرة فى المستوطنات الأولى مثل سالم (شالوم) وهبرون وكنعان . . (١) .

وكان أول كتاب طبع فى أمريكا هو كتاب « مزامير داوود » عام ١٦٤٠ ، ثم طبع كتاب « النحو العبرى » ابتداءً من ١٧٣٥ ، واستوردت له أحرف عبرية خاصة . كما كانت العبرية تدرس مع بداية التعليم العالى فى كل المستعمرات الأمريكية حتى صارت رائجة بين البروتستانت البيوريتانيين أكثر من رواجها بين اليهود من معاصريهم فى أوروبا . وعندما تأسست جامعة هارفارد فى ١٦٣٦ كانت العبرية هى اللغة الرسمية .

لقد كان البروتستانت البيوريتانيون ، فى تلك الفترة ، كما شهد الحاخام لى ليفنجر ، أكثر تعصباً لليهودية من اليهود . وهكذا اصطبغت البروتستانتية « البيوريتانية » ، مع قدوم المهاجرين الأوائل إلى أمريكا بصبغة يهودية ، أو بمعنى آخر ، كانت المسيحية ، مع قدوم المهاجرين الأوائل إلى أمريكا ، « مسيحية يهودية » . وهذه المسيحية اليهودية ، ارتكزت على مقولتى « أرض الميعاد » و « الشعب المختار » وهما المقولتان اللتان مثلتا أساس « استعمار أمريكا » و « استعمار فلسطين » .

فالمهاجرون البروتستانت البيوريتانيون ، المؤمنون بإله إسرائيل ، اعتبروا أن « المصير المبين » الذى قدره لهم الرب هو استعمار أمريكا ، إسرائيل الجديدة ، ولأنهم يؤمنون بنهاية العالم مع المجيء الثانى للمسيح ، فبانه لابد من جمع شتات اليهود فى فلسطين (إسرائيل القديمة) ، باعتبار ذلك الخطوة قبل الأخيرة للمجيء الثانى للمسيح .

إن مقولة الشعب المختار (الجديد) فى أرض الميعاد (الجديدة) ستكون المبرر

(1) Leonard C. Yassen, The Jesus Connection, New York, Crossroad Publication, 1985, p.84.

لحرب الإبادة ضد الهنود وتهجيرهم ، وستصبح اللاهوت العلماني الذي يلهب الثوار بالنار المقدسة للثورة على الإنجليز من أجل الاستقلال . فالشعب المختار الجديد (الأمريكي) فى إسرائيل الجديدة (أمريكا) لابد وأن يقتلع نفسه من عبودية مصر (إنجلترا) .

المسيح اليهودى

برغم أن يسوع المسيح ينحدر من أصل يهودى ، وبرغم الأصل اليهودى للمسيحية ، فإن المسيحية مثلّت ثورة على اليهودية ، خصوصاً على يد القديس بولس الذى يعتبر المؤسس الحقيقى للمسيحية كديانة قائمة بذاتها . إلا أنه ظلت جماعة مسيحية يهودية تمارس ديانة المعبد وتحفظ تعاليمها وتقرض الختان ومراعاة الراحة يوم السبت . وقد اصطدم بولس بالجماعة المسيحية اليهودية التى انفصلت عنه تماماً بعد مجمع أورشليم المسكونى (٤٩ م) ، وظلت تعتقد أن يسوع هو المسيح الذى تكلمت عنه النبوءات التوراتية ، وأنه سيظهر من جديد فى السحاب كابن الإنسان الذى يدين الأحياء والأموات .

وبعد أن تحقق النصر النهائى للمسيحية البولسية وأصبحت الكنيسة (الأممية) بديلاً للشعب المختار وأورشليم مدينة العهد الجديد ، ظل المسيحيون اليهود تحت اسم (المتهودين - Juduissants) . وعندما أصبحت المسيحية الدين الرسمى للدولة الرومانية ، أصبح اليهود مضطهدين فى أرجاء الإمبراطورية . وخلال القرون الوسطى ، بذلت أوروبا جهوداً ضخمة لتحويل اليهود إلى المسيحية ، فكان ظهور اليهود المسيحيين ، أى اليهود المتحولون إلى المسيحية . وكان من بين أولئك اليهود المسيحيين « يهود المارانو » أى اليهود المتحولين إلى المسيحية فى إسبانيا خلال الفترة ١٣٩١-١٤٩٢ . ولعب المسيحيون اليهود واليهود المسيحيون دوراً مهماً فى عصرى الإصلاح والنهضة فى أوروبا . إذ أدخلوا ضمن السجلات اللاهوتية والسياسية الاعتقاد بفكرة الميلالية (الألفية) أى عودة المسيح ليحكم العالم فى الألف عام السعيدة من صهيون . كما روجوا اعتقاد « التدبيرية » بمعنى أن التاريخ الإنسانى يحكمه تدبير إلهى يتضمن عودة اليهود إلى أورشليم وإعادة بناء الهيكل قبل

عودة المسيح . ومن ثم التأكيد على الدور المركزى لليهود فى الأحداث العظمى قبل مجيء المسيح .

تهويد المسيحية الأمريكية

بيد أن الانطلاقة الكبرى للمسيحية اليهودية ترجع إلى حركة الإصلاح الدينى فى أوروبا فى القرن السادس عشر . وعادة ما توصف حركة الإصلاح الدينى بأنها بعث (عبرى) أو (يهودى) ، تولدت عنه وجهة نظر جديدة عن الماضى والحاضر اليهودى ، بل والمستقبل اليهودى بشكل خاص . فلم تكن أوروبا قبل عهد الإصلاح الدينى تعتبر اليهود « الشعب المختار » إلا للجنة ، فقد كانت تعتبر اليهود مارقين وقتلة المسيح . وتشير المؤرخة اليهودية باربرا توخمان ، فى كتابها « الكتاب المقدس والسيف » إلى العداء الشائع لليهود فى أوروبا الذى بلغ أشده إبان الحملات الصليبية⁽¹⁾ .

ويشير مؤرخون آخرون إلى أن المحاربين الصليبيين المسيحيين هم أول من بدأ المذابح اليهودية وهم فى طريقهم إلى فلسطين .

وكانت الكنيسة الكاثوليكية تتمسك باعتقادها بأن ما يسمى الأمة اليهودية قد انتهت ، وأن الرب طرد اليهود من فلسطين عقاباً على صلب المسيح .

وكانت الكنيسة الكاثوليكية تعتقد أيضاً أن النبوءات التى تتحدث عن العودة تشير إلى العودة من بابل ، وأن هذه العودة قد حدثت بالفعل على يد الإمبراطور الفارسى قورش ، وذلك الاعتقاد كان رؤية القديس أوغسطين الذى اعتبر أن القدس مدينة العهد الجديد وأن فلسطين هى إرث المسيح للمسيحيين . غير أن حركة الإصلاح البروتستانتى تنكرت لهذا الاعتقاد الكاثولىكى ، وروجت لفكرة أن اليهود أمة مختارة مفضلة . وأصبح العهد القديم المرجع الأعلى للاعتقاد البروتستانتى ، ومصدر المسيحية النقية الثابت ، وجزءاً من طقوس العبادات والصلوات فى الكنائس ، وكتاباً

(1) Barbara Tuchman, Bible and Sword, Ballantine Books, New York, 1984, p.37

للتاريخ عن الأراضي المقدسة والأنبياء ، والنبوءات المتعلقة بنهاية الزمان والعصر
الألفى السعيد مع المجيء الثانى للمسيح^(١) .

ويعتبر مارتن لوثر ، كمؤسس وزعيم لحركة الإصلاح البروتستانتي ، مسئولاً
إلى حد بعيد عن ظهور مناخ القرن السادس عشر الروحي والديني ، الذى أوجد
أرضاً خصبة لانتشار المسيحية اليهودية .

لقد كتب لوثر ، عام ١٥٢٣ كتابه « المسيح ولد يهودياً » ، الذى أعيد طبعه سبع
مرات فى العام نفسه ، وشرح فيه المواقف المؤيدة لليهودية ، وأدان اضطهاد الكنيسة
الكاثوليكية لليهود محتجاً بأن المسيحيين واليهود ينحدرون من أصل واحد . وقال
فيه : « إن الروح القدس شاعت أن تنزل كل أسفار الكتاب المقدس عن طريق
اليهود وحدهم . إن اليهود هم أبناء الرب ونحن الضيوف والغرباء ، وعلينا أن
نرضى بأن نكون كالكلاب التى تأكل ما يتساقط من فئات مائدة أسيادها ، تماماً
كالمرأة الكنعانية » .

وكان لوثر ، يؤمن بأن نبوءة التوراة حول إنقاذ كل إسرائيل كأمة ستتحقق ، وكان
يلوم الباباوية لتحريفها المسيحية وصددها بذلك اليهود عن اعتناقها .

لقد كان هدف لوثر النهائى هو تحويل اليهود إلى البروتستانتية ، ولكنهم بدلاً من
أن يتحولوا إلى المسيحية ، كانوا يجمعون الأنصار لتهويد المسيحية ، ولذلك نجده
ينقلب ويعبر عن كرهه لليهود فى كتابه « ما يتعلق باليهود وأكاذيبهم » ، الذى ألفه
عام ١٥٤٤ ، وطالب فيه بطردهم من ألمانيا بقوله :

« من الذى يحول دون اليهود وعودتهم إلى أرضهم فى يهودا . لا أحد . إننا
سنزودهم بكل ما يحتاجون لرحلتهم ، لا لشيء إلا لنتخلص منهم ، إنهم عبء ثقيل
علينا وهم بلاء وجودنا »^(٢) .

وهكذا ، فإن حركة الإصلاح البروتستانتي ، لما بنست من تحويل اليهود إلى
البروتستانتية ، تبنت الدعوة لعودة اليهود إلى فلسطين للتخلص منهم . وكان فى ذلك
إعلان نشأة المسيحية الصهيونية .

(١) المرجع السابق ذكره .

(2) Martin Luther, Saentliche Werke, Vol, 29, pp. 7-26.

وبرغم ذلك ، فإن حركة الإصلاح البروتستانتي التي أطلقها لوثر ، مثلت ثورة على الاعتقاد الكاثوليكي ، وبشرت بعهد جديد من التسامح المسيحي - اليهودي .

وبعد انفصال الملك هنري الثامن عن كنيسة روما ، اقتحمت حركة الإصلاح البروتستانتي بريطانيا ، وتمركزت فيها بالأمر الملكي ، الذي أصدره عام ١٥٣٨ ، إلى كل كنائس إنجلترا بإنهاء الوصاية الكهنوتية على الكتاب المقدس ، ليحل هنري الثامن محل بابا روما رئيساً أعلى لكنيسة إنجلترا ، وكان لظهور المذهب البيوريتاني « التطهري » في القرن السابع عشر في أوروبا على يد جون كالفن ، تأثير كبير في تهويد المسيحية ، حيث غالت البروتستانتية البيوريتانية في إجلال الكتاب المقدس وإعطاء الأولوية للعهد القديم^(١) .

وقد حمل البروتستانت البيوريتانيون من المهاجرين الأوائل إلى أمريكا تلك البروتستانتية البيوريتانية وقد اصطبغت بصبغة عبرية-يهودية - في أمريكا القرن السابع عشر ، حتى تحول المسيح الأمريكي مسيحاً يهودياً . ومع حلول القرن الثامن عشر أصبح الاعتقاد بالبعث اليهودي في فلسطين يشكل جانباً مهماً من اللاهوت البروتستانتي الأمريكي ، حيث احتلت معتقدات المسيح المنتظر والعصر الألفي السعيد مكاناً بارزاً .

وهكذا ، وكما يقول سيليج أدلر ، إنه منذ فجر التاريخ الأمريكي كان هناك ميل قوى للاعتقاد بأن مجيء المسيح المنتظر لاحق لعودة الدولة اليهودية ، ولم يكن ذلك الرأي اجماعياً بين اللاهوتيين المسيحيين ، ولكنه كان يشكل جزءاً من مصفوفة التاريخ الفكري الأمريكي ، التي كانت تتضمن دائماً خيطاً من العصر الألفي السعيد في الفكر المسيحي الأمريكي^(٢) .

وكانت أهم الطوائف التي وجد فيها هذا الميل هي المعمدانية واللوثرية وبعض أتباع الكنيسة المشيخية ، حيث اعتقدت نسبة كبيرة في تلك الطوائف بمبدأ عصمة

(١) وصدر في عام ١٦٥٦ قانون يسمح لليهود بدخول إنجلترا بعد أن تم طردهم منها لعدة قرون.

(2) Selig Adler, America and The Holy Land, in: American Historical Quarterly, Sept, 1972.

النبوءات التوراتية حول اليهود (أى الاعتقاد فى حرفية الكتاب المقدس) والإحياء القومى للشعب اليهودى(*) .

المسيحية الصهيونية

انبثقت عن تراث اللاهوت البروتستانتى البيوريتانى (المتهود) والعقيدة الميلالية ، مسيحية صهيونية أمريكية منذ العقد الخامس فى القرن التاسع عشر ، وقبل صهيونية هيرتزل بعقود . فكان التراث الذى رقد الثقافة والسياسة فى الولايات المتحدة باعتقاد الالتزام بإقامة إسرائيل (عودة اليهود) والاحياز لهم ، كالتزام لاهوتى أخلاقى وثقافى ثم سياسى .

وليس من عجب أن أول قنصل أمريكى فى القدس - وارد كريسون - قد تحول من المسيحية إلى اليهودية . وقد بدأ تحول كريسون باهتمام انتابه فجأة بفلسطين . وفى عام ١٨٤٤ ، قرر الذهاب إلى هناك ليقوم بـ « عمل الرب » ويساعد على إنشاء وطن قومى لليهود فى « أرض الميعاد » ، ولم يكد يصل إلى المدينة حتى بدأت رسائله ومذكراته تترى على أفراد أسرته ورؤسائه فى واشنطن ، داعياً إلى النهوض بما تتطلبه « الحاجة الماسة والعاجلة إلى جعل فلسطين وطنًا قومياً لليهود حتى يلتئم شمل الأمة اليهودية وتمارس شعائرها وتزدهر » ، ولما لم يلق استجابة من المسؤولين الأمريكيين ، أخذ على عاتقه القيام بحملة خاصة لإعادة اليهود إلى

(*) لابد من التنويه هنا إلى أن الأصولية بمعنى الاعتقاد فى حرفية الكتاب المقدس ، لا تمثل إلتياراً داخل الكنائس الأمريكية البروتستانتية . ولكن المفارقة هنا هى الإحياء الأصولى فى أمريكا التى قدمت للحضارة الغربية خبرة الفصل بين الكنيسة والدولة ، منذ إقرار اللاتحة الدستورية لولاية فيرجينيا عام ١٧٧٧ (قبل الثورة الفرنسية) ، والتى لم تحدد ديناً « رسمياً » أو كنيسة رسمية للولاية .

كما أن التعديل الأول للدستور الأمريكى عام ١٨٠١ ، استهدف كما قال الرئيس توماس جيفرسون « إنشاء حائط فاصل بين الكنيسة والدولة » .

وبموجب التعديل الأول للدستور ، امتنعت الدولة عن تحديد دين رسمى أو كنيسة قومية لأمريكا . كما تمتنع الدولة عن تمويل أية مؤسسة أو مدرسة دينية من الخزانة العامة ، حتى لا ترسخ ديناً أو مذهباً معيناً . ولا تشترط الدولة اختياراً دينياً لشغل أى منصب فيدرالى ، ولا تفرض قسماً دينياً للتصويب فى المناصب العامة . غير أن الفصل بين الكنيسة والدولة فى التجربة الأمريكية ، وإن كان قد جعل الدولة (محايدة) فى موضوع الدين ، أو بمعنى آخر ، قد أبعد الدولة عن الدين ، إلا أنه لم يبعد الدين عن المجتمع والسياسة !

فلسطين، وأجرى اتصالات بعدد من المسؤولين فى السلطنة العثمانية^(١) ولما فشلت جهوده بقى فى القدس واستوطن فى « أرض الميعاد ».

بيد أن هذه الحماسة للعقيدة « الميلالية » أطلقت حركة مسيحية صهيونية قام بها ممولون وسياسيون طالبوا بعمل شعبى لإعادة اليهود إلى فلسطين .

ويعتبر ويليام بلاكستون (١٨٤١- ١٩٣٥) الممول والرحالة والمبشر الإنجيلى من أبرز المسيحيين الصهيونيين الأمريكيين الذين أطلقوا تلك الحركة .

ولد ويليام بلاكستون لأسرة مسيحية من أتباع الكنيسة المنهجية ، ومنذ صباه شغف بقراءة العهد القديم وتتبع ما فيه من تنبؤات عن مجيء المسيح . وقد أصاب ثروة ضخمة ، من صناعة الإنشاءات واستثمارات أخرى ، واعتقد أن تلك الثروة لم تعط له لغير غاية ، وأخذ على عاتقه الإعداد للمجىء الثانى للمسيح .

وانطلاقاً من ذلك ، تزعم بلاكستون حركة « لإعادة اليهود إلى فلسطين قبل مجيء المسيح » . وبدأ بلاكستون حركته بكتابه « يسوع قائم » ، الذى نشر عام ١٨٧٨ ، وكان له أثر كبير فى البروتستانتية الأمريكية الايفانجيلية ؛ إذ أصبح ذلك الكتاب الذى بيع منه أكثر من مليون نسخة وترجم إلى ٤٨ لغة ، بما فى ذلك العبرية ، أروج الكتب التى تنشر المثالية الصهيونية فى إطار الاعتقاد بالعصر الألفى السعيد ، بل يمكن أن يكون أكثر الكتب المتعلقة بعودة المسيح انتشاراً . كما أن عدد الزعماء المسيحيين الذين أثار الكتاب انتباههم لعودة المسيح ، كان يفوق عدد من أثر فيهم أى كتاب آخر نشر طوال عشرات السنين . ومن أولئك ملفيل فولى كبير القضاة ، وحكام ولايات ونواب فى الكونجرس ، كما كان بينهم رجال دين بروتستانت وكاثوليك وممولون ورأسماليون مثل دى پونت ومورجان وچون روكفلر وويليام روكفلر ورسل سيج وتشارلز سكرينر^(٢) .

وقد قام بلاكستون بزيارة فلسطين حاجاً إلى الأرض المقدسة برفقة ابنته عام

(1) Henry Feingold, Zion in America, Hippocrene Books, 1974, pp. 198- 9.

(2) Reuben Fink, America and Palestine, New York, 1945, pp. 20-1.

١٨٨٨ ، وتمخضت زيارته عن الشعار الذى استغلته الصهيونية اليهودية بعد ذلك استغلالا بالغ الفعالية فيما تعلق بالضمير الغربى ، فكما قال إنه أفزع وابنته « الشذوذ المتمثل فى أن فلسطين هذه تركت هكذا أرضاً بغير شعب بدلا من أن تعطى لشعب بغير أرض » .

وفى ١٨٩١ ، تقدم بلاكستون بـ « عريضة » إلى الرئيس الأمريكى بنيامين هاريسون مطالبا بتدخل أمريكا لإعادة اليهود إلى فلسطين . وجمع على العريضة توقيعات ٤١٣ من كبار الأمريكيين المسيحيين البارزين ، كان من بينهم عميد أسرة روكفلر آنذ ، جون روكفلر ، وكبير قضاة المحكمة العليا ، ورئيس مجلس النواب ، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ ورؤساء تحرير عدد من الصحف الكبرى .

بعث إسرائيل

منذ دعوة بلاكستون عام ١٨٧٨ وحتى صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، تغلغت فى الجو الفكرى والسياسى العام فى الولايات المتحدة ، فكرة البعث اليهودى فى فلسطين ، ونشطت المسيحية الصهيونية .

وتدلل ريجينا الشريف على أن مصادقة ويلسون على وعد بلفور كانت نابعة من اعتقاده المسيحى الصهيونى . لقد كان ويلسون ينحدر من أبوين ينتميان للكنيسة المشيخية ، ونشأ على التعاليم البروتستانتية الأمريكية التى كانت تؤمن بالأسطورة الصهيونية ولو من الناحية الروحية . وقد وفرت له تلك التعاليم رصيذاً داخلياً من المشاعر والأفكار التى تركت أثراً على موقفه المستقبلى من الحركة الصهيونية وأهدافها ، وكان يسعد ويلسون أن يكون له دور فى إعادة اليهود إلى « أرضهم » . واعترف بأنه « كريب بيت قس ، ينبغى أن يكون قادراً على المساعدة على إعادة الأرض المقدسة لأهلها »^(١) ، وكانت تصريحاته العلنية والسرية متسقة مع الفكرة الصهيونية ، وبما يؤكد أن قراراته عن فلسطين والصهيونية كانت نابعة من مشاعره الذاتية لا من اعتبارات السياسة الواقعية .

(١) ريجينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية : جذورها فى التاريخ الغربى ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٨ .

لقد كان ولسون صهيونيًا عن قناعة ذاتية ، وقد تبدو صهيونيته متعارضة مع نقاطه الأربع عشرة الشهيرة التي وردت في خطابه أمام مؤتمر باريس للسلام ، وتضمنت تلك النقاط رفض مبدأ الحصول على الأراضي بالقوة ، وإدانة الاتفاقيات السرية ، والمطالبة بحق تقرير المصير للشعوب ، وتأمين الفرصة للأقليات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية للتطور الذاتي .

وأشار وزير الخارجية لانسنج إلى أن موقف الرئيس ولسون من الصهيونية كان واضح التناقض مع مبدئه عن حق تقرير المصير . لكن مبادئ الصهيونية وتقرير المصير لم تكن متناقضة من المنظور الصهيوني . فالقوميات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية ، كانت في المنظور الصهيوني : اليهود والأرمن ، وبالتالي فإن تلك القوميتين تنطبق عليهما مبادئ تقرير المصير .

إن صهيونية ولسون لم تكن إلا امتدادًا لصهيونية شاملة سادت المجتمع الأمريكي وقت إعلان وعد بلفور ، حسب دراسة تشارلز إسرائيل جولدرات التي أثبت فيها من خلال تحليل مضمون الصحافة الأمريكية وقتئذ ، أن الرأي العام الأمريكي كان يؤيد بشدة وعد بلفور لدرجة أن « المشاعر المعادية » للصهيونية التي أمكن استشفافها في الصحافة ، كانت فقط تلك المنبثقة عن تصريحات صادرة عن شخصيات يهودية معادية للصهيونية^(١) .

ويشير روبين فنك إلى أن موافقة الكونجرس على وعد بلفور جرت بشكل مذهل ، وبمضمون صهيوني وعبراني^(٢) .

ومنذ أن وافق الرئيس ولسون على وعد بلفور ، التزم خلفاؤه في الرئاسة بالموقف الصهيوني ، وأظهروا تعاطفًا مع الحركة الصهيونية وأهدافها في فلسطين .

وقد عبر خلفه الرئيس وارن هاردينج ، عن موقفه الصهيوني بوضوح ، في الأول من يونيو عام ١٩٢١ ، بقوله : إنه يستحيل على من يدرس خدمات الشعب اليهودي ألا يعتقد أنهم سيعادون يومًا إلى وطنهم القومي التاريخي ، حيث يبدأون مرحلة

(١) ريجينا الشريف ، المصدر السابق ذكره .

(2) Reuben Fink, America and Palestine, op. cit, p. 22.

جديدة ، بل مرحلة أكبر ، من مساهمتهم فى تقدم الإنسانية^(١) ، وعبر هارننج كذلك عن تأييده الشديد لصندوق إنشاء فلسطين فى ١٩٢٢ .

ثم جاء الرئيس كالفن كوليدج ، وأكد فى عام ١٩٢٤ إيمانه بـ « الوطن القومى اليهودى فى فلسطين »^(٢) .

ومن بعده ، هنا الرئيس هربرت هوفر فى عام ١٩٢٩ الحركة الصهيونية على إنجازها العظيم فى فلسطين ، مردداً فكرة « البعث اليهودى فى فلسطين »^(٣) .

كما أن الرئيس فرانكلين روزفلت ، الذى مال إلى موقف پراجماتى يأخذ فى الاعتبار مصالح أمريكا مع الدول العربية ، رضخ فى النهاية للضغط الصهيونى (المسيحى واليهودى) .

لقد كان هدف الصهيونيين خلال عهد روزفلت ذا شقين : تأمين أغلبية يهودية فى فلسطين ، ومن ثم إقامة دولة يهودية مستقلة أو كومنولث هناك . لذلك كان إلغاء « الكتاب الأبيض » البريطانى الذى صدر عام ١٩٣٩ بتقييد الهجرة إلى فلسطين ، أولوية صهيونية مطلقة .

وتصاعد الضغط الصهيونى (المسيحى واليهودى) على روزفلت ، خصوصاً بعد تأسيس « اللجنة الأمريكية الفلسطينية » ، التى ضمت ٢٠٠ من أعضاء مجلس النواب و ٦٨ من أعضاء مجلس الشيوخ . وضغطت اللجنة لتأييد برنامج مؤتمر بلتيمور ١٩٤٢ بإقامة كومنولث يهودى فلسطينى .

ولذلك أعلن روزفلت فى برنامجه لانتخابات الرئاسة عام ١٩٤٤ ، أنه « يحبذ فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المقيدة واستيطانها ، وأنه يحبذ أية سياسة تؤدى إلى إقامة كومنولث يهودى ديمقراطى ٠٠ وأنه على يقين بأن الشعب الأمريكى سيؤيد هذا الهدف ، وإذا ما أعيد انتخابه فسيساعد على تحقيق هذا الهدف »^(٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(4) Herbert Parzen, The Roosevelt Palestine Policy 1943 - 1945, An Exercise in Dual Diplomacy, American Jewish Archives, Vol. 26 No. 1, April 1974, pp. 47-50.

ولكن الهدف الصهيونى (المسيحى واليهودى) ، تحقق فى عهد الرئيس هارى إس. ترومان الذى تولى الرئاسة نتيجة وفاة روزفلت فى ١٢ إبريل عام ١٩٤٥ ، فما أن تولى الرئاسة حتى أصدر بيانًا جاء فيه أن وجهة النظر الرسمية الأمريكية من فلسطين هى السماح بدخول أكبر عدد من اليهود إليها قدر الإمكان ٠٠ حتى إمكان قيام دولة هناك . ولم يكتف ترومان بقبول قرار التقسيم ١٩٤٧ ، بل طلب ممارسة الضغط على الحكومات الأخرى بالتصويت على التقسيم . وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، أعلن ترومان اعترافه بالدولة اليهودية المقامة حديثًا .

وقد بدا موقف ترومان بقبول تقسيم فلسطين والاعتراف بدولة إسرائيل ، أنه سعى للحصول على الأصوات اليهودية فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٤٨ .

غير أن « التصويت اليهودى » لم يكن العامل الحاسم فى سياسة ترومان ؛ إذ إن ٢٠ % من الأصوات اليهودية فقط كانت متأثرة بالسياسة الأمريكية فى فلسطين^(١) .

إن قرار ترومان باعتراف أمريكا بالدولة اليهودية ، كان متمشياً مع فلسفته المسيحية المتهودة فى لحظة أوج المسيحية الصهيونية فى أمريكا .

فترومان كان معمدانيًا محافظًا . وتعتقد المعمدانية المحافظة فى مذهب العصمة الحرفية للكتاب المقدس ، ويعتبر أنصارها إقامة دولة يهودية برهانا واضحا على تحقيق النبوءات التوراتية .

ويقول كلارك كليفورد مستشار ترومان فى البيت الأبيض ، ثم وزير الدفاع فى عهد كنيدي ، إن ترومان درس التوراة بنفسه ، وكان يؤمن باعتباره أحد تلاميذ التوراة بالتبرير التاريخى لوطن قومى يهودى ، وكانت لديه قناعة أن وعد بلفور عام ١٩١٧ حقق آمال وأحلام الشعب اليهودى القديمة^(٢) . ويذكر موسى ديفز فى كتابه « أمريكا والأرض المقدسة » ، أنه عندما قدّم ترومان فى معبد يهودى للحاضرين على أنه الرجل الذى ساعد على خلق دولة إسرائيل ، رد ترومان قائلا : « إننى

(1) Zvi Ganin, The Limits of American Jewish Political Power, America's Retreat From Partition, Jewish Social Studies, vol. 39, nos. 1-2.

(2) خطاب كلارك كليفورد أمام الجمعية الأمريكية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ ، ورد فى ريجينا الشريف: الصهيونية غير اليهودية ، ص ٢١٣ .

قورش ٠٠ إننى قورش ، ومن ذا الذى ينسى أن قورش هو الذى أعاد اليهود من منفاهم فى بابل إلى القدس ؟! »^(١).

حرب ١٩٦٧ وصعود المسيحية الصهيونية

ساهمت حرب يونيو ١٩٦٧ والانتصار العسكرى الإسرائيلى المدوى فيها ، فى دعم صهيونية المسيحية الأصولية الأمريكية وتوثيق علاقات التعاون بين منظماتها والمنظمات الصهيونية « اليهودية » والدولة الإسرائيلية .

فالمسيحية الصهيونية الأمريكية ، اعتبرت أن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ تأكيد لنبوءات التوراة حول نهاية العالم وإحلال مملكة جديدة مع المجيء الثانى للمسيح بعد عودة اليهود إلى الأرض المقدسة .

وانتظرت المسيحية الصهيونية اكتمال خطة الرب بعد تأسيس إسرائيل ، وبالتالى كان انتصار إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، واحتلالها لبقية أرض فلسطين ، وبخاصة القدس ، إضافة إلى أراض عربية أخرى ، تأكيداً على أن خطة الرب تكتمل وأن النبوءات التوراتية تتحقق وأن نهاية التاريخ أصبحت قريبة .

وعبرت عن ذلك مجلة « المسيحية اليوم - Christianity Today » فى ٢١ يوليو ١٩٦٧ بقولها : « لأول مرة منذ أكثر من ألفى عام فإن القدس الآن كاملة بأيدى اليهود ، مما يعطى لدارس التوراة إيماناً عميقاً ومتجدداً فى صحتها وصلاحيتها » .

إن الحركة المسيحية الصهيونية والأصولية تعتقد بأن القدس هى المدينة التى سيحكم المسيح العالم منها عند قدومه الثانى . وبرغم أنها تعتقد أيضاً بتتصير اليهود حتى يشملهم خلاص المسيح عند مجيئه الثانى ، إلا أن الحركة أجلت هذا الموضوع إلى حين اكتمال النبوءات التوراتية بقيام مملكة الألف عام السعيدة ، وصارت أكثر التزاماً بتوفير جهودها لتحقيق شرعية الدولة اليهودية وحققها فى أرض إسرائيل بما فى ذلك الضفة الغربية ، فاحتلال القدس لم يزل الخطوة قبل الأخيرة لنهاية التاريخ ، إذ إن الخطوة الأخيرة هى إعادة بناء المعبد القديم فوق موقعه التاريخى القديم . وهو المكان نفسه الذى تقام عليه الآن قبة الصخرة .

(1) Moshe Davis, America and The Holy Land, 1978, p. 13.

وهكذا ، فإن التراث اليهودى للمسيحية الأمريكية كما يقول پول فندلى ، جعل الكثيرين من الأمريكيين ، يشعرون بأن إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ جاء كتحصيل للنبوءات التوراتية ، وأن الدولة اليهودية ، ستظل تلعب دوراً مركزياً فى مخطط السماء والأرض ، وبأن انتصار إسرائيل العسكرى فى حرب ١٩٦٧ واحتلال القدس تأكيد للنبوءات التوراتية والخطوة قبل الأخيرة للمجىء الثانى للمسيح .

ويستخلص فندلى أن التركيز على التراث التوراتى جعل كثيرين من المسيحيين الأمريكيين ينظرون إلى الشرق الأوسط والصراع الدائر فيه ، كانعكاس للأحداث التى يصورها العهد القديم . فعرب القرن العشرين يصبحون « الفلسطينيين » الذى حارب بطلم « جوليات » الملك داوود^(١) .

بيد أن الحركة المسيحية الصهيونية ، بتأثير انتصار إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ واستيلائها على القدس ، ثم بتأثير الإحياء المسيحى الأصولى فى السبعينيات ، شهدت نهوضاً فى عقدى السبعينيات والثمانينيات على نحو مماثل للذى شهدته فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر أيام ويليام بلاكستون .

ففى عام ١٩٧٠ ، أصدر هال ليندسى كتابه الشهير « كوكب الأرض العظيم الراحل - The Late Great Planet Earth » ، والذى تحول إلى فيلم سينمائى فيما بعد . وأورد الكتاب أن أهم إشارة لنهاية التاريخ والمجىء الثانى للمسيح هى عودة اليهود إلى أرض إسرائيل بعد آلاف السنين^(٢) . وذكر أن « الاتحاد السوفييتى هو ياجوج الذى يتعاون معه العرب وحلفاؤهم لمهاجمة إسرائيل » وأن قوة إسرائيل تتنصر على قوى الشر تمهيداً للمجىء الثانى للمسيح المنقذ بعد معركة هرمدون فى سهل المجدل فى فلسطين^(٣) .

وفى عام ١٩٧٣ ، أصدر أورال روبرتس كتابه « دراما نهاية الزمن -

(1) Paul Findly, They Dare to Speak, Westport Lawrence Hill and Co. 1985, p.248-9.

(2) Hall Lindsey, The Late Great Planet Earth, Bantam Books, New York, 1970, p.38.

(3) المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

Drama of The End Time « ، لتأييد إسرائيل ، معتبراً أن الشعب الإسرائيلي شعب الرب يؤسس - الآن - إمبراطوريته^(١) . وفي عام ١٩٧٥ ، أنتج القس بيلي جراهام (منظمة شباب المسيح) فيلم « أرض الرب - His Land » الذى شاهده أكثر من ٢٠ مليون أمريكى . وأشار الفيلم إلى وعد الرب لبنى إسرائيل بأرض فلسطين ، وقدم صورة زاهية عن بناء المدن وتعمير الصحارى فى الأرض الموعودة^(٢) .

ومع صعود الأصولية المسيحية الأمريكية عام ١٩٧٦ (عام الإيفانجيلي) ، وصل إلى البيت الأبيض رئيس أعلن أنه « ولد ثانية » كمسيحى هو الرئيس جيمى كارتر ، الذى ذكر فى بيانه الانتخابى أن « تأسيس إسرائيل المعاصر هو تحقيق للنبوذة التوراتية » ، كما أعلن كارتر عن إدانته لمن يتهم اليهود بقتل المسيح بمعاداة السامية ، وكان أول رئيس أمريكى يؤسس « لجنة رئاسية للهولوكست » (المحارق النازية لليهود) عام ١٩٧٨ تحت اسم President s Commission on the Holocaust . وعندما زار كارتر إسرائيل فى مارس ١٩٧٩ ، ألقى خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلى بمناسبة إقرار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، قال فيه « لقد جسد من سبق من الرؤساء الأمريكيين الإيمان ، بأن جعلوا علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل هى أكثر من علاقات خاصة ، إنها علاقات فريدة ؛ لأنها متأصلة فى ضمير الشعب الأمريكى نفسه ، وفى أخلاقه وفى دينه وفى معتقداته ، لقد أقام كلا من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، مهاجرون رواد ، ثم إننا نتقاسم معكم تراث التوراة »^(٣) .

وخلف الرئيس كارتر فى البيت الأبيض ، الرئيس رونالد ريجان الذى كان أكثر تشدداً ومغالة فى مسيحيته الصهيونية ؛ إذ كان مؤمناً مهووساً

(1) Oral Roberts, The Drama Of The End-Time, Oral Press, New York, 1973, p.182.

(2) Christianity Today, 18 Nov. 1977.

(3) Grece Halsel, Prophecy and Politics - Westport Lawrence Hill and Co. 1985.

(وقد ترجمته دار الشروق ونشرته بالعربية تحت اسم : النبوذة والسياسة) (الناشر) .

بالمجىء الثانى للمسيح لخوض معركة هرمجدون ، بل أنه كان مستعداً لإشعال هرمجدون نووية .

لقد تأثر ريجان كثيراً بوالدته التى كانت قارئة للكتاب المقدس ، شديدة التعبد ، مؤمنة بالمسيح وبالخلاص ، ولذا نشأ ريجان على قراءة الكتاب المقدس وزيارة الكنائس .

ويقول ريجان عن نفسه إنه تربى على الكتاب المقدس ، وعلمه لمدة طويلة فى مدارس الأحد .

كما تأثر ريجان بأصدقاء مقربين يعتقدن فى « التدبيرية الإلهية » مثل القس الإيفانجيلى المبشر بيلى جراهام .

ويذكر ريجان أن جراهام زاره خلال إقامته فى المستشفى عام ١٩٦٨ ، ودار بينهما حديث حول النبوءات المتعلقة بالمجىء الثانى للمسيح وإمكان تحقيقها فى ذلك الوقت .

وفى عام ١٩٧٠ ، وخلال حملة ريجان لولاية ثانية كحاكم لولاية كاليفورنيا ، زار ريجان فى منزله القس الإيفانجيلى جورج أوتيس ، حيث دار حديث طويل عن النبوءات التوراتية ومؤشرات نهاية الزمن ، وفى نهاية الحديث - كما يقول أوتيس - وقف الجميع مع الحاكم ريجان يؤدون الصلاة وأيديهم متشابكة ، وتنبأ أوتيس لريجان بأن يصبح رئيساً للولايات المتحدة .

وفى ١٩٧١ ، طلب الحاكم ريجان من بيلى جراهام أن يلقي خطاباً فى المجلس التشريعى لكاليفورنيا ، فتحدث جراهام عن أن البديل للشوعية هو الخطة الواردة فى الكتاب المقدس بالمجىء الثانى للمسيح . وروى جيمس ميلز رئيس مجلس الشيوخ فى كاليفورنيا فى مقال نشره عام ١٩٨٥ فى مجلة سان دييجو ، أن ريجان أقام مأدبة عشاء على شرفه عام ١٩٧١ ، فى أثنائها سأله ريجان بصورة غير متوقعة عما إذا كان قد قرأ الإصحاحين ٣٨ ، ٣٩ فى سفر حزقيال ، وقال ريجان : « إن حزقيال رأى فى العهد القديم المذبحة التى ستدمر عصرنا » ، ثم تحدث بتركيز لاحق عن ليبيا لتحولها إلى الشيوعية ، وأصر على أن فى ذلك إشارة إلى أن يوم

هرمجدون لم يعد بعيداً ، وقال : « إن جميع النبوءات التى يجب أن تتحقق قبل هرمجدون قد تحققت ، ففى الإصحاح ٣٨ من سفر حزقيال أن الرب سيأخذ أولاد إسرائيل من بنى الوثنيين ، حيث سيكونون مشتتين ويعودون جميعهم مرة ثانية إلى الأرض الموعودة ، لقد تبين ذلك أخيراً بعد ألفى سنة ، ولأول مرة يبدو كل شىء فى مكانه بانتظار هرمجدون والمجىء الثانى للمسيح ٠٠ إن حزقيال يقول إن النار والحجارة المشتعلة سوف تمطر على أعداء شعب الرب ، إن ذلك يجب أن يعنى أنهم سوف يدمرون بواسطة السلاح النووى ٠٠ ويخبرنا حزقيال أن يأجوج ومأجوج ، الأمة التى ستقود قوى الظلام الأخرى ضد إسرائيل ، سوف تأتى من الشمال ، إن يأجوج يجب أن تكون روسية ٠٠ ليس من الأمم القديمة شمال إسرائيل غير روسيا . لقد أصبحت روسيا شيوعية وملحدة ؛ لتصنع من نفسها عدواً للرب ، والآن تنطبق عليها تماماً مواصفات يأجوج » .

وفى عام ١٩٧٦ ، ناقش ريجان حاكم ولاية كاليفورنيا معركة هرمجدون فى مقابلة مسجلة مع جورج أوتيس ، قال فيها ريجان إنه ينتظر نبوءة حرب يأجوج ومأجوج (التى تفسر بأنها غزو روسى لإسرائيل فى المستقبل القريب) .

وفى حملته للرئاسة عام ١٩٨٠ ، ذكر ريجان فى مقابلة تليفزيونية أجراها معه الواعظ التليفزيونى جيم بيكر : إننا قد نكون الجيل الذى يشهد هرمجدون . وفى العام نفسه ، نقل ويليام سافاير معلق صحيفة « نيويورك تايمز » قول ريجان أمام مؤتمر يهودى : « إن إسرائيل هى الديمقراطية الثابتة الوحيدة التى يمكن أن نعتمد عليها كموقع لحدوث هرمجدون » .

وفى مقابلة مع القس جيرى فالويل عام ١٩٨١ ، كشف فالويل عن أن الرئيس ريجان قال له : « إن تدمير العالم يمكن أن يحدث قريباً » .

وفى مناسبات ثلاث (١٩٨٢ ، و ١٩٨٣ ، و ١٩٨٤) خطب ريجان فى اتحاد المذيعين الدينيين ، مؤكداً قناعاته بقرب هرمجدون والمجىء الثانى للمسيح وفقاً لمشينة الرب كما ورد فى نبوءات الكتاب المقدس .

وفى عام ١٩٨٦ ، أصبحت ليبيا العدو الأول لريجان ، ونظر إليها كواحدة من أعداء إسرائيل الذين ذكرتهم النبوءات ، وبالتالي فهى عدوة للرب . وكان مما قاله :

« إن أرض إسرائيل ستعرض لهجوم تشنه عليها جيوش الأمم الكافرة ، وإن لبيبا ستكون من بين تلك الأمم . . إن يوم هرمجدون لم يعد بعيداً » . وكذلك حاول ريجان رئيس أمريكا الدولة العظمى قتل الرئيس القذافي فى مخدعه .

إن جيمس ميلز فى مقاله فى مجلة سان دييجو (اغسطس ١٩٨٥) يستنتج أن ريجان كان ينطلق فى سياساته من إيمان بنبوءات الكتاب المقدس ، فأظهر بصورة دائمة التزامه القيام بواجباته تمثيلاً مع إرادة الرب ، أى العمل بما يحقق نبوءة الرب انسجاماً مع إرادته السامية حتى يعود المسيح ليحكم الأرض ألف سنة ، ومن ثم فإن توجه ريجان للاندفاع العسكرى وتردده إزاء مقترحات نزع السلاح النووى يتفق مع رؤيته المستمدة من الكتاب المقدس ، فهرمجدون التى تنبأ بها حزقيال لايمكن أن تحدث فى عالم منزوع السلاح . وقال ميلز أيضاً : إن سياسيات ريجان الداخلية والمالية ، توخت الانسجام مع النبوءات التوراتية ، سواء من جهة زيادة الاتفاق العام (الدفاعى) وزيادة الدين القومى العام ، أو من جهة معاداة التدخل الحكومى فى الاقتصاد ومعاداة البرامج الاجتماعية لمكافحة الفقر والبطالة^(١) .

منظمات المسيحية الصهيونية

إن إنتصار إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، ووصول كارتر وريجان كمسيحيين ولدا ثانية ومؤمنين بالنبوءات التوراتية ، إلى البيت الأبيض ، ارتبط بظهور منظمات « مسيحية صهيونية » بنهاية السبعينيات وطيلة الثمانينيات .

فظهرت منظمة « الأغلبية الأخلاقية » عام ١٩٧٩ ، التى أسسها القس « جيرى فالويل » . كما تأسست السفارة المسيحية الدولية عام ١٩٨٠ للدفاع عن حق إسرائيل فى القدس . وأنشأت مؤسسة جبل المعبد ، بهدف إعادة بناء الهيكل كخطوة أخيرة قبل مجيء المسيح . ونشأ مؤتمر القيادة المسيحية الوطنية لأجل إسرائيل عام ١٩٨٠ ، وقيم مؤتمراً سنوياً لصالح إسرائيل ، وهناك المصرف المسيحى الأمريكى لأجل إسرائيل ؛ لنقل التبرعات المالية إلى إسرائيل . وبنهاية

(١) تفاصيل موقف ريجان فى المصدر السابق ذكره ، والمترجم بعنوان : « النبوءة والسياسة » من إصدارات دار الشروق (الناشر) .

الثمانينيات ، أسس القس بات روبرتسون منظمة « الائتلاف المسيحى » التى تعتبر القلب المحرك للمنظمات المسيحية الصهيونية ، والأصولية .

وتتركز أهداف تلك المنظمات فى تأكيد شرعية الدولة الإسرائيلية وحققها فى القدس ودعمها اقتصادياً من جهة ، ومن جهة أخرى الترويج إلى أن دعم إسرائيل التزام أخلاقى وسياسى أمريكى .

وفى كتابها « النبوءة والسياسة » تقول الباحثة الأمريكية جريس هالسل : إن اليمين المسيحى مستعد - بل راغب بكل قواه - فى إشعال حرب نووية بشأن إسرائيل تحقيقاً للنبوءات المقدسة ، وتشير المؤلفة إلى مسح قام به الأصوليون الإيفانجيليون ذكر أنه تعمل فى الولايات المتحدة ٢٥٠ منظمة إيفانجيلية ممالئة لإسرائيل تمارس أنشطة مختلفة بدءاً من اجتماعات كنسية للتضامن مع إسرائيل إلى الدعم اللاهوتى وطبع المنشورات وعقد المؤتمرات وتنظيم الأفواج السيادية إلى إسرائيل إلى الدعم السياسى المباشر بأساليب « اللوى » السياسى .

وقد نجحت المنظمات المسيحية الصهيونية فى ترويج الاعتقاد بأن دعم أمريكا لإسرائيل ليس فقط التزاماً سياسياً ، وإنما رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا . وكما يقول الباحث الأمريكى إدوارد تفنان فإن ملايين البروتستانت الأمريكيين يدعمون إسرائيل عن إيمان كامل بأن دعم أمريكا لإسرائيل هو السبيل الأساسى لبقاء أمريكا السياسى والروحى . فالترام أولئك الأمريكيين بالدولة اليهودية ينبى على النبوءات التوراتية والإيمان بأن اليهود هم شعب الله المختار .

وفى هذا يقول جيرى فالويل مؤسس منظمة « الأغلبية الأخلاقية » : إن الرب يعامل الشعوب حسب تعاملها مع إسرائيل ، وإنه يؤمن بأن الرب بارك وبارك أمريكا ؛ لأن إبراهيم باركها واليهود باركوها ، وإنه يعتقد أن أمريكا لو انقلبت على إسرائيل ، فإن الرب لن يقيم لها وزناً بعد ذلك ، ويقول : إن أهمية الأمريكيين فى نظر الرب مرتبطة بتنفيذ إرادته فى الأرض ، أى دعم إسرائيل .

وفى إعلان ظهر فى معظم الصحف الأمريكية فى أول نوفمبر ١٩٧٧ بمناسبة الدعوة لمؤتمر جينيف للسلام وقتئذ ، عبر ١٥ من زعماء المسيحية الأصولية الصهيونية عن قلقهم من حدوث تحول فى السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل .

وناشد الإعلان الذى حمل عنوان «قلق الإيفانجيليين على إسرائيل» ، واضعى السياسة الأمريكية بتبنى «الموقف التوراتى» فى الشرق الأوسط ، وبأن يعلنوا حق الشعب اليهودى فى الأرض التى منحها إياهم الرب ، بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان .

الكنائس التليفزيونية

كان ضمن عوامل صعود المسيحية الصهيونية فى الولايات المتحدة ، انتشار الشبكات الإذاعية والتليفزيونية المسيحية خلال الربع الأخير من القرن العشرين . وقد كانت برامج محطات البث التليفزيونى المسيحى ، التى أطلق عليها «الكنائس المرئية» ، وسيلة حشد للجمهور وأداة لتوفير التمويل اللازم للحركة المسيحية الصهيونية .

واجتذبت برامج الكنائس المرئية ملايين المشاهدين ، فبرنامج بات روبرتسون «نادى السبعمئة» - يجتذب - ١٦,٣ مليون مشاهد ، وبرنامج روبرت شيللر «ساعة من القوة» ٧,٦ مليون مشاهد ، وكان برنامج مايك إيفانز ، «إسرائيل مفتاح بقاء أمريكا» يبث فى ٥٠ محطة تليفزيونية عبر ٢٥ ولاية ، يومياً .

وكشفت استطلاعات جالوب أن حوالى ٧٠ مليون من الأمريكيين يشاهدون الشبكات التليفزيونية الإنجيلية التى بلغ عددها ١٠٠٤ محطة تليفزيونية إضافة إلى ١٠٠٦ قناة تليفزيونية بنظام الشفرة (الكابل) ^(١) .

وبشكل عام ، فإن مضمون الرسالة الإعلامية لبرامج الشبكات الدينية ، هو مضمون إيفانجيلي أصولي يتضمن الاعتقاد بالنبوءات التوراتية والدعوى المسيحية الصهيونية ، وتأمين إسرائيل تنفيذاً لمشينة الرب ، حتى إن بقاء أمريكا يصبح مرتبطاً بدعم إسرائيل .

فقد اعتبر القس جيرى فالويل ، صاحب برنامج «ساعة من إنجيل زمان» ،

(١) حول منظمات المسيحية الصهيونية :

رضا هلال ، تفكيك أمريكا ، القاهرة ، الإعلامية للنشر ، ١٩٩٨ .

رضا هلال ، المسيح اليهودى ونهاية العالم ، م . س . ذ .

أن الوقوف ضد إسرائيل هو اعتراض على الرب ، وأن دعم أمريكا لإسرائيل يمنح أمريكا مباركة الرب .

وفى برنامجه « نادى السبعمنة » أعرب بات روبرتسون عن صهيونيته ، بقوله : نعرف نحن المسيحيين من صميم قلوبنا أن الرب يقف بجانب إسرائيل ، وليس بجانب العرب الإرهابين . كما أعرب عن صهيونيته كذلك . بتأييده غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ ، وضرب ليبيا عام ١٩٨٦ ثم ضرب العراق عام ١٩٩١ . وشارك فى عملية تهجير يهود إثيوبيا (الفلاشا) إلى إسرائيل .

ويعتبر القس والواعظ التليفزيونى مايك إيفانز الصوت الأعلى لصالح إسرائيل . وفى برنامجه « إسرائيل مفتاح بقاء أمريكا » قال : إن إسرائيل تلعب دوراً حاسماً فى المصير الروحي والسياسى لأمريكا ، وإن بقاء إسرائيل حيوى لبقاء أمريكا .

وقد ارتبط صعود « منظمات المسيحية الصهيونية » فى الربع الأخير من القرن العشرين ، ببروز الدور السياسى لحركة « اليمين المسيحى » التى رفعت أجندة أخلاقية مسيحية محافظة ، مثل حظر الإجهاض ، وإعادة الصلاة فى المدارس ، والهجوم على مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة ، من منطلق أصولية إيفانجيلية .

لقد شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات ، بروز الدور السياسى لحركة « اليمين المسيحى » كقوة تصويتية مؤثرة بعد دعم المرشح الرئاسى الديمقراطى جيمى كارتر باعتباره « مسيحى ولد ثانية » عام ١٩٧٦م . وتمكنت من إرساء شبكة قوية فى التنظيم والاتصالات واستطاعت حشد أكثر من مليونى ناخب فى انتخابات ١٩٨٠م . وبذلك أصبح لها قوة تصويتية مؤثرة فى فوز الرئيس رونالد ريجان وبعض أعضاء مجلس الشيوخ مثل جيسى هيلمز ، وأورى هاتش وعدد من أعضاء مجلس النواب ، ورد ريجان « الجميل » بتعيين عدد من نشطاء الحركة فى مراكز مهمة فى الإدارة . وتوافقت الإدارة مع الأصولية الإيفانجيلية فيما يتعلق بدعم إسرائيل والسباق النووى مع الاتحاد السوفيتى بانتظار هزمجدون نووية .

وزايدت الأصولية الإيفانجيلية على منصب رئاسة الولايات المتحدة ، بالدفع بالقس والواعظ التليفزيونى بات روبرتسون للفوز بترشيح الحزب الجمهورى له فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ ، ولما فشل روبرتسون ،

تحولت الأصولية الإيفانجيلية إلى دعم المرشح الجمهورى جورج بوش ؛ إذ صوت له ٨٠ ٪ من الإيفانجيليين .

وفى انتخابات ١٩٩٢م ، شهدت السياسة الأمريكية ما أصبح يعرف بمسمى « حزب الله » ، وهو تعبير أطلقته مجلة « كريستيان سينشرى » (القرن المسيحى) على الإيفانجيليين والجمهوريين اليمينيين . فالأصوليون ومن اعتبروا أنفسهم مسيحيين ولدوا ثانية شكلوا ١٧ ٪ من القاعدة التصويتية و ٢٥ ٪ من القاعدة المؤيدة للرئيس بوش . وتوالى صعود « اليمين المسيحى » فى الثمانينيات والتسعينيات حتى أصبح قوة تصويتية مؤثرة فى انتخابات الرئاسة والكونجرس ، تمثل ٢٥ ٪ من القاعدة التصويتية المسجلة ، أى ١٠ أضعاف أصوات اليهود .

غير أنه بفوز المرشح الديمقراطى بيل كلينتون بالرئاسة فى انتخابات ١٩٩٢ ، تحولت الأصولية الإيفانجيلية واليمين المسيحى عمومًا للسيطرة على الكونجرس ، وتحقق ذلك فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس فى ١٩٩٤ و ١٩٩٦م ، بسيطرة الحزب الجمهورى على أغلبية المقاعد فى مجلسى الكونجرس .

وهكذا أصبح للمسيحية الصهيونية حلفاء أعضاء فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ وحكام ولايات ، وذلك ما تكرر فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس وحكام الولايات عام ١٩٩٨ ، وكانت المسيحية الصهيونية فى الكونجرس ، وراء قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام ١٩٩٩م^(١) .

بيد أنه من المهم هنا أن نميز بين « منظمات الصهيونية المسيحية » و « اليمين المسيحى » . فالمنظمات الصهيونية رافدة من اليمين المسيحى الذى يدعم بقاء وأمن إسرائيل ويهودية القدس . ولكن اليمين المسيحى وفى مركزه الإيفانجيلى الأصولى ، يؤمن بضرورة تحول اليهود إلى المسيحية قبل مجيء المسيح حتى يشملهم الخلاص ، بعد بناء الهيكل . وذلك ما يفجر التناقض - أحيانًا - بين « اللوى اليهودى » و « اليمين المسيحى » .

* * *

(١) رضا هلال ، المصدر السابق ذكره .

إسلام صنع فى أمريكا

د. مراد هوفمان

خبير نووى سابق بحلف الأطلنطى

وسفير سابق لألمانيا فى الجزائر ثم المغرب

شعار ١ : إننا نخاطر بمستقبلنا ومستقبل أولادنا .

(L. Kolbe ، أطلنطا جريدة : USA Today - تاريخ ١٠/٥/١٩٩٨) .

شعار ٢ : إننى أعتقد أن أوضح صور الدين عند الناس اليوم هى الإسلام :

(NZZ F. Diernnatt - تاريخ ٦/٤/١٩٩٠) .

تبدو المقولة القادمة غير متوقعة، ولكنها بلا شك منطقية ، ألا وهى : إذا كان مقدرًا للإسلام أن يحقق فى المستقبل المرئى نجاحًا فى الغرب ، فإنه سيحققه فى الولايات المتحدة الأمريكية . وهناك أسباب كثيرة تؤيد هذا الرأى، بينما لا ينفيه إلا القليل جدًا من المعطيات .

أهم الأسباب التى تؤيد هذه المقولة ، هو فى المقام الأول التعدد والتنوع الدينى الهائل فى الولايات المتحدة الأمريكية . فلا يوجد بلد فى العالم - اللهم إلا البلاد المنخفضة (هولندا) - يتيح لمختلف الديانات والطوائف والفرق المختلفة حرية الحركة والعيش والشعور بالراحة، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولا يعود السبب فى هذا إلى فتور دينى عند الأمريكيين، بل على النقيض ، فالانتماء إلى كنيسة لا يعد - كما يعد فى بلدان الغرب - أحد مظاهر الفكر المحدود ، بل هو أمر محمود .

ولكن السبب الحقيقى فى رأى ، أن الولايات المتحدة منذ نشأتها ، تمثل الملاذ وبلد المهجر لأناس فروا من بلادهم بسبب الاضطهاد الدينى . (بين الطوائف البروتستانتية بعضها البعض ، وبينها وبين الكاثوليك) .

ومن هذا المنطلق ، خبر الجميع من البداية ، أن حالة التعايش السلمى الداخلى لن تتأتى إلا بالحرية الدينية المكفولة لكل فرد . فالتعدد والتنوع الدينى فى أمريكا يستند إلى العقل ، لا إلى اللامبالاة أو اللاإرادية .

ولكن يمكن القول إن أمريكا لم تولد كبكد يقبل التنوع والتعدد بسهولة ، بل استطاع أن يكتسب هذه الصفة وهذا التسامح بصعوبة .

فما كادت سفينة ماى فلاور تصل فى يوم ١١ نوفمبر عام ١٦٢٠ إلى الشاطئ ، ليؤسس ويليام برادفورد (١٥٩٠-١٦٥٧) مستوطنة پلايموث ، حتى نشب نزاع حول أمور دينية مع المستوطنة الثانية فى خليج ماساشوستس . ومن الغريب أن يندلع هذا الخلاف فى أوساط البيوريتانيين الذين فروا من أوروبا بفعل الاضطهاد الدينى !

وتشير رواية « The Scarlet Letter » لكاتبها ناثانيال هاوثرن إلى الأوضاع التى سادت أمريكا ، والتى أقل ما توصف به أنها قاسية ، حتى أن روجرز ويليامز (١٦٠٣ - ١٦٨٣) اضطر بسبب معتقده الدينية المتسامحة ، أن يفر للمرة الثانية ليصبح مؤسس رود آيلاند وعاصمتها پروفيدنس .

كذلك لم يستطع المستوطنون الأمريكيون الأوائل التغلب على حمى مطاردة الساحرات ! . كما هو موثق فى :

(Memorable Providence Relating to Witchcrafts & Possessions -1689).

لقد شهدت أمريكا القرن السابع عشر ظاهرة حرق الساحرات فى سالم (*) وماساشوستس ، بينما تظهر مثائل لمطاردتهم - على طريقة السناتور جوزيف مكارثى (١٩٠٩ - ١٩٥٧) - من حين إلى آخر على السطح .

(*) تم حرق أكثر من ٢٠ ساحراً وساحرة ، وسجن أكثر من مائة فى أواخر القرن السابع عشر فى مدينة سالم .

ولقد استشعرت مدى تقبل الولايات المتحدة للتنوع وتمتعها بالاختلافات مقارنة بأوروبا ، فى زيارة قمت بها عام ١٩٩٦ للبينتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) • فلقد كنت أناقش مع رئيس لجنة الشؤون المعنوية للجيش إشراك رجال دين مسلمين فى أفرع القوات المختلفة ، كالمشاة والجوية والبحرية • ولقد سبقت الموافقة على تعيين ٤ منهم بالرغم من وجود ٠,٤ % فقط من الجنود المسلمين و ٠,١ % من الضباط المسلمين فى القوات المسلحة الأمريكية (هناك بالمناسبة ٠,٥ % و ٠,٦ % فقط من اليهود) •

لقد تسلم أول إمام فى القوات المسلحة الأمريكية « عبد الراشد محمد » عمله فى الجيش الأمريكى عام ١٩٩٣ م ، وانضم إلى الفرقة ١٨ فى فورت براج • وقد تولى مالك بن نوبل عام ١٩٩٨ م عمله كأول إمام للبحرية • ومنذ ذلك الوقت ، يوجد جامع فى قاعدة المارينز فى نورفولك بولاية فيرجينيا لخدمة ٧٢٥ بحاراً مسلماً ، كما يتم منحهم وقتاً لأداء صلاة الجمعة •

أما الأدميرال موشون - والذى يعتنق سكرتيره الإسلام - فمهتم للغاية أن يؤمن جنوده بشىء ما ، ولكنه لا يهتم بما يؤمنون به !

ولقد كان اهتمامه منصباً على أشياء أخرى ، مثل محتويات ، « مخلة » الإمام ! فمخلة القسيس الكاثولىكى فيها صليب من الفضة ، والكتاب المقدس ، مطرف ، نبيذ وزيت • ولقد أخبرته أن المسلم لا يحتاج إلى تجهيزات خاصة ، حيث إنه يحفظ القرآن كما يمكنه الصلاة فى أى مكان تتوفر فيه شروط الطهارة • ولكن هذه الإجابة لم تنل رضا الأدميرال ، حيث يرى ضرورة اتباع التعليمات ، فالتعليمات هى التعليمات ، ويجب على رجل الدين فى الجيش أن يحمل « مخلة » حربية • ولم يبد محدثى ارتياحاً إلا عندما أخبرته أن بإمكانه تجهيز « مخلة » المسلم بالقرآن الكريم وكتاب جامع للأحاديث وسجادة صلاة وماء زمزم •

كما أكد الأدميرال ضرورة معرفته بما يجب على المسلم أن يرتديه وما هو محرم عليه أكله • لقد طبع لواءه كتيباً يضم جميع المعلومات عن ٢٦١ ديناً ممثلين فى صفوف قوات الجيش [وبما أنه مذكور أن على المسلمة ارتداء غطاء للرأس ،

فيحق بالتالى للمجندات الأمريكيات المسلمات ارتداء غطاء للرأس أثناء تأديتهن
للخدمة .]

هناك بجانب هذه التعددية عامل آخر يُعزز من فرص الإسلام فى أمريكا .
فالإسلام لا يمثل فى العقل الجمعى أى خطر أو تهديد . فبعد طرد الإنجليز ، اهتم
الأمريكيون - على وجه الخصوص - بما يجرى فى كل من أمريكا الوسطى
والجنوبية ، وخير دليل على ذلك مبدأ مونرو وأزمة كوبا عام ١٩٦٢م . لقد خبر
الأمريكيون منذ الحرب العالمية الأولى خطورة التورط فى مشاحنات وصراعات
أوروبا ، كما نما فى وعيهم ، بل رسخ فيه ، الخطر « الأصفر » وذلك منذ بيرل
هاربور فى الحرب العالمية الثانية ، أما الإسلام فلم يلفت انتباه المواطن الأمريكى
المتوسط غير اليهودى ، إلا منذ الهجوم على مركز التجارة العالمى .

أما العامل الثالث الذى يظهر فى صالح الإسلام ، فهو عدم ظهور المسلمين
كجماعة إثنية عرقية واحدة ، ولكنهم ينتمون إلى جميع بلدان العالم وجميع الأعراق
المختلفة ، وهذا لا يعنى بطبيعة الحال أن لا تجد مساجد ذات صبغة هندية وباكستانية
وأخرى عربية وثالثة أفروأمريكانية ، ولكن يبقى فى نهاية الأمر حقيقة أن المشهد
الإسلامى فى أمريكا متعدد الأعراق . الاستثناء الوحيد تلقاه فى مدينة ديربورن
بالغرب من ديترويت ، حيث لا تكاد تلقى سوى شيعة لبنانيين ، كما تمثل الدوائر
الصوفية إستثناء آخر ، فمعظم المتصوفة الأمريكيين من ذوى البشرة البيضاء ،
يفضلون الانغلاق على أنفسهم وعدم الاختلاط بغيرهم !

إذا كانت هناك مجموعة متماسكة ومترابطة من المسلمين ، فهم
الأفروأمريكيون . ولكن هؤلاء ليسوا مهاجرين يمكن ترحيلهم إلى بلادهم . ويعتقد
الكثير من المسلمين السود أن أسلافهم الذين وقعوا فى رق العبودية كانوا مسلمين ،
كما أنهم على يقين أن أسلافهم حملوا على سفن يملكها يهود إلى أمريكا ، حيث
أصبحوا : « بضاعة » لتجار رقيق مسيحيين . وهناك قوائم تحمل أسماء سفن العبيد
ومالكيها اليهود تتداولها أوساط السود . ويحمل اعتناق الأمريكيين السود للإسلام
اليوم احتجاجاً ثقافياً سياسياً وحنيناً إلى الماضى .

كانت هناك حتى وقت قريب ظاهرة سلبية تتمثل في تعرف المسلمين السود على الإسلام واعتناقهم إياه ، عن طريق جماعة « أمة الإسلام » وزعيمها إيلجا (Elijah) محمد ، والذي ينسب لنفسه النبوة ، كما يدعو لإسلام معاد للبيض واليهود ، أى لإسلام عنصري . فهناك مسلمون ذوو أهمية - مثل مالكولم إكس ، فيما بعد مالك (١٩٢٥ - ١٩٦٥) كاسيوس كلاى ، فيما بعد محمد على - تعرفوا أول الأمر على الإسلام عن طريق هذا الزعيم .

ولقد اتسمت الخطوة التى اتخذها ابن إيلجا وريث الدين محمد ، بأهمية ثقافية سياسية بالغة . فلقد استطاع بعد وفاة والده أن يدفع الجزء الأكبر من (أمة الإسلام Nation of Islam) إلى نبذ جميع أشكال العنصرية ، وأن يبتعدوا عن المركزية وأن ينضموا إلى الأمة الإسلامية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

كما يتقن مالكولم إكس فى مكة أثناء حجه ، أن الرجل الأبيض الذى يؤمن بوجود الله الواحد الأحد ، يؤمن كذلك بوحدة الإنسانية ، وأن حاجة أمريكا إلى الإسلام تتمثل فى أنه وحده قادر على تخليص المجتمع من عنصريته .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت لا تجد من يدعو إلى إسلام عنصري ومغاير للإجماع ، سوى الزعيم الجديد لجماعة « أمة الإسلام » لويس فرخان ، ولكنه على ما يبدو مستعد لانضمام أتباعه إلى الجماعة السنية للمسلمين الأمريكيين من أصول إفريقية ، ولقد ظهر استعداد هذا بوضوح بعد لقائه التاريخى بوريث الدين محمد فى ربيع عام ٢٠٠٠ .

أما العامل الرابع المميز للإسلام ولفرص انتشاره فى أمريكا ، فهو أن غالبية المهاجرين المسلمين أتوا - ويأتون إلى يومنا هذا - كطلبة علم إلى الولايات المتحدة ، وبالتالي فإن الجزء الأعظم من أمة المسلمين فى أمريكا يتألف من مسلمين على درجة عالية من التعليم والثقافة .

وأن تكون مسلمًا فى أمريكا يعنى أن تكون أكاديميًا . وتدفع هذه الحقيقة عن الإسلام شبهة أن يكون دين أميين وجهلة . بل على النقيض ، هذه الحقيقة تمنح الإسلام وضعًا اجتماعيًا متميزًا وموقفًا ماليًا قويًا . فعندما يجتمع المسلمون على

عشاء بهدف جمع تبرعات ، سرعان ما يتجمع مبلغ الـ ١٠٠ ألف دولار وذلك من عدد محدود جدًا من الحضور . ولقد رأيت بنفسى تبرعات تصل إلى ربع مليون دولار . ومن أمثال الأكاديميين المسلمين ، أحب ذكر د . نظير خايا من أصل هندي ، وهو طبيب متخصص فى الكلى خريج جامعة هارفارد ، ويشغل منصب مدير مركز المعلومات الإسلامى (Islamic Information Service) « IIS » فى لوس أنجلوس . أما رئيس منظمة الحقوق المدنية للمسلمين الأمريكيين (Council of American Islamic Relations) « CAIR » . عمر أحمد الفلسطينى الأصل ، فهو متخصص فى اختيارات مكونات الكمبيوتر الدقيقة . وفى سانتا كلارا ، فى قلب وادى السيليكون ، تجد ما لا يقل عن ٧٠٠ خبير كمبيوتر مسلم . ولقد شارك الكثيرون منهم فى تطوير (Pentium III) .

يمارس بعض المسلمين بكثير من النجاح أعمالهم الخاصة ، ويديرون شركات متخصصة فى مجال الـ (Software) . وتستفيد هذه الشركات من موهبة الهنود المميزة فى مجال الرياضيات .

وهناك حقيقة أخرى تميز وضع المسلمين فى الولايات المتحدة عن غيرهم من مسلمى أوروبا مثل ألمانيا ، وهى تمتعهم بحق المواطنة ، فغالبية مسلمى أمريكا يحملون الجنسية الأمريكية ، ولقد ساعد هذا على اندماجهم فى مجتمعهم الجديد ، بل إنهم يحاولون غرس جذورهم فى هذا الوطن الجديد ، كما ساعد على تحقيق هذا بعد المسافة عن الموطن الأم جغرافيًا . فالزيارات المتعددة خاصة فى وجود عدد هائل من الأولاد إلى الهند أو سوريا يكون مكلفًا للغاية ، ولذلك تتباعد الزيارات .

تنشط غالبية المسلمين فى المشاركة فى الحياة السياسية فى أمريكا ، محتذين بمثال الأقلية اليهودية . ولا يخرج عن هذا الخط إلا جماعات صغيرة مثل حزب التحرير .

يمثل (مجلس المسلمين الأمريكيين - American Muslim Council) مسلمى أمريكا على المستويات العليا عند الحكومة الاتحادية ، ويرأس هذا المجلس د. عبد الرحمن المودى وهو من أصل مصرى . ويهتم بشكل ملحوظ بالأوضاع الساحة

أمام البيت الأبيض من دليل وجود إسلامي ، فتتواجد بجوار الرموز اليهودية والمسيحية رموز إسلامية ، وإن كلفه الأمر أن يقوم بنفسه بتنفيذ ذلك .

وهناك منظمة أخرى هي « American Muslim Association » • تولى هذه المنظمة الانتخابات اهتماماً خاصاً ، فتبحث موقف المرشحين في كل دائرة انتخابية من هموم المسلمين والمسائل الإسلامية ، فالمسلمون لا يوصون بحزب بعينه ، ولا تصدر توصية لصالح مرشح على وجه الشمول ، أى لا يصوتون للمرشح الديمقراطي أو الجمهوري ، بل يحددون موقفهم في كل دائرة على حدة . ولقد حققت المنظمة في الانتخابات الماضية نجاحاً هائلاً ، حيث تمكنت من دفع مليون مسلم للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية ، بعد أن كان الكثير منهم يبتعدون تماماً عن مسألة الانتخابات هذه .

أما منظمة CAIR والتي تنهج نهج المنظمات اليهودية الصهيونية (في النظام والفاعلية) ، فتتسم بالنشاط الملحوظ ، سواء كان هذا في مجال الإعلام أو في حماية شخصيات مسلمة من الاضطهاد ، خاصة وأن المنظمة تستعين بخبير إعلامي مثل إبراهيم كوبر (Cooper) • يقوم أحد العاملين بالمنظمة كل يوم من خلال الـ Internet بالتحقق من عدم وجود حوادث أو مواقف معادية للإسلام ، وإذا ما وجد مثل هذا الموقف ، يتم تعبئة الرأي العام من خلال الإعلام ، فينهال ما يزيد على ٢٥ ألف احتجاج من المسلمين العاملين في جميع المجالات ، كالإعلام والاقتصاد والإدارة • فصاحب العمل - على سبيل المثال - الذي يفصل عاملة بسبب ارتدائها للحجاب ، سيجد على بابيه جمهوراً من المسلمين يحملون اللافتات معترضين على قراره هذا ! •

لقد قامت CAIR في بدايات عام ١٩٩٩ بمقاضاة إدارة مطار Dulles في واشنطن D.C. لأنها قامت بطرد ٧ من الموظفين بسبب ارتدائهن الحجاب ، وقد نجحت المنظمة في مسعاها هذا ، حتى أن الموظفين رجعن إلى أعمالهن مع دفع رواتبهن بأثر رجعي ، وتعويض قدره ٢٥٠٠ دولار ، بالإضافة لاعتذار مكتوب ، وموافقة على طلب إعطاء العاملين بالمطار

دورات تنمى الحساسية الدينية ، أى مراعاة الشعور الدينى لدى الآخرين (Religious Sensitivity Training)

ولقد كانت هذه الواقعة عملاً روتينياً بالنسبة لـ CAIR وليس حادثة فريدة . فلقد استطاعت المنظمة من قبل أن تخضع معارضين أقوى من خلال تلويحهم وتهديدهم بالمقاطعة مثل Master Card بسبب إعلان خادش للحياء فى أحد المساجد . وكذلك شركة NIKE بسبب نعل حذاء إذا ما قرئ عربياً كان يحمل اسم الله . وكذلك Simon & Schuster بسبب فصل يتضمنه أحد كتب الأطفال يحوى إهانات الإسلام .

وتقوم منظمة CAIR بنشر تقرير عملى مفصل عن وضع الحقوق المدنية للمسلمين فى الولايات المتحدة . وذلك بشكل علنى ، حيث يتم ذلك فى مؤتمر سنوى . ويقوم هذا التقرير بوظيفة قياس الوضع وتحديد الوقائع المعادية للإسلام بشكل إحصائى وتحليلى . ومن الأحداث المثيرة ، اللقاء السنوى للمسلمين الأمريكيين والذى يدعو له المتحمس د/ سعيد محمد سعيد من كشمير ، فعندما تدعو الجمعية التى يرأسها (المنظمة الإسلامية لأمريكا الشمالية - Islamic Society Of North America) (ISNA) إلى مؤتمر ، يتجمع حوالى ١٢ - ١٧ ألف مسلم من جميع أنحاء أمريكا ، غالبيتهم من الشباب وغالبية الشباب من النساء [لقاءات عقدت : ١٩٩٦ كولومبوس بولاية أهايو ، ١٩٩٧ شيكاغو ، ١٩٩٨ سان لويس بولاية ميسورى] .

يصاحب هذه التجمعات واللقاءات إقامة سوق تجارى فى إحدى المدن الكبرى ، ويضم كل ما يشتهيه المسلم من ملابس وحلى ومستحضرات تجميل شرقية وبرامج كمبيوتر إسلامية ، وكذلك تلاوات للقرآن على شرائط كاسيت وأسطوانات للكمبيوتر ، كذلك فيه كتب وسبح ، وسجاجيد صلاة ومشهيات شرقية ، وهذا من ضمن ما ينتجه بلد الإمكانيات غير المحدودة أمريكا .

وتنتهز بعض المنظمات الإسلامية - مثل اتحادات الأطباء والمحامين والمهندسين وعلماء النفس والمعلمين والطلبة - فرصة انعقاد هذه المؤتمرات ، للدعوة لانتقاد مؤتمراتهم السنوية . وفى مثل هذه التجمعات ، يلحظ المرء الجو الأكاديمى الخالص والتوجه الأكاديمى الذى تتصف به الأمة الإسلامية فى أمريكا .

يتسم المسلمون في أمريكا بصفات أمريكية ، مثل الديناميكية ودرجة تنظيمهم العالية ، وفضائل المجتمع المدني ، وإحساسهم المهني العالي.

وسيزداد كل هذا إذا ما انضم إليهم من الصحفيين والمحامين المتحمسين للعمل من أجل الإسلام من خلال سياسة المنح والرغبة في زيادتها والتي تبناها CAIR .

تصدر في أمريكا أهم المجلات الإسلامية في العلوم الاجتماعية ، وهي مجلة
• American Journal of Islamic Social Studies (AJISS)

كما ستجد أول كلية معترف بها في الغرب للدراسات الإسلامية وهي : School of Islamic and Social Studies (SISS) في Leesbing بولاية فيرجينيا حيث يقوم بالتدريس فيها كل من د. طه جابر العلواني (أمريكي من أصل عراقي) ود. منى أبو الفضل ود. إقبال يونس ، وأستاذ اللغة العربية الأمريكي يوسف طلال دولورنزو . بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من دور النشر الإسلامية

(Amana, Razi, American Educational Trust, Threshold Books)

والمجلات والمعاهد البحثية مثل معهد الدراسات الإسلامية والعربية في أمريكا :
Institute of Islamic and Arabic Sciences in America (IIASA) القائم في Faivfax بولاية فيرجينيا .

وهناك شبكة تضم حوالي ٤٠٠ مدرسة إسلامية خاصة ، يقوم مجلس المدارس الإسلامية في أمريكا الشمالية بالتنسيق فيما بينها :

Council of Islamic Schools in North America (CISNA).

ومما يدعو للفخر ، أن يكون الأستاذ خالد يحيى بلانكنشوب وهو مسلم ، أستاذ كرسي لمادة التاريخ بجامعة Temple في فيلادلفيا .

لا توجد في أمريكا قناة تليفزيونية إسلامية ولا محطة إذاعية كاملة . ولكن يهود الـ Videos IIS للمحطات التليفزيونية الخاصة ، كما تقوم منظمة الإذاعة الكندية بتخصيص ساعات إرسال منتظمة للمسلمين ، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من المحطات الإذاعية .

يمكننا في مجمل القول أن نتبين أن النشاطات الثقافية الإسلامية تتركز في كل من

نيويورك ، شيكاغو ، واشنطن ، ولوس أنجيلوس . وتزداد أهمية الأخيرة هذه لوجود د. فتحي عثمان بها وممارسته لنشاطه الملحوظ فيها .

ومن المتوقع بطبيعة الحال وجود الكثير من المساجد في البلاد، وقد بلغ عددها عام ١٩٨٨م « ٣٥٩٦ » مسجدًا منها « ٦٠ » بلوس أنجيلوس و « ١٢ » في كليفلاند ، ولكن مما يثير الدهشة أن تجد في صحراء أريزونا في فونيكس ، نموذجًا مصغرًا لقبة الصخرة بالقدس ، والتي يرتادها الهنود - الذي اسلموا - كجامع ومسجد لهم !

أما أقدم من أسلم من الأمريكيين البروفيسور تى بى إرفنج والذى أقام أول جامع سننى بالبلاد فى موطن رأسه Cedar Rapids بولاية (Iowa) وأول من قدم ترجمة أمريكية للقرآن ، فما كان يتخيل أو يحلم بأن يرى فى حياته هذا الكم من البنية الأساسية للإسلام فى الولايات المتحدة ، حتى أنه وصل إلى كلية الحقوق بجامعة هارفارد نفسها . هل كان ليحلم بـ ٦ أو ٧ ملايين من الإخوة فى الإسلام ؟

* * * *

نظرًا لما يتمتع به مسلمون أمريكا الشمالية من كثافة المتعلمين المثقفين وتوفر مقومات البحث المثالية هناك ، خاصة عدم وجود رقابة ، فإن العالم الإسلامى يرنو بآمال عريضة إلى إخوته وأخواته فى أمريكا .

فهل من الممكن أن يستمد الإسلام بواعث نهضته فى الألفية الثالثة من أمريكا ؟

من الضرورى أن نشير إلى أن مسلمى أمريكا يواجهون الكثير من الصعاب ، فهم لا يجدون أنهارًا من اللبن والعسل فى أمريكا ، بل يواجهون موقفًا صعبًا شرسًا نظرًا لوجود آلة الإعلام الصهيونية والنفوذ الصهيونى المتغلغل فى جميع المجالات والمنظمات ، وهناك الكثيرون من الصهاينة يعتقدون أنهم يفيدون إسرائيل عندما يشوهون صورة الإسلام . وبالنسبة لهذه النقطة على وجه التحديد ، فإن وضع المسلمين فى أوروبا أفضل بكثير من مسلمى أمريكا .

وللأسف ، فقد تدهور الأمر فى الآونة الأخيرة بالنسبة للمسلمين . ومن

المؤشرات الدالة على ذلك رد الفعل الفوري الذى عم أمريكا عندما وقع الانفجار فى أوكلاهاما سبتى يوم ١٩/٤/١٩٩٥ ، فلقد تم إلصاق الفعل بالمسلمين دون وجود دليل على ذلك ، حتى أنه تم إلقاء القبض على مسافر عربى ملتحج لا لشيء إلا لأنه قام بحجز رحلة طيران إلى إنجلترا . ولقد وقعت فى الأيام التالية حوالى ٢٠١ حادثة اعتداء وهجوم على منشآت إسلامية وأفراد مسلمين ، ومن ضمن الاعتداءات : اعتداء بالأسلحة الخفيفة والضرب المبرح وكسر النوافذ الزجاجية ، وتهديد بالموت وإلقاء القنابل عبر التليفون . لقد وجد أطفال مسلمون أنفسهم فجأة منبوذين لا يكلمهم أصدقاؤهم فى المدرسة (حتى بعد إلقاء القبض على الجناة الذين تبين أنهم ليسوا بمسلمين ، فما زال المسلمون فى انتظار اعتذار لهم) .

كما كان إلقاء القبض على « الفهد الأسود » Rap Brown Black Panthers (التى سميت الموسيقى الـ Rap على اسمه) بمثابة ناقوس خطر . لقد أسلم راب وهو فى أحد سجون نيويورك ، وتعلم العربية واصبح إماماً يحمل أسم جميل عبد الله الأمين ، وهو اليوم يرأس جمعية مساجد أطلنطا بولاية جورجيا ، ويعد من أكثر الشخصيات الإسلامية نفوذاً فى أمريكا الشمالية . بالرغم من ذلك ، وجه له المكتب الفيدرالى تهمة القتل ، ولقد تلقى حكماً بالبراءة عندما اعترف الشاهد الرئيسى فى قاعة المحاكمة أن البوليس أجبره على الإدلاء بالشهادة الزور ، وأعلن اعتناقه الإسلام .

إن تأثير القوى الصهيونية على وسائل الإعلام والجامعات ودنيا المال والكونجرس ودوائر الحكومة قوى للغاية ، ومسيطر بصورة محكمة حتى يبدو أن السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامى لا تأخذ المصلحة القومية فى الاعتبار عند اتخاذها لقراراتها .

وليس من المستغرب أن يتهم البعض « القوى العظمى - أمريكا » بخضوعها لتل أبيب ورغباتها فى جميع قراراتها ، ويؤيد ذلك تصريحات مثل تصريح آل جور [نائب الرئيس الأمريكى والمرشح الجديد للرئاسة] (*) « إن التزامنا بحفظ

(*) كتبت المقالة قبل الانتخابات التى فاز بها جورج بوش (الابن) .

أمن إسرائيل غير مشروط » (١٩٩٨/٥/١٨) هناك بعض الاتجاهات المعارضة لهذا تتمثل في كتاب : « إنهم يتجرأون على الكلام - They dare to speak out » للكاتب Paul Findley وكذلك كتاب : « أمة واحدة تحت سيطرة إسرائيل - One Nation Under Israel » للكاتب Androw Hurley

ومما يثير قلق واستياء الأمة الإسلامية الأمريكية ، أن أنور خدام ممثل الجبهة الإسلامية الجزائرية ، والذي مارس نشاطه لسنوات طويلة في واشنطن ، قد تم إلقاء القبض عليه وهو في طريقة إلى السويد دون ادعاء رسمي ، كما تم إدراج اسمه على قائمة شرطة الهجرة لخطورته على الأمن . ونظرًا لما سبق ، فلا يثير ظهور فيلم (الحصار - The Siege) أدنى دهشة ، حيث تم تصوير المسلمين الأمريكيين كخطر إرهابي يهدد الولايات المتحدة . (يمكنك أن تخمن بقعة أية جماعة دينية يدين لها صناع الفيلم بالولاء) .

ولكن الأهم من كل ذلك ، أن بعض الكتاب المسلمين من أمثال Betty Bowman يسوقون اليوم حججًا جديدة ، مثل رأيهم القائل بتطابق القيم الإسلامية مع قيم الثورة الأمريكية ، ليتحرك المسلمون من منطلق وطني باستفادة أمريكا لقيمهم التي هي قيمها الأصلية ، بل يتصاعد هذا الاتجاه من خلال كتاب The Sun Rises in The West - الشمس تشرق في الغرب - الصادر عام ١٩٩٩ م ، والذي يعطى مؤشرًا أن ليس فقط تجديد الولايات المتحدة ، بل تجديد الإسلام كله سينطلق من أمريكا !

* * *

الفصل الرابع

الاقتصاد الأمريكى

- ١- البترول وأمريكا سليمان قناوى
- ٢- المعونة الأمريكية د. دينا جلال
- ٣- الاقتصاد الأمريكى الجميل والقبيح سجينى دولارمانى

البترول وأمريكا

مغامرة المال والقوة والسياسة(*)

سليمان قناوى

رئيس تحرير مجلة أخبار السيارات

على مدى قرن ونصف من الزمان .. قدم النفط للحضارة أفضل ما فيها وقدم لها أسوأ ما فيها .. قدم لنا فى حياتنا اليومية الوقود اللازم لخبزنا اليومى ووسائل انتقالنا .. كما قدم للحروب والصراعات وقودها الدائم ، لذلك فإن قصة الحياة على الأرض فى القرنين الماضيين ما هى إلا حكاية الصراع على برميل النفط .

وقد بدأ هذا الصراع أولا كتنافس شرس لا يعرف الرحمة بين رجال الأعمال .. إلا إنه سرعان ما تحول إلى صراع بين أمم ودول وسياسيين .

يعتبر جورج بيزل (محامى من نيويورك) ، هو الشخص الذى أوجد الصناعة النفطية ، فقد شاهد فى پنسلفانيا كيف يجمعون النفط بالأيدى- فى براميل ، وهناك ملأ زجاجة من هذا السائل ؛ ليأخذها معه كنموذج من الزيت الصخرى الموجود فى پنسلفانيا . كانوا يستعملون النفط كنوع من الدواء الطبى ، وكانوا يقولون إنه يشفى من آلام الصداع ووجع الأسنان وآلام المعدة والديدان والروماتيزم ! .

أدرك بيزل أن هذا السائل قابل للاشتعال ، ولذلك يمكن استعماله للإضاءة بدلا منه كدواء .. وهنا ودع بيزل الفقر . فقد قام بنيامين سيليان المدرس بجامعة ييل بتحليل خصائص النفط لمعرفة المزايا الأخرى غير الاحتراق والتزيت ، واعتبر

(*) هذا الفصل تلخيص لكتاب « الجائزة » ومؤلفه الكاتب الأمريكى المتخصص فى شئون النفط والعلاقات الدولية الدكتور دانييل بيرجين .

التقرير الذى كتبه نقطة تحول كبرى فى تاريخ تأسيس صناعة النفط . فقد أشار التقرير إلى أن النفط قابل للتسخين والتقطير لتستخرج منه مشتقات عديدة جميعها تتألف من الكربون والهيدروجين ، وإحدى هذه المواد قادرة على تقديم إضاءة قوية وصافية . . . إذن النفط مادة رخيصة ومتوفرة ، ولكنها تقدم مواد ومنتجات غالية القيمة .

عبادة النار بسبب البترول

فى منطقة الشرق الأوسط ، كان النفط يتسرب إلى سطح الأرض من خلال شقوق سطحية ، يرجع تاريخ ذلك إلى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد . . . وأشهر منطقة تقع قرب بابل على نهر الفرات ، لقد كتب المؤرخ الإغريق ديودور عن معجزات تحدث فى بابل حيث النار مشتعلة طوال الوقت ، وهذا هو السبب فى نشوء عبادة النار فى بلاد فارس (إيران) . ورغم معرفة الشرق الأوسط باستعمال النفط ، إلا أن أوروبا لم ترث عن الإغريق والرومان هذه المعرفة ، وفى النهاية جاء المسلمون بمعارفهم لينقلوا إلى أوروبا تقنية تصفية النفط .

وقد واجه المهتمون بالنفط مشكلتين : استخراجيه بكميات كبيرة ، وكيفية صناعة مصباح رخيص الثمن ويمكنه استعمال الكيروسين كوقود ؟ إلا أنه بالنسبة للمشكلة الثانية جاءت الأخبار من فيينا عن ابتكار مصباح له مدخنة زجاجية ويستعمل الكيروسين . وكان دور المدخنة هو التخلص من الدخان الناتج عن الاحتراق ، وهكذا بدأت فيينا تصدير المصابيح إلى الولايات المتحدة .

البرميل الفارغ أعلى من الويسكى

وفى الطريق لحل المشكلة الأولى ، تأسست شركة بنسلفانيا للزيت الصخري ، وظهر الزيت فى الأنابيب التى تم دقها داخل الأرض فى ١٨٥٩/٨/٢٧ وبرزت مشكلة : ماذا سيفعلون بالنفط المتدفق ؟ قام أدوين دريك الذى تم تكليفه بإدارة حفر هذا البئر فى قرية تيتوسفيل بشراء براميل الويسكى الفارغة ، وهكذا ارتفعت أسعار البراميل ، بل صار سعر البرميل الفارغ أعلى من سعر حمولته من الويسكى .

وهكذا توالى اكتشاف الآبار ٠٠ فإذا كان إنتاج النفط فى الولايات المتحدة لم يزد عن ٤٥٠ ألف برميل عام ١٨٦٠ فقد ارتفع عام ١٨٦٢ إلى ٣ ملايين برميل مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل من ١٠ دولارات إلى ٥٠ سنتًا فقط ، لكنه ارتفع من جديد إلى ٧ دولارات عام ١٨٦٣ .

عندما نشبت الحرب الأهلية الأمريكية ، كان ذلك فى صالح صناعة النفط ؛ لأن الكامفين (مادة مشتقة من التربينتين وتستخدم فى الإضاءة) لم تعد تأتى من الجنوب ولذلك تحول الناس إلى الكيروسين ٠٠ كما أن الولايات الشمالية لم تعد تستفيد من صادرات القطن الذى يزرع فى الجنوب - والذى كان أهم سلعة تصديرية - وجاء النفط ليعوض الخسارة ٠٠ بعد أن أصبح يصدر إلى أوروبا . شيئًا فشيئًا زادت أهمية الاستثمار فى مجال النفط ونشأت مئات الشركات ، وكانت الأسهم تباع بسرعة خاطفة حتى أن شركة باعت كل أسهمها بعد ٤ ساعات من إشهارها فى نيويورك .

فكرة عبقرية

التطوير التالى كان فى كيفية نقل النفط ، فقد كنت ترى الشوارع مليئة بالعربات وهى تحمل البراميل ، وشكل ذلك ازدحامًا شديدًا ٠٠ هذا الازدحام ولد فكرة عبقرية ألا وهى النقل عن طريق الأنابيب . وفى عام ١٨٦٥ نشأت خطوط أنابيب خشبية أظهرت فاعلية فى نقل النفط .

وكانت هناك شركة فى ولاية أوهايو لتصفية النفط ، يملكها موريس كلارك وجون روكفلر ، وخلال إحدى الأزمات هدد الأول بحل الشركة ، وإذ بروكفلر يوافق على ذلك . اتفق الاثنان على أن من يدفع مبلغًا أكبر يشتري الشركة ٠٠ بدأ المزاد بـ ٥٠٠ دولار ووصل السعر إلى ٧٢,٥٠٠ دولار ! وكان ذلك عام ١٨٦٥ . واشترى روكفلر الشركة واستطاع أن يحولها إلى مؤسسة على مستوى عالمي ولها سلطة على سوق النفط العالمية .

ويعتبر روكفلر اسمًا لامعًا فى عالم النفط وبالتالى فى تاريخ تطور الصناعة الأمريكية وقيام الشركات الكبرى . كان ناجحًا فى الإدارة والتنظيم ، إلا أنه كان

مكروهاً لانعدام الرحمة من قلبه ، وحين حل الكساد عام ١٨٧٢ خطط روكفلر لمجابهته بإقامة تكتل كبير للشركات ، بحيث يمتص زيادة إنتاج النفط ويمنع زعزعة الأسعار . والخطوة التالية له كانت شراء أكبر مصافي النفط في كليفلاند ونيويورك ليصبح روكفلر مالك أكبر مجموعة مصافي نفط في العالم كله . وما أن حلت سنة ١٨٧٩ حتى كان روكفلر يسيطر على ٩٠ ٪ من الطاقة الإنتاجية في مصافي النفط في الولايات المتحدة ، وسيطر على أنابيب نقل النفط وعلى عملية نقله نفسها .

لقد أصبح روكفلر نموذجاً للشّر حتى أن الأمهات صرن يقتلن للأطفال : « إذا لم تذهب للنوم فإن روكفلر سوف يأكلك ! » .

قام روكفلر بعد ذلك بإنشاء تكتل (ترست) ضم ٤١ مالكاً هم أصحاب أسهم شركة ستاندارد (٧٠٠ ألف سهم) ويملك هو منها ١٩٢ ألف سهم .

عمليات التجسس

وقد استخدمت الشركة نوعاً من عمليات التجسس لمعرفة أوضاع السوق والمنافسين ، كانت هناك بطاقة لكل جهة تشتري النفط في البلاد ، وهناك معلومات عن وجهة كل برميل نفط يتم شحنه وعن كل بائع كيروسين : من أين يشتري بضاعته ؟

كان روكفلر يؤمن بالنفط . وكان دومًا يشتري ، مهما حصل ، كان روكفلر يشتري .

وحين أنشأ الـ « ترست » كان عمره ٤٠ عامًا ومع ذلك كان واحدًا من أغنى ستة رجال في أمريكا . كان يقول : كلما شاهدت أكثر تكلمت أقل ، وكلما تكلمت أقل سمعت أكثر ، وبالتالي نجحت أكثر .

ورغم ثرائه الهائل ، كان مثالا للبخل . فكان لا يستغنى عن ملابسه حتى تبلى تمامًا . أما طعامه المفضل فقد ظل كما هو : الخبز والحليب . وذات يوم دعا عائلة أحد الأصدقاء ليقضى أسبوعين معه في مزرعته . وفي النهاية أرسل إلى صديقه فاتورة بنفقات الإقامة قيمتها ٢٠٠ دولار !

استمرت شركة روكفلر فى التوسع ، وعندما ظهر النفط الخام فى منطقة ليمبا ، وكان يحتوى على الكبريت ، عرفت شركة روكفلر طريقة للتخلص من الرائحة الفاسدة لهذا النفط الذى اشتراه بسعر رخيص وباعه بسعر مرتفع ، بعد أن توصلت شركته إلى أن الكبريت يتفاعل مع أكسيد النحاس ومن ثم ينزاح عن النفط .

منذ هذا اليوم صار روكفلر هو الذى يحدد أسعار النفط على مستوى العالم كله .

سوق جديد

كانت روسيا قد بدأت الدخول إلى عالم الصناعة ، ومن هنا فهى تحتاج إلى الكيروسين . لذلك نجحت مصابيح الكيروسين حين وصلت إلى هناك . رفع القنصل الأمريكى تقريراً يصور روسيا كسوق هائلة للكيروسين الأمريكى .

ولكن يبدو أن منطقة « باكو » فى أذربيجان مليئة بالنفط الذى يسيل على سطح الأرض ، وهى منطقة إسلامية لكن الإمبراطورية الروسية احتلتها منذ بداية القرن التاسع عشر ، وفى عام ١٨٧٠ سمحت الحكومة للقطاع الخاص أن يقوم بحفر آبار النفط وإقامة المصافى للتكرير . كان أحد أشهر العاملين فى هذا المجال رجل من أصل سويدي اسمه روبرت نوبل . وفى عام ١٨٧٦ وصلت أول شحنة نفط من « باكو » إلى « بترسبرج » فى روسيا . كان طريق النفط من « باكو » صعباً عبر بحر قزوين ثم نهر الفولجا ثم القطارات . لذلك ابتكر روبرت نوبل وشقيقه لودفيج طريقة لنقل النفط فى سفن مصممة لنقل النفط فقط (ناقله نفط) . ولذلك كانت بداية ناقلات النفط فى بحر قزوين ، لكن الفكرة نفذت عام ١٨٨٠ فى المحيط الأطلنطى أيضاً . وهكذا استطاعت هذه الشركة خلال ١٠ سنوات أن تصبح إمبراطورية . وفى عام ١٨٨٤ وصل إنتاج الخام الروسى إلى ١١ مليون برميل سنوياً أى ما يعادل ثلث الإنتاج الأمريكى ، وكذلك قامت ٢٠٠ مصفاة تكرير حول « باكو » . وتم بناء خط للسكك الحديدية ينطلق إلى غرب « باكو » حتى « باتوم » (ميناء على البحر الأسود) بواسطة قرض فرنسى من عائلة روتشيلد (عائلة يهودية ثرية من أصل المانى) وتم ذلك عام ١٨٨٦ وصار « باتوم » أهم ميناء للنفط فى العالم ، وأسست عائلة روتشيلد شركة نفط بحر قزوين والبحر الأسود ، ومن ثم بدأ صراع على

أسواق النفط العالمية استمر حتى اليوم . ولم يسكت روكفلر ، ووضع خطة لتدمير المنافسين في روسيا ، واستخدم في ذلك النفوذ السياسى والجواسيس وعمليات التخريب والإشاعات وتدمير السمعة وتخفيض الأسعار . وكان آل روتشيلد قد قاموا بفتح مكتب للنفط في « لندن » ورد روكفلر بفتح شركات للنفط الأمريكى في أوروبا .

تعرفت شركة روتشيلد على شخص اسمه ماركوس صمويل يهودى إنجليزى يعمل في اليابان . جاءت إلى خيال هذا الرجل فكرة بناء ناقلات للنفط (على الشكل المعروف الآن) كان مقصد صامويل هو شحن الكيروسين الروسى إلى اليابان . وحاول الاستفادة من افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ التى تختصر ثلاثة أرباع مسافة الرحلة البحرية ، وفى يوم ١٨٩٢/٧/٢٢ بدأت أول ناقلة للنفط عملها وأبحرت من ميناء « باتوم » رغم اعتراض شديد (كان روكفلر وراءه فى الحقيقة) ويوم ١٨٩٢/٨/٢٣ عبرت قناة السويس وأفرغت حمولتها فى سنغافورة ، كانت هذه العملية أشبه بانقلاب ضد شركة روكفلر .

القرن الجديد

مع بزوغ فجر القرن العشرين ، تغيرت خريطة إنتاج النفط فى الولايات المتحدة وظهر فجأة منافسون جدد إلى جانب شركة ستاندارد وصاحبها روكفلر وسوف يبدأ احتكار هذه الشركة فى التراخى .

فقد اخترع أديسون المصباح الكهربائى ، واعتمدت الإضاءة على الكهرباء وليس الكيروسين ، وصار مستقبل شركة ستاندارد فى خطر .

وفجأة ظهر الحل السحري . . . فقد ظهرت العربىة التى لا تستخدم الخيل . . . لقد ظهرت السيارة التى تستخدم محرك الاحتراق الداخلى وتعتمد على البنزين .

ذبح التنين

لم يستطع أحد فى الولايات المتحدة الوقوف ضد وحش اسمه « روكفلر » وشركته « ستاندارد » . حاول حكام بعض الولايات بناء معامل لتكرير النفط فى

ولاياتهم ، ولكن لم ينجح أحد في وجه مؤامرات روكفلر . فقط في ولاية « أوهايو » صدر حكم للمحكمة عام ١٨٩٢ بحل الشركة على أن تذهب حصصها إلى الشركات العشرين التي تتكون منها .٠٠ إلا أن « ستاندارد » وجدت الحل في ولاية « نيو جيرسي » فتأسست شركة « ستاندارد أويل أوف نيو جيرسي » .٠٠ وهكذا هربت الشركة من القرار القضائي .

إلا أن صحيفة أمريكية اسمها « إيدا تاربل » استطاعت أن تهدم إمبراطورية روكفلر . تعرفت على هنري روجرز الذي أصبح مديراً لشركة ستاندارد وظلت تقابله على مدى عامين . في أحد الأيام سألته : كيف تستطيع ستاندارد التغلب على الإجراءات القضائية ضدها ؟ قال روجرز : إنهم يأتون إلينا أيام الحملات الانتخابية ، ونمد أيدينا إلى جيوبنا ونتبرع لهم . وعندما يقدم إلى الكونجرس مشروع قانون ضدنا .٠٠ نذهب إلى هؤلاء ونقول لهم : لقد حان دوركم ؛ لقد ساعدناكم والآن يجب أن تساعدونا ، هناك مذكرة ضدنا . وهنا يقومون بالدفاع عنا .

ونشرت الصحيفة موضوعاتها ، وكانت قبلة ؛ إذ بدأت تنتشر روائح التنافس الوحشي والحرب الصامتة ، ولكن عندما وصلت المقالات إلى موضوع التجسس الذي تقوم به شركة ستاندارد وشبكة العملاء بحيث تضغط على كل فرد يفكر في دخول عالم النفط .٠٠ غضب روجرز وقطع علاقته مع « إيدا » ورد روكفلر : « إنهم يحسدونني لأنني ناجح .٠٠ إن هذه الصحيفة ليست سوى برميل من الزفت ! » .٠٠

كانت المقالات بمثابة دعوة لقيام قوة توازي شركة « ستاندارد » وقد تهيأت هذه القوة على يد تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الذي خلف ماكنلي عقب اغتياله عام ١٩٠١ . بدأ روزفلت برفض شيك من شركة « ستاندارد » بمبلغ ١٠٠ ألف دولار ، وعقب انتخابه شن هجوماً حاداً وفتح ملف التحقيق . وصدر أول حكم بتغريم الشركة ٢٩ مليون دولار ، وجاء الحكم التالي بحل شركة « ستاندارد أويل » خلال ٦ شهور .

الفوضى في روسيا

في هذا الوقت نفسه بدأت تظهر نقائص حكم القيصر نيقولا الثاني في روسيا .

عمت البلاد موجة من الغليان وبالذات فى منطقة « باكو » ٠٠ فى هذه المنطقة ولدت صحيفة « نينا » التى يصدرها « لينين » ٠٠ من هنا يتم تحريض العمال والفلاحين ٠٠ أما حقول النفط فى « باكو » فقد صارت بمثابة دورة لتدريب كوادر وزعماء الحركة البلشفية بما فيها « لينين » الذى صار رئيساً للاتحاد السوفييتى (فى المستقبل) وكذلك رجل من جورجيا اسمه جوزيف ستالين . نظم ستالين عام ١٩٠١ المظاهرات والإضرابات فى حقول النفط ، وخاصة ضد مصالح عائلة روتشيلد ، وبعد أن انهزمت روسيا أمام اليابان ، ثار العمال واشتعلت الحرائق فى آبار النفط ، ولأول مرة يتوقف ضخ النفط بسبب العنف ، فقد دمرت الأحداث ٧٠ ٪ من آبار النفط فى « باكو » .

الحرب العالمية الأولى

صممت الإمبراطورية البريطانية على إطلاق وحش الحرب العالمية الأولى ٠٠ انتهزت فرصة اغتيال ارشيدوق النمسا فى البوسنة والهرسك ، وأرسل ونستون تشرشل برفقة إلى جميع سفن الأسطول البريطانى : (هاجموا ألمانيا ٠٠) وهكذا بدأت الحرب ، وقد وضعت بريطانيا يدها على كل ممتلكات النفط الفارسي من خلال شركة النفط الإنجليزية الفارسية .

وكادت فرنسا تصدر أمراً بإخلاء العاصمة الفرنسية أمام القوات الألمانية المتقدمة إلا أن الجنرال « جاليني » الحاكم العسكرى لپاريس قرر إرسال دعم إلى خط الدفاع وأصدر أمراً بتشكيل طابور نقل سريع بواسطة سيارات التاكسى الموجودة فى پاريس فتم احتجاز ٣٠٠ سيارة من شوارع المدينة ، وشكلت قافلة تحمل الجنود وتمكن الآلاف من الوصول خلال وقت قصير إلى خط النار ، وتم إنقاذ پاريس ، واكتشف الإنسان لأول مرة إمكانيات السيارة فى حروب المستقبل ، وقد استمرت هذه الحرب على شكل حرب ساكنة أى حرب خنادق دفاعية بحيث يتقدم طرف مئات الأمتار ثم يتراجع أمام طلقات البنادق ، ولأن الحاجة أم الاختراع ، نشأت فكرة استعمال سيارة لاجتياح الخنادق ، وهكذا تم تدريب السيارة ، وصار هناك سلاح جديد اسمه

« الدبابة » والتي استخدمت أول مرة عام ١٩١٦ ، وبفضل محرك الاحتراق الداخلي أمكن اختراع الطائرة على يد الأخوان « رايت » عام ١٩٠٣ .

الحرب والنفط

شكلت قوات الإمبراطورية العثمانية التهديد الأكبر للإمبراطورية البريطانية ؛ لأن هذه القوات كانت تهدد جزيرة « عبادان » فى الخليج ، لهذا السبب توجه الإنجليز لاحتلال مدينة البصرة ، ثم انطلقوا منها نحو بغداد . هذه الطريقة جعلت آبار النفط فى أمان ، وبالفعل وقعت بغداد فى أيدي الإنجليز .

انطلقت القوات الألمانية مثل أسماك القرش ؛ لتهاجم السفن الناقلة للنفط ثم تدمرها ، وتمكنت من كسر الحصار الاقتصادي الذى تفرضه بريطانيا على ألمانيا . وكانت الغواصات تسير بمحركات الديزل ، وازداد عدد الناقلات الغارقة فى البحر وازداد بالتالى النقص فى إمدادات النفط ، مما أجبر بريطانيا على توزيع الوقود بالبطاقات . ووجدت وزارة الحرب البريطانية ملجأها الوحيد فى نفط أمريكا . فأرسلت برقية يائسة إلى واشنطن تقول فيها : إن الأسطول سوف يتجمد إذا لم ترسلوا لنا النفط بسرعة . . . الألمان يتقدمون . . . نحن فى خطر مميت ؛ لدينا الرجال والذخائر ولكن ليس لدينا النفط وهو القوة المحركة .

فرنسا أيضاً أرسلت عبر رئيس وزرائها كليمنصو طلباً إلى الرئيس الأمريكى ويلسون جاء فيه : إن النفط هو الدم الذى يسرى فى شرايين المعارك . . . إن نقص النفط سيؤدى إلى شلل جيوشنا . . .

وهكذا عقد مؤتمر النفط للدول المتحالفة فى فبراير ١٩١٨ من أجل تنسيق شحنات النفط فى الناقلات ، حضر المؤتمر أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا . . .

تدمير آبار رومانيا

ورغم الحصار الذى ردت به حكومات التحالف الدولى بقيادة بريطانيا ، ظل الألمان يحصلون على النفط من رومانيا (وهى أكبر منتج نفط أوروبى باستثناء روسيا) وقد ظلت محايدة فى الحرب حتى عام ١٩١٦ عندما أعلنت الحرب على

ألمانيا ٠٠ هنا تدفق الجنود الألمان فى اتجاه رومانيا ودرست اللجنة الحكومية الإنجليزية المختصة بشئون الحرب تدمير مصادر الحبوب والنفط فى رومانيا ، لحرمان الألمان ٠٠ ترددت الحكومة الرومانية فى الموافقة ؛ لأن حقولها النفطية هى كنز وطنى ، ولكن عندما صار الهجوم الألمانى قريباً من الانتصار وافقت على فكرة إحراق آبار النفط .

دمر الإنجليز ٧٠ محطة تكرير وأحرقوا خزانات تحتوى على ٨٠٠ ألف طن من النفط الخام ومنتجاته ، وهكذا كان الإنجليز هم أول من قام بتدمير آبار النفط فى تاريخ البترول !

مكانة مهمة

بعد هزيمة ألمانيا ، اجتمعت قوى التحالف الدولى لبحث إقامة نظام دولي جديد واحتل النفط مكانة فى سياسات ما بعد الحرب العالمية الأولى ، أرادت بريطانيا بسط سيطرتها على منطقة ما بين النهرين (العراق) الواقعة تحت سلطة الخلافة العثمانية . تيقنت بريطانيا من وجود النفط هناك ٠٠ فرنسا أيضاً طالبت لنفسها بمنطقة الموصل ، واقترح رئيس وزراء بريطانيا أن تتخلى فرنسا عن الموصل ولكنها ستال حصة من نفط العراق وتستولى على سوريا (المجاورة للعراق) ، ومن خلال اتفاقية سايكس بيكو ، تم تقسيم أراضي الخلافة العثمانية بين الإنجليز والفرنسيين ، وكان موضوع السيطرة على حقول النفط ، كما برز واضحاً من قبل ، على رأس أولويات هذه الاتفاقية ، فقد أعلن رئيس وزراء بريطانيا : « لا يهمنى الشكل الذى سأحصل فيه على نفط الشرق الأوسط ، المهم أن أحصل عليه » .

نفط الجزيرة العربية

مات الملايين فى الحرب العالمية الأولى وظل الملايين على قيد الحياة . ومنهم الرائد : فرانك هولمز الذى عمل فى مناجم الذهب بجنوب إفريقيا ٠٠ وخلال إحدى البعثات إلى الحبشة ، سمع من تاجر عربى عن تسرب النفط إلى سطح الأرض فى ساحل الجزيرة العربية المطل على الخليج . ذهب هولمز إلى البصرة ، وفتح مخزن

أدوية في عدن إلا أن عينه كانت على النفط . . انتبه الإنجليز إلى جولات هولمز وشعروا بالريبة تجاهه . . فيما بعد صار اسم هولمز هو « أبو النفط » في الجزيرة العربية .

جعل هولمز من البحرين قاعدة لحملته النفطية . هناك كان الشيخ لا يرغب في النفط ، بل يريد الماء العذب ، وكافأه الشيخ الحاكم عام ١٩٢٥ بامتيازات النفط في جزيرة البحرين ، وقد حصل هولمز على حقوق النفط أيضًا في « الحسا » أي في القسم الشرقي من السعودية . وفي مايو ١٩٣٣ تم توقيع عقد نهائي بين شركة « سوكال » الأمريكية والسعودية ، وبذلك حصلت هذه الشركة الأمريكية على امتيازات النفط هناك ، وذلك من خلال وساطة الإنجليزي « هاري فيلبس » والد أشهر عميل مزدوج في القرن العشرين : هارولد كيم فيلبس الذي صار رئيس جهاز مكافحة الجاسوسية السوفييتية لدى المخابرات البريطانية . وعندما علم الإنجليز بالخبر ، أصابهم الغيظ ؛ ولذلك أسرعت شركة النفط الإنجليزية - الفارسية وشركة نفط العراق ، وحصلتا على امتياز نفط الحجاز عام ١٩٣٦ ، وهو امتياز يمتد من شرق الأردن إلى اليمن لكن النفط لم يظهر في غرب السعودية .

أما العمل في الكويت فقد بدأ عام ١٩٣٥ في حقل برقان جنوب شرق المدينة واندفع النفط يوم ١٩٣٨/٢/٢٣ . وفي السعودية ظهر النفط في مارس ١٩٣٨ في منطقة الدمام ، وبدأ كذلك بناء خط أنابيب من حقل النفط إلى رأس تنورة لتصدير النفط .

اشتعلت الحرب العالمية الثانية ، وقام الإنجليز بصب الأسمنت في آبار النفط الكويتية ، وتم تجميد العمل في آبار النفط السعودية ، فقد خاف الإنجليز والأمريكان من وصول الألمان إلى المنطقة وبالتالي فقدان هذه الآبار والحقول .

اليابان تدخل الحرب

درست الحكومة اليابانية أسباب هزيمة الألمان خلال الحرب العالمية الأولى ، وتبين أن شح الإمدادات من النفط أعاق الاقتصاد الألماني وبالتالي أضعف القدرة

العسكرية ، فإذا طبق ذلك على اليابان وجدنا أنها تستورد ٨٠ ٪ من حاجاتها النفطية من الولايات المتحدة وتنتج محلياً فقط ٧ ٪ من استهلاكها ، أما النسبة الباقية فتأتى من جزر الهند الشرقية التى تسيطر عليها هولندا . ولذلك بدأت الحكومة اليابانية تسعى لبسط سلطتها أولاً على صناعة النفط فى اليابان ، وبالتالي كفت أيدى الشركات الأمريكية عن السيطرة على هذا المجال الحيوى ، واعتبرت واشنطن ذلك إعلاناً بالحرب ضدها وبدأت التفكير فى فرض حظر على إمدادات النفط إلى اليابان . . وكانت الأخيرة تطمع فى أن تصبح سيدة دول آسيا ، ولا مجال لذلك إلا بضمان تدفق النفط إلى صناعاتها وأسطولها وجيشها وطائراتها .

تولى روزفلت رئاسة أمريكا عام ١٩٣٣ وبدأ دراسة كيفية إخضاع اليابان من خلال النفط ، فبدأت أمريكا بفرض حظر على تصدير المحركات الخاصة بالطائرات ؛ لأنها كانت تخشى إذا طبقت مقاطعة نفطية ضد اليابان أن تقوم الأخيرة فوراً باحتلال جزر الهند الشرقية . إلا أنه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وتحديداً عام ١٩٤٠ صدر قرار بمنع تصدير البنزين الخاص بالطائرات إلى اليابان ، ومنع تصدير جميع أنواع الفولاذ ، وردت طوكيو بتوقيع اتفاقية مع هتلر وموسوليني .

وفى ١٩٤١/٧/٢٥ صدر قرار أمريكى يشترط الحصول على إجازة تصدير قبل شحن أى كمية من النفط إلى اليابان . وقرعت بذلك طبول الحرب ، حيث لم تعد نقطة نفط واحدة تذهب من أمريكا إلى اليابان . بريطانيا قررت أيضاً تطبيق حظر نفطها وتوقف ضخ النفط من بورنيو (الجزيرة التى تنقسمها إندونيسيا وماليزيا وبروناي) إلى اليابان . لذلك قررت طوكيو إتمام احتلالها لمنطقة جنوب الهند الصينية . . كان الوضع العسكرى كالتالى ؛ الألمان يتقدمون فى الأراضى السوفييتية ، واليابانيون يتقدمون فى آسيا .

اجتمعت القيادة اليابانية مع الإمبراطور وكان الأمر واضحاً : بدون النفط سيصبح الأسطول كتلة من الحديد الخردة ولا تستطيع اليابان الاستمرار فى الحرب أكثر من أسبوعين إذا لم يتدفق النفط إليها . وقال الجنرال توجو الذى عين رئيساً للوزراء فى اليابان إن بلاده ستصبح دولة من دول العالم الثالث إذا لم تضمن واردات

النفط . هنا أرسل الإمبراطور هيرو هيتو إلى روزفلت يطلب منه إنهاء الحظر النفطي، ورد روزفلت بإنذار يطلب سحب القوات اليابانية من الهند الصينية ومن الصين . لذلك ضرب الأسطول الياباني أسطول الولايات المتحدة في بيرل هاربور حيث غرقت ٨ سفن حربية ، ٦ مدمرات ، ٤ سفن دعم ومساندة .

الخطأ الوحيد في هذا الهجوم هو عدم تنفيذ موجة الثالثة ضد الجزر التي بها الميناء ، حيث يوجد هناك خزانات تحتوي ٤ ملايين برميل نفط يمكن تدميرها بقليلة واحدة فقط ، لو تم ذلك ، لما أمكن تعويض هذه الخزانات إلا من كاليفورنيا ، أى على بعد آلاف الأميال ، وبالتالي فسوف تتعطل جميع تحركات السفن الأمريكية ، وكان يمكن أن تستمر الحرب العالمية الثانية سنتين إضافيتين ، ولكن اليابان ارتكبت هذا الخطأ الذي دفعت ثمنه بفداحه .

هتلر والنفط

بعد غزو موسوليني للحبشة ، اقترحت عصبة الأمم فرض حظر بترول على إيطاليا ، إلا أن ذلك لم يتم؛ يومها قال موسوليني لهتلر: لو تم تنفيذ الحظر لوقعت كارثة ، وكنت سأنسحب من الحبشة خلال أسبوع واحد .

تعلم هتلر من هذه الحادثة درس الاعتماد في النفط على الذات . الدرس الثاني تعلمه من السوفييت عام ١٩٣٦ ؛ لأنهم أوقفوا شحنات النفط إلى ألمانيا . في العام نفسه اغتنم هتلر فرصة معرض برلين السنوي للسيارات ، وأعلن أن ألمانيا حلت مشكلة إنتاج الوقود التركيبي . وعندما قام هتلر بغزو بولندا عام ١٩٣٩ وهو الحادث الذي فجر الحرب العالمية ، كان في ألمانيا ١٤ معملا لإنتاج الوقود التركيبي قادرة على إنتاج ٧٢ ألف برميل يوميا .

اعتمد هتلر في معاركه على طريقة الضربة الصاعقة ، أى المعركة القصيرة بأكبر عدد من الآليات ، بحيث يحصل على نصر حاسم في وقت قصير قبل أن تظهر مشاكل بسبب نقص الوقود . وبهذه الطريقة غزا هتلر بولنده والنرويج وبلجيكا وفرنسا وهولندا ، وبدأ ينظر نحو الاتحاد السوفييتي . فقد كان يكره الشيوعيين ويحتقر ستالين ، في الوقت نفسه كان ينظر إلى حقول النفط في القوقاز وبأكو . وبعد

نهاية الحرب العالمية الثانية تم التحقيق مع البرت سبير وزير هتلر للتسليح والتصنيع الحربي ، فقال الوزير: إن حاجتنا للنفط كانت الدافع الأول وراء عملية غزو الاتحاد السوفيتي .

كانت ألمانيا تعتمد على حقول نفط «بلوستي» في رومانيا ، وحتى تلك اللحظة كانت رومانيا حليفة للألمان ، ولكن هناك احتمال كبير أن يقوم ستالين باحتلال رومانيا وحقول النفط فيها ، ولذلك هاجم هتلر الاتحاد السوفيتي لضمان استمرار تدفق النفط عام ١٩٤٣ . وبأوامر من ايزنهاور قائد قوات الحلفاء بدأت عمليات قصف جوى جبارة عام ١٩٤٤ ضد معامل إنتاج الوقود التركيبي الألمانية ، بعد ذلك تمكن الحلفاء من إخراج إيطاليا من الحرب ، وبدأ الحلفاء ضرب منشآت النفط الرومانية . لقد اخترعت ألمانيا هذه السنة طائرة حربية نفاثة ، ولكن لم يجد الألمان وقودًا كافيًا لتدريب الطيارين أو كى تنطلق الطائرات إلى السماء . لقد انخفضت ساعات تدريب الطيارين إلى ساعة واحدة كل أسبوع .

واستمرت الهزائم الألمانية ووصل السوفييت إلى برلين واقتربوا من مقر هتلر ، لكنه انتحر وأوصى بإحراق جثته بالبنزين كى لا تقع فى أيدي «السلاف» الذين كان يحترقهم ، ومن حسن حظه أنهم وجدوا الوقود الكافى لإحراق الجثة .

ولو وصل الأمريكان إلى برلين قبل السوفييت ، لتغيرت خريطة أوروبا ، وما كان السوفييت ليستطيعوا السيطرة على الكثير من مناطق قلب أوروبا . لقد توقفت دبابات الجنرال « جورج باتون » قائد الجيش الثالث فى قوات الحلفاء قبل ١٠٠ كيلو متر من ألمانيا ، والسبب هو نفاذ البنزين من خزانات الوقود .

مركز الجاذبية الجديد

أثناء نشوب الحرب العالمية الثانية ، تعرض الشرق الأوسط لاحتمال وصول الألمان إليه ، وهنا جهز الإنجليز المخططات الكافية لتدمير آبار النفط ، وقاموا فعلا بصب الأسمت فى آبار النفط فى الكويت ، وتم دراسة تدمير الآبار إذا وصل الجيش الألمانى إليها .

وهنا وصل صانعو السياسة الأمريكية إلى أن الشرق الأوسط صار منطقة مركزية للنفط العالمي . وبدأ الإنجليز يشعرون بالخوف من قيام الأمريكان بالالتفاف عليهم وإخراجهم من المنطقة . وقد استمع ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني إلى اللورد بيفر بروك صاحب إمبراطورية الصحف الذى قال: إن النفط هو الثروة الوحيدة الباقية لنا بعد الحرب العالمية ، ويجب أن نرتضى تقاسمها مع الأمريكان .

اتفاق الخط الأحمر

هنا أصدر الرئيس الأمريكى روزفلت تعليماته للورد هاليفاكس سفير بريطانيا فى الولايات المتحدة وهو ينظر إلى الخريطة : « النفط الإيرانى لكم ، وسنشارك معاً فى تقاسم نفط المنطقة » .

وكانت شركة « أرامكو » (شركة النفط العربية الأمريكية) قد تولت تطوير قطاع النفط فى السعودية بإشراف الشركتين « سوكال » و « تكساكو » . رأت أرامكو أن توسع جبهتها بضم شركات جديدة ، ولكن الملك ابن سعود أصر على بقاء الشركة أمريكية ١٠٠ % ، ومع ذلك فقد بدأت مفاوضات مع شركات أخرى لزيادة إنتاج نفط الشرق الأوسط ، فتمت فى ١٩٤٦ مفاوضات مع شركة نفط « ستاندارد نيوچيرسى » . يعرف الطرفان أن « أرامكو » تملك احتياطي نفط هائلا لكنها تفتقر إلى أسواق البيع ، فى حين أن نيوچيرسى تمتلك الأسواق . إن القدر يجعل من أرامكو أكبر شركة نفط فى العالم .

فى بداية المفاوضات ظهرت مشكلة جديدة تتعلق بشركة نفط العراق التى تتألف من تحالف لشركة شل - الشركة الإيرانية - الإنجليزية ، وشركة النفط الحكومية الفرنسية ، ورجل أرمنى اسمه كولبنكيان ، وكذلك شركة « سوكال » و « چيرسى » . هؤلاء المشاركون وقعوا فى الماضى على اتفاق اسمه « الخط الأحمر » منذ عام ١٩٢٨ ، وهو يمنع أيا من هؤلاء الشركاء من العمل بشكل انفرادى داخل المنطقة المحددة بالخط الأحمر الذى رسمه الأرمنى كولبنكيان ، أى أن الشركتين الأمريكيتين لا تستطيعان الانضمام إلى

« أرامكوا » إلا إذا أخذنا معهما جميع الشركاء ، ولكن فى الوقت نفسه يرفض الملك ابن سعود أن ينضم إلى أرامكوا أى شريك غير أمريكى .

هنا أعلنت الشركتان الأمريكيتان أن اتفاق الخط الأحمر صار لاغياً . انفجر الجنرال ديجول غضباً ولجأ الأرمنى إلى القضاء والمحاكم ، أما الملك ابن سعود فقد وافق على انضمام هاتين الشركتين إلى أرامكوا . وهكذا بدأ عصر جديد يخرج فيه الإنجليز من منطقة الشرق الأوسط ويحل الأمريكان محلهم .

وقد تمكنت شركة أمريكية أخرى هى شركة نفط الخليج من التواجد فى الشرق الأوسط ، فهى تملك نصف أسهم شركة نفط الكويت . وثلاثة الصفقات الكبرى ظهرت فى إيران ، فقد جاءت شركتا جيرسى وسوكال لتوقيع اتفاق مدته ٢٠ سنة مع شركة النفط الإنجليزية الإيرانية ، وهكذا وجد الأمريكان عام ١٩٤٧ موطئ قدم لهم فى إيران ، وبالتالي دعموا موقفهم فى مركز الجاذبية الجديد للنفط العالمى .

أنبوب التابلاين

استمر إنتاج النفط يتزايد فى الشرق الأوسط وتصاعدت مشكلة النقل ، واستمرت أرامكو فى معركة إنشاء خط التابلاين من السعودية إلى شاطئ البحر المتوسط ، فقد كانت البلدان التى سيمر بها خط الأنابيب تعارض ذلك ، وخاصة سوريا . كان لسوريا أسبابها الخاصة ، فالأجواء تشهد تقسيم فلسطين ، ثم إعلان قيام دولة إسرائيل ، أما الملك ابن سعود فقد قال : إن الدعم الأمريكى لإسرائيل سيدمر المصالح الأمريكية فى العالم العربى . وحين بدأت أول حرب بين العرب وإسرائيل أرسل جيمس تيرى مدير أرامكو فى الظهران إلى جورج مارشال وزير خارجية أمريكا يقول : إن الملك ابن سعود أخبره أنه سيتحتم عليه فى ظروف خاصة أن يطبق حظراً على النفط الذاهب إلى أمريكا ؛ فالرأى العام يمارس ضغطاً هائلاً لا يمكن مقاومته .

ومع ذلك فقد كانت السعودية فى موقف حرج ؛ لأن شركة أرامكو هى المصدر الوحيد للدخل ، أما الإنجليز فهم ينتظرون اللحظة المناسبة لإقامة تحالف مع العائلة الهاشمية التى كانت تحكم الحجاز قبل الحرب العالمية الأولى .

وهكذا وصل الملك ابن سعود إلى قناعة لإقامة تحالف دفاعى مع الإنجليز والأمريكان ، وصار يميز بين أرامكوا التى هى شركة تجارية خاصة ، وبين الحكومة الأمريكية التى تدعم الدولة اليهودية ، وعندما طالبه أحدهم بمقاطعة أمريكا ، قال الملك ابن سعود : إن الأموال التى تأتينا من النفط هى خير عوض لنا لتقوية بلادنا ودعم جيراننا العرب فى مواجهة إسرائيل . وهكذا قام خط التايلاين واكتمل إنشاؤه عام ١٩٥٠ ، ولذا صارت العلاقة الأمريكية السعودية علاقة فريدة من نوعها .

المبدأ الجديد

هناك مفهوم تبنته شركات النفط قبل عام ١٩٥٠ وبطلها اليهودى ديفيد ريكاردو الذى عاش فى سوق الأسهم خلال القرن الثامن عشر . قامت شركات النفط بتطبيق هذه النظرة على البترول ، وتتلخص فى أن النفط هبة من الطبيعة جاءت بالمصادفة وليس لأصحاب الأرض أى دور أو فضل فيها ، بل إن الفضل كله يعود إلى الرجال الذين درسوا ونقبوا واستكشفوا وخاطروا ووظفوا أموالهم ، لذلك فإن المعركة بين الدول المنتجة والشركات معركة لا عدل فيها ، لولا الشركات لظل أصحاب الأرض فقراء .

وحتى يتم تغيير هذا المفهوم فتحت فنزويلا أول جبهة . . كانت فنزويلا خلال الحرب العالمية الثانية هى أهم مصدر خارجى للنفط للولايات المتحدة . ولذلك نشأ خوف أمريكى من تأمين النفط الفنزويلى ، وكان الحاكم الجديد فى البلاد قد طالب بإعادة دراسة العلاقة بين شركات النفط والحكومة الفنزويلية ، طالبت الأخيرة بتقسيم النفط مناصفة بين الشركة والحكومة الفنزويلية . أقر الكونجرس الفنزويلى هذه الاتفاقية فى مارس ١٩٤٣ . وشكلت هذه الاتفاقية نقطة تحول خطيرة فى تاريخ صناعة النفط فى العالم .

وبعد الانقلاب العسكرى الذى وقع فى فنزويلا عام ١٩٤٥ ، طالب وزير التنمية الجديد بابلو الفونسو بمراجعة الاتفاقية بعد أن وجد أن تنفيذها الفعلى يعطى ٦٠ % للشركات و ٤٠ % لفنزويلا .

ومرة أخرى طالب الوزير أن تقبض فنزويلا بعض حقها على شكل بترول ؛ لكي تقوم ببيع حقها فى السوق العالمية ، ولأول مرة فى تاريخ النفط صار اسم فنزويلا معروفا إلى جانب أسماء الشركات الغربية .

قرر الفنزويليون بعد ذلك نشر منافع مبدأ المناصفة إلى المنطقة التى تنافسهم نفطياً : الشرق الأوسط . أرسل الرئيس رومولو بيتانكورت لجنة ، لكنها توقفت فى البصرة ؛ لأن السعوديين منعوها من دخول بلادهم بسبب تصويت فنزويلا فى مجلس الأمن لصالح إسرائيل . رغم ذلك تسرب مبدأ المناصفة إلى السعودية فقد علمت به الحكومة عام ١٩٤٩ . وعرفت الحكومة أن أرامكو تربح ثلاثة أضعاف أرباحها . . كذلك عرفت السعودية أن الحكومة الأمريكية تأخذ ضرائب على النفط السعودى بشكل يفوق الأرباح التى تأخذها السعودية من بيع النفط !

درس السعوديون الأمر ، وأرسلوا خبيراً يدرس قانون الضرائب الأمريكى . عثر ذلك الخبير على فقرة صدرت عام ١٩١٨ وتتص على أن الشركة التى تعمل خارج الولايات المتحدة تحصل على ميزة خاصة ، وهى أن كل مبلغ تدفعه الشركة بصفة ضرائب إلى حكومة أجنبية ، فإنه يخصم من مبلغ الضريبة المقررة داخل أمريكا .

فى عام ١٩٤٩ قبضت السعودية ٣٩ مليون دولار ثمناً لنفطها ، بينما قبضت الولايات المتحدة ٤٣ مليون دولار بصفة ضرائب ! . وهكذا . . . إذا طالبت السعودية بمبلغ إضافى آخر هو ٣٩ مليون دولار بصفة ضرائب للسعودية فإنه سوف يخصم من مبلغ ٤٣ مليون ، وبالتالي لا تدفع شركة أرامكو المحدودة للحكومة الأمريكية سوى ٤ ملايين دولار . طلبت السعودية التفاوض وهى تحمل سلاحاً جديداً يفيد السعودية ولا يضر أرامكو . اضطرت أرامكو إلى القبول وخاصة أن الحرب الكورية نشبت عام ١٩٥٠ وهناك تطلعات سوفيتية للتوسع فى الشرق الأوسط ، وظهرت الحاجة إلى تأمين الطريق إلى حقول النفط . هكذا صار مبدأ المناصفة شيئاً لا يمكن التهرب منه . لقد انقلبت الصورة ، ففى عام ١٩٤٩ دفعت أرامكو ٤٣ مليون دولار إلى الخزينة الأمريكية ودفعت ٣٩ مليون إلى السعودية ، ولكن فى عام ١٩٥١ دفعت أرامكو ١١٠ ملايين دولار إلى السعودية ودفعت فقط ٦ ملايين إلى الخزينة الأمريكية .

بعد ذلك أصرت الكويت على مبدأ المناصفة ووافقت شركة نفط الخليج ، وكان موقف الحكومة الأمريكية هو المهادنة ؛ إذ ظهرت الحاجة إلى الحفاظ على الأنظمة الصديقة على رأس السلطة فى تلك المنطقة .

مصدق وبترول إيران

تمثل شركة النفط الإنجليزية - الفارسية رمزًا للتدخل الأجنبي فى مقدرات البلاد . لذلك كره الشعب الإيرانى الشركة ، كان لذلك ما يبرره . ففى الفترة بين ٤٥ ، ١٩٥٠ ربحت هذه الشركة فى إيران ٢٥٠ مليون جنيه استرلينى فى حين كانت العائدات الإيرانية ٩٠ مليوناً فقط ! . ولذلك دعا مجلس النواب الإيرانى عام ١٩٥٠ إلى إلغاء امتيازات هذه الشركة كما دعا إلى تأميم النفط الإيرانى ، وقام مجلس النواب بانتخاب الدكتور محمد مصدق رئيساً للجنة النفط فى مجلس النواب ، وفى يوم ١٩٥١/٣/٢٨ صادق مجلس النواب على قرار التأميم وانتخب الدكتور مصدق رئيساً للوزراء ؛ ليقوم بتنفيذ القانون الجديد ، وأجبر الشاه على التصديق على هذا القانون . هاجت بريطانيا وفرنسا وحاصراً كاملاً على إيران ؛ لأن السماح لإيران بالنجاح فى تأميم نفطها - كما قال إيمانويل شينويل وزير الدفاع البريطانى - سوف يغرى مصر بتأميم القناة كما يغرى باقى دول الشرق الأوسط بالقيام بنفس الشيء .

لذا بدأت خطة انقلاب اضطلع بها العميل الأمريكى كيرميت روزفلت . أصدر الشاه أمراً بإقالة مصدق ، لكن الضابط الذى حمل الأمر اختفى وبدأت الخطة تقشَل ، وعلم مصدق بالمؤامرة . وهرب الشاه بالطائرة إلى بغداد ثم روما ، ثم بدأت خطة الانقلاب الجديدة . كان روزفلت يحمل ملايين الدولارات . . فاتصل ببعض أعوان الشاه وطلب منهم تجنيد أوباش الأسواق الفقيرة فى طهران ، فظاهروا مطالبين برأس مصدق وحياة الشاه . . وتمت مهاجمة منزل الدكتور مصدق وسجنه ، وعاد الشاه إلى إيران . . وبذلك انتصرت أمريكا وبريطانيا وأصبح التأميم لاغياً .

أزمة السويس

كانت ناقلات النفط القادمة من الخليج تقطع حوالى ١١ ألف ميل حول رأس الرجاء الصالح فى رحلتها إلى بريطانيا ، أما من خلال القناة فكانت تقطع ٦٥٠٠

ميلا فقط. وفى عام ١٩٥٥ صار النفط يشكل ٧٠% من المواد المنقولة عبر تلك القناة. . صارت القناة نقطة الوصل الرئيسية فى النظام العالمى الجديد بعد الحرب العالمية الثانية.

قامت الثورة فى مصر عام ١٩٥٢ وتم تأميم القناة عام ١٩٥٦ ، وفى ذلك الوقت كانت الحكومة الأمريكية تصر على إلغاء النظام الاستعمارى المباشر القديم وتقرح نظام الاستعمار الجديد ، وهاجت فرنسا وبريطانيا على التأميم ، إلا أن كل المبادرات الأمريكية فى ذلك الوقت كانت تهدف إلى تأجيل القيام بأى عمل مباشر ضد مصر ، وشعر الإنجليز بالانزعاج من مواقف واشنطن .

وكان الفرنسيون قد رأوا فى عبد الناصر خطراً يهدد مصالحهم فى شمال أفريقيا أى الجزائر ، حيث كان يدعم المجاهدين ويمدهم بالسلاح . . أما القلق البريطانى فكان سببه النفط ، وما هو خروشوف يزور مصر ويبدو أن الدب الروسى يغرس أظافيره فى المنطقة التى تفيض نفطاً والتى يقع فيها أهم ممر لنقل النفط .

شن الإنجليز والفرنسيون والإسرائيليون العدوان الثلاثى على مصر ، وكانت العملية مفاجأة للأمريكان ، فاتصل الرئيس الأمريكى بالهاتف ووبخ بقسوة رئيس الوزراء البريطانى ، ثم أغلق الهاتف بسرعة .

مصر من جهتها قامت بتعطيب عدة سفن وإغراقها عند مدخل القناة لتعيق بذلك العمليات الحربية ، وكانت السفن محملة بالأسمنت والحجارة . وهكذا توقف مرور النفط عبر قناة السويس .

أوضح الرئيس الأمريكى لمستشاريه أن استئثار العرب قد تؤدى إلى مقاطعة نفطية عربية ، ولوح أيزنهاور بفكرة حظر نفطى أمريكى ضد لندن ، ورفعت بريطانيا ذراعها إلى السماء مستسلمة . وسحبت بريطانيا وفرنسا قواتهما من السويس .

أما بالنسبة لعالم النفط ، فقد بدأ التفكير جدياً بعد انتهاء أزمة السويس . . إذ ماذا يمكن أن يحدث فى أية أزمة أخرى؟ ما هى التوقعات وما هى الاحتياطات ؟ بل كيف يمكن تأمين خطوط النفط التى يمكن تدميرها بسهولة؟ لهذا السبب بدأت فكرة بناء

الناقلات العملاقة حتى يمكن الالتفاف حول طريق رأس الرجاء الصالح ، وأخذ اليابانيون فى بناء الناقلات العملاقة التى تسير بمحركات ديزل رخيصة التكاليف .

أما العلاقات الإنجليزية الأمريكية ، فقد بدأت فى التحسن مع قدوم رئيس وزراء بريطانى جديد ، وكان رجلا عملياً يعترف بأن الأمور صارت فى يد حكام واشنطن الأقوياء . وهكذا تم الاتفاق على تقاسم المصالح النفطية فى المنطقة العربية . وعلى كل حال ، كانت حرب السويس نقطة تحول ، فقد صارت أمريكا وليس بريطانيا هى القوة العظمى المسيطرة فى الشرق الأوسط .

ظهور أوبك

ظل سعر النفط يتناقص ، لأن الاتحاد السوفييتى ظل يدفع بالمزيد من إنتاجه إلى السوق العالمية عبر صفقات مقايضة . كان هدف الزعيم خروشوف سياسياً بحيث يجعل أوروبا تعتمد على الاتحاد السوفييتى ، وبالتالي يضعف حلف شمال الأطلسى ويتمكن من الوصول إلى الشرق الأوسط ، وقد هدد فى أكثر من مناسبة بدفن الغرب ، وها هو يغرقهم فى بحر من النفط .

لم يكن ممكناً مقاومة الأسعار السوفييتية ، إلى جانب أن التحميل من موانئ البحر الأسود يوفر الكثير من الأموال ، ولذلك هرع رجل الأعمال الإيطالى الشهير انريكوماتى للشراء من السوفييت ، وبكل عجرفة رأت الشركات الأمريكية والأوروبية تخفيض سعر النفط دون استشارة الدول المصدرة ودون إعلامها مسبقاً . فخفضت شركة بريتيش پتروليوم السعر بنسبة ١٠ ٪ عام ١٩٥٩ (أى خفضت ١٨ سنتاً من سعر البرميل) كما قامت شركة ستاندارد نيوچيرسى عام ١٩٦٠ بتخفيض السعر بمبلغ ١٤ سنتاً أى بنسبة ٧ ٪ .

استشاط أصحاب النفط غضباً ، وفى ١٠/٩/١٩٦٠ اجتمع مندوبون من السعودية وفنزويلا والكويت والعراق وإيران فى مدينة بغداد وحضرت قطر بصفة مراقب ، وقرروا عند إنهاء أعمالهم فى ٤ سبتمبر تأسيس كيان جديد اسمه « منظمة الدول المصدرة للنفط » أوبك . وأعلن عن هدف المنظمة وهو الدفاع عن سعر النفط .

وهكذا سوف يصبح على الشركات من الآن فصاعداً أن تستشير الدول بشأن الأسعار ، لذلك كان هناك هدف آخر وهو تنظيم الإنتاج .

كانت الدول الخمس المؤسسة للمنظمة هي مصدر ٨٠ ٪ من صادرات النفط الخام في العالم . ومع ذلك لم تشكل المنظمة في بدايتها تهديداً حقيقياً ، ولم تأخذها الشركات محمل الجد . ففي تقرير لوكالة المخابرات المركزية من ٤٣ صفحة عن الشرق الأوسط ، كان هناك سطران فقط عن منظمة أوبك .

ومع ذلك فقد حققت أوبك شيئاً هائلاً ، وهو أنها جعلت الشركات لا تتجرأ على اتخاذ قرارات حاسمة دون مشاوره حكومات الدول المصدرة ، أيضاً لم تعد الشركات تتجرأ على تخفيض أسعار النفط كما كانت تفعل في الماضي . . أما سبب ضعف المنظمة في عامها الأول ، فيرجع إلى أن الاتفاقيات تعطي الشركات امتياز النفط وهو في باطن الأرض ، والسبب الثاني وجود كميات نفط كثيرة معروضة في السوق ؛ ولذلك فإن هناك منافسين كثيرين .

حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧

بدأت الحرب الثالثة بين العرب وإسرائيل في ٥ يونيو ١٩٦٧ وتحددت نتائجها منذ الساعات الأولى ، ولم تستمر أكثر من ٦ أيام فقط ، وانهزمت الجيوش العربية هزيمة نكراء . . بعد الحرب تكلم العرب عن النفط كسلاح ، واجتمع وزراء النفط في السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر ، واتفقوا على إيقاف شحن النفط إلى أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية . أبلغ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي شركات أرامكو العاملة في السعودية بالقرار ، وهدد بأن هذه الشركات ستكون مسئولة إذا وصلت قطرة نفط واحدة إلى تلك الدول .

لقد وافقت هذه الدول على ذلك القرار خوفاً من الجماهير التي تحمل أجهزة الراديو وتستمع إلى إذاعة صوت العرب ، وبالفعل حدثت انتفاضة في ليبيا ، لذلك صارت طائرة تهبط كل نصف ساعة في قاعة هويليس لإجلاء الرعايا الأمريكيين وعائلاتهم ، ولذلك وقعت إضرابات وأعمال تفجير في السعودية والكويت . وهكذا

انخفض تدفق النفط العربي بنسبة ٦٠ % في ١٩٦٧/٦/٨ . وقد أغلقت محطة تكرير البترول الإيرانية في عبادان ؛ لأن المرشدين البحريين العراقيين في شط العرب رفضوا العمل ، لهذه الأسباب تم انتقااص ٦ ملايين برميل نفط يوميًا من الأسواق ، وأغلقت أيضًا أنابيب النفط العراقية والسعودية الذاهبة إلى شاطئ البحر المتوسط .

وفي هجوم مضاد ، بدأ التنسيق بين الدول الغربية ، وصار النفط القادم من الدول العربية يذهب إلى الدول الغربية غير المحظورة ، أما النفط القادم من الدول النفطية غير العربية فإنه يذهب إلى الدول المحظورة (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية) .

أما بالنسبة لإغلاق القناة وخطوط النفط المطلة على البحر المتوسط ، فإن الناقلات العملاقة حلت المشكلة ، وعادت إلى طريق رأس الرجاء الصالح . بعد فترة قصيرة هدأت الشوارع العربية وبرد المسرح وعاد النفط إلى مستوى إنتاجه السابق . بل بدأ تعويض كمية النفط التي حظرت عن واشنطن ولندن وبون فقد زادت فنزويلا إنتاجها في تلك الفترة ٤٠٠ ألف برميل يوميًا ، وزادت إيران إنتاجها ٢٠٠ ألف برميل ، وزاد الأمريكان إنتاجهم ١٠٠ ألف برميل يوميًا .

بعد شهر واحد من حرب يونيو ، صار واضحًا أن سلاح النفط فشل وأن الحظر - بشكل انتقائي - فاشل أيضًا .

ومع ذلك فسوف نكتشف مدى قوة هذا السلاح خلال حرب أكتوبر بعد أن تزايد اعتماد العالم على النفط القادم من العالم العربي من ١٩ مليون برميل يوميًا في الستينيات إلى ٤٤ مليون برميل عام ١٩٧٢ .

وقبل حرب أكتوبر ، زار السادات الرياض وهناك أبلغه الملك فيصل بالآ تكون الحرب قصيرة المدى وإلا لن يظهر مفعول سلاح النفط على الساحة . وأثناء اشتعال حرب أكتوبر ، عاد جميع أعضاء منظمة أوبك من فيينا إلى الكويت يوم ١٥/١٠/١٩٧٣ ومن هناك أعلن الجميع زيادة سعر النفط بنسبة ٧٠ % . هذه الخطوة لفئة جبارة في ذلك الوقت . ففي الماضي كانت شركات النفط هي التي تتحكم

بالأسعار ، هنا قال اليماني : « عشت حياتي بانتظار هذه اللحظة السعيدة . لقد صرنا نملك نفطاً » .

فى نفس الوقت ، كان وزراء النفط العرب يبحثون استخدام سلاح النفط فى الكويت . طالب العراق بتأميم كل المصالح الأمريكية فى المنطقة وسحب كل الأرصدة العربية من المصارف الأمريكية وإعلان مقاطعة نفطية ضد واشنطن وأصدقاء إسرائيل . ووافق الوزراء على تخفيض الإنتاج بنسبة ٥٠ ٪ وبمواصلة التخفيض (٥ ٪) كل شهر إلى حين تحقيق الأهداف العربية . لقد وافق على ذلك وزراء تسعة بلدان عربية منتجة للنفط .

فى يوم ١٩ / ١٠ / ١٩٧٣ أعلن نيكسون عن مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة ٢,٢ مليار دولار ، وردت ليبيا بوقف جميع شحنات النفط الليبى إلى أمريكا . فى اليوم التالى سافر كيسنجر إلى موسكو ليدرس موضوع وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل ، عند هذه المرحلة قررت السعودية وبقية الدول العربية وقف شحن النفط إلى أمريكا . لقد انتهى عصر دام ثلاثة عقود كان النفط فيه سلعة بيد المعسكر الغربى .

لقد تأثر الجيش الأمريكى بالحظر ، وبالأذات الأسطول السادس المسئول عن حماية الدول المصدرة للنفط ، ولم يعد لدى الأمريكان قدرة احتياطية من النفط . من حيث الإنتاج العالمى ، فإنه لم يستطع تعويض النقص الحاصل ؛ لأن الاستهلاك العالمى كان يتزايد ٧,٥ ٪ سنوياً أما الدول العربية المصدرة فقد استفادت من زيادة الأسعار ، وهذا الشئ عوض عليها العوائد التى كانت تفقدها بسبب تخفيض الإنتاج .

حسب اتفاق ١٦ / ١٠ / ١٩٧٣ كانت إيران تباع برميل النفط مقابل ٥,٤٠ دولار ولكن فى شهر نوفمبر باعت نيجيريا البرميل بسعر ١٦ دولار ، أى بزيادة ٢٠٠ ٪ .

لقد أدى نقص إمدادات النفط إلى جو كئيب . . ففى ألمانيا الغربية تراكت ألوف الرسائل عبر التللكس إلى وزراء الاقتصاد من أجل النفط . صناعة السكر الألمانية تعرضت لخطر الدمار الشامل ؛ ولأنها إذا حرمت من النفط ٢٤ ساعة سيتبلور السكر فى الأنابيب وستخرج ألمانيا من سوق السكر العالمى . كانت الصدمة مدمرة فى

اليابان وسارعت النساء إلى شراء السلع حتى ورق التواليت ؛ لأن الأسعار سترتفع حتمًا بسرعة جنونية ، أما في أمريكا فقد انتشرت الطوابير الطويلة للسيارات التي تنتظر أمام المحطات لملء الوقود وكانت محركات السيارات تحرق الكثير من البنزين أثناء انتظارها ، وبدأ التاريخ يتغير ، ففي الماضي كانت المحطات تتنافس على منح خصم على البنزين من أجل صيد الزبائن . اليوم صرت ترى في المحطات لافتات تقول : « نأسف لا يوجد بنزين اليوم » وقد سلك العرب طريقة جيدة لمنع توحيد موقف الدول الغربية . توجه الحظر نحو الولايات المتحدة وهولندا ، بينما صنفت دول غربية أخرى على أنها دول تمتاز بوضع أفضل . هنا تفكك الموقف الغربى وصار كل طرف يبحث عن مصلحته الخاصة .

شركة أرامكو نفذت أوامر السعودية وخفضت الإنتاج ؛ لأنها تعرف أنها لو رفضت ربما أمتها الحكومة السعودية . قال مدير أرامكو جون كيلير : إن تأمين ٥-٦-٧ ملايين برميل يوميًا للأصدقاء خير من قطع الإمدادات نهائيًا .

عصر جديد للأسعار

فى نهاية ١٩٧٣ اجتمع وزراء النفط لدراسة السعر الرسمى . اقترحت لجنة الأوبك سعر ٢٣ دولارًا للبرميل . اقترحت السعودية سعر ٨ دولارات ، أما إيران الشاه فقد اقترحت سعر ١١,٦ دولار للبرميل الواحد ، كان الشاه يعلم أن بدائل النفط التى تتحدث عنها الدول الغربية وهم . فى نهاية الاجتماع تم الاتفاق على سعر ١١,٦ دولار كما اقترحت إيران ، وهو إنجاز كبير ؛ إذ كان السعر فى عام ١٩٧٠ هو ١,٨٠ دولار فقط .

أحمد زكى اليماني قال لليابان : إذا ظللتكم تكرهونا ، فسوف نقطع عنكم النفط ، وإذا وقفتم على الحياد ستحصلون عليه . . أما إذا صرتم أصدقاء فستحصلون على ما تريدون . هنا جاء كبار رجال الصناعة اليابانية إلى رئيس الوزراء تاناكا يطلبون تعديل السياسة اليابانية تجاه العرب ، وفى يوم ١١/٢٣/١٩٧٣ صدر بيان يابانى يؤيد العرب ، ولأول مرة منذ عام ١٩٤٨ تبتعد اليابان عن السياسة الخارجية الأمريكية ، مع أنها لم تقطع العلاقات مع إسرائيل .

وأعلنت السعودية أن الحظر لن ينتهى إذا لم تخرج إسرائيل من الأراضي السورية التى احتلها فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وقدم كيسنجر وعداً بذلك ، وجاء إلى دمشق لبحث اتفاقية فك الاشتباك فى الجولان ، وتم له ذلك فى شهر مايو ١٩٧٤ . وهكذا فى يوم ١٨/٣/١٩٧٤ تم رفع الحظر النفطى .

كان الملك فيصل قد رفض قبل ذلك إعطاء وعد لوزير خارجية أمريكا هنرى كيسنجر بإتهاء الحظر وقال له : الشرط الوحيد هو عودة القدس مدينة إسلامية عربية كما كانت تماماً . إن أمنيتى الوحيدة الباقية هى أن أصلى فى المسجد الأقصى ولو كلفنى ذلك حياتى (وبالفعل كلفه ذلك حياته فقد جاء بعد تلك المقابلة حادث اغتيال الملك فيصل على يد ابن أخيه الذى جاء لتهنئة الملك فيصل عام ١٩٧٥ بعيد الأضحى وبعد السلام على الملك فرغ رصاصات مسدسه فى صدر الملك وقتله . أشيع أن القاتل مجنون لكن الحقيقة معروفة ، وإن لم يعترف بها أحد ، فقد قال الملك : (أتمنى أن أصلى فى المسجد الأقصى) .

الصدمة الثانية

لم تستطع إيران امتصاص عوائد الزيادة فى سعر النفط ، وانتشر الفساد وعمت الفوضى ، وفى ١٩٧٨/١/٧ نشرت صحيفة إيرانية هجوماً شرساً على آية الله روح الله الخمينى الخصم العنيد للشاه والمنفى فى العراق ، وكان هذا المقال هو الفتيل الذى أشعل الجحيم فى إيران . . . انتشرت الإضرابات خاصة فى صناعة النفط (دخل الخمينى السجن أكثر من مرة ثم انتهى إلى المنفى فى العراق فى أواخر الستينيات بعد أن هاجم الشاه وأمريكا وإسرائيل وقال إنه برغم كثرة المصائب فى إيران فالمصيبة الكبرى هى إسرائيل) . . . أترك الخمينى أن أمريكا هى التى زرعت نظام الشاه ، وهى التى تحميه وتدفعه إلى محاربة الإسلام . فجأة . . . فى أكتوبر ١٩٧٨ طرد العراق الإمام الخمينى فذهب إلى باريس ، فى هذه الأثناء كانت شركة أوسكو هى أهم شركة نفطية تعمل فى إيران ومقرها فى الأمواز . . . زحف مئات العمال ليحتلوا مباني إدارة الشركة ، وكانت إيران هى ثانى مصدر للنفط بعد السعودية . . . إيران تنتج يومياً ٥,٥ مليون برميل نفط . بحلول شهر نوفمبر ١٩٧٨ انخفض

التصدير إلى مليون برميل نفط يوميًا وصرت تجد ٣٠ ناقلة تنتظر عند ميناء خرّج ؛ لأن الشتاء قادم والطلب على النفط سوف يتزايد . استخدم الشاه القوة العسكرية ضد الشعب دون جدوى . طالب السيناتور إدوارد كيندى الشاه فى اتصال تليفونى بالتنازل عن العرش: يا محمد رضا تنازل عن العرش . فى يوم ١٩٧٨/١٢/٢٥ توقف تصدير النفط الإيرانى بشكل كامل ، وارتفعت أسعار النفط العالمية بنسبة ٢٠ % ، أما داخل إيران فلم يعد الجيش يحصل على احتياجاته من البنزين ، وهكذا تعطلت آلياته وأصبح مشلولاً . ورحل الشاه ، وعاد الخمينى فى الأول من فبراير ١٩٧٩ .

كانت السعودية قد قامت بزيادة ضخ النفط من ٨,٥ مليون برميل إلى ١٠,٥ مليون برميل يوميًا عندما توقف تصدير النفط الإيرانى ، لكن العالم كان يحتاج وقتها يوميًا إلى ٥٠ مليون برميل ، وقد ظهر عجز بنسبة ٥ % ، إلا أن الأسعار زادت بنسبة ١٥٠ % بسبب الرعب ، فقد ارتفع السعر من ١٣ إلى ٣٤ دولارًا للبرميل .

ووقعت بعد ذلك أحداث اقتحام الطلاب الإيرانيين للسفارة الأمريكية فى طهران واحتجازهم ٥٠ رهينة هم باقى موظفى السفارة . . قام كارتر بفرض حصار على تصدير النفط الإيرانى ، وقام بتجميد الأرصدة الإيرانية فى الولايات المتحدة ، ورد الإيرانيون بحظر تصدير النفط إلى أى شركة تنتمى للولايات المتحدة .

حرب الخليج الأولى

كان الخمينى يعتبر صدامًا مسئولاً عن الظلم الذى لاقاه فى بغداد ومسئولاً أيضًا عن طرده من العراق . أما صدام فقد وصف الخمينى بأنه (فارسى عفن) وكان لدى صدام سبب قوى لكى يخاف من الخمينى ، فالسكان العراقيون نصفهم من الشيعة ، بينما النظام الحاكم علمانيًا يعتمد على أقلية سنية .

ظن صدام أن الفرصة مواتية ، فالأخبار تقول إن إيران فى فوضى عارمة وأنه توجد حكومة فى كل شارع إيرانى .

هكذا ادعى صدام أنه يخوض المعركة الثانية للقادسية . ثم وجه هجومه نحو قلب

الصناعة النفطية الإيرانية بما فيها عبادان والأهواز ، ظن صدام أنه سينفذ هجوماً على طريقة الصاعقة العسكرية ، وأنه سينهى الحرب خلال أسبوعين ، كانت الحسابات خاطئة والمعلومات مضللة . استهدفت الهجمات العراقية معامل تكرير النفط ، وهاجمت كل ميناء نفطى وكل مدينة نفطية ، ورد الإيرانيون بالمثل وتوقفت الصادرات العراقية عن طريق الخليج . فى نفس الوقت أقتعت إيران سوريا بقطع أنابيب النفط العراقية المارة عبر سوريا إلى البحر المتوسط ، ولم يبق للعراق سوى خط واحد هو الذى يمر عبر تركيا . وهكذا حرم السوق العالمى من ٤ مليون برميل من النفط يومياً ، تشكل ١٥ ٪ من صادرات دول أوبك وتشكل ٨ ٪ من الاحتياجات العالمية للنفط . وهكذا قفزت أسعار النفط ووصل سعر البرميل إلى ٤٢ دولاراً ، وتوقفت الشركات الغربية عن الشراء ؛ لأنها كانت تخزن النفط ، وفى اجتماع للأوبك خلال الأزمة ، وافق الوزراء جميعاً على رفع سعر البرميل إلى ٣٦ دولاراً إلا السعودية التى قامت بالفعل بزيادة الإنتاج كى يختفى أثر انقطاع النفط الإيرانى والعراقى من السوق ولكى ينخفض السعر . فى عام ١٩٨٢ قررت دول أوبك خفض إنتاج دولها إلى ١٨ مليون برميل يومياً بعد أن كان ٣١ مليون وسوف يؤدى ذلك إلى الحفاظ على مستوى الأسعار عند رقم ٣٤ دولاراً للبرميل ، وهكذا تحولت أوبك إلى « كارتل » يحدد كمية الإنتاج ويضع السعر أيضاً .

فى يونيو ١٩٨٢ قامت إسرائيل بغزو لبنان ، وتدارست منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) فرض حظر على الولايات المتحدة ، ولكن الظروف لم تكن مواتية ، فالخليج يشهد الحرب الطويلة بين العراق وإيران .

انخفض سعر البترول مرة أخرى ؛ لأن بريطانيا أنتجت عام ١٩٨٣ من الشطر الإنجليزى فى بحر الشمال كمية من النفط تعادل إنتاج الجزائر وليبيا ونيجيريا مجتمعين .

وفى مارس ١٩٨٣ قررت الأوبك ، ولأول مرة فى تاريخها ، خفض سعر البرميل ليصبح ٢٩ دولار ، كما وافقت على خفض الإنتاج ليصل إلى ١٧٠٥ مليون برميل يومياً مع تحديد حصة لكل دولة .

الغرب وشجون النفط

لم تكن الحكومات الغربية بعيدة عن شجون النفط ، ففي مارس ١٩٨٥ اجتمع قادة الدول الغربية الكبرى السبع فى اجتماع القمة الاقتصادية السنوى ، تدارس المجتمعون موضوع شراء الغاز السوفيتى لتقليص الاعتماد على النفط ، ولكن الرئيس ريجان عارض الفكرة ؛ لأن ذلك سيزود السوفيت بالعملة الصعبة التى يحتاجونها فى تطوير اقتصادهم . وهنا حظرت واشنطن تصدير المعدات الأمريكية لمشروع الغاز السوفيتى ، وحظرت تصدير المعدات الأوروبية التى تحتوى على تكنولوجيا أمريكية . لقد طغى الصراع الأوروبى - الأمريكى على السطح ، فالأوروبيون يريدون تأمين وظائف للمواطنين ، ويبحثون عن الاستقرار الاقتصادى ، بينما يركز الأمريكيون على مكافحة النجاح السوفيتى . لقد تغير العالم وشهدت تلك القمة صراعاً جديداً هو الصراع الداخلى فى معسكر الغرب .

استمرت أسعار النفط فى التدهور ، وهبطت عائدات السعودية عام ١٩٨٥ إلى ٢٦ مليار دولار بعد أن وصلت إلى ٣٦ مليار دولار عام ١٩٨٤ . وقبل ذلك كانت ١١٨ مليار دولار عام ١٩٨١ .

وجاءت صدمة النفط الثالثة عام ١٩٨٦ ؛ إذ خرجت الأسعار عن السيطرة وها هى تهبط بسرعة صاروخية . وفى ١٧/٧/١٩٨٨ أعلنت إيران قبولها وقف إطلاق النار . إلا أن الخليج لم يبرد أو يهدأ أبداً ، وفى ٢ أغسطس ١٩٩٠ غزا العراق الكويت وقال الرئيس الأمريكى جورج بوش (الأب) : « إننا سنفقد وظائفنا ، سنفقد الرفاهية التى نعيشها ، سنفقد حريتنا لو تركنا صداماً يسيطر على منابع النفط » لأنه لو نجح فى هذا الغزو لكان سيطر على ٢٥ % من احتياطي النفط العالمى وعلى ٢٠ % من مجموع إنتاج دول أوبك .

* * *

تداعيات مصرية فى مواسم فتح ملف المعونة الأمريكية

د. دينا جلال

مدرس اقتصاد - بجامعة قناة السويس

« ٠٠ الذين حضروا من المدن قالوا ٠ إن المراكب الأمريكانى راسية فى الموانى ، فيها الخير ورزم الأوراق المالية والمصانع التى ستركب لتعمل فوراً ٠٠ »
« الذين كانوا قد وصلوا إلى الحافة الأخرى من اليأس ، أعادهم الحلم الأمريكى إلى الحياة اليومية من جديد ٠ كان لكل نصيبه ٠٠٠ الطالب والتاجر والإقطاعى القديم والفلاح والعامل والأجير ٠ السرخاء الأمريكانى على الباب يطلب الإن بال دخول ، هكذا سمع الناس فى البلد ٠ »

[يوسف القعيد ، يحدث فى مصر الآن ، مارس ١٩٧٧]

وهكذا جاءت رواية الرواة عن المعونة الأمريكية الوافدة فى السبعينيات كما صورها حينئذ أديب من بر مصر : تهبط على البلاد فى لحظة تاريخية محددة لتجد فى انتظارها حلم الفرد وأمل الجماعة فى سنوات غير عجاف ستأتى ، وما تلبث تلك المعونة أن تتحول على أرض المحروسة إلى ظرف كاشف لأوضاع وعلاقات البشر فى تلك الحقبة من الزمن ، فى ذلك البر من المعمورة ٠٠ ظرف يكشف ليروى « ما حدث فى مصر حينذاك »

وها هو الواقع المصرى يسجل فى مطلع القرن الواحد والعشرين ، بعد أكثر من خمسة وعشرين عامًا ، استمرار تدفق تلك المعونة الأمريكية ٠ وما بين السبعينيات والتسعينيات أزمنة وأحداث وتحولات وإرهاصات ، أضافت وبدلت واختزلت الخرائط والحدود ، المعاهدات والوعود ، وظلت المعونة الأمريكية على مستوى

أرض الواقع تمثل ظرفاً ، أو حدثاً يفجر الدلالات ، ويعيد إنتاج المعانى والعلاقات كلما تماس مع بنية هذا الواقع وأبعاده الزمنية والمكانية والإنسانية .

ويحل فى بعض الأعوام ، خاصة خلال أجواء صيف القاهرة الحار ، موسم « فتح ملف المعونة الأمريكية » ، يأتى أحياناً أكثر سخونة من مواسم مثيلة مضت فى عمر العلاقات المصرية الأمريكية ، وغالباً ما يكون توقيته مرتبطاً بالجدل التقليدى السنوى لدوائر صنع القرار الأمريكى بشأن تخصيص المعونة السنوية المقررة لمصر ، أو يرتبط أحياناً بأزمة طارئة على العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة . وقد أتاحت تلك المواسم الساخنة ، خلال أزمتها المضغوطة ، إمكانية القراءة المكثفة لملف المعونة الأمريكية بمعرفة الأطراف الفاعلة على الساحة الاقتصادية والسياسية المصرية ، وجاءت تلك القراءة متعددة المداخل والرؤى ، ومتباينة فى مستوى عمق التحليل ولغة الخطاب وتقديرات الموقف .

ورغم ملاحظة الإغلاق « الموسمى » لهذا الملف بعد جدل « غير تقليدى » أحياناً ، ونهاية « تقليدية » ، غالباً ما تأتى متسقة مع أوضاع وتقديرات لحظتها السائدة ، فإن أوراقاً جديدة أضيفت باستمرار لهذا الملف ، أهمها ما استجد مؤخراً فى مرحلة أكثر تطوراً من عمر العلاقات المصرية الأمريكية ، بشأن اقتراب الأطراف الفاعلة من صياغة « مسودة أولية » لكشف حساب المكاسب والأعباء والقيود التى اقترنت بالتجربة المصرية الأمريكية للتعاون الاقتصادى فى مسارها الممتد لأكثر من عشرين عاماً حيث تطورت وتعمقت وتفاعلت مع الأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التى سادت . كما سمحت تلك الأوراق الإضافية بإمكان استشراف المسارات المحتملة لهذا التعاون الثانى ، وللتوجه الخارجى لمصر بوجه عام ، ولتقدير حدود وأبعاد المساحة المتاحة داخلياً لصنع ملامح المستقبل ونسج خيوطه المتشابكة إقليمياً ومحلياً .

وتحاول السطور القادمة قراءة أهم عناوين ومضامين الأوراق التى ضمها ملف المعونة الأمريكية الموجهة لمصر ، بوصفها حالة خاصة محددة فى السياق الكلى للبرنامج العام الأمريكى - للمساعدات الخارجية - بثوابته ومستجداته (أى فى إطار المنظومة الأمريكية) ، بالإضافة إلى محاولة إلقاء الضوء على أبعاد تفاعلها داخل منظومة الأداء المصرية فى ضوء خبرة الماضى (ما حدث فى مصر) ، ومستجدات

الحاضر (ما يحدث فى مصر الآن) ، وتقديرات المستقبل وتحدياته (ما يمكن إحداثه فى مصر ٠٠٠ من الآن) .

المعونة الخارجية فى المنظومة الأمريكية

يأتى تشابك الحلقات بين المصالح الاستراتيجية والسياسات الداخلية بمثابة السمة الأساسية الواضحة والمستمرة فى آلية اتخاذ القرار داخل دوائر السياسة الخارجية الأمريكية . وقد اقتضت مرحلة إعادة تشكيل التوجهات الخارجية بعد الحرب الباردة ، وإعادة تقدير الالتزامات الداخلية المحلية ، أن تتم الموازنة بين التزامات السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فى إطار رؤية استراتيجية شاملة واسعة ، ومصالح الأطراف الفاعلة داخل أروقة السلطة التشريعية وما يرتبط بها من جماعات ضغط وخاصة فى المراحل الانتقالية الواضحة ، كذلك الخاصة بتخطيط عمليات انتخابات الرئاسة على سبيل المثال . وتقف المعونة الأمريكية فى موضع رئيسى فى هذا الصدد من حيث خضوعها لإعادة التقدير المستمر لأوزان الأطراف الخارجية المستفيدة منها ، وتحديد موقع تلك الأطراف على خريطة المصالح الخارجية الأمريكية فى ظل المستجدات العالمية^(١) .

وربما يكون من قبيل التكرار الإيجابى الإشارة إلى مفاهيم ثابتة ومستقرة بشأن « المعونات الثنائية » التى لا تخضع لدوافع إنسانية منزهة الأغراض ، وإنما تعتبر فى أفضل أحوالها خاضعة لمبدأ تبادل المنافع والمصالح المشتركة بين المانح والمتلقى . وقد نص الفصل ٥١١ من قانون الأمن المتبادل الأمريكى صراحة فى فقرته الثانية « أنه لا يجوز منح أية مساعدة اقتصادية أو فنية لأى بلد من البلاد إذا كانت هذه المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة الأمريكية »^(٢) . وتسجل تصريحات مسئولى صنع السياسة الأمريكية على مدار السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات أهمية المعيار السياسى الذى احتل مكان الصدارة بين كافة المعايير التى حكمت منح المعونة الأمريكية لمصر ، « فأهداف الولايات المتحدة السياسية فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط تتطلب استمرار تدفق المعونة الاقتصادية حتى تظل مصر عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار والاعتدال فى الشرق الأوسط »^(٣) .

ويعتبر الربط بين المسألة السياسية وحل المشكلة الاقتصادية فى مصر من أهم

الركائز التي حكمت العلاقات المصرية الأمريكية على مدار ربع قرن من التفاعل ، بدءاً من القرض السلعي الكبير الذي اعتمده الكونجرس عقب أحداث يناير ١٩٧٧ في مصر ، والذي بلغت قيمته ٤٤٠ مليون دولار ونص على أن ضمن أهدافه صيانة الاستقرار السياسي ، ومروراً بالتقدير الأمريكي للدور الذي لعبته مصر كحليف استراتيجي لقوات التحالف الدولية في المنطقة في غضون حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، والذي اقتضى أن تستجيب الإدارة الأمريكية للمطلب المصري بشأن النظر في تخفيض أعباء الدين العسكري والذي طالما طالبت به مصر لسنوات .

وفي إطار قيام الولايات المتحدة بدورها بوصفها « الراعي الرئيسي » لعملية السلام في الشرق الأوسط ، وظفت تلك المعونة الأمريكية لإرساء أسس ولدعم استمرار سياسة الصلح والتسوية و« التطبيع » بين مصر وإسرائيل ، سواء ظهرت الأخيرة كطرف ثالث منظور في إطار التعاون المصري الأمريكي ، أو كطرف غير منظور ، حيث قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية) في فبراير ١٩٧٩ ، أي قبل شهر واحد من توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل في مارس ١٩٧٩ ، وبناء على طلب لجنة مساعدات دعم الأمن بالكونجرس ، بإعداد وتمويل دراسة شاملة عن مجالات وأوجه التعاون المحتمل قيامها « مستقبلاً » بين مصر وإسرائيل في إطار « الدور الحاسم » الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة في تسهيل هذا التعاون ، إلى أن يصبح التعاون بين الدولتين « أقل حساسية » ، وامتد حيز الدراسة ، أو بالأحرى البرنامج الإقليمي المطروح ، إلى حد بلورة إمكانات التعاون «المحتمل» قيامها بين إسرائيل والدول العربية التي لا تتجاوز معها في حدودها ، رغم افتراض صعوبة إقامة علاقات مباشرة بينها وبين إسرائيل حينذاك ! وقامت الدراسة باستعراض الموارد المتاحة في المنطقة ومواطن ندرتها ووفرته ، وطرحت إمكانية خلق نوع من « التوازن » في استخدام تلك الموارد بين دول «الندرة» ودول « الوفرة » . وتمثلت أهم المجالات التي طرحها البرنامج في إطار التعاون « المفترض » بين إسرائيل من ناحية وكل من مصر وسوريا والأردن وقطاع غزة والضفة من ناحية أخرى في مصادر واستخدامات المياه (ريثاً - شرباً) والزراعة ، السياحة ، الاتصالات ، المواصلات ، العلوم البحرية ومصادر الطاقة البديلة والأرصاد .

وبعد مضي سبع سنوات على إجراء الدراسة الأمريكية المشار إليها ، لاح في

أفق الواقع العربي مشروع إقليمي يحاكى ويطابق ما جاء فى تلك الدراسة ، وهو المشروع الذى أطلق عليه اسم مشروع (خليل - بيريز) نسبة إلى دكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر السابق الذى ساهم بدور مهم فى الإعداد لهذا المشروع وفى محاولة ترويجه ، وإلى نظيره الإسرائيلى شمعون بيريز الذى اقترح هذا المشروع . ويحضر الآن التذكير « بالطرح الاقتصادى » الذى قدمه الأخير فى معرض ترويجه « لمشروعه السياسى هذا » ، حيث أشار مخاطبًا العرب :

« إن السلام يمكن تأجيله ، أما الجوع فلا يمكنكم تأجيله . إن الموقف الاقتصادى ملح للغاية والمشاكل الاقتصادية قد هزت المنطقة ، ومصر هى الدولة الأكبر عرضة للنيل منها بسبب وضعها الاقتصادى إن طريقكم إلى حل مشاكلكم الاقتصادية وتحقيق الرخاء لشعوبكم لن يكون إلا عبر إسرائيل ، ومن خلال تنمية مشتركة معها ، إن مشاكلكم الاقتصادية هى الأولى باهتمامكم ، أما النزاع العربى الإسرائيلى والقضايا المحورة فأتركوها للزمن وهو كفىل بحلها »^(٤)

وتنوالى الأطروحات النظرية والسيناريوهات المتتابة والمتكاملة للتعاون الإقليمى « المفترض » ، من برنامج المعونة الأمريكية للتعاون الإقليمى ، إلى مشروع خليل - بيريز ، ثم يلوح فى الأفق ، فى مرحلة لاحقة ، مشروع « السوق الشرق أوسطية » الذى لم يعادل ما طرحه من جدل سوى ما ألم به من تعثر مستمر لميلاده على أرض الواقع المعاش عمليًا ، وبقيت وثائقه وملفاته وأطروحاته النظرية تسكن الرفوف الخاصة ببعض الدوائر السياسية وبعض دوائر المال والأعمال ، وبعض محافل وحلقات البحث والدراسة التى حاولت مرحليًا الربط بين تلك الدوائر فى زمن الترويج للمشروع وفى مواسمه التى مرت .

الاقتصاد السياسى للمعونة الأمريكية

وإذا كانت المعونة الأمريكية قد انطلقت من قاعدة سياسية بالدرجة الأولى ، غير أن التشابك العضوى المستمر بين المعايير السياسية لمنح تلك المعونة والمعايير والأهداف الاقتصادية المرتبطة بها ، يعتبر سمة أساسية فى إطار ما يسمى

بديبلوماسية الدولار على حد قول القائمين على السياسة الخارجية الأمريكية .
فدولار المعونة ، فى ضوء ممارسات وخبرة هؤلاء ، هو أفضل دولار مستثمر على
مستوى العالم ؛ لما يحققه من نفوذ ومصالح اقتصادية ، متضمنًا « فتح الأسواق
الخارجية ودعم جهاز الإنتاج والتشغيل الأمريكى » .

وتؤكد فكرة « دبلوماسية دولار المعونة » فى شكلها المختزل وعمق دلالتها أن
تاريخ تطور المعونات الاقتصادية هو بالفعل تاريخ تطور مصالح الدول المانحة لها ،
وقد نص صراحة المرسوم رقم ٤٠٣ للكونجرس الأمريكى ، والصادر عام ١٩٥٠
بشأن التنمية الدولية ، أن الهدف من المعونة الخارجية هو تشجيع وتنمية القوى
الشرائية لشعوب البلدان المختلفة ، كهدف للسياسة الخارجية الأمريكية ، كما يعتبر
هذا الهدف جزءًا لا يتجزأ من محاولات تشجيع رأس المال الأمريكى الخاص فى
البلاد النامية .

وقد ساهمت المعونة الأمريكية الموجهة لمصر فى خدمة المصالح الاقتصادية
للولايات المتحدة وإعادة تدوير جانب كبير من المخصصات المالية مرة أخرى إلى
البلد المانح من خلال برنامج استيراد السلع الأمريكية وهى قروض ومنح مولت
استيراد معدات ومواد خام أمريكية للقطاع العام والقطاع الخاص المصرى فى
مجالات الكهرباء والاتصالات والزراعة والسكك الحديدية وطباعة الصحف ونظافة
المدن ، ومن خلال برنامج دعم المزارعين الأمريكيين الذى حصلت بموجبه
الحكومة المصرية على سلع زراعية مثل القمح ودقيق القمح واللبن البقرى وفول
الصويا وغيره من المنتجات الزراعية فى إطار ما يسمى ببرنامج القانون العام ٤٨
لفائض الحاصلات الزراعية ، وهو القانون الذى يعتبر نتاج المزرعة الأمريكية
لكونه صدر بتشريع خاص فى الخمسينيات لحل مشكلة التراكم المستمر للمخزون
من المنتجات الزراعية دون اللجوء إلى تخفيض الأسعار ، وذلك بناء على اقتراح
من أصحاب المزارع المتوسطة والكبيرة الحجم عام ١٩٥٢ يسمح للدول التى تعاني
من نقص الغذاء أن تقوم بتغطية وارداتها الغذائية من الولايات المتحدة بالعملية
المحلية بدلا من الدولار .

بالإضافة إلى تكلفة إدارة وتنفيذ برنامج المعونة الأمريكية على أرض مصر ،

والذى يضمن إلى حد كبير عودة جانب لا يستهان به من أموال المعونة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ورغم عدم وجود أرقام معلنة عن تلك التكلفة المرتبطة بالخبراء والمستشارين والفنيين ووكلاء الشركات من الأمريكيين المقيمين وغير المقيمين في مصر ، فإن الدلائل تشير إلى ارتفاع أعباء إدارة المعونة ، وحيث سجلت بالفعل مضابط مجلس الشعب المصرى على مدى فصوله التشريعية المتعاقبة اعتراض بعض أعضاء المجلس على أعباء وتكاليف إدارة برنامج المعونة الأمريكية لمصر .

وقد شكلت المعونة الأمريكية الموجهة إلى مصر خلال خمسة وعشرين عامًا في جانب كبير منها عملية إعادة تدوير للدولار الأمريكى الممنوح لمصر ، ليس فقط بفعل التوافق بين معاييرها السياسية ومعاييرها الاقتصادية ، وإنما أيضًا بفضل توافق وشروط استخدامهما . حيث نصت تلك الشروط الواردة فى الاتفاقيات المختلفة على مجموعة من القيود التى تضمن استمرار تحقيق المصالح التجارية للولايات المتحدة ، وأهمها تقييد مصادر توريد السلع الممولة من المعونة ، أو ما يسمى بشرط التوريد من البلد المصدر (الولايات المتحدة) ، حيث تتشدد شروط الاتفاقيات فى هذا الصدد ، سواء فيما يتعلق بالسلع الممولة أو ما يتعلق بالنقل والتأمين والأعمال الاستشارية والخدمات وغيرها من الأعمال التى تدور فى فلك عملية توريد تلك السلع ، وجميعها سلع أمريكية بالطبع يدخل تسعيرها فى عداد التسعير الاحتكارى وليس التنافسى الذى يتحقق فى ظل سوق تجارية مفتوحة ، وحيث تمول المعونة مجموعة من السلع فى إطار قوائم محددة ومتغيرة تعدها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، لا تتمتع بدورها بميزة نسبية فى السوق الدولية ، مع تقييد حق مصر فى تصدير سلع منافسة للمنتجات الأمريكية إلى الأسواق الأمريكية ، وحققها فى شراء سلع زراعية من مصادر أخرى بخلاف الولايات المتحدة وفقًا للسعر الأنسب فى إطار ضمان « حق الولايات المتحدة فى الحصول على حصص عادلة من أية زيادة فى مشتريات مصر الخارجية من السلع الزراعية » (عبرت الولايات المتحدة عن استيائها من القروض المغرية التى قدمتها المجموعة الأوروبية لمصر عام ١٩٨٣ فى مجال توريد المنتجات الزراعية المدعمة تخلصًا من تراكم المخزون الأوروبى ، منافسة بذلك المنتجات الأمريكية) .

وقد ترتب على « تقييد حق مصر » فى تصدير سلع منافسة للمنتجات الأمريكية

إلى الأسواق الأمريكية ، « وإقرار حق » الولايات المتحدة فى الحصول على حصص عادلة عن أية زيادة فى مشتريات مصر الخارجية من السلع الزراعية ، إن اضطرت مصر ، مقابل تلك المساعدات ، إلى فتح السوق المصرية أمام السلع الأمريكية التى تمتعت تلقائياً بأفضلية مرتبطة بشروط تلك المساعدات . وحقق هذا التقييد الغرض منه حيث سجلت الولايات المتحدة فائضاً تجارياً كبيراً ومستمرًا فى تعاملاتها التجارية مع مصر ، التى تعد واحدة من الدول النادرة التى تحقق للولايات المتحدة فائضاً تجارياً مستمراً بالنظر إلى ما تعانيه من عجز هائل فى ميزانها التجارى الكلى مع العالم ، وحيث بلغ الفائض التجارى المتراكم مع مصر منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠٠٠ نحو ٤٤,٨ ملياراً من الدولارات (بلغت الصادرات المصرية للولايات المتحدة نحو ٦,٧ ملياراً من الدولارات مقابل واردات مصرية من الولايات المتحدة بلغت قيمتها ٥٢,٤ ملياراً من الدولارات خلال الفترة المذكورة)^(٥) .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من القيود غير المألوفة الواردة فى الاتفاقيات بشأن ما قد يصدر عن البلد المتلقى من ممارسات مرتبطة باستخدام المعونة فى الحفاظ على التبادل التجارى والمصالح مع بلاد تعتبرها الولايات المتحدة « صديقة » ، أو بشأن مساعدة أى دولة لا تدخل فى « عداد الأصدقاء » (ليست مدرجة فى القائمة ٩٣٥ بكتاب القوائم الجغرافية للوكالة وقت الاستخدام) .

وهكذا يمكن اعتبار المعونة الاقتصادية الأمريكية شكلاً من أشكال الموارد أو الدعم تتلقاه الخزانة الأمريكية من دافعى الضرائب الأمريكيين كطرف ، يتم تحويله للمزارعين الأمريكيين والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية كطرف آخر ، بحيث تكون المعونة الخارجية هى أداة هذا التحويل بغرض الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادى الداخلى بصورة تمنع تراكم الفوائض السلعية الزراعية والسلع الصناعية والخامات التى لا تحتل المنافسة فى السوق الدولية من ناحية ، وبصورة تضمن تحقيق التوازنات والاعتبارات الاجتماعية والتوزيعية الداخلية من ناحية ثانية وتتحد المعونة الاقتصادية كأداة مع غيرها من الأدوات مثل المساعدات العسكرية وبرامج الفضاء من أجل الحفاظ على مستوى التشغيل الداخلى جنباً إلى

جنب مع دورها كأداة للسياسة الخارجية. وتحضر فى هذا الصدد الإشارة إلى سياسة جمع المعلومات كركيزة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية ، وحيث تأتى المعونة الاقتصادية الأمريكية بدورها ، لتشكل أحد أهم أدوات سياسة جمع المعلومات .

جمع المعلومات فى إطار منح المعونات^(١)

يعتبر الحديث عن موقع سياسة جمع المعلومات فى الاستراتيجية الأمريكية والأمن القومى للولايات المتحدة بوجه عام « موضوع معقد ومتشابك يصعب وصفه فى كلمات محدودة » ، وقد بدأ هذا الحديث يتردد فى صوت خافت هامس عقب الانسحاب من فيتنام ؛ ليصير قوياً مدوياً فى أعقاب أزمة الرهائن ، وليصير سياسة واضحة صريحة مع وصول ريجان للسلطة ، وحيث تعلم الأمريكيون من تجربة إيران أن الاقتصار على المعرفة بالوقائع لا يمكن أن يقدم إلا صورة مشوهة^(٢).

وعودة إلى الحالة المصرية ، فقد استمر برنامج المعونة الأمريكية يتطور كيفياً ما بين السبعينيات والتسعينيات من حيث العمق والتشعب والانتشار ، سواء على المستوى الجغرافى حيث وصل إلى المحافظات والقرى والنجوع حتى أدنى المستويات - at grass root levels ، أو على المستوى القطاعى حيث تدفقت المعونة الأمريكية إلى أغلبية قطاعات الإنتاج والخدمات والبنية الأساسية وما يرتبط بها من مؤسسات مالية واقتصادية واجتماعية وخدمية مشكلة للاقتصاد المصرى : الكهرباء والصناعة والتعدين والزراعة والتموين والتجارة الداخلية والاقتصاد والمال والنقل والمواصلات والحكم المحلى والصحة والصرف الصحى ومياه الشرب والشئون والتأمينات الاجتماعية والبحث العلمى والطيران المدنى والنقل البحرى والجمارك والضرائب وهيئة الاستعلامات وهيئة قناة السويس والصحف القومية والنفقات المهنية وجامعة العمال والجمعيات الأهلية . ويتحليل الشروط المرتبطة بتمويل مشروعات المعونة الأمريكية يلاحظ أنها كثيراً ما جاءت أعم وأشمل ، حيث تتجاوز حدود المشروع أو الوحدة التى وجهت لها المعونة لتمتد إلى القطاعات التى تنتمى لها تلك الوحدة أو ذلك المشروع ، وبحيث لا يتمثل « التقييد » أو « الشرطية » فى مجرد اشتمال الاتفاق على « التزامات محددة » أو « إجراءات واجبة الاتباع » على مستوى الوحدة المتلقية لتلك المعونة ، وإنما تمتد لتجعل المعونة الموجهة لحل اختناق

تلك الوحدة أو رفع مستوى تشغيلها مدخلا لفرض توصيات وجمع المعلومات عن السياسات السعرية والخطط العامة للقطاع الذى تشكل تلك الوحدة المتلقية للمعونة إحدى مكوناته الفرعية . وتأتى محاولة حصر البيانات المنشعبة التى أتيح للطرف الأمريكى جمعها وتحليلها فى إطار شروط برنامج المعونة الأمريكية ؛ لتؤكد أن المعونة الأمريكية قد غطت بالفعل كافة العناصر المشكلة لما يمكن تسميته بالنواة الأساسية للاقتصاد المصرى ، والتى تشمل « الحد الأدنى من الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية التى تتمتع فيما بينها بدرجة عالية من الترابط ، والتى دونها يتعرض النظام الاقتصادى والإنتاجى للبلاد للانحيار ^(٨) ولربما تجاوزت هذا الحد الذى لم يعد الأدنى » . . . ووصلت إلى « أقصاه » كما توجى قائمة أولية بتلك البيانات التى أمكن حصرها اعتمادا على نصوص بعض الاتفاقيات : بيانات كمية عن الطاقات الإنتاجية (الإنتاج والتسويق الزراعى وإنتاج الدواجن والأسماك ، قطاع الأسمنت ، قطاع المنسوجات ، شركات قطاع عام محددة ، الصادرات والواردات المصرية بوجه عام ، قطاعات الاستثمار والبورصة والسجل التجارى) ، خرائط مساحية وملاحية ومعلومات . (قناة السويس ، مدينة القاهرة ، ومسح بالطائرات والأقمار الصناعية للصحراء الشرقية والغربية والبحر الأحمر ، خرائط الرى ، مداخل القاهرة والطرق الدائرية المرتبطة بها ، الطرق الموصلة بين القاهرة والصعيد ، هيئة الطيران المدنى والموانى) ، بيانات متعلقة بالتسعير والضرائب والدعم (للمدخلات الزراعية من مياه وسماد . . . ، للمخرجات الزراعية من محاصيل وخضر وفاكهة ، تسعير الأسمنت والمنسوجات والدعم والضرائب بوجه عام) ، بيانات هندسية (الشبكة الكهربائية القومية وتوزيعاتها ، شبكات توزيع المياه والصرف الصحى بالقاهرة والإسكندرية والوجه البحرى والوجه القبلى وموارد سيناء والتصميمات الهندسية للسد العالى ومصادر الطاقة المتاحة والمحتملة) ، وأخيرا دراسات اجتماعية عن السكان والصحة والغذاء والإسكان والتعليم .

وبالإضافة إلى الدور « المعلوماتى » للانتشار الجغرافى والقطاعى للمعونة ، فإن « التواجد المحسوس - More Visibility » لتلك المعونة عبر هذا الانتشار إنما يخدم هدفها الدعائى من حيث محاولة خلق نوع من التأييد الشعبى لها ، والتأثير على رأى العام المصرى ^(٩) ، وخاصة فيما يختص بمعونات الغذاء والخدمات الأساسية ،

وحيث نصت الاتفاقيات على إلزام الحكومة المصرية بأن تعلن على الرأى العام فى مصر - بمختلف الطرق الدعائية - عن برنامج المعونة الأمريكية « حتى يشعر دافع الضرائب الأمريكى بالرضا ؛ لأن جهوده فى معونة مصر معروفة لشعب مصر » على حد قول فرانك كمبل ، أحد مديرى برنامج المعونة الأمريكية لمصر خلال الثمانينيات . وتوظيفاً لهذا الشرط الدعائى الخاص بإلزام الحكومة المصرية بإجراء الدعاية اللازمة عن المعونة ، تم وضع العلم الأمريكى ذى الكفين المتعاقبين - كرمز « للصداقة والتعاون » بين البلدين - على السلع والمعدات الأمريكية الواردة فى إطار برنامج المعونة ، مثل مركبات النقل وأجولة الدقيق وأغلفة المنتجات الغذائية واللافتات المعلقة فى مواقع المشروعات الممولة بمعونة أمريكية (مع ملاحظة أن أغلب المشروعات تقتزن بإلزام الجانب المصرى بتوفير مكون محلى يناظر تخصيصات المعونة الأمريكية كمكون أجنبى ، ويكون أحياناً المكون المحلى أكبر حجماً من الأخير) .

المعونة الأمريكية فى المنظومة المصرية (بين الانتشار والجدوى)

إذا كانت فلسفة التشعب والانتشار القطاعى والجغرافى للمعونة الاقتصادية الأمريكية قد حققت أغراضها السياسية والاجتماعية من منظور ماتها ، فما هى حدود مساهمتها فى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية للجانب المصرى المتلقى لها ؟ . وفى إطار أعم وأشمل يمكن التساؤل عن نقطة أو نقاط الالتقاء بين « المنح الأمريكى » و « الاستيعاب المصرى » وعن شكل الارتباط بين منطق « الانتشار » وعمق « الجدوى » من تلك المعونة .

بداية ينبغى إدراك أننا لسنا بصدد تناول صرح قائم ومستقر يمكن أن ينسب إلى تلك « المعونة الأمريكية » ، أو تنسب هى إليه ، فقد تدفقت المعونة الأمريكية المعاصرة فى شرايين الاقتصاد المصرى بشكل متشعب بحيث يصعب عزل نتائجها عن أداء القطاعات المتلقية لها ، خاصة فى مرحلة من مراحل الانتقال والتحول الحرجة المرتبطة بمشاكل وأزمات هيكلية وإدارية وعرضية ، وحيث كان لتلك المعونة دور رئيسى فى هذا الانتقال وذاك التحول ، وكانت أداة رئيسية لهما ، كما سيأتى .

وفى ظل تداخل المعونة مع غيرها من العوامل الأخرى ، فإنه يكون من الصعوبة

بمكان بحث « جدوى المعونة » بالمعنى الضيق للكلمة ، واعتبارها - دون غيرها من العوامل - مسئولة عن بطء النتائج أو تواضع الإنجازات أو فشل الأهداف فى القطاعات والأنشطة المتلقية لها ، حيث يصعب عزل أثرها عن مجموعة « العوامل الأخرى » المرتبطة بأداء تلك القطاعات . فقد تتخذ مواطن ضعيف أى قطاع زريعة لتبرئة المعونة الأمريكية من بطء النتائج وفشل الأهداف ، وأحياناً توجه المعونة إلى استخدام محدد مع إدراك مسبق من مانحها أن نجاحها يعتمد على عوامل أخرى مرتبطة بالمناخ الاقتصادى أو الاجتماعى ويصعب حسمها فى الأجل القصير دون وضوح تصور شامل ، وفى مواضع أخرى توجه المعونة لدعم قطاع يتسم - ولو مرحلياً بالتدهور النسبى - مقارنة بقطاعات أخرى فتبدو نتائج المعونة فى موضع ما من هذا القطاع غير ملموسة مهما كانت مساهمتها إيجابية .

ومن ناحية أخرى ، تبدو أهمية التذكير بأن النقاء « المنح والتوجيه الأمريكى » مع « الاستيعاب المصرى » لتلك المعونة هو فى إطاره العملى والإجرائى عملية تلاقى بيروقراطيتين عريقتين لكل منهما تراثها المستقر وقواعدها الراسخة ومسالكها المعلنة وغير المعلنة ، فالبيروقراطية الأمريكية لها خصائصها من حيث قرارات المنح وأشكال الاستخدام ، وتوجيه تدفقات المعونة وارتداد المخصصات غير المستخدمة وإعادة تخصيصها فى أعوام تالية ، وغيرها من الحلقات المعقدة والمتشابكة داخل دوائر السلطة وصنع القرار فى الإدارة الأمريكية على اختلاف مستوياتها التراتبية .

أما بالنسبة للبيروقراطية المصرية ، فإن التدفق السنوى المنتظم للمعونة الأمريكية خلال خمسة وعشرين عاماً بمخصصات معلنة بلغت جملتها حتى عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٣ ملياراً من الدولارات ، استمر مقترناً بموجة من الانتقادات ، وبصعود وهبوط الجدل الممتد بشأن وجوب تطوير « مهارة الاستيعاب » و« رفع كفاءة الاستخدام » و « تقليص الفجوة » بين المخصص والمسحوب من المعونة فى ضوء اكتساب الجانب المصرى « لخبرة التعامل » مع قواعد ومسالك المعونة الأمريكية . بالإضافة إلى استمرار ذات الانتقادات الموجهة للممارسات البرلمانية المرتبطة باتفاقيات المعونة الأمريكية المعروضة على مجلس الشعب المصرى للتصديق عليها منذ منتصف السبعينيات وحتى آخر الدورات البرلمانية المنعقدة فى صيف عام ٢٠٠٠ من

حيث كونها لا تأخذ حقها المناسب من الاطلاع والدراسة والمناقشة بمعرفة أغلبية أعضاء البرلمان الحاضرين ، بالنظر لأهميتها السياسية والاقتصادية وذلك بعد عرضها على اللجان المعنية ، بالإضافة إلى طول الفترة الزمنية المنقضية بين توقيع رئيس الجمهورية على الاتفاقيات ورفعها لمجلس الشعب للتصديق عليها^(١٠) .

وما زالت الإجابات تتشابك وتتناقض وتتسرب بشأن التساؤلات الخاصة بموقع المعونة الأمريكية داخل المنظومة الاقتصادية المصرية من حيث تسكينها « دفترياً » ، وموقعها الرئيسى أو « المكمل » محاسبياً داخل سجلات ووثائق منظومة الأداء تلك ، والمعبر عنها بالخطط المتعاقبة والحسابات والأرقام القومية الدورية بوجه عام ، وخاصة فى حالات تدبير المكون المحلى لمشروعات المعونة ، ومدى اتساق كل ما سبق مع الأسلوب الأمريكى للتخصيص السنوى للمعونة ، ومع توقيت هذا التخصيص .

وفى كافة الأحوال ، فإنه يصعب أن تتم عملية تقدير جدوى المعونة الأمريكية - من المنظور المصرى - فى إطار ربطها بأهداف مجتمعية طويلة الأجل مرتبطة بالتغيير والتطور الاجتماعى ، مثل توفير فرص العمل على اختلاف مستوى المهارات ، ورفع كفاءة استيعاب التكنولوجيا وتنمية القدرات البشرية فى اتجاه توظيف مستجدات تلك التكنولوجيا داخل المنظومة الإدارية والاجتماعية بوجه عام ، فهذا بالدرجة الأولى شأن أهل الوطن ، وسيبقى كذلك ، مهما امتدت أيادى العون المشكورة . وربما يكون الأكثر واقعية هو تقدير جدوى المعونة الأمريكية لمصر فى إطار « تساؤل عكسى » مرتبط بمدى استجابة تلك المعونة لمتطلبات ومشكلات الاقتصاد المصرى ، الممتد منها والمتبدل ، ومدى إضافتها للموارد ، ورفع كفاءة استخدام المتاح من تلك الموارد ، أو مدى تأثير برنامج المعونة فى تصويره لطبيعة المشكلات وحلولها على توجيه تلك الموارد إلى اتجاهات تدعم (أو تعوق) الاختيارات الأساسية للاقتصاد والمجتمع وأولوياته المفترض تحديدها بمعرفة أهله والقائمين على شئونه .

ولعله يكون من قبيل الموضوعية الإشارة إلى ما هو ملموس من أثر للمعونة الأمريكية فى توفير بعض السلع الاستراتيجية مثل : (القمح ، دقيق القمح ، وبعض المنتجات الغذائية الأساسية الأخرى) كمنح وبشروط أكثر تيسيراً من شروط السوق

التجارية فى ضوء ظرفها الزمنى المحدد. فى المساهمة فى تخفيف بعض الاختناقات فى القطاعات المرتبطة بالبنية الأساسية والخدمات ، وفى حقن بعض الإنتاجية والخدمية الأساسية ، وتخفيف بعض الملامح الظاهرة لسمات التخلف (أو النمو المتباطئ) فى الشأن الاجتماعى للريف والحضر (الصحة والغذاء والسكان والتعليم) وذلك على النحو الذى تم الإشارة إليه فى إطار التعرض للطبيعة - الوظيفة الانتشارية للمعونة الأمريكية .

وتعتبر تلك المساهمات بمثابة المنافع « غير المباشرة » التى عادت على المواطن المصرى بشكل عام دون تخصيص أو تمييز لفئة عن أخرى والتى غالباً ما أخذت شكلاً عينيّاً وليس مادياً بفعل سمتها العامة الانتشارية ، بالإضافة إلى بعض البرامج المحددة التى وجهت إلى فئات اجتماعية محدودة الدخل فى مجال الخدمات فى الريف والحضر . أما عن الاستفادة أو « المنفعة المباشرة » من جراء تدوير أموال المعونة الأمريكية داخل الاقتصاد المصرى ، فقد كانت من نصيب الشرائح المنتمية إلى فئات الدخل العليا و« النخبة الاقتصادية » على الخريطة الاجتماعية المصرية المعاصرة (خريطة ما بعد الانفتاح) ، بالإضافة إلى بعض الشرائح المنتمية إلى فئات الدخل المتوسطة (فى شرائحها العليا) ، وحيث تولدت لهؤلاء بعض المنافع المرتبطة بالمعونة الأمريكية فى شكل عائد مادي ؛ مثل ما أتاحت تلك المعونة للمقاولين وأصحاب المكاتب الاستشارية والهندسية والقانونية والاقتصادية والمتعهدين والتجار المرتبطين بنشاطها من معاملات ورجال الأعمال الذين استفادوا من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع المصرفى المصرى فى إطار برنامج الاستيراد السلعى الأمريكى ، بالإضافة إلى بعض الشرائح المنتمية للطبقة الوسطى ، والتى استفادت من أموال المعونة الأمريكية لمصر مثل مجموعة كبار موظفى الحكومة ومديرى الإدارات العليا والوسطى فى القطاع الحكومى نظير إشرافهم ومتابعتهم وإداراتهم للمشروعات الأمريكية الموجهة للقطاعات التى يعملون بها ، ولموظفى هيئة المعونة الأمريكية ومشروعاتها من الموقتين والدائمين ، وبعض الباحثين الأكاديميين القانمين على البرامج والمشروعات البحثية المرتبطة بالمعونة والممولة من خلالها ، أو ممن استفادوا من « منح السلام » الأمريكية القائمة على تنظيم بعثات ودورات دراسية قصيرة الأجل فى الولايات المتحدة^(١١) .

وتجدر الإشارة إلى أن فترة منتصف الثمانينيات على وجه التحديد قد شهدت نمو وتكرار بعض الممارسات السلبية التى طفت على سطح المجتمع المصرى وجاءت مصاحبة لإدارة واستخدام أموال المعونة الأمريكية ، وفى هذا الصدد سجلت مضابط مجلس الشعب وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وكتابات المتخصصين والجرائد القومية والحزبية ، بعض مظاهر استخدام أموال المعونة الأمريكية فى غير الأوجه المخصصة لها ، وتطرق التناول إلى حد الحديث عن « إهدار الأموال » و «إفساد الذمم»^(١٢).

ويكون من قبيل التبسيط المخل أن يتم حساب محصلة النفع الحقيقى المرتبط بالمعونة الأمريكية لمصر فى إطار المحاولات الحسابية البسيطة التى تسجل متوسط نصيب المواطن المصرى من المعونة الأمريكية فى نهاية التسعينيات (حوالى ١٢ دولاراً من المعونة الاقتصادية ، و ٣٠ دولاراً من جملة المعونة الاقتصادية والعسكرية) ، فحساب المنفعة الصافية التى تولدت للفئات الاجتماعية المختلفة بشكل مباشر وغير مباشر ، وفى حال إمكانية حصرها ، يستلزم استقطاع الأعباء المترتبة على تلك المعونة ، سواء تلك التى ارتبطت فى مرحلة سابقة بخدمة الدين ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أهم دائنى مصر فى نهاية الثمانينيات (كانت المساعدات الاقتصادية الأمريكية أقل من المدفوعات المستحقة على مصر للولايات المتحدة وفاء للدين البالغ حينذاك ١٢ بليوناً من الدولارات^(١٣)) ، أو تلك الأعباء التى تحملتها تلك الفئات الاجتماعية من حيث تأثر مستوى معيشتها وموقعها على الخريطة الاجتماعية لمصر ولسنوات ممتدة ، بفعل تبنى التوجهات الأساسية والالتزام بالشروط المقيدة فى اتفاقيات المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية فى إطار التنسيق والتضامن بينها جميعاً .

تضامن المؤسسات وتشابك المصائر

ومن الواضح أن استقرار تاريخ مؤسسات التمويل الدولية الكبرى التى ساهمت فى تقديم القروض والمعونات الاقتصادية لمصر منذ السبعينيات ، والتى يمثل أهمها فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية) ، يكشف عن النسق الكامل الذى يحكم طريقة عملها وتكامل

سياساتها في مراحل بداية التفاوض مع الحكومات بوجه عام ، وفي تحديد ضوابط اختيار المشروعات والبرامج الممولة (والتي تمول أحياناً تمويلاً مشتركاً بين تلك المؤسسات) ، وفي الشروط الواردة في اتفاقياتها ، وفي الاعتبارات المشتركة التي تحكم سياساتها جميعاً في ذات التوقيت . . . سواء فيما يتعلق بالتردد أو بالإفراط في المنح ، أو مبررات المنع ، أو التلويح به وإعادة التفاوض .

وتجدر الإشارة إلى أن شروط اتفاقيات المعونة الأمريكية فيما يتعلق بتحديد « حالات الإخلال بالالتزامات » و « تعليق المسحوبات » و « إلغاء كل أو جزء من القرض أو المنحة » المرتبطة ببرنامج المعونة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الممولة بأسلوب التمويل المشترك مع مؤسسات دولية أخرى ، (في مجال البنية الأساسية خاصة) وغيرها من الشروط قد صيغت بأسلوب يوحى بحرص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على أن يكون التضامن في الإجراءات الجزائية - عند الحاجة - جماعياً وقانونياً أيضاً ، يمتد إلى شركاء التمويل الآخرين .

وفي إطار القدرة التأثيرية التاريخية الكائنة والمتنامية للولايات المتحدة على مجتمع الدائنين بوجه عام بفعل ثقلها السياسى أو وزنها في نظم الحصص والتصويت المحكمة في تلك المؤسسات ، فإن للعلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة أثرها الذى يعتد به في تيسير تدفق أو تقليص مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤسساته المختلفة وكذلك البنوك التجارية الكبرى في الأسواق العالمية .

وفي سابقة علنية جديدة للتنسيق بين الإدارة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية بهدف ممارسة الضغط على مصر لقبول شروط صندوق النقد الدولى المرتبط بالإصلاح الاقتصادى ، وتطبيقها بأقصى سرعة ممكنة إزاء إصرار الجانب المصرى على سياسات التدرج فى الإصلاح ، مما أعطى صورة « غير مشجعة » للدول الدائنة التى لم ترغب فى إظهار الكثير من اللين والتساهل ، فقد قررت الولايات المتحدة خلال نهاية الثمانينيات تجميد المعونة النقدية لمصر عن عامى ٨٨ - ١٩٨٩ والبالغة ٢٣٠ مليوناً من الدولارات كانت قد قررت تخصيصها بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر وتشجيع الإصلاح ، وطالب الكونجرس الأمريكى

حينذاك بأن يتم منح المعونة النقدية مقابل اتخاذ خطوات سريعة فى اتجاه الإصلاح الاقتصادى وتوقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولى^(١٤).

وتتطور الأحداث وتتلاحق ، وتحاول التحليلات رصد وتتبع علاقة الارتباط المباشرة بين موقف مصر إزاء أزمة الخليج الثانية ١٩٩١ وما تلاها من تطورات بشأن اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولى ، وتدفقات المنح والمساعدات وإلغاء وجدولة الديون المتركمة على مصر : فقد تدفقت مساعدات خارجية لمصر أغلبها منح قدرت بنحو ٣,٩ ملياراً من الدولارات عام ١٩٩١/٩٠ ، وألغت الولايات المتحدة والدول الخليجية العربية حوالى ١٢,٩ ملياراً من الدولارات من ديون مصر لهذه الدول شاملة الديون العسكرية للولايات المتحدة بأعبائها الباهظة (والتى كانت ترفض من قبل مجرد تخفيضها أو تخفيض نسب الفائدة المرتفعة عليها) ، بالإضافة إلى توقيع وتنفيذ اتفاقيات المساندة بين مصر وصندوق النقد الدولى بدءاً ، من أول مايو ١٩٩١ ، وكانت شرطاً لبدء إلغاء تدريجى لحوالى ٥٠ ٪ من الدين العام الخارجى لمصر فى إطار نادى باريس وحيث قررت الدول الصناعية الدائنة خفض ديونها على مصر تقديرًا « لنورها الإقليمى ضد الغزو العراقى للكويت ومع حرب تحرير الكويت » ، غير أن تلك الدول ربطت تنفيذ هذا القرار بتقديم مصر على طريق التحول الاقتصادى الليبرالى المتسارع عبر سلسلة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى^(١٥).

واستخدمت التحليلات المعنية مصطلحات ذات دلالة سياسية واقتصادية مباشرة وضمنية فى هذا الصدد ، مثل « المخاطرة المحسوبة من قبل مصر » ، و« صعوبة إهدار فرصة خفض لا مثيل له فى الدين الخارجى » ، و« الثمن السياسى غير المسبوق لدولة مدينة مقابل التمتع بالمزايا الاقتصادية المرتبطة بالفاعلين الرئيسيين وتأييد تفضيلاتهم » ، والتساؤل عن « المكاسب والآثار العاجلة والآجلة المترتبة على هذا الموقف المصرى » ، وعما إذا كان الأخير « سيأتى بهذا القدر من التشدد الذى جاء به فى غياب الأزمات المالية للاقتصاد المصرى » ، رغم توقع اتخاذ مصر من حيث المبدأ موقف المعارض للغزو العراقى حتى بدون تدخل قوى عظمى وذلك لأسباب سياسية وتاريخية^(١٦).

مؤسسات التمويل وعولمة الخطاب الاقتصادى

ومن زاوية أخرى ، وفى إطار تأكيد عمق التنسيق والتآلف بين مؤسسات التمويل الدولية ، ليس فقط فى رؤيتها العامة وقواعد منحها (أو منعها) للمساعدات ، إنما أيضاً فى شكل ومضمون حضورها وتطويرها لأبعاد هذا الحضور ، يمكن تأمل ما استجد من مفردات فى لغة الخطاب الاقتصادى العالمى السائد لدى تلك المؤسسات ، متضمنة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، مع انسحاب وتراجع مفردات أخرى سبق أن استقرت فى لغة هذا الخطاب وقاموسه ، وحيث انتقلت الخطوط العريضة لهذا الخطاب من الطرح أو الحديث الرابط بين « المعونة والتنمية » ، « المعونة ودعم الفقراء » ، وهو الطرح الذى ساد فى منتصف السبعينيات والثمانينيات ، إلى طرح آخر يربط بين « المعونة والإصلاح الهيكلى » ، المعونة ودعم المبادرة الفردية فى خطاب التسعينيات .

وقد تطلبت التوجهات العالمية المرتبطة بالتسعينيات وما صاحبها من إعادة هيكلة للأهداف السياسية والاقتصادية لتلك المؤسسات المانحة استدعاء وصياغة حصيلة متدفقة من المفردات الجديدة فى قاموس تلك المؤسسات تكون أكثر ملائمة لدورها الذى اتجه إلى استقرار ملامحه ولم يعد يتمثل فى مجرد تقديم المساعدات أو القروض فى ضوء معايير وقواعد المنح المتعارف عليها فى الأدبيات التقليدية المعنية بالمعونة والمساعدات الدولية بهدف التأثير فى السياسات الداخلية للدول المتلقية ، أو دعم السياسات الخارجية للدول المانحة وتشغيل جهازها الإنتاجى ، وإنما تطور الهدف والدور الجديد لتلك المؤسسات إلى تشكيل ملامح خريطة سياسية واقتصادية واجتماعية وجغرافية تستقطب البشرية لقرن جديد ، من خلال بناء نظرى متكامل ملائم لصياغة هذا الدور ، يستند إلى ركائز ومفردات لغوية ملائمة وممهدة لهذا الدور بما تتضمنه تلك المفردات من دلالات مباشرة وضمنية ، وموحية . وما هو قاموس الخطاب « الكونى » لتلك المؤسسات الدولية عامة ، وهيئة المعونة الأمريكية خاصة يضم مفردات تفصح علناً عن تجاوزها لكل ما هو « اقتصادى » لتعبر إلى « الاجتماعى » و « السياسى » وتدمج العام بما يعتبر خاصاً ، وما يعتبر أحياناً شديد الخصوصية فى عرف الشعوب فى ضوء اختلاف حضاراتها وتعدد أبنيتها الثقافية

وتنوع شفراتها الخاصة ، مثل « الدفاع عن حقوق الإنسان » ، « دعم الديمقراطية » ، و « حماية البيئة » ، تشجيع « المنظمات الطوعية الأهلية - PVOs » وغير الحكومية - NGOs ، دعم « اتخاذ القرارات » و « الشفافية » و « المعلوماتية » و « الحكم الصالح » وغيرها من التوجهات المرتبطة بدعم ما يسمى بمؤسسات « المجتمع المدني » وغيرها من الكيانات الجارية تأطيرها عالمياً وتطويعها محلياً في مواجهة عملية ممتدة ومتشعبة لما يسمى بـ « هيمنة الدولة » ومؤسساتها التي رسخت و مدت جذورها في أحقاب سابقة .

وقد وظفت بعض تلك المفردات الجديدة التي ضمها قاموس المساعدات الأمريكية كحالة خاصة ضمن بنية عامة تضم مؤسسات التمويل الدولية - في إطار تشجيع المنح أو التلويح بالمنع إذا ما ارتأى الطرف المانح أن هناك ما يشير إلى قيام الدولة المتلقية للمعونة بممارسات تعكس مخالفتها لتلك التوجهات من منظور صانع قرار المنح وفي ضوء معايير (استدعاء أوراق وفتح ملفات تخص مدى نزاهة عملية الانتخابات والممارسات الديمقراطية بوجه عام - تلويث البيئة - تشغيل الأطفال - اضطهاد النساء - المساس بحقوق « أقليات » ... الخ) .

ومن ناحية أخرى ، فإن انتقال حصيلة المفردات الجديدة بوجه عام في الخطاب « الكوني » لمؤسسات التمويل من مستوى الطرح النظري - للبيرالية الجديدة - إلى مستوى برامج التنفيذ الملزمة للدول المتلقية للمعونات في إطار التعاون الدولي المعاصر ، قد ساعد على « سلاسة انتقال » تلك المفردات إلى القاموس الاقتصادي والسياسي الدارج والمعاصر لحكومات تلك البلاد ، بحيث أصبحت « متداولة » في البرامج والخطط الملزمة والمعلنة بمعرفة صناعات السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحليين ...

وهكذا تداخل « المحلي » و « الخارجي » و « الكوني » .

ومن جانب آخر فإن الإطلاع المباشر على لغة هذا الخطاب الاقتصادي السائد في البرنامج السنوي للمعونة الأمريكية الموجهة لمصر في إطار خطوطه العامة المعلنة أو برامجه الفرعية المتنوعة ، يُمكن من ملاحظة مدى مرونة تلك المعونة وتطور أهدافها الملاحقة للمستجدات المبتغى ترويجها وتكريسها ، حيث سجلت بعض تلك

البرامج الفرعية المرتبطة بقطاعات ومشروعات ومجالات حضوراً متتامياً على مدى السنوات المتعاقبة مقابل برامج أخرى تراجعت أهميتها أو تلاشت من على خريطة المعونة الأمريكية لمصر ما بين السبعينيات والتسعينيات بعد أن استنفدت غرضها في ظرفها الزمني والتاريخي ومهدت لما تلاها من برامج ، ومنها على وجه التحديد ما تضمنته برامج الثمانينيات بشأن تجديد وإحلال وتوسع بعض مشروعات القطاع العام (خاصة تلك التى كانت تخصص مخرجاتها كمدخلات للقطاع الخاص ، أو تم التهديد لببيعها للقطاع الخاص فى مرحلة لاحقة) ، مع التوصية المستمرة بالتخلص من بعض المنشآت العامة ببيعها للقطاع الخاص ، واقتراح الشروط غير المالية للاتفاقيات بنصوص وتوجهات محددة فيما يتعلق بتحرير الأسعار وتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات (مياه - كهرباء - اتصالات) وتوجيه السياسات الزراعية نحو التوسع الرأسى (رفع إنتاجية المحاصيل) لا الأفقى (استصلاح الأراضى) والترويج لزراعة محاصيل التصدير والتحول من زراعة القطن طويل التيلة إلى قصير التيلة ، وتحرير سياسات التشغيل والعمالة المفروضة على القطاع العام ومعايير اختيار قيادات الإدارة العليا فى مؤسسات القطاع العام المتلقية للمعونة^(١٧) .

وها هى عملية إعادة تبويب البرامج الرئيسية والفرعية للمعونة الأمريكية فى التسعينيات تركز على أنشطة مرتبطة بأهداف المعونة المعلنة فى تلك الفترة بشأن دعم الاقتصاد المصرى فى ضوء سياسات الإصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى التى تم الإعلان عن تبنيها . وبعد سلسلة البرامج « التمهيديّة » و « الإصلاحية » للمعونة الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات تأتى برامج التسعينيات تتناول مسائل الأخذ « باقتصاد السوق » و « الإسراع فى الخصخصة » ودعم النمو « المتسارع » للقطاع الخاص ، ودعم الاقتصاد التصديرى والاتجاه لتقديم التمويل والدعم اللازم للمؤسسات والأجهزة المصرية المعاونة على « الإصلاح » و « التكيف » و « الانتقال » (أجهزة قضائية - أجهزة تمويلية - أجهزة مالية ، أجهزة تنظيمية وإدارية ، أجهزة خدمية ، أجهزة معلوماتية وتقنية)^(١٨) .

وهكذا تحققت سلسلة الانتقال لمؤسسات التمويل الدولية ، متضمنة هيئة المعونة

الأمريكية ، من دورها « الاقتصادى » التقليدى كأداة لترويج السلع والخدمات إلى دورها السياسى - الاقتصادى كآلية لترويج السياسات ؛ لتحقيق بذلك تداخل الحدود وتشابك المصائر بين « الكونى » و« الخارجى » و« المحلى » ، وتوجه الأطراف المتفاعلة إلى مهام مستجدة ومراحل انتقالية جديدة ، على النحو الذى سيرد ذكره فى سطور تالية .

المعونة الأمريكية والخطاب الإعلامى المصرى

وفى إطار قراءة من نوع آخر لمسار الخطاب الإعلامى الرسمى فى مصر ، وتأمل مفرداته السياسية والاقتصادية على مدى السبعينيات وحتى التسعينيات ، يمكن بدرجة ما الاقتراب من بلورة التصور الذى ساد لمفهوم العلاقات الثانية « الممتدة » بين مصر والولايات المتحدة ، ولمفهوم المعونة الأمريكية كأحد أهم مدخلات ونتائج تلك العلاقات ، وما ألم بهذا التصور المعلن من تحور وتكيف وتطور ، وحيث يمكن اعتبار الخطاب الإعلامى الرسمى المعلن - فى جانب منه - بمثابة القراءة المباشرة والعاكسة لمسارات هذا التصور واتجاهاته وانتقالاته عبر خمسة وعشرين عامًا من التفاعل السياسى والاقتصادى .

فالتغطية الإعلامية المصرية للنصف الثانى من السبعينيات ومرحلة الثمانينيات اعتمدت على توظيف مفردات « كالصداقة الحميمة » ، و« خصوصية العلاقة بين البلدين » وتطابق وجهات النظر فى معظم القضايا^(١٩) . وفى ظل اعتبار المعونة الأمريكية الأداة الرئيسية للتسوية السياسية التى تقودها الولايات المتحدة - « الراعى الرئيسى لعملية السلام » ، واعتبارها أيضًا الثمرة الرئيسية لهذا السلام ، وفى إطار اتجاه صانع السياسة الخارجية المصرية حينذاك إلى أن يتبنى خطأ وصفته بعض التحليلات بكونه « معتدلاً ، يستخدم الأساليب السياسية والديبلوماسية للتأثير على فك الارتباط الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل » ويحقق « إمكانية حفظ المصالح الأمريكية فى المنطقة عن طريق الاستعانة بمصر أيضًا دونما انفراد إسرائيل بهذا الدور » ، وبحيث « يمكن للولايات المتحدة فى نهاية الأمر أن تتخذ خطأ متوازيًا بين الطرفين »^(٢٠) ، مما قد ينعكس بالتبعية على المعونة الأمريكية الموجهة لمصر ، فإن النداء المستمر من قبل الإدارة المصرية قد تمثل حينذاك فى طلب مساواتها مع

إسرائيل في المعونة السنوية المقدمة في ضوء التوزيع « غير المتوازن » لأموال المعونة الموجهة لطرفي السلام الرئيسيين مصر وإسرائيل ، سواء من حيث الكم (حجم المبالغ المرصودة للطرفين) أو من حيث الكيف (نمط استخدام تلك المبالغ) وحيث استمرت كفة هذا التوزيع « في غير مصالح مصر » ، كما أنه لا توجد في إسرائيل بعثة خاصة بالمعونة الأمريكية في الوقت الذي تعتبر فيه مثيلتها في مصر من أكبر البعثات على مستوى العالم . بالإضافة إلى أن المعونة الموجهة لإسرائيل لا يتحدد نمط استخدامها وتتم في شكل تحويلات نقدية مباشرة (استجابات الإدارة الأمريكية جزئياً في وقت لاحق لمطلب الجانب المصري ومنحته جزءاً من المعونة السنوية في شكل نقدي مع ربطه بقطاعات محددة وصلت نسبتها إلى حوالي ٥ % من المعونة الاقتصادية المقدمة لمصر منذ بداية تدفقها في منتصف السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٠ والتي بلغ إجماليها ٢٣ ملياراً من الدولارات) .

وبالنظر إلى ترابط وتشابك المصالح والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية في إطارها التاريخي والثقافي المعقد ، مقارنة بالحالة المصرية في هذا الصدد ، فإن الطرح المرتبط بمسألة « عدم العدالة في توزيع المعونة الإجمالية بين مصر وإسرائيل » والذي وصل إلى حد المقارنة الرقمية للنصيب السنوي لكل من المواطن المصري ونظيره الإسرائيلي من تلك المعونة (٢٧ دولاراً للأول مقابل ٥٥٠ دولاراً للثاني في منتصف الثمانينيات)^(٢١) ، لا يجب أن يتعدى حدود المقارنة الحسابية البسيطة ، وحيث تصل بعض التحليلات إلى حد اعتبار « أن المقارنة الكمية بين ما تقدمه الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل وما تقدمه إلى مصر لا تكشف شيئاً ، والمقارنة ذات المغزى تتضح عند تأمل أوجه استخدام المنح والقروض المقدمة إلى كل من الجانبين ، وكذلك الشروط المصاحبة لهذه التدفقات ، فبينما تعتبر المنح الاقتصادية المقدمة إلى إسرائيل تحويلات تملك الحكومة الإسرائيلية وحدها وبلا رقيب تحديد أوجه تخصيصها ، تمثل المنح والقروض الاقتصادية المقدمة إلى مصر أداة للتأثير في إدارة الاقتصاد المصري على المستوى الكلي والقطاعي والجزئي ، فالمساعدات الأمريكية لإسرائيل تدعم القدرة الذاتية لها ولاقتصادها » ، « بينما هي في المقابل - في ضوء تلك الرؤية - تضعف القدرة الذاتية لمصر واقتصادها ، وبعبارة أخرى فإن المساعدات الأمريكية لمصر - وفقاً لهذا الرأي - هي في الواقع مساعدات غير مباشرة لإسرائيل »^(٢٢) .

أما عن التسعينيات وما شهده خلالها الخطاب الإعلامى الرسمى من تطور وتغير فى تناوله للعلاقات المصرية الأمريكية وللمعونة الأمريكية لمصر للتبعية ، فإن تلك المرحلة قد شهدت سلسلة من التطورات المتلاحقة التى صاحبت مسار تلك العلاقات الثنائية « الممتدة » ، بدءاً من حرب الخليج الثانية والدعم المصرى لقوات التحالف ، والتداعيات العربية - العربية - العربية ، والعربية - الدولية لتلك الحرب ، وانتهاءً بتعثر التسوية السياسية للقضية الفلسطينية فى مراحلها المتطورة وخاصة مع طرح الملف الخاص بمسألة القدس ، وما صاحبها من محاولات للضغط على مصر من بعض أعضاء الكونجرس أو من خلال حملات صحفية تتعرض من حين لآخر للهجوم على بعض الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر بتأثير قوى الضغط اليهودية ، وخاصة فى ضوء ارتباطها بدوائر وأروقة صنع القرار الأمريكى وتقييمه للتوجهات المصرية المرتبطة بالمسألة العربية عامة ، والفلسطينية خاصة ، بالإضافة إلى ما سبق من أحداث ومآزق ومنعطفات اختلفت فى حدة وعمق آثارها المرحلية والممتدة ، وفى مدى إمكانية احتوائها ، ولعل آخرها ما تعلق بأجواء وبمجريات التحقيق فى حادث سقوط الطائرة المدنية المصرية قرب السواحل الأمريكية فى نوفمبر ١٩٩٩ ، وخاصة ما فجرته من دلالات بشأن استحالة إخضاع السفارة الثقافية للشعوب لآلية « فك » أو تفسير مستدعاه من قاموس « الآخر » ومنظومته ، رغم افتراض إمكانية « عولمة » بعض الأجزاء الظاهرة من سطح تلك المنظومة (اتجاه الإعلام الأمريكى إلى الترويج والدفع بالسيناريو الذى يطرح فرضية انتحار قائد الطائرة المصرى) .

وقد مثلت تلك الأحداث فى مجملها وتتابعها وفى إطار تراكمها ظرفاً كاشفاً ومختبراً حياً للمشاركات والمتناقضات ، للثوابت والمتغيرات فى الشأن القومى والمحلى والخارجى ، الرسمى والشعبى ، الموروث والوافد .

وجاء تناول الخطاب الإعلامى الرسمى للعلاقات المصرية الأمريكية خلال التسعينيات فى إطار هذا المسار الممتد وعلى مدى منعطفاته ؛ ليرز « الثوابت المصرية التى لا تهتز » ، « المكاسب الثنائية للطرفين » . الاختلاف والانفاق فى العلاقات المصرية الأمريكية ، إيجاد صيغ لتبادل وجهات النظر فى القضايا الخلافية

فى إطار الحوار بين « الشريكين الاستراتيجيين » ، « تنوع وتعدد دوائر الحركة » و « اختلاف المواقف بين الشركاء » ، الدور المحورى لمصر « كشريك استراتيجى » فى المنطقة^(٢٣) .

أما عن موقع المعونة الأمريكية من هذا الخطاب الإعلامى ، فإن تحليل مضمون المادة الإعلامية المتاحة ، فى خطوطها الأساسية ، يشير إلى الانتقال من تناول المعونة بوصفها « هبة » أو منحة مقدمة من « صديق » دون مقابل ، وباعتبارها تمثل مورداً أو بديلاً شبه تام بعض المصادر الربعية التى شهدت تراجعاً نسبياً ملحوظاً فى منتصف الثمانينيات (إيرادات وعوائد قناة السويس والسياحة والبترول وتحولات العاملين بالخارج) ، وبالنظر إليها بوصفها ركيزة يصعب الاستغناء عنها دون توقع صدمات يمكن أن تلم ببينة الاقتصاد المصرى وفروعه المختلفة فى الأجل القصير^(٢٤) ؛ ليتم تناولها فى نهاية التسعينيات بوصفها توجه له طبيعة مرحلية يرتبط بدرجة التوافق فى المصالح بين المانح والمتلقى ، والتحول من تأكيد عنصر التيسير أو « المنحة » أو اليسر فى الشروط المالية عامة إلى التذكير بأهميتها للاقتصاد الأمريكى بالدرجة الأولى .

وكرد فعل فورى ومكثف للصحافة المصرية ، الرسمية والحزبية ، وأيضاً العربية لإحدى - المقالات - الحملات الصحفية التى تصدّرها فى بداية شهر أغسطس لعام ٢٠٠٠ كاتب أمريكى مرتبط بدوائر صنع القرار السياسى وبجماعات الضغط المؤثرة فى أروقة وكواليس السياسة الأمريكية (توماس فريدمان) وهى الحملة قصيرة الأجل التى استهدفت فى جانب منها دفع مصر إلى تبنى وجهات نظر أكثر تأثيراً على الجانب الفلسطينى فى اتجاه دفع عملية السلام من المنظور الأمريكى الإسرائيلى وذلك من خلال تذكير الإدارة المصرية بالمقابل السياسى الواجب تكبده تجاه ما تتحمله الولايات المتحدة من التزامات وأعباء اقتصادية من جراء تقديم المعونة الأمريكية لمصر^(٢٥) ، وقد اتجهت الصحافة المصرية فى إطار حملتها - مقالاتها - المضادة ، وفى أفقها الزمنى قصير الأجل نسبياً ، إلى تسليط الأضواء على ما تم تحمله من أعباء وتكاليف وما تم جنيه من مكاسب مرتبطة بالمعونة الأمريكية ، وذلك فى إطار « كشف الحساب الحقيقى للعلاقات المصرية الأمريكية » وهو

العنوان الذى اختير ليتصدر افتتاحية أهم الجرائد القومية المصرية فى إطار رد الفعل الفورى المباشر للصحافة المصرية فى هذا الصدد^(٢٦) ، وحيث سار مضمون المقال - كشف الحساب - فى اتجاه يرفض « الانزلاق لأحاديث المن التى بدأها الطرف الآخر » (الكاتب الأمريكى) ، والتذكير أن العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة لا تقوم على تدفق فى اتجاه واحد حيث « تدرك الولايات المتحدة الدور السياسى شديد الأهمية لمصر » كدولة محورية لها تأثيرها العربى والإقليمى والإسلامى ، وإن « تبادل المصالح » هذا « ربما استفادت منه الولايات المتحدة أكثر مما استفادت مصر » ٠٠٠ « الدولة المتحضرة التى اعترفت دائماً ، وبشكل مبالغ فيه بأهمية المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة لها » ٠٠٠ « والتى لو كانت قد قدمت مساعداتها لمصر فى صورة نقدية تدخل موازنتها مباشرة - أو مرتبطة بمشروعات تختارها مصر وفقاً لأولوياتها ، وتنفيذها بالتعاون مع الشركات العالمية التى تقدم لها العروض الأفضل لكان لتلك المساعدات شأن آخر » ٠٠٠ وحيث لا تتجاوز تلك المساعدات فى نهاية التسعينيات نحو ١ % من الناتج القومى الإجمالى لمصر وفقاً لسعر الصرف السائد ، وحيث استمرت « المسئولة عن جانب رئيسى من عجز الميزان التجارى المصرى طوال الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠٠٠ » ، وذلك بفعل قيام مصر بفتح أسواقها أمام السلع التى تتمتع تلقائياً بأفضلية مرتبطة بالمساعدات الأمريكية فى ضوء الشروط المقيدة الواردة فى اتفاقياتها ، فى المقابل « تعتبر مصر واحدة من أهم الدول التى تحقق الولايات المتحدة فائضاً تجارياً مستمراً معها رغم ما تعانيه من عجز هائل فى ميزانها التجارى الكلى ، ومع غالبية دول العالم ، بالإضافة إلى ضالة الاستثمارات الأمريكية غير البترولية فى مصر (٠,١ % من إجمالى الاستثمارات الأمريكية المتراكمة فى الخارج) ، رغم اعتبار الولايات المتحدة مقصداً مهماً للأموال المصرية فى الخارج ، وإلى عدم تجاوز عدد السياح الأمريكين الذين زاروا مصر خلال العام المالى ١٩٩٩/٩٨ نسبة ٤ % من إجمالى عدد السياح الذين قدموا إلى مصر فى ذلك العام ٠٠٠ وغيرها من الأبعاد التفصيلية المرتبطة بتأكيد عملية إعادة التدوير الفعلى للجانب الأكبر من المعونة الأمريكية الموجهة لمصر إلى مانحها التى وردت فى متن المقال - كشف الحساب -^(٢٧) .

وقد اعتبرت الزيارة السريعة للرئيس الأمريكى بيل كلينتون لمصر فى نهاية شهر أغسطس من عام ٢٠٠٠ فى جانب منها شكل من أشكال التلاقى أو «التدخل السريع» لتتقى الأجواء إنفاذا لعملية السلام ، وللبرهان على « انقشاع سحابة داكنة لهجوم إعلامى على مصر »^(٢٨) ، وحيث « يجب ألا تصل العلاقات المصرية إلى أى حد من حدود الخطر » أو « الخط الأحمر » كما أشار العنوان الفرعى لافتتاحية إحدى الجرائد القومية المصرية فى معرض التغطية الإعلامية لتلك الزيارة^(٢٩) .

ومن ناحية أخرى ربما يكون الأثر الفاعل والأكثر إيجابية ، فى إطار تلك الأزمة أو « الأجواء العارضة » ، هو المرتبط بانتقال القضايا والتحليلات والمواقف المتداولة من أروقة الجدل وقاعات البحث وحلقات الدراسة ، المغلقة عادة على أصحابها (على اتساع دوائر اهتمامهم وارتباطهم بالشأن العلمى والثقافى والسياسى والاقتصادى والهم القومى) ، وسحبها إلى مناطق ومستويات ، وطرحها عبر وسائط أكثر انتشاراً وتداولاً وتأثيراً على شرائح أوسع من المجتمع (قراء الصحف ، مشاهدى الإعلام المرئى)^(٣٠) . حيث تسنى لهؤلاء فى لحظة « سياسية محددة » - وربما عابرة - النقاط بعض الأبعاد ، واستيعاب بعض الحقائق « العامة » المرتبطة بشأن حياتهم اليومية العاجلة ومصيرهم « الآجل » . وتأتى العلاقات المصرية الأمريكية بوجه عام . . المعونة الأمريكية بوجه خاص فى موضع من مواضع الصدارة فى هذا الشأن القريب - البعيد ، الممتد عبر المراحل الانتقالية التى شهدت عليها مصر ، وشهدتها ومازالت تشهدها . وتأتى فى هذا لاصدد المرحلة الانتقالية المعاصرة لنهاية التسعينيات لتطرح على مصر ، بوصفها « بلد يتلقى المعونة الأمريكية » ، مهاماً مستجدة ملائمة لطبيعة المرحلة . .

مهام جديدة لمتلقى المعونة

وتأتى ضمن تلك المهام عملية الترويج لصيغ جديدة للتفاعل بين مانح المعونة والمتلقى لها خارج أطر « المساعدات » ، وذلك فى ضوء إعادة التقدير والموازنة بين أعباء والتزامات السياسة الخارجية الأمريكية (من حيث الإبقاء على نفوذ الولايات المتحدة كقوة قائدة ومهيمنة دولياً) ، والتكلفة الاقتصادية للالتزامات الخارجية (فى ضوء إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الأمريكى الداخلى والخارجى)

وخاصة فى ظل الطرح العالمى باتجاه المعونات الحكومية للانخفاض^(٣١)، والتوجه الأمريكى بتخفيض المعونة الأمريكية لمصر بنسبة ٥ ٪ سنوياً حتى تصل إلى النصف بعد عشر سنوات أى عام ٢٠٠٩ تقريباً. وتأتى « المشاركة الاقتصادية »، بما يفترض أن تحققه من تدفق للاستثمار وفتح الأسواق، كأحد أدوات التعبير عن أهمية إقناع الطرف المتلقى للمعونة بضرورة المشاركة فى تحمل الأعباء الإقليمية والدولية فى إطار « المصالح المشتركة للطرفين » ٠٠ وهو ما يعنى من منظور آخر أن المانح يلقى بالكرة فى ملعب المتلقى بعد أن حدد مسبقاً نوعية اللعبة وقواعدها، ويدفعه إلى الالتزام بمهام جديدة ودور مختلف عليه أن يلعبه فى إطار تطوير اللعبة - العلاقة. وفى إطار رد الفعل المصرى، جرى ترويج لصيغ جديدة تأتى بمثابة « بدائل » و « مكملات » للمعونة الأمريكية، يتم طرحها على الساحة المصرية وتداولها بين صناع القرار الاقتصادى ومنظمات الأعمال ودوائر الإعلام بوصفها أبعاد عملية تقف فى منطقة وسطى بين « ثنائية » الرغبة السياسية - القدرة الاقتصادية : أى بين تأكيد الإدارة المصرية تفهمها لمسألة عدم توقع استمرار المعونة (الإفصاح الضمنى عن الرغبة الذاتية فى الاستغناء عنها) والإشادة بمؤشرات الأداة الخاصة بالاقتصاد المحلى المفترض أنه يتجه للنهوض (الإفصاح الضمنى عن القدرة على الاستغناء عنها مادامت المؤشرات تسمح بتلك الإمكانية ٠٠ فى حدود قراءة اللحظة السائدة) ٠

وتأتى تلك الصياغات الجديدة فى إطار مواجهة الواقع والتكيف مع المستجدات حيث تطرح المعونة الأمريكية فى منظومة الاقتصاد المصرى فى مرحلته المقبلة بمعرفة صانع السياسة الاقتصادية بوصفها « أداة » معاونة فى إطار الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد القومى وتيسير تفاعله مع النظام الدولى الجديد، وبوصفها أيضاً « مرحلة » تطرح مقدمات انسحابها وإن تداخلت آنياً مع مراحل أخرى من المفترض أن تتقدم ويتم اختبار أدواتها، لتحل تدريجياً محل « الفراغات » التى قد تتركها المعونة فى مجال العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية (مثل المشاركة المصرية الأمريكية، الاستثمارات الأمريكية، منطقة التجارة الحرة بين الطرفين، بنك تنمية الشرق الأوسط، صناديق استثمار للدول المشاركة فى عملية (السلام) ٠

ويبرز أيضاً في هذا الصدد المجلس الرئاسي المصري الأمريكي - الذي يضم في جانبه المصري عناصر بارزة في النخبة الاقتصادية المصرية - كمؤشر لمسار العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ومدى إمكانية تطورها في اتجاه يمكن أن يتجاوز الإطار التقليدي الذي ساد لربع قرن : مانح - متلقى للمعونة ، ويكرس مبدأ توزيع الأعباء بين الطرفين . كما يأتي هذا المجلس في جانبه المصري كواجهة ملائمة للتعبير عن بعض الخصائص والأبعاد المرتبطة باتجاهات نمو وصعود بعض الرموز والعناصر البشرية الفاعلة والمؤثرة في صنع القرار الاقتصادي ، والمتفاعلة مع السوق الدولية في المرحلة الراهنة .

وأخيراً .. تبقى التطورات السياسية الإقليمية ، بما قد توقعه من « ثوابت » وما تكيفه أو تستبعده من « متغيرات » تشكل العامل الحاسم في اختبار صلاحية « الطرح الاقتصادي البحت » بشأن المواءمة بين مجموعة « الأدوات » المطروحة في تلك المرحلة الانتقالية غير محددة المدة .

ولئن سجلت مراجع التاريخ وأسفاره بدايات تلك المرحلة وتداعياتها ، فإن حدودها وأبعادها الجغرافية والسياسية لم تحسم بعد على خريطة الحاضر . ولربما يحتاج انتزاع المستقبل منها إلى ابتكار رؤى وصيغ تتجاوز الجهد الماضي في المواءمة « المبتسرة » بين « تحسين الشروط » ... و « رفع كفاءة الاستخدام » و « إبطاء الآثار السلبية » ... و « تكييف الأوضاع » ، لتتحاز إلى اختيارات لا يعتبر قاموس الاقتصاد وحده ، على ثراء مفرداته وتتابع مستجداته ، مرجعها الأصل أو منبعا ومصبها الدائم .

* * *

الهوامش

(١) راجع : عاطف الغمري ، المستقبل السياسى والاقتصادى للمعونة الأمريكية للخارج ، الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٩٧ .

(٢) أحمد صادق القشيري ، القانون الاقتصادى الدولى ، القاهرة ، مذكرات غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦ .

(٣) ، (٤) للمزيد من التفصيل عن المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمعونة الأمريكية وشروطها وآثارها انظر : دينا جلال ، المعونة الأمريكية لمن ٠٠ مصر أم أمريكا ؟ كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ١٠ - ديسمبر ١٩٨٨ ، وقد اعتمد هذا الكتاب على رسالة ماجستير قدمتها نفس الباحثة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة عام ١٩٨٧ بعنوان « دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ » .
وفيما يتعلق بالدراسة الأمريكية الخاصة بالتعاون الإقليمى راجع :

AID, Regional Cooperation in the Middle East, Department of State, Washington : 1, 1979.

(٥) راجع ما نشر من أرقام ومؤشرات تفصيلية فى هذا الصدد ورد فى : إبراهيم نافع ، بعيداً عن حديث المن ٠٠ كشف الحساب الحقيقى للعلاقات المصرية الأمريكية ، الأهرام ، ١١ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٦) للمزيد من التفصيل انظر : المعونة الأمريكية والأمن القومى المصرى فى : دينا جلال ، وقد استخدمت الدراسة مصطلحات « التواجد المحسوس - High Visibility » ، و«أدنى المستويات - At grass root levels » نقلا عن :

Handoussa, Heba. Conflicting objectives in the Egyptian American Relationship, AVC, Cairo Papers in Social Sciences, Cairo 10-11 December 1983, Vol. 7, Monog. 3, by Earl Sullivan.

(٧) حامد ربيع ، دور المعلومات فى الاستراتيجية الأمريكية ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ٧٣٤ ، ٧ فبراير ١٩٨٣ .

(٨) د . محمود عبد الفضيل ، أساليب التخطيط الاقتصادى فى ظروف التعبئة والحرب ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٣ ، يناير ١٩٧٦ ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

(٩) د. محمود عبد الفضيل ، فك الارتباط الاقتصادى ممكن وله ثمن ،
الطليعة، فبراير ١٩٨٦ ص ٢٨ .

(١٠) للمزيد من التفصيل راجع : المعونة الأمريكية بين الأبعاد التشريعية
والممارسات البرلمانية لمجلس الشعب المصرى فى : دينا جلال ، مرجع سبق ذكره
(١١) ، (١٢) للمزيد من التفصيل انظر : المعونة الأمريكية والخريطة
الاجتماعية فى مصر ، المرجع السابق .

(١٣) ، (١٤) ، (١٥) ورد فى : زينب عبد العظيم ، صندوق النقد الدولى
والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية : جوانب سياسية ، كتاب الأهرام الاقتصادى
رقم ١٤٣ ، القاهرة ، أول ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٤٤ - ١٤٧ .

(١٦) انظر التحليلات والآراء المختلفة الواردة فى المرجع السابق مباشرة ،
ص ١٤٦ - ١٤٨ .

(١٧) للمزيد من التفصيل انظر : الشروط المقيدة الواردة فى اتفاقيات المعونة
الأمريكية فى : دينا جلال ، مرجع سبق ذكره .

(١٨) راجع : البرنامج السنوى المعلن للمعونة الأمريكية فى مصر خلال الفترة
١٩٧٥ إلى ١٩٩٦ :

USAID, Status Report of U.S. Economic Assistance to Egypt 1975
1996. as of 1997, Cairo.

(١٩) انظر : إبراهيم العيسوى ، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح ، القاهرة ، كتاب
الأهالى ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٥١ .

(٢٠) فؤاد زكريا ، العرب والنموذج الأمريكى ، القاهرة دار الفكر المعاصر ،
١٩٨٠ ، ص ٤٥ .

(٢١) الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٨٣ ، ١٦ يناير ١٩٨٤ ص ٩ .

(٢٢) عادل حسين ، التطبيع : المخطط الصهيونى لليهمنة الاقتصادية ،
بيروت، دار أزال للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ ص ٥١ .

(٢٣) راجع العناوين الرئيسية والافتتاحيات وعناوين الأعمدة والمقالات
المنشورة فى الجرائد المصرية عامة خلال الفترة من منتصف شهر أغسطس عام
٢٠٠٠ وحتى نهايته ، خاصة ما جاء فى جريدة الأهرام فى هذا الشأن .

(٢٤) للمزيد من التفصيل انظر : المعونة الأمريكية بين التصورات الرسمية
المعلنة ومستجدات الواقع فى : دينا جلال ، مرجع سبق ذكره .
(٢٥) راجع :

Friedman, Thomas. Egypt : When The Crunch Comes Mubarak
Doesn't Deliver. N.Y. Times, Herald Tribune August 2nd , 2000.

وفيما يتعلق برد الفعل الإعلامى المصرى والعربى المكثف فى هذا الصدد ،
تحضر الإشارة إلى الملف المرئى الذى يعتبر بمثابة مرجع رئيسى فى هذا الشأن ،
والذى تم استعراض عناوينه الرئيسية فى برنامج تليفزيونى سياسى - جماهيرى
مصرى من نوع خاص ، يتسم بارتفاع نسبة مشاهدته على مستوى كل من البث
الأرضى والبث الفضائى فى ضوء اهتمامه بالشأن والهم القومى بالمعنى الشامل :
رئيس التحرير ، حمدى قنديل معدًا ومقدمًا ، القناة الأرضية المصرية الثانية ، ١٤
أغسطس ٢٠٠٠ ، وأيضًا القناة الفضائية المصرية الأولى ، ١٥ أغسطس ٢٠٠٠ .
(٢٦) ، (٢٧) إبراهيم نافع ، كشف الحساب الحقيقى للعلاقات المصرية
الأمريكية ، مرجع سبق ذكره .

(٢٨) عاطف الغمرى ، زيارة كلينتون « للشريك الاستراتيجى » ، الأهرام ،
٣٠ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٢٩) سمير رجب ، ماذا دار فى اجتماع القمة بين مبارك وكلينتون ؟؟ ،
الجمهورية ، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٠ .

(٣٠) تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى الطرح الإعلامى المرئى الذى نقل هذا
الحدث من ظرفه الخاص العارض إلى إطار أكثر شمولاً وعمومية فيما يختص
بالعلاقات المصرية الأمريكية ، وذلك من خلال معالجة إعلامية متكاملة جمعت بين
التعليق الحى ، واستعراض عناوين ملف معد عن المادة المنشورة فى الصحف
القومية والحزبية والصحافة العربية ، ومحاورة المتخصصين فى هذا الشأن : رئيس
التحرير ، حمدى قنديل ، مرجع سبق ذكره .

(٣١) انظر : عاطف الغمرى ، المستقبل السياسى والاقتصادى للمعونة
الأمريكية فى الخارج ، مرجع سبق ذكره .

الاقتصاد الأمريكى

الجميل والقبيح

سجبنى دولارماتى

المحررة الاقتصادية بالأهرام

سقوط الأقنعة

لا تمل الولايات المتحدة من أن تسكب فى آذاننا ، وتشغل حواسنا ، وتصب فى عقولنا ليلا ونهاراً فضائل المبادرة الفردية الحرة وحتمية رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادى ، باعتبارها بطاقة الدخول إلى عالم الاقتصاد الجديد . ولكن على حد المثل الشعبى الشائع « أسمع كلامك أصدقك أشوف أمورك أتعجب » فقد يدهش المرء إزاء ما يرصده عن مدى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى الأمريكى والدور الذى تقوم به « اليد الخفية للدولة » ، ليس فقط فى أشكاله التقليدية المتعلقة بإرساء البنية التحتية أو تهذيب الدورات الاقتصادية ، أو حماية المنافسة ومعالجة أوجه قصور نظام السوق الحرة ، ولكن بدرجة أكبر فى حماية المصالح الخاصة وحفزها على تطوير قدراتها التنافسية ، بإمدادها بأحدث ما تتوصل إليه مراكز البحث العسكرية من ابتكارات تكنولوجية ، واستخدام ترسانة من أسلحة السياسة التجارية الفتاكة لفتح الأسواق العالمية أمام صادرات شركاتها ، واستغلال النفوذ السياسى لضمان إرساء القواعد التى ترسخ للشركات الأمريكية مواقع متقدمة فى الأسواق العالمية ، تحت شعارات حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع ، لتسوية ساحة المنافسة على نحو يضمن الهيمنة الأمريكية على الأسواق العالمية . وحتى لانذهب بعيداً ، فوكالة الإعلام الأمريكية ذاتها تصف الاقتصاد الأمريكى بأنه اقتصاد مختلط تلعب فيه الحكومة دوراً مهماً ، رغم أن الشطر الأعظم

من الموارد المنتجة تعود ملكيته للقطاع الخاص^(١) ، ويتألف قرابة ثلثي إجمالي الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات التي يشتريها الأفراد للاستخدام الشخصي ، أما الثلث الباقي فتشتره الحكومة والشركات . وقد انشغل الرأي العام الأمريكي منذ الأيام الأولى للجمهورية بقضيتين محوريتين ، أولاهما تتعلق بالدور الملائم الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في اقتصاد قائم أساسًا على قوى السوق ، وثانيتهما تتعلق بالحوار المستمر حول سياسة التجارة الدولية وما إذا كان يتعين إتمام اندماج الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي على أساس من قاعدة ومبادئ السوق الحرة ، أو من خلال الضغط السياسي والدخول في مساومات صعبة مع الشركاء التجاريين المتنافسين على تقسيم الأسواق .

وفي هذا الفصل نحاول استعراض بعض الملامح الأساسية للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في قطاعاته المختلفة وتطوره التاريخي وأبعاده المستقبلية ، حتى نزيل « القناع المزيف » عن القول الشائع بالدور المرفوض للدولة ، ونلقى الضوء على بعض الحالات التي تحيزت فيها الإدارة الأمريكية لحماية مصالح مؤسسات الأعمال ذات النفوذ - على حساب مصالح المجتمع - وما أحدثه ذلك من تشوهات في الهيكل الاقتصادي ، ونتطرق إلى بعض الأساليب العدوانية التي أباحت الولايات المتحدة لنفسها استخدامها على النطاق العالمي ، للحيلولة دون ظهور منافسين أقوى لشركاتها ، حتى وإن تناقضت هذه الأساليب مع مبادئ السوق الحرة ، ونشير في النهاية إلى أن التحرك الأمريكي في المستقبل لن يكون في اتجاه تحرير الأسواق كما تدعى في العلن ، ولكن ستتجه ما يروج له البعض بسياسة « الفعالية الحذرة » التي تضمن لأمريكا انتزاع ما تراه أسواقًا عادلة لشركاتها وما يثبت تفوقها التكنولوجي .

خط وهمي

ولكن قبل الخوض في كل ذلك قد يكون من المفيد التركيز على عدة نقاط :
أولاً : أن الفكر السياسي الأمريكي يقوم على النظرة البراغماتية ، بمعنى إخضاع أي نظرية للأهداف العملية البحتة ؛ ولهذا فهناك ما يشبه التأرجح الدوري في

(١) الاقتصاد الأمريكي - وكالة الإعلام الأمريكية ١٩٩٢ ، صفحة ٦ .

الفكر الاقتصادي الأمريكي ، بين الإيمان بتدخل أكبر أو تدخل أقل للحكومة ، ووفقًا للمزاج السياسى السائد ، ووفقًا لمراحل الركود أو الانتعاش ، التى يمر بها الاقتصاد فى دورات متعاقبة ، فقد كان تأييد التدخل الحكومى قويًا فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى أزمة الركود فى الثلاثينيات وما تبعها من سياسة الصفقة الجديدة . لكن خروج الاقتصاد الأمريكى قويًا بعد الحرب العالمية الثانية ، وانتعاشه المستمر خلال عقد الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات ، وتراجع وضع منافسيه أضعف حجة الدعاة إلى التدخل الحكومى . وعلى العكس من ذلك ، شهدت الفترة حتى منتصف السبعينيات توسعًا كبيرًا فى عدد من الوكالات واللجان التى أنشئت لتنظيم النشاط الاقتصادى . ثم جاءت أزمة الركود التضخمى لتدفع إلى المقدمة بدعاة التحرير الاقتصادى الذين رفعوا شعارات شعبية تدعو إلى إلغاء كافة الجهود الحكومية السيئة المقيدة للمبادرات الخاصة فى الأسواق ، وإنهاء وتقليل استخدام الوكالات واللجان المستقلة ، وتحفيز روح المبادرة لدى القطاع الخاص خلال الحقبة الريبجانية . لكن النتائج المخيبة للأمال والاختلالات الهيكلية التى تترتبت على الإصلاحات الريبجانية ، دفعت الكثيرين فى أوائل التسعينيات إلى التروى وعدم الاندفاع نحو إزالة المزيد من هذه الأنظمة ، مع تصاعد انتقاد الكثيرين للكيفية التى سارت بها إزالة الأنظمة على أرض الواقع . ومع بداية القرن الحادى والعشرين يتجدد الجدل حول ضرورة انتهاج الولايات المتحدة سياسة صناعية موجهة تجاريًا ، والتخطيط بنظرة مستقبلية لإيجاد بيئة محلية بناءة تمكّن الاقتصاد الأمريكى من الصمود فى الصراع الشرس فى مجال التكنولوجيا العالية وصناعاتها ، وتعزيز قدراته على النمو المستمر والتحول من اقتصاد يستند إلى القطاع العسكرى ، إلى اقتصاد تزدداد فيه حيوية قطاعاته المدنية .

ثانيًا : أن الخط الفاصل بين النظام الصناعى ونظام الدولة هو خط وهمى يصعب تمييزه بدقة ، وبالتالي يصعب تصور دور الدولة كأداة للتغيير بغض النظر عن مصالح وآمال هؤلاء الذين يشكلونها . وفى النطاق الأمريكى تتقدم مصالح النظام الصناعى وجميع قطاعات الأعمال المؤثرة فى تمويل الحملات الانتخابية لأعضاء الكونجرس والمرشحين للرئاسة على جميع المصالح الشعبية الأخرى ، ومن ثم يبدو التحيز واضحًا فى صياغة التدخل الحكومى على نحو يخدم احتياجات النظام

الصناعى ، وخاصة عندما يتم صياغة هذه الاحتياجات على نحو متنسق مع الهدف الاجتماعى العام . وتبدو هذه التشابكات واضحة - كما سنفصل فيما بعد- فى صياغة وتطبيق قوانين مكافحة الاحتكار ، وفى التداخل المعقد بين القطاع العسكرى والصناعات التحويلية والتكنولوجية ، وفى طريقة معالجة الإدارة الحكومية لأزمة مؤسسات الاندثار والإقراض التى هزت النظام المصرفى فى فترة الثمانينيات ، والتى تماثل فى بعض ملامحها الأزمة التى تعرضت لها المؤسسات المصرفية اليابانية والآسيوية فى التسعينيات ، وسط معارضة أمريكية شديدة لاستخدام المال العام لاحتواء تداعياتها .

ثالثًا : أن دوائر الأعمال تؤثر على السياسات الحكومية بشكل مباشر من خلال الطابع المميز للمجتمع الأمريكى الذى لا يجد حرجًا فى انتقال رؤساء الشركات ومديرى البنوك الاستثمارية لشغل مناصب دقيقة فى الإدارات الحكومية ، وانتقال شاغلى المناصب العامة للعمل فى الشركات الخاصة بعد انتهاء الفترات الرسمية لعملهم . والأمثلة على ذلك عديدة مثل « دين أنتيسون » ، و« روبرت ماكنمارا » ، و« روبرت روبين » الذين تولوا مناصب وزارات الخارجية والدفاع والخزانة . كما أن وقوع السياسة التجارية فى قبضة الكونجرس ، يتيح فرصًا مستمرة وغير محدودة لخضوع هذه السياسة لضغوط جماعات الضغط التى تنظمها الشركات لضمان تحقيق أهدافها .

رابعًا : ولأن الولايات المتحدة لم تكن فى وقت من الأوقات قوة كولونيلية استعمارية بالمعنى التقليدى ، فقد مثلت فروع بنوكها وشركاتها فى الخارج أداة فعالة لضمان تحقيق الأهداف العامة للسياسات الخارجية . وقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تعكس فى مراحلها التاريخية المتعددة ، الهاجس المستمر لفتح الأسواق أمام المنتجات الأمريكية ، سواء كانت قمحًا أو سيارات أو طائرات أو أسلحة أو أجهزة كمبيوتر أو خدمات الإنترنت أو البرامج المعلوماتية ، أو تجارة إلكترونية ، وضمان حصول الصناعة الأمريكية على إمداداتها من الطاقة البترولية والمواد الأولية الدقيقة . ولذلك فإن المصالح التجارية تلعب دورًا محوريًا فى صياغة السياسة الخارجية والعكس بالعكس . ويرصد التاريخ الأمريكى حالات عديدة تطابقت فيها

حماية المصالح التجارية للشركات الأمريكية مع مفاهيم الحفاظ على الأمن القومى .
ويبدو هذا واضحاً فى السياسة الخارجية الأمريكية التى أيدت بقاء أنظمة ديكتاتورية
عسكرية فى دول أمريكا اللاتينية حفاظاً على مصالح شركات أمريكية مثل « يونيتد
فروت »⁽¹⁾ ، ودخولها فى مواجهة مع دول الاتحاد الأوروبى حول صادرات الموز
التي لا تصدرها أمريكا ولكنها تشكل مصالح حيوية لشركاتها فى دول أمريكا
الوسطى ، ومخاطرتها بخوض حرب تجارية مع اليابان للدفاع عن المصالح الخاصة
فى صناعة السيارات وأشباه المواصلات ، وفتح الأسواق اليابانية أمام أجهزة الهاتف
المحمول الأمريكية الصنع .

جذور التدخل الحكومى

رغم ما يروجه الأمريكيون الآن كثيراً حول فضائل الأيام السعيدة الماضية
للأسواق الحرة ، فالحقيقة أن الأمريكيين أيدوا منذ وقت طويل وجهات النظر
الاقتصادية التى تغذى استخدام التدخل الحكومى على كل المستويات لتصحيح أوضاع
السوق الفعلية والمحملة التى تعتبر غير مقبولة ، فالنظام الاقتصادى الأمريكى الذى
نشأ على أنقاض الميركانتيلية الإنجليزية ، التزم منذ البداية باستخدام قوة الدولة لتنظيم
النشاط التجارى والمالى . واستمرت الدولة على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى
الولايات فى ممارسة دورها فى تحديد سلوك السوق واتجاهاته ، حتى بعد تولى
« الميركانتيلية » عن مكانها لحرية النشاط الاقتصادى .

وقد برزت الحاجة للتنظيم الحكومى فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع
عشر ، عندما نمت السوق على نحو أدى إلى بروز الاحتكارات والترسبات
والاندماجات الضخمة بين الشركات ، بالإضافة إلى أن تنمية الطاقات الإنتاجية بغير
حساب ، دفع الاقتصاد إلى الارتطام بصخور كساد طويل أعقب الذعر المالى الذى
جاء فى عام ١٨٩٣ . وعجز الاعتماد التقليدى على قوى السوق عن استعادة
التوازن ، فجاء التدخل الحكومى بمجموعة من التشريعات التقدمية التى استهدفت قيام

(1) Business and Foreign Policy, Jeffery E. Garten -Foreign Affairs May/June
1997, p.69.

الاقتصاد المنظم . ثم جاء الانهيار الاقتصادى فى الثلاثينيات ، وتوسيع دور الحكومة كمنظم وموجه للاقتصاد الكلى كما أوضحنا سابقاً . وكانت الحكومة فى كل هذه الأدوار تستجيب لضغوط سياسية حقيقية من جانب الشركات الصغيرة والمزارعين والحركات العمالية ، لكن ظلت غالبية استجابات الحكومة فى صالح دوائر الأعمال الكبيرة بشكل واضح حتى أزمة الثلاثينيات . ولم تكن هذه الدوائر ترى أية مشكلة فى تدخل الحكومة مادام هذا التدخل يحقق مصالحها وأهدافها .

كانت البداية فى قطاع السكك الحديدية الذى لم يكن يمثل قطاعاً احتكاريًا بطبيعته وفقاً لأسس النظرية الاقتصادية . لكن لأنه قطاع يحقق مصلحة عامة ، فقد توفر التوافق العام على ضرورة التدخل الحكومى لعزله عن تقلبات السوق وحمايته منها . وتوافق ذلك فى الوقت ذاته مع مصالح شركات السكك الحديدية الخاصة . فقد كان فى الولايات المتحدة حينذاك ٢٠٠ ألف ميل من الخطوط الحديدية العاملة . وكان خط واحد على الأقل يمر بكل بلدة ريفية صغيرة بينما كانت تمر بكل مدينة رئيسية عدة خطوط للسكك الحديدية . وفى حين تمتع معظم مستخدمى السكك الحديدية من مصدري البضائع بمزية الاختيار بين الشركات المتنافسة على السعر ، عانى المستخدمون لخطوط السكك الحديدية فى المناطق الريفية من ارتفاع الأسعار بسبب تقلص المنافسة . وعلى العكس من ذلك ، فقد عانت شركات السكك الحديدية بالمدن من مشكلات الطاقات الفائضة المزمنة ، وتحولت أرباحها فى كثير من الأحيان إلى خسائر فادحة نتيجة لحرب تخفيض الأسعار بين الخطوط المتنافسة ، وتكررت حالات الإفلاس ؛ لأن الإيرادات لم تغط تكاليف التشغيل المتغيرة .

ولأن السكك الحديدية كانت آنذاك من كبريات مستخدمى العمالة ومستثمرى رعوس الأموال ، فقد أثار إفلاس الخطوط الرئيسية حالة من الذعر الاقتصادى ، كما حدث فى السنوات ١٨٧٣ و ١٨٨٤ و ١٨٩٣ . وكانت مسئولية الحكومة عن المصلحة العامة ، وليس الجدل حول ضرورة تنظيم المرافق العامة أو الاحتكارات الطبيعية هى السبب وراء إنشاء « لجنة التجارة بين الولايات - Interstate Commerce Committee » عام ١٨٨٧ وتطوير صلاحيتها طوال العقود الثلاثة أو الأربعة التالية لتحديد السعر الذى يضمن عائداً مجزياً

للاستثمارات ، وهو العائد الذى لم يتحقق لها فى السنوات السابقة على التنظيم الحكومى إلا نادراً^(١).

ورغم أن حقبة التقدمية قد بلغت ذروتها بين عامى ١٩٠١ و ١٩٢٠ ، إلا أن تدخل الحكومة شهد أكبر تطور له فى ثلاثينيات القرن العشرين ، مع تطبيق برنامج « الصفقة الجديدة » التى عكست رغبة الرئيس فرانكلين روزفلت فى التخلص من الوضع الذى أدى إلى أزمة الثلاثينيات . ومدت تشريعات الصفقة الجديدة سلطات الحكومة الفيدرالية إلى مجالات أخرى ، وخاصة فى قطاع المصارف والزراعة والضمان الاجتماعى والرفاهة العامة . ووجه روزفلت انتباهها فوراً لمشكلات العمل ، فحدد مقاييس دنيا للأجور وساعات العمل وإعانات البطالة ، ووفر الحافز لتوسيع عضوية النقابات العمالية فى صناعات رئيسية مثل الفولاذ والسيارات والمطاط . وتشكل العديد من اللجان والوكالات المستقلة ؛ لتنظيم عمليات النقل بالمقطورات والأوتوبيسات وشركات النقل السريع والناقلات البرية والبحرية . وأنشئت لجنة الطاقة الفيدرالية (FPC) عام ١٩٣٤ ، ولجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) عام ١٩٣٤ وإدارة الطيران المدنى عام ١٩٣٨ ولجنة الطاقة الذرية (AEC) وإدارة العقاقير والأغذية عام ١٩٤٦ ، وتم تنظيم نشاط البنوك فى ظل نظام الاحتياط الفيدرالى ونشاط سوق المال تحت إشراف لجنة السندات المالية والبورصة عام ١٩٣٤ ، وبين عامى ١٨٩٠ و ١٩٤٠ أنشئت مئات اللجان المنظمة المستقلة على مستوى الدولة للإشراف على قضايا المصلحة العامة . ولم يستند ما يعتبر من المصلحة العامة فى جميع الحالات على تعريف اقتصادى محدد ، بل استند إلى ما تراه الهيئات التشريعية على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى الولايات .

وخلال الحرب العالمية الثانية تدخلت الحكومة الفيدرالية فى الاقتصاد كما لم تفعل من قبل ، وتم تشكيل مجلس الإنتاج الحربى ؛ لتنسيق القدرات الإنتاجية لتلبية الأولويات العسكرية . وعمل مكتب إدارة الأسعار المنشأ حديثاً على ضبط إيجارات بعض المساكن وتخصيص مواد استهلاكية تراوحت بين السكر والبنزين ، كما بذل جهوداً أخرى ؛ لكبح ارتفاع الأسعار . وفى يناير عام ١٩٤٥ والحرب العالمية تدخل

(1) What Economists know. Robert. B. Carson - St Martins Press Inc. p.229.

مرحلتها الأخيرة ، عرضت على مجلس الشيوخ الوثيقة (S-380) التى تدعو الحكومة الفيدرالية إلى تحمل مسئولياتها فى الحفاظ على العمالة الكاملة . وكانت وثيقة كينزية بحثة تحدد أدوات تحقيق العمالة الكاملة بقدر من التفصيل ، غير أن أفضل ما خرج به الكينزيون والسياسيون الليبراليون ، هو قانون العمالة لسنة ١٩٤٦ الذى أسقط كلمة « الكاملة » واكتفى بدعوة الحكومة الفيدرالية إلى استخدام كل ما هو مستطاع من أجل توفير فرص العمل المفيد وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف وإنتاج وقوة شرائية .

البعد الاجتماعى

بصفة عامة ، ظل سجل اللجان والوكالات التنظيمية جيدًا حتى فترة السبعينيات . وكان النقد الذى يوجه إليها ينصب على عدم ممارستها لسلطاتها الإدارية بالكامل . وبحلول أوائل السبعينيات كان هناك ما يزيد على مائة وكالة تنظيم فيدرالية حصلت على تفويض من الكونجرس ؛ لتنظيم النشاطات فى سلسلة واسعة من الحقوق من التجارة إلى الاتصالات ، ومن الطاقة النووية إلى سلامة المنتجات وتوفير فرص العمل . وعادة ما تكون هذه اللجان والوكالات مستقلة عن الرئيس الذى يعين مفوضيها بعد موافقة مجلس الشيوخ على التعيين ، غير أن نقاد الوكالات التنظيمية اتهموا المفوضين أحيانًا بأنهم يصحبون عرضة للضغط من أعضاء الكونجرس بالنيابة عن أنصارهم ، ولنفوذ المصالح التجارية التى يفترض بهم أن ينظموها ، فضلًا عن إمكانية حصولهم على رواتب عالية فى تلك الشركات حين ينتهى عملهم فى الوكالة .

وقد شهدت موجة النشاط التنظيمى فى الستينيات والسبعينيات نقلة نوعية ، حيث كانت جهود التشريعات الاجتماعية موجهة لا إلى القرارات الاقتصادية للمؤسسات ، بل إلى جوانب فى عمليات المؤسسات رؤى أن لها آثارًا ضارة على المجتمع ، كما أن هذه التشريعات استهدفت فرض معايير محددة على جميع المؤسسات وليس على فئة خاصة منها . ونشأت مجموعة من اللجان والوكالات من نوع جديد أهمها لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية (CPSC) ، ووكالة حماية البيئة (EPA) ، ولجنة

المساواة فى فرص التوظيف (EEOC) ، وإدارة الأمن الصناعى (OSHA) وإدارة الطاقة الفيدرالية .

وكانت أسباب انفجار التنظيم الاجتماعى واضحة ، فقد كانت الستينيات وأوائل السبعينيات زمن الآمال الاجتماعية والفردية المتزايدة ، وكانت نوعية الحياة موضع اهتمام كبير مع الرخاء العام الفعلى أو المتوقع الذى ساد تلك الفترة . ولم تكن التكاليف الإضافية التى يتطلبها تحقيق قدر أكبر من سلامة المنتجات وأمان ظروف العمل ونقاء الهواء تشغل بال أحد ؛ لأنه كان من المفترض أن تتناقص هذه التكلفة مع استمرار النشاط الاقتصادى .

لكن نهاية فترة السبعينيات شهدت ركودًا تضخميًا حادًا وتقلصًا للقدرة التنافسية الأمريكية فى مواجهة المنافسة اليابانية والأوروبية ، وارتبط ذلك فى الأذهان بعدم كفاءة الوكالات التنظيمية وترهلها وتدخلها على نحو تسبب فى ارتفاع التكلفة الإنتاجية وإلحاق الضرر بالقدرة التنافسية . وبدأت عملية تقليص أو إلغاء الكثير من الأنظمة الحكومية التى تؤثر على المستهلك والبيئة ومؤسسات الأعمال فى عهد الرئيس جيمى كارتر عام ١٩٧٨ ، ثم مضت بوتيرة أسرع فى عهد الرئيس رونالد ريجان حين ألغيت القيود على قطاعات النفط والاتصالات عن بعد والنقل الجوى والبنوك والمنافسة بصفة عامة . وأصبح التجاهل الحميد للتمسك بمبادئ ونوعية الحياة هو الاستراتيجية الرئيسية فى السياسة العامة .

غير أن النتائج الفعلية لعملية التحرر الاقتصادى جاءت متضاربة ، حيث برز الكثير من الخاسرين ، وارتفع معدل إفلاس الشركات بنسبة ٥٠ ٪ ، وتعرض المزارعون لضربات قاسية مع تراجع الصادرات الزراعية ، واضطربت الأوضاع داخل صناعة النقل الجوى التى واجهت أزمة تشبه أزمة السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر . وانتهى الأمر بظهور قوى احتكارية فعلية بعد طرد المنافسين الضعفاء ، كما تفجرت أزمة مؤسسات الادخار والإقراض التى تحمّل أعباءها فى النهاية دافعوا الضرائب الأمريكيون وهو ما سنوضحه فيما بعد .

ولذلك قد اختفت النبرة الحماسية لإلغاء القواعد التنظيمية من الخطاب الانتخابى للمرشح الجمهورى جورج بوش فى عام ١٩٨٨ ، وبرز مرة أخرى شعار العودة

إلى التنظيم من أجل تطبيق سياسة صناعية توفر منافع حقيقية للمؤسسة الخاصة فى اقتصاد الإنتاج من أجل الربح. وقد ثار جدل واسع النطاق بشأن هذه السياسة خلال فترة حكم الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون ، سنتناوله عند الحديث عن الرؤية المستقبلية للصناعة الأمريكية. ومن المهم ملاحظة أن مبدأ التدخل الحكومى لم يقبل أو يرفض لأسباب أيديولوجية ، لكن تم توسيعه أو تقليصه بما يتوافق مع أوضاع الركود أو التضخم ، ومع ما يحقق المصالح الخاصة ويدعمها فى نهاية الأمر ، أما اتساق ذلك مع الصالح العام فقد جاء فى المرتبة الثانية من الأهمية.

الحماية الزراعية

وقد اتخذ التدخل الحكومى لتنظيم النشاط الاقتصادى أبعاداً مختلفة تجاوزت مرحلة سن القوانين وإنشاء اللجان المنظمة إلى مجال الدعم المباشر ، استفادت منه مختلف القطاعات من المزارعين إلى النظام المصرفى إلى بورصة الأوراق المالية إلى مختلف الصناعات التحويلية ، ثم امتدت إلى الصناعات التكنولوجية التى استفادت من الإنفاق العسكرى الضخم ، والتشابكات فى مجالات البحث والتطوير العلمى العسكرى والمدنى. وقد كانت لهذه التشابكات تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية ، دعمت القدرة التنافسية الأمريكية فى بعض المجالات ، وألحقت الضرر بها فى مجالات أخرى ، وهو ما يستحق التدقيق فيه باعتبار أن الاقتصاد الأمريكى هو النموذج المجسم أمامنا لاقتصاد السوق الحرة.

كانت للزراعة منذ الأيام الأولى لنشوء الأمة الأمريكية مكانة ذات أهمية حيوية فى الاقتصاد الأمريكى ، وكانت للقصص التى تتغنى بفضائل المزارعين وروح المبادرة لديهم والعمل الجاد والاعتماد على الذات ، مكانة محورية فى الثقافة الأمريكية ، لكن الزراعة تحولت بشكل متزايد إلى كونها أعمالاً تجارية قائمة على الزراعة ، وهى شبكة معقدة من النشاطات التجارية ذات العلاقة بالمزارع ، ابتداء بالمزارع المملوكة للأفراد ، وانتهاء بالشركات الكبرى متعددة الجنسيات التى تصنع كيماويات المزارع مثل الأسمدة والتعاونيات الزراعية والمصارف الريفية الضامنة للإنتاج وشركات شحن المنتجات الزراعية.

ومنذ البداية ، سعى المزارعون بوعى ؛ للاستفادة من سياسات الحكومة

الفيدرالية التى سمحت لهم باستيطان الأرض تحت المظلة القانونية لـ « قانون الشمال الغربى » مقابل أسعار رمزية ، ثم وفرت الدولة الأراضى لشبكة من الكليات الزراعية والتقنية التى لعبت دوراً رئيسياً فى البحوث الزراعية وتعليم أجيال من المزارعين . وفى عام ١٩١٤ تأسست وكالة الخدمات الاستشارية الزراعية ، وقدمت قروضاً بسعر فائدة منخفض للمزارعين . ثم أنشأ الرئيس « هيوبرت هوفر » مجلس المزارع الفيدرالى فى عام ١٩٢٩ ، الذى أرسى دعائم مبدأ التدخل المباشر فى العرض والطلب ، ومثل أول التزام قومى لتأمين المزيد من الاستقرار الاقتصادى للمزارعين . وكان أول إجراء اقترحه الرئيس فرانكلين روزفلت عند توليه السلطة فى عام ١٩٣٣ هو قانون التعديل الوزارى الذى أعطى وزير الزراعة سلطة تقليص الإنتاج عبر الاتفاقات الطوعية مع المزارعين الذين قبضوا ثمن وقف الإنتاج فى أراضيهم حفاظاً على الأسعار ولإراحة التربة .

وفى عام ١٩٣٨ أدخل التشريع الزراعى مفهوم « سعر التعادل للمزارعين » وهو سعر يؤمن للمزارعين نفس القوة الشرائية النسبية التى تكون للأسعار فى فترات مواتية . فإذا زاد الإنتاج عن المستوى الذى يمكن بيعه على أساس نسبة معينة من سعر التعادل ، تشتري الحكومة الفائض وتخزنه .

وعندما ضاقت الصهاريج بالمخزون وامتلأت السفن المهجورة بالحبوب بحلول الخمسينيات ، وتراكمت كميات أخرى من الحبوب على الأرض حيث تعرضت للتلف بسرعة ، ابتدعت الحكومة برنامجين لتصريف الفائض : أولهما : محلى تمثل فى تقديم وجبات غذاء مجانية منخفضة التكلفة فى المدارس لأطفال العائلات ذات الدخل المحدود . ثانيهما : كانت بداياته فى مشروع « مارشال » لإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية الذى خصص ثلث اعتماداته الإجمالية - التى بلغت أكثر من ١٢ بليوناً من الدولارات - لتمويل الصادرات الأمريكية من المنتجات الغذائية . بل أصرت الولايات المتحدة على أن يتم تحويل ربع القمح إلى دقيق مصنع فى منشآت أمريكية . ثم كان القانون رقم ٤٨٠ المسمى بقانون « الغذاء من أجل السلام » الموجه للدول النامية ، حيث كان يدفع للعمال فى مشاريع التنمية المحلية بالمواد الغذائية الأمريكية . وترتب على ذلك توقف الكثير من المزارع فى البلاد النامية عن

إنتاج الحبوب الغذائية وتزايد اعتمادها على الإمدادات الأمريكية ، فضلاً عن أن الولايات المتحدة أصرت على أن يتم نقل هذه الشحنات على متن سفن أمريكية .

وحين تراجع الكثر من الدول النامية عن الاعتماد على برنامج الغذاء من أجل السلام بعد نجاح الثورات الخضراء بها ، اضطرت الحكومة إلى تعطيل ٢٥ ٪ من الأراضي المنزرعة في أمريكا بموجب برنامج الدفع عيئاً الذي تبنته الحكومة في بداية الثمانينيات . قبض المزارعون من خلاله ثمن تقليص المساحات المزروعة بالحبوب والأرز والقطن لرفع الأسعار وخفض تكاليف التخزين الحكومية . كما تلقى المزارعون دعماً لدخولهم ؛ لتعويضهم عن الفارق بين سعر السوق وسعر منشود محدد . بالإضافة إلى ذلك خضعت المحاصيل الأخرى مثل الليمون والبرتقال لقيود تسويق علنية ؛ إذ تحددت أسبوعياً كمية المحصول التي يستطيع المزارع تسويقها كمحصول طازج . ويحظى المزارعون الأمريكيون حتى الوقت الراهن بدعم سنوى تتراوح تكلفته ما بين تسعة و ١٥ ملياراً من الدولارات ، على الرغم من أن وزير الزراعة الحالى « دان جليكمان » يعترف بأن عائلة أمريكية من كل عشرة عائلات تقريباً تفقر إلى الغذاء ، وأن عشرة ملايين من العائلات الأمريكية فى مناطق الغرب والجنوب هى الأكثر تضرراً من نقص الغذاء ، أى بنسبة تزيد على ٩ ٪ من السكان . وتفرض أمريكا رسوماً جمركية عالية على العديد من المنتجات الزراعية ؛ لحماية المنتجين المحليين ، تصل نسبتها إلى ١٣٢ ٪ للواردات من زبدة فول السودانى ، و ١٧٩ ٪ على منتجات الألبان والسكر ، رغم ممارستها لضغوط قوية على الأوروبيين ؛ لفتح أسواقهم الزراعية فى إطار دورة جديدة لمفاوضات تحرير التجارة الدولية^(١) .

الإثنين الأسود

قد يصاب من يجهلون تاريخ الاقتصاد السياسى الأمريكى فى القرن العشرين بالدهشة إزاء التأييد السياسى والشعبى لشتى أشكال التدخل الحكومى فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وبعد فشل الريجانية فى معالجة بعض القضايا الاقتصادية ، فقد

(١) مجلة Economist عدد ٣ أكتوبر عام ١٩٩٨ ، صفحة ٧٣ .

انطلقت الدعوة المحمومة غير المفاجئة لتوسيع التدخل الحكومى فى تنظيم أسواق الأوراق المالية التى جاءت من جانب المتعاملين فى الأوراق المالية ذاتهم . ونجح اتحاد نقابات العمال الأمريكية (AFL-CIO) والديمقراطيون الليبراليون فى إصدار قانون من الكونجرس يلزم أرباب العمل بإخطار العاملين قبل ستة أشهر من إغلاق المصانع . وفى الوقت ذاته ظهرت مشكلات صناديق الادخار والإقراض ومشكلات الجفاف الزراعى فى عام ١٩٨٨ مما أدى إلى تصاعد الدعوات للتدخل الحكومى^(١) .

كان انهيار سوق الأوراق المالية فى عام ١٩٢٩ وما أعقبه من كساد ، نقطة فاصلة مثلت بداية لعصر الاقتصاد الكينزى . وبالمثل كان انهيار بورصة نيويورك فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧ علامة مهمة فى تاريخ الاقتصاد الأمريكى . وعلى الرغم من أن جهود التنسيق بين القوى الاقتصادية الكبرى قد جنب العالم كسادًا مماثلاً لفترة الثلاثينيات ، ونسى معظم الأمريكيين ما حدث بعد ١٨ شهرًا ، إلا أن صانعى القرار الاقتصادى فى أمريكا لم ينسوا هذا اليوم الذى خسر فيه المتعاملون فى البورصة ٥٠٠ مليار من الدولارات فى يوم واحد ! فلم يكن هذا الحدث المذهل تعبيرًا عن أزمة فى بورصة عالمية ، بقدر ما كان تعبيرًا عن أزمة فى قلب الرأسمالية المالية .

المحللون فى فريق العمل الرئاسى أرجعوا الأزمة إلى طلبات « الشراء بالبيع » المبرمجة على أجهزة الكمبيوتر ، والافتقار إلى الإخصائين فى قاعة التداول فى بورصة نيويورك . الإخصائى هو متعامل فى الأسهم يختص بسهم أو بضعة أسهم ويتاجر بها فى البورصة ، وتكون مهمته بموجب القانون هى الحفاظ على استمرارية الحركة المنظمة فى تجارة السهم أو الأسهم التى يختص بها ، فيشتري ممن يريد أن يبيع إذا توقفت حركة الشراء ، و يبيع لمن يريد أن يشتري إذا توقفت حركة البيع . وقد ضمت هيئة السندات والبورصة صوتها إلى صوت الفريق الرئاسى فى تبنى إجراءات وقائية تمنع استخدام نظام الطلب الإلكتروني للقيام بالتجارة المبرمجة بالأسهم كلما زاد أو تراجع « مؤشر داو جونز » للشركات الصناعية ٥٠٠ نقطة خلال يوم واحد . ورغم أن المؤشر والبورصة استعدا عافيتهما كثيرًا بعد ذلك ، إلا

(١) What Economists Know المرجع السابق ذكره ، صفحة ١٧٠ .

أن البورصة نفسها لازالت عرضة للتقلبات الحادة . لكن قليلون هم الذين اهتموا بالإمعان فى جذور الأزمة ، فقد كانت أمريكا تطفو على تيار توسع اقتصادى استمر ٤ سنوات يخفى تعفنًا كبيرًا تحت قشرته . فقد تحولت أمريكا بأكملها إلى المضاربة ، وتحولت الطبقة المتوسطة من الاستثمار العقارى إلى الاستثمار فى الأسهم . ولم يكن الاستثمار الأخير مرتبطًا بحقيقة ما تمثله هذه الأسهم من مستوى الربحية بقدر ما صار تعبيرًا عن حركة رؤوس الأموال المتراحمة للحصول عليها . وساد جو من الرخاء المفتعل بعيدًا عن واقع الاقتصاد الحقيقى الذى كان يعاني من عجز فى الميزانية الفيدرالية بلغ ٢١٠ مليارات من الدولارات بسبب زيادة الميزانية العسكرية، وعجز تجارى وتراكم الدين العام .

وكان الدرس الحقيقى الذى خرج به الاقتصاديون من الأزمة هو أن أمريكا لم تعد القطب الأوحى اقتصاديًا ، ولم تعد تفوق فى كل شىء ، وأنها فى بعض المجالات مثل صناعات السيارات تعتبر تابعًا ، وفى مجالات أخرى مثل الإلكترونيات الاستهلاكية ليست حتى لاعبًا ، وأدرك الاقتصاديون أن تفكيك الأنظمة فى ظل المفاهيم الريحانية وإطلاق قوى السوق الحرة والمنافسة الشرسة ورفع الدعم الحكومى قد تسبب فى اختلالات أضعفت وضع الاقتصاد الأمريكى فى مواجهة المنافسة اليابانية والأوروبية . وسواء كان هذا بالخير أو بالشر ، فقد أشعل "يوم الإثنين الأسود" الجدل حول التدخل الحكومى الذى كان مرفوضًا فى عهد ريجان .

وكان ثمن هذا الرفض باهظًا . ففي عام ١٩٧٠ كانت توجد فى الولايات المتحدة ٦٤ شركة من بين كبريات الشركات الصناعية المائة فى العالم ، وفى أوروبا ٢٦ شركة منها ، وفى اليابان ثمانى شركات فقط . وفى عام ١٩٨٨ لم يوجد فى الولايات المتحدة غير ٤٢ شركة فقط من الشركات الكبرى المائة ، فى حين كانت توجد فى أوروبا ٣٣ شركة وفى اليابان ١٥ شركة . وفى الصناعات الكيماوية تتفوق ثلاث مؤسسات ألمانية كل منها أكبر بمقدار الثلث على الأقل من حجم شركة «دوپونت» الأمريكية . وفى عام ١٩٧٠ كان ١٩ بنكًا أمريكيًا من البنوك الخمسين الكبار فى العالم ، وبحلول عام ١٩٩٠ لم يوجد بنك أمريكى واحد بين بنوك القمة العشرين ، وإن كان موقف البنوك الأمريكية قد تحسن قليلًا فى

السنوات الأخيرة إلا أنها لم تستعد موقعها على رأس قائمة البنوك بعد . أما فى قطاع الخدمات فإن ٩ مؤسسات من بين المؤسسات العشر الكبريات هى الآن مؤسسات يابانية^(١) وقد أصبح واضحاً منذ هذه اللحظة أنه يتعين إعادة بناء هيكل الاقتصاد على أسس جديدة .

إنقاذ صناديق الادخار والإقراض

صناديق أو مؤسسات الادخار والإقراض سقطت أيضاً ضحية القرارات الخاطئة للسياسيين فى الحقبة الرجانية ، وبلغت كلفة تنظيف هذه المؤسسات أكثر من ٢٠٠ ألف مليون من الدولارات تحملها ممولو ضرائب الدخل^(٢) بعد أن كادت أن تدمر القطاع المصرفى برمته ، فقد أنشئت هذه المؤسسات بهدف جمع الودائع من صغار المدخرين واستثمارها فى منح القروض العقارية طويلة الأجل . وقد شهدت هذه الصناديق انتشاراً واسعاً رغم انخفاض سعر الفائدة المدفوع على الودائع؛ لأن المؤسسة الفيدرالية لاستثمارات مؤسسات « الادخار والإقراض » وهى وكالة تابعة للحكومة الفيدرالية ، كانت تضمن الودائع حتى ٤٠ ألفاً من الدولارات لكل صاحب وديعة ، وتفرض رقابة على هذه الصناديق حتى لا تسرف فى المجازفة .

غير أن ارتفاع معدلات الفائدة العامة فى الثمانينيات ، جعل هذه الصناديق عاجزة عن التنافس على الودائع ، فأوقعها ذلك فى مأزق مالى حرج . واستجابة لهذه المشكلات ، بدأت الحكومة تزيد بشكل تدريجى السقوف المفروضة على معدلات الفائدة التى تدفعها هذه الصناديق ، مع رفع سقف الودائع المضمونة إلى مائة ألف من الدولارات . وأدى هذا الإجراء إلى تكبد صناديق الادخار والإقراض خسائر كبيرة فى مجال قروضها العقارية التى كانت معظمها تجمع معدلات فائدة أقل مما كانت المؤسسات تدفعه للمودعين .

وقام الكونجرس استجابة لموجة جديدة من الشكاوى برفع بعض القيود عن هذه الصناديق ، وسمح لها بتوسيع محافظ قروضها التى كانت تقتصر من قبل على

(١) الصراع على القمة - تأليف لستر تارو . ترجمة أحمد فؤاد بليغ - سلسلة عالم المعرفة ، صفحة ٢٨ .

(٢) الاقتصاد الأمريكى . المرجع السابق ذكره ، صفحة ١١٦ .

قروض الإسكان العقاري ، بحيث شملت تقديم قروض استهلاكية وتجارية ، فضلا عن تمويل قروض للعقارات التجارية ، وتم أيضا تحرير بعض الإجراءات التنظيمية التي تتحكم في متطلبات رأس المال . وخوفا من أن يفوتها الركب ، قامت هذه الصناديق بالتوسع في نشاطات مرتفعة المجازفة مثل المضاربة العقارية . وبحلول نهاية الثمانينيات كان عدد كبير من صناديق الادخار والإقراض قد فقد سيولته ، وتلاشى نصف عدد الصناديق الذي كان قائما في عام ١٩٧٠ ، وبحلول عام ١٩٨٩ انتقلت أزمة السيولة إلى المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع ، وتفجرت أكبر فضيحة مالية قومية في التاريخ الأمريكي .

واضطر الكونجرس والرئيس إلى اللجوء إلى إجراء إنقاذى اعتمد على التمويل من عائدات الضرائب خصص له في البداية ٥٠ ألف مليون من الدولارات لإغلاق الصناديق الفاشلة ، وفُرضت قيود على الاستثمارات الجديدة لهذه الصناديق ، وأنشئت وكالة حكومية مهمتها تصفية الصناديق التي تبذرت سيولتها . لكن التكلفة النهائية لعملية الإنقاذ تجاوزت رقم ٢٠٠ ألف مليون من الدولارات ، بل إن هناك تقديرات غير رسمية تشير إلى التكلفة الحقيقية بلغت ٥٠٠ ألف مليون من الدولارات . ومع أن هناك تفسيرات عديدة لأزمة هذه الصناديق ، إلا أن الضغط السياسى المفرط على المنظمين لمنعهم من القيام بواجبهم الوظيفى وفقا للمعايير الاقتصادية الصحيحة ، لعب الدور الرئيسى فى خلق الأزمة .

الإنفاق العسكرى

يمثل الإنفاق العسكرى أحد بنود الإنفاق الرئيسية الذى تتدخل الدولة بموجبه فى تنظيم النشاط الاقتصادى ، وخاصة حينما تكون الدولة المعنية منتجة لسلح وليس مستهلكة أو مستوردة له فقط . فخلال الحرب العالمية الثانية ، حققت الصناعات الأمريكية المنتجة للسلح أرباحا بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت تحققه من قبل ، ورغم التحذيرات المتعددة التى تلقاها الرئيس « هارى ترومان » من مخاطر تنامى القطاع العسكرى على حساب القطاع المدنى من الاقتصاد ، فقد تغلبت المخاوف من أن يؤدى الإلغاء المفاجئ للعقود العسكرية إلى انهيار فورى . ومنذ هذا

اليوم أصبح الإنفاق العسكرى ومشتروات القطاع العسكرى من السلاح عنصراً جوهرياً فى التركيب المميز للاقتصاد الأمريكى وشكلاً من أشكال التدخل الحكومى الذى لا مناص منه .

ومما لا شك فيه أن العلاقة التكافلية والتعاونية التى قامت بين الحكومة كمشتتر للسلاح وداعم لأبحاث التطوير التكنولوجى والتقنى فى مجالات الإلكترونيات والفضاء ، وبين الاحتكارات المنتجة للسلاح والطائرات العسكرية على مدى النصف الثانى من القرن العشرين ، هى التى رسخت وضع الولايات المتحدة كقطب عسكرى أوجد لا منافس له فى القرن الجديد . ومثلت برامج وكالة منتجات البحوث الدفاعية المتقدمة غطاء لكثير من الابتكارات العلمية التى طبقت فيما بعد فى المجال المدنى . وكانت استراتيجيات الإنتاج لأغراض عسكرية تمثل بديلاً مؤقتاً لاستراتيجيات وطنية لمساعدة الصناعات المحلية على اللحاق بالمنتجات المتفوقين فى العالم ، فى حين كانت الحكومة تنفى ذلك ، زاعمة التزامها بقواعد السوق الحرة! .

لكن هذا البديل المؤقت هو فى نظر الكثيرين الآن السبب الحقيقى وراء تخلف الولايات المتحدة فى الصراع والتنافس مع أوروبا واليابان . وهو أيضاً السبب وراء الوضع المتناقض الذى تواجهه أمريكا الآن باعتبارها قوة عسكرية وحيدة ، فى حين أنها فى المجال الاقتصادى لا تمثل إلا قطباً واحداً بين مجموعة من الأقطاب الاقتصادية المتنافسة والمتعاونة فى آن واحد .

فالقوة العسكرية لا تقود إلى القوة الاقتصادية ، وخاصة فى ظل اقتصاد يعتمد على الطلب الاستهلاكى بالدرجة الأولى . ذلك أن تحقيق التفوق العسكرى يتطلب تخصيص قدر كبير من الموارد البشرية والاقتصادية للأغراض العسكرية ، وهو شكل من أشكال الاستهلاك العام الذى لابد أن يقابله خفض فى الاستهلاك الخاص ؛ حتى لا تتأثر الاستثمارات اللازمة لاستمرار نمو الإنتاجية فى القطاع المدنى . لكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال سنوات الحرب الباردة فضلت زيادة الإنفاق العسكرى وحفز الاستهلاك الخاص فى الوقت ذاته . وجاء هذا على حساب تنمية الأصول الثابتة غير العسكرية . وبصفة عامة تشير الدلائل التى تقدمها تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى علاقة سلبية بين الإنتاجية الصناعية وأعباء الإنفاق

العسكري. ففي خلال فترة السبعينيات استخدمت أمريكا ما بين ٥ إلى ٨ ٪ من الناتج القومي الاجمالي لأغراض عسكرية ، أما الألمان فقد استخدموا من ٣ إلى ٤ ٪ واليابانيون أقل من ١ ٪.

وفى المدة نفسها ارتفعت الاستثمارات فى الأصول الثابتة غير العسكرية فى أمريكا من ١٧ ٪ إلى ١٩ ٪ فقط. أما فى ألمانيا فقد ارتفعت من ٢١ ٪ إلى ٢٧ ٪ ، تقريباً وفى اليابان من ٣١ إلى ٣٧ ٪ تقريباً^(١).

فضلا عن ذلك فالإنفاق العسكرى يخضع لقانون تناقص الغلة ، مثله مثل أى نشاط اقتصادى آخر ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تخلصت من مخزونها من الأسلحة الاستراتيجية عبر سلسلة من الحروب التى خاضتها من الحرب الكورية فى الخمسينيات إلى الحرب الفيتنامية فى الستينيات ، إلى سباق التسلح مع الاتحاد السوفييتى ، إلى حرب الخليج الأولى والثانية فى التسعينيات إلى حروب البلقان ، إلى تسليحها المستمر لدول الخليج العربى . ورغم قيادتها لتجارة السلاح العالمية وانشغال وزراء دفاعها بجولات مكوكية لا تتوقف لإبرام صفقات السلاح ، فإن قدرة الإنفاق العسكرى على دفع الاقتصاد تنقلص يوماً بعد يوم^(٢) ، وخلال العقد الأخير من القرن العشرين ، أبرمت أمريكا صفقات سلاح تقدر قيمتها بنحو ١١٧ ملياراً من الدولارات .

يضاف إلى ذلك أنه بعد انهيار وانتهاء الاتحاد السوفييتى وسقوط حائط برلين ، اتجهت معظم الدول إلى خفض ميزانياتها العسكرية ، ولم تعد أمريكا تحتكر تكنولوجيا صناعة السلاح . كما أن الإنفاق العسكرى فى الداخل يعنى أجوراً مرتفعة للمختصين والفنيين وأرباحاً مرتفعة لمنتجات السلاح ، لكنه لا يوفر فرص عمالة كثيفة .

وبمقارنة نتائج العمالة بين القطاعات العسكرية والمدنية ، يتضح وفقاً لدراسة أجرتها جامعة « ميتشجان » أن كل مليار دولار يستثمر فى صناعة السلاح يخلق

(١) الرأسمالية تجدد نفسها ، د. فؤاد مرسى، الناشر: عالم المعرفة ، صفحة ٤٧ .

(٢) منذ عام ١٩٩٠ ورغم انتهاء الحرب الباردة ، صدرت الولايات المتحدة ما قيمته ١١٧ مليار دولار من الأسلحة إلى مختلف دول العالم ، وبينها دول تنتهج النظام الديكتاتورى وتنتهك حقوق الإنسان . ومازالت أمريكا هى المصدر الأول للسلاح فى العالم .

٣٥ ألف فرصة عمل ، بينما يؤدي المبلغ نفسه إذا ما استثمر في الصناعة المدنية إلى خلق ١٥٠ ألف وظيفة في مهنة التدريس ، أو ٧٦ ألف وظيفة في مد خطط النقل البرى وبناء المدن ، أو ٥٠ ألف وظيفة في بناء المدارس .

تحول القطاع العسكرى إلى قطاع دائم فى الاقتصاد الأمريكى الذى كان بحاجة إلى النمو المستمر . وظل الإنفاق العسكرى المباشر وغير المباشر المخصص للبحوث العلمية والتكنولوجية وبرامج افتتاح الفضاء يقطع نسبة ١٠% من الناتج القومى الإجمالى . ومثل الإنفاق العسكرى بديلا للإنفاق العام على مشروعات البنية الأساسية للتخفيف من حدة الأزمات والتقلبات الدورية . فحين تبلغ الأزمة ذروتها ، تغدق الدولة على الاحتكارات العسكرية والمدنية عقودا عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على الحد من الركود وبدء موجة انتعاشية . وكانت برامج غزو الفضاء هي القوة القاطرة للصناعة والتكنولوجيا والبحث والعمالة والانتعاش فى الستينيات ، ثم كان برنامج « حرب النجوم » الذى ابتدعه ريجان « لمواجهة إمبراطورية الشر السوفيتية » فى السبعينيات . وفى الوقت الراهن ، تخضع الإدارة الأمريكية للضغوط الرامية لإقامة نظام صاروخى دفاعى يقى الأمة الأمريكية من أخطار صواريخ وهمية تطلقها دول - يسميها - مارقة خارجة عن القانون الدولى ، مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق ، رغم الاعتراضات الأوروبية والروسية على نشر هذا النظام !! .

ولأن صناعة السلاح هي المجال الذى يمكن للشركات فيه أن تضمن اعتمادات مالية ضخمة بأقل مجهود ، وحيث إن الإنتاج لا يتعرض لمخاطر وتقلبات السوق في ظل العقود الحكومية المضمونة ، فقد نمت علاقة عضوية بين هذه الاحتكارات في القطاع المدنى والدولة ، ونمت بيروقراطية عسكرية ومدنية تتغذى على سباق التسلح المستمر والتطور التكنولوجى اللازم لتطوير السلاح . ومثلت هذه العلاقة العضوية تعويضًا عن تردى الوضع لأمد طويل في القطاعات المدنية من الاقتصاد . فقد مهدت الدولة السبيل العملى لقيام الاحتكارات ، وتم التعاقد مثلا على إنتاج صاروخ « توما هوك » كمشروع مشترك بين كل من شركات « ماكونالد دوجلاس - بوينج و جنرال دينامكس ومركز أبحاث ويليام » . واستطاعت شركة « روكويل » وحدها أن تخرج إلى الوجود ٣٠ ألف منتج تفرع من اشتغالها ٣٠ عامًا فى برنامج غزو الفضاء .

ومثل الإنفاق العسكرى عبئًا على الميزانية الفيدرالية ، وكان المصدر الأساسى لعجز الميزانية الذى استمر منذ الحرب الفيتنامية وحتى منتصف التسعينيات ، الذى تم تمويله فى غالبية السنوات بزيادة الدين العام ، الذى قفز إلى أكثر من ثلاثة آلاف مليار من الدولارات فى عام ١٩٩٠ وامتصت خدمته خمس الإنفاق العام بأسره ، لكنه أسهم فى بعض السنوات فى تعويض عجز الصادرات الأمريكية المدنية عن المنافسة الخارجية بزيادة الصادرات المرتبطة بالقطاع العسكرى .

لكن بغض النظر عن التأثيرات السلبية والإيجابية القصيرة والطويلة الأمد فيما يتعلق بالإنفاق العسكرى ، فإن ما يسترعى النظر ، أن الإنفاق العسكرى والأبحاث الخاصة بتطوير الأسلحة وإنتاج الطائرات العسكرية كان عاملا حاسمًا لتطوير مجموعة من الصناعات من خلال علاقات التكافل والتعاون والاعتماد العضوى المتبادل بين الأفرع العسكرية والمدنية من الاقتصاد الأمريكى ، ولتهينة الأوضاع لنمو الاتجاهات الاحتكارية فى هذه الصناعات ، وعلى رأسها صناعة الطائرات المدنية وأشباه المواصلات وأجهزة الكمبيوتر وفروع الإلكترونيات الوثيقة الصلة بها ، وقد عززت هذه الأوضاع الاحتكارية الهيمنة الأمريكية على كثير من أسواق هذه الصناعات حتى منتصف السبعينيات ، وبعدها بدأ الاقتصاد الأمريكى يعاني من أعراض الوهن الذى أصابه من جراء النقص الحاد فى الاستثمارات فى الأصول الثابتة المدنية (الطرق والمواصلات والبنية الأساسية بصفة عامة) ، وافتقاد الدولة لاستراتيجية تستهدف تنمية الصناعات المدنية وتتوازى مع استراتيجية تطوير الصناعات ذات الاستخدام العسكرى والمدنى المزدوج .

وسنحاول تفصيل بعض جوانب هذا التناقض وتداعياته فى صناعة واحدة هى صناعة الطائرات المدنية والعسكرية ، باعتبارها تجسد هذه العلاقة العضوية ، وتكشف كيف تم تجاهل أيديولوجية السوق الحرة فى تحديد مستقبلها .

تفاعلات خطرة

تمثل صناعة الطائرات المدنية نموذجًا ممتازًا للصناعة الاستراتيجية على المستويين العسكرى والاقتصادى . فإنتاج الطائرات التجارية استراتيجى بالمفهوم العسكرى التقليدى؛ لأن كبار المنتجين لهياكل الطائرات التجارية هم أيضًا منتجون

كبار للطائرات العسكرية. وبدون الصناعة المدنية التي توفر المهندسين والعاملين في هذا المجال ، تصبح المحافظة على قدرة الطيران والفضاء العسكري بطاقة متدفقة مستقلة باهظة التكلفة. ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن الدول الرائدة في صناعة الطائرات التجارية هي أيضًا التي تباع السلاح. والهاجس الأمني وحده هو الذي يملى على الولايات المتحدة وأوروبا الاستمرار في صناعة الطائرات التجارية رغم مخاطرها الكبيرة. كذلك تعتبر صناعة الطائرات التجارية صناعة استراتيجية بالمعنى الاقتصادي وفقًا لمعايير متعددة ، سواء تعلق ذلك بنمو الإنتاج أو الصادرات أو الإنتاجية والابتكار التكنولوجي والأجور العالية والعمالة الماهرة ، وتعد هذه الصناعة أكبر مصدر للدخل في الولايات المتحدة ، وكان المنتجون الأمريكيون يسهمون بحوالي ٨٠ ٪ من أسطول الطيران التجاري العالمي. ومثلت الصناعة رمزًا للهيمنة الأمريكية التكنولوجية والسيطرة على السوق قبل أن تظهر شركة « إيرباص » الأوروبية كمنافس لها في الثمانينيات. وتحقق هذه الصناعة أعلى عائد على عناصر الإنتاج مقارنة بأي قطاع آخر ، كما أنها صناعة يمكن من خلال اتباع « سياسة إفقار الجار - Beggar my neighbour » والمقصود بها القضاء على المنافسين ومنع ظهورهم في الأسواق لتحسين الرفاهية الاقتصادية القومية. ومن خلال التفاعل بين الجانب العسكري الذي يركز على تحسين الأداء والمرونة والجانب التجاري الذي يركز على التكلفة والثقة ، تتضح العلاقة العضوية بين الشقين اللذين يتقاسمان مجموعة متداخلة من مقاولي الباطن وموردي المكونات.

وتتميز هذه الصناعة بالمخاطر التكنولوجية الهائلة والتكاليف الضخمة اللازمة مقدمًا للتطوير ، والحاجة إلى عمالة ذات مستوى تعليمي مرتفع ، والتعلم المستمر مما يدفعها نحو الاحتكار الطبيعي ، وربما إلى منتج واحد يسيطر على السوق العالمية. ويوضح تقرير (Office of Technology and Assessment) لعام ١٩٩١^(١) أن الإنتاج يتم بيعه بالخسارة حتى الوحدة رقم ٧٠ ، ثم تتحول إلى تحقيق الربح إذا أثبت المنتج الجديد نجاحه في السوق. على سبيل المثال فإن تكلفة تطوير طائرة بوينج ٧٤٧ كانت تقدر بمبلغ ١,٢ مليار دولار أي أكثر من ثلاثة أمثال إجمالي رأس

(١) من يسحق من في الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية. تأليف لورا داندريا تايسون. ترجمة الدكتور عبد الحميد محبوب ، الناشر: الدار الدولية للنشر والتوزيع القاهرة ، صفحة ٢٤٥ .

مال شركة بوينج عند تطويرها لهذا النموذج. ومن ثم فإن أيديولوجية السوق الحرة لا يمكن تطبيقها في هذه الصناعة التي تخضع لقواعد السوق الاحتكارية أكثر من قواعد السوق الحرة ولا يمكن أن يكتب لها البقاء بدون دعم حكومي مستمر. وعلى الجانب الآخر تحتاج هذه الصناعة إلى الكفاءة الديناميكية، أي سرعة التغيير التكنولوجي وتنوع الإنتاج. وبما أن تقديم طائرة جديدة ينطوي دائماً على قدر كبير من المخاطرة في حين أن مزايا الاستمرار على طراز ثابت هائلة، فإن المنتج يميل إلى تأجيل الابتكار في صناعته ما لم يتلق تمويلًا لأبحاث التطوير وضمانات ضد عواقب المخاطرة.

ولهذا فقد كان من الطبيعي أن تستفيد صناعة الطائرات طوال معظم تاريخها من الدعم الخارجى الذى تمثل فى الأهداف العسكرية كبديل مؤقت عن السياسة الصناعية المدنية والتخطيط المنظم.

وعلى سبيل المثال، فإن جذور احتكار شركة بوينج لسوق الطائرات النفاثة واسعة البدن وطويلة المدى ومكانتها فى الصناعة العالمية، ترجع إلى استفادتها من تكنولوجيات المحركات والتصميم التى مولتها القوات المسلحة الأمريكية. كذلك لم تنج شركة «ماكدونالد دوجلاس» و«لوكهيد» من المنافسة المدمرة بينهما على سوق الطائرات واسعة البدن متوسطة المدى إبان الستينيات والسبعينيات، إلا بعد أن مثلت عقود الطائرات العسكرية للشركتين طوق النجاة لهما. وفى النهاية اندمجت شركة ماكدونالد دوجلاس مع شركة بوينج فى التسعينيات، وبقيت شركة «لوكهيد» مارتين «وحدها فى ساحة الطائرات العسكرية. وكانت الإدارة الأمريكية قد رفضت فى عام ١٩٩١ اقتراح «ماكدونالد دوجلاس» ببيع ٤٠% من حقوق ملكيتها إلى شركة «تاوان ايروسبيس» لأنها يمكن أن تخلق مشكلة الاعتماد على مورد أجنبى للمكونات فى صناعة الطائرات الأمريكية ككل، ولمورديها الأمريكيين أيضاً.

ويتضح من ذلك أن العقود العسكرية الثابتة من جانب وزارة الدفاع الأمريكية ساعدت هذه الصناعة على التغلب على عقبة التقلبات الحادة فى الطلب على إنتاجها، تبعاً لمراحل الدورة الاقتصادية التى تعوق التخطيط طويل الأجل الناجح لابتكار وإنتاج نماذج جديدة. وإلى جانب ذلك فقد هيات الحكومة الظروف الملائمة للتغلب

على المخاطر من خلال تحقيق التكامل الرأسى بين خطوط النقل الجوى الداخلى ومنتجى المحركات وصانعى الطائرات .

وقد اتخذ الدعم الحكومى أشكالاً متنوعة ، مثل إجراءات التوريد التفضيلية للطائرات المستخدمة للأغراض العسكرية ، ودعم البحث والتطوير فى مجال الطيران والفضاء للأغراض المدنية ، وضمان القروض . بل إن طائرة بوينج ٧٠٧ تم صنعها فى مصنع تم استنجاهه من الحكومة ، وكان كل جيل من الطائرات المدنية يعتمد إلى حد كبير على ما تحقق من تكنولوجيا فى الطائرات العسكرية . ومثل الدعم الحكومى عنصراً لا غنى عنه فى الأوقات التى مرت بها الصناعة بمراحل حرجة فى تطورها ، ومثلت التسهيلات التى قدمت عن طريق البنك الأمريكى للاستيراد والتصدير قناة لتعزيز الصادرات فى الوقت الذى كانت فيه العمليات التجارية للمنتجين الأمريكيين مهددة بسبب انخفاض الطلب الداخلى . واستفادت شركة بوينج بنصيب الأسد من هذا الدعم خلال العشرين سنة الأولى من نشأتها ، عندما كانت أرباحها من العمليات العسكرية تعوض خسائرها فى الأسواق الوطنية . ويمثل هذا الدعم الحكومى الذى قدمته الحكومات الأوروبية لشركة « إيرباص » التى تشكلت من شركة « إيروسبيسال » الفرنسية ، وشركة « بريتش إيروسبيس » البريطانية وشركة « دويتش إيرباص » الألمانية ، ثم انضمت إليها شركة إسبانية وحصلت « إيرباص » على دعم يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٢٦ ملياراً من الدولارات على مدى عشرين عاماً ، سواء اتخذ هذا التعضيد للصناعة الأوروبية شكل الدعم المالى المباشر أو التعاقدات والقروض الحكومية بشروط ميسرة ، وضمانات ضد الخسارة بسبب تقلبات أسعار الصرف والتخفيضات الضرائبية والإعفاء من سداد الديون والنجدة عند الأزمات . وبعد عقدين من الزمان وبحلول عام ١٩٩١ استطاعت شركة إيرباص أن تستحوذ على ثلث السوق العالمية للطائرات النفاثة التجارية الضخمة وحققت التكافؤ التكنولوجى مع شركة « بوينج » التى تقلص نصيبها من السوق العالمية من أكثر من ٦٠ ٪ إلى ٤٥ ٪ وحلت « إيرباص » محل « ماكدونال دوجلاس » كثنائى أكبر منتج للطائرات فى العالم ، بل أصبحت تمثل الآن تحدياً لشركة بوينج فى سوق الطائرات العملاقة التى تحتوى على ٦٠٠ مقعد .

استطاعت شركة « إيرباص » أن تخترق السوق الأمريكية ذاتها عندما عقدت صفقة كبيرة لبيع الطائرات لشركة « بان أمريكان » فى عام ١٩٨٤ التى كانت العميل الرئيسى لشركة « بوينج » ثم خطت خطوة أبعد من ذلك بكسبها عطاءً لإمداد الخطوط الجوية الهندية بنحو ١٢ طائرة فى عام ١٩٨٥ متفوقة بذلك على شركة « بوينج » . وجاء الإعلان عن هذه الصفقة والنجاحات التى حققتها « إيرباص » فى تسويق طائراتها فى شرق آسيا والشرق الأوسط فى وقت تصاعدت فيه الضغوط من جانب الكونجرس ورجال الأعمال الأمريكيين لاتباع سياسة تجارية أكثر صرامة من جانب واحد لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة للمنافسين الأوروبيين . وفى سبتمبر من نفس هذا العام أعلن الرئيس رونالد ريجان عن وضع شركة « إيرباص » فى المرتبة الثالثة فى قائمة الشركات كثيرة الانتهاكات لاتفاقيات التجارة ، وأباح استخدام الفقرة ٣٠١ من القانون التجارى الأمريكى لفرض عقوبات من جانب واحد ضد شركة « إيرباص » .

لكن الحكومة كانت منقسمة بشأن ما يجب اتخاذه ؛ إذ عارضت وزارة الخارجية اتخاذ إجراء يسيء إلى العلاقات الجغرافية السياسية الأوسع مع الأوروبيين ويعرض مصالح الأمن القومى للخطر . بل إن شركة « بوينج » نفسها لم تطلب فرض العقوبات على « إيرباص » لأن أوروبا كانت تمثل أكبر الأسواق الأجنبية بالنسبة لها . وانتهت هذه المصالح المتعارضة إلى إبرام اتفاقية (الجات) عام ١٩٧٩ للطائرات المدنية التى لم تمنع الدعم الحكومى . فقد اقتنع المفاوضون الأمريكيون تدريجياً بصحة الحجج الأوروبية القائلة بأن المساعدات الماضية كانت ضرورية لصناعة ناشئة أو على أساس عدم تكافؤ المنافسة . وأصبح هدف المفاوضات الأمريكى هو وضع قواعد جديدة للتدخل الحكومى فى صناعة راشدة وناضجة عندما يتعلق الأمر بطرح طراز جديد من الطائرات . وكانت نتيجة المفاوضات الشاقة إبرام اتفاق عام ١٩٩٢ الذى قبل مبدأ الدعم الحكومى فى مقابل السماح صراحة باستخدام قوانين التجارة الوطنية لمواجهة الصراعات المقبلة . وكان الحافز الرئيسى وراء قبول الحل الوسط هو عدم قدرة الأسواق العالمية على استيعاب المزيد من الطائرات والخطر من أن يؤدى نشوب حرب معونات إلى تبديد مكاسب الطرفين ودخول منافسين جدد إلى الساحة .

صناعات استراتيجية

ولا تمثل صناعة الطائرات حالة استثنائية تستوجب التدخل الحكومى بسياسة مدنية واعية ومنسقة ، بل يندرج الأمر كذلك على كافة صناعات التكنولوجيا العالية ، وهناك العديد من الأسباب للتركيز على هذه الصناعات :

أولاً : أن لها أهمية كبيرة ومتزايدة فى التجارة بين الدول الصناعية . فقد قفزت صادرات السلع كثيفة التكنولوجيا من ١٢ % إلى ٢١ % فى السنوات التسع عشرة فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٩^(١) واستأثرت سلع التكنولوجيا العالية بحوالى ٣٠ % من إجمالى الإنتاج الصناعى للولايات المتحدة و ٢٠ % فى أوروبا و ٣٥ % فى اليابان . وفيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ انخفضت حصة الولايات المتحدة وأوروبا من الإنتاج العالمى من التكنولوجيا العالية بنسبة ١١ % و ١٧ % على التوالى ، فى حين زادت حصة اليابان بحوالى ٥٩ % ، وبصفة عامة استحوذت أمريكا وأوروبا واليابان على ٧٥ % من إجمالى الصادرات العالمية لمنتجات التكنولوجيا العالية .

وتشكل هذه الصناعات أهمية كبيرة ؛ لأنها تضمن للمواطنين أعلى مستويات المعيشة فى القرن الحادى والعشرين ، وتندرج تحتها صناعات الإلكترونيات الدقيقة ، والتكنولوجيا الحيوية والصناعات الجديدة لعلوم المواد والاتصالات والطيران المدنى والإنسان الآلى والعقول الإلكترونية وبرامج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الإنترنت . وأى من هذه الصناعات يمكن توطئتها فى أى مكان على وجه الأرض إذا توفرت المقدرة العقلية المنظمة من أجل السيطرة عليها ، ولذلك فالميزة التنافسية هى من صنع الإنسان .

وتضمن هذه الصناعات للمجتمع مستوى معيشياً مرتفعاً ؛ لأنها تزيد من القدرة التنافسية التى تعرف بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التى تحقق النجاح فى الأسواق الدولية مع الاحتفاظ للمواطن فى الداخل بمستوى معيشى مرتفع ومستديم . كما أن نجاح هذه الصناعات يؤدى إلى منافع قومية فى الإنتاجية وتطوير التكنولوجيا وخلق فرص عمل مرتفعة الأجر على نحو يرفع القدرة التنافسية القومية .

(١) المرجع السابق ذكره ، صفحة ٤٣ .

غير أن أكثر ما يميز هذه الصناعات ، هو أن التجارة فيها ليست حرة بالمعنى المتداول للأسواق الحرة ، بل تسيطر عليها السياسات الحكومية ، سواء منها الحمائية أو التشجيعية ، والكثير من الحواجز أمام تحرير التجارة فى منتجات التكنولوجيا العالية لا يخضع للقواعد التنظيمية فى ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الحرة المعروفة باسم « الجات » ، كما أن الدول المتقدمة لا تبدى حماساً كبيراً فى إخضاعه لقواعد السوق الحرة أو لقواعد منظمة التجارة العالمية الوريثة الشرعية لاتفاقية الجات .

الأمر الثانى الأكثر أهمية ، هو أن المزايا النسبية فى هذه الصناعات لا تقوم على توفر الموارد الطبيعية ، لكنها مزايا مكتسبة تعتمد على صفات مستحدثة وليست متأصلة . وهى لا تعتمد على المبادرة الفردية بقدر ما تستند إلى التدخل الفعال أيا كان شكله التنظيمى ؛ لتوفير البيئة التعليمية والعلمية اللازمة لتطويرها المستمر . وتعتمد الفروق فى القدرة التنافسية فيها على الفروق البارزة فى كيفية تنظيم الاقتصاديات الوطنية وفى الأهداف الاقتصادية التى تسعى إلى تحقيقها . ولهذا فإن الحكومات فى جميع دول العالم جعلتها خاصية للدعم الخاص . فهى صناعة تتميز بالإنفاق فوق المتوسط على البحث والتطوير ، وبالتوظيف فوق المتوسط للعلماء والمهندسين ، والمهارات التعليمية المكتسبة ، والمنافع الإنتاجية التى يمكن نقلها من صناعة إلى أخرى . ولهذا فإن الصراع فى القرن الواحد والعشرين لن يكون على الاستحواذ على الموارد الطبيعية ، ولكن على اكتساب المهارات ومنافع العمل والتعليم .

وتتأثر هذه الصناعة باقتصاديات الحجم والسبق فى تقديم منتج بعينه والاستحواذ على الأسواق قبل دخول منافسين جدد ، ويختلف تأثرها بالاستثمار الأجنبى فيها بدرجة نضجها . فإذا كان لدى البلد المستقبل للاستثمار الأجنبى قدرات تكنولوجية عالية ، فالأرجح أن يعزز الاستثمار الأجنبى الاقتصاديات المحلية ، وفى المقابل إذا كان للبلد المستقبل قدرات تكنولوجية محدودة ، فمن المحتمل أن يؤدى الاستثمار الأجنبى إلى طرد المنافسين المحليين وزيادة حد نقص تلك القدرات . وبالتالى فإن السياسة الحكومية تمارس تأثيراً مهماً فى تحديد أنواع الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يمكن قبوله أو رفضه .

وبمعنى آخر فإن التنافس الاحتكارى بين عدد محدود من المنتجين (احتكار القلة) والتفاعل الاستراتيجى بين المنشآت والحكومات - وليس اليد الخفية لقوى السوق - هو الذى يتحكم فى المزية التنافسية والتقسيم الدولى للعمل فى صناعة التكنولوجيا العالية . ويعتمد هذا بدوره على قدر ما يوظفه القطاع الخاص من استثمارات فى مجال البحث والتطوير وكفاءته فى توزيع الموارد فى هذا الصدد . ونظرًا لاعتماد الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية على نظم الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية التى يتم تطويرها فى السوق التجارية ، فقد أصبحت الصناعات التكنولوجية على رأس الصناعات الاستراتيجية التى تحظى بدعم من ميزانيات البحوث العسكرية .

وعلى مدى عقد الثمانينيات كانت الصناعات التكنولوجية العشرة الأولى العالية - وفقًا لتصنيف وزارة التجارة الأمريكية - تمول بنسبة ٦٠ ٪ تقريبًا من البحث والتطوير بالقطاع الخاص الأمريكى . وكان مجمع الإلكترونيات (أجهزة الكمبيوتر والاتصالات والمكونات الإلكترونية والمعدات السمعية والبصرية) ومجمع الطيران والفضاء (الطائرات والصواريخ) يستأثران بثلثى إجمالى ميزانيات البحث والتطوير فى مجال التكنولوجيا العالية . ونظرًا لقيمتها العسكرية ، تلقت المعدات الفضائية ومعدات الاتصال والمكونات الإلكترونية ٨٠ ٪ تقريبًا من كل الأموال الفيدرالية المخصصة للبحث والتطوير الصناعيين .

نقطة تحول

حظيت معظم الصناعات التكنولوجية العالية بدعم غير مباشر من وزارة الدفاع وخاصة فى مجالات البحث والتطوير . وكما هيأت الإدارة الحكومية البيئة المناسبة لنجاح صناعة الطائرات المدنية فى بدايتها ، فقد دعمت أيضًا صناعة أشباه الموصلات لهيمنتها الاستراتيجية . وخلال السنوات الأولى لظهور هذه الصناعة كانت القوات المسلحة تشتترى ما يقرب من مائة فى المائة من إنتاج الصناعة ، وبلغت النسبة ٤٠ ٪ فى عام ١٩٦٨ ، بالإضافة إلى اتساع مشترياتها من أجهزة الكمبيوتر التى تدخل أشباه الموصلات فى إنتاجها . وقد أدت هذه المشتريات المباشرة وغير المباشرة إلى تقليل مخاطر الاستثمار فى مجالات البحث والتطوير والتغلب على

العيوب الإنتاجية دون التعرض لخسائر مادية. وكذلك وفرت الإدارة الفيدرالية المعلومات التكنولوجية اللازمة للتشغيل من خلال الاستثمارات الفيدرالية الضخمة المخصصة لتمويل البحوث في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية التي أتاحت هذه المعلومات مجانًا. بل وتدخلت الإدارة الفيدرالية لمنع دخول منافسين جدد على الصناعة بالتغاضي عن فرض القوانين المناهضة للاحتكار على شركات كبيرة مثل «آي. بي. أم» وشركة التلغراف والتليفون^(١) AT&T ونظمت عملية تبادل التكنولوجيا بين الشركات المنتجة لأشباه الموصلات إلى تنظيم براءات الاختراع. ففي عام ١٩٦٥ كانت أربع شركات تجارية تستحوذ على ٦٩ ٪ من السوق المحلية. وحتى منتصف السبعينيات كان ٧٠ ٪ من الأموال المخصصة للبحث والتطوير في مجال أشباه الموصلات يتركز في تطوير التكنولوجيات ذات التطبيقات العسكرية، لكن مع بروز المنافسة اليابانية القوية للتكنولوجيات ذات التطبيقات التجارية تغير الاتجاه، ومثّل إنشاء برنامج تعاوني للبحث والتطوير (عام ١٩٨٨) الذي أطلق عليه اسم برنامج «سيماتيك - SEMATECH» نقطة تحول. فقد ضم هذا البرنامج العديد من الشركات الأمريكية لتطوير ونشر تكنولوجيا أشباه الموصلات المتقدمة. وكان تعبيراً عن قلق الصناعة من المنافسة القوية للمنتجين اليابانيين، وقد خصص للبرنامج في السنوات الخمس الأولى ميزانية قدرها ٢٠٠ مليون من الدولارات سنوياً، قدم أعضاء الصناعة ما يعادل نصف هذا المبلغ وقدمت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والمحليات النصف الآخر. وجاء نصف الدعم الحكومي من وكالة البحوث الدفاعية المتقدمة. وعكس البرنامج الجديد تكيف وزارة الدفاع مع الحقائق الجديدة وأهمية تطوير التطبيقات المدنية والتجارية للأغراض العسكرية، في حين كانت الابتكارات في الماضي توضع لأغراض عسكرية يكون لها منتجات تجارية. فما يريده العسكريون من رقائق أشباه الموصلات ذات الأداء الفائق ليس هو ما يلزم الصناعة المدنية من منتجات موثوق بها ورخيصة الثمن.

وما استهدفناه من العرض السابق بكل تفاصيله وتعقيداته هو تبديد الاعتقاد

(١) من يسبق من ؟ - المرجع السابق ذكره، صفحة ١٣٩٠

الشائع بأن النموذج الأمريكى للرأسمالية يقوم على رفع يد الدولة عن الاقتصاد . فاليد الخفية للدولة لم ترفع مطلقاً عبر المراحل التاريخية المتعددة وظلت تقوم بأدوار مختلفة ، كداعم للصناعة الوطنية ومنظم للمنافسة ومناهض للاحتكار أحياناً ومهيئ له فى أحيان أخرى ، وفقاً لما تقتضيه ظروف الصناعة ذاتها ، مثل صناعة الطائرات المدنية ، وحام للدخول الزراعى . ومثل الإنفاق العسكرى الضخم عنصراً حيوياً فى تطوير الإنتاجية وإقامة صناعة ناجحة للطائرات وأشباه الموصلات وغيرها من صناعات التكنولوجيا العالية . بل وتتدخل الدولة للقيام بدور إيجابى باعتبارها مصدراً للمبادرة ولإعادة توزيع الدخل القومى .

وفى الفترة القصيرة التى جرى فيها تقليص بعض الأنشطة الحكومية فى الفترة الرئاسية الأولى للرئيس ريجان ، برزت العديد من مظاهر الفوضى فى شكل أزمة مؤسسات صناديق الادخار والإقراض ، التى كلفت الحكومة ثمناً باهظاً لإصلاحها فيما بعد ، وانهيار البورصة فى يوم الإثنين الأسود . وفى المجالات التى لم تقم فيها الدولة بدور مباشر ، تراجعت القدرة التنافسية الأمريكية فى العديد من الصناعات التقليدية ، مثل صناعات الصلب والسيارات والكيمائيات والنسيج ، رغم أن الدولة كانت تدعمها بطريق غير مباشر باستخدام أدوات السياسة التجارية .

ربما كان الكثير من النقد الذى يوجه إلى التدخل الحكومى الآن يعود إلى أن الكثير من أشكال هذا التدخل جاء لخدمة المصالح الخاصة ، ولم يهدف إلى توفير الاستثمارات التى ترتقى بمستوى المجتمع بكامل قطاعاته التعليمية والعلمية والصحية ، وكذلك لأن التدخل بالإنفاق العسكرى الضخم قد أحدث تشوهات فى الهيكل الصناعى قلصت قدرته التنافسية . ولهذا فإن المطلوب بإلحاح الآن ليس هو رفع يد الدولة عن الاقتصاد ، ولكن توجيهها لخدمة انتهاج سياسة صناعية مدنية ترتقى بالقدرة التنافسية الأمريكية فى مواجهة تحديات العولمة .

أما فيما يتعلق بالمبادرة الفردية ، فقد أوضحنا أنها لا تعمل فى كل الحالات بطريقة إيجابية ، وأن المبادرة الفردية قد لا تفيد فى مجال صناعات التكنولوجيا العالية التى تعتمد على مزايا مكتسبة يتعين على الدولة التدخل لتوفيرها وتطويرها . كما أن الاقتصاد على هدف تضخيم الربح لا يضمن الحفاظ على مصالح الأمن

القومى والأسواق ، وخاصة إذا كانت الأطراف المنافسة تلجأ إلى عمليات الغزو الاستراتيجية للأسواق بغض النظر عن معيار الربحية .

ولا توجد الآن دولة رأسمالية لا تأخذ بهذا القدر أو ذاك من نظام التخطيط لترشيد عمل آليات السوق ؛ لأن الاقتصاد الرأسمالى وصل إلى درجة من نمو القوى الإنتاجية وجماعيتها وتدويلها بحيث صار التخطيط أمراً ضرورياً . ويتخذ هذا التخطيط شكل برامج استثمارية تتولاها الدولة بنفسها مباشرة فى صورة قطاع الدولة ، ومن خلال الموازنة العامة تلعب الدولة دوراً مباشراً فى تخصيص الموارد ، أو من خلال برامج تنسيق طويلة الأجل للاستثمارات الخاصة واقتراح أهداف ذات أولوية على المستوى القومى ، تتولى الدولة تدعيمها بإعداد برامج معلومات مهمتها التنبؤ بالأوضاع المقبلة للسوق ، للحد من درجة عدم اليقين وتحسين آليات السوق من خلال التعاون المشترك بين الدولة والمشروعات الخاصة .

ويتنافس هذا التخطيط على المستوى القومى مع التخطيط على مستوى المشروع الذى تضعه الاحتكارات الكبرى متعددة الجنسيات أو متخفية القوميات ، وبحيث يحل النشاط المخطط لتنمية الإنتاج محل تلقائية آليات السوق . فلا يستطيع مشروع ينشط على الصعيد الدولى أن يعمل بدون استراتيجية دولية تخطط لفترة طويلة مقبلة ، وتعبئ الإمكانات الفعلية والاحتمالية للمشروع وراء أهداف طويلة الأمد ، جوهرها تنظيم الربح على الصعيد العالمى . فإذا كان هذا هو ما يتطلع إليه النموذج الأمريكى للرأسمالية فى المستقبل ، فلماذا إذن هذا الإصرار والضغط المستمر والتكرار المثير للملل بشأن فضائل رفع يد الدولة عن الاقتصاد فى الاقتصاديات الناشئة ؟!

* * *

الفصل الخامس

العلاقات الأمريكية من روسيا إلى المكسيك

- ١- اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية
نحو روسيا المعاصرة د. رضا شحاته
- ٢- الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات
من نوع خاص جداً كريمة كيرلس
- ٣- العلاقات الإيرانية الأمريكية محمد صادق الحسيني
- ٤- فيتنام ... مغامرة فاشلة سهير جبر
- ٥- المكسيك ... تاريخ دموى سهير جبر

اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة

د. رضا شحاته

سفير مصر فى روسيا

تمهيد:

اتجاهات السياسة الأمريكية المعاصرة نحو روسيا الاتحادية فى العقد الأخير من القرن العشرين ، ومن قبل نحو الاتحاد السوفييتى عبر خمسة عقود مضت - تمثل عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية - تكاد تكون فى جوهرها ومجملها هى اتجاهات العلاقات الدولية المعاصرة التى شهدت حربين عالميتين وحروباً باردة ، ووفقاً دولياً ، ومواجهات إقليمية وصراعات بالوكالة عبر أطراف ثالثة ، وكادت تصل بالعالم المعاصر فى لحظات دقيقة لا تنسى إلى حافة الهاوية .

العلاقات الأمريكية السوفييتية ، أو بالأحرى الأمريكية الروسية باعتبار ما طرأ على الموازين العالمية منذ انهيار الاتحاد السوفييتى فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ ، سواء نظرنا إليها من منظور السياسة الخارجية الأمريكية ، أم تناولناها من منظور سياسات الاتحاد السوفييتى فى أوروبا وآسيا والعالم العربى أو أمريكا الوسطى ، فإنها ستظل لسنوات قادمة ، هى المادة الأولية الحية لتاريخنا المعاصر ، التاريخ الذى سجل ظهور الأحلاف العسكرية ثم تحللها ، وسجل بناء حائط برلين ثم سقوطه ، وشهد دخول القوات السوفييتية أفغانستان ثم انسحابها ، وعاصر الصراع الصينى السوفييتى فى الستينيات ، والشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا ونحن على مشارف الألفية الثالثة ، والقاسم المشترك لهذه الأحداث الكبرى هو التفاعل - مرة أخرى - مع السياسة الخارجية الأمريكية فى آسيا ، بل مع استراتيجيتها الدفاعية العالمية .

الأحداث الكبرى والتطورات الفاصلة فى النصف الثانى من القرن العشرين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بل وخلالها ، حتى مطلع الألفية الثالثة التى نعيش أيامها الآن ، ليست إلا قصة السياسة الأمريكية تجاه روسيا ، هذا البلد الذى لا تزال الحيرة تتملك شعوبه ، أهو شعب أوروبى أو شعب يورواسيوى ؟ تجاه هذا البلد الذى يمتد فى جغرافيته من البلطيق عبر جبال الأورال إلى المحيط الهادى ، ومن أقصى الشمال فى مناطق سيبيريا الجليدية إلى أقاليم الجنوب حيث ترتفع قمم جبال القوقاز الشاهقة ، ذلك الممر والمعبر لهجرات الشعوب إلى بحر قزوين والبحر الأسود ، وشبه جزيرة القرم إلى الشرق الأوسط .

روسيا هى ذلك البلد الذى تفصل سلاسل جبال الأورال بين جزئه الأوروبى وجزئه الآسيوى ، وتمتد فى شخصيته ثقافة الشرق والغرب ، وروح وعبقريّة الثقافة الأوروبية الحديثة ، والشخصية الآسيوية الشرقية التى انطلقت من قبل من أواسط آسيا لترسم تاريخ هذه البلاد فى عهدها المتواصلة من حروب بين التتار والسلاف فى القرون الوسطى ، أو بين الروس والفرنسيين فى التاريخ المعاصر ، أو بين الروس واليابان فى مطلع القرن العشرين ، والروس والألمان فى أربعينيات القرن الماضى .

عبر حروب الماضى البعيد أو القريب ، كانت القومية الروسية تخرج دائماً من حروبها وقد احتفظت لروسيا بحدودها وذاتيتها ، وأكدت فى دفاعها عن الأراضى الروسية ملامح الشخصية الروسية التى أثرت جغرافية البلاد تأثيراً حاسماً فى صياغتها ورسم ملامحها التى تتصف « بالنزعة الدفاعية » ونزعة الشك والريبة ، ونزعة الانتظار والتربص الطويل قبل الانقضاض ، وقد يكون هذا كله فى شكل ثورة ، أو عنف ، أو رد فعل يصل فى حدته إلى الحدود القصوى ، وهى الصفات التى اتسمت بها سلوكيات سياستها الخارجية فى تفاعلها مع القوى الكبرى المنافسة لها فى التاريخ المعاصر والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .

ظلت روسيا عنصراً حيويًا مؤثرًا فى الأمن الأوروبى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، وخاصة منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وطوال القرن العشرين بحريه العالميتين الأولى والثانية ، وفى مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى الحرب الباردة حتى نهايتها مع اقتراب القرن العشرين من نهايته (١٩٨٩) .

فى القرون الحديثة ، القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، اتسعت حدود روسيا على حساب دول مجاورة مثل بولندا والسويد والإمبراطورية العثمانية ، وضمت إليها آلاف الأميال المربعة من السكان غير الروس ، وضمت إليها أراضي شاسعة فى آسيا بحيث أصبحت جغرافيتها تمتد عبر إحدى عشر منطقة زمنية ، وأصبحت أضخم بلاد العالم من حيث المساحة .

فى القرن الثامن عشر سيطرت القوات الروسية على برلين فى حرب السنوات السبع ١٨٧٨ ، بل إن الحرب العالمية الأولى نشبت نتيجة للتنافس بين روسيا والإمبراطورية النمساوية المجرية فى البلقان .

إلى جانب هذا التأثير والحضور الروسى المستمر على الساحة الأوروبية عبر عدة قرون ، فقد لعبت دائماً دور عامل التوازن فيما بين الدول الأوروبية ، وخاصة تجاه الدول التى كانت تسعى لتحقيق سيطرة شاملة على أوروبا (دور روسيا التاريخى فى إلحاق الهزيمة بنابليون فى مطلع القرن التاسع عشر ، وإلحاق الهزيمة بقوات هتلر فى منتصف القرن العشرين . ومع أن الحرب العالمية الأولى ، ثم الحرب الأهلية - بعد الثورة البلشفية ١٩١٧ كانت قد أنهكت روسيا الشيوعية ، فهى قد أوشكت على السيطرة على مدينة وارسو ١٩٢٠ ، ثم سيطرت بالفعل على وسط أوروبا وشعبها بعد هزيمة ألمانيا ١٩٤٥) .

الموقع الجيوسياسى لروسيا فى قلب أوراسيا (ذلك الامتداد الهائل بين قارتى أوروبا وآسيا) جعل منها قوة قارية هائلة تنتمى للقارة الأوروبية . وقوة هائلة بنفس القدر تنتمى لمنطقة آسيا والباسيفيك ، مما جعلها فاعلاً أساسياً لا بديل عنه فى قارتى أوروبا وآسيا فى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ، وهى أوضاع استراتيجية فريدة فرضت على السياسة الأمريكية - سواء فى العهد السوفييتى بالأمس أم فى عهد روسيا الاتحادية اليوم - أن تختار الاستراتيجية الصحيحة والفعالة فى التعامل مع السياسة الروسية فى المستقبل .

أما الولايات المتحدة فقد كان دخولها الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١ إيذاناً بصعودها مسرح الأحداث العالمية والتاريخ المعاصر ، قوة عالمية فاعلة تؤثر فى

مصير ومسار موازين الحرب فى ساحات القتال الأوروبية والأطنطية والآسيوية والإفريقية ، ولترسم مع حلفائها فى الحرب ملامح الصورة وتفاصيلها لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

حددت السياسة الأمريكية خلال سنوات الحرب تحالفاتها ، فيما أطلق عليه التحالف الرباعى ، الذى انضم إليه بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى بعد غزو هتلر للجبهة الشرقية ، ووسعت دائرة الحركة أمام الاستراتيجية الأمريكية فتجاوزت الدائرة الأوروبية الأطنطية لتصل إلى الشرق الأقصى وإلى الشرق الأوسط ، ولتتدخل مع دوائر النفوذ البريطانى والفرنسى فى المستعمرات حيثما دارت المعارك بين قوات الحلفاء وقوات المحور .

واجتمع الحلفاء فرانكلين روزفلت وجوزيف ستالين وونستون تشرشل فى « يالطا » فى شبه جزيرة القرم - أوكرانيا الحالية - فى فبراير ١٩٤٥ لرسم وتحديد مناطق النفوذ والتخطيط لعالم ما بعد الحرب ، والتقوا مرة ثانية فى إحدى ضواحي العاصمة الألمانية برلين - بوتسدام فى أغسطس ١٩٤٥ لوضع اللمسات الأخيرة على خريطة أوروبا وخريطة ألمانيا بعد هزيمة النازية .

كانت الاستراتيجية الأمريكية ترسم للعالم ولأوروبا - بعد الحرب - صورة ونموذجاً من صنعها لتقيم مع حلفاء الحرب أنماطاً جديدة من العلاقات الدولية ، أرست فيها مبادئ الأمم المتحدة التى كتب ميثاقها فى المدينة الأمريكية سان فرانسيسكو ١٩٤٥ .

كانت صورة العالم ما بعد الحرب ونموذج العلاقات الدولية التى خططت لها مع حلفاء الحرب أبعد ما تكون عن الواقع الذى ينتظر السياسة الأمريكية بعد شهور قليلة من رفع أعلام الحلفاء على مدينة برلين رمز النصر لحلفاء الحرب - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - لتصبح بعد ذلك رمزاً للمواجهة والحرب الباردة ، بل قلب الحرب الباردة التى استمرت خمسين عاماً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حتى انهار سورها فى سبتمبر ١٩٨٩ .

قصة السياسة الأمريكية واتجاهاتها نحو الاتحاد السوفيتى ، وبعبارة أخرى قصة

الصراع الأمريكى السوفييتى هى قصة الحرب الباردة وقصة العلاقات الدولية المعاصرة بتعهداتها وأزماتها وحروبها ومواجهاتها ولحظاتها الحرجة .

كان لصناع السياسة الأمريكية وصناع السياسة السوفييتية بصماتهم وآثارهم فى توجيه مسار الصراع تارة نحو الوفاق ، وتارة إلى طريق الافتراق . تارة نحو التحدى وتارة نحو التحدى المضاد . مرة نحو الصدام ومرات عديدة باتجاه التراجع . .

تعددت دوائر الصدام فى برلين وفى فيتنام وفى كوريا وفى كوبا وفى الشرق الأوسط وفى أفغانستان وفى أفريقيا ، واستخدمت فيها مؤتمرات القمة ، والمواجهات النووية وديبلوماسية المؤتمرات والمواثيق والمعاهدات والرسائل الشخصية ، عبر عقود خمس مضطربة بالحروب والمفاوضات والسلام زاهرة بالصعود والهبوط . شهدت التورط فى الحرب ، وشهدت الانسحاب المهين ، وشهدت سقوط الزعماء وسقوط الرموز . حققت للسياسة الأمريكية نصراً بلا حرب كما يقول الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون ، وعلى إمبراطورية الشر - كما يقول الرئيس رونالد ريجان - وشهدت سقوط الإمبراطورية أو ربما إسقاطها على يد الرئيس السوفييتى السابق جورباتشوف ، وشهدت عودة الروح - مرة أخرى بعد سنوات السقوط - عندما تولى الحكم فى روسيا شاب فى الأربعينيات من عمره تربى فى قلب المؤسسة التى أدارت الصراع والحرب الباردة مع « الإمبريالية العالمية » وذلك هو فلاديمير بوتين الرئيس الجديد لروسيا المعاصرة ، ليكتب صفحة جديدة من تاريخ بلاده بمفهوم إستراتيجى جديد وبسياسة خارجية نشطة ، وعقيدة مستحدثة للأمن القومى ، يرمز فى كل ذلك إلى نظرة روسيا للعالم فى مطلع الألفية الثالثة . كيف تفاعلت السياسة الخارجية الأمريكية مع هذه المشاهد المثيرة فى السياسات السوفييتية التى كانت تتحرك على اتساع العالم كله ؟ وكيف تصدت لها السياسات السوفييتية فى عهود ستالين وخروشوف وبرچينيف وجورباتشوف ويلاتسين ثم بوتين ؟

وكيف تحركت السياسات الأمريكية والسوفييتية على رقعة الشطرنج الكبيرة - فى دول العالم فى أوروبا والشرق الأقصى والأوسط عبر هذه العقود الخمسة منذ ترومان وأيزنهاور وكينيدى وچونسون ونيكسون وكارتر وريجان ثم بوش وكلينتون ؟

من كانوا صناع القرار فى موسكو وواشنطن ، ومن كانوا وراء قرارات الصدام والمواجهة وسياسات الوفاق والردع والتفاوض ؟

مشاهد مثيرة ولحظات حاسمة فى تطور السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى بالأمس وروسيا المعاصرة اليوم ؛ وسأظل من المؤمنين أن التاريخ المعاصر بلا وثائق ، وشهادات الشهود هو من قبيل الروايات ؛ فيها من الخيال أكثر مما فيها من الحقيقة والصدق .

والوثائق الأصلية لصناع القرار والسياسة ، هى مادة الصفحات التالية لأخطر فصول الصراع الأمريكى السوفييتى فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وهى مع ذلك ستظل مجرد صفحات معدودة وستظل بحاجة دائمة إلى الإضافة والشرح والتفصيل .

حلفاء فى الحرب خصوم فى السلام

يميل كثير من المؤرخين والدارسين للعلاقات الدولية إلى القول بأن أصول الحرب الباردة أو بدايتها ، تعود إلى السياسات التصادمية التى انتهجتها قيادات الاتحاد السوفييتى والإدارات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذه الرؤية صحيحة إلى حد كبير ، إذا تمثلنا شكل ومضمون التحالف الكبير على حد تعبير الرئيس الأمريكى « فرانكلين روزفلت » إبان الحرب العالمية الثانية .

بعد « تحالف رباعى » كان يضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين ، أعلن فى أكتوبر ١٩٤٣ ، استمرار الحرب ضد دول المحور حتى تتحقق الأهداف المشتركة بتحرير الشعوب المتحالفة من خطر العدوان والانتقال من الحرب إلى السلام وإقرار الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليها ، بعد مثل هذا التحالف الكبير ، ومثل هذه التعهدات التى جمعت الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة - طويت صفحات الحرب العالمية الثانية وهدأت عواصفها التى هدمت كيانات دولية قائمة وأقامت مكانها كيانات جديدة .

وتفجرت الخلافات بين الحليفين الكبيرين بعد زوال الخطر العسكرى الألمانى الذى وحد بين الأهداف السوفييتية والأهداف الأمريكية وأهداف الحلفاء .

بعد صدور إعلان تاريخى فى يناير ١٩٤٢ عن الأمم المتحدة « لإقامة تنظيم دولى جديد على أساس المساواة فى السيادة لكل الدول المحبة للسلام ، وللتعاون فيما بينها ومع الدول الأخرى فى الأمم المتحدة لتحقيق اتفاق عام حول تنظيم التسليح ما بعد الحرب » ، بدأت الخلافات تتسلل إلى لقاءات الحلفاء ، خاصة بعد مؤتمري « يالتا » و« بوتسدام » عام ١٩٤٥ اللذين أرسيا أسسا جديدة تقوم على تقسيم العالم - خصوصا فى أوروبا الشرقية - إلى ما يشبه مناطق النفوذ ما بين الحلفاء المنتصرين بالأمس القريب .

بعد سياسة الصداقة والتحالف التى انتهجها الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ، وقبل تولي هارى ترومان - كانت رؤية فرانكلين روزفلت أن أمريكا والاتحاد السوفييتى والمملكة المتحدة هم « مهندسو النصر » فى العالم ، أو بالأحرى مجلس إدارة العالم ، مهمته فرض الأمن والسلام ، ورغم إدراكه للاختلافات الهائلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، كان روزفلت حريصا على ألا يهدم « التحالف الكبير » بعد انتهاء الحرب، بل وبنى سياسة أمريكا على أساس كسب ود الاتحاد السوفييتى بعد الحرب العالمية الثانية .

إلا أنه بعد مؤتمر « يالتا » فى فبراير ١٩٤٥ ، وبعد أن وقع ستالين إعلان أوروبا المتحررة الذى التزم فيه الاتحاد السوفييتى باحترام حق الشعوب فى اختيار نظم الحكم التى يعيشون فى ظلها ، لم يحترم تعهداته بإقامة انتخابات حرة فى بولندا ، وسعى إلى فرض النظام الشيوعى والهيمنة السوفييتية ، وتحققت شكوك ترومان الذى اتسمت سياسته - بعد فرانكلين روزفلت - بأنه شديد للريبة فى الاتحاد السوفييتى ، وكان ينظر إليها كـ « دولة بوليسية شمولية » تشترك فى الصفات « مع العدو النازى » ، وحين قام هتلر بغزو الاتحاد السوفييتى ذكر « السناطور ترومان » - قبل تولي الرئاسة - فى مذكراته - « إذا رأينا ألمانيا تنتصر ، فلا بد أن نساعد روسيا وإذا رأينا روسيا تنتصر فلا بد أن نساعد ألمانيا » وهو ما حدث فى سنوات لاحقة لهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية .

كذلك كتب ترومان فى مذكراته مؤكداً شكوكه فى السوفييت ، يقول « إنه لا يؤمن بالدولة الشمولية سواء كانت روسية أم ألمانية أو إسبانية أو يابانية ، وأن النظام

السوفييتي الملحد المشوه لن يكتب له الحياة . وكان ترومان يؤمن إيمانًا عميقًا بنهج سياسة « الشدة والقوة » تجاه الاتحاد السوفييتي وما أقرب الشبه بين ترومان في الأربعينيات ورونالد ريجان في الثمانينيات ، وهو الذى وصف الاتحاد السوفييتي بـ « إمبراطورية الشر » .

وإذا كان ترومان - فى تقدير كثير من المؤرخين - هو الذى أطلق الحرب الباردة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن رونالد ريجان - كما سنتناول فى موضع لاحق ، هو الذى بدأ الحرب الباردة الثانية ٨١ - ٨٨ بأن طرح مبادرة الدفاع الاستراتيجي الشهيرة كتحدى استراتيجي وتكنولوجي واقتصادي للاتحاد السوفييتي ، أتى ثماره عام ٨٩ - ٩١ .

بنى ترومان سياسته تجاه الاتحاد السوفييتي على أساس أن السياسة الشمولية السوفييتية لا تختلف عن الشمولية النازية ، وأنه لا سبيل إلا باحتواء السياسة التوسعية السوفييتية من خلال تطبيق سياسات المعونة الاقتصادية والعسكرية ، أو حتى بالقوة المسلحة - وعلى المدى البعيد واتباع سياسة الاحتواء - ولا مبالغة فى القول أن سياسة ترومان - بعد الحرب العالمية الثانية - التى ارتكزت على استراتيجية الاحتواء ، حددت نهج السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي لمدة ٣٥ عامًا ، وكانت هذه الشكوك الأمريكية فى الأهداف السوفييتية فى عهد ستالين بعد الحرب الثانية (٤٥ - ٥٣) وراء إطلاق سياسة الحرب الباردة .

يرى المؤرخون الأمريكيون ، وعلى رأسهم عميدهم مؤرخ العلاقات الأمريكية السوفييتية « جورج كينان » فى أطروحته التاريخية عن « الاحتواء » (وكان يترأس جهاز التخطيط السياسى بوزارة الخارجية فى الأربعينيات) أن أصول الحرب الباردة التى شنتها الإدارة الأمريكية على الاتحاد السوفييتي تكمن فى السياسة التوسعية السوفييتية ، وفى الاستراتيجية السوفييتية التى تقوم على دعم القدرات العسكرية السوفييتية إلى درجة تحول دون تعرض الاتحاد السوفييتي لأى تهديد فى أوروبا وفى سياسة وتحويل جزء كبير من دول أوروبا إلى النظام الاشتراكي ، وانتهاج سياسة خاصة تجاه ألمانيا تهدف إلى تحويلها إلى دولة لا تمثل أى خطر أو

ضرر على الاستراتيجية السوفييتية من خلال سياسة التقسيم ، والاحتلال ونزع السلاح .

تجسدت الأهداف الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي في تقرير تاريخي وخطير للسفير السوفييتي في لندن ، « إيفان مايسكي » عام ١٩٤٥ إلى نائب وزير الخارجية السوفييتية « مولوتوف » يحدد فيه الأهداف السوفييتية في أوروبا والعالم ، وصف فيه الولايات المتحدة « أنها قلعة للإمبريالية ، شديدة القوة ، تسعى للتوسع في الغرب وفي آسيا وإفريقيا والباسيفيك - وهذا التوسع ليس توسعاً عسكرياً أو إقليمياً بل توسعاً مالياً واقتصادياً بدافع من التجارة والتقدم التكنولوجي الأمريكي » وحذر مايسكي من أن العالم سوف يواجه تحدياً أمريكياً .

هكذا كانت الشكوك الأمريكية في الاتحاد السوفييتي ، والشكوك السوفييتية في النوايا الأمريكية ، وكانت التطورات على الساحتين الدولية والأوروبية تتجه إلى تعميق الشكوك بين الجانبين والاقتراب من نقط الصدام والاحتكاك والمواجهات .

كان انفراد الولايات المتحدة بامتلاك الأسلحة الذرية وإصرار الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٤٩ على فرض خطة على الأمم المتحدة للرقابة على الأسلحة النووية وخطرها (خطة إنشاء لجنة الطاقة الذرية التي تحولت فيما بعد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية) مصدرًا أساسياً لشكوك ستالين ، والقيادة السوفييتية تجاه الولايات المتحدة ، ومثاراً لمخاوف عميقة لدى قيادات الاتحاد السوفييتي بأن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تهدف إلى بسط الاحتكار والسيطرة على الصناعات النووية .

ورداً على الاحتكار أو الانفراد الأمريكي بالطاقة النووية والأسلحة الذرية استطاع الاتحاد السوفييتي في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ إجراء تفجير الذرة الأولى ، فأنار ردود فعل أمريكية بعيدة المدى وأطلق سباقاً للتسلح النووي لم يتوقف حتى انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات ، أي بعد أربعين عاماً تماماً ، بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ .

أعلن ترومان في بيان أمام الشعب الأمريكي في ذلك التاريخ أنه كانت هناك أدلة على التفجير الذري السوفييتي خلال الأسابيع السابقة على سبتمبر ١٩٤٩ . وذلك

اليوم نفسه الذى أسست فيه الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسى فى خطوة استراتيجية تاريخية لمواجهة التحديات العسكرية والنووية السوفيتية ، فدخلت العلاقات الأوروبية والعالم بعد ذلك عصر الأحلاف العسكرية والقواعد ما بين حلف شمال الأطلسى ، ثم حلف وارسو فيما بعد ، فى تكتلين عسكريين متصارعين يتنازعان سياسياً وتكتيكياً فى مناطق النفوذ السوفيتى فى شرق أوروبا وفى مناطق العالم الأخرى على المسرح الآسيوى تارة أو تاريخين فى حروب كوريا وفيتنام ، وعلى المسرح الأوروبى تارة ثالثة ورابعة فى ثورات المجر وتشيكوسلوفاكيا وفى أزمات برلين ، وعلى مسرح الشرق الأوسط فى حروبه المتتالية بين حرب السويس ١٩٥٦ وحرب الأيام الستة عام ٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وامتدت مناطق الصراع الأمريكى السوفيتى ما بين آسيا الوسطى فى أفغانستان وبين أمريكا الوسطى فى كوبا ونيكاراجوا والسلفادور ، كما تكشف عن ذلك المشاهد المثيرة فى الصراع التاريخى بين السياستين الأمريكية والسوفيتية فى النصف الثانى من القرن العشرين .

اكتملت الدائرة وتحول لقاء الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية إلى افتراق تاريخى بعد الحرب ، وتحول التحالف الكبير بين روزفلت وستالين وتشرشل عام ٤٢ وعام ١٩٤٣ إلى صراع أو حروب باردة مكشوفة ، مع الشكوك الأمريكية فى النوايا السوفيتية منذ تولى ترومان رئاسة الولايات المتحدة ، ومنذ تخلى ستالين عن تعهداته فى مؤتمر « يالتا » (فبراير ١٩٤٥) .

شهدت العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ نهاية الأربعينيات وحتى نهاية العهد الستالينى فى الاتحاد السوفيتى (١٩٥٣) أزمات حادة فى برلين وحروباً إقليمية (الحرب الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣) وانتفاضة ألمانيا الشرقية فى يونيو ١٩٥٣ إلى أن اختفى ستالين ومعه السياسة الستالينية وما أعقبها من تغيرات هائلة فى أوضاع الاتحاد السوفيتى من صراعات على الخلافة السياسية وانتفاضات فى أوروبا الشرقية والوسطى (بولندا والمجر ١٩٥٦) مما وضع السياسة الأمريكية والسوفيتية على مسار التصادم المحتوم فى عهد خروشفوف خليفة ستالين ودوايت أيزنهاور خليفة هارى ترومان مع مطلع عام ١٩٥٣ .

بعد امتلاك الاتحاد السوفييتي للقنبلة الذرية عام ١٩٤٩ وبعد تأسيس حلف شمال الأطلسي ، دخلت السياسة الأمريكية في صراعات إقليمية مع النفوذ السوفييتي في آسيا وفي أوروبا ، على المسرح الآسيوي ظهرت الكوريتان - الشمالية والجنوبية - كدولتين مستقلتين عام ١٩٤٨ - ولم يكن تقسيمهما إلى دولتين نتيجة لإرادتهما- حيث إن الدولتين لم تقبلا التقسيم ، الذي فرض نتيجة لسياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والذي اعتبر إنشاء دولتين مستقلتين في منطقتي الاحتلال كإجراء مؤقت حتى تتوحد الحكومتان .

في ضوء التناقض بين السياسة الأمريكية والسوفيتية وإصرار الكوريتين على التوحيد، كان واضحاً أن الاتجاه للحرب في شبه الجزيرة الكورية قد أصبح أمراً محتوماً « لكن موازين القوى الآسيوية في ذلك الوقت الدقيق كانت قد شهدت تطورين مهمين؛ القنبلة الذرية السوفييتية في أغسطس ١٩٤٩ وقيام حكومة ثورية شيوعية في أكتوبر ١٩٤٩ في الصين » .

في أعقاب الحرب العالمية الثانية قامت السياستان الأمريكية والسوفييتية على أساس توازن القوى في شبه الجزيرة منذ مؤتمر « يالتا » في فبراير ١٩٤٥ ، بعد أن قدم روزفلت وتشيرشل تنازلات لستالين مقابل دخوله الحرب ضد اليابان ، طالب ستالين بجزيرة سخالين الجنوبية وجزر الكوريل - أي الرجوع للوضع قبل هزيمة روسيا أمام اليابان في حربيها عام ١٩٠٥ . أما بالنسبة لكوريا فلم يقدم ستالين أي مطالب بل وافق على اقتراح روزفلت بالإشراف والوصاية المشتركة ، وكانت سياسة الاتحاد السوفييتي تحرص على ألا تقع كوريا في أيد معادية لها (اليابان) .

اعتمدت كوريا الشمالية اعتماداً مطلقاً على الاتحاد السوفييتي الذي اتجهت علاقاته إلى كوريا الشمالية لامتلاكها معادن مهمة تستخدم في صناعة القنبلة الذرية ، وحاولت السياسة السوفييتية السيطرة على كوريا الشمالية ، وكان لانتصار الثورة في الصين تأثيراً هاماً على كوريا الشمالية وخاصة على سياسة زعيمها كيم إيل سونج ، فأطلق شرارة الحرب عام ١٩٥٠ عندما تجاوزت قواته خط عرض ٣٨ في ٢٥ يونيو ١٩٥٠ (بدأت الاشتباكات قبل ذلك في مايو ١٩٤٩ بين قوات الشمال والجنوب ولم تكن الحرب الكورية مجرد حرب إقليمية بين جزئين لدولتين تسعيان للوحدة فحسب ،

بل كانت جزءاً من سياسات الحرب الباردة التى اندلعت بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة) .

وأثار هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية زعر الإدارة الأمريكية فى واشنطن حتى أن الرئيس ترومان عدل من اتجاهاته للسياسة المعتدلة تجاه كوريا ، والترم بتوجيه القوات الأمريكية للدفاع عن كوريا الجنوبية ، وبدأ صراع مسلح دام ثلاث سنوات حول مناطق النفوذ فى جنوب شرقى آسيا .

نظرت واشنطن إلى هجوم كوريا الشمالية على أنه عدوان سوفييتى لاختبار إرادة الإدارة الأمريكية وإرادة الغرب ، بعد الحرب العالمية الثانية وبعد امتلاك الاتحاد السوفييتى للقنبلة الذرية ، وبعد إنشاء حلف الناتو وبعد انتصار الثورة الشيوعية فى الصين - قبل عام واحد فقط (١٩٤٩) - واستخلصت الإدارة الأمريكية وترومان أن الصراع مع الاتحاد السوفييتى قد دخل مرحلة جديدة ، واستعدت لمواجهة ذلك العدوان السوفييتى سياسياً وعسكرياً بدعم قوات الناتو ودعم القوات الغربية فى منطقة الهند الصينية ، وإعادة تسليح ألمانيا والاتجاه لعقد اتفاق سلام منفصل مع اليابان والإبقاء على القوات الأمريكية فى أوكليناوا وفى كوريا الجنوبية .

كانت تقديرات الأمن القومى الأمريكى أن سياسة الكرملين تسعى إلى فرض السيطرة المطلقة على بقية أجزاء العالم فى يوراسيا ، وأن السياسة الأمريكية قد أخفقت فى التحرك تحركاً حاسماً لمواجهة العدوان السوفييتى ، وأنه ما لم تتحرك الإدارة الأمريكية فسوف يتخاذل حلفاء أمريكا ويتجهون لتطبيق سياسة الحياد .

تلك التقديرات وردود الفعل الأمريكية كانت تكمن وراء قرار دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب كوريا الجنوبية ، التى اعتبرت هجوم قوات الشمال عليها تحدياً سوفييتياً لا بد من التصدى له ، وسرعان ما استجابت إدارة الرئيس ترومان لهذا التحدى بل وتوقعت أن تكون ألمانيا الغربية بل وإيران هى الهدف التالى للاتحاد السوفييتى .

وتصاعدت نيران الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، حتى أن المؤرخين والخبراء العسكريين الأمريكيين الذين كتبوا عن الحرب الكورية وحلوا

أسباب قيامها ، وصفوها بأنها خطة عسكرية سوفيتية من تخطيط وإعداد وتدبير ستالين وتأكيذاً للنزعات التوسعية السوفيتية فى شبه الجزيرة الكورية .

إلا أن الوثائق السوفيتية التى كشف عنها بعد انهيار الاتحاد السوفيتى تفصح عن حقائق مختلفة اختلافاً بيناً عن تلك التقديرات ، فقد كان رد الفعل السوفيتى لتدخل الولايات المتحدة فى كوريا - يونيو ١٩٥٠ ثم شكل التدخل السوفيتى اللاحق فى الحرب - يثير الانزعاج الشديد والقلق لدى ستالين من هذا التدخل الأمريكى .

كان ستالين شديد التردد فى الدخول فى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة ، وحتى عندما وافق ستالين على دخول قوات سوفيتية إلى شبه الجزيرة ، كان ذلك لدعم القوات الصينية - التى كان مرتبطاً معها بمعاهدة دفاع - وأرسل ستالين فرقتين من القوات الجوية ، بل إن هذا التدخل السوفيتى ظل سرّاً عسكرياً من أسرار الدولة ، حملت فيه الطائرات السوفيتية علامات كوريا الشمالية واستخدمت اللغة الكورية فى الاتصالات ، ولكن سرعان ما تغير ذلك كله واشتبك الطيارون السوفيت مع الطيارين الأمريكين وبلغ عدد القوات السوفيتية ٢٦٠٠٠ فرد عام ١٩٥٣ .

كان الدافع الاستراتيجى وراء دخول ستالين الحرب ، حرصه على العلاقات السوفيتية الصينية للحفاظ على المصالح السوفيتية الاستراتيجية العسكرية وتنفيذ سياسة توازن القوى .

انتهى الصراع المسلح فى شبه الجزيرة الكورية دون توحيد الدولتين ودون انتصار للسياستين الأمريكية والسوفيتية إحداهما على الأخرى ، وظلت المشكلة الكورية والوجود العسكرى الأمريكى على أرض كوريا الجنوبية ، والنفوذ الصينى السوفيتى فى كوريا الشمالية - ظاهرة - من ظواهر التنافس الأمريكى السوفيتى ، وأثراً لا يزال باقياً من آثار الحرب الباردة حتى اليوم .

(تسعى اليوم روسيا الاتحادية بالقيام بدور الوساطة بين واشنطن وبيونج يانج ، لحل مشكلة امتلاك كوريا الشمالية للتكنولوجيا العسكرية الصاروخية التى تعتبرها واشنطن تهديداً لأمنها القومى . وتكتمل الدورة مرة أخرى لتتفق السياسات الروسية - الصينية فى استراتيجية موحدة ضد منظومة الدفاع الصاروخى الأمريكى المضاد التى تدعو إليها الإدارة الأمريكية) .

ظلت آثار التدخل السوفييتي في كوريا الشمالية عاملاً شديداً الفاعلية في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي وتجاه تحركاته في مناطق العالم الأخرى عبر سنوات الخمسينيات والستينيات ، وأصبح هدف واشنطن هو الحيلولة دون حدوث كوريا أخرى في أوروبا أو في الشرق الأوسط ، وتكرست في شبه الجزيرة الكورية صيغة التقسيم الذي طبق في ألمانيا بعد الحرب ، وطبق في فيتنام في نهاية الأربعينيات ، تحديداً لمناطق النفوذ مابين السياسة الأمريكية والسياسة السوفييتية في بقاع العالم في أوروبا وآسيا .

وإذا كانت أواخر أيام ولاية الرئيس هاري ترومان عام ٥٢ وحتى يناير ١٩٥٣ قد شهدت فصول ذلك الصراع المسلح بين الاستراتيجية الأمريكية والسوفييتية في شبه الجزيرة الكورية ، فإن جذايات ولاية الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور لم تخل من أزمات سوفييتية أمريكية على الساحة الأوروبية .

كان ثمة أوجه للاختلاف والتباين الواضح بين رؤية أيزنهاور وسياسته الخارجية ورؤية ومناهج سلفه ترومان ، كان أيزنهاور يرفض المقولة القائلة بأن الولايات المتحدة تواجه أخطار التهديد أو العدوان الشيوعي ، وكان يؤمن بأنه يمكن ردع الاتحاد السوفييتي والحيلولة دون قيامه بشن هجوم أو عدوان فوري ، وذلك رغم انزعاج القادة العسكريين الأمريكيين من تعاضم القدرات النووية السوفييتية .

ظل أيزنهاور يعارض أى إجراءات استثنائية تقوم بها الولايات المتحدة قد تؤدي إلى المجازفة بأخطار حرب نووية ، وركزت السياسة الأمريكية في عهده على ضمان الاستعداد للرد على أى هجوم نووى سوفييتي مع استمرار العمل في (سياسة الاحتواء) التي ورثها عن إدارة الرئيس ترومان وطبقها حرقياً وزير خارجيته جون فوستر دالاس .

أما على الساحة الأوروبية فقد ظهرت مشكلة سيطرة القوات السوفييتية على برلين الشرقية عام ٥٣ - ١٩٥٤ لتشكل اختباراً حقيقياً لسياسة الرئيس أيزنهاور وأسلوبه في التعامل مع السياسة السوفييتية ، وكان لسياسته بالنسبة للمشكلة الألمانية تأثيرها بعيد المدى في مشكلات الخمسينيات والستينيات ، وهي السنوات التي شهدت أوج الحرب الباردة بين الدولتين .

أكدت سياسة الرئيس أيزنهاور الالتزام الأمنى الأمريكى بالحفاظ على برلين الغربية وإمدادها باحتياجاتها عن طريق الجسر الجوى بعد الحصار السوفييتى رغم التقسيم ، بل واستخدام برلين الغربية فى إطار سياسة أوسع للإدارة الأمريكية واستراتيجيتها من أجل زعزعة النفوذ السوفييتى فى أوروبا الشرقية ، وهو ما تحقق فعلا بانتفاضات قوية فى ألمانيا الشرقية فى يونيو ١٩٥٣ .

أعلنت وفاة جوزيف ستالين فى مطلع العام نفسه ، ورغم إخفاق تلك الانتفاضة الألمانية الشرقية ظلت مشكلة برلين الغربية قائمة فى اجتذاب الفارين من ألمانيا الشرقية عبر سنوات طويلة امتدت حتى أقيم سور برلين عام ١٩٦١ ، وظلت قصص الصراع حول برلين الغربية لا تنتهى فصولها مابين أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية وأجهزة المخابرات السوفييتية K.G.B. ما بين أعوام ١٩٤٥ وربما حتى سقوط سور برلين ١٩٨٩ .

كان صيف عام ١٩٤٥ فى مدينة برلين هو المرة الأولى التى تخضع فيه لاحتلال أجنبى منذ أكثر من قرن من الزمن ، حين دخلها نازيون ١٨٠٦ ، لكن الاحتلال الأجنبى هذه المرة دام طويلا .

منذ البداية فرضت السلطات السوفييتية صعوبات وعراقيل شتى أمام الإدارة التى كانت تتولاها القوات الغربية - الأمريكية والبريطانية والفرنسية - فى قطاعاتها ، بادئة ذلك بالتدخل فى طرق مواصلاتها ودخولها المدينة التى كانت تعتمد اعتمادا كاملا على مدى تعاون القوات السوفييتية - حيث كانت طرق المواصلات والدخول إلى برلين تمر داخل المنطقة التى تحتلها القوات السوفييتية - مما شكل صعوبات لا تنتهى لوصول الطعام والوقود .

وبدأت الحرب الباردة بالنسبة للولايات المتحدة بالحصار الذى فرضه الجيش الأحمر على مدينة برلين وما أعقب ذلك من الجسر الجوى الأمريكى والبريطانى لإمداد المدينة باحتياجاتها اليومية عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .

كانت آخر قمة أثناء الحرب العالمية الثانية قد عقدت فى مدينة «بوتسدام» فى أغسطس ١٩٤٥ - إحدى ضواحي مدينة برلين - حيث رفع العلم الأمريكى فوق قيادة

القوات الأمريكية وظل مرفوعًا حتى نهاية الحرب الباردة ، بعد أن كانت الولايات المتحدة قد تحولت من قوة احتلال إلى قوة حماية لبرلين حتى لا تقع الأجزاء الأخرى التي تحتلها القوات الغربية داخل المناطق التي تسيطر عليها القوات السوفييتية .

كان حصار برلين ١٩٤٨ اختبارًا للسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، إذ كانت مدينة برلين تقع داخل المنطقة الخاضعة للقوات السوفييتية ، وكان الدفاع عنها من وجهة نظر العسكريين الأمريكيين في واشنطن مهمة شبه مستحيلة ، لكن القائد العسكري الأمريكي في المدينة يؤكد أن إقامة جسر جوي فوق برلين ، هو السبيل الوحيد لإنقاذها من السقوط في أيدي القوات السوفييتية ، حتى أن الجنرال « برادلي » رئيس أركان الجيش الأمريكي ، أوصى الرئيس « ترومان » بالانسحاب من برلين ، إلا أن « ترومان » رفض مشورته وأصر على إقامة الجسر لإمداد المدينة باحتياجاتها عدة شهور ، حتى رفع ستالين الحصار من حول المدينة في سبتمبر ١٩٤٩ .

كان الحصار السوفييتي للمدينة والجسر الجوي الأمريكي وصولاً إليها ، نموذجًا مبكرًا لبداية الحرب الباردة وسياسة المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .

في أعقاب الأزمة السوفييتية الأمريكية ، أو بعبارة أدق السوفييتية الغربية بسبب مشكلة برلين ١٩٤٩ طورت الولايات المتحدة من سياستها تجاه الاتحاد السوفييتي بشن حرب اقتصادية وسيكولوجية وعمليات سرية ضد الاتحاد السوفييتي ، مع عدم توقف المفاوضات رغم ذلك بين الحكومتين .

إتبعته الولايات المتحدة سياسة الحرب الاقتصادية بحرمان الاتحاد السوفييتي من جميع السلع التي يمكن أن يستفيد منها في صناعة الأسلحة (وضعت تلك السياسة عندما تولى أفريل هاريمان وزارة التجارة الأمريكية في عهد ترومان ١٩٤٨) ، واستمرت سياسة (الحرب الاقتصادية) فترة الخمسينيات بحظر السلع الاستراتيجية وإقامة « ستار حديدي » اقتصادي لشل الاتحاد السوفييتي خلال خمس أو عشر سنوات .

ومع أن أيزنهاور بعد توليه الرئاسة الأمريكية فى يناير ١٩٥٣ خفف قليلا من القيود التجارية (وفضل التركيز على الحوافز الاقتصادية بدلا من القيود) ، اتجهت الإدارة الأمريكية لاستخدام التجارة كأداة للضغط الديپلوماسى، واتجهت كذلك لاستخدام الحرب السيكلوجية بتوجيه وسائل الإعلام الأمريكية للرأى العام فى روسيا وأوروبا الشرقية وخاصة بعد إنشاء جهاز المخابرات المركزية عام ١٩٤٧ ، والهجوم الدعائى الكبير من خلال إذاعة صوت أمريكا وأوروبا الحرة لتفكيك النظام الشيوعى وكانت تلك الحرب السيكلوجية والإعلامية وراء الثورات والانتفاضات فى أوروبا الشرقية بدءًا من ثورة المجر ١٩٥٦ ، وكانت تلك هى أولى البدايات المبكرة للنهاية القادمة بعد نصف قرن .

ما بين الصدام والتراجع

سياسات الحرب النفسية والاقتصادية، وأساليب العمليات السرية والهجوم الدعائى المكثف، التى انتهجتها إدارة الرئيس أيزنهاور فى مطلع الخمسينيات ، كانت ميراثا لسياسة الاحتواء وإدارته الفعالة للعمل ضد الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، وقد نجحت إلى حد كبير فى تحريك نزعة الثورة والتمرد فى بعض دول تلك المنطقة .

وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية التى أقرها مجلس الأمن القومى الأمريكى فى يوليو ١٩٥٦ كانت تقول بأن الوجود السوفييتى الدائم فى أوروبا الشرقية يمثل تهديدًا خطيرًا لأوروبا الغربية والولايات المتحدة ، فإن الإدارة الأمريكية كانت تتجنب المواجهة وتنحى لأسلوب التفاوض مع موسكو بل كانت مستعدة إلى تحسين وتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى ، وأحلت هذه السياسة محل سياسة الاحتواء أو الإقصاء والعزل التى ركزت عليها الإدارة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية فى مطلع الخمسينيات .

كانت قمة بولجائين وأيزنهاور فى ١٨ يوليو ١٩٥٥ فى جنيف اختبارًا لاستراتيجية التفاوض بين السياسة الأمريكية والسوفييتية بعد أن اتجه نيكيتا خروشوف (الذى تولى منصب سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفييتى بعد وفاة

ستالين) لسياسة التعايش السلمى ، وأزال آثار السياسة الستالينية من مناهج العمل الداخلى والخارجى فى الاتحاد السوفييتى .

كذلك كانت تلك القمة مجالا لبحث الأوضاع فى أوروبا الشرقية فى إطار تحديد الخطوط الحمراء بين الدولتين العظميين ، لكن الأحداث فى المجر كانت اختباراً أشد للعلاقات الأمريكية السوفييتية بعد أن تحدى الشعب المجرى الوجود العسكرى السوفييتى والنظام الشيوعى المفروض ، وقررت موسكو التدخل العسكرى بقواتها وقوات حلف وارسو لسحق الانتفاضة حتى لا تمتد إلى الدول الأخرى فى أوروبا الشرقية .

ويتوقف المؤرخون الأمريكيون طويلاً أمام رد الفعل الأمريكى أو الموقف الأمريكى إزاء الثورة المجرية عام ١٩٥٦ ، إذ لم تتجاوز الإدارة الأمريكية والرئيس أيزنهاور حد إرسال نداء إلى الرئيس السوفييتى « نيكولاى بولجاتين » يدعو فيه لسحب القوات السوفييتية دون اتخاذ إجراءات عملية أشد فى مواجهة العمليات العسكرية التى سحقت فيها الدبابات السوفييتية عظام ثوار المجر .

هذه الاستجابة الخفيفة أو الواهية أثارت دهشة الثوار الذين كانوا يتطلعون لمساعدات أقوى من الولايات المتحدة ومن الغرب ، وأصابتهم خيبة أمل شديدة من الموقف السلبي للرئيس أيزنهاور واعتبرها المؤرخون المجريون جزءاً من الاتجاه العام لسياسة « التراجع » عن الهدف المعلن للسياسة الأمريكية السابقة وهى الاحتواء والإقصاء .

ولكن الساحة السياسية فى شرق أوروبا كانت بمثابة الامتداد الجيوپوليتيكي للنفوذ السوفييتى - وخاصة بعد إنشاء حلف وارسو عام ١٩٥٥ ، فكان سحق الثورة المسلحة فى المجر إيذاناً بسياسة سوفييتية سوف تكررهما فيما بعد فى تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) وفى مناطق أخرى من العالم دفاعاً عن مصالحها أو عن حلفائها .

وفى الوقت نفسه فإن سياسة التفاوض ظلت منهجاً مفضلاً لدى السياسة الأمريكية فى ولاية الرئيس أيزنهاور ، وكانت ترى فى سياسة خروشوف بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٥٦ نهجاً مختلفاً للسياسة الستالينية ، يفتح فجوة أو ثغرة فى جدار الرفض السوفييتى للحوار .

تزامنت مع ثورة المجر التي وقعت في نطاق النفوذ السوفييتي أحداث وتطورات
تبتعد عن نطاق النفوذ السوفييتي وتدخل في الإطار الجغرافي الاستراتيجي
الأمريكي في الشرق الأوسط ، وهي حرب السويس في أكتوبر ١٩٥٦ .

وكانت السياسة الأمريكية في بداية الخمسينيات وبعد تراجع النفوذ البريطاني
والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية ترى في نفسها المدافعة عن المصالح
الاستراتيجية للغرب والعالم الحر ، وتسعى لإقامة قيادة الشرق الأوسط وحزام الدول
الإسلامية وحلف بغداد استمراراً لسياسة احتواء الاتحاد السوفييتي .

كذلك كانت التطورات السياسية في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ تتجه نحو التخلص
من الوجود العسكري البريطاني ، ورفض خطط الدفاع المشترك والأحلاف
العسكرية ، وكسر احتكار السلاح ، والبحث عن مصادر جديدة لدعم القوات المسلحة
المصرية .

تحقق للسياسة المصرية عام ١٩٥٥ و ١٩٥٦ بقيادة جمال عبد الناصر اختراق
ضخم في علاقاتها الدولية من خلال عقد صفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتي عبر
تشيكوسلوفاكيا ، فقلبت بذلك الموازين السياسية والعسكرية في المنطقة وأثارت ردود
الفعل العاتية في عواصم الغرب لندن وباريس وواشنطن وأيضاً في تل أبيب ،
ووجدت السياسة السوفييتية لنفسها مسرحاً جديداً في قلب منطقة النفوذ الغربية التي
ظلت حكرًا على الاستراتيجيات البريطانية والفرنسية ، ودخل الاتحاد السوفييتي في
خضم صراعات الشرق الأوسط من البوابة المصرية و بوابة التنافس السوفييتي
الأمريكي لتسليح مصر وبناء اقتصادها ، ومن خلال حرب السويس التي تحالفت فيها
بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ تحت ذريعة الحفاظ على حرية
الملاحة في قناة السويس بعد إعلان عبد الناصر تأميمها في ٢٦ يوليو من العام نفسه .

ودارت معركة دولية شرسة كانت فيها الولايات المتحدة طرفاً مباشراً بحكم
تحالفها السياسي مع بريطانيا وفرنسا ، وبحكم تقديراتها للتحويلات الجذرية التي
تجرى في المنطقة بعد دخول الاتحاد السوفييتي لأول مرة كمنافس للسياسة الأمريكية
والغربية في الشرق الأوسط ، وبدء فصل جديد من فصول الحرب الباردة .

الدوران الأمريكى والسوفييتى فى حرب السويس ١٩٥٦ من النماذج النادرة على توافق الاستراتيجيتين بالنسبة للقوات المعتدية الثلاثة - البريطانية - الفرنسية - الإسرائيلية - وبالنسبة للعمل الدولى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن .

الوثائق الأمريكية عن حرب السويس وعن مقدماتها تكشف عن رفض الإدارة الأمريكية لخيار الحرب الذى كانت تتجه إليه الحكومتان البريطانية والفرنسية منذ يوليو ١٩٥٦ ، وتكشف فى نفس الوقت عن الدعم السوفييتى للموقف المصرى ، خاصة بعد قرار الحكومة السوفييتية منذ مايو عام ١٩٥٥ توريد السلاح إلى مصر .

كثر حديث المؤرخين عن الإنذار السوفييتى الذى وجهه « بولجاتين » فى نوفمبر ١٩٥٦ لسحب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من سيناء ، وبأنه هذا الإنذار على تحويل مجرى الحرب والتطورات السياسية ، لكن موقف إدارة الرئيس أيزنهاور - كما كشفت وثائقها وشهادة المعاصرين - تكاد أن تكون قد أجهضت السياستين البريطانية والفرنسية وأرغمت فيما بعد إسرائيل على الانسحاب من غزة وسيناء ، وكان للإنذار السوفييتى الذى أطلقه « بولجاتين » تأثيره المعنوى أو الدولى المحدود .

ولكن السياسة الأمريكية وتقديرات المخابرات المركزية الأمريكية استخلصت بعد أزمة وحرب السويس ، خطورة الوضع الاستراتيجى الإقليمى فى الشرق الأوسط لو انفرد الاتحاد السوفييتى بموقف المطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية .

وفى الوقت نفسه كانت السياسة الأمريكية مع مطلع عام ١٩٥٧ ترسم خططاً جديدة للشرق الأوسط من خلال المبدأ الذى استخلصته بعد حرب السويس ، وهو إعلان مبدأ (أيزنهاور) لملاً الفراغ ، بعد أن أعطت نتائج حرب السويس إشارة النهاية للإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية ، واستعداداً لمواجهة النفوذ السوفييتى البازغ فى المنطقة ولدخول المنطقة بعد حرب السويس بقوة مكثفة لمواجهة المد القومى كإحدى نتائج حرب السويس ١٩٥٦ ، وخاصة فى منطقة المشرق العربى الذى قدر له أن يشهد أحداثاً تاريخية بعد وقت وجيز .

وقعت أحداث سياسية مهمة بعد تصاعد المد القومي في الأردن وطرّد قائد القوات الأردنية البريطاني جلوب باشا ، ووقوع أحداث في لبنان أدت إلى دخول القوات الأمريكية بعد الأزمة السياسية حول تجديد انتخاب الرئيس اللبناني الأسبق كميل شمعون .

وبدأ فصل جديد حافل من المد القومي في المشرق العربي ينطلق بعد حرب السويس ، ومشاهد أشد إثارة في التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط ، استقطبت فيه المنطقة ما بين دول تقدمية أو ثورية بقيادة جمال عبد الناصر في مصر ودول موالية لحلف بغداد الذي شاركت فيه تركيا ، فتحول الشرق الأوسط بعد حرب السويس إلى حلبة للصراع العسكري والسياسي والأيديولوجي بين السياستين السوفييتية والأمريكية عقوداً طويلة ، لم تنته إلا بانتهاء الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠ ودارت حلقات التنافس حول الصراع العربي الإسرائيلي في حروب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وإذ كان التنافس السوفييتي الأمريكي في الشرق الأوسط عبر مراحل الصراع العربي الإسرائيلي يحتاج فصولاً مستقلة خارج السياق الحالي ، فإنه سيظل دون شك ولسنوات طويلة جانباً من أهم جوانب السياسة الخارجية الأمريكية في إطار صراعاتها التاريخية مع السياسة السوفييتية إبان سنوات الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين .

تراوحت السياسة الأمريكية في نهاية الخمسينيات واقترباً ولاية الرئيس أيزنهاور من نهايتها ما بين تأكيد سياسة « النوايا السلمية » والاتجاه لخفض التوتر ، وبين حقائق إقليمية جديدة في الشرق الأوسط ، فكانت مجالاً لمزيد من عوامل الشد والجذب والتنافس السوفييتي الأمريكي على صعيد الشرق الأوسط ، بدءاً بمشكلة وجود القوات الأمريكية في لبنان وردود الفعل السوفييتية السلبية ، ومروراً « بنظرية الفراغ » ومبدأ أيزنهاور الذي يسعى للحلول محل النفوذ البريطاني والفرنسي ، وانتهاءً بالسياسة المصرية التي أعلنها عبد الناصر - كما تقول الوثائق السوفييتية - ضد الاستعمار والإقطاع ، رغم اعتراف هذه الوثائق أن عبد الناصر لم يكن يوماً شيوياً ولكنه كان يتصدى للنفوذ الغربي في المنطقة (القوات البريطانية في الأردن - والقوات الأمريكية في لبنان - حلف بغداد) .

خارج سياق الشرق الأوسط ، ظهرت الاحتكاكات بين السياستين مرة أخرى على الساحة الأوروبية عندما كثفت الإدارة الأمريكية أنشطتها التجسسية على الاتحاد السوفييتى بعد أن وطد خروشوف من مكانته الداخلية ومكانة الاتحاد السوفييتى فى أوروبا الشرقية ، وقدرت الأجهزة الأمريكية - مجلس الأمن القومى والمخابرات المركزية - أن الحكومة السوفييتية تتمتع بوضع سياسى داخلى قوى ووضع اقتصادى لا يقل قوة - رغم ظاهرة التخلف التكنولوجى - فضلا عن القوة العسكرية .

واستمرت الأنشطة التجسسية الأمريكية على قدرات الاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٨ ، ورغم اتهامات موسكو للولايات المتحدة باختراق مجالاتها الجوية ، حتى أن وزير خارجية الاتحاد السوفييتى « جروميكو » طلب عقد اجتماع لمجلس الأمن فى أبريل لبحث هذه الاختراقات عام ١٩٥٨ ، ولم تبال الإدارة الأمريكية بل واصلت انتهاكاتها حتى أسقطت الطائرة الأمريكية يو - ٢ وعليها ٤ طيارين أمريكيين أسرى فوق الأراضي السوفييتية ، فكانت بمثابة نقطة الذروة فى الشكوك السوفييتية تجاه النوايا الأمريكية ، ونقطة من نقاط القاع فى أزمة الثقة بين موسكو وواشنطن بعد أزمت الخمسينيات فى بودابست ١٩٥٦ وفى برلين ١٩٥٨ ، حتى بدا أن السياستين السوفييتية والأمريكية تسيران بعد ولاية أيزنهاور (وسقوط خروشوف بعد فترة وجيزة فى أعقاب أزمة الصواريخ السوفييتية فى كوبا ١٩٦٢) نحو منعطف جديد من التحدى والتحدى المضاد .

أتى الرئيس چون كنيدي بروح جديدة فى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى منذ عام ١٩٦١ ، وقد أنطلقت سياسته من عدة تقديرات أولها أن خروشوف لا يزال هو أكثر زعماء الاتحاد السوفييتى پرجماتية وأقلهم جمودا وأشدهم رغبة فى التوصل لحل سلمي مع واشنطن ، وأن سياسة التعايش السلمى التى أعلنها إنما تدفعه إليها رغبة قوية فى الحصول على القروض والمعونات الفنية من الولايات المتحدة .

وكانت أجندة السياسة الأمريكية تولى أولوية عالية لتحسين العلاقات مع موسكو بأشكال مختلفة من خلال إنشاء قنصليات أمريكية فى ليننجراد - المدينة الثانية فى الاتحاد السوفييتى بعد موسكو - وتطبيع التجارة وتنشيط العلاقات التجارية ، والأهم

من ذلك حظر انتهاكات المجال الجوي السوفييتي بعد إسقاط الطائرة الأمريكية الشهيرة.

ووضعت الإدارة الأمريكية فى مطلع الستينيات أجنحة دولية جنباً إلى جنب مع الأجنحة الثنائية مع الاتحاد السوفييتي فى إطار تحسين العلاقات ، من أجل بحث القضايا الدولية المشتركة وخاصة قضايا نزع السلاح وحظر إجراءات التجارب النووية.

كانت تقديرات الإدارة الأمريكية فى بدء ولاية الرئيس كنيدي أن مشكلات السياسة الأمريكية مع الصين (السنوات السابقة للصراع والمواجهة المسلحة فى فيتنام عام ١٩٦٤) أخطر من مشكلاتها مع روسيا ، كما كانت مشكلة احتواء الشيوعية فى كوبا وفى أمريكا الوسطى تفرض نفسها على الإدارة الأمريكية ، وقدرت سياسة كنيدي أهمية الالتزام بالحوار والصبر مع خروشوف .

إلا أنه فى المقابل كان « جورج كنيان » مهندس سياسة الاحتواء بعد الحرب العالمية الثانية ضد النفوذ الشيوعى العالمى ، كان يرى صعوبات جمة فى تنفيذ سياسة كنيدي ، ويرى أنها سوف تؤثر سلبياً على احتمالات التفاوض فى قضايا نزع السلاح ، بل سوف تؤدى إلى إغلاق ملف المشكلة المجرية بعد التدخل العسكرى السوفييتي ، وأنها سوف تؤثر على سياسة خفض التسلح وعلى وجود القواعد الأمريكية فى شمال أفريقيا (ليبيا) .

استقرت السياسة الأمريكية أمام هذه الاتجاهات المتنازعة على اتباع سياسة « قوية » تجاه الاتحاد السوفييتي، ولكن هذه القوة لم تكن تعنى فى السياسة الأمريكية استخدام القوة العسكرية فقط ، وأثرت استخدام سياسة معتدلة وعاقلة مع خروشوف مع استمرار أسلوب التفاوض بقوة وحزم وصلابة ، والتركيز على توحيد سياسات الدول الغربية ، وفى الوقت نفسه التعامل بشكل إيجابى وفعال مع القوى القومية المغادية للاستعمار ، والتخطيط لتغيير الصورة الأمريكية فى عيون العالم « حتى يتأكد لشعوب العالم أن المستقبل مع الولايات المتحدة لا مع الاتحاد السوفييتي » .

وراء هذه السياسة الأمريكية الواقعية تجاه السياسة السوفييتية الخروشوفية، كانت

تكمُن تناقضات أساسية لم يفصح عنها خوروشوف ، رغم أنه حول « التيار الستاليني في السياسة السوفييتية تحويلاً كاملاً » ، لكن موقف القيادة السوفييتية - حتى في أيام خروشوف - ظل كما هو يقوم على الصراع الحتمي والحرب الطبقيّة ومن ثمّ الشك والعداء للغرب ، وفي عهد خروشوف ازدادت الثقة في تطور الاتحاد السوفييتي والإيمان بالانتصار الحتمي للشيوعية .

هذا التناقض العميق في الرؤيتين السوفييتية والأمريكية للعلاقات الدولية ، أثر تأثيراً قوياً في عملية التغيير السياسي العنيف التي اكتسحت بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (وهي ما أصبح متعارفاً عليه باسم مرحلة معاداة الاستعمار ومناهضة الإمبريالية) وأصبح للسياسة السوفييتية مواطىء أقدام ومجالات حركة واسعة في العالم « غير الشيوعي » واتسعت معها مجالات الصدام والاحتكاك لتصل في بعض المناطق إلى الصراع المباشر والمسلح كما حدث في فيتنام .

ورغم أن السياسة الأمريكية في عهد خروشوف وكيندي حفلت بجو من الثقة والنوايا السلمية المتبادلة بينهما ، كما سجلت منات المراسلات الشخصية السرية بينهما منذ نوفمبر ١٩٦٠ حين كان كيندي رئيساً منتخباً وحتى اغتياله عام ١٩٦٣ ، فإنها قد حفلت بالمثل بمواجهات ساخنة لعل أخطرها الأزمة الكوبية أو أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا .

تعود معرفة المخابرات المركزية الأمريكية بوجود الصواريخ السوفييتية في كوبا إلى عام ١٩٦٠ ، وكانت السياسة الأمريكية عندئذ أمام خيارات صعبة وخطيرة تبدأ من سياسة الحصار البحري على كوبا ضد نظام كاسترو ، وتواجه بذلك مخاطر إيقاف وتفتيش السفن الحربية السوفييتية ، أو أن تخطط لقلب نظام كاسترو من خلال التدخل العسكري ضد كوبا لتمويل المرتزقة ، كما حدث في عملية عُرفت باسم « خليج الخنازير » في ١٢ إبريل ١٩٦١ .

وصلت السياستان الأمريكية والسوفييتية إلى حافة المواجهة بسبب ما اعتبرته القيادة السوفييتية في خطاب شديد العنف في لغته ومضمونه « عدواناً أمريكياً » وكان إخفاق عملية خليج الخنازير التي قامت بها مجموعة من المهاجرين الكوبيين ضد نظام « كاسترو » هي المخرج للترجع عن نقطة الصدام المروعة بين موسكو

واشنطن ، ولكنها تركت أثارها العملية على سلوكهما فى الأقاليم الأخرى والقضايا الأخرى لتصحيح الاختلال فى الميزان الاستراتيجى ، كما سوف تكشف السنوات الباقية فى عقد الستينيات .

فى أكتوبر ١٩٦٢ اكتشف كنىدى أن خروشوف يرسل سراً وبسرعة كبيرة إلى كوبا منصات لإطلاق الصواريخ الاستراتيجية وذلك عندما قرر تحويل كوبا إلى قاعدة للصواريخ ، فتحولت أزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا إلى أهم قضايا المواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فى نصف الكرة الغربى بل فى العالم كله .

وعندما قال الخبراء لخروشوف إن إقامة الصواريخ قصيرة المدى فى كوبا لن يصح الخلل الاستراتيجى مع الولايات المتحدة إلا تصحيحاً طفيفاً ، كان خروشوف يتصور أن الصواريخ سوف تسهم فى الدفاع عن كوبا ضد الغزو الأمريكى .

توقع كنىدى أن يكون اكتشاف الصواريخ فى كوبا بداية لأزمة جديدة مثل أزمة برلين ، وتأكد من ذلك خلال زيارة وزير الخارجية السوفيتى « أندريه جروميكو » إلى واشنطن قبل الإعلان عن اكتشاف الصواريخ فى عام ١٩٦٢ فكان حديث جروميكو كله يدور حول برلين .

كان جون كنىدى يدرك أنه لا سبيل للدفاع عن برلين إلا بالقوة العسكرية التقليدية وربما الأسلحة النووية ، وكان يدرك أن ذلك ينطوى على خطر حرب نووية شاملة .

كان كنىدى يبحث فى رسائله السرية مع خروشوف عن مخرج لأزمة برلين ، فإذا به يكشف أن الصواريخ السوفيتية تنقل خطر الحرب إلى مسافة قصيرة من بلاده وأن المواجهة التى يخشى أن تحدث بسبب برلين ربما تحدث فعلاً ولكن بسبب الصواريخ السوفيتية فى كوبا .

ارتكزت السياسة السوفيتية فى كوبا فى ذلك الوقت - كما تكشف وثائق القادة العسكريين السوفيت فى ديسمبر ١٩٦٢ عن مبررات الانتشار المؤقت - على تحقيق هدف الدفاع المشترك (ضد العدوان المحتمل) على الاتحاد السوفيتى وجمهورية

كوبا ، حتى كاد الأمر يصل إلى المواجهة المأساوية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية بعد تهديد « جون كنيدي » بضرب الصواريخ السوفييتية فى كوبا ، لولا الرسالة التاريخية التى بعث بها خروشوف فى ٣ ديسمبر ١٩٦٢ ليقبل فيها سحب الصواريخ ويجنب العالم التطورات الخطيرة والعواقب غير المحسوبة التى كان ينطوى عليها تنفيذ جون كنيدي لقرار ضرب الصواريخ السوفييتية .

أنقذ خروشوف العلاقات السوفييتية الأمريكية كما أنقذ الأمن والسلام العالمى من مأساة المواجهة المحتومة بعد أزمة الصواريخ ، لكن خروشوف دفع ثمنًا باهظًا لها هو الإطاحة به فى أكتوبر ١٩٦٤ من قيادة الاتحاد السوفييتى ومن الحزب الشيوعى ، ليحل محله كوسيجين رئيسًا للوزراء ، وبريجينيف سكرتيرًا أول للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ، ولتظل أزمة الصواريخ السوفييتية فى كوبا رمزًا من رموز الحرب الباردة فى لحظة من أخطر لحظاتها فى القرن العشرين .

ومع كل الخطورة التى انطوت عليها أزمة الصواريخ الكوبية والتى انتهت عام ١٩٦٣ ، فقد فتحت الباب حتى بعد مصرع كنيدي (نوفمبر ١٩٦٣) أمام « اختراقات » حقيقية فى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى فى مباحثات اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٦٣ كثمرة من ثمار هذه المواجهة التى كادت أن تنتهى بكارثة نووية فى العالم .

وإذا كانت احتمالات الحرب النووية قد انقشعت عن نصف الكرة الغربى بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ ، فإن حلبة الصراع المسلح تحركت إلى منطقة لا تزال أسباب التنافس السوفييتى الأمريكى تكمن فى أوضاع دولها ، وهى منطقة الشرق الأقصى وجنوب شرقى آسيا فى الهند الصينية أو ما عرف فيما بعد بالحرب الفيتنامية التى انطلقت عام ١٩٦٤ ، وهى الحرب التى تشكل أكثر فصول السياسة الأمريكية إثارة فى صراعها مع النفوذ الشيوعى السوفييتى فى مناطق العالم المختلفة .

لكن الساحة الأوروبية ظلت مجال الشد والجذب والتحدى والتحدى المضاد بين السياستين السوفييتية والأمريكية فى المناطق التى عُرفت باسم مناطق « التماس أو الالتحام » التى ترمز لها « مدينة برلين الغربية » فيما عُرف فى أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية « أزمة برلين » عام ١٩٦١ .

كانت سياسة ألمانيا الشرقية فى ظل رئيسها « أولبريخت » تخشى من تأثير النمو الاقتصادى لألمانيا الغربية ومن تأثيرها السياسى والمعنوى على سكان ألمانيا الشرقية الذين استمر تسربهم وفرارهم إلى ألمانيا الغربية عبر مدينة برلين المقسمة .

كان « أولبريخت » فى ألمانيا الشرقية يستغل مخاوف موسكو من انهيار نظامه إذا استمر هذا التيار أو ذلك النزيف، وكان الحل من وجهة نظره « تحرير برلين الغربية » أو عزلها كمنطقة جذب لا تقاوم لألمانيا الشرقية . وتكشف الوثائق السوفييتية التى نُشرت حديثاً عن أن خروشوف كان يتعرض لضغوط شديدة من أولبريخت رئيس ألمانيا الشرقية بسبب استمرار تدفق اللاجئين خارج برلين الشرقية ، ولوقف هذا التدفق من الهاربين إلى برلين الغربية ، فوجئ العالم فى أغسطس ١٩٦١ أن قوات ألمانيا قد أقامت سوراً حول المدينة . وبقدر حرص الرئيس كنيدي على التأكيد أن الولايات المتحدة لا تدعى السيطرة على القطاع السوفييتى فى برلين ، فقد أعلن أن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن ما أسماه « حدود الحرية » ، وفى تلك اللحظات وقفت الدبابات الأمريكية والسوفييتية وجهًا لوجه ، وفى شتاء عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ أعدت وزارة الدفاع الأمريكية سيناريوهات متعددة لمواجهة التحركات العسكرية السوفييتية والألمانية الشرقية ضد برلين الغربية .

وأحس خروشوف بالخطر الذى يهدد الأمن الأوروبى ومصير ألمانيا الشرقية ، فعقد اجتماعاً لحلف وارسو فى أغسطس ١٩٦١ فى موسكو ، ووجه إنذاراً إلى الدول الغربية لتقبل إما التفاوض من أجل تسوية نهائية مع الاتحاد السوفييتى للمسألة الألمانية ، أو أن توقع موسكو اتفاق سلام منفصل مع ألمانيا الشرقية بما ينطوى عليه ذلك من تهديد لحقوق الاحتلال للدول الغربية ولنفوذ الولايات المتحدة

كله فى ألمانيا الغربية وفى أوروبا وحلف الناتو، ويحرمها من حرية الوصول إلى برلين الغربية.

وتخرج الموقف أكثر فأكثر فى مؤتمر الحزب الشيوعى فى أكتوبر ١٩٦١ حين أعلن خروشوف أنه سوف يوقع معاهدة سلام مع ألمانيا الشرقية بنهاية العام، ولكن العام مضى ولم يوقع المعاهدة.

وفى رسائله الشخصية التى نشرت حديثاً ضمن الوثائق السوفييتية، كتب خروشوف إلى كينيدى رسالة يوجه فيها قائلاً: « يجب أن نفهم أنه لم يعد ورائى أى مساحة من الأرض أترجع إليها، فأنا أقف على حافة الهاوية » ومع استمرار الموقف فى ربيع وصيف ١٩٦٢، كتب خروشوف لكينيدى رسالة أخرى يقول فيها « إنه سوف ينتظر إلى ما بعد انتخابات الكونجرس فى نوفمبر ثم يترك له الخيار، إما توقيع اتفاق سلام وإما الحرب » عند ذلك عاد روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى من زيارة كان يقوم بها إلى دول أوروبا ليعلم أن « الأوضاع فى برلين من أخطر الأزمات منذ الحرب فى كوريا ».

واستمر تبادل الرسائل بين خروشوف وكينيدى حتى تراجعت الدبابات السوفييتية والأمريكية إلى الوراء، وتراجع خروشوف بعد بناء السور، ولكن ليسقط هو بعد قليل عام ١٩٦٤ بسبب مواجهة أخرى هى أزمة الصواريخ الكوبية.

كان هدف السياسة السوفييتية هو تحقيق الاعتراف بدولتين ألمانيتين ووضع تسوية خاصة لبرلين الغربية، وهدد خروشوف بحصار برلين، وتأزم الموقف بين المعسكرين ليهدد بهدم كل ما تم التوصل إليه من اتفاقيات بعد « بوتسدام » و« يالتا » فى عام ١٩٤٥ من أوضاع استقرت بعد الحرب العالمية الثانية.

وجاءت أزمة الطائرة الأمريكية التى أسقطت فوق أراضى الاتحاد السوفييتى لتشل الجميع عن التحرك، وأصر خروشوف على موقفه لتوقيع اتفاق منفصل مع ألمانيا الشرقية وحصار برلين.

تحرك كينيدى فى ٢٥ يوليو ١٩٦١ فى خطوة شديدة الخطورة برسالة بعث بها إلى خروشوف يعلنه فيها أن « حصار برلين يعنى الحرب » وأن الموقف ينطوى

على احتمالات المواجهة الخطيرة ، ولم يكن أمام خروشوف بحكم واقعيته السياسية التي قدرتها جيدًا المخابرات المركزية الأمريكية ومجلس الأمن القومي ، إلا أن يتراجع وأن يأخذ من جانبه خطوة ظلت رمزًا من رموز الحرب الباردة التي لم تسقط إلا عام ١٩٨٩ ، عندما لاحت نذر سقوط الاتحاد السوفييتي ، وهذه الخطوة هي قراره بإنشاء سور برلين ، فكان هذا القرار بمثابة المخرج لخروشوف ولكنيدي في الوقت نفسه ، وتجمد الموقف لعشرات السنين حتى انهيار السور وتوحدت الألمانيتان .

وكان الخطأ الثاني لخروشوف في أزمة الصواريخ فيما بعد ١٩٦٢ حتى دفع ثمنًا لخطيئتين فادحتين من منظور السياسة السوفييتية - فأخرج من السلطة والحزب في أكتوبر ١٩٦٤م - وحين جنب كنيدي والإدارة الأمريكية والعالم مخاطر المواجهة النووية مرة في برلين ومرة في هافانا .

تحديات وتحديات مضادة

كانت أزمة برلين ١٩٦١ وإنشاء السور في مطلع الستينيات رمزًا تاريخيًا لخط تقسيم سياسي وأيديولوجي بين الشرق والغرب ، ونقطة من نقاط التحدي بين موسكو وواشنطن ، كذلك كانت أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا ثم رد الفعل الأمريكي الذي أرغم خروشوف على التراجع ، قد سيطرت على العلاقات السوفييتية الأمريكية وطبعها بطابع التحدي والتربص والتدبير والشكوك المتبادلة وانعكست على مناخ الستينيات كلها .

منذ منتصف الستينيات طغت ظاهرة الحرب الباردة على العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، واتصفت بالحدة والاتساع والآثار العالمية بعيدة المدى ، ولعل أبرز ملامحها احتدام سياسة الاقتحام والتدخل التي اتسمت بها سياسة الاتحاد السوفييتي ، كأثر عكسي من أثار التراجع الاستراتيجي للسياسة السوفييتية في عهد خروشوف ، التي أدت للإطاحة به وظهور تيار أكثر تشددًا أو نزوعًا للمغامرة في مواقع أخرى من العالم بعيدًا عن المسرح الأمريكي أو الملعب الأمريكي ونصف الكرة الغربي .

كان الرحيل المأساوي لچون كنيدي عن الساحة الأمريكية في نوفمبر ١٩٦٣ ،

وطرد خروشوف من الحزب الشيوعي السوفييتي بعد ذلك ، نقطة فاصلة في تفاعل السياسة الأمريكية والسوفييتية واتجاههما نحو التصادم واختبارات القوة ، سواء على الصعيد الأوروبي أم الصعيد الآسيوي ، وامتدت صراعاتهما العسكرية والسياسية إلى قلب منطقة الشرق الأوسط وإلى أخطر نقاطه المتفجرة وهي الصراع العربي الإسرائيلي وحرب الأيام الستة ١٩٦٧ .

تكشف للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جونسون اتساع وعمق السيطرة السوفييتية على دول شرق أوروبا ، واتجه التفكير والتخطيط لوضع سياسات أمريكية فعالة تحد من تلك السيطرة ولكن دون مواجهة ، وتبنى الجسور مع دول أوروبا الشرقية ولكن مع تجنب سياسة التدخل واتباع منهج « الدبلوماسية الهادئة » ، لكن الحقائق السياسية في تلك الدول - خاصة تشيكوسلوفاكيا - كانت تسير في اتجاه معاكس .

في مارس ١٩٦٥ ، وتطبيقاً لسياسة « الدبلوماسية الهادئة » كلف الرئيس جونسون لجنة أمريكية خاصة لتطوير العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا ، وكانت واشنطن تعي أنه ثمة ثورة هادئة تعمل بين شعوب دول شرق أوروبا وأن هذه الثورة الهادئة تتراد وتتصاعد وتسعى للتحرر الداخلي ونيل قدر من الاستقلال الوطني ونوع من الارتباط مع الغرب .

كان هدف السياسة الأمريكية بعيد المدى ، وهو بناء الجسور مع تلك الدول لتسهيل حدوث التغيرات ، وخلق ظروف تسمح بأن تقرر كل دولة مصيرها من خلال ما اعتبرته السياسة الأمريكية سياسة « المساعدات الإنسانية » أو « جسور الفكر » والتبادل الثقافي والعلمي وتشجيع سياسات الإصلاح الاقتصادي ، واستهدفت السياسة الأمريكية من وراء هذا المنهج الدبلوماسية الهادئة استثارة الشعور القومي في دول أوروبا الشرقية كي تحقق على المدى البعيد تراجعاً في السيطرة السوفييتية وإخراجاً لدولها من دائرة تلك السيطرة .

فعلت السياسة الأمريكية في دول شرق أوروبا فعلها ، وأصبحت تلك الدول تموج بالتغيرات الداخلية الراضية للسيطرة السوفييتية ، وظهرت حركة الإصلاح في تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ، ولاحت نذر ربيع براغ في العام نفسه بعد أن أدركت القيادة

السوفييتية الآثار الخطيرة لسياسة الإصلاح فى تشيكوسلوفاكيا على دائرة نفوذها ، وتزايدت احتمالات التدخل العسكرى السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا تطبيقاً لمبدأ بريجينيف الذى نادى (بالمسئولية الدولية تجاه الدول الاشتراكية) ولم يمض وقت طويل حتى تكرر نمط السلوك السوفييتى التقليدى - كما حدث فى المجر ١٩٥٦ ، حين دخلت القوات السوفييتية براغ فى سبتمبر ١٩٦٨ بعد أن أقرت قيادة الحزب الشيوعى فى موسكو بزعامة بريجينيف وسوسولوف سياسة التدخل العسكرى لسحق الثورة الإصلاحية فى تشيكوسلوفاكيا وأوروبا الشرقية ، وفرضت تحدياً من أخطر تحديات المواجهة السياسية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو ، فى ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة والسياسة الأمريكية قد خاضت مستقفاً أسوأ جديداً فى فيتنام منذ عام ١٩٦٤ ، كما كانت تتعامل بشكل مباشر مع الآثار الاستراتيجية الضخمة لحرب الأيام الستة ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط .

لم يكن الشرق الأوسط بعيداً عن مجالات التنافس والحرب الباردة بين السياستين الأمريكية والسوفييتية منذ أواسط الخمسينيات ، الأمر الذى جعل الصراع العربى الإسرائيلى بسبب هذه الحرب الباردة معلقاً ما بين اللاحرب واللاسلم ، وسرد تطورات الصراع العربى الإسرائيلى من جوانب الاستراتيجية الأمريكية أو الاستراتيجية السوفييتية قد يخرج بعيداً عن هذا السياق ، لكنه يظل دون شك وثيق الصلة بهما ، وبكى القول أنه خلال حرب ١٩٥٦ كما هو معروف ، كانت الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس أيزنهاور تقف موقفاً معارضاً للعدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى من منطلق خشيتها من استغلال الاتحاد السوفييتى لهذا الصراع لتدعيم مكانته فى المنطقة .

أما فى حرب ١٩٦٧ ، سواء ما قبلها أو خلال أحداثها أم أثارها بعيدة المدى ، كانت الاستراتيجية الأمريكية تقوم على مبدأ مناهضة السوفييت ، وكانت تتطوى على مخاوف حقيقية من أى تدخل عسكرى سوفييتى صريح فى الصراع الدائر فى الشرق الأوسط (سادت هذه الخشية فى مواقف السياستين خلال حرب ٦٧ فحرب الاستنزاف عام ٧٠ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ بصفة خاصة) .

ولعله من الصحيح تاريخياً القول أنه برغم أن السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس

ليندون جونسون أواخر عام ١٩٦٤ وأوائل عام ١٩٦٥ كانت تعالج قضايا الشرق الأوسط باعتبارها قضايا لا تستحق كثيرًا من الاهتمام لتدهور العلاقات المصرية الأمريكية ما بين عام ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ، ذلك التدهور الذى يرجع فى جزء منه إلى الوجود العسكرى المصرى فى اليمن فى تلك الفترة ، إلا أن السياسة الأمريكية ظلت تخشى من استغلال السوفييت لأحداث الشرق الأوسط بسبب تورط واشنطن فى حرب فيتنام .

ولعل التقارير السوفييتية التى أبلغت لمصر فى ١٣ مايو ١٩٦٧ عن تعبئة إسرائيل لقواتها على الحدود مع سوريا ، وما أدت إليه من قرار الرئيس عبد الناصر بالتحرك لردع التحركات الإسرائيلية بعد ذلك ، ما أثار خشية واشنطن من أن الاتحاد السوفييتى يسعى لاستغلال الموقف فى الشرق الأوسط لتحقيق أهدافه .

كان اهتمام جونسون كله لا ينصب إلا على الاتحاد السوفييتى وعلى رد فعله المحتمل ، أما الصراع الإقليمى الدائر ، وأما أخطار الحرب بين إسرائيل ومصر وسوريا ، فقد كانت تتضاءل فى نظره أمام خطر المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

ولا يزال المحللون حتى اليوم يختلفون فيما إذا كانت السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس جونسون قد توافقت للإعداد لحرب ١٩٦٧ مع إسرائيل ، أم أن القيادة السوفييتية بتقاريرها التى أبلغتها لمصر عن تحرك القوات الإسرائيلية على الجولان السورية هى التى فجرت شرارة الحرب .

يقول « ويليام كوانت » وهو من أبرز خبراء السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط (عمل مساعدًا لمستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر) أنه إن كان هناك من حاول التحريض على أزمة الشرق الأوسط فى منتصف عام ١٩٦٧ فهم السوفييت - وأن الولايات المتحدة كانت منغمسة أو متورطة فى فيتنام ، ولم يكن جونسون يسعى للتورط فى مغامرة أخرى ، ثم ينقل « كوانت » عن تقرير لوكالة المخابرات المركزية فى يونيو ١٩٦٧ ما يقول « إن الاتحاد السوفييتى أراد خلق متاعب أخرى للولايات المتحدة بالإضافة إلى المتاعب الموجودة بالفعل فى فيتنام - فى ذلك الوقت - وكان هدف السوفييت هو خلق وضع من شأنه أن تتورط الولايات

المتحدة تورطًا بالغًا اقتصاديًا وسياسيًا وربما عسكريًا - وأن تعاني من نتائج سياسية معاكسة من جراء وقوفها ضد العرب » ، ويقول تقرير المخابرات المركزية : « إن هذه الخطة الكبرى كانت تتصور حربًا طويلة في الشرق الأوسط ، ولتحقيق هذه الغاية فإن الاتحاد السوفييتي شجع العرب في موقفهم المعادي لإسرائيل » .

الوثائق الأمريكية تلقى بالمسئولية على السوفييت ، لكن مدرسة أخرى من المؤرخين تميل إلى القول أن إدارة چونسون قد أعفت إسرائيل من أي « فيتو » يحول بينها وبين شن الحرب ، وإن لم تعطها الضوء الأخضر صراحة لشن حرب تسميها حرب وقائية ضد مصر وسوريا ، وقدرت إدارة الرئيس چونسون في ضوء رسالة تلقاها من رئيس الوزراء الإسرائيلي « ليفي أشكول » في ١٨ مايو ١٩٦٧ أن الاتحاد السوفييتي لا يمكن أن يشعل هذا التوتر دون أن يتعرض لمواجهة مع الولايات المتحدة .

بعث الرئيس چونسون بخطاب إلى رئيس الوزراء السوفييتي أليكس كوسيجين يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ يؤكد فيه الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل ، ويقترح مبادرة مشتركة من جانب الدولتين للحيلولة دون تحول الخلاف بين مصر وسوريا وإسرائيل إلى حرب شاملة ، وفي الثاني والعشرين من مايو بعث چونسون برسالة ثانية إلى كوسيجين يحذر من انفجار أعمال العنف ويقول له فيها « إن علاقاتكم وعلاقتنا بدول المنطقة من شأنها أن تجلب لنا المتاعب التي أثق أن أحدًا منا لا يسعى إليها » والواضح أن تطورات حرب فيتنام كانت تفرض على السياسة الأمريكية منهج الحذر ؛ تجنبًا للتورط أو المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ، لكن أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل في ذلك الوقت ، زار واشنطن واتفق معها على أن تقوم الإدارة الأمريكية بإبلاغ موسكو أن تحذر المصريين ، لكن موسكو ظلت تصر على أن إسرائيل تخطط لهجوم ، وحذر كوسيجين واشنطن من أن تبدأ إسرائيل بالحرب ، وتبادل چونسون وكوسيجين الرسائل شبه اليومية ، وكذلك تبادل دين راسك وزير الخارجية الأمريكية مع أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتي

الرسائل حول الأزمة المحتممة التى كانت تشير مع كل يوم نحو نهايتها
المحتومة بنشوب حرب ١٩٦٧ .

كان الرئيس جونسون حريصًا على أن ينقل إلى القيادة السوفييتية الانطباع أن
واشنطن ليس لها ضلع فى الحرب ؛ حتى يقلل من احتمال التدخل السوفييتى ، فأرسل
دين راسك رسالة بهذا المعنى إلى موسكو لوقف إطلاق النار ، وبعث كوسيجين
بدوره رسالة إلى جونسون يدعو للتعاون الأمريكى السوفييتى لوقف إطلاق النار ،
فيرد عليه جونسون بأنه يتعين على الدولتين أن يبتعدا خارج دائرة الصراع .

وسوف يظل الجدل السياسى والتاريخى مستمرًا حول المسئولية عن حرب
١٩٦٧ بين السياستين السوفييتية والأمريكية ، وإن كان من الموضوعى القول أن
السياسة الأمريكية قبل الحرب كانت تتسم بالحد من التورط العسكرى الأمريكى فى
خطوات عسكرية منفردة من جانب واشنطن ، وتبادلت كما يقول « ويليام كوانت »
أكثر من عشرين رسالة مع موسكو على الخط الساخن ، لكنه من الموضوعى أيضًا
القول كذلك أن سياسة واشنطن خلال الحرب كانت تؤكد على ردع أى محاولة
للسوفييت للتدخل إلى جانب مصر وسوريا ، وتلكأت وقتيًا فى وقف إطلاق النار ، أما
بعد الحرب فقد نهجت نهجًا مختلفًا .

فى غمار التورط الأمريكى فى فيتنام ، ووسط التعقيدات البالغة للصراع السياسى
والعسكرى بين الدول العربية وإسرائيل ، وانغماس السياسة الأمريكية فى الساحتين
الآسيوية والشرق أوسطية ، دخلت القوات السوفييتية براغ ؛ لتطرح على الإدارة
الأمريكية حسابات معقدة ومعادلات خطيرة فى الصراع بينهما على مناطق النفوذ فى
أوروبا الشرقية وآسيا والشرق الأوسط .

ولا يزال المؤرخون يناقشون مبررات الموقف الأمريكى الذى استقر على الأخذ
 بسياسة تجنب التورط العسكرى وتجنب تورط حلفائها فى حلف الناتو فى مواجهات
ساخنة مع الاتحاد السوفييتى بعد تدخله العسكرى فى براغ ، واتجهت السياسة
الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على الاتحاد السوفييتى وإعادة التخطيط
الاستراتيجى للناتو لمواجهة آثار المواجهة العسكرية مع السوفييت فى دول أخرى

مجاورة مثل يوغسلافيا ورومانيا والنمسا بل وبرلين ، وأعدت لذلك ما يسمى (باستراتيجية الطوارئ) .

وتجمع آراء المؤرخين اليوم على أن التقديرات الأمريكية للغزو السوفييتي لشييكوسلوفاكيا أنها كانت لا تراه موجهًا ضد المصالح الغربية أو الأمريكية ذاتها ؛ لأن السياسة السوفييتية كانت تعتبر مشكلة براغ (مشكلة داخلية) فى دائرة نفوذها ، إلا أن مدرسة أخرى من المؤرخين الأمريكيين لتاريخ الحرب الباردة والصراع السوفييتي الأمريكي ، ترى أن الولايات المتحدة لم تكن فى وضع يسمح لها بالحيلولة دون غزو شييكوسلوفاكيا بنفس القدر والمنطق الذى لم يكن به الاتحاد السوفييتي خلال الأزمة الكوبية فى وضع يسمح له بوقف الغزو الأمريكى لكوبا .

كانت السياسة السوفييتية تقدر أن مصير شييكوسلوفاكيا فى دائرة صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية أخطر من أن تترك لتقلت من السيطرة السوفييتية ، حتى ولو أدى الأمر إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة ، وكانت تدرك تمامًا أن الولايات المتحدة مشتتة القوى فى فيتنام ، كذلك سجلت السياسة السوفييتية نقطة انتصار فى شرق أوروبا مثلما سجلت السياسة الأمريكية نقطة انتصار استراتيجية فى أزمة الكاريبي والأزمة الكوبية - كما تسمى اليوم - عام ١٩٦٢ ، وكان الصراع الأمريكى السوفييتي واتجاهات السياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفييتي تجرى معاركها السياسية والعسكرية على أرض الحرب الدائرة فى فيتنام .

ظلت السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي فى تلك الفترة الحرجة من فترات الصراع السياسى الأيديولوجى بينهما تتفاعل على خلفيات التنافس الصينى السوفييتي على المستوى العالمى ، منذ تولى خروشوف الحكم ومنذ تطبيق سياسته التى هدم فيها التراث الستالينى وحاول فتح صفحات الحوار مع الإدارة الأمريكية فى عهد كنيدي ، وكانت السياسة الأمريكية تتفاعل أيضًا فى اتجاه معاكس بعد مصرع كنيدي وتولى الرئيس جونسون منذ عام ١٩٦٤ دفة السياسة الأمريكية ، كما كانت تلك السياسة الأمريكية السوفييتية تتفاعل ثالثًا على خلفيات العلاقات السوفييتية الفيتنامية والصينية الفيتنامية .

ولا تزال الحرب الفيتنامية تكشف عن الكثير من أسرارها وفصولها وزواياها ، وإن كانت الزاوية ذات الصلة الوثيقة بالعلاقات الأمريكية السوفييتية هي كيف تفاعلت واشنطن مع الموقف السياسى السوفييتى ومع الدعم العسكرى السوفييتى لفيتنام ، وكيف تفاعلت موسكو مع التورط العسكرى الأمريكى والوجود العسكرى المتعاظم للقوات الأمريكية فى جنوب شرق آسيا .

الوجود العسكرى الأمريكى فى فيتنام ورث الوجود العسكرى الفرنسى بعد انسحابه من فيتنام الجنوبية فى صورة قواعد للمستشاريين العسكريين الأمريكين ، ومن بينها القاعدة الأمريكية فى منطقة خليج تونكين ، حين شن جيش تحرير فيتنام فى أغسطس ١٩٦٤ وفبراير ١٩٦٥ هجوماً على القاعدة فى إطار « صراعه العسكرى ضد الإمبريالية » ، وكان رد الفعل الأمريكى النمطى متوقعاً ، حين قصفت الطائرات الأمريكية فيتنام الشمالية رداً على الهجوم ، فدارت دائرة الحرب الفيتنامية عشر سنوات شهدت أكثر دورات الصراع الأمريكى السوفييتى إثارة على مسرح الأحداث العالمية .

لم تكن موسكو ، ولم تكن واشنطن ، تسعيان للمواجهة المسلحة فى تلك الحرب ، لولا الدور الصينى الذى أرغمهما على التورط كما تكشف عن ذلك الوثائق الأمريكية للحرب الفيتنامية ، وكذلك وثائق الكرملين ومحاضر جلسات المكتب السياسى للحزب الشيوعى ، التى كشف عنها بعد انهيار الاتحاد السوفييتى فى التسعينيات ، كان التنافس بل الخلاف الصينى السوفييتى وخاصة قبل سقوط خروشوف فى أكتوبر ١٩٦٤ متزامناً وموازيًا للفتور فى العلاقات السوفييتية الفيتنامية .

بعد التحسن القصير والنسبى فى العلاقات السوفييتية الأمريكية فى أعقاب الرعب المتبادل والذى ولدته أزمة الكاريبى ١٩٦٢ ، واكتشاف وجود الصواريخ السوفييتية فى الأراضى الكوبية ، اتجهت سياسة الكرملين إلى الحد من التورط العسكرى والسياسى فى الصراع المحتدم على أرض فيتنام ؛ لإدراك واضح من موسكو أن ذلك التورط ينطوى على صراعات محتملة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة؛ فضلاً عن تخوف وشكوك عميقة لدى الاتحاد السوفييتى من الآراء المتطرفة لدى الفيتناميين من أصحاب الميول الصينية .

هذا الفتور فى العلاقات السوفيتية الفيتنامية أتى بأثر عكسى على علاقات الصين بفيتنام؛ إذ تحسنت تلك العلاقات وتوطدت بتوقيع اتفاق تعاون عسكرى عام ١٩٦٤ ، مع توافق سياسى بين بكين وهانوى من أجل النضال ضد « الإمبريالية الأمريكية » .

دخلت فيتنام وبكين فى خط واحد لمواجهة السياسة الأمريكية فى فيتنام ، وكان طرد خروشوف فى ذات العام بمثابة نقطة تحول فى العلاقات السوفيتية الفيتنامية ؛ إذ سرعان ما أعاد بريجنيف - السكرتير العام الجديد للجنة المركزية للحزب الشيوعى - سياسة التقارب مع فيتنام تخوفًا من فقدان الاتحاد السوفيتى لنفوذه فى المنطقة أمام اتساع نفوذ الصين ، وكذلك دخلت السياسة السوفيتية بقوة متزايدة فى الصراع الفيتنامى الأمريكى ؛ لتكتب فصولا مثيرة فى السياسة الأمريكية السوفيتية امتدت من منتصف الستينيات حتى مطلع السبعينيات ، وحتى ولاية الرئيس ريتشارد نيكسون ومهندس سياسته الخارجية هنرى كيسنجر .

يمثل وصول الرئيس ليندون جونسون للسلطة بعد اغتيال كنيدي فى نوفمبر ١٩٦٣ - فى تقدير الخبراء السوفيت - انتصارًا للجناح اليمينى فى السياسة الأمريكية ، فتضاءلت احتمالات التحسن فى العلاقات السوفيتية الأمريكية التى كانت قد انتعشت فى حياة الرئيس چون كنيدي .

كانت السياسة السوفيتية فى الحرب الفيتنامية تقدر تقديرًا دقيقًا وصحيحًا أن الصراع المسلح فى فيتنام ينطوى على أخطار الاحتكاك والصدام مع الولايات المتحدة وربما المواجهة النووية ، وكانت موسكو تركز جهودها على التأييد الدولى لفيتنام والدعاية ضد الولايات المتحدة والإمبريالية الأمريكية ، ولكنها رغم ذلك وإزاء الدور الصينى الحاسم فى دعم الموقف العسكرى الفيتنامى ، لم يكن أمامها مفر من تزويد فيتنام بالسلاح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية .

مع ذلك ظلت العلاقات السوفيتية الفيتنامية معقدة ومتناقضة ؛ لإدراك قادة الكرملين الارتباط بين درجة المساعدات العسكرية وبين صعود النفوذ السوفيتى أو هبوطه أمام النفوذ الصينى فى جنوب شرقى آسيا والهند الصينية .

وسط غمار الحرب الفيتنامية التى ازداد التورط الأمريكى فيها عامًا بعد عام ، كانت الإدارة الأمريكية لا تخفى رغبتها فى دور سوفيتى مساعد فى التدخل من أجل التسوية السلمية ، وربما كانت هذه الحقيقة من أكثر الحقائق إثارة فيما كشفت عنه الوثائق السوفيتية عن الحرب الفيتنامية .

أيدت موسكو التسوية السياسية ولكن بشروط هانوى ، بينما أيدت واشنطن التسوية السياسية ولكن بشروط سايجون ، وفى الحالتين اعتمدت واشنطن على مساعى الاتحاد السوفيتى كوسيط له دوره المؤثر فى مساعدة فيتنام .

وتكشف الحقائق التاريخية الجديدة - وعكس كثير من التقديرات - أن الاتحاد السوفيتى كان له دور حاسم فى إنهاء الحرب الفيتنامية ، وكان ذلك بمثابة رسم الخطوط الجديدة ، للعلاقات السوفيتية الأمريكية فى مرحلة الوفاق الدولى الجديدة التى سوف تدرج بعد إسدال الستار على الحرب الفيتنامية عام ١٩٧٣ .

كان المسرح الفيتنامى يجرى تحضيره بدور سوفيتى مؤثر ما بين يونيو إلى ديسمبر ١٩٦٦ لإخراج الولايات المتحدة من ورطتها التاريخية فى فيتنام ، من خلال المفاوضات السرية والاتصالات التى كلف بها المندوب البولندى فى لجنة الرقابة الدولية ووساطته بين فيتنام الشمالية والسفير الأمريكى فى جنوب فيتنام (هنرى كابوت لودج) ، وكانت موسكو والسياسة السوفيتية وسط القصف لا تؤيد فقط ، بل وتخطط لهذه المساعدة البولندية تمهيدًا لفتح صفة جديدة مع واشنطن .

فى ولاية ريتشارد نيكسون (٦٩ - ٧٣) وبتخطيط من مستشاره للأمن القومى ووزير خارجيته هنرى كيسنجر ، كانت السياسة الأمريكية تعول على الدور الحاسم الذى تلعبه موسكو للضغط على هانوى على أساس أن إنهاء الحرب الفيتنامية يخدم المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى ويخدم واشنطن لإخراجها من الورطة ، ويخدم الاتحاد السوفيتى لمنع صعود النفوذ الصينى على الصعيد العالمى والشيوعية الدولية .

وقد لعب الاتحاد السوفيتى دور الوسيط دون ضجة ، وتجنب دور الوسيط الرسمى واكتفى بدور ساعى البريد لإقناع الفيتناميين بأهمية التسوية السياسية ، وقد شهد عام ١٩٦٧ بصفة خاصة منعطفًا فى جهود الوساطة السوفيتية مع فيتنام ،

ومنعطفًا ثانيًا في العلاقات السوفييتية الأمريكية في قمة « جلاسبرو » بين كوسيجين وچونسون حول فيتنام ، ودارت عجلة المفاوضات في ١٣ مايو ١٩٦٨ في باريس ، وكان ذلك نجاحًا لسياسة الولايات المتحدة بفضل الجهود السوفييتية لعقد الوفاق الجديد الذي هيات له موسكو المناخ المناسب .

بانتصار نيكسون في الانتخابات عام ١٩٦٨ ، حدثت نقطة تحول جديدة في السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي لاشترাকে في التسوية السلمية لحرب فيتنام . كانت نظرية كيسنجر التي أسس عليها سياسته للخروج من الورطة العسكرية ، أن العلاقات الأمريكية السوفييتية مرتبطة بمشكلة فيتنام من أجل ذلك سخر كيسنجر الورقة الصينية .

وليس ثمة وثيقة أكثر صدقًا من محضر محادثات السفير السوفييتي أناتولي دوبرينين مع هنري كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون في ١٢ يوليو ١٩٦٩ ، التي كشفت عن سياسة « الارتباط والترابط » التي طبقها كيسنجر بمهارة على مجمل العلاقات السوفييتية الأمريكية من ناحية ، وعلى المشكلة الفيتنامية من ناحية أخرى ، في إطار التشاور والتنسيق الأمريكي السوفييتي لحل القضية والخروج من الورطة وإنهاء الحرب .

يقول كيسنجر في الحديث بالحرف : « عندما نتطرق لبحث الأوضاع في الأقاليم والمناطق الأخرى فإنه يجب أن تتطور وتزداد الاتصالات السوفييتية الأمريكية » . ويقول كيسنجر : « والأمثلة على تلك المناطق ، منطقة الشرق الأوسط ، والرقابة على الأسلحة النووية ، والتنمية التجارية الثانية على المدى الطويل » .

في الحديث مع السفير السوفييتي دوبرينين في يوليو ١٩٦٩ ، « ربط كيسنجر بين التنسيق حول فيتنام والتنسيق في مناطق أخرى منها الشرق الأوسط » ...

وكانت بوادر الوفاق والاتفاق بين السياسة السوفييتية والأمريكية تلوح وتبدو واضحة في آفاق الشرق الأوسط بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ وإبان حرب الاستنزاف ١٩٦٧ - ١٩٧٠ وقبيل مبادرة روجرز في مايو ١٩٧٠ التي قبلها جمال عبد الناصر في أثناء زيارته السرية للاتحاد السوفييتي حين أنفق على تزويد مصر بالصواريخ ، كما كشفت وثائق جنرالات الجيش السوفييتي الذين كتبوا مذكراتهم بعد

ثلاثين عامًا من تنفيذ تلك « العملية » عملية إنشاء قواعد الصواريخ التي عُرفت في التاريخ العسكرى السوفييتى باسم « عملية القوقاز ».

مثلما كان الشرق الأوسط بعيدًا عن جدول أعمال الرئيس الأمريكى ليندون جونسون قبل حرب ١٩٦٧، كذلك لم يكن النزاع العربى الإسرائيلى على جدول أعمال الرئيس ريتشارد نيكسون بعد تلك الحرب، اللهم إلا من منطلق علاقات الإدارة الأمريكية بالاتحاد السوفييتى من زاوية أخطار الحرب النووية وسعيه لإنشاء علاقة جديدة مع موسكو لضمان الاستقرار العالمى ، وكذلك إعادة هيكلة العلاقات الدولية بالافتتاح على الصين ، فضلا عن قضية فيتنام التى كانت تتصدر جدول أعماله.

وكان مستشاره للأمن القومى كيسنجر ، ينظر إلى الشرق الأوسط من زاوية المنافسة مع السوفييت ، ولذلك فقد دفعته الحقائق الجديدة بعد حرب ١٩٦٧ إلى انتهاج سياسة مستمرة لدعم إسرائيل ، إلى أن يحين الوقت على حد قوله « كى يقرر العرب الانفصال عن موسكو » وأقره على سياسته هذه ريتشارد نيكسون الذى لم ينصب اهتمامه على الشرق الأوسط ، بل سعى إلى تخلص بلاده من ورطة فيتنام ، ودخل لذلك فى مفاوضات مع موسكو لتحقيق تقدم شامل ودخل معها فى مفاوضات للحد من الأسلحة الاستراتيجية تحقيقًا لمبدأ (سياسة الربط) الذى عاد إليه كيسنجر ، فإذا حدث تنازل سوفييتى فى فيتنام يمكن مقابلته بتحريك أمريكى فى الشرق الأوسط ، وكذلك كان الحل فعلا ؛ لا يتحرك الوضع السياسى فى الشرق الأوسط إلا مع تحرك السياستين السوفييتية والأمريكية كل منها باتجاه الأخرى فى « فترة الوفاق مع الردع » كما كان يحلو للرئيس نيكسون أن يطلق عليها.

كان كيسنجر يعتقد أن الحفاظ على قوة إسرائيل من شأنه أن يقنع العرب بعدم جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفييتى ، وأن يدفعهم إلى التحول نحو الولايات المتحدة، وأن ثمن ذلك هو الانفصال عن موسكو ، وكان كيسنجر يرى من منظور توازن القوى أن أول هدف يتعين السعى إليه هو الحد من الدور السوفييتى فى الشرق الأوسط.

وتوالى المشاورات والمباحثات الأمريكية السوفييتية منذ مطلع عام ١٩٦٩ بين وكيل الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو وبين سفير الاتحاد السوفييتى أناتولى

دوبرينين في ١٨ و ٢٢ مارس ٦٩٠٠ وفي مايو ١٩٦٩ انتهت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تقديرات حول الدور السوفييتي في الشرق الأوسط على أساس « أن الاتحاد السوفييتي ولا اعتبارات تتصل بالاستراتيجية العالمية سيكون مستعدًا للتعاون مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حتى لو تسبب هذا التعاون في شيء من التوتر في علاقته مع عبد الناصر » ، وكان هدف السياسة الأمريكية الحقيقي من وراء هذه التقديرات إضعاف وزعزعة موقف السوفييت في مصر .

وبينما كان جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي يجري مباحثاته في القاهرة في ١٠ - ١٢ يونيو ١٩٦٩ لبحث السلام الدائم والتسوية الشاملة ، لم يكن كيسنجر - مستشار الأمن القومي الأمريكي يتعجل المباحثات ، ويرى أن استمرار المأزق في صالح الولايات المتحدة ؛ لأن ذلك في رأيه - يضع مصر - في مواجهة الحقيقة - ألا وهي أن الوصاية السوفييتية تمثل عقبة في طريق التقدم ، وأن الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على تحقيق التسوية ، وكذلك يوضح كيسنجر العجز السوفييتي عن التحرك أو تحقيق التسوية .

وفشلت الجهود الأمريكية السوفييتية في نوفمبر ١٩٦٩ في إقناع إسرائيل بقبول خطة التسوية (سميت خطة روجرز) وكان القصد الحقيقي لخطة روجرز - التي باركها كيسنجر مستشار الأمن القومي - هي الوقعة أو الفصل بين مصر والاتحاد السوفييتي .

لكن عبد الناصر كان قد قرر أن يخطو خطوة باتجاه التعاون المصري السوفييتي في يناير ١٩٧٠ ، من أجل تدفق الأسلحة السوفييتية إلى مصر بعد ضرب الطائرات الإسرائيلية للعمق في مصر ، فسافر في رحلته السرية الشهيرة للإتفاق على نظم الدفاع الجوي الجديدة أو ما عرف باسم « حائط الصواريخ السوفييتية » .

دخلت العلاقات السوفييتية الأمريكية أزمة جديدة حين حذر كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتي الرئيس نيكسون من اتساع نطاق العمليات العسكرية لاستمرار الغارات الإسرائيلية ، وأشار إلى العواقب شديدة الخطورة ، وقال بصراحة شديدة : « إن الاتحاد السوفييتي سوف يضطر للعمل للرد الملائم على المعتدى الأحمق » .

وصف كيسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى هذه الرسالة بأنها « تهديد سوفيتى » للرئيس نيكسون ، وأضاف بالرد عليها رسالة أشد لهجة ، فرد نيكسون فى فبراير ١٩٧٠ بأن الولايات المتحدة تعتبر أى محاولة يبذلها الاتحاد السوفيتى للسعى للهيمنة على الشرق الأوسط بمثابة أمر يورث القلق الخطير ، وتأزمت العلاقات السوفيتية الأمريكية أشد ما تكون الأزمة ، ولم يكن أمام موسكو إلا أن تفتح حواراً جاداً آخر مع واشنطن ، فاجتمع سفير الاتحاد السوفيتى دوبرينين مع روجرز للاتفاق على خطة لوقف إطلاق النار فى يونيو ، وطلب نيكسون من روجرز إعداد خطة أو مبادرة لذلك ، ووصف نيكسون الشرق الأوسط فى ذلك الوقت بأنه شبيه « بالبلقان فى الحرب العالمية الأولى ، حيث يمكن انسياق القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلى مواجهة لا يسعيان إليها » .

لكن عبد الناصر فى زيارته لموسكو فى ٢٩ يناير ١٩٧٠ وبحضور القادة السوفيت أعلن موافقته على ما عرف باسم مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار ، حتى تتاح له فرصة النقاط الأنفاس واستكمال بناء حائط الصواريخ .

كان الخط السياسى الأمريكى فى عام ٦٩ و ٧٠ وهو التيار الذى يتزعمه كيسنجر ، أن الشرق الأوسط يمثل أزمة عالمية وينطوى على خطر المواجهة مع الاتحاد السوفيتى ، ويحبذ إجراء محادثات سوفيتية أمريكية ، وكانت واشنطن تسعى فى ذلك كله إلى وقف تصاعد الدور السوفيتى فى الشرق الأوسط بعد أن ازدادت احتمالات المواجهة ، وكان استياء نيكسون وكيسنجر قد بلغ مداه من السوفيت بسبب مباحثات فيتنام ومباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ثم الوضع فى الشرق الأوسط ، وقدرت إدارة الرئيس نيكسون أن الوقت قد حان للوقوف فى وجه موسكو خاصة بعد تنامى الدور السوفيتى فى النزاع العربى الإسرائيلى بعد حرب ١٩٦٧ وبدأ نيكسون يتقبل آراء كيسنجر الذى يدعو إلى « أن إسرائيل القوية فقط هى التى تستطيع التعامل مع الوجود السوفيتى فى مصر » وأنه لا سبيل إلى حماية المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط إلا « بإحباط ما يصفه بالخطر السوفيتى فى مصر » .

ولما تولى الرئيس أنور السادات رئاسة مصر بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، اتجهت السياسة الأمريكية نحو هدف رئيسى جديد ، هو أن توضح للسادات أن

الوجود السوفييتى فى مصر يمثل عقبة أمام استرداده لسيناء ، وأن أى أسلحة سوفيتية تقدم لمصر سوف يقدم فى مقابلها أسلحة لإسرائيل مما ينعلم معه الخيار العسكرى أمام مصر ، وأنه ما دام الوجود العسكرى السوفييتى مستمرًا فى مصر فإن الدبلوماسية الأمريكية لن تبذل إلا محاولات فائرة من أجل التسوية .

كان كيسنجر وسط هذا كله يجرى مفاوضاته المكثفة فى باريس حول فيتنام ، فى الوقت الذى كان الإحباط قد أصاب الرئيس السادات من وفاء السوفييت بتعهداتهم ، (بعد حركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ ورغم توقيع اتفاق الصداقة مع نيكولاى بودجورنى ٢٧ مايو ١٩٧١) وكان كيسنجر قد حقق انفتاحًا تاريخيًا على الصين بزيارته السرية فى يوليو ١٩٧١ وانخراطه فى مفاوضات جادة حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتى ، وقام بزيارتين لموسكو وبكين استعدادًا لإنهاء حرب فيتنام .

وسط هذا التحرك الدولى الأمريكى مع السوفييت ومع الصين ، ازدادت آمال كيسنجر فى إضعاف وضع السوفييت فى مصر والشرق الأوسط ، وبرغم ضرب فيتنام بالقنابل وتلغيم ميناء هايفونج لم يبلغ بريجينيف قمة موسكو - نيكسون ، وابتلع السوفييت كبرياءهم واستقبلوا نيكسون فى مايو ١٩٧٢ . كان من أهداف السياسة الأمريكية التى خططها نيكسون وكيسنجر هو تحقيق « انفراج » كبير مع موسكو تستخدمه السياسة الأمريكية فى مناطق أخرى فى العالم سواء فى فيتنام أو الشرق الأوسط ، وأكدت اتصالات واشنطن مع موسكو وبكين بأنه لا الصين ولا السوفييت سوف يضحون بمصالحهم مع الولايات المتحدة من أجل فيتنام ، بل استقر اعتقاد واشنطن أنه أصبح ممكنًا إقناع السوفييت بتحقيق انفراج أو « استرخاء » عسكرى فى الشرق الأوسط .

وكان كيسنجر وجروميكو فى بيان مشترك لهما فى ٢١ مايو ١٩٧٢ قد حددوا فعلا نقاطًا للتسوية السلمية ، أكدا فيها أن موسكو وواشنطن اتفقتا على أن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى تؤدى إلى تطبيع الموقف فى الشرق الأوسط وتحقيق الاسترخاء العسكرى فى المنطقة ، واستخلص السادات من ذلك أن السوفييت غير مستعدين للضغط على الأمريكين دفاعًا عن مواقفه ، فقرر فى ٨ يوليو ١٩٧٢ رحيل

المستشاريين العسكريين السوفييت من مصر ، فغادرها أكثر من عشرة آلاف خبير ،
تمامًا كما كان يأمل كيسنجر .

بعد تسوية فيتنام فى ١٣ يناير ١٩٧٣ ، أصبحت السياسة الأمريكية مستعدة
لتحويل اهتماماتها إلى الشرق الأوسط ، ووضع كيسنجر إستراتيجية للتعامل مع
السوفييت لإرغامهم على التعاون مع واشنطن ، ورتب الاجتماع بين نيكسون
وبريجينيف فى الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٧٣ للتوصل لاتفاق حول أسس
التسوية ، وفى مباحثات القمة حذر بريجنيف نيكسون من أن المصريين والسوريين
عازمون على خوض الحرب ، وأن الاتحاد السوفييتى ليس بوسعه منعهم ، وأنه لا
سبيل لمنع الحرب إلا بمبادرة أمريكية للضغط على إسرائيل للانسحاب ، ولم يوافق
نيكسون على الضغط على إسرائيل ، واكتفى كيسنجر وجروميكو ببيان فى يونيو
٧٣ يدعو « لبذل الجهد من أجل التسوية فى الشرق الأوسط » قبيل حرب أكتوبر
بأربعة شهور فقط .

كانت سياسة التحدى السوفييتى والتحدى المضاد الأمريكى ، والتحرك والتحرك
المضاد فيما بينهما هو سمة السياستين السوفييتية والأمريكية . ذلك حدث فى أزمة
المجر وأزمة برلين وأزمة الكاريبى وأزمة براغ ، وأخيرًا حرب فيتنام التى مهدت
لسياسة الوفاق فى السبعينيات ثم فى مقدمات ونتائج حرب أكتوبر فى الشرق الأوسط
بعد توقيع الاتفاق الثنائى بين الولايات المتحدة وفيتنام فى ٢٧ يناير ١٩٧٣ ، وإنهاء
الحرب وخروج أمريكا من وطنها التاريخية ، لتدخل بقوة فى منطقة أخرى من أهم
مناطق الصراع السوفييتى الأمريكى ، هى منطقة الشرق الأوسط بعد ذلك الاتفاق
بعشرة شهور فقط فى أكتوبر ١٩٧٣ - بنشوب الحرب المصرية الإسرائيلية الرابعة ،
وبدء فصل جديد من السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى وتجاه الشرق
الأوسط ، لازالت مشاهدته تجرى على مسرح الأحداث حتى الآن .

إذا كانت بداية السبعينيات قد شهدت خروجًا للوجود العسكرى الأمريكى من
فيتنام ، فإن السنوات الأولى من عقد السبعينيات - قبيل حرب أكتوبر وفى أعقابها -
شهدت بداية الخروج العسكرى السوفييتى من الشرق الأوسط ؛ فالحرب فى فيتنام
والحرب فى الشرق الأوسط وفصول المفاوضات السوفييتية والأمريكية تداخلت ،

وتبادل الخصمان الأدوار فيما بينهما ، لعبت موسكو دور الوسيط فى خروج القوات الأمريكية من فيتنام ، وقامت واشنطن بديبلوماسية كيسنجر فى إعداد المسرح فى الشرق الأوسط للخروج العسكرى والسياسى السوفييتى من المنطقة ، فى المسلسل الذى لا ينتهى من التحدى والتحدى المضاد بين السياستين السوفييتية والأمريكية فى حرب باردة ساخنة تنتقل من أوروبا إلى آسيا إلى أمريكا الوسطى إلى الشرق الأوسط .

كان الشرق الأوسط مجرد جزء من رقعة الشطرنج الكبيرة ، كما وصفها بحق زيجنيو برزيجنسكى (مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى جيمى كارتر) ، وظل كذلك فى مطلع الثمانينيات وحتى بداية مرحلة ما قبل النهاية فى ولاية الرئيس رونالد ريجان ، وشن الهجوم الأخير على « إمبراطورية الشر السوفييتية » .

* * *

الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات من نوع خاص جداً . .

كريمة كيرلس

رئيس قسم الشؤون الإسرائيلية والفلسطينية

بجريدة الأخبار

هل حقاً أن سر وجود إسرائيل وبقاءها كدولة لها كيائها بل سطوتها فى منطقة الشرق الأوسط هو الولايات المتحدة ؟ وأنه لولاها ما كانت إسرائيل ؟ إن العالم كله يدرك هذه الحقيقة وليس هذا تجنياً أو مبالغة ، ولكن هناك حقائق ملموسة ووثائق وأدلة وبراهين تؤكد ذلك منذ قيام إسرائيل وحتى يومنا هذا . . ورغم أن للولايات المتحدة علاقات متنوعة مع جميع دول العالم تقريباً ، إلا أن علاقاتها بإسرائيل هى علاقات خاصة جداً ولا مثيل لها فى تاريخ العلاقات الدولية ؛ لأن الولايات المتحدة هى الحافظ والضامن لأمن إسرائيل ولبقاءها ، وما من مرشح للرئاسة فى الولايات المتحدة الأمريكية سواء كان من الحزب الجمهورى أو الديمقراطى إلا وأعرب عن التزامه بالحفاظ على أمن إسرائيل ، بل وعلى تفوقها العسكرى على سائر دول المنطقة ، وهو بذلك يضمن تأييد اللبى اليهودى الذى يسيطر على الدوائر المهمة فى الدولة الأمريكية ، ففى خضم المنافسة الانتخابية وحملاتها ، يلعب اللاعبون الكبار داخل المجتمع الأمريكى بكل أدواته وأسلحته وأمواله وإعلامه وأنصاره وكوادره . . وبين اللاعبين الكبار تقف إسرائيل دائماً فى الصف الأول . . ليس فقط من خلال دولتها وأجهزتها ولكن من خلال الجاليات اليهودية الكبيرة التأثير والنفوذ ، وفى قمة قيادتها منظمات اللبى الصهيونى الشهيرة . . ولا يخفى مدى تغلغل النفوذ الصهيونى والتأثير الإسرائيلى فى شرايين أمريكا ، وخاصة فى العصب الحساس لصناعة السياسة الأمريكية ، الأمر الذى جعل من أمريكا قوة انحياز أعمى لإسرائيل ، وخلق

من إسرائيل قوة تأثير كبرى فى أمريكا فى السياسة والاقتصاد والإعلام ، وفى الانتخابات الرئاسية بشكل خاص وفى الانتخابات التشريعية أيضاً . إن جملة (إسرائيل قرة عين أمريكا) أصبحت شعاراً يحكم مجمل السياسات الأمريكية ، سواء فى ظل حكم الجمهوريين أو الديمقراطيين . الكل داخل الآلة السياسية سواء فى هذا . باعتبار أن إسرائيل جزء من مكونات الأمن القومى والمصالح الاستراتيجية العليا الأمريكية ، منذ حكم الرئيس الأمريكى هارى ترومان إلى الرئيس بيل كلينتون ومن سياتى بعده ، إلى أن تتغير الأوضاع . ورغم كل ما قدمه الرؤساء الأمريكيون السابقون لإسرائيل من دعم سياسى وعسكرى واقتصادى على كافة الأصعدة وفى كل المناسبات والأحوال ، إلا أن الرئيس كلينتون فاق الجميع ؛ إذ أنه باعتراف الكل قدم لإسرائيل على مدى فترتى رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية ما تفوق به على أسلافه من المساعدات الاقتصادية إلى المعونات العسكرية ، ومن الدعم المطلق فى محادثات التسوية السياسية مع العرب إلى الدعم المطلق أيضاً فى تعزيز أمنها وتفوقها العسكرى والتكنولوجى . هكذا تفوق كلينتون على سابقيه من الرؤساء الأمريكيين فى دعم إسرائيل ولكن قد يفوق عليه من سيتولى الرئاسة بعده ، سواء نائبه الديمقراطى آل جور أو منافسه الجمهورى بوش الابن^(*) . فقد سارع كلاهما مبكراً بتقديم أوراق الاعتماد وطلب البركة والتأييد من إسرائيل واللوبي الصهيونى داخل أمريكا ، ويعملان أيضاً على كسب أصوات اليهود وهى أصوات مدربة ومنظمة ونشيطة ، كما يزايد كلٌ منهما على الآخر فى التودد وبذل الوعود وتقديم التعهدات لإسرائيل فى سياق حملتهما الانتخابية الراهنة . ولا يخلو أى حديث لهما فى كافة وسائل الإعلام وفى الخطابات العامة أو فى الحوارات الصحفية من طبع قبله على جبين إسرائيل ، والانحناء بشدة أمام هيلمانها والإعجاب المتزايد بعظمة العبرية اليهودية وقوة اللوبى الصهيونى والتوأمة الأبدية بين أمريكا وإسرائيل وحتى زوجة الرئيس الأمريكى كلينتون - السيدة هيلارى . . التى رشحت نفسها لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكى ، لم تقوان فى إظهار ولانها لإسرائيل خلال جولاتها فى نيويورك ، طمعاً فى نيل شرف الأصوات اليهودية ، بل سارعت أيضاً

(*) تمت كتابة المقال قبل فوز جورج بوش (الابن) بالرئاسة .

بالذهاب إلى إسرائيل لطلب الدعم والتأييد ، رغم الحملة التي شنّها ضدها منافسوها حيث اتهموها بأنها تستغل سلطة البيت الأبيض وأموال دافعي الضرائب لأنها سافرت على متن طائرة الرئاسة إلى إسرائيل بوصفها سيدة أمريكا الأولى . وتحولت القضية في كافة وسائل الإعلام إلى فضيحة أخلاقية وسياسية لهيلاري كلينتون عضو مجلس الشيوخ المنتظرة ، ولكن كل ذلك لم يهمها ؛ لأن إسرائيل أهم لها من كل شيء حتى الفضائح !! بل هناك أكبر من كل هذا وهو تراجعها عن التصريح الذي أدلت به قبل شهور ، والذي أعلنت فيه أن من حق الفلسطينيين أن يكون لهم دولة وعاصمة ، وذلك خضوعاً للضغط الصهيوني وتصحيحاً لزلّة اللسان التي خرجت منها ، أعلنت أنها تحلم بأن تظل القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل القوية والصديقة والحليفة للولايات المتحدة إلى الأبد

وللوقوف على كيف بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن ، سنبدأ من عام ١٩٤٧ . . . فبعد صدور توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٧ والخاصة بتقسيم فلسطين ، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية في تبادل المراسلات مع بعثاتها الدبلوماسية في بلدان الشرق الأوسط وبعض بلدان العالم الإسلامي بشأن الانطباعات التي خرجت بها هذه البعثات وعن ردود الفعل إزاء التقسيم وإزاء السياسة الأمريكية . . . وكانت هناك أيضاً تقارير قدمها مستشارون سياسيون وقانونيون لوزارة الخارجية الأمريكية للبيت الأبيض ، ولما كان الإحساس بأن التوصية بتقسيم فلسطين التي قدمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ غير قابلة للتنفيذ لعدم موافقة العرب عليها - وهم أحد طرفي النزاع - فإن مشروعات الإدارات المعنية بوزارة الخارجية الأمريكية كانت تميل إلى رفض التقسيم خوفاً على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، وعدم التورط في تنفيذ هذا التقسيم على غير رغبة السكان العرب . . ثم سيطر إحساس آخر على بعض التقارير مفاده أن تراجع الأمم المتحدة عن التقسيم اقتناعاً بعدم قابليته للتنفيذ ، يعتبر إهداراً لمكانة المنظمة الدولية في أعين أعضائها ، ومن ثم كان التماهي في خطة التقسيم مع البحث عن اقتراحات بديلة تُقدم في الوقت المناسب إذا تقرر تنفيذ التقسيم فعلاً ، وكان ضمن هذه الاقتراحات وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية ،

وترتيب هدنة إذا ما انفجر الصراع ، غير أن المصاعب التي أحاطت بتوصية التقسيم والتي نهت إليها وزارة الخارجية الأمريكية لإثناء البيت الأبيض ومستشاريه عن المضي في هذا الطريق لم تغلح ، وذلك لأن جماعات الضغط الصهيوني المتغلظة في البيت الأبيض كانت أقوى من وزارة الخارجية ومشروعاتها المعارضة للتقسيم . . . حتى انتهى الأمر أخيراً إلى اعتراف الرئيس الأمريكي هارى ترومان بإسرائيل ساعة الإعلان عن قيامها مستخدماً سلطاته الدستورية في ذلك ، وبترتيب من وراء ظهر وزارة الخارجية التي لم تعرف بالإعلان عن الاعتراف إلا قبل موعده بربع ساعة فقط !!! .

وجاء في مجموعة أوراق باللغة العبرية تحت عنوان : أرض إسرائيل - الولايات المتحدة وإسرائيل (١٠ دورون - بيت بيرل ١٩٨٨) :

[أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي هارى ترومان منح اعترافاً دبلوماسياً للدولة الجديدة بعد إحدى عشرة دقيقة من قيامها في الرابع عشر من مايو عام ١٩٤٨ . . . وهذا الاعتراف يرمز في حد ذاته إلى العلاقات الوثيقة والحارة التي ميزت الصلة بين البيت الأبيض وإسرائيل بصورة عامة ، وهذا لا يعنى أنه لم تكن هناك خلافات قط في رأى بين واشنطن والقدس . . . ولكن الشئ الصحيح أن تقارباً خاصاً نشأ بين الدولتين منذ اليوم الأول لقيام إسرائيل . . . فقد أيدت الولايات المتحدة مشروع التقسيم في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ولكن وزارة الخارجية عارضته وحاولت أيضاً تغيير الموقف الأمريكى بعد التصويت في الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ، وقد ولد هذا الأمر مواجهات كثيرة وصعبة بين البيت الأبيض والخارجية الأمريكية ، فعلى سبيل المثال أعلن (دورين أوستين) المندوب الأمريكى في الأمم المتحدة أن واشنطن ترفض مشروع التقسيم لصالح وصاية مؤقتة للأمم المتحدة على أرض إسرائيل أى (فلسطين) . . . واتفق وزير الخارجية (مارشال) بعد فترة مع وسيط الأمم المتحدة - برنادوت - على أنه يجب فصل منطقة النقب عن فلسطين وتسليمها للأردن . . . واندشش الرئيس ترومان من هاتين الخطوتين وأصيب بخيبة أمل ، ولكنه نجح في إحباط خطة وزارة الخارجية وأن يؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة بمبادئ التقسيم ، كما تغلب ترومان في يونيو ١٩٤٨ على

تحفظات وزارة الخارجية وعين جيمس ج. ماكدونالد كمبعوثه الخاص فى إسرائيل. وامتنع ترومان عن التدخل فقط فيما يخص الحظر على بيع السلاح للشرق الأوسط والذى فرضته وزارة الخارجية فى ٥ ديسمبر ١٩٤٧. ولو أن هذا الحظر كان من شأنه التأثير بشدة على فرص بقاء دولة إسرائيل، وفى قراره بعدم إلغاء الحظر، تأثر ترومان أساساً من تحذيرات وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية بأن مثل هذه الخطوة تشكل خطراً على علاقات بريطانيا والولايات المتحدة، وطرات أزمة مؤقتة فى علاقات إسرائيل والولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٤٨. وفى ديسمبر ١٩٤٨ دخلت قوات الجيش الإسرائيلى إلى سيناء فى محاولة لتوجيه ضربة قاضية للقوات المصرية التى اجتاحت إسرائيل فى بداية حرب الاستقلال. وفى ٣١ ديسمبر بعث ترومان برسالة عاجلة إلى رئيس وزراء إسرائيل دافيد بن جوريون يطلب فيها انسحاب كل القوات الإسرائيلية من سيناء، ومحذراً من أنه إذا لم تستجب إسرائيل لهذا الطلب فستضطر الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فى علاقاتها معها. وقد جاءت هذه الخطوة الأمريكية، لرغبتها فى منع حدوث صدام بين بريطانيا وإسرائيل الذى كان سيضر بشدة بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وسارع بن جوريون بتلبية طلب الولايات المتحدة، وانتهت بذلك الأزمة القصيرة ولم تترك أى أثر فى علاقات الدولتين. وفى فبراير عام ١٩٤٩ وبعد انتخابات الكنيست الأول (البرلمان الإسرائيلى) منح ترومان اعتراف شرعى لحكومة إسرائيل وعمل على ضمها إلى منظمة الأمم المتحدة. وبتدخل من ترومان أيضاً حصلت إسرائيل على قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من أجل استيعاب المهاجرين الجدد، ومع ذلك ثارت خلافات فى رأى بين واشنطن والقدس حول مشكلات مثل مصير اللاجئين العرب ومستقبل القدس، فطالبت الولايات المتحدة بأنه يجب على إسرائيل إعادة اللاجئين كخطوة أولى لتسوية شاملة. أما إسرائيل فرأت أن مشكلة اللاجئين يجب حلها فقط فى إطار تسوية سلمية شاملة. وصرح زعماء إسرائيليون - بشكل غير رسمى - بأنه قد تم بالفعل تبادل سكانى عندما استوعبت إسرائيل مئات الآلاف من اليهود الذين طردوا من الدول العربية، والآن مفروض على الدول العربية استيعاب اللاجئين الفلسطينيين. وفيما

يتعلق بالقدس فقد أعلنت الولايات المتحدة أن قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتدويل القدس مازالت سارية المفعول ، ورغم أن المدينة كانت مقسمة إلى قسمين فإن الولايات المتحدة أصرت على أن تراها كوحدة واحدة ومنفصلة ، ووضعت فيها قنصل خاص يقدم التقارير إلى واشنطن مباشرة وليس عن طريق السفارة الأمريكية في عمان أو في تل أبيب . وأعلنت إسرائيل من جانبها أنه مادامت الأمم المتحدة لم تتدخل لوقف العدوان العربي ضد المدينة ولم تعمل من أجل فرض حكم دولي عليها فإن التدويل باطل ولاغ ، والمدينة مقسمة تلقائيًا بين الأردن وإسرائيل . وقالت إسرائيل أن لها الحق الكامل لدمج غرب القدس بسكانها اليهود الذين يبلغ عددهم حوالي ١٠٠,٠٠٠ نسمة داخل دولة إسرائيل والإعلان عنها عاصمة لها . وبقيت الخلافات بشأن القدس كما هي ، ولكنها لم تشكل أبدًا عقبة حقيقية في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة . وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ، ركزت الولايات المتحدة في الحقيقة على ممارسة الضغط على كل الأطراف لبدء مفاوضات لتسوية سلمية ، ولكن الفجوة كانت واسعة جدًا بين الأطراف في هذا الشأن . وكان رفض العرب للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل إلى جانب سعيهم المستمر لزيادة تسليحهم ودعوتهم للقيام بجولة ثانية تمنحهم ما لم يحققوه في الجولة الأولى واسترداد أرضهم ، قد جعل إسرائيل تطلب من الولايات المتحدة أن تعمل على إصلاح الفجوة بالنسبة لإمدادات السلاح ، واستجابت الولايات المتحدة وأثرت على بريطانيا العظمى وعلى فرنسا للانضمام إليها لإصدار بيان مشترك يقول : إن الدول الثلاث العظمى ستعمل على منع نمو سباق التسلح في الشرق الأوسط . وكان هذا البيان الذي صدر عام ١٩٥٠ موجهًا في الحقيقة ضد تسلسل السوفييت للمنطقة ، بافتراض أن دول الشرق الأوسط مهيأة للعب دور مهم في أمن المنطقة بعد إقامة حلف دفاع شرق أوسطي ، على غرار حلف ناتو . وفي الأعوام من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ قامت حكومة ترومان بعملية جس نبض بين دول الشرق الأوسط بشأن إقامة مثل هذه المعاهدة ، ولكنها لم تتقدم كثيرًا في هذا الشأن . وقد أعطت حكومة الرئيس أيزنهاور أفضلية كبرى لهذا المشروع ، والملح وزير الخارجية دالاس - أكثر من مرة - إلى أن إسرائيل تمثل عقبة أمام إقامة شبكة دفاع إقليمية ، وكان في سعي حكومة أيزنهاور

بعد عام ١٩٥٢ وراء تأييد العرب لحلف دفاع شرق أوسطى ، إنحراف عن ميل حكومة ترومان لإسرائيل ، وبرزت وجهة نظر رأت فى إقامة دولة إسرائيل حجر عثرة أمام تقوية نظم دفاع الغرب فى الشرق الأوسط ، وسيطر هذا الرأى على مواقف ايزنهاور ودالاس حوالى خمس سنوات كاملة ووصلت العلاقات بين واشنطن والقدس إلى أسفل الدرج ٠٠ وأثارت جهود الولايات المتحدة لتعزيز القوة العسكرية لعدد من الدول العربية انزعاجاً شديداً فى إسرائيل! ٠ ورفض الرئيس المصرى جمال عبد الناصر الطلبات الأمريكية للانضمام إلى النظام الشرق أوسطى متعللاً بأن مصر لن تتمتع بالسيادة التامة مادامت بريطانيا مستمرة فى احتلال جزء من أرضها ٠ لذلك طالب دالاس فى أغسطس ١٩٥٤ بإجلاء البريطانيين من منطقة قناة السويس ٠ ووافقت بريطانيا على ذلك إلا أن - ناصر - تمسك بمعارضته الشديدة لتوقيع أى معاهدة دفاع إقليمية حتى بعد خروج البريطانيين ٠ وذهبت جهود الولايات المتحدة هباء ٠ عندئذ ركز دالاس فى إقامة نظام دفاع شمالى فى الشرق الأوسط على أن يشمل فى البداية فقط الدول المتاخمة للاتحاد السوفييتى مثل تركيا - إيران - العراق ، ولكن محاولة ضم العراق أيضاً - المنافسة لمصر - أغضبت - ناصر ٠ وعلى ضوء معارضة مصر وإسرائيل ، تقرر ألا تنضم الولايات المتحدة فى ذلك الوقت كطرف متساو فى الحقوق والواجبات فى حلف بغداد ، والذى تم التوقيع عليه فى ٣٠ مارس عام ١٩٥٥ ، بل تكتفى بإرسال المعدات العسكرية والسلاح ٠ وبذلك كان من المحتمل أيضاً أن توفر الحكومة الأمريكية على نفسها صراع صعب مع مجلس الشيوخ المؤيد لإسرائيل ، والذى بدون موافقته كان يتعذر على الولايات المتحدة الانضمام كطرف فى الاتفاق ٠

وعم القلق فى إسرائيل فيما يتعلق باستعداد الولايات المتحدة لتسليح العراق ، وهى الدولة الوحيدة من بين الدول العربية التى حاربت إسرائيل عام ١٩٤٨ ورفضت التوقيع معها على اتفاق هدنة ، أضيف لذلك النبأ الخاص بصفقة السلاح المصرية - التشيكية والذى نشر فى سبتمبر ١٩٥٥ والذى وضع بداية للتغلغل الروسى فى الشرق الأوسط ٠ أما تورط مصر فى الجدل مع بريطانيا وفرنسا حول الملكية والسيطرة على قناة السويس فى عام ١٩٥٦ ، فإنه مهد الطريق أمام إسرائيل للعمل ضد - ناصر

- بالتعاون مع الدولتين العظميتين فى غرب أوروبا ٠٠ وقد حققت إسرائيل فى حملة السويس عام ١٩٥٦ الأهداف الأساسية التى حددتها لنفسها ، وهى تدمير مخزون السلاح المصرى ، وتصفية معسكرات الفدائيين فى قطاع غزة التى كانت تحت سيطرة مصر ، والسماح بمرور السفن فى مضائق تيران وخليج العقبة وصولاً إلى إسرائيل ، إلا أن الولايات المتحدة لم تكف عن السعى وراء - ناصر- فطلبت من إسرائيل الانسحاب الفورى من سيناء بدون أى شروط ٠٠ وقد ظهر فى المواجهة التى نشبت عندئذ بين واشنطن والقدس التغير الذى طرأ على سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط منذ أن تولى مسئولية الحكم فريق أيزنهاور - دالاس، وكان ذلك أحد الأحداث القليلة فى تاريخ سياسة الحرب الباردة التى انقفت فيها الدولتان العظميان على موقف دولى مماثل ٠

ولم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة للتسليم بمطلب إسرائيل القائل بأن على الولايات المتحدة أن توافق مع باقى الدول البحرية على الطابع الدولى لمضائق تيران وخليج العقبة ٠٠ وذلك بخلاف وضع قوة من الأمم المتحدة فى شرم الشيخ لتأمين المرور فى المضائق ٠٠ ولم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة أيضاً لإعطاء ضمانات لتأمين الانسحاب الإسرائيلى ٠٠ وفى بداية عام ١٩٥٧ حدث جمود وقررت حكومة أيزنهاور تأييد دعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن فرض عقوبات على إسرائيل ؛ لأنها لم تنسحب من سيناء ٠٠ وفى هذه المرحلة حظيت إسرائيل بتأييد من جانب مجلس الشيوخ الأمريكى وهو التأييد الذى أدى إلى حدوث تغيير فى السياسة ٠٠ فقد أوضح - ليندون جونسون (زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت) للبيت الأبيض، أن الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات ضد إسرائيل ٠٠ وأخيراً انتهت الأزمة عندما وافق الرئيس أيزنهاور على حرية المرور فى مضائق تيران ، وفى أعقاب ذلك انسحبت قوات الجيش الإسرائيلى من سيناء ٠٠ وتميزت السنوات الثلاث الأخيرة لحكومة أيزنهاور بالانتباه إلى ناصر وخطوط سياسته والذى عُبر عنه فى مبدأ أيزنهاور الذى صدر فى ٥ يناير عام ١٩٥٧ ، وكان الهدف هو الاستعداد لاحتمال حدوث غزو شيوعى مباشر أو غير مباشر ٠٠ وهكذا أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تتردد فى استخدام قوتها المسلحة عند الضرورة لردع

التغلغل الروسي . وخرجت إسرائيل رابحة بشكل غير مباشر من التحول الذي حدث في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط . وعندما اعترفت واشنطن بأن - ناصر- يعتزم زيادة نفوذ الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط ، تميزت إسرائيل بوضع جديد في مجمل مصالح السياسة الأمريكية في المنطقة . . ولم تصبح إسرائيل في الحقيقة حليفة للولايات المتحدة أوتوماتيكياً بمنع التغلغل الروسي اللاحق . . ولكن عندما بدأت احتمالات جديدة لزيادة التنسيق بين واشنطن والقدس ، وعندما اقتربت حكومة أيزنهاور من انتهاء فترة حكمها الثانية أصبحت العلاقات بين البلدين أكثر وداً ودبت فيها روح جديدة من التعاون . وبوفاة وزير الخارجية دالاس عام ١٩٥٨ ، وإحلال كريستيان هارنر مكانه بدأ عصر جديد في علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل .

وازداد أيضاً التحسن في العلاقات مع دخول الرئيس كينيدي للبيت الأبيض في يناير ١٩٦١ . . وكان كينيدي أول رئيس أمريكي أعطى ضمانات لأمن دولة إسرائيل . . وفي مقابلة له مع وزيرة خارجية إسرائيل - جولدا مائير - في ديسمبر ١٩٦٢ ، وعدها كينيدي بأنه في حالة حدوث أي عدوان ضد إسرائيل ، فإن الولايات المتحدة ستقف إلى جانبها وتؤيدها . . وقد وضع هذا الالتزام الرئاسي العلاقات بين الدولتين في مستوى جديد من التعاون يتمثل في حلف غير رسمي .

وفي سبتمبر عام ١٩٦٢ وجدت هذه العلاقات تشجيع عملي بإعلان الحكومة الأمريكية أن واشنطن سترسل إلى إسرائيل صواريخ مضادة للطائرات من طراز - هوك - وتعتبر هذه أول موافقة أمريكية لتزويد إسرائيل بنظام سلاح مهم . . وإن كان لدواعي الدفاع . . وبالرغم من ذلك فقد بحث كينيدي أيضاً احتمالات مد الجسور للعالم العربي ، وبأدنى ذي بدء لجمال عبد الناصر ، فبعث كينيدي برسائل إلى - ناصر- وحاول بدء اتصالات مباشرة معه من خلال زيادة المعونة الأمريكية وهبات القمح . . إلا أن هذه الجهود توقفت بسبب تورط مصر في الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٦٢ ووقوفها إلى جانب الثوار ، الأمر الذي أدى إلى مواجهة بين مصر والمملكة العربية السعودية التي تعتبر من أهم حلفاء الولايات المتحدة . . أما الرئيس ليندون جونسون الذي تولى الرئاسة بعد كينيدي ، فلم يسع بشكل خاص وراء

- ناصر- وكان كلما ازداد تدخل الولايات المتحدة في فيتنام انخفضت أهمية مشكلات الشرق الأوسط. واعتقدت واشنطن أنه مادام لم تحدث أزمة حقيقية في المنطقة، فإنها لن تخسر أي شيء إذا صرفت نظرها عن الخلاف.

لقد أطاحت حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ بهدوء الولايات المتحدة واطمئنانها، فبعد أن أغلق - ناصر- مضائق تيران في مايو ١٩٦٧، وبدأ في حشد قوات مصرية في سيناء، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة أن تعيد الوضع إلى ما كان عليه وتفرض حرية المرور في المضائق. إلا أن حكومة جونسون لم تكن لتسعد بتدخلها عسكرياً في الشرق الأوسط، وذلك بسبب التزاماتها في فيتنام، وفضلت التوجه إلى دول أخرى في الغرب؛ لتتضمن إليها في إقامة أسطول دولي من السفن المقاتلة لتأمين حرية المرور. ولكن هذا الأمر لم ينفذ أبداً. وكانت الحملة الخاطفة للقوات الإسرائيلية قد وفرت للولايات المتحدة تدخلاً مباشراً في الصراع. فبعد أن ألحح السوفييت أنهم يعتزمون التدخل، اضطر جونسون للرد - بانتشار استراتيجي للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط. وانتهت الحرب الخاطفة، وفي نفس الوقت أظهرت واشنطن فعالية في الدفاع عن مصالح إسرائيل في الجبهة الدبلوماسية. وفي هذه المرة وبشكل واضح - على عكس ما حدث عام ١٩٥٦ - لم تطلب حكومة جونسون من إسرائيل العودة إلى الوضع السابق، قبل القضاء على أسباب النزاع الإسرائيلي - العربي. وبناء على ذلك رفضت الولايات المتحدة - في أوج الحرب وبعدها - أي نداء من جانب الأمم المتحدة للعودة بدون شروط إلى حدود الخامس من يونيو ١٩٦٧، وأعلن جونسون أن إعادة المناطق المحتلة يلزم بالتوصل إلى اتفاق سلام. وفهم من ذلك أن جونسون يرى أنه من حق إسرائيل التمسك بالمناطق التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧ حتى يظهر العرب استعدادهم للاعتراف بوجود دولة إسرائيل والجلوس مع ممثلها حول مائدة المباحثات لإعداد اتفاق السلام. ومنذ ذلك الحين رفضت الولايات المتحدة ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالب عربية وسوفييتية لانسحاب إسرائيلي فوري وبدون شروط من المناطق المحتلة. وكانت نقطة الخلاف الوحيدة هي مشكلة القدس التي ضمتها إسرائيل في نهاية الحرب. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع

قرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إسرائيل إلى إعادة القدس لوضعها السابق . أما موقف الرئيس جونسون بشأن تسوية النزاع بواسطة المفاوضات، فقد جاء ضمن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ والذى اعتبر منذ ذلك الحين حجر الزاوية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، والانسحاب من (مناطق) وليس من (المناطق) ارتبط ب (إنهاء الحرب) . ورغم الجهود الدولية الكثيرة والملموسة ، لم تصل إسرائيل وجيرانها لمبدأ المحادثات المباشرة حتى نهاية حكم جونسون فى يناير ١٩٦٩ .

وفى أيام رئاسة ريتشارد نيكسون ، ظهر تغيير بسيط فى سياسة الولايات المتحدة ، ولكنه كان تغييراً مهماً . فقد استمرت الولايات المتحدة فى رفع شعار المفاوضات المباشرة ، ومع ذلك بدأ واضعوا السياسة فيها فى وضع خطوط لاقتراح تسوية ، فأعد وزير الخارجية ويليام روجرز مشروع أطلق عليه (مشروع روجرز) دعا فيه إلى انسحاب إسرائيلى كامل تقريباً من المناطق التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ مقابل السلام ، على أن يكون هناك مكان لتعديلات صغيرة فقط فى الحدود . إلا أن إسرائيل واصلت الحديث عن محادثات مباشرة مع جيرانها كضمان وحيد لها للتسوية . وأعلنت أيضاً لزوم تسوية إقليمية تزيل العداء الذى أدى إلى ثلاث حروب خلال عشرين عاماً .

وفى نهاية ١٩٦٩ ، حدث تدهور فى علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل نتيجة لوجهات النظر المتناقضة حول محادثات السلام فى الجوهر والمظهر على حد سواء ، وفى شهر ديسمبر من نفس العام ، رفضت رئيسة الوزراء جولدا مائير - مشروع روجرز - بشكل رسمى ، وقد منع حدوث أزمات فى علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل ليس فقط بسبب الرفض المتشدد للاعتراف بالمشروع ولو فقط كنقطة بداية ، بل رفضه أيضاً من جانب الروس ، أضف إلى ذلك ، أنه مع وضع أكثر من عشرين ألف جندي روسى على أرض مصر فى بداية عام ١٩٧٠ ، فإن ميزان القوى فى المنطقة تغير بشكل كبير . فى عام ١٩٦٩ نفذت إسرائيل سلسلة من الهجمات الجوية فى عمق مصر ردًا على حرب الاستنزاف التى بدأها المصريون على طول قناة السويس ، وإزاء التفوق الجوى لإسرائيل ، طلبت القاهرة من الاتحاد

السوفييتي شبكة صواريخ فعالة مضادة للطائرات ، فتم إدخال صواريخ أرض جو من طراز (سام) يدعمها مستشارون سوفيت ٠٠ ووضعت في قواعد جوية مصرية طائرات مقاتلة من طراز (ميغ) بأطقمها السوفييتية ، ومع تولى الجنود السوفييت لمهام قتالية ، حدث تصاعد جديد وخطير في النزاع الإسرائيلي - العربي والذي حمل في داخله احتمال حدوث صدام مباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، ويمكن أن يتصاعد إلى صدام نووي ٠٠ وصمم القائلون على سياسة الولايات المتحدة على إحباط احتمال كهذا ، فاتخذوا خطوتين : الأولى : وجهت لتقوية قدرة صمود إسرائيل بواسطة تحديد احتياطي الطائرات التي فقدتها في حرب الاستنزاف . أما الخطوة الثانية فكانت تحقيق وقف لإطلاق النار على طول قناة السويس ، وهذا بدوره يلغى الحاجة لتواجد روسي في مصر . وقد حقق وزير الخارجية روجرز هذا الأمر في بداية أغسطس ١٩٧٠ بعد أن وافقت إسرائيل ومصر على المشروع ، ولكن فور وقف القتال تقريباً ، قام المصريون بنشر صواريخ أرض - جو على طول القناة ٠٠ وخشى الأمريكيون أن يكون في نية الروس تعزيز مواقعهم في مصر وبذلك يحظون بالسيطرة على قناة السويس ٠٠ وعندما اندلعت أزمة الحدود بين سوريا والأردن في سبتمبر عام ١٩٧٠ خلال الاصطدامات بين السلطات الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، نقلت الولايات المتحدة الأسطول السادس إلى البحر المتوسط ووضعت الفرقة (٨٢) المنقولة جواً في ألمانيا وطائرات النقل الضخمة في تركيا في حالة استعداد ، وجرت أيضاً مشاورات عاجلة بين واشنطن وإسرائيل ٠٠ وأوضحت إسرائيل أن سلاح الجو الإسرائيلي مستعد للدخول للعمل ضد أي تقدم سوري داخل الأردن . وأتى هذا الإنذار بثماره وتم رجوع القوات السورية كما جاءت . وقد أضاف التعاون الإسرائيلي إنزناً واقعية ومصادقية لعنصر الردع الأمريكي ، ونتيجة لذلك زادت المساعدة الأمريكية لإسرائيل في الأعوام ١٩٧١ و ١٩٧٢ وشملت لأول مرة ، ليس فقط نظم دفاع بل طائرات « فانتوم » أيضاً . وفي ١٨ يوليو عام ١٩٧٢ طرد الرئيس السادات (الذي تولى حكم مصر بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠) الروس من مصر ، وأعاد بذلك إلى بلاده حرية العمل ؛ لكي تستعد لتوجيه ضربة شاملة من جهة القناة ، بالتزامن مع هجمة سورية من الشمال ، في السادس من أكتوبر عام

١٩٧٣ ، وكانت أهداف السياسة الأمريكية بعد اندلاع حرب أكتوبر فى عام ١٩٧٣ حسب قول وزير الخارجية هنرى كيسنجر هى تأمين وجود دولة إسرائيل وتحقيق وقف إطلاق النار ، الأمر الذى يسهل على إجراء المفاوضات بين الأطراف ، وإحباط حدوث إنجازات سوفيتية من جانب واحد ومنع حدوث مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي . وقد تحققت هذه الأهداف بالكامل . . . وهكذا ، رغم أن واشنطن هرعت لنجدة إسرائيل بإرسالها جسر جوى عسكرى ضخم لها ، إلا أن الباب بقى مفتوحاً لمصر استعداداً لفترة ما بعد المعارك . . . صحيح لم تحدث مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي (رغم حدوث أزمة فى الساعات الأخيرة من الصراع) ولكن الروس لم يتمكنوا من استغلال الأحداث ليعودوا ويتمركزوا فى مصر . وكانت إحدى نتائج الحرب حدوث تقارب بين الولايات المتحدة ومصر . . . وبدأت المرحلة الجديدة من تدخل الولايات المتحدة فى النزاع الإسرائيلي العربى فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ فى ختام محادثات السادات وكيسنجر فى القاهرة مع صدور البيان القائل : إن الولايات المتحدة ومصر على وشك استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما - وقد مهد هذا البيان الطريق أمام الولايات المتحدة للقيام بدور دبلوماسى فعال فى عملية السلام . وكان أول عمل ساهمت فيه الدبلوماسية الأمريكية هو تحقيق اتفاقيات فصل القوات بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل وسوريا ، والتي كان هدفها تثبيت وقف إطلاق النار وتوسيعه ، وأدت فى النهاية أيضاً إلى توقيع اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم فى الحقيقة نوعاً من السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط ، مع الإبعاد التام للاتحاد السوفيتي عن عملية السلام - وكان وزير الخارجية هنرى كيسنجر هو الشخصية الرئيسية فى المبادرة الدبلوماسية ، والذى قام بالعديد من الزيارات للشرق الأوسط ، وحظى بثقة زعماء مصر وإسرائيل ونجح فى جعل الطرفين يقدمان تنازلات فى سلسلة محادثات الخطوة خطوة . . . وخلال هذه المرحلة حدث توقف مرة واحدة عندما اجتمع الأطراف فى جنيف برعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كما قيل فى قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ . ولكن سرعان ما اتضح أن مؤتمر جنيف استخدم كديكور فقط ؛ لأن الجانبين فضلا التنازل عن المنتدى الدولى والاعتماد على خدمات

الولايات المتحدة المباشرة فى تحقيق التسوية . وعندما ترك كيسنجر منصبه فى يناير عام ١٩٧٧ كان تقدماً كبيراً قد تحقق فى إزالة التوترات فى الشرق الأوسط وفى دفع المنطقة عن حالة الحرب إلى السلام الحقيقى على طول الحدود بين مصر وإسرائيل . وتشير المهام الخاصة للإشراف التى أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها إلى الدور الحاسم للولايات المتحدة فى عملية السلام فى سيناء وفى الاتفاقيات السرية المرفقة التى وقعتها مع إسرائيل فيما يتعلق بالاتفاق المؤقت من عام ١٩٧٥ ووفقاً لهذا الاتفاق أقامت الولايات المتحدة فى سيناء وحدة ميدان تضم ٢٠٠ دبابة، ونصبت ثلاث محطات إنذار، منحت إسرائيل الضمانات المطلوبة لأمنها وقد أنت عملية السلام بين مصر وإسرائيل ثمارها خلال فترة حكم چيمى كارتر الذى دخل البيت الأبيض فى يناير ١٩٧٧ . . . وفى مايو ١٩٧٧ تولى رئاسة الوزراء فى إسرائيل مناحم بيجين رئيس حركة حيروت اليمينية ، والذى جلس فى المعارضة منذ قيام الدولة . . . وهكذا ظهر أنه يمكن فى ذلك الوقت تقديم تنازلات من جانب حزب الليكود اليمينى ستقابلها معارضة هامشية فقط . . . بينما هذه التنازلات كانت ستواجه معارضة قوية لو أنها جاءت من جانب حزب العمل . وكان بيان الرئيس المصرى أنور السادات الذى ألقاه أمام البرلمان المصرى فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ وقال فيه : إنه مستعد لإلقاء كلمته أمام الكنيست (البرلمان الإسرائيلى) فى القدس إذا كان ذلك سيدفع عملية السلام، قد قلل من أهمية الجهود السابقة للرئيس كارتر لاستئناف مؤتمر چينيف ، ومع ذلك فقد كانت مساعدة الولايات المتحدة مطلوبة بعد الزيارة التاريخية للسادات إلى القدس فى نهاية نوفمبر ؛ لتمكين كل من مصر وإسرائيل من التغلب على عدة مشكلات أخرى تقف أمام توقيع معاهدة السلام . وكان الدور الأساسى للولايات المتحدة فى عملية السلام واضحاً للجميع فى الوساطة المكوكية من جانب وزير الخارجية سايروس فانس ومساعديه بالخارجية الأمريكية وخاصة فى اجتماع كامب ديفيد ، وبعد ضغوط كثيرة من جانب حكومة الولايات المتحدة وديپلوماسية مكوكية واسعة ، بما فى ذلك زيارة الرئيس كارتر للشرق الأوسط ، وقع اتفاق السلام على أرض حديقة البيت الأبيض فى ٢٦ مارس عام ١٩٧٩ . . . وقد نبع الإنجاز الأمريكى أساساً من استعداد الولايات المتحدة لإكمال الاتفاقيات التى

أدت إلى اتفاق السلام بإعطاء ضمانات للطرفين ٠٠ ولم تحدث الضمانات عن الشئون الأمنية فقط ، مثل إقامة قوة متعددة الجنسيات للإشراف على السلام في سيناء (التى تشكلت فى النهاية تقريباً على الطريقة الأمريكية) بل تحدثت أيضاً عن مشكلات اقتصادية مثل الوعد « الذى أعطى عام ١٩٧٥ » والذى يضمن إمداد إسرائيل بالنفط المصرى لمدة خمسة عشر عاماً مقابل تنازل إسرائيل عن آبار النفط فى سيناء ، وبدون هذه الضمانات التى جاءت فى صورة مذكرات تفاهم ، كان من المحتمل أن تنتهى المفاوضات بالفشل . وطوال فترة رئاسة كارتر وحتى مجيء خليفته ريجان فى ٢٠ يناير ١٩٨١ ، لم يتحقق تقدم حقيقى فى محادثات الحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة كما ذكر فى اتفاقيات كامب ديفيد ، بالعكس ، فقد برزت نقطتان وجد خلاف حولهما بين واشنطن والقدس ٠٠ وتخص النقطة الأولى قرار حكومة كارتر الصادر فى مارس عام ١٩٧٨ ببيع ٦٠ طائرة من طراز F.15 إلى السعودية ، والذى قُدم كجزء من صفقة شاملة تضمنت بيع أسلحة وطائرات لإسرائيل ومصر أيضاً ، وبفضل الجهود المكثفة للوبى (مجموعة الضغط الإسرائيلية فى واشنطن) اشترط أن يكون البيع للسعودية مع فرض قيود من شأنها منع استخدام هذه الطائرات فى الهجوم على إسرائيل ٠٠ أما نقطة الخلاف الثانية فكانت إقامة مستوطنات يهودية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ٠٠ وقد أحست حكومة كارتر بخطورة بالغه لسياسة حكومة بيجين التى كانت تميل إلى تشجيع إقامة المستوطنات ، أما حكومة ريجان فقد اتخذت موقفاً أكثر تساهلاً بخصوص المستوطنات اليهودية ورفضت شجب أعمال الاستيطان اليهودى والقول بأنها غير قانونية . وقد تم الحديث فى مشروع ريجان الذى صدر فى أول سبتمبر ١٩٨٢ عن ارتباط دائم بين « الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن » ٠٠ وتحفظت حكومة إسرائيل على مشروع ريجان (رغم أنه يمنح إسرائيل سيطرة كاملة تقريباً على القدس) لأنه يبادر بتسوية أمور من الأفضل تسويتها فى محادثات مباشرة بين الأطراف ، وهو بذلك يلغى خيارات كثيرة ربما كان يتضح أنها خيارات عملية . وتميزت الأعوام من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ بتدخل إسرائيلى خطير فى لبنان ٠٠ وفى البداية صدقت إسرائيل أنها تتمتع بتأييد أمريكى صامت فى المراحل الأولى من

الحرب فى يونيو ١٩٨٢ ، ولكن عندما طالبت المعركة ، بدا موقف أمريكا انتقاديًا بشكل كبير . . . وقد عملت الولايات المتحدة فى إحدى المراحل على إقرار السلام فى بيروت ، الأمر الذى كان سيمكن منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات من الخروج بسلام من المدينة . . . ولكن بعد الهجوم على قيادة المظليين الأمريكيين فى بيروت بواسطة سيارة مفخخة ، والذى أدى إلى وفاة (٢٤١) أمريكيا . . . وضع الرئيس ريجان نهاية لجهود بلاده السلمية ، وتم إخراج القوات الأمريكية من لبنان . . . ولم تعد خلافات الرأى قائمة بين واشنطن وإسرائيل بشأن لبنان عندما أعلنت إسرائيل عن انسحابها فى مايو ١٩٨٥ ، ولكن أبقت قوات احتلال فى الجنوب اللبناى . وبُذلت جهود للوصول إلى إجراء محادثات بين إسرائيل ووفد أردنى فلسطينى لم تكلل بالنجاح ، وحاول رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريس استئناف هذه الجهود فى عام ١٩٨٦ . . . إلا أن الفلسطينيين رفضوا الاعتراف بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ورفض الملك حسين الجلوس إلى مائدة المفاوضات بدون الفلسطينيين . . . وتميزت فترة حكومة ريجان بأنها كانت ودية بصورة لم يسبق لها مثيل فى علاقات إسرائيل والولايات المتحدة ، ف وقعت واشنطن والقدس على اتفاقيات ثنائية مهمة ، مثل مذكرة التفاهم الاستراتيجى عام ١٩٨٢ ، واتفاقية التجارة الحرة النادرة عام ١٩٨٥ ، وخطوة خطوة بجانب ذلك استمرت الولايات المتحدة فى منح إسرائيل مساعدة كبيرة فى المجالين الاقتصادى والعسكرى . . . وقد أثبتت هذه العلاقات الخاصة قوتها فى التغلب على أحداث مثل بيع طائرات « إيه واكس » للسعودية ، وقضية الجاسوس جوناثان پولارد اليهودى الأمريكى الذى تجسس لصالح إسرائيل . . . وهناك امتحان آخر اجتازته هذه العلاقات فى نهاية عام ١٩٨٦ ، فى القضية التى شملت نقل أسلحة أمريكية من إسرائيل إلى إيران - حسب طلب الولايات المتحدة إذا جاز التعبير - ونقل أموال إلى متمردي الكونترا فى نيكارا جوا وهو الأمر الذى تنفيه إسرائيل . وأهمية هذه العلاقات الخاصة مع إسرائيل واضحة من وجهة النظر الإسرائيلية منذ قيام الدولة وبشكل خاص منذ عام ١٩٧٣ ، حيث لم تسمح الولايات المتحدة بأن تكون إسرائيل معزولة فى المجال الدولى ، وفى الأعوام الأخيرة أنقذت الولايات المتحدة إسرائيل من انهيار اقتصادى ، وتعتبر الولايات المتحدة بالنسبة

لإسرائيل مصدر أساسي للسلاح والمعلومات العسكرية ، وكمثال لحساسية الولايات المتحدة لمصالح إسرائيل الخاصة ، يمكن الإشارة إلى الإعفاء الضريبي الذي يُمنح للأشخاص الذين يتبرعون بالأموال لإسرائيل ٠٠ وساعدت الولايات المتحدة أيضاً باستخدام نفوذها ضد السوفييت ؛ ليسمحوا بخروج حوالي ربع مليون يهودي من الاتحاد السوفييتي ليهاجروا إلى إسرائيل منذ عام ١٩٧١ بقوانين مثل «تعديل جاكسون» الصادر عام ١٩٧٢ ، وفي عام ١٩٧٧ سنت الولايات المتحدة قوانين تحدد أن الخضوع لمطالب المقاطعة العربية يعتبر جريمة ضد القاتون . ومن وجهة نظر الولايات المتحدة فإن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل تعتبر نتيجة تكامل عوامل متعددة ، مثل نفوذ الجالية اليهودية القوية في أمريكا ، وأن إسرائيل تعتبر كقوة غربية في الشرق الأوسط وكثروة استراتيجية ، وقيم إنسانية أساسية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، إلى جانب رؤية مشتركة للنظام الدولي .

وتعتبر الولايات المتحدة أهم شريك تجاري لإسرائيل ، ففي عام ١٩٨٥ بلغت الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة ٢,١٣٨ مليون من الدولارات ٠ وبلغت الواردات من الولايات المتحدة (فيما عدا الواردات العسكرية ١,٦٩٧ مليون من الدولارات) [٠]

[إلى هنا تنتهي ترجمة النص لمجموعة الأوراق العبرية وقد تمت ترجمتها كما هي بدون حذف أو إضافة] ٠٠٠

* * *

لم تكن إسرائيل متلقياً عادياً للمساعدات الأمريكية ، بل متلقياً له وضعه الخاص ، وهناك عدة ملاحظات على المساعدات الأمريكية لإسرائيل منها: أن تلك المساعدات لم تخضع في كثير من الأحوال للقوانين الأمريكية المنظمة لشئون المساعدات الخارجية الأمريكية ، فمثلاً استخدمت إسرائيل ٨٧ ٪ من قيمة المساعدة الأمريكية عام ١٩٩٢ في شراء الطعام والوقود ، وفي سداد بعض الديون الأجنبية قصيرة الأمد ، وفي عام ١٩٩٣ وصلت هذه النسبة إلى ٩٣ ٪ الأمر الذي يتعارض مع القوانين الأمريكية التي تنظم المساعدات الخارجية ٠٠ وقدر الكونجرس

الأمريكي مشكلات السيولة النقدية لدى إسرائيل ، ولذلك لم يضع أعمال الخرق التي تعرضت لها القوانين الأمريكية المنظمة لشئون المساعدات الأجنبية المقدمة من أمريكا في الاعتبار ، ورغم أن السلطات التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة قد تغاضت عن خرق إسرائيل للقوانين المنظمة للمساعدات الخارجية الأمريكية ، إلا أن ذلك لم يمنع إسرائيل من التحايل على القانون الأمريكي المنظم للمساعدات الخارجية . وفي هذا الصدد كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن وزارة التجارة الإسرائيلية تساهم في إنشاء فروع لشركات إسرائيلية في الولايات المتحدة بهدف التحايل على القانون الأمريكي . وأضافت الصحيفة أن وزارة الصناعة والتجارة التي كان يتولاها أرييل شارون في ذلك الوقت ، كانت تشجع وتساند الشركات الإسرائيلية المنتجة للأسلحة والمعدات العسكرية من أجل إنشاء فروع لها في الولايات المتحدة بهدف عقد صفقات من خلالها ، وبذلك تتحايل على القانون الأمريكي ، كما نلاحظ أيضاً أن الولايات المتحدة تتعامل مع احتياج إسرائيل للمساعدة الخارجية باعتبارها مشكلة يجب أن تُقدم حلاً لها ، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة حولت مجموعة من القروض من ديون قصيرة الأمد إلى قروض طويلة الأمد ، ونادراً ما تتخذ دولة دائنة هذا الإجراء تجاه دولة مدينة . كذلك حولت أمريكا قروضها لإسرائيل إلى منح لا ترد . كما أن المساعدات المقدمة في صورة منح تعتبر ضخمة ولا تتلقى أى دولة في العالم مثيلاً لها من الولايات المتحدة أو من أى دولة في العالم ، الأمر الذي يشير إلى الوضع الخاص الذي تحتله إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة .

وهناك استثناء خاص بوقف المساعدات الأمريكية وإرجائها على يد الرئيس أيزنهاور . كان هذا الأمر بمثابة حالة نادرة في تاريخ المساعدات الأمريكية لإسرائيل؛ إذ أن أيزنهاور كان شخصية ذات هبة واستقلالية ، ولم يخضع للحملات الصهيونية ولأصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة ، وصمم على أن تتفد إسرائيل ما طلبه منها ، وهو أن تسحب من سيناء في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر وفعلًا خضعت إسرائيل لهذا الطلب ولم يكن موقف أيزنهاور إلا من باب تذكير إسرائيل بضرورة احترام رغبة أمريكا وضرورة الرجوع إليها قبل ارتكاب أى عمل أحق .

علاقات سرية بين أمريكا وإسرائيل

لا تقتصر العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل على تقديم الأولى المساعدات المختلفة للثانية ، ولكن هذه العلاقات تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فتصل إلى التعاون بين الأجهزة الاستخبارية لكلا البلدين ، ويكشف عن ذلك الكاتبان الأمريكيان أندرو كوكيرن و ليسلى كوكيرن حيث يركزان على الوجه القبيح للموساد (المخابرات الإسرائيلية) دون أن يعنى ذلك بالطبع أنهما يبرنانا الطرف الأمريكى ، ولكنهما يقدمان الدور الإسرائيلى على اعتباره الطرف المستعد دائماً للقيام بأعمال قذرة لحسابه الشخصى أساساً وليس لصالح الولايات المتحدة ، بل وعلى استعداد أيضاً للخروج على ما يتم الاتفاق عليه ، حتى ولو اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية . . . وتسعى إسرائيل دائماً إلى استخدام اليهود فى كل دول العالم ، وقد فعلت ذلك حتى مع الولايات المتحدة نفسها ، كما حدث فى تجنيدها للجاسوس اليهودى الأمريكى جوناثان پولارد الذى أفشى أسراراً أمريكية لإسرائيل ، وهذا الأمر يمكن أن يستثير مشاعر الأمريكى البسيط الذى ظل يصدق ما يقدمه الإعلام الأمريكى والمسئولون الأمريكيون عن إسرائيل الحليفة الصديقة التى تحافظ على مصالح أمريكا والأمريكيين فى الشرق الأوسط ، وكيف أن إسرائيل هى واحة الديمقراطية فى المنطقة ، وكان يقال دائماً : إن أمريكا تدعم إسرائيل وتحميها وتريد بقاءها لسببين الأول : المواجهة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتى والثانى : النفط . . . والآن مع انتهاء المواجهة مع الاتحاد السوفييتى ومع سيطرة أمريكا تماماً على النفط وأسعاره لعقد كامل على الأقل ؛ فإن أهمية إسرائيل فى إطار الاستراتيجية الأمريكية تعتمد على أنها قاعدة التصنت المباشر فى المنطقة ، ليس فقط على القوات المسلحة ، وإنما على البشر وحياتهم اليومية ، وإذا ما تم ضبط إسرائيليين وهم يحصلون على بضعة أسرار للتكنولوجيا العسكرية الأمريكية أكثر مما هو مسموح لهم به رسمياً ، فقد يغضب الأمريكيون لكنهم لا يندهشون . . . ويعتبر ديفيد كيمحى من أبرز الشخصيات الذين أفرزتهم إسرائيل ، فهو يفهم أساس ودقائق العلاقة السرية بين إسرائيل والولايات المتحدة ، فى عالم تتداخل فيه المخابرات والديبلوماسية ، حيث تقام التحالفات غير المحتملة وحيث يتم التخطيط للحروب ، فإن الجميع يعرفون

- ديفيد كيمحى - وقد انضم - كيمحى - إلى الموساد فى الخمسينيات ووضع اسمه فى مكتب أفريقيا للوكالة ، وهو المكتب الذى يشرف على عملية شاملة وناجحة جداً للتغلغل فى الحكومات الأفريقية السوداء المستقلة حديثاً ، وقد رقى بعد ذلك للقيام بمهام أخرى ، مثل التمرد الكردى ضد العراق والذى بدأ منتصف الستينيات ، ناهيك عن المبادرات الديبلوماسية السرية فى كل أنحاء العالم . . وكان كيمحى يعمل كحلقة رئيسية مع البيت الأبيض أيام رونالد ريجان ، ليس فقط فيما يتعلق بالعمليات التى عرفت - بايران كونترا - بل فيما يتعلق بعمليات أخرى لم يكشف أمرها ، وقد تحدث كيمحى عن هذه الفترة فوصفها بأنها الفترة التى أجرت فيها إسرائيل والولايات المتحدة حواراً ودياً جداً حول أمور مختلفة تتعلق بالعالم ، حيث اعتاد الجانبان على مناقشة ما ينبغى عمله فى بلدان العالم الثالث فى الشرق الأوسط وغيره من دول العالم . . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفى تقرير سرى أعد لـ (بن جوريون) ، كانت هناك توصية بأن تنحاز الدولة اليهودية إلى جانب الأمريكيين ، وقد قام بن جوريون عام ١٩٥١ بزيارة رسمية للولايات المتحدة بهدف جمع أموال من مبيعات السندات الإسرائيلية ، وحقق الجانب العام للزيارة نجاحاً كبيراً ، حيث استقبله سكان نيويورك بحفاوة جعلته يشعر بمدى الترابط بين أفراد الجالية اليهودية الأمريكية ودولة إسرائيل التى يقدرونها عن بعد . . إلا أن زيارة بن جوريون كانت ذات طبيعة خاصة ومهمة بالنسبة لمستقبل بلاده ، فعندما اجتمع مع مدير وكالة الـ (سى . آى . إيه) ونائبه ، عرض عليهما عرضاً مباشراً يتمثل فى تجنيد الاستخبارات الإسرائيلية لخدمة الـ (سى . آى . إيه) ، وجرى الترتيب لإبقاء الموضوع سراً . . وقد أعرب الرجلان عن تقديرهما للعرض ووافقا عليه بحماس . وفى السنوات التى أعقبت العرض الإسرائيلى ، وعن طريق أخذ المعلومات من المهاجرين القادمين من الأقطار الشيوعية ، تخطت العلاقة السرية مطبات على الطريق ، وازدهرت إلى الحد الذى أصبحت معه الاستخبارات الإسرائيلية تقوم بدور رئيسى فى مساعدة الولايات المتحدة فى خوض الحرب الباردة فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى . . إلا أن إسرائيل كانت تخطط فى نفس الوقت للحصول على مساعدة من الولايات المتحدة فى مجال آخر . . فتقرر تسليح إسرائيل بالقنبلة الذرية . .

وكانت إسرائيل تحتاج إلى مساعدة خارجية من أجل صنع هذه القنبلة. وقد أعطى ذلك الأمر بدوره الحلفاء السريين في إسرائيل وواشنطن سرًا مخيفًا اشتركوا فيه.

التعاون النووي بين إسرائيل وأمريكا

يتشابه اليهود وغير اليهود في الولايات المتحدة في الواقع عندما يتعلق الأمر بقدرة إسرائيل النووية. وكان الموقف الأمريكي بالنسبة لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية موقفًا مزدوجًا. ففي منتصف الستينيات، ادعى الرئيس جونسون ومستشاروه أن المعايير الأمريكية لمفاعل ديمونة أثبتت أن إسرائيل لا تتوى إنتاج القنبلة، وذلك حتى لا يتأزم الموقف الأمريكي الجديد الداعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية. ولكن قصة الفنى الإسرائيلى/مردخاي فانونو التى رواها لصحيفة صاندى تايمز اللندنية بصفته خبيراً فى مفاعل ديمونة عام ١٩٧٧، كشفت أول معلومات دقيقة عن الأسلحة النووية الإسرائيلية. وفى الوقت الذى قدرت فيه الـ (سى. آى. إيه.) أن إسرائيل تمتلك ما بين ٢٥ إلى ٣٠ رأس نووية على أبعد تقدير، ورد فى المقابلة أنها تملك نحو مائتى رأس نووى. وتشير معظم الدلائل إلى أن الإسرائيليين تلقوا معونة خارجية لإنتاج أسلحتهم النووية. كما أن لمعظم العلماء الإسرائيليين أصدقاء أمريكيين يعملون فى مختبرات لوس الاموس، حتى أنها كانت تسمح لهم أكثر من غيرهم بزيارة هذه المنشأة الأمريكية وإجراء بعض الأبحاث العلمية مع زملائهم الأمريكيين، الذين اعترف بعضهم بأن الإسرائيليين أذكىاء بما فيه الكفاية للقيام بأعمالهم وحدهم، وقد جاء التقدم الكبير الذى أحرزته إسرائيل فى مجال إنتاج الأسلحة النووية فى وقت مناسب، وهو اقتراب استلام الرئيس الأمريكى نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر زمام الحكم فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٩، إذ أنهما كانا مقتنعين بحق إسرائيل فى امتلاك هذا النوع من الأسلحة، بل ذهباً أبعد من ذلك بدعمها طموحات إسرائيل النووية. وعبر نيكسون عن رضاه العلنى من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية فى حملته الانتخابية أمام نائب الرئيس هيوبرت همفرى. إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكى ارتاح كثيراً فى شهر فبراير ١٩٦٩ عندما طلب نيكسون من هذا المجلس التصديق على المعاهدة. وصرح عندها أنه سيبدل

قصارى جهده لحمل فرنسا وألمانيا الغربية للتوقيع على المعاهدة ، وأنه سيوضح لكل الدول النووية وغير النووية بأنه يؤمن بأن هذه الاتفاقية هي في مصلحة السلام ومن شأنها تخفيف احتمال انتشار الأسلحة النووية ، ولكن كان هناك موقف سرى اعتمدته نيكسون وكيسنجر فى البيت الأبيض بعدم الأخذ بما تم التصريح به علناً . إذ ورد فى مذكرة قرار مجلس الأمن القومى رقم (٦) أن الولايات المتحدة لن تضغط قط على حكومة ألمانيا الغربية للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . . . وينطبق هذا الوضع نفسه على سائر الدول الأخرى ، ومنها إسرائيل بالطبع التى مازالت ترفض التوقيع على هذه المعاهدة حتى يومنا هذا ، متذرة بأنها ستفعل ذلك عندما يتحقق السلام مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط ، وتتخلى هذه الدول عن الأسلحة غير التقليدية التى تمتلكها . . . وكانت إسرائيل واثقة من الدعم الكبير الذى يقدمه كيسنجر لقدرتها النووية ، وقد عبر عن ذلك فى خطاب له . . . وأحد مظاهر هذا الدعم كان وضع حد لزيارات المعاينة التى قامت بها بعثة فولر منذ عام ١٩٦٢ . . . ومع أن هذه الزيارات كانت شكية ، إلا أنها كانت ضرورية من حيث المبدأ بالنسبة للأمريكيين . . . ورغم ذلك اعتبر الإسرائيليون أن هذه المعاينة تشكل مساساً بسيادتهم الوطنية ، كما كانوا قلقين من أن تكشف هذه البعثة أمراً غير مرغوب فيه ، خاصة وأن مفاعل ديمونة كان قد بدأ فى أواخر الستينيات ينتج رؤوس نووية على نطاق واسع . . . وبدأت المعاينات التى تمت عام ١٩٦٦ لبعض الأمريكيين عديمة الجدوى غداة سماح الرئيس جونسون ببيع إسرائيل طائرات من طراز F.10 التى طالما حلت بها ، وبدون أن يربط ذلك بتصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . . . وقال أحد الدبلوماسيين الأمريكيين السابقين ، إن المعاينة تستغرق وقتاً طويلاً ولا يمكن أن تتم فى شكل زيارة للمنشآت فحسب ، بل يجب التدقيق فى كل ما يحويه المصنع . وهذا ما لم يحدث خلال المعاينات ؛ إلا أن واشنطن رأت أنه أصبح من الأفضل وضع حد لهذا الجدل وللمعاينات ؛ إذ أن الجميع أصبح يعلم أن إسرائيل أصبحت قوة نووية ولم تعد الولايات المتحدة قادرة أو بمعنى أصح راغبة فى عمل أى شئ فى هذا الشأن . . . وعكست وسائل الإعلام الأمريكية بدورها التساهل الذى عالج به نيكسون وكيسنجر امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ، وتمكن مراسل صحيفة

نيويورك تايمز من إطلاع الرأى العام الأمريكى على حقيقة أن الحكومة الأمريكية كانت تبنى سياستها طوال الوقت على حيازة إسرائيل لأسلحة نووية ، وقد سمح هذا التراخى الأمريكى أيضاً فى منتصف السبعينيات بتساهل المسؤولين الأمريكيين مع إسرائيل فيما يتعلق ببيع أجهزة عسكرية حساسة . . وكان الإسرائيليون محقين فى تفسير الإنهاء الأمريكى للمعاينات فى مفاعل ديمونة بأنه ضوء أخضر أمريكى يسمح لإسرائيل بالقيام بعمل ما تشاء فى المجال النووى ، فبدأت تنتج ما تستطيع من الرؤوس النووية . . ويحتل الإسرائيليون اليوم مكانة مرموقة بين الأمريكيين والسوفييت فى إطار السباق على إنتاج الجيل الثانى من الأسلحة النووية والقنابل المشعة ، ومع أن إسرائيل تمتلك القوة النووية منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، فإن قادتها مازالوا ينكرون حتى اليوم أن بلادهم تمتلك ترسانة نووية . وقد نجحت إسرائيل فى ابتزاز نيكسون وكيسنجر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ خلال هزيمتها المريعة على يد القوات المصرية والسورية ، حيث هددت باستخدام السلاح النووى إذا لم تسارع أمريكا بمدّها بجسر جوى ؛ لتعوض خسائرها فى الحرب ، وقد تم لها ما أرادت ولكن بعد فوات الأوان حيث تجرعت كأس الهزيمة العسكرية بمرارة .

المنظمات اليهودية الأمريكية تدعم إسرائيل

ولا يخفى على أحد أيضاً دور اللوبى الصهيونى وأثره فى توجيه السياسة الأمريكية وتوطيدها فى مختلف المجالات . . لذا كان من الضرورى معرفة حقيقة هذا اللوبى وكيف يؤثر فى جوانب الحياة الأمريكية ويخضعها للإغراءات الصهيونية والإسرائيلية ، وكشفت الباحثة الأمريكية (لى أوبرين) كيف تمارس هذه الأقلية اليهودية الأمريكية الضغط الكبير على القوى السياسية الأمريكية ، وخاصة الكونجرس ودوائر الدولة ، وأن تحمل السياسيين الذين يرشحون أنفسهم فى الانتخابات على تدشين حملاتهم الانتخابية بإعلان مساهمتهم فى دعم إسرائيل واستعدادهم لمناصرتها بعد فوزهم ، وعقد أسنة منتقدى إسرائيل حتى لا يفصحوا عن آرائهم ، وممارسة كافة الضغوط عليهم . . وتقول الباحثة إنه إلى جانب نجاح الأقلية اليهودية فى الاندماج فى المجتمع الأمريكى ، فإنها نجحت أيضاً فى صعود سلم الهيئة الاجتماعية إلى الطبقة الوسطى والطبقة العليا . . وأنها من أكثر الأقليات

إنشاء للمنظمات الخاصة بها والانخراط فيها ، بل أصبح الانضمام إلى المنظمات هو أوضح تعبير عن الهوية اليهودية ، وتمارس الأقلية اليهودية من خلال هذه المنظمات الضغط على السياسيين وغيرهم مستخدمة كافة الأساليب ، حتى غير الأخلاقي منها، ومن أكبر نجاحاتها فى ذلك أنها تركز على قضية واحدة تتمثل فى دعم إسرائيل ، وأنها تعمل فى بلاد لا يوجد فيها تأييد ملموس لوجهة النظر الأخرى المؤيدة للعرب ٠٠ وأشارت الباحثة (لى أوبرين) من طرف خفى إلى أن دعم المنظمات اليهودية لإسرائيل بأى ثمن وبأى أسلوب قد كلفها الكثير ٠٠٠ فقد أدى ذلك إلى تخلى هذه المنظمات عن القيم والأهداف الليبرالية التى ادعت أنها قامت من أجلها ، وعلى رأسها العدل الاجتماعى وعدم التمييز والمساواة ، وأكدت الباحثة أنه لولا أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة رأت فى إسرائيل قاعدة تستند إليها فى سياساتها الخارجية والاستراتيجية ، ما كانت المنظمات اليهودية قد نجحت فى الضغط على القوى السياسية الأمريكية .

والحقيقة أن هناك العشرات من الجماعات التى تعمل على تأييد إسرائيل ، ولكن المجتمع اليهودى فى الولايات المتحدة ليس متحدًا فى رأى فى مجمله ، حتى فى مسألة الانتماء إلى إسرائيل ، فهناك أيضًا جماعات رافضة ، مثل البرنامج اليهودى الجديد ٠٠ والمجلس الأمريكى لليهودية ، والبدائل اليهودية الأمريكية للصهيونية ٠٠ وهى لا تمثل آراء المؤسسة اليهودية المسيطرة .

أما المنظمات التى تؤيد إسرائيل فهى أكثر من ثلاثين منظمة ومنها:

- ١- عصبة مناهضة الافتراء .
- ٢- الأمريكيون المناصرون لإسرائيل أمانة .
- ٣- عصبة الصداقة الإسرائيلية الأمريكية .
- ٤- اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة (إيباك) .
- ٥- اللجنة اليهودية الأمريكية .
- ٦- الكونجرس اليهودى الأمريكى .
- ٧- الشركة الإسرائيلية الأمريكية .
- ٨- الأساتذة الجامعيون الأمريكيون من أجل السلام فى الشرق الأوسط .

- ٩- رابطة الصهيونيين الإصلاحيين في أمريكا .
- ١٠- مجلس اتحاد العمال الأمريكي للهستدروت .
- ١١- الاتحاد الصهيونى الأمريكى .
- ١٢- مجلس الاتحادات اليهودية .
- ١٣- هداسا . المنظمة الصهيونية النسائية فى أمريكا .
- ١٤- منظمة سندات دولة إسرائيل .
- ١٥- الوكالة اليهودية .
- ١٦- الوكالة اليهودية -القسم الأمريكى .
- ١٧- اللجنة اليهودية الأمريكية للتوزيع المشترك .
- ١٨- المؤسسة اليهودية لشئون الأمن القومى .
- ١٩- الصندوق القومى اليهودى .
- ٢٠- اللجنة القومية للعمل السياسى .
- ٢١- اللجنة القومية للعمال فى إسرائيل .
- ٢٢- صندوق إسرائيل الجديد .
- ٢٣- المجلس الاستشارى لعلاقات الطائفة اليهودية القومية .
- ٢٤- الشركة الاقتصادية الإسرائيلية .
- ٢٥- صندوق وفاقية إسرائيل .
- ٢٦- مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى .
- ٢٧- النداء الإسرائيلى المتحد .
- ٢٨- النداء اليهودى المتحد .
- ٢٩- المنظمة الصهيونية العالمية .
- ٣٠- المنظمة الصهيونية العالمية القسم الأمريكى .
- ٣١- مؤسسة الشباب للسلام فى الشرق الأوسط .
- ٣٢- المنظمة الصهيونية فى أمريكا .

ويمكن القول أن أشهر تلك المنظمات والتي يتردد اسمها دائماً هي منظمة (إيباك) أو اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة ، تشكل هذا اللوبى وأصبح

له وجود فى أعقاب موقف الرئيس الأمريكى أيزنهاور من إسرائيل ، عندما أصدر أوامره لها بالانسحاب من سيناء بعد العدوان الثلاثى على مصر . وكان هذا الأمر بمثابة ضربة قاصمة للإسرائيليين الذين بادروا بتشكيل هذا اللوبى والذى بدأ بممارسة مهامه منذ ذلك الحين على أساس (ألا يتكرر ما حدث أيام أيزنهاور أبدًا على أى نحو) وهذا ما حصل بالفعل . فلم يصمد أى رئيس أمريكى ولم ينفذ أى إجراء اتخذته ضد إسرائيل ، ولو صمد فيكون ذلك لفترة وسرعان ما يقبل القدم ويبدى الندم على خطئه فى حق إسرائيل . وترجع خطورة هذا اللوبى فى تشعبه داخل الإدارة الأمريكية فى الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة ، فالرجل الثانى فى السفارة الإسرائيلية بواشنطن ، وهو اختيار نتنياهو شخصياً كان موظفًا فى إيباك لمدة خمسة وعشرين عامًا . وقد حصل على الجنسية الإسرائيلية لهذا الغرض ، وهو يدعى (لينى بن دافيد) كما أن مدير الشئون الخارجية فى إيباك - ستيفن روزن - والذى كان يدرس العلاقات الدولية فى إحدى جامعات أستراليا وكان له تلميذ يدعى - مارتن إنديك - هو نفسه الذى يشغل منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى ، وكان لستيفن روزن قطب إيباك ، تلميذ آخر هو (دينيس روس) الذى أصبح يهيمن على شئون عملية السلام منذ أيام الرئيس جورج بوش (الأب) حتى أيام الرئيس كلينتون . وقد ترك روزن العمل فى مؤسسة تحمل اسم - راند - عام ١٩٨٢ والتحق باللوبى الإسرائيلى - إيباك . واستطاع فيما بعد أن يتذكر تلميذه القديم ويقنعه بالحصول على أجازة من جامعة ماكاري فى سيدنى بأستراليا ويحضر إلى واشنطن ليعمل فى أحد مراكز الأبحاث والدراسات التابعة لإيباك . وهو معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى . وبعد ذلك بنحو عامين بدأت أيام حكم إدارة كلينتون وتم اختيار - مارتن إنديك - ليكون أحد مساعدى مستشار الأمن القومى ، فكان لزاماً عليه أن يؤدى اليمين ما بين يوم وليلة ويتحول إلى مواطن أمريكى ليتولى المنصب الجديد . وقد عين بعد ذلك سفيراً للولايات المتحدة فى إسرائيل ثم انتقل إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى أكبر منصب مختص بالشرق الأدنى والأوسط والصراع الإسرائيلى - العربى - ويبدو أن خريجي اللوبى يتمتعون بمواهب خارقة ، فهم يتولون مناصب مهمة مثل منصب

رئيس اللجنة القومية للحزب الديمقراطي الذي يتولاه ستيف جروسمان ، وهو رئيس سابق لإيپاك ، (مل سمبلر) الذي ترك إيپاك ؛ ليصبح الرئيس الحالي للجنة القومية للحزب الجمهوري . وهناك أيضاً (أرني كريستسون) وكان مديراً للشئون القانونية في إيپاك وأصبح رئيساً لطاخم مكتب رئيس مجلس النواب السابق نيوت جينجريتش ، وحتى كبير مندوبي (سى . إن . إن) في البيت الأبيض - ولف بليتز ، هو الآخر من خريجى وظائف لوبى إيپاك . ولاننسى أيضاً شخصيات أخرى ، تولت مهام كبيرة في إدارة كلينتون مثل وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت . وويليام كوهين وزير الدفاع وصمويل برجر مستشار الرئيس للأمن القومي ، وراحم عمانويل مستشار الرئيس كلينتون للشئون السياسية والاستراتيجية وهو من أقوى رجال الرئيس في البيت الأبيض . ويوجد للوبى إيپاك ثمانية مراكز في أنحاء الولايات المتحدة غير العاصمة واشنطن ، ويبلغ عدد موظفيه ١١٥ موظفًا بالأجر . ومن مهام اللوبى الأخرى ترتيب ورعاية زيارات أعضاء الكونجرس الأمريكى إلى إسرائيل ، وتتبع الاتصالات بجميع أفرع الحكومة الأمريكية .

وتجدر الإشارة إلى أن لوبى إيپاك لم يُسجل على أنه لوبى أجنبى ، وإنما كمنظمة أمريكية تعمل وفق القانون الأمريكى ووفق قواعد اللعب السياسى فيها . حتى ولو كان اسمها بالكامل هو اللجنة الأمريكية الإسرائيلية لشئون العلاقات .

وثيقة كلينتون

أثار فوز المرشح الديمقراطي بيل كلينتون في انتخابات الرئاسة الأمريكية تساؤلات عديدة داخل إسرائيل حول مدى التزام الإدارة الأمريكية الجديدة بالتعهدات التى طرحها كلينتون خلال حملته الانتخابية ، ويأتى هذا القلق الإسرائيلى بصفة خاصة بسبب الاهتمامات المقبلة للإدارة الأمريكية الجديدة بالأوضاع والشئون الداخلية الأمريكية ، الأمر الذى قد يؤثر على حجم المعونات الخارجية الأمريكية . بما فى ذلك المعونات لإسرائيل . ولكن البعض فى إسرائيل رأى عدم وجود ما يدعوا إلى القلق ، بالنظر إلى ما أعلنه كلينتون من أن (كاهن الكنيسة الذى يودى

الصلاة عنده أوصاه خيراً بإسرائيل) وبصفة خاصة بالنظر إلى (البيان) (أو الوثيقة) التى تحدث كلينتون عن إسرائيل من خلالها أثناء الحملة الانتخابية . والتى انفردت صحيفة يديعوت أحرونوت بنشرها قبل الانتخابات بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢م .

وفيما يلى نص بيان كلينتون حول إسرائيل :

« إنه ونائبه (آل جور) على قناعة بأن أمريكا وإسرائيل شريكتان فى علاقة خاصة تعتمد على قيم ومصالح مشتركة ، وبأنه لا ينبغي علينا التخلّى عن تعهداتنا لإسرائيل . . . إننى أؤيد المستويات الحالية من المعونة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل . . . أقوى حليف ديمقراطى لنا فى الشرق الأوسط . . . وهذه المعونة تبعث على استقرار بعيد المدى فى المنطقة ، وتجسد التزامنا بأمن إسرائيل وسيادتها . وثمة مصلحة أساسية للولايات المتحدة فى التعاون الاستراتيجى بين أمنينا . . . إن إدارة كلينتون ستعمل على الوفاء بتعهدات أمريكا بشأن نشر فائض أسلحة أمريكية إلى إسرائيل ، وعلى تحقيق تعاون لوجيستى من أجل تعزيز القوات الأمريكية فى المنطقة . وإننى ملتزم تجاه الحفاظ على التفوق العسكرى النوعى لإسرائيل على أعدائها .

ولقد عقدت العزم على المحافظة على استمرارية مسيرة السلام ، وعلى ضمان عدم حدوث ثغرة فى المفاوضات الحالية بسبب الانتخابات الرئاسية . . . ولا ينبغي على الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات من جانب واحد فى مسيرة السلام . وبدلاً من ذلك يمكننا أن نلعب دور المحفز والوسيط النزيه فى المفاوضات . . . ولكن فى نهاية المطاف ، فإن إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية هى التى ستبرم السلام فيما بينها ، وأعتقد أيضاً أن من الواجب على الدول العربية أن تبدى التزامها بالسلام عن طريق الإنهاء الفورى للمقاطعة غير القانونية التى فرضتها على إسرائيل . إن صدام حسين لا يزال يمثل تهديداً للسلام الدولى ، وإننى أؤيد إقامة منطقة (خالية من الطيران) فى جنوب العراق وإذا قررت الأمم المتحدة استخدام قوة متعددة الجنسيات لضمان انصياح العراق لاتفاقيات الهدنة ولقرارات الأمم المتحدة وثيقة الصلة بذلك ، فإنى سأؤيد اشتراك أمريكا . . . ومن الواجب أن

يفهم صدام حسين بوضوح أننا لن نتحمل خرق قرارات الأمم المتحدة من جانبه .
ومن المتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تلعب دوراً رائداً في الحد من انتشار
أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الأخرى ، وعلينا أن نقدم يد العون في تأمين
إسرائيل وضمان قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد هذه الأسلحة الخطيرة ، وذلك
عن طريق تطوير الصاروخ - جيتس (أى السهم) المضاد للصواريخ البالستية . .
كذلك فإننا نحتاج إلى جهد دولي نشط ، وإلى فرض عقوبات تسوية حتى تظل مثل
هذه الأنواع من الأسلحة خارج متناول الطغاة المستبدين » .

مزيد من الانحياز الأمريكي لإسرائيل

والكيل بمكيالين في أحداث المسجد الأقصى

عندما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل عقب
قيامها ، أوعزت إلى ألمانيا الغربية بالقيام بذلك وتقديم الفاتورة للولايات المتحدة
لتسديدها ، وذلك لكي تحافظ على مصالحها المهمة مع الدول العربية . وظلت
الولايات المتحدة تخشى الغضب العربي وتعتقد بأن له تأثيراً سلبياً على علاقاتها مع
الدول العربية في حالة انحيازها إلى إسرائيل . . ولكن هذا الحال لم يدم طويلاً ، فقد
استطاعت الصهيونية أن تتغلغل في الإدارة الأمريكية وتصبح مؤثرة في صنع القرار
الأمريكي ، ودفعت بها للقيام بحماية مصالحها وعدم الخجل من التحام العلاقات
الأمريكية - الإسرائيلية . . بل إن الولايات المتحدة تسوق الآن مصالح إسرائيل إلى
العالم العربي وغيره من الدول . وعلى ذكر المصالح فإن مبدأ المصلحة الشخصية
سيطر على تفكير (آل جور) نائب الرئيس الأمريكي والمرشح للرئاسة فاختار
السيناتور اليهودي (جوزيف ليبيرمان) كنائب له ؛ ليضرب عصفورين بحجر ،
أولهما : أنه فصل نفسه عن كلينتون ، حيث إن ليبيرمان اختلف مع كلينتون على طول
الخط وكان أول من انتقده لعلاقته الغرامية مع مونيكا المتدربة في البيت الأبيض ، أما
الثاني : فهو أن ليبيرمان يهودي وبذلك سيضمن آل جور أصوات اليهود حيث إن هذه
هي المرة الأولى التي يتم فيها اختيار أمريكي يهودي لمنصب نائب الرئيس ، وقد
تكون فرصة عظيمة لصعود مواطن يهودي إلى منصب رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية فى المستقبل • وإذا كانت مباحثات كامب ديفيد الثانية والتي أجريت فى شهر يوليو ٢٠٠٠م بين إيهود باراك وياسر عرفات بمشاركة أمريكية قد أسقطت تمامًا أى حديث عن وساطة أمريكية بعد أن ظهر الموقف الأمريكى على حقيقته منحازًا إلى إسرائيل ومتأمراً على الحقوق العربية ؛ فإن ما أعقب فشل المباحثات قد كشف عن الوجه القبيح للسياسة الأمريكية فى المنطقة ، حيث امتزجت العنجهية بالوقاحة والابتزاز ؛ لترسم صورة كانت أمريكا قد جاهدت لينساها العرب ، وهكذا بدأ الرئيس كلينتون وأركان إدارته اليهودية حملة شعواء تطالب الفلسطينيين بالرضوخ ، وتضغط على الحكومات العربية والإسلامية ؛ لتمنع دعمها لعروبة القدس وحقوق الفلسطينيين • ثم يعلن كلينتون بنفسه الفيتو الأمريكى على إقامة الدولة الفلسطينية فى موعدها الذى كان مقرراً له الثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٠ • ثم يُشعل الموقف بتصريح يعلن فيه أنه سيبحث نقل السفارة الأمريكية إلى القدس قبل تركه الحكم فى نهاية عام ألفين • وسواء كان هذا التصريح محاولة لمساندة رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك أو لتعزيز فرص زوجته هيلارى فى الانتخابات لمجلس الشيوخ أو لابتزاز الفلسطينيين والعرب ، فإن النتيجة المؤكدة هى أن كلينتون فقد ما تبقى له من مصداقية وأفقد الدور الأمريكى مابقى له من قدرة على ادعاء النزاهة - والحقيقة أن ما تفعله الولايات المتحدة من محاولات للابتزاز سيضع المنطقة على حافة انفجار تعرف أمريكا جيداً أن مصالحها هى التى ستكون أولى ضحاياه • وهذا بالفعل ما حدث بعد انحيازها الأعمى لآلة الحرب الإسرائيلية وتجاهلها لأبسط الحقوق الفلسطينية فى الدفاع عن أنفسهم ، ليس بالدبابات والصواريخ والمدافع والطائرات وكافة الأسلحة المباحة والمحرمة ، بل بالحجارة ، نعم بالحجارة !! ففى أعقاب زيارة استفزازية للحرم القدسى الشريف مخططاً لها جيداً بين رئيس الوزراء باراك وبمباركته ، وبين اليميني المتطرف زعيم حزب الليكود أرييل شارون فى الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠م ، خرجت الجماهير الفلسطينية للدفاع عن مقدساتها الإسلامية والمسيحية فقابلهم الجنود الإسرائيليون المدججون بالسلاح وأطلقوا عليهم الرصاص ، فسقط أكثر من مائة قتيل ، وأصيب أضعاف ذلك من الفلسطينيين من مختلف الأعمار ، كل هذا والولايات المتحدة التى تدعى أنها شريك

محاييد لم تحرك ساكنًا ، ولو حتى تخرج بمجرد تصريح إدانة للأعمال العسكرية ضد الفلسطينيين . ولكنها تحركت فقط وأقامت الدنيا ولم تقعدھا عندما قُتل جنديان إسرائيليان تسللا إلى مدينة رام الله الفلسطينية بملابس مدنية ، فما كان من الأهالى الفلسطينيين إلا أن قتلوهما . وهنا شاهدنا العزيزة الأمريكية مادلين أولبرايت تصب الزيت على المشاعر العربية الملتهبة بظهورها على شاشة التليفزيون وهى حزينة وغاضبة تنعى بكل الأسى واللوعة سقوط الجنديين الإسرائيليين ، وتقدم للشعب الإسرائيلى نياية عن الشعب الأمريكى خالص العزاء والمواساة فى مصابهم الأليم ، هذا دون أن تشير من قريب أو بعيد إلى أكثر من مائة قتيل فلسطينى من الأطفال والشباب الذين سقطوا برصاص الجنود الإسرائيليين وهم عزل من السلاح ولا يحتمون إلا بالحجارة مدافعين عن وطنهم ، وبررت وزيرة الخارجية الأمريكية العمليات العسكرية الإسرائيلية بأنها رد فعل للعنف الذى يمارسه الفلسطينيون ضد جنود إسرائيل هكذا نجد أنه حتى العزاء تكيله الولايات المتحدة بمكيالين . ومع تصاعد حالة الغليان فى الشارع العربى بدأت المصالح الأمريكية فى الإحساس بالخطر وفعلًا تم نسف مدمرة أمريكية فى ميناء عدن اليمنى ، وهو حادث يرتبط معناه بشكل أو بآخر مع ما جرى فى المناطق الفلسطينية ، وكان له ردود فعل على المستوى السياسى والإعلامى الأمريكى بعيدة إلى حدٍّ ما عن مفردات الواقع الحادث ، ففور القصف الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية ولمنشآت السلطة الوطنية الفلسطينية فى رام الله وغزة فى أعقاب مقتل الجنديين الإسرائيليين وفور العملية الانتحارية التى استهدفت المدمرة الأمريكية فى عدن، سارعت منظمة (إيسپاك) وهى أقوى المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة بالاستغاثة ومناشدة رجالها داخل الكونجرس الأمريكى ، الذين سارعوا قبل عطلة الكونجرس بالاجتماع ؛ لتمرير مشروع قرار تقدم به (بنيامين جيلمان) رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى يدعو فيه الرئيس كلينتون إلى إدانة الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات بالتسبب فى أحداث العنف التى تهدد الشعب الإسرائيلى ، وبأنه يرفض العودة إلى مائدة المفاوضات، وأنه يجب على الولايات المتحدة إظهار تضامنها مع شعب وحكومة إسرائيل ، وسارع (جيلمان) بجمع توقيعات أنصار الكونجرس على بيان يقول : إن

الولايات المتحدة لم تفعل اللازم لوقف العنف ضد الإسرائيليين ، ويشجع الإدارة الأمريكية على استخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن الدولى ؛ لوقف صدور أى قرارات أخرى ضد إسرائيل بالضغط على دول المنطقة (أى العرب) ، ولكن فى الوقت ذاته سارع العديد من الساسة الأمريكيين المخضرمين بتوجيه نصيحة وتحذير إلى الإدارة الأمريكية نبهوا فيها إلى ضرورة التحرك بشكل بعيد عن الانحياز إلا للمصالح الأمريكية حتى لا يخسروا مصالحهم مع العرب ، ومنهم مستشار مجلس الأمن القومى السابق فى حكومة كارتر (بريزنسكى) الذى وجه اللوم إلى الرئيس كلينتون على إسرعه بالإعلان عن إدانته وصدمة وتعازيه لحادث مقتل جنديين إسرائيليين فى الوقت الذى لم يسارع بإبداء الحزن تجاه مقتل أكثر من مائة من الفلسطينيين فى مشاهد أوجعت قلوب المواطنين فى جميع أنحاء العالم ، وقال : إنه يشك فى أن عرفات يستطيع التحكم فى العنف أو أن يأمر بوقفه ، فردود أفعال الفلسطينيين الذين عاشوا عقوداً تحت الاحتلال الإسرائيلى هى ردود فعل شعبية ، كما أنه ليس من التوازن أن تساوى أو تقارن الإدارة الأمريكية فى رؤيتها للوضع بين أناس سلاحهم الحجارة ، وبين جيش مسلح بكل أنواع الآليات العسكرية المتقدمة . وقد أيد سكوكروفت المستشار السابق فى مجلس الأمن القومى فى حكومة بوش (الأب) ما قاله بريزنسكى وأضاف أن الكرة الآن فى ملعب رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك ، وأنه لو كان فى مكان كلينتون لطلب من إسرائيل وقف إطلاق النار فوراً . ولكن كلينتون بالطبع له حساباته الأخرى بسبب نائبه - آل جور - وزوجته هيلارى التى تخوض الانتخابات لمجلس الشيوخ الأمريكى ، وبالمناسبة فقد قطعت هيلارى احتفالاً أقامته بمناسبة عيد زواجها ؛ لتتضم إلى مظاهرة تضم اليهود المتشددى فى نيويورك ، ونددت معهم بمقتل الجنديين الإسرائيليين .

هذه الأحداث المتلاحقة جعلت كلينتون يطلب من مساعديه وضع كل الأوراق والطرق لكيفية إيجاد حل للتصعيد الحالى ، وإعلان حالة التأهب القصوى لحماية المنشآت الأمريكية العسكرية على مستوى العالم ، وتم تحذير المواطنين الأمريكيين من خطر تعرضهم لعمليات انتقامية ، كما تم تعميم أوامر أمنية مشددة على السفارات الأمريكية وموظفيها بالخارج .

لقد ظهر كلينتون على حقيقته فى آخر أيامه فاستسلم للإسرائيليين ، وترك البيت الأبيض دون إحراز إنجاز يحسب له فى قضية السلام « الشرق الأوسط » أما الفلسطينيون - ومعهم كل الحق - فقد تمسكوا بالتوصل إلى اتفاق نهائى يقوم على المرجعية الدولية المتمثلة فى القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والقرار ١٩٤ الذى ينص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين . لقد حاولت أمريكا فى صفقة مزدوجة توصيل إسرائيل إلى مطامحها بوقف الانتفاضة الثانية التى اندلعت إثر الزيارة المشنومة للسفاح شارون لساحة المسجد الأقصى فى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وذلك من خلال فرضها لاجتماع أمنى ترعاه وكالة الاستخبارات الأمريكية ، وحاولت شطب المرجعية الدولية من خلال إعلان مبدأ عقيم يقدمه كلينتون كهدية لإسرائيل قبل أن يحمل عصاه ويرحل .

بوش الابن فى البيت الأبيض

ومع وصول الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض خلفاً لكلينتون ترددت أنباء أن الأمور الداخلية تتدهور فى إسرائيل وأن واشنطنون يعترِبها قلق شديد ، ويضاعف من قلقها ومن قلق قيادات اليهود الأمريكيين معرفة أن بوش الابن ورفاقه سيظلوا فترة طويلة أسرى الاستماتع بدفء العلاقات مع معظم العواصم العربية ، فضلاً عن الانشغال بأمور أخرى وبالدرس والتحصيل والاستعداد لما هو آتٍ مستقبلاً والاستمرار فى بذل الجهود الأمريكية حتى يتم التوصل إلى صيغة توقف على الفور التدهور الداخلى فى إسرائيل وتهدأ من عصبية السياسيين والمستعمرين اليهود وتهورهم واندفاعهم بمعنى آخر ؛ أن يكون هدف هذه الجهود هو التوصل إلى صيغة تُبرد الانتفاضة الفلسطينية أو تُبعثرها وتعيد مسيرة التسوية إلى مسيرتها الأصلية فى خدمة أمن إسرائيل ومستعمراتها الموجودة بالأراضى الفلسطينية المحتلة .

لقد كان الرئيس بوش الابن على علم تام بأن (مؤتمر مدريد) الذى عقد عام ١٩٩١ عُقد بجهود أمريكية بذلتها إدارة بوش الأب ، وبالتالى لا يمكن التراجع عن مرجعيته التى تتمركز حول مبدأ الأرض مقابل السلام . وكانت رموز حزب الليكود

اليمنى بزعامه « شارون » الذى فاز برئاسة الوزراء فى إسرائيل فى الانتخابات التى جرت فى شهر فبراير عام ٢٠٠١م قد رددت وروجت لإمكانية التوصل إلى اتفاقيات مرحلية ، علماً بأن أرييل شارون هو الذى طالب قبل انتخابه أيضاً بإرجاء قضية القدس وبحثها بعد عشرين عاماً ، وهو الذى سارع وبشكل سافر حين كان يشغل منصب وزير البنية التحتية بالتوسع فى بناء المستعمرات اليهودية فى الأراضى العربية المحتلة وبفرض واقع الاحتلال على هذه الأراضى والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة وإذا كان العرب بالإجماع ومعهم الرأى العام الدولى يطالبون باستئناف المفاوضات ، فإنهم يؤكدون مصداقيتهم تجاه السلام العادل والشامل ؛ ولكن فى الوقت الذى تحركت فيه كل القوى السياسية الإقليمية والدولية لاحتواء العنف المتصاعد فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، إذا بحكومة شارون تواصل اعتداءاتها الوحشية على الشعب الفلسطينى الأعزل وتتبع أسلوب التنصيف الجسدية للقيادات والكوادر الفلسطينية الأمنية والمدنية مستخدمة فى ذلك الطائرات والصواريخ والزوارق البحرية والمدفعية الثقيلة ، كما قامت بعزل المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وأحكمت الحصار العسكرى حول القرى والمدن وتركت الحبل على الغارب للمستعمرين اليهود المتطرفين كى يعيثوا فساداً فى الأراضى الفلسطينية وضد المواطنين الفلسطينيين الأبرياء ٠٠ كل هذه التصرفات الوحشية والمستفزة من جانب الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون ، لم تحرك ساكناً لدى الإدارة الأمريكية الجديدة نظراً لانشغالها بهمومها الداخلية والتركيز على الهجمات العسكرية ضد العراق ، وإذا سمع صوتها يكون على استحياء بتوجيه النصح للجانبين الإسرائيلى والفلسطينى بضبط النفس والحد من العنف والتركيز على توجيه اللوم للفلسطينيين بأن يكفوا عن الإرهاب ضد إسرائيل !! كما توجه الاتهامات إلى الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات بأنه لا يبذل الجهد الكافى لوقف شعبه عن ممارسة أعمال العنف ضد الإسرائيليين ، ففى عُرف أمريكا « أن ما يقوم به الفلسطينيون من أعمال مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى ليست إلا أعمالاً إرهابية وأن من حق إسرائيل أن تدافع عن مواطنيها ضد هذا الإرهاب » ٠ إن الولايات المتحدة تقلب الأوضاع فجعلت إسرائيل هى الضحية المظلومة وأن الفلسطينيين هم الجلاذ !! وفى غمرة المواجهات

بين القوات الإسرائيلية والشعب الفلسطيني واستخدامها كافة الوسائل القمعية له وكافة وسائل الإرهاب والتخويف والتجوير عقد مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية فى مدينة دربان بجنوب أفريقيا ، وفوجئ العالم بمقاطعة الولايات المتحدة للمؤتمر وذلك إرضاءً للوبى اليهودى فى أمريكا ، وقد أصبح هذا الإرضاء من أولويات السياسة الأمريكية حتى لو كان ذلك على حساب مشكلة التفرقة العنصرية التى تتخر فى جذور المجتمع الأمريكى . وكانت (مجلة تايم) الأمريكية قد ذكرت فى هذا الصدد « أن تراجع المشاركة الأمريكية فى مؤتمر دولى ليس مفاجأة !! ولكن المفاجأة بالنسبة للمشاركة فى مؤتمر حول التفرقة العنصرية كان هو السبب وراء القرار الأمريكى ، وهو أن المؤتمر والمشاركين فيه سوف يهاجمون إسرائيل والصهيونية » .

وهكذا وقفت الولايات المتحدة وحدها مرة أخرى إلى جانب إسرائيل فى مواجهة المجتمع الدولى . . . ولا أحد ينسى أيضاً (الفيتو) الذى تستخدمه دائماً عندما تجد إجماعاً ضد إسرائيل حول قضية معينة تدينها . الأمر الذى يبطل مفعول إدانتها ، وذكرت مجلة - تايم - الأمريكية فى صراحة تامة أن غياب الدور الأمريكى لن يؤثر على شرعية المؤتمر ؛ لأن الإدارة الأمريكية الحالية ليس لها ثقل أخلاقى على الساحة الدولية ، وأشارت المجلة أيضاً إلى أن قرار واشنطنون بتقليص دورها فى المؤتمر حركة لها مضمون رمزى ، وليس لها نفس أهمية المليارات التى تُقدم لإسرائيل ؛ إلا أن هذا التحرك الرمزى له أيضاً معنى لدى الدول العربية ، وهو أن المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية واحدة وهى رسالة تُعرض واشنطنون للخطر . وكتب (تونى كارن) المحلل السياسى المعروف : أن اتحياز واشنطنون المطلق لإسرائيل سيقضى على سمعتها كوسيط أمين وبالتالى سيعرض لإسرائيل ، وأوضح المحلل أن التصريحات المتوازنة التى تصدر عن الخارجية الأمريكية والتى تطالب الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات باحتواء العنف وتحذر إسرائيل من اغتيال النشيطين الفلسطينيين ومن إعادة احتلال الأراضى الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية ، إنما هى تصريحات تستهدف إنقاذ عملية السلام ، وهى عملية حيوية للحفاظ على المصالح الإسرائيلية ، وانتقد المحلل (تونى كارن) ما يصدر من

تصريحات تخالف ذلك من مصادر عديدة بالإدارة الأمريكية ، الأمر الذى يُشجع رئيس وزراء إسرائيل شارون على أن يضرب عرض الحائط بما تقوله الخارجية الأمريكية . . وقال : إن شارون يحفر لنفسه ولإسرائيل حفرة سحيقة ، وإن إسرائيل فى أزمة . . والدول مثلها مثل الأفراد بحاجة إلى أصدقاء لا لمساندتها فقط ؛ بل لتقديم المساعدة على مشاكل تتردد فى مواجهتها ، وأوضح المحلل أن واشنطن لا يجب أن تكون مثل الصديق الذى يسمح لصديقه المخمور بقيادة سيارته لمجرد إصداره على أنه يدرك ما يفعل . .

شارون يصطاد فى الماء العكر

كعادة إسرائيل دائماً فى انتهاز الفرص ، حاولت القيادات الإسرائيلية - ومنذ أول لحظة على حادث الهجوم الإرهابى فى واشنطن ونيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م - استغلال هذا الحادث الإرهابى وتستثمره لصالحها ، فبدأت تشذ ألها الدعائية والإعلامية مُستخدمة كل وسائل الاقناع للإيحاء للقيادات الأمريكية وللمواطنين الأمريكيين بأن ما جرى ليس إلا دليلاً على وجود ارتباط لمصالح ومصير الشعبين الأمريكى والإسرائيلى فى مواجهة عدو مشترك هو الإرهاب العربى والإسلامى ، وأنه إذا كانت أمريكا تخوض حرباً ضد الجماعات الإرهابية ؛ فإن إسرائيل أيضاً تخوض مثل هذه الحرب ضد الإرهاب الفلسطينى ، وأن إسرائيل وأمريكا - فى قارب واحد - يعانون من الإرهاب ، وبكل بجاحة وصلف أعلن شارون وزبائنته أن عرفات هو مثل ابن لادن بالنسبة لإسرائيل حيث إنه يحرض الشعب الفلسطينى - حسب قوله - للقضاء على إسرائيل ، كما يعتزم ابن لادن العمل على تدمير الولايات المتحدة . . وإذا كانت الولايات المتحدة تخضع فى أغلب الأحيان لأهواء إسرائيل وقادتها وتنفذ لهم رغباتهم حتى ولو بدون وجه حق ، فإنها لسوء حظهم أن الإدارة الأمريكية لم تنصت إلى التحريض الإسرائيلى وتجاهلته تماماً ، واتخذت خطوة إيجابية رغم الكارثة التى تمر بها وهى مناشدة الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى بل والضغط عليهما وبشدة ؛ لكى يتم لقاء الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلى شمعون بيريس على أمل أن يضع هذا اللقاء حداً للعنف الدائر فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . . ولكن يبدو أن أمريكا لجأت إلى هذه

الخطوة فى محاولة منها لتهذبة الأوضاع وإرضاء العرب ؛ كى تحصل على دعمهم فى محاربة الإرهاب وذلك من خلال الانضمام إلى الائتلاف الدولى الذى دعت إليه ، والحقيقة المرة التى اكتشفها الجميع بعد ساعات من لقاء بيريس - عرفات فى السادس والعشرين من سبتمبر ٢٠٠١م ، أن الولايات المتحدة إنما تمارس دوراً تموهياً حتى يصبح لدى الدول العربية انطباع بأن شيئاً ما سيحدث على الساحة الفلسطينية وأنه من الممكن أن يكون الحل قاب قوسين أو أدنى ، لكن حقيقة الأمر حتى الآن ليست إلا مجرد سراب وهم كبير فالعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى مستمرة وشارون ينتقد أى خطوة تدعو إليها الولايات المتحدة بل ويستخف بها . وما هو مطلوب الآن من الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل بشكل جاد حتى تمثل للشرعية الدولية وتنفذ الاتفاقيات التى أبرمتها مع الجانب الفلسطينى ، كما أنه على الولايات المتحدة أن تبدأ أيضاً بالقضاء أولاً على أسباب الإرهاب ، وذلك بحث إسرائيل على إنهاء احتلالها للأرضى العربية والفلسطينية ؛ لأن الاحتلال هو فى الحقيقة نوع من الإرهاب وأحد الأسباب الأساسية التى ساعدت على نمو الإرهاب وانتشاره حتى طال الولايات المتحدة نفسها ، وهناك من يرى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى تغيير سياستها لتقضى تكرر مثل تلك الهجمات . والحقيقة أيضاً أن هناك إجماعاً غير مسبوق صادراً عن دول وأشخاص فى كافة أنحاء العالم يفيد بأن الولايات المتحدة بانحيازها الكامل لإسرائيل ودعمها لها تجنى ثمار ذلك جيداً ، كما أنها تهاجم حالياً (أسامة بن لادن) وتعتبره عدوها الأول هو ونظام الحكم فى أفغانستان ونسيت أنها قامت بدعم الأفغان خلال حربهم مع الروس .

وفيما يتعلق بمحاولة توريط أطراف عربية أو إسلامية واتهامها بتدبير التفجيرات التى حدثت فى واشنطن ونيويورك ، فلا ينبغي الانزعاج من ذلك لأنه توظيف إسرائيلى متوقع ، ويجب على العرب استغلال الحدث كما استغله الإسرائيليون وتوضيح أنهم يدينون قتل الأبرياء والقيام بهجوم إعلامى قوى ومضاد يُبرز براءة العالم العربى وانحياز أمريكا لإسرائيل ، وأن هذا الانحياز للصهيونية قد أدى إلى وقوع ما حدث وتوريط العرب فى هذا الأمر استجابة للاتهامات الصهيونية يكمل دائرة الانحياز ، فعلى الأمريكيين أن يبحثوا عن الفاعل الحقيقى وأن يتحلوا بالهدوء

والتروى ، فربما يكون الفاعل من داخل أمريكا نفسها ، وربما من المخابرات المركزية الأمريكية (السى . آى . ايه) عن طريق عناصر تم شراؤها بالمال ، ولا يستبعد أيضاً أن تكون أجهزة استخبارات عالية الكفاءة كالموساد الإسرائيلى متورطة فى هذا الحادث ؛ فقد يكون المنفذون ذوى ملامح أو لكنات عربية أو إسلامية لكن أصابع الموساد وراءها ، والحذر كل الحذر من التسرع والحمق والعنف الذى قد يتسم به رد الفعل ، كذلك يجب الحذر من الوقوع فى الشرك الإسرائيلى الذى يحاول استغلال ما حدث فى أمريكا لصالحه ، وذلك فى اتجاهين : الأول هو إصاق التهمة فى هذه الجريمة بالفلسطينيين والعرب والإسلام ، والاتجاه الثانى هو محاولة الإيحاء بأن هناك حالة من السرور والشماتة فى الشارع العربى تجاه تلك الكارثة التى تحدث لأول مرة بالولايات المتحدة وبهذا الحجم ، كما يجب التفرقة بين الرفض العربى لتوجهات السياسة الأمريكية لدعمها المطلق لإسرائيل خاصة فى العام الأخير وبين الإدانة للإرهاب ورفضه مع التأكيد على التفرقة بين المقاومة المسلحة المشروعة ضد الاحتلال وهى عمل مشروع بقوة القانون الدولى وبين العمليات الإرهابية التى يجب إدانتها جميعاً ؛ لأن العرب أصحاب حق وطلاب عدل وسلام .

* * *

المصادر والمراجع

- ١- الولايات المتحدة وفلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام • تأليف د. عاصم أحمد الدسوقي •
- ٢- أوراق (باللغة العبرية) تحت عنوان أرض إسرائيل - الولايات المتحدة وإسرائيل، أ. دورون - بيت بيرل ١٩٨٨ •
- ٣- خيار شمشون • إسرائيل - أمريكا والقنبلة - بقلم سيمور م. هيرش •
- ٤- علاقات خطيرة - القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية - الإسرائيلية بقلم/ اندرو كوكيرن وليسلى كوكيرن •
- ٥- المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل • بقلم/ لى أوبرين •
- ٦- الثلاث الخطر والمصير المحتوم بقلم ناعوم تشومسكى •
- ٧- المساعدات الخارجية لإسرائيل من عام ٤٨ - ١٩٩٦ • بقلم/ أحمد السيد النجار •
- ٨- الانحياز - علاقة أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية ، بقلم/ ستيفن جرين - دار حسان للطباعة والنشر •
- ٩- مقالات باللغة العبرية من صحف إسرائيلية (هآرتس - ידיעות أحرונوت - معاريف) •
- ١٠- أعداد من مجلد الملف ، وهى نشرة تعنى بالشئون الإسرائيلية والصهيونية •
- ١١- أعداد من مجلد المرصاد الذى يعنى بالشئون الإسرائيلية •

العلاقات الإيرانية الأمريكية

محمد صادق الحسيني

كاتب وصحفي ومستشار وزير الثقافة الإيراني

رغم اختلاف المؤرخين الراصدين لمسار تشكل وتطور ، ومن ثم تحول العلاقات الإيرانية الأمريكية ، بشأن تقسيمها إلى مراحل مختلفة ، أم وضعها في سياقات متداخلة ، فإن هناك مراحل خمسًا يمكن تسجيلها في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين :

١ - المرحلة الأولى والتي تبدأ من عام ١٨٢٩م ، وحتى عام ١٨٥٠م ، حيث تنحصر العلاقة بالشأنين الديني والثقافي فقط . وفيها يبدأ الأمريكيون رحلتهم الأولى باتجاه إقامة روابط مع إيران من خلال الإرساليات التبشيرية إلى كل من أرومية (شمال غرب) ومن ثم تبريز ، عاصمة آذربايجان الإيرانية ، وإحدى عواصم إيران التاريخية القديمة ، وعمومًا في الغرب الشمالي الإيراني ، حيث مناطق تركز الآشوريين والأرمن والمسيحيين .

٢ - المرحلة الثانية والتي تبدأ مع عام ١٨٥٠م وحتى الحرب العالمية الثانية ١٩٤١م ، والتي سيغلب عليها الطابع الاقتصادي شيئًا فشيئًا مع استمرار الرابطة الثقافية ، وبدء المساعي الأولية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بجهود المصلح الإيراني الكبير أمير كبير ، رئيس وزراء السلطان فتح علي شاه ، ملك القاجار ، الذي قام بإرسال أول سفير إيراني - وهو ميرزا أحمد خان - مكلف بفتح ملف العلاقات مع واشنطن إلى استانبول ، لبحث الأمر مع السفير الأمريكي هناك ، ومن ثم محاولة عقد اتفاقية أمنية مع الطرف الأمريكي ليأتي بسفنه إلى الخليج ، لحماية إيران من العثمانيين والإنجليز . لكن الأمريكيين يستنكفون ويقترحون

اتفاقية تجارية واقتصادية ، وهو ما يتم التوقيع عليه في خمسينيات القرن التاسع عشر .

٣- المرحلة الثالثة من ١٩٤١ إلى ١٩٥٣م وهو تاريخ قلب حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية على يد المخابرات الأمريكية ، وهى مرحلة تصاعد النفوذ السياسى الأمريكى واستحكامه .

٤- المرحلة الرابعة وهى المرحلة التى بدأت مع قلب حكومة مصدق حتى نهاية السبعينيات ، حين تحولت إيران إلى قاعدة أمريكية متقدمة ، ورقم مهم فى معارك التوازن الأمريكية فى الشرق الأوسط ، وأصبحت إيران مركز تجمع للمستشارين الأمريكيين ، وأصبح قرار طهران تابعاً بشكل رئيسى للمصالح الأمريكية فى المنطقة .

٥- مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية وحتى اليوم وهى مرحلة القطيعة والحرب الباردة بعد أن خسرت واشنطن نفوذها فى إيران بشكل واسع النطاق ، وصارت أبعد ما تكون عن التأثير فى الشعب الإيرانى .
أبرز ما يلاحظ فى هذه المراحل المختلفة هو ما يلى :

١- تبدو العلاقات الأمريكية الإيرانية إيجابية طوال المراحل الثلاث الأولى ، وقد لعبت أمريكا دوراً إيجابياً على الدوام فى توازن علاقات إيران الخارجية ، بل إنها غالباً ما كانت تلعب دور القوة الثالثة فى مقابل تصارع القوتين العظميين بريطانيا وروسيا على النفوذ على إيران ، باعتبارهما همّاً قارئاً وآخر بحرياً ، ظلادائماً يكتمان أنفاس صاحب القرار الإيرانى .

٢- طلبت إيران من أمريكا أن تلعب دور المنقذ لها أثناء صراعها مع إحدى الدول الكبرى مرتين ، الأولى حين طلبت فى عام ١٨٥٦م إرسال قوات بحرية إلى الخليج لمواجهة العثمانيين والبريطانيين ، وإيجاد توازن معهما ، وهو ما رفضته أمريكا ، وهى سابقة ملفتة فى تاريخ العلاقة بين البلدين ، والثانية حين طلبت إيران - حكومة مصدق - من واشنطن لعب دور مساند فى أزمة تأمين النفط الإيرانى وإخراجه من الهيمنة والاحتكار البريطانى فى بداية الخمسينيات .

٣- حادثة قلب حكومة مصدق الوطنية على يد المخابرات الأمريكية والبريطانية، حيث كانت البداية الكارثية - إذا جاز التعبير- فى تحول الصورة الأمريكية لدى الإيرانيين من صورة الطرف المحايد ، ومن ثم العادل ، وثالثًا الإيجابى ، إلى صورة الأمريكى المعادى لآمال الإيرانيين . وهو ما خلق ما بات يعرف «بجدار انعدام الثقة السميك» .

٤- حجم الدور الذى لعبته إسرائيل فى خلق هذا الجدار ، عندما فرضت نفسها كعامل مؤثر فى شق العلاقات الإيرانية الأمريكية ، بإجبار حكومة الشاه محمد رضا بهلوى للاعتراف بها ولو كأمر واقع ، الأمر الذى أثار حفيظة رجال الدين الثوريين وجمع من المثقفين الدينيين ، ومن ثم إدخال عامل محاربة إسرائيل والدفاع عن القضية الفلسطينية ، والموقف منها إيجابيًا أو سلبًا ، شكل عنصراً مهماً من عناصر استمرار الحرب الباردة ، أو العودة المتروكة لمسار العلاقات الطبيعية .

٥- عدم تعلم الأمريكيين الدرس الكافى من واقعة التدخل السافر فى مسار التحولات الداخلية الإيرانية أيام حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية فى الخمسينيات ، وما آل إليه ذلك التدخل من إثارة ضغينة واشمئزاز عام لدى الرأى العام الإيرانى تجاه صانع القرار الأمريكى ، يصعب تجاوزها اليوم ، خاصة بعد محاولة تكرار تلك الواقعة بأساليب مختلفة منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية فى ١١ شباط ١٩٧٩م ، حتى التحولات الأخيرة فى إيران فى إطار السجال الساخن الدائر بين الإصلاحيين والمحافظين ، ومحاولة واشنطن الظهور بمظهر الحليف للإصلاحيين فى محاولة لإعادة نفوذها السياسى أكثر من حرصها على التطبيع مع طهران ، كما يؤكد العديد من المؤشرات ، وكما تثبت الوقائع التى انعكست سلباً على الإصلاحيين الساعين إلى آليات تطبيع يحكمها تكافؤ الفرص وليس علاقات الهيمنة وإملاء القرارات .

أبرز الوقائع والمنعطفات

* ١٨٢٥م ، وصول أول بعثة تبشيرية أمريكية من جانب جمعية المبشرين البروتستانت الأمريكيين إلى إيران ، تحت عنوان دراسة أحوال العيسويين الأذربايجانيين الإيرانيين ، وذلك بزعامة اثنين من القساوسة هما سميث ودوايت .

* فى نهاية عام ١٨٥٠م ، يبدأ الاتصال الأول من جانب الإيرانيين مع السفير الأمريكى فى استانبول عن طريق سفيرهم هناك ميرزا أحمد خان ، وذلك فى محاولة لإقناعهم بإقامة علاقات دبلوماسية ، وهو ما يؤدى إلى عقد اتفاقية تجارية واقتصادية وتعاون بحرى ، لكن الأمر سرعان ما يتم إفساده من جانب ملوك القاجار ، إثر مؤامرة قتل المصلح الإيرانى الشهير ورئيس الوزراء آنذاك المعروف بأمير كبير .

* فى عام ١٨٥٦م ، تعاود إيران الاتصال بالأمريكيين عن طريق سفيرها فى استانبول ، وهذه المرة تطلب إرسال قوات بحرية عسكرية إلى الخليج لحماية المصالح الإيرانية أمام نفوذ العثمانيين والبريطانيين ، لكن الأمريكيين يرفضون ذلك .

* يناير من عام ١٨٨٢م ، تنجح المساعى الإيرانية لإقامة علاقات دبلوماسية بين واشنطن وطهران ، والتى تتمثل بقيام الكونجرس الأمريكى بإقرار أول سفير لبلاده إلى طهران ، وهو الوزير المختار س.ج. بنجامين ، والذى أرسى دعائم أول سفارة أمريكية فى طهران فى يونيو من عام ١٨٨٣م .

وبعد ذلك بنحو خمس سنوات ، تقوم طهران بإرسال أول سفير - وزير مختار - لها إلى أمريكا ، وهو رجل الدولة المحنك حاج حسين على خان صدر السلطنة ، الذى عرف فيما بعد بـ « حاج واشنطن » ، وهو ابن ميرزاخان نورى صدر أعظم ، أى رئيس الوزراء . والوزير المختار المذكور سبق له أن مثل بلاده فى الهند قبل ذلك .

* فى عام ١٩١٩م تقوم واشنطن بأول عمل سلبى تجاه إيران ، وهو نوع من القطيعة بسبب توقيع الأخيرة اتفاقية التعاون الشهيرة مع بريطانيا وهو ما لم يدم طويلا .

* فى نوفمبر من عام ١٩٣٥م ، تقوم واشنطن بارتكاب حماقة سلوك مع الوزير الإيرانى المختار - السفير - غفار جلال علاء ، عندما تقدم على تصفيد يديه بالقيود الحديدية واقتياده إلى السجن ، بسبب حادث سير عادى ، الأمر الذى يثير ضيق رضا

شاه الملك ، فيقوم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن في مارس ١٩٣٦م ، وتبقى معلقة حتى عام ١٩٤٠م ، بعد أن يرسل وزير خارجية أمريكا مبعوثاً خاصاً للاعتذار للشاه الإيراني .

* في صيف ١٩٥٣م ، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على واحدة من أبشع سقطاتها التخيلية حين دبرت الـ CIA إسقاط حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية ، وأعدت الشاه محمد رضا بهلوى على عرشه ، من خلال تجنيد عملائها الداخليين ، بالتعاون مع المخابرات وشركات البترول البريطانية .

* في ٢٦ أكتوبر من عام ١٩٦٣م ، يدخل على خط العلاقات الإيرانية الأمريكية الزعيم الدينى آية الله العظمى الإمام الخمينى ، عندما يوجه خطابه التاريخى الشهير إلى الشعب الإيرانى ، ومنقداً بشدة الحصانة القضائية التى يقدمها الشاه إلى الأمريكيين المقيمين فى إيران ، وهو ما يثير غضب الرأى العام الإيرانى ضد الشاه والأمريكيين . وغضب الشاه على الخمينى ، فأمر باعتقاله ومن ثم إبعاده إلى تركيا ، وهو ما يؤول بمصيره إلى الإقامة فى العراق ، فى النجف الأشرف فيما بعد .

وهو ما يؤدى خلال أشهر إلى إعلان الحكم العسكرى فى عدد من المدن الإيرانية المهمة واحتقان الأجواء وحصول نوع من الانتفاضة التى تعتبر الإرهاصات الأولى للثورة ضد حكومة الشاه .

* فى أبريل من عام ١٩٦٥م ، وبعد سلسلة قروض واتفاقيات تعاون ثنائية ، يصل إلى طهران دين راسك وزير خارجية واشنطن ليلتقى بالشاه ويناقش معه العلاقات الإيرانية الأمريكية .

* فى يونيو ١٩٦٦م ، يطلق الشاه محمد رضا تحذيراً للأمريكيين عبر صحيفة الواشنطن پوست بخصوص احتمال لجوء إيران إلى دول أخرى غير أمريكا من أجل التسلح وتأمين الدفاع عن أمنها فى الخليج .

* فى أبريل من عام ١٩٦٧م ، يقوم ريتشارد نيكسون بزيارة خاصة إلى طهران ، يلتقى خلالها بالشاه ، تسبب اضطرابات دموية وسقوط عدد من القتلى ،

لتصبح الواقعة فيما بعد جزءاً من المناسبات الوطنية الشهيرة فى القتال ضد
الأمريكيين وضد الاستبداد .

* فى نوفمبر ١٩٦٨م ، يقوم نيكسون الفائز فى الانتخابات الرئاسية بإرسال
برقية خاصة للشاه يعبر له فيها عن استعداد واشنطن لتعزيز روابطها الخاصة معه
بصورة استراتيجية .

* فى مايو ١٩٧٠م ، تبدأ حملة توعية دينية واسعة ضد عزم الشاه على ربط
إيران واتباعها للقرار الأمريكى ، تؤدى إلى اعتقالات واسعة بين صفوف رجال
الدين ، واستعر الخلاف واشتد بين الجانبين .

* فى مارس ١٩٧١م ، وزارة الخارجية الإيرانية تعلن عن تكليف زوجة
نيكسون برئاسة اللجنة العليا فى الولايات المتحدة للاحتفال بأعياد مرور ألفين
وخمسمائة عام على قيام الملكية فى إيران .

* فى مايو ١٩٧٢م ، يقوم نيكسون وزوجته بزيارة رسمية لإيران ، يعلن فيها
الطرفان مجدداً على الروابط الاستراتيجية بينهما ، وهو ما يثير موجة احتجاجات
جديدة بين الوطنيين والإسلاميين .

* فى أبريل من عام ١٩٧٣م ، يعقد لقاء مهم بين السفير الأمريكى - الذى يصبح
الأكثر شهرة فى تاريخ العلاقات بين البلدين - ريتشارد هيلمز وشاه إيران فى قصر
نياوران ، وهو ما يحمل أبعداً جديدة فى التدخل الأمريكى فى القرار الإيرانى .

* فى أكتوبر من عام ١٩٧٣م ، يتسلم الشاه فى فيلادلفيا أول غواصة متقدمة
لبحريته من الإدارة الأمريكية ، وفى نوفمبر يقوم باستقبال هنرى كيسنجر مبعوثاً
لرئيس نيكسون ليطلعه على تطورات الحرب والسلام فى الشرق الأوسط ،
ومحادثات السلام التى كانت قد بدأت لتوها مع بعض الأطراف العربية .

* فى يناير من عام ١٩٧٥م ، يقدم الشاه على عمل استفزازى جديد للرأى العام
الإيرانى ، وذلك من خلال تشكيل أول اجتماع فى قصره للجنة الإيرانية للاحتفال
بالذكرى المئتين لإعلان الثورة والاستقلال الأمريكى !

* فى يناير ١٩٧٦ م ، تدخل طائرات الـ F14 الأمريكية لأول مرة الخدمة العسكرية للقوات الإيرانية .

* فى أغسطس ١٩٧٦ م ، يعرب الشاه عن ترجيحه لنجاح فورد ، وليس جيمى كارتر ؛ لأنه (كارتر) قد ينحو منحى كيندى الناقد للشاه ، وفى نفس الشهر يتم اعتقال ثلاثة من الأمريكيين فى طهران على يد منظمة فدائية إيرانية متطرفة .

* فى ٢٦ أبريل ١٩٧٧ م ، وافق كارتر على بيع طائرات الأواكس التجسسية المتقدمة للشاه .

* فى ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ م ، تجرى تظاهرات للمعارضة الإيرانية هى الأضخم من نوعها ضد الشاه ، رفع خلالها المتظاهرون لأول مرة صور الإمام الخمينى .

* فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٧ م ، انفجار كبير يهز مبنى جمعية الصداقة الإيرانية الأمريكية .

* فى أغسطس ١٩٧٨ م ، تعلن السفارة الأمريكية فى طهران عن جرح عشرة أمريكيين فى انفجار أحد المطاعم فى شمال العاصمة .

* فى ٤ نوفمبر ١٩٧٨ م ، يبدأ الأمريكيون رحلة الخروج من إيران بعد سلسلة اعتداءات مباشرة وسلسلة مظاهرات معادية لهم وللشاه ، وارتفاع حدة التوتر بين الشعب والنظام الشاهنشاهى .

* ٢٥ نوفمبر ١٩٧٨ م ، كارتر ينتقد CIA لعجزها عن رصد التحولات الكبرى التى تحصل فى إيران .

* ١٥ ديسمبر ١٩٧٨ م ، كارتر يبلغ بريجينيف بأن واشنطن لا تتدخل بالشئون الداخلية الإيرانية ولا تريد لطرف أن يتدخل فيها .

* فى يناير ١٩٧٩ م ، قادة الاتحاد الأوروبى وأمريكا يقررون بضرورة رحيل الشاه عن إيران فى مؤتمر كوادلوب .

* فى ١٠ ديسمبر من العام نفسه ، أمريكا تعلن عن رغبتها فى رحيل الشاه من أجل استقرار إيران !

* فى نفس اليوم تقرر إيران قطع إمدادات النفط عن أمريكا .

* فى ١٥ من يناير ١٩٧٩ م ، يتم اغتيال كبير المستشارين الأمريكیین مع أحد كبار مساعديه فى طهران .

* فى ١٨ يناير ١٩٧٩ م ، يسمح الإمام الخمينى للمهندس مهدى بازرگان وآية الله موسوى أردبیل ، وهما أعضاء فى مجلس قيادة الثورة ، بإجراء محادثات مع السفير الأمريكى فى طهران السيد سوليفان .

* فى ٢٢ يناير ١٩٧٩ م ، يقوم وزير العدل الأمريكى السابق رامزى كلارك بالاجتماع بالإمام الخمينى فى نوفل شاتو فى باريس ، ويقول عنه بأنه يملك مفتاح حل المشاكل فى ایران .

* فى ١١ فبراير ١٩٧٩ م ، تنتصر الثورة ويسقط آخر معاقل الشاه ، فى حين لا يزال الأمريكیون يتساعلون عن إمكانية القيام بانقلاب عسكرى ومدى نجاحه ، وذلك من خلال مكالمة هاتفية بين برزنسكى والسفير الأمريكى الأخير فى طهران سوليفان .

* فى ٤ نوفمبر ١٩٧٩ م ، تقوم مجموعة من الطلبة باحتلال السفارة الأمريكية فى طهران وإعلانها مقرّاً للتجسس ويحتجزون جميع الديپلوماسیین والموظفين العاملين بها بعد عدة حوادث وتدخل فى الشؤون الداخلية .

* فى ٨ أبريل ١٩٨٠ م ، يقرر الكونجرس الأمريكى قطع علاقات بلاده مع ایران بعد استفاد وسائل تحرير الرهائن أو إيجاد حل للأزمة .

العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية

لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحديداً إدارة الرئيس الديمقراطى جيمى كارتر ، من رصد التحولات الكبرى التى كانت تتلاحق على الساحة الإيرانية فى السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات ، مما جعلها تقف متحيرة أمام زلزال القرن العشرين ، وكيفية سقوط واحدة من أعرق قلاعها أمام عينها من دون سلاح ومن خلال ثورة الخطاب والكلمة وحركة الناس المتواصلة والممزوجة بالسلم والورود . وهكذا فقد خسرت معركة الدفاع واحدة من مواقع نفوذها المتقدمة بطريقة الشطرنج ،

وكان ما كان إلى أن قال الشعب الإيراني بإجماع قل نظيره بين الأمم ، وبقية شيخ طاعن في السن ، لكنه ثاقب النظر ، ويعرف ما يريد : كش ملك ، فطار الملك وطارت حاشيته ، وبُهِت الذي لم يقرأ التحولات العميقة في الساحة الإيرانية في عقدى الستينيات والسبعينيات . ولم تتعلم الدوائر الأمريكية من تجربة التدخل وإسقاط الحكومات الوطنية ودورها المشنوم في إسقاط حكومة الدكتور / محمد مصدق في أوائل الخمسينيات .

ولكن ماذا حدث قبل إعلان الكونجرس قرار قطع العلاقات مع طهران ؟

١ - لقد حاولت الإدارة الأمريكية دون هوادة ، وبالشواهد والدلائل والقرائن العديدة ، منع استقرار الحكم الإسلامي الوطني بقيادة علماء الدين ، وهو الأمر الذي أجمع عليه الشعب الإيراني بوضوح لا يقبل الشك ولا التردد .

٢ - بعد فشلها في ذلك ، حاولت استدراج البعض من العناصر المؤثرة في صناعة القرار إلى جانبها ، في محاولة لتأليبها ضد قيادة رجال الدين .

٣ - قامت بتجميد العديد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بشراء أسلحة ، وصاشرت أموال الدولة الإيرانية الخاصة بهذه الصفقات ، وأيضاً ، مما كان يسمى بثروات الشاه وغيرها من الأموال التابعة للدولة الإيرانية والمودعة في البنوك الأمريكية .

٤ - أبدت استعدادها ، وإن كان بخجل وتردد أحياناً ، لاستقبال الشاه المخلوع الذي ظلت تطارده لعنة الشعب الإيراني ، ورفضت غالبية دول العالم ومعظم أصدقائه السابقين استقباله .

٥ - أخيراً وليس آخراً ، حفزت وشجعت عدداً من الضباط والخبراء من ذوى الميول الأمريكية على القيام بمحاولات انقلاب عسكري فاشلة اكتشفت وأخمدت في مهدها .

كل هذا جعل من الأجواء الشعبية غير المستقرة من غليان الثورة وعنفوانها تفرز وتبلور عملية احتجاز الرهائن الأمريكيين الشهيرة ، واحتلال الطلبة المتشددين للسفارة الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر من عام الثورة الأول ، أي ١٩٧٩م .

وهنا مرة أخرى وبدلاً من أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى قادة الثورة الأساسيين والحقيقيين والتفاوض معهم لإيجاد حلول سلمية وسليمة لأزمة الرهائن ، فقد دخلت إدارة الحزب الديمقراطي في متاهة جديدة ، هي متاهة اللعب على حبال الفتنة ، وشق صفوف القيادات ومراجع صنع القرار في إيران ، فحاولت التماس بعض (الأفندي) وإدخال البعض منهم في مراهنات باطلّة حول إمكانية الاصطدام بالطلبة . ولما عجزت عن ذلك ، أقدمت على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران بقرار اتخذه الكونجرس الأمريكي بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٨٠ ، وهو ما اعتبرته بعض الأوساط المطلعة ، حلقة في إطار الصراعات الأمريكية الداخلية على شكل التعامل مع الملف الإيراني . وهو أيضاً خطأ استراتيجي لا يُغتفر من جانب صانعي القرار الأمريكي ، لأنهم بذلك أوصدوا كل الأبواب باتجاه إمكانية التطبيع السريع مع الإدارة الإيرانية الجديدة .

ولا يختلف اثنان في إيران على اعتبار أن المشكلة الرئيسية وراء التخبّط الأمريكي تكمن في عدم فهم الأمريكيين لظاهرة الحكم الديني ، ومن ثم عدم قدرتهم على التعامل معه في إطار تكافؤ الفرص والاحترام المتبادل والاعتراف بالخصوصية التي تميز بها حكام إيران الجدد ، سواء في المضمون أو في الشكل .

وهنا لابد من الوقوف عند واقعة « طبس » الشهيرة التي أربكت الأمريكيين تماماً وجعلتهم يفقدون الأمل نهائياً في أي احتمال للمصالحة مع الحكم الجديد ، بعدما سلّوا سيوفهم علناً في إطار عملية عسكرية شاملة ومكشوفة ، حاولوا من خلالها إرسال طائرات تجسس وأخرى مقاتلة وحاملة جنود لتحرير رهائنهم المحتجزين بأيدي الطلبة ، وما كان من القدر إلا أن وقف مع حكام إيران الجدد ، ومع الطلبة ، عندما اصطدمت الطائرات الأمريكية الحاملة للكوماندوز في صحراء « طبس » ، وهو ما كشف العملية وأفشلها ، وبالتالي ساهم في رفع حدة العداء ضد الأمريكيين في طهران ، كما ساهم في إطالة أمد الأزمة وتعقيدها .

ولم يأت الحل الدبلوماسي الذي رعته الجزائر لأزمة الرهائن بعد ٤٤٤ يوماً من الاحتجاز بجديد على مستوى آمال التطبيع أو عودة العلاقات ، بقدر ما ساهم في

زيادة جدار انعدام الثقة بين الطرفين ؛ ذلك لأن الأمريكيين ارتكبوا أخطاءً جديدة أخطرها :

١ - وضعوا حل أزمة الرهائن في إطار اللعبة الداخلية والصراع الحزبي الأمريكي على الرئاسة بين كارتر وريجان لصالح الأخير وحزبه .

٢ - أبقوا على أصل المشكلة دون حل ، وهى عدم الاعتراف الواضح والصريح بالحكم الجديد ، وعدم رفع اليد عن أموال الدولة الإيرانية المحتجزة في البنوك الأمريكية .

الحرب الباردة

لقد شكلت الحرب العراقية - الإيرانية التى اندلعت مع تصاعد الأزمة الديبلوماسية بين البلدين ، مسرحاً وميداناً مناسباً لترسيخ أجواء الحرب الباردة بين طهران وواشنطن ، والتى ظلت تتحكم فى كل خطوة أو مشروع أو جهد يريد الخروج من هذه الأزمة المستعصية أو التغلب على القطيعة .

وقد لعبت واشنطن دوراً محرضاً على اندلاع هذه الحرب وتأجيجها وإبقائها مشتعلة لأطول فترة ممكنة ؛ لإنهاك الإيرانيين والقضاء على الثورة .

ولم تتردد أمريكا فى إعلان رغبتها الواضحة فى مرات عديدة فى أن ترى طهران منكسرة فى الحرب ، لعلها تعود إلى منطقة النفوذ الأمريكى . وفى هذا الإطار ، ساهم موقفها المؤيد لنظام بغداد مرة ولمجموع الدول العربية المساندة له - ولا سيما دول مجلس التعاون آنذاك - ومواقفها الخاصة فى حرب الناقلات ، وحمايتها المباشرة لصدام حسين فى البحر والجو فى تكريس العداء بين البلدين .

وقد جاءت عملية إسقاط الطائرة الإيرانية المدنية فوق مياه الخليج فى ٣ يوليو من ١٩٨٨ لتكون بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير فى إطار انعدام فرصة المصالحة بين طهران وواشنطن ، بعد أن كانت قد بدرت بعض العلامات على مثل هذا الإمكان فى عام ١٩٨٦ ، فى إطار فيما عرف يومها بإيران جيت أو إيران كونترا .

المعروف أن ريجان قد أرسل مساعده للأمن القومي ماكفرلين إلى طهران في مهمة سرية حاملا بعض احتياجات إيران للأسلحة المتقدمة في إطار مهمة متعددة الأهداف ، قال عنها ريجان يومها بأنها كالأتي :

- ١ - إيجاد رابطة مع طهران أفضل من العداء المستحكم .
- ٢ - إنهاء الحرب العراقية الإيرانية عن طريق المفاوضات .
- ٣ - إقفال سجل الإرهاب .
- ٤ - تحزير جميع الرهائن الأمريكية في لبنان .

في عهد رافسنجاني

لقد حاول رافسنجاني جاهداً - في دورتيه الرئاسيتين اللتين أعقبتا مرحلة الحرب - الدفع باتجاه تسوية ، ثم يأتي بعد ذلك تطبيع العلاقات مع واشنطن بالتدريج ، وعبر وسائل الاتصال السرية والمملوكة وصولاً إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مدعوماً بإرادة مضمرة - ولكن واضحة - للإمام الخميني تفيد بأنه لا بد من إيجاد حل للأزمة في حال تمكنا من إعادة أمريكا إلى أديميتها في تعاملها مع إيران ، لكنه اصطدم في كل مرة بعاملين أساسيين :

- ١ - إصرار اللوبي الصهيوني على رفض التطبيع قبل إخراج إيران من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي .
- ٢ - إصرار الإدارة الأمريكية على وضع الملف الإيراني في إطار الصراع الحزبي الداخلي ، واستخدام الملف الإيراني ورقة دائمة في هذا الإطار ، بدلا من النظر إليه في إطار تكافؤ فرص بين دولتين .

وكانت المبادرة الشهيرة المعروفة بصفقة حقل سيرى النفطى الغازى - مع شركة كونوكو الأمريكية - هي آخر المبادرات الإيرانية لإظهار حسن النية ، والتي أفلحها اللوبي الصهيوني الأمريكى في آخر عهد رافسنجاني ، وهو ما صرح به رافسنجاني بوضوح ومن على شاشات الـ CNN في مقابلة مباشرة بثت من طهران ، وهي الصفقة التي آلت في عهد الرئيس محمد خاتمي إلى شركة توتال الفرنسية .

ولم تنفك الإدارة الأمريكية من وصف الرئيس الإيراني السابق بجورباتشوف -
فى محاولة لإضعاف موقفه الداخلى والخارجى على السواء - الأمر الذى يؤكد عدم
وجود رغبة فى التطبيع معه ، ما لم تخضع إيران لشروط أمريكا التعجيزية
والمفتعلة .

فى عهد خاتمى

مع صعود الرئيس محمد خاتمى إلى سدة الرئاسة ، فى إطار انطلاقة إيرانية
جديدة فى الخطاب والأداء والتوجهات ، وإقدامه على إطلاق مبادرة الحوار المفتوح
بين الأمتين الإيرانية والأمريكية ، وفى إطار الحوار بين الحضارتين ، فقد بدت
علامات وبشائر جديدة حول إمكانيات انتهاء القطيعة التى دامت نحو عقدين من
الزمان .

لكن واشنطن ورغم « التنازل » الذى أبدته طهران عملياً تجاه الموقف الأمريكى
العداوى والمتشدد ، لم تقدم - رغم اقتراب انتهاء الدورة الرئاسية الأولى للرئيس
الإصلاحى - على أية خطوة عملية حتى الآن تظهر فيها حسن نية ، يمكن التفاوض
معه بامكانية العودة السريعة للعلاقات (*) .

فى عهد خاتمى فُتحت الأفاق على :

- انتقال واسع للسائحين ورجال الأعمال والمحققين والباحثين والرياضيين
والفنيين والفنانين وأفراد الشعب العادى ، لم تقدرها الإدارة الأمريكية حق قدرها .

- تنشيط المؤتمرات الإقليمية والدولية الثنائية والمتعددة التى يشترك فيها
إيرانيون وأمريكيون وجهاً لوجه يبحثون فيها إمكانية التطبيع بين البلدين .

- فرصة تعاون اقتصادى تجارى كبير ، من ضمنه مشروعات نقل النفط والغاز
الآسيوى الأوسط والقوقازى عبر الأراضى الإيرانية ، والتى تعتبر الأكثر أمناً
والأقل كلفة ، والأجدى نفعاً للشركات الأمريكية ، دون أن يتم استثمارها من الجانب
الأمريكى الرسمى .

(*) تمت كتابة المقال قبل نهاية الفترة الأولى للرئيس خاتمى .

وقد اكتفت الإدارة الأمريكية من كل تلك الأجواء بتقديم بعض الكلام الجميل وأشباه الاعتذارات عن أفعالها السابقة ، بينما لم تتقدم بخطوة صريحة أو جريئة واحدة باتجاه طهران خاتمی ، رغم التطبيل المستمر من جانبها عن رغبتها في تجاوز الماضي وتكسير جدار انعدام الثقة .

الآن وقد دخلت القطيعة بين إيران وأمريكا عهد الألفية الثالثة ، لابد من التوقف عند أهم العقبات الموجودة أمام عودة المياه إلى مجاريها بين الدولتين :

- ١ - بقاء الأرصدة الإيرانية مجمدة في البنوك الأمريكية .
- ٢ - عدم الفصل بين موضوع العلاقات الثنائية ، والموقف المتباين للدولتين من أزمة الشرق الأوسط ، والقضية الفلسطينية بالتحديد .
- ٣ - الاختلاف البائن في النظرة إلى موضوع الأمن الإقليمي ، أي أمن الخليج تحديداً .

٤ - عدم إقرار الولايات المتحدة بأن زمن إملاء القرارات والتحكم بمصائر الشعوب قد ولى ، وعدم اعتذارها الرسمي والصريح عن تدخلاتها المفضوحة السابقة في الشؤون الإيرانية .

بالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تصر على مطالبة إيران بالكف عن :

- ١ - معارضة الحل السلمي لقضية الشرق الأوسط .
- ٢ - السعي لامتلاك أسلحة نووية .
- ٣ - دعم الإرهاب .

في حين أن طهران تعتبر أن هذه المزاعم مجتمعة هي من إملاءات اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية ، وأنه إن لم تتحرر الإدارة الأمريكية من هذه الضغوط فإنه ليس بالإمكان حصول تقدم ملموس على طريق انطلاق المفاوضات المباشرة ، ناهيك عن التطبيع أو عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

* * *

فيتنام مغامرة فاشلة

سهير جبر

نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار

تتسمى فيتنام ولاوس وكمبوديا لمنطقة الهند الصينية التي كانت جزء من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية منذ أواخر القرن التاسع عشر .

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أعلن الزعيم الشيوعي « هوشى منه » استقلال كل فيتنام . . . وعندما بدا واضحاً أن فرنسا غير راغبة فى منح استقلالاً كاملاً لفيتنام . . . قاد « هوشى منه » « الرابطة من أجل استقلال فيتنام » فى نضال محموم انتهى بعد ٨ سنوات بهزيمة فرنسا فى معركة « ديان بيان فو » فى عام ١٩٥٤ . . . بفضل المساندة الشعبية التى حظيت بها الرابطة وزعيمها . . . وتكتيكات حرب العصابات التى استخدمها هوشى منه وقواته ، وقبل كل ذلك عدالة قضيته . . . بينما انهزمت فرنسا رغم المساعدات العسكرية والاقتصادية التى قدمتها لها الولايات المتحدة . . . التى اعتبرت نضال الفيتناميين ضد الاستعمار الفرنسى جزء من الحرب الباردة . . . وأن منطقة جنوب شرق آسيا إحدى المناطق الحيوية للمصالح الأمريكية .

عملت الولايات المتحدة كل ما فى جهدها لتحطيم حركات التحرر الوطنى ومنع توحيد الشمال والجنوب الفيتنامى .

فى يوليو ١٩٥٤ انعقد مؤتمر دولى لتسوية سلمية فى الهند الصينية اعترف بحق شعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا فى الاستقلال . . . ورفضت الولايات المتحدة توقيعه . . . وكان هدفها تحويل منطقة الهند الصينية إلى جسر لتوسع الولايات المتحدة فى جنوب شرق آسيا .

وبمقتضى اتفاقية جينيف فى عام ١٩٥٤، حصلت فيتنام ولاوس وكمبوديا على الاستقلال من فرنسا. وتم تقسيم فيتنام بشكل مؤقت إلى دولتين شمالية شيوعية وجنوبية.

فى فيتنام الشمالية، تم الاعتراف بحكومة الرابطة من أجل استقلال فيتنام، وهى تحالف يضم مختلف الاتجاهات السياسية برئاسة الزعيم الشيوعى هوشى منه. تقرر أن تكون لفيتنام الجنوبية حكومة منفصلة مؤقتة. على أن تجرى انتخابات فى فيتنام بشقيها الشمالى والجنوبى فى عام ١٩٥٦.

بدأت حكومة الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» فى البحث عن مرشح لمنصب رئيس الحكومة فى سايجون. واختارت عميل المخابرات المركزية «نجو دين ديم» رئيساً للوزراء. وكان قد تم وضع برنامجاً سريعاً يؤمن التغلغل الأمريكى فى المنطقة، وما أن انسحبت القوات الفرنسية حتى أسرعت الولايات المتحدة لملء ما تسمية الفراغ.

جرى استفتاء فى فيتنام الجنوبية تم بمقتضاه ترقية الإمبراطور. وأعلنت الجمهورية فى فيتنام الجنوبية. وأصبح «نجو دين ديم» أول رئيس لفيتنام الجنوبية. رفض النظام الفاشى الذى أنشأته الولايات المتحدة فى فيتنام الجنوبية الإعداد للانتخابات. ولم تضغط عليه الولايات المتحدة لتأكيدها من فوز الشيوعيين وخوفها من أن يتجاهل «هوشى منه» المصالح الأمريكية. وأن تؤدى تسوية سياسية لنجاح التنمية فى فيتنام بمعزل عن النفوذ الأمريكى.

وقع تمرد فى فيتنام الجنوبية ضد فساد النظام. وتزايد النفوذ الأمريكى فى شئون البلاد. ورفض الرئيس «ديم» الاستجابة لمطالب الفلاحين بإجراء إصلاح زراعى. قاد المتمردون فى فيتنام الجنوبية حرب عصابات وهاجموا المسؤولين والمباني الحكومية. وأحرق الرهبان أنفسهم أحياناً ليحرجوا الحكومة.

ساندت الولايات المتحدة إرهاب الدولة لقمع المتمردين. واستخدمت القوة لسحق القوى السياسية والشعبية المتمردة فى فيتنام الجنوبية.

استمر التمرد فى فيتنام الجنوبية ضد النظام الفاسد. وقام الجيش بانقلاب ضد نظام «ديم» فى عام ١٩٦٣. ولقى فيه الرئيس «ديم» مصرعه.

حكم فيتنام الجنوبية سلسلة من الجنرالات لا يقلوا فسادًا عن نظام «ديم» .
استمرت المقاومة للنظم العميلة فى فيتنام الجنوبية فى شكل حرب عصابات .

قررت الولايات المتحدة زيادة وجودها العسكرى فى فيتنام الجنوبية . قدمت
فيتنام الشمالية مساعدة عسكرية للمتمردين تمثلت فى إمدادات ومعدات وقوات .
وأعتبر «هوشى منه» هذه المساعدة مبررة بعد رفض فيتنام الجنوبية إجراء
الانتخابات . . التى كانت ستؤدى حتماً لتوحيد شطرى فيتنام .

قاد «هوشى منه» نضالاً جديداً من أجل توحيد فيتنام . تشكلت فصائل الدفاع
الشعبى فى فيتنام الجنوبية فى منتصف عام ١٩٥٩ . وبحلول عام ١٩٦٠ سيطرت
القوات الوطنية على أجزاء كبيرة من فيتنام .

تغلغل أمريكى

فى مايو من عام ١٩٦١ ، درس الرئيس الأمريكى جون كيندى برامج الأعمال
السرية ، التى اقترحتها لجنة شنون فيتنام ، برئاسة الجنرال «تايلىور» ، والتى
أوصت فيها بإرسال عملاء لفيتنام الشمالية بطائرات مدنية ، وتغلغل وحدات من
فيتنام الجنوبية فى جنوب شرق لاوس ، لتدمير قواعد وخطوط المواصلات ، وطرق
الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية . . ولإقامة شبكة للمقاومة وقواعد ، وإرسال
مجموعات سرية للتخريب على أرض فيتنام الشمالية . وأوصت اللجنة بتكليف
المخابرات المركزية الأمريكية ، «سى . آى . إيه» بتنفيذ هذه البرامج .

أرسلت الولايات المتحدة بالفعل إدوارد ليندسل على رأس بعثة من المخابرات
الأمريكية مهمتها تنفيذ برنامجاً واسعاً من أعمال التخريب فى فيتنام الشمالية ، من
تدمير طرق مواصلات ، وخزانات وقود ، ومشاريع صناعية ، إلى توزيع منشورات
معادية للنظام ، وإثارة الفوضى ، وزعزعة أسس النظام الثورى .

ويذكر «دونالد كيسلى» فى كتابه «داخل السى آى إيه» كيف أن ضباط
وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانوا يدفعون رواتب للمسؤولين فى فيتنام ، كما
ساهمت المخابرات الأمريكية فى عمليات عسكرية وشبه عسكرية فى فيتنام ولاوس
وكمبوديا . وبالطبع تجسست المخابرات الأمريكية لصالح نظام فيتنام الجنوبية .

والواقع أن تاريخ تغلغل النفوذ الأمريكى فى فيتنام بدأ فى عهد « أيزنهاور » وبالتحديد فى أغسطس ١٩٥٤ ببرنامج سرى للخطوات العسكرية والاقتصادية والسياسية التى يمكنها أن تؤمن التغلغل الأمريكى فى المنطقة . وقدمت الحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٥٤ لنظام « ديم » مساعدات اقتصادية ، وأرسلت مستشارين عسكريين لفيتنام الجنوبية . وبإنهاء فترة رئاسة « أيزنهاور » فى ١٩٦١ كان هناك عدة مئات من المستشارين العسكريين الأمريكيين فى فيتنام ، ارتفع عددهم فى عام ١٩٦٢ فى عهد الرئيس جون كنيدي إلى أربعة آلاف كانت مهمتهم تدريب جيش سايجون .

وقد أمر الرئيس كنيدي فى عام ١٩٦٢ الطائرات الأمريكية بشن غارات مباشرة على سكان الريف حيث يعيش ٨٠ ٪ من الفيتناميين . وصور الإعلام الأمريكى « وأدلاى ستيفنسون » مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة هذا العدوان على أنه عملية دفاع . . . والحقيقة إنه كان عدواناً سافراً ضد شعب فيتنام وخاصة ضد القرويين فى فيتنام الجنوبية الذين كانوا يعارضون الوجود الأمريكى . وتم تهجير الفلاحين فى فيتنام الجنوبية لقرى محصنة فى محاولة لعزل رجال حرب العصابات عن الفلاحين الذين استمروا فى عملياتهم الفدائية من داخل القرى .

صعدت حكومة الرئيس كنيدي (١٩٦١ - ١٩٦٣) الهجوم على فيتنام الجنوبية . . . ووصل عدد القوات الأمريكية فى أواخر ١٩٦٢ إلى ١٧ ألف وتم تجنيد مائتى ألف من فيتنام الجنوبية .

فى أواخر ١٩٦٣ قفز عدد القوات الأمريكية إلى ٢٠ ألف . لم يكن الرئيس كينيدي يرغب أن تحارب قوات أمريكية ، بصورة مباشرة ، ضد الآسيويين ، على أرض آسيوية ، إلا أنه وافق رغماً عنه بناء على توصية وزير الدفاع « روبرت مكنمارا » (*) ووزير الخارجية « راسك » والذان أصرا على تدخل الولايات المتحدة بصورة فعالة فى الشؤون الداخلية لفيتنام الجنوبية ، وهى خطوة ورطت الولايات المتحدة فى الحرب .

(*) صدر فى منتصف التسعينيات كتاب لماكنمارا عن (الحرب الخاطئة فى فيتنام !) .

تصعيد الحرب

قدم ليندون جونسون (٦٣ - ٦٩) نفسه للشعب الأمريكى على أنه مرشح السلام . وكان انتخابه استفتاء ضد التوسع فى الحرب .

وفى الوقت الذى أظهر فيه جونسون تأييده « للسلام » ، كان مستشاروه يخططون من أجل تصعيد الحرب ، والتوسع فيها ، لتمتد لفيتنام الشمالية . فى أغسطس ١٩٦٤ تم تنفيذ خطة لعدوان أمريكى واسع النطاق ضد فيتنام . قدمته المخابرات الأمريكية فى مطلع عام ١٩٦٤ للبيت الأبيض .

وفى محاولة لتبرير تصعيد الحرب ، أعلنت الحكومة الأمريكية أن سفن حربية فيتنامية هاجمت الطرادين « ميدوكس وتيرنر » فى المياه الدولية .

اتخذ الكونجرس قرار توكين الذى أطلق عملياً يد الحكومة الأمريكية لتقوم بغزو مسلح سافر . وسمح الكونجرس للرئيس بإرسال مزيد من القوات البرية الأمريكية لفيتنام . ولم يعرف سوى بعد انقضاء سنوات . . أن المخابرات الأمريكية والپنتاجون هما اللذان استئارا الحادثة . . وأن الطراد « ميدوكس » اخترق المياه الإقليمية لجمهورية فيتنام الديمقراطية بصورة استفزازية . . وأطلق النيران على زوارق الدورية ، التى دافعت عن أمن حدود الدولة . . وطارت الطراد إلى عرض البحر . وبعدها بيومين أعلنت الحكومة الأمريكية أن السفن الحربية الفيتنامية هاجمت الطراد « ميدوكس » فى المياه الدولية واستغلت الحادثة كذريعة لغزو فيتنام الشمالية .

أرسل « جونسون » قوة تدخل سريعة وضخمة لمهاجمة فيتنام الشمالية . . ووسع الحرب لتشمل كل منطقة الهند الصينية متجاهلاً رسالة « جون ميكون » مدير المخابرات الأمريكية التى أرسلها إلى « مكجورج باتدى » مساعد الرئيس « جونسون » لشنون الأمن القومى . أكد « ميكون » فى الرسالة أن سقوط فيتنام ولاوس فى براثن الشيوعية لن تؤدى بالضرورة إلى سقوط بقية دول جنوب شرق آسيا . وأن نظرية الدومينو التى تدعى أن المتبقى من دول جنوب شرق آسيا سوف يسقط فى أيد الشيوعية هى نظرية وهمية مفنداً بذلك المبرر الأمريكى الأساسى للحرب ، وهو منع انتشار النفوذ الشيوعى .

كما تجاهل « جونسون » أيضًا تقارير مستشاريه فى عام ١٩٦٤ بأن رجال حرب العصابات المتمردين يسيطرون على ٤٠ ٪ من قرى فيتنام الجنوبية . ويحظون بمساندة قوية وتأييد الفلاحين .

لم يكن هدف الولايات المتحدة الدفاع عن شعب فيتنام . فالولايات المتحدة لا تملك حقًا مشروعًا أو أخلاقيًا للتدخل فى الشؤون الداخلية لفيتنام . كما لم يكن من حق الولايات المتحدة إنشاء فيتنام جنوبية غير شرعية ، منتهكة بذلك اتفاقيات جينيف . ولم يكن أيضًا من حقها استخدام العنف والقوة لتحقيق أهدافها .

عندما هاجمت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية فى أوائل الستينيات ، أعلن « أدلاى ستيفنسون » مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة ، أن بلاده تدافع عن الفيتناميين الجنوبيين ضد عدوان داخلى . ويقصد تمرد القرويين الفيتناميين . فهل قطعت القوات الجوية والجيش الأمريكى كل هذه المسافة للدفاع عن حكومة عميلة فاسدة نصبوها ضد إرادة الشعب ؟

والحقيقة أن الحرب نشبت لرفض فيتنام أن تقوم بدور التابع فحق عليها العقاب والدمار .

لم يكن فى مقدور دولة مثل فيتنام أن تشكل خطرًا على الولايات المتحدة . أو أن تغزو أى دولة وتنتصر عليها .

لقد خشيت الولايات المتحدة أن تنجح شعوب الهند الصينية لاوس وكمبوديا وفيتنام فى تحقيق استقلالها . بمعزل عن النفوذ الأمريكى . وتصبح نموذجًا تحتذى به دول أخرى .

نجح رجال حرب لعصابات فى فبراير ١٩٦٨ فى السيطرة على ٨٠ ٪ من كل مدن وقرى فيتنام الجنوبية واستمر القصف الوحشى على مدن فيتنام الشمالية وسقطت آلاف الأطنان من القنابل الأمريكية على مدن فيتنام الشمالية والى يفوق عددها بكثير ما سقط على ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية . وبلغ عدد القوات الأمريكية التى أرسلت إلى فيتنام الجنوبية أكثر من نصف مليون . وكثفت الولايات المتحدة القصف على فيتنام الجنوبية وتم تدمير المدن والقرى فى دلتا الميكونج إلى الجنوب من سايجون . ويقول نعوم تشومسكى فى كتابه « تواريخ الانشقاق » . لم

يكن هناك فعلياً فيتناميين شماليين يقاتلون في فيتنام الجنوبية ولكن الفيتكونج ٠٠ وهم قوات التحرير الوطنى ٠٠ والقوة الأجنبية الوحيدة الموجودة فى دلتا الميكونج كانت القوات الأمريكية والمرتزة التايلانديين والكوريين الذين جلبتهم الولايات المتحدة .

وصفت أو بررت الولايات المتحدة عمليات القصف الجوى بالناپالم ، وقتل مئات الآلاف وإبادة مئات القرى بأنه دفاع عن النفس ٠٠ وغطى الإعلام الأمريكى الحرب ٠٠ وبدأ الشعب الأمريكى يدرك ما يحدث هناك من أهوال وفظائع وعمليات إبادة ومذابح للشعب الفيتنامى .

ثورة الرأى العام

مارس الرأى العام الأمريكى ضغوطاً شديدة على الحكومة الأمريكية للانسحاب من فيتنام بعدما زادت الخسائر بين الأمريكيين ٠٠ وعارض المثقفون الأمريكيون الحرب ٠٠ إلا أن معارضتهم لا ترجع لالتزام أخلاقى أو أيديولوجى بقدر ما تعود لاقتناعهم بانعدام فرص كسب هذه الحرب .

بدأ صراع بين المؤيدين والمعارضين لحرب فيتنام وأوشك أن يتحول إلى صدع فى الجبهة الداخلية الأمريكية ٠٠ وكذلك بين المسؤولين الأمريكيين ٠٠ مما دفع وزير الدفاع الأمريكى لتحذير الرئيس من خطورة حدوث انشقاق داخلى ٠٠ وخروج الأمور عن نطاق السيطرة . وأعربت هيئة الأركان الأمريكية عن قلقها من مخاطر حدوث ثورة حقيقية فى البلاد ٠٠ وعصيان مدنى ٠٠ مما سبب أزمة سياسية داخلية خطيرة ٠٠ وبذلك لعب الرأى العام الداخلى وما سببه من انشقاق داخلى دوراً حاسماً للغاية فى إنهاء الحرب فى فيتنام ٠٠ وأجبر الولايات المتحدة فى نهاية المطاف على التخلّى عن فيتنام الجنوبية .

لم يكن الرئيس الأمريكى جونسون يعترف للضغوط الشعبية رغم أنه أوقف عمليات قصف فيتنام الشمالية فى مارس ١٩٦٨ ٠٠ ومع بداية عام ١٩٦٩ كان هناك فى فيتنام الجنوبية نصف مليون جندى أمريكى وخمسون ألف جندى كورى جنوبى وسبعمائة وخمسون ألف من قوات فيتنام الجنوبية فى مواجهة أربعمائة

وخمسون ألف من الفيتكونج وسبعون ألف من قوات فيتنام الشمالية طبقاً لكتاب « حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية » لنعوم تشومسكى .

وعندما تأكد الرئيس چونسون أن ثورة الرأى العام الأمريكى لن تمكنه من إرسال مزيد من القوات ، قرر اللجوء إلى « فتنة » الحرب . . . أى تسليح وتدريب جيش فيتنام الجنوبية حتى يدافع عن بلاده . وسمح هذا الحل بانسحاب تدريجى للقوات الأمريكية .

بحلول عام ١٩٧١ عادت نصف القوات الأمريكية لبلادها واستأنف الرئيس نيكسون قصف فيتنام الشمالية بالقنابل بشكل مكثف مستخدماً مواد كيميائية لتدمير الغابات ، وتم إسقاط عشرات الآلاف من عبوات مبيدة ، وأمطرت الطائرات الأمريكية السكان بالناپالم ، واستخدمت غاز السارين القاتل والمحرم دولياً . وتحولت الحرب فى الهند الصينية إلى اختبار لأحدث أنظمة الأسلحة . . . وقتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء . كما أمر نيكسون بقصف لاوس وكمبوديا التى كانت تمر عبر أراضيها الإمدادات والقوات من فيتنام الشمالية . ولم ينجح كل هذا . . . وبحلول نهاية ١٩٧٢ سيطر الفيتكونج على كل النصف الغربى من البلاد . وتعرض الرئيس نيكسون إلى مزيد من الضغوط الخارجية والداخلية للانسحاب من فيتنام . وتساعد السخط العام بسبب استمرار الحرب . . . وما تسببه من خسائر بين الأمريكيين .

فى يناير ١٩٧٣ تم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار . . . وسحب القوات الأمريكية من فيتنام . . . واحترام الشمال والجنوب للحدود . . . وعودة الأسرى . . . وإزالة القواعد الأمريكية . . . إلا أن الفيتكونج استمروا فى الحرب حتى سقوط حكومة الرئيس « ثيو » فى فيتنام الجنوبية فى ٣٠ أبريل ١٩٧٥ . . . وتوحدت فيتنام تحت حكومة شيوعية .

بمساعدة الولايات المتحدة لنظام فاسد وغير فعال ، وتجاهلها لحق قوات التحرير الوطنى فى الحكم ، وحق فيتنام أن تكون دولة واحدة ، شجعت الولايات المتحدة بالفعل على انتشار الشيوعية فى فيتنام الجنوبية .

لقد هزمت الولايات المتحدة لأنها لم تكن تحارب من أجل قضية عادلة . . . كما

أنها واجهت عدوًا شرسًا. . . فالفيتكونج كانوا مدربين جيدًا على حرب العصابات ويحاربون على أرضهم ومؤمنون بعدالة قضيتهم. . . بينما الجيش الأمريكي مدرب على الحروب التقليدية. . . ووجد صعوبة في التعامل مع حرب العصابات. . . ومع مقاتلين لا يمكن التعرف عليهم. . . ويمكنهم أن يذوبوا وسط أفراد الشعب. . . وعجزت الولايات المتحدة رغم القصف الوحشي عن وقف الإمدادات لرجال حرب العصابات، بالإضافة إلى أن فيتنام الشمالية، رغم خسائرها الفادحة والإصابات التي نجمت عن القصف الأمريكي المكثف، صمدت بشدة وكان ردها نقل سكان المدن بعيدًا عن القصف وإعادة بناء المصانع خارج المدن.

لقد كان لهزيمة الجيش الأمريكي في فيتنام آثارًا عميقة على المجتمع الأمريكي. . . وضربة قاصمة لمكانتها. . . وعاشت عقدة فيتنام محفورة في وجدان الشعب الأمريكي. . . تطفو من آن لآخر لتورقة.

ويقول الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون في كتابه «نصر بلا حرب» أن مأساة فيتنام جرحت كبرياء أمريكا وقللت من قدرها في أعين خصومها، وكان الدمار الأكبر داخل الوطن، فخسارة الحرب أخلت بتوازن أمة لم تعهد الخسارة. . . ومزقت صفوف الأمريكيين ودعمت الاتجاه الإنعزالي الذي وجد دومًا في الشخصية الأمريكية. . .

لقد راح ضحية هذه الحرب ٥٧ ألف أمريكي وثلاثمائة ألف فيتنامي وإبادة مئات القرى في فيتنام.

وكانت الحرب صفحة خزي وعار في تاريخ الولايات المتحدة، ولا يمكن للعالم أن ينسى مذبحه «ماي لى» التي ارتكبها الجنود الأمريكيون والتي راح ضحيتها ٥٠٠ مدني أعزل.

بعد انتهاء الحرب، عملت الولايات المتحدة على استمرار معاناة الشعب الفيتنامي وإيقاع أكبر قدر من الضغوط على تلك البلاد التي دمرتها. . . بل دعمت الولايات المتحدة نظام الخمير الحمر في كمبوديا من أجل نزف فيتنام.

* * *

المراجع

- ١ - أمريكا طليعة الانحطاط روجيه جارودى
- ٢ - نصر بلا حرب ريتشارد نيكسون
- ٣ - ٥٠١ سنة الغزو مستمر ناعوم تشومسكى
- ٤ - حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية ناعوم تشومسكى
- ٥ - داخل السى أى إيه دونالد كيسيلى
- ٦ - وكالة المخابرات المركزية بدون قناعات سرجيف
- ٧ - ما الذى يريده العم سام ؟ ناعوم تشومسكى ، تعريب: عادل المعلم
- ٨ - تواريخ الانشقاق ناعوم تشومسكى
- ٩ - ضبط الرعاع ناعوم تشومسكى

مراجع أجنبية

- 10- Marxism Socialism and Democracy in Latin America - Richard Harris.
- 11- America's global Interests Edward K. Hamilton
- 12- Modern World History Peter Moss
- 13- Hidden Agenda John Pilger
- 14- American Government Dr. Grier Stephenson
Robert Bresler
Robert Friedrich
- 15- Mastering Modern World History Norman Lowe

المكسيك

تاريخ دموى

سهير جبر

نائب رئيس تحرير جريدة الأخبار

يتداخل تاريخ الولايات المتحدة والمكسيك بشكل مؤلم أحياناً. وقال الرئيس الأمريكى نيكسون : إن كثيراً من المكسيكيين الذين يعرفون هذا التاريخ لم يسامحونا . . . فقد كانت الحرب المكسيكية فى القرن ١٩ . . . واستغلال بعض الشركات الأمريكية لموارد المكسيك فى أوائل القرن العشرين . . . مثالين صارخين للإمبريالية التى لايمكن الدفاع عنها .

كل من ولد فى المكسيك يعلم أن الأمريكيين اقتتصوا نصف أراضى المكسيك فى القرن ١٩ (تكساس ، كاليفورنيا ، أوتاه ، نيفادا ، كولورادو ، الأريزونا ، نيومكسيكو) ، إلا أن الأمريكيين لا يتذكرون أنهم خاضوا حرباً غير مبررة مع المكسيك .

أسباب كثيرة كانت وراء هذه الحرب. النزعة التوسعية للولايات المتحدة التى دفعتها لشراء لويزيانا فى ١٨٠٢ . . . والاستيلاء على فلوريدا بعد أن خسرتها إسبانيا فى ١٨١٩ . . . ومنذ شراء الولايات المتحدة للويزيانا هاجر الأمريكيون بأعداد كبيرة متجهين غرباً لأراضٍ غير أمريكية متجاهلين وجود سكان على هذه الأراضى بالفعل . . .

اعتقد المستوطنون الجدد أنهم مؤهلون لإدارة شئون هذه المناطق أفضل من الشعوب الأصلية ، سواء كانوا هنوداً أمريكيين أو مكسيك كاثوليك

يتحدثون الإسبانية. وكان يسيطر على الأمريكيين، ومنذ حكم الرئيس «بولك» في ١٨٤٥، فكرة أن الولايات المتحدة الحق في أن تحتل قارة أمريكا الشمالية بأكملها حتى تُدخل إليها المدنية.

في البداية لم تشعر المكسيك بالتأثيرات الكاملة للتوسع الأمريكي على حساب الأراضي المكسيكية حتى ضمت الولايات المتحدة تكساس لأراضيها. ويبدو أن الخوف الأمريكي، من إمبراطورية مكسيكية مترامية الأطراف، كان وراء محاولات الولايات المتحدة تقليص حجم إمبراطورية المكسيك حتى لا تشكل لها في المستقبل خطورة أو منافسة. وكانت المكسيك قد ضمت بعد عام من استقلالها عن إسبانيا في ١٨٢١ دول أمريكا الوسطى. فالمكسيك كانت لها دائماً مكانة ووضع خاص في أمريكا اللاتينية بوصفها دولة كبرى ومهمة يبلغ عدد سكانها ٩٠ مليون نسمة، وتشكل مع الولايات المتحدة وكندا الامتداد لقارة أمريكا الشمالية، وبالإضافة للتوسع كانت رغبة الولايات المتحدة في احتكار تجارة القطن أحد الدوافع الرئيسية للحرب ضد المكسيك. فقد دعا الديموقراطيون إلى ضم تكساس من أجل التحكم عالمياً في تجارة القطن. وبعد ضمها بالفعل قال الرئيس الأمريكي «بولك»: «الآن تستطيع الولايات المتحدة التحكم في تجارة القطن». وكان دعاة التوسع يخشون أن تكسر تكساس - عندما تكون مستقلة - احتكار أمريكا لكثير من الموارد. وأن تكون منافساً قوياً للولايات المتحدة. أو أن تقوم بإلغاء الرق فتشتعل شرارة المساواة الخطيرة في القارة. ولهذا حرصت الولايات المتحدة على ضم تكساس لها.

في عام ١٨٣٥ عرضت الولايات المتحدة على المكسيك شراء كاليفورنيا مقابل خمسة ملايين دولار. إلا أن المكسيك رفضت بيع أراضيها.

نشبت أزمة بين الولايات المتحدة والمكسيك بعد أن تمرد إقليم تكساس وأعلن استقلاله عن المكسيك في ١٨٣٦. ولم تكن دولة المكسيك في وضع يسمح لها بتأكيد سيادتها في مواجهة المستوطنين الأنجلو - ساكسون. والواقع أن إقليم تكساس كان به أعداد كبيرة من المستوطنين الأمريكيين الذين تدفقوا على تكساس غالباً مع عبيدهم منذ العشرينيات والثلاثينيات، وتجنسوا بالجنسية المكسيكية والذين لم يعجبهم أسلوب حكم المكسيكيين للولاية.

فى عام ١٨٣٥ تمرد هؤلاء المستوطنون ، وبعد عدة معارك دموية ، تم إجبار الرئيس المكسيكى « سانتا آنا » على توقيع معاهدة فيلاسكو فى عام ١٨٣٦ ، والتى منحت إقليم تكساس استقلاله . وقد رفض المكسيكيون الاعتراف بشرعية المعاهدة ؛ لأن الرئيس المكسيكى « سانتا آنا » كان سجيناً فى تكساس عندما أجبر على توقيع المعاهدة !

اندلع القتال على الحدود بين جمهورية تكساس وبين المكسيك وانحاز كثير من الأمريكيين علنا مع المستوطنين الأمريكيين الذين يعيشون فى تكساس .

قررت تكساس الانضمام للولايات المتحدة . . وأعلن الكونجرس الأمريكى فى ٤ يوليو ١٨٤٥ ضمها للولايات المتحدة . . وتحولت العلاقات المكسيكية الأمريكية إلى عداء سافر بعد أن رفضت المكسيك استيلاء الولايات المتحدة على أراضيها . .

نفث المكسيك مزاعم الولايات المتحدة أن نهر ريوجراند يشكل الحدود الجنوبية لتكساس . . وأكدت أن حدود تكساس تقع عند نهر نيوسيس . . وأرسلت الدولتان قوات لتدعيم سيطرتها على الحدود المتنازع عليها .

وقد تلكأت حكومة الرئيس هيريرا فى إرسال جيش إلى تكساس بسبب الأوضاع المالية اليائسة للمكسيك . . وبسبب الانقلاب الذى قاده « باربديس واى أريلاما » ، الذى أطاح بالرئيس « هيريرا » فى ديسمبر ١٨٤٥ . . وانشغال الحكومة الجديدة بالنزاعات الداخلية .

فى نوفمبر ١٨٤٥ أرسل الرئيس الأمريكى « جيمس پولك » « جون سلاديل للمكسيك لشراء نيومكسيكو مقابل ٥ ملايين دولار . وكاليفورنيا مقابل ٢٥ مليون دولار . . وتم رفض العرضين .

أمر الرئيس الأمريكى « پولك » فى ١٨٤٦ القوات الأمريكية بدخول الأراضى المتنازع عليها بين الولايات المتحدة والمكسيك . . والإعداد للحرب . احتلت القوات الأمريكية تلاً مرتفعاً يطل على قرية مكسيكية ونصبت مدفعيتها فى مواجهة الميدان العام . وتحرشت المدفعية الأمريكية بالقوات المكسيكية التى استجابت للتحرش ، مما

أدى لأن يعلن الكونجرس الأمريكى الحرب على المكسيك ، بناءً على طلب الرئيس «بولك» ، فى ١٣ مايو ١٨٤٦ . وخصص الكونجرس للحرب مبلغ عشرة ملايين دولار وجيش قوامه ٥٠ ألف رجل . وبعد عدة سنوات شعر الكونجرس بخداع «بولك» فأدانه بسبب حرب غير ضرورية . بدأت بشكل غير دستورى . وكان للحرب آثار داخلية أيضاً فى الولايات المتحدة ، فقد عارضها الحزب الجمهورى بشدة وخاصة واحد من أبرز وجوه «إبراهام لينكولن» بحجة أنها لصالح الجنوب ، الذى كان يسعى لضم ولايات لا تحظر العبودية . بينما كان الشماليون يعارضونها للحد من شوكة الجنوبيين ونفوذهم السياسى .

خاض الجيش الأمريكى حرباً تقليدية مستخدماً سلاح المشاة والفرسان والمدفعية والتكتيكات الأوروبية ، بينما لجأت بعض القوات المكسيكية لاستخدام حرب العصابات للضغط على الغزاة الأمريكين .

أرادت القوات الأمريكية السيطرة على شمال المكسيك والتوصل لمعاهدة سلام سريعة . فتحرك جيشان أمريكيان جنوباً من تكساس . ونجحت القوات الأمريكية بقيادة الجنرال «زخارى تيلور» فى عبور نهر ريوجراند ، والاستيلاء على تاموليباس ، بعد قتال عنيف دار فى الشوارع ، واتجهت قوة أمريكية ثالثة تحت قيادة ستيفن كيرنى غرباً إلى سانتافى ونيو مكسيكو ثم كاليفورنيا . وعندما وصلت إلى كاليفورنيا فى نهاية المطاف وجدت المستوطنين الأمريكين قد أعلنوا استقلالها عن المكسيك ، تحت قيادة فريمونت وأطلقوا على جمهوريتهم المستقلة اسم «حامل العلم» استمرت هذه الجمهورية من ٤ يونيو وحتى ١١ يوليو .

انتشرت المقاومة ضد الاحتلال الأمريكى فى جنوب كاليفورنيا لمدة أربعة أشهر من ٩/٢٤ وحتى ١٣ يناير ١٨٤٧ . فلم يتقبل سكان كاليفورنيا الحكم الأمريكى . وحاصر سكان كاليفورنيا الحاكم القمعى «جيليسى» فى ٢٤ سبتمبر وأجبروه على الاستسلام ومغادرة لوس أنجيلوس . وتحت القيادة البطولية «لخوزيه كاريللو» قاموا بصد القوات الأمريكية فى معركة «بندقية المرأة العجوز» . وكانت هذه ثانى معركة بين سكان كاليفورنيا والقوات الأمريكية بعد معركة «أولومبالى» ونجح

السكان فى السيطرة على لوس أنجلوس لمدة ثلاثة أشهر ٠٠ أما المعركة الثالثة ف وقعت فى ٦ ديسمبر عندما دخل الجنرال « كيرنى » على رأس قوة من ٣٠٠ من الجنود الأمريكيين إلى كاليفورنيا من سانتافى التى استولى عليها دون مقاومة ٠٠ وتحت قيادة « أندريزبيكو » ، نجح سكان كاليفورنيا ، مرة أخرى ، فى وقف تقدم القوات الأمريكية وهاجموها بشدة وأوقعوا بها خسائر جسيمة ٠٠ لقد كان غزو كاليفورنيا عسكرياً أكثر صعوبة مما كان متوقعاً ٠٠ واستغرق وقتاً أطول مما كان محدداً له ، ورغم الخسائر الجسيمة التى أوقعها سكان كاليفورنيا بالقوات الأمريكية ٠٠ إلا أنهم كانوا يدركون أن لا أمل لهم فى استمرار المقاومة ٠٠ فلم يعد لديهم ذخيرة ٠٠ وقواتهم غير منظمة ٠٠ ولا أمل فى وصول دعم من الحكومة المكسيكية ٠٠

استسلمت لوس أنجيلوس دون مقاومة لقوة من ٦٠٠ جندي يقودها « كيرنى » و« ستوكتين » فى ١٠ يناير ١٨٤٧ ٠٠ وانضمت رسمياً للولايات المتحدة فى ١٨٤٨م ٠

عاد الرئيس المكسيكى السابق « سانتا آنا » من المنفى وقام بإنشاء وتدريب جيش جديد قوامه ٢٠ ألف رجل ورغم فقد المكسيك لكثير من أراضيها ٠٠ وهزيمتها فى عديد من المعارك ٠٠ فقد رفضت الحكومة المكسيكية أن تعقد سلاماً مع الولايات المتحدة ، وكان الرئيس الأمريكى « جيمس پولك » متأكداً أن الجيوش الأمريكية سوف تحرز نصراً ساحقاً وكاملاً ٠

فى ٢٩ مارس ١٨٤٧ هبط الجنرال الأمريكى « سكوت » بجيش من ١٢ ألف رجل على شاطئ فيراكروز ، أهم ميناء شرقى فى المكسيك ٠٠ و وقعت معارك دموية عنيفة بين « سكوت » و « سانتا آنا » من شهر مارس وحتى أغسطس ، انتصر فيها سكوت فى النهاية ٠٠ واصل تقدمه حتى دخلت قواته مدينة مكسيكو سيتي فى ١٤ سبتمبر ١٨٤٧ ٠ قاوم المكسيكيون الغزاة الأمريكيين ، إلا أن الجيش الأمريكى نجح فى قمع المقاومة فى منتصف أكتوبر واحتل المدينة ، استقال « سانتا آنا » من رئاسة المكسيك ، واحتفظ بقيادة الجيش ٠٠ واستمر فى مقاتلة القوات

الأمريكية ٠٠ رفض جيشه الاستمرار في القتال بعد الهزائم المستمرة التي أصابته ٠٠ واضطر «سانتا آنا» تحت ضغوط الحكومة المكسيكية للاستقالة من قيادة الجيش ٠٠ استمر رجال حرب العصابات في الضغط على خطوط إمدادات قوات سكوت في فيراكروز دون فاعلية واستؤنف القتال في لوس انجلوس ٠٠ إلا أن القوات الأمريكية قمعت المقاومة في يناير ١٨٤٨ ٠ واشتعلت المقاومة المكسيكية من جديد ضد القوات الأمريكية في نيومكسيكو ، مما أدى لتأخير السيطرة الأمريكية الكاملة على ما تبقى من شمال المكسيك حتى أوائل فبراير ٠٠ ورغم الهزائم والخسائر المكسيكية ، فقد استمرت الحرب عشرة أشهر منذ بدايتها دون هزيمة نهائية للمكسيك أو انتصار كامل للولايات المتحدة ٠٠ واستمر القتال سبعة أشهر أخرى ولم ينتهى إلا باحتلال مكسيكو سيتي في سبتمبر ٠

استسلم عندئذ زعماء المكسيك ٠٠ وتم توقيع معاهدة جوادالوبي - هيدالجو في ٢ فبراير ١٨٤٨ ٠٠ والتي قلبت موازين القوى داخل قارة أمريكا الشمالية لصالح الولايات المتحدة ٠٠ وبمقتضى المعاهدة تنازلت المكسيك للولايات المتحدة عن الأجزاء الشمالية من المكسيك ٠٠ ، وفي المقابل وافقت الولايات المتحدة على دفع ١٥ مليون دولار للمكسيك تعويضاً عن أراضيها التي استولت عليها الولايات المتحدة والتي عرفت فيما بعد بولايات كاليفورنيا ، نيفادا ، الأريزونا ، نيومكسيكو وأوتاه ٠٠

وكان للقيادة العسكرية الأمريكية المنظمة والتكتيكات المتطورة ، وتفوق المدفعية، الفضل في انتصار القوات الأمريكية ٠٠ كلفت الحرب الولايات المتحدة أكثر من مائة مليون دولار ، وشارك فيها حوالي ١٠٥ ألف مقاتل أمريكي ، لقي منهم ١٣٧٨٠ جندي مصرعه ٠٠ وأدت الحرب لتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك لعقود طويلة.

ولم تتوقف الضغوط الأمريكية ما بين ١٨٤٦ و ١٨٥٣ للحصول على مزيد من الأراضي في جنوب كاليفورنيا ٠٠ وحق المرور عبر الأراضي المكسيكية للوصول للمحيط الهادى ٠٠ واستمرت هذه الضغوط حتى ١٨٦٠ ، ولم تكن الحكومة الأمريكية وحدها التي تمارس الضغوط على المكسيك للحصول على مزيد من التنازلات فقد ضغطت الشركات الأمريكية أيضاً .

بعد ١٨٤٦ أصبح المواطنون فى الأراضى التى احتلتها الولايات المتحدة مواطنين من الدرجة الثانية فى بلادهم ٠٠ فقد أبعدوا من أراضيهم ٠٠ وتم إجبارهم على الإقامة فى معازل ٠٠ وكانت صحافة نيويورك قد أملت أن يكون مصير السكان فى الأراضى التى استولت عليها الولايات المتحدة من المكسيك مماثل لمصير الهنود الأمريكيين ٠

فى عام ١٨٥٧ أصبح للمكسيك دستور جديد وأيد الليبراليون الإصلاحات الدستورية بينما عارضها المحافظون الذين أطاحوا بحكم الليبراليين ٠٠ وتولوا السلطة بمساندة الجيش والكنيسة والطبقة الثرية ٠٠ فرت ميليشيات الليبراليين وكانت فقيرة التجهيزات إلى جوادا لاخارا ، ثم إلى پنما ٠٠ وتم تشكيل حكومة ليبرالية فى مايو ١٨٥٨ عاصمتها فيراكروز ، تدخلت الولايات المتحدة فى الصراع لصالح الليبراليين واعترفت بحكومتهم فى ١٨٥٩ ٠٠ وأمدت قواتهم بالسلاح ورغم هذا خسرت القوات الليبرالية فى البداية كل معاركها فى مواجهة القوات الحكومية التى حاولت إخراج الحكومة الليبرالية من فيراكروز ، بحلول إبريل ١٨٥٩ تحسنت أوضاع جيش الليبراليين وتمكنوا من هزيمة المحافظين ٠٠ وبسبب حاجة الحكومة الليبرالية للمال استولت على ممتلكات الكنيسة ، وأعاد الرئيس « بنينو جواريز » بسط سيطرته على البلاد ، وطبق الإصلاحات الدستورية ٠ فى عام ١٩٦١ أعلن « جواريز » فترة سماح عامين لتسديد الديون الخارجية ، مما أغضب بريطانيا وفرنسا وإسبانيا الذين أرسلوا قوة مشتركة لتحصيل ديونهم ٠٠ بعد مفاوضات مع الحكومة الليبرالية انسحبت القوات البريطانية والإسبانية وقرر نابليون الثالث تحقيق حلمه بإنشاء إمبراطورية فى المكسيك ٠٠ استسلم المكسيكيون للقوات الفرنسية فى ١٨٦٣ ونصب نابليون فى ١٨٦٤ الأرشيدوق النمساوى « فرديناند ماكسيميليان » إمبراطوراً للمكسيك ٠٠ وشنت الميليشيات الليبرالية حرب عصابات ضد قواته ٠٠ وانتهت الحرب فى ١٨٦٥ ٠٠ لم تتقبل الولايات المتحدة الوجود الفرنسى فى المكسيك ، فتقدمت قواتها بقيادة الجنرال « فيليب شريدان » إلى ريو جراند على الحدود لمعارضة الوجود الفرنسى فى المكسيك ٠٠ وعندئذ تولى نابليون عن ماكسيميليان ٠٠ وانسحبت

القوات الفرنسية فى ١٨٦٧ ٠٠ واستعاد جواريز منصبه كرئيس للبلاد ٠٠ وتم تقديم ماكسيميليان للمحاكمة وإعدامه فى ١٨٦٧ ٠٠

فى عام ١٨٧١ أعلن جواريز ترشيح نفسه للرئاسة للمرة الرابعة ونافسه بورفيرو دياز ، وعندما فاز جواريز بالرئاسة قاد دياز تمردًا فاشلاً ٠٠ وفر للجبال تحت حماية الهنود المكسيكيين ٠٠ عندما توفى جواريز فى ١٨٧٢ خلفه فى منصب الرئيس ليردو الذى أعلن عفواً عاماً ٠٠ وأتاح العفو لدياز العودة ٠٠ بعد إعادة انتخاب ليردو رئيساً فى ١٨٧٦ ، تمرد دياز مرة أخرى وتعرضت قواته للهزيمة ٠٠ وعبرت الحدود هذه المرة إلى الولايات المتحدة حيث أعاد تنظيم وتسليح جيشه بمساعدة أمريكية ٠٠ عبرت قوات دياز الحدود إلى المكسيك وأبحر هو إلى هافانا ومنها إلى فيراكروز حيث قاد جيشاً ثانياً ٠٠ هزمت قوات دياز هذه المرة القوات الحكومية فى نوفمبر ١٨٦٧ ٠

دخل دياز العاصمة مكسيكو سيتي ، وانتخب رئيساً فى ١٨٧٧ ، واستمر يحكم البلاد بشكل قمعى حتى ١٩١٠ ، عندما قامت ثورة المكسيك ٠٠ وخلال حكمه سمح دياز للولايات المتحدة ولبعض الدول الأوروبية بالسيطرة على اقتصاد المكسيك ٠

ثورة المكسيك

يحيط الجدل بثورة المكسيك التى بدأت فى ١٩١٠ وتحولت على مدى عقدين لصراع دموى طويل ومرير ، واشترك فى المعارك العنيفة المكسيكيون من جميع الطبقات ٠ كان أحد أسباب قيام الثورة معارضة الطبقة الوسطى والفلاحين والهنود واتحادات العمال لحكم دياز الدكتاتورى ٠ أعلن دياز فى محاولة لتهينة الرأى العام فى ١٩٠٨ أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى للرئاسة ٠٠ ثم عاد فى قراره ، مما أثار رد فعل عنيف وغاضب بين الشعب ، الذى لم يعد يتحمل حكمه القمعى ٠٠ وتواطؤه مع كبار الملاك للاستيلاء على أراضي الفلاحين بالقوة ٠٠ والسماح للمستثمرين الأجانب باستغلال مصادر وثروات البلاد ، واحتكار أقلية صغيرة لثمار النمو الاقتصادى ٠٠ مع حرمان الطبقة الوسطى والفلاحين والعمال الذين كانوا يعيشون تحت ظروف

قاسية بسبب الأجور المتدنية. تجمعت المعارضة حول الزعيم الأكثر اعتدالا فرانسيسكو ماديرو. وهو محامى ليبرالى ، درس فى الولايات المتحدة. رشح ماديرو نفسه للرئاسة أمام دياز فى انتخابات ١٩١٠. فاستشاط دياز غضبا ووضعه فى السجن. وأعلن نفسه فائزا فى الانتخابات. بعد إطلاق سراح ماديرو انضم للثورة التى كانت قد انتشرت فى أنحاء البلاد وأحرزت تقدما. وفى النهاية تخلى دياز عن الحكم وفر إلى أوروبا.

انتخب ماديرو رئيسا للبلاد. إلا أنه لم ينجح فى احتواء الموقف المتفجر. واستمر تمرد ١٩١١ عقدين ، سفك خلالها دماء آلاف المكسيكيين.

أعاد ماديرو العمل بالدستور ، وكان مهتما بإنشاء نظام ديموقراطى وتحسين أحوال الشعب. إلا أنه ركز على النواحي السياسية أكثر من تركيزه على الاقتصاد والنواحي الاجتماعية. وبدلا من أن يتخلص من الصفوة التقليدية ، ومن جيش دياز. والبيروقراطية. منحهم مكانا فى النظام الدستورى الجديد. وبدلا من أن يستجيب لمطالب البطل الشعبى زاباتا ، وزعماء الفلاحين الآخرين ، بإعادة الأراضي المسلوقة. طلب منهم الانتظار حتى تقوم السلطات بتقييم مطالبهم. تكاتف أعداء الديموقراطية والمحافظون ضد ماديرو ، وقام الجنرال فيكتوريانو هيوويرتا بالإطاحة بماديرو الذى لقى مصرعه فى الانقلاب. وكان السفير الأمريكى فى المكسيك هنرى ويلسون قد ألح لهيوويرتا برغبة بلاده فى أن تتولى الحكم حكومة أكثر تعاطفا مع الاستثمارات الأجنبية. وكانت المكسيك بعد ثورة ١٩١٠ قد انتهجت سياسة ارتكزت على حماية إنتاجها الوطنى. وانعزلت سياسيا عن العالم الخارجى. ولم تتردد الولايات المتحدة كما هى عادتها دائما فى الاعتماد على أسوأ الدكتاتوريات مثل دياز وهيوويرتا.

بتولى هيوويرتا الرئاسة دخلت ثورة المكسيك مرحلتها الثانية والأكثر دموية من عام ١٩١٣ وحتى ١٩١٦. وكانت المرحلة الأولى من الثورة قد بدأت من ١٩١١ وحتى ١٩١٣ بانتخاب ماديرو.

عارضت قوات إيميليانو زاباتا الانفصالية فى الجنوب ، وكذلك قوات كارانزا فى

الشمال الشرقى وقوات بانثو فيلا فى الشمال ، وقوات أوبريجون فى الشمال الغربى أن يتولى هيوويرتا الحكم . . . وتحولت البلاد لساحة قتال . . . فكل من تجاهل هيوويرتا أحلامه ، بتطبيق الإصلاحات ، انضم للقتال ضده . كانت حربهم فى البداية ضد هيوويرتا وبعد التخلص منه . . . تقاطلوا . . . للانفراد بتشكيل الحكومة الجديدة . . . وغرقت المكسيك فى صراعات وحروب تعد من أكثر الصراعات والحروب عنفاً فى تاريخ أمريكا اللاتينية .

فى عام ١٩١٤ استقال هيوويرتا بعد أن بسطت الجيوش الأربع المتمردة سيطرتها على ثلاثة أرباع البلاد . واحتلت القوات الأمريكية فيراكروز . . . ودخل أوبريجون إلى العاصمة . . . وأعلن صديقه كارانزا رئيساً للمكسيك . . . اعترفت الولايات المتحدة والدول الغربية بكارانزا رئيساً . . . ونجح كارانزا فى بسط سيطرته على البلاد ، وفر زاپاتا بعد أن انتصرت عليه قوات أوبريجون فى ١٩١٥ .

انتهت الثورة بإقرار دستور ١٩١٧ ونظام سياسى جديد ، وسوى قادة الثورة خلافاتهم . . . وأعلن المنتصرون نهاية حكم الصفوة الأقلية للأغلبية المطحونة . . . وتعهدوا أن يحكم المكسيك زعماء يكرسون جهودهم لتحقيق العدالة الاجتماعية لكل أفراد الشعب . . . كما وعدوا الهنود المكسيكيين بإعادة الأراضى التى تم سلبها منهم عبر الأجيال ، وأن يحصل العمال على حد أدنى من الأجور . . . ويتم تحديد ساعات عملهم بثمان ساعات . . . وألا يسمحوا للأجانب بالسيطرة على اقتصاد البلاد . . . ونجح زعماء الثورة فى المكسيك فى الحد من سلطات ونفوذ الصفوة من ملاك الأراضى والكنيسة .

بحلول ١٩٢٦ كان كل زعماء الثورة قد لقوا مصرعهم بطريقة دموية . . . وقد غيرت الحرب الأهلية الكثير من مظاهر الحياة فى المكسيك .

ومنذ أواخر العشرينيات تجرى فى المكسيك الانتخابات بشكل منتظم وفى موعدها . . . ويتمتع الرئيس المنتخب بقوة سياسية كبيرة . . .

بعد عام ١٩٦٠ تدفق على البلاد كثير من الشركات الأجنبية . . . ورغم القيود على تملك الأجانب للشركات فى بعض القطاعات . . . كانت ٧٠ % من الاستثمارات

الأجنبية أمريكية ، وكانت الحكومة المكسيكية فى بداية الثورة قد طردت كثير من الشركات الأجنبية من البلاد .

مصاعب اقتصادية

أدى انخفاض أسعار البترول إلى هزة اقتصادية شديدة ، فلم ينجح دخل البترول فى حل المشاكل الأساسية التى تواجه المكسيك . . وظلت تبعية الاقتصاد المكسيكى للاقتصاد الأمريكى مستمرة رغم محاولات المكسيك تنويع تجارة بلادها . . وتخفيف القروض من الخارج . . ويبقى الاعتماد الكلى على الولايات المتحدة إحدى العقبات الأساسية أمام تحقيق أى تغيير راديكالى فى المكسيك .

فى النصف الأخير من السبعينيات وبداية الثمانينيات تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالمكسيك بشكل كبير . . وعمل الرئيس المكسيكى لويس إيشيفريا على تقليل اعتماد بلاده على الولايات المتحدة كما حرص على استقلال السياسة الخارجية المكسيكية عن الولايات المتحدة . . وعلى زيادة التعاون بين بلاده والدول النامية . .

أما الرئيس خوزيه لويز بورتيللو الذى خلف إيشيفريا فلم ينجح دائماً فى الحفاظ على استقلال السياسة الخارجية للمكسيك نتيجة المصاعب الاقتصادية التى تمر بها بلاده بسبب السياسة الاحتكارية للولايات المتحدة . . واستغلال المنظمات المالية العالمية ، التى تسيطر عليها الولايات المتحدة ، للدين الخارجى للمكسيك الذى ارتفع من ٣,٨ بليون دولار فى ١٩٧٠ إلى ٢٥ بليون دولار فى ١٩٧٧ .

سياسة مستقلة

وكانت الدوائر الرسمية الأمريكية تغضب وتثور بشدة كلما استقلت المكسيك سياستها الخارجية . . وتشن حملات معادية للمكسيك . . وتتهمها بالاتجاه للشيوعية وتطالب بفرض عقوبات اقتصادية عليها . . وقد حرص الرئيس المكسيكى بورتيللو على زيارة ست دول فى أمريكا اللاتينية هى : كوبا ونيكاراجوا وبنما وفنزويلا وكوستاريكا والبرازيل فى ١٩٨٠ ، لتشكيل جبهة ضد عودة سياسة الحرب الباردة فى المنطقة . . وعندما تولى الرئيس الأمريكى ريجان الحكم ، حاولت إدارته إقامة

علاقات وثيقة مع المكسيك .. وتقليص الخلافات والتناقضات مع الدول المهمة مثل المكسيك، والتي كانت حريصة بدورها على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة مع رفض أى تدخل أجنبي فى شئون دول المنطقة.. وقد ساندت المكسيك ثورة الساندينستا .. وأعلن بورتيللو أن بلاده قدمت وسوف تقدم مساعدات لنيكاراجوا .. وأن المكسيك تؤيد تسوية سلمية للصراعات فى المنطقة وحق دول المنطقة فى تقرير مصيرها .. إلا أن الوضع الاقتصادى السيئ للبلاد .. وانخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية .. وارتفاع نسبة الفوائد فى البنوك الأمريكية دمر اقتصاد المكسيك .. وبلغت ديونها مائة بليون دولار تلتها ديون للولايات المتحدة ..

وضعت الإدارة الأمريكية كل آمالها على الرئيس الجديد ميغيل دى لاميريد ، الذى تولى فى ١٩٨٢ ، فى إحداث التغيير المطلوب فى السياسة الخارجية .. وهو أول رئيس فى تاريخ المكسيك يدرس فى جامعات الولايات المتحدة ..

وقد خيب آمال الولايات المتحدة عندما أكد أن بلاده سوف تستمر فى سياسة الدفاع عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها .. والحفاظ على سيادتها الوطنية .. كما عارض « دى لاميريد » التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .. وأكد على استمرار بلاده فى سياسة الدفاع عن مصالح دول أمريكا اللاتينية .. أدت هذه التصريحات لتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة .. وعندما زار دى لاميريد واشنطن فى ١٩٨٤ ، لم يتم التوصل معه لاتفاقات اقتصادية .. ولم يتم مناقشة المشاكل السياسية بين البلدين .. وقبل مغادرته الولايات المتحدة حرص الرئيس المكسيكى على أن يعلن أن المشاكل العديدة الموجودة بين الدولتين أصبحت أكثر عمقاً وتعقيداً ..

وقد اختلفت وجهتا نظر البلدين حول أمريكا اللاتينية .. ودعا دى لاميريد إلى تنفيذ المبادئ والقوانين الدولية فى أمريكا اللاتينية .. وتسوية الصراعات سلمياً .. والتعاون الدولى من أجل التنمية .. وأدان المخططات العسكرية التى تهدد أمن دول المنطقة وتعرقل تنميتها .. معارضاً بذلك كل أفكار وسياسات حكومة ريجان ، التى كانت لا تتوانى فى اللجوء للقوة لحل المشاكل فى أمريكا اللاتينية والكاريبى ،

وعملت دأناً على إثارة حركات التمرد فى مواجهة حركات التحرر الثورية . .
وتدخلت مباشرة فى الشؤون الداخلية لدول مستقلة، مستخدمة أحياناً القوة العسكرية أو
عمليات سرية مثلما حدث فى نيكارا جوا وشيلي .

فشلت كل المحاولات الأمريكية لإبتراز المكسيك والضغط عليها لتغيير سياستها
الخارجية المستقلة . وفى منتصف ١٩٨٤ ثار الرأى العام المكسيكى عندما تدخل
السفير الأمريكى فى الشؤون الداخلية للمكسيك ، وطالب الرأى العام بطرده من البلاد
. . وفيما بعد عرف أن محاولة السفير كانت بناء على توجيهات سرية مباشرة من
الرئيس ريجان ، للتأثير فى السياسة الخارجية المستقلة للمكسيك . . وساءت
العلاقات مرة أخرى بين البلدين عندما لقى صحفى مكسيكى تقدمى مصرعه بعد نشر
مقال فضح فيه دور المخابرات الأمريكية وجماعات الضغط داخل حكومة المكسيك ،
والتي تمولها الـ «سى . آى . آيه» .

وفى منتصف ١٩٨٥ عملت السلطات الأمريكية على عرقلة التجارة عبر الحدود
بين البلدين ، وعرقلة السياحة ، والتفتيش المهيمن للمواطنين ، لخلق مزيد من
الصعوبات الاقتصادية أمام المكسيك حتى ترضخ لمطالبها وتحد من استقلال سياستها
الخارجية عن الولايات المتحدة . . وتبلورت سياسة الهيمنة الأمريكية فى اتفاقية نافتا
للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا ، والتي بدأ سريانها فى أول يناير
١٩٩٤ والتي أزالت كل عوائق التبادل التجارى وعوائق الاستثمار بين هذه الدول . .
وزاد العجز التجارى مع الولايات المتحدة بمعدل كبير . . وأدت تبعية الاقتصاد
المكسيكى لرؤوس الأموال الأجنبية إلى فقدان السيادة الوطنية ، وقد أدى تحريم دعم
الدولة للإنتاج الزراعى لأن يفقد المنتجون فى المكسيك القدرة على المنافسة الزراعية
أمام مزارعى الولايات المتحدة وكندا ، فالمنافسة بين المكسيك وكندا والولايات
المتحدة غير متكافئة ، وتنتهى بتدمير الأضعف .

لم تتوصل المكسيك والولايات المتحدة لعلاقات مرضية بعد قرنين من الزمن . .
ففضية التسال عبر الحدود (٣ آلاف كيلو متر حدود مشتركة بين البلدين) تبقى
مشكلة دون حل .

ورغم الجدل الدائر حول المهاجرين غير الشرعيين الذين يتسللون لأراضى الولايات المتحدة ويحلمون بالجنسية الأمريكية ، إلا أن ثقافة أمريكا اللاتينية أقوى من أن يتم دمجها فى الثقافة الأمريكية . . كما أنه لا ينبغي أن تنسى الولايات المتحدة أن المتسلل المكسيكى عندما يذهب إلى تكساس أو الأريزونا أو كاليفورنيا ، فهو يتحرك فى أراضى كانت جزءاً من المكسيك قبل أن تضمها الولايات المتحدة .

* * *

المراجع

- * Modern World History. - Peter Moss
- * Latin America in the International Political System. - G. Pope Atkins
- * The Politics of Latin American development. - Gary W. Wynia
- * U.S. Policy in Latin America : Postwar to Present - A. Glinkin B. Martynov P Yakovlev
- * A Concise History of Mexico - Brian Hamnett
- * Marxism Socialism and Democracy in Latin America. - Richard, L. Harris
- * Understanding Central America. - John A. Booth and Thomas Walker
- * American Government. - Dr. Grier Stephenson J. - Robert J. Bresler Joseph J. Karlesky - Robert J. Friedrich.
- * Dictionary of Wars. - Georges Kohn

الإنترنت : نقلاً عن : ١ - قاموس الحروب

John S.D. Eisenhower

- * So Far from God : The U.S war with Mexico (1846 – 1848)
Richard Bruce. Winders
- * Mr. Polk's Army - Donalds., Frazier

- * The U.S. and Mexico at War : Nineteenth Century Expansionism, and Conflict.
- * U.S. Historical Flag Courtesy of : Fotw Flags of the World Website at [http :](http://www.historyguy.com/mexican-american-war.html)
- * Tyler, Polk and war with Mexico
[http / www.](http://www.historyguy.com/mexican-american-war.html)
[http : // www.](http://www.historyguy.com/mexican-american-war.html)
 History guy. Com/ Mexican American war. Html
[Http: //www. Net/Aztec /war/](http://www.net/aztec/war/mexican-american-war.html)
 Mexican American war. html

ناعوم تشومسكى	* ٥٠١ سنة الغزو مستمر -
روچيه جارودى	* امريكا طليعة الاتحطاط -
ناعوم تشومسكى	* ضبط الرعا ع -
ريتشارد نيكسون	* ١٩٩٩ نصر بلا حرب -

الفهرس

الموضوع	الصفحة
• مقدمة : (إمبراطورية فى أزمة) - رضا هلال	٥
• الفصل الأول: الولايات المتحدة والحرب والهيمنة الأمريكية	
١- الحروب الأمريكية - د. محمد قدرى سعيد	١٥
* الطريق إلى المأساة الأمريكية : نظرة عسكرية	١٥
* الحروب الأمريكية فى القرن العشرين	٢٠
٢- المسلمون الأمريكيون - د. ماهر حتوت	٤٥
محاولة الرؤية خلال ظلمات الأزمة	
٣- الولايات المتحدة وأعمال العدوان - ناعوم تشومسكى	٥٥
٤- الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكى فى	٧٩
الخليج والشرق الأوسط - اللواء أ.ح. طه المجدوب	
٥- مفاوضات العم سام - د. حسن محمد وجيه	١٠٧
• الفصل الثانى: الولايات المتحدة . . . التاريخ والسياسة	
١- لقطات من تاريخ العم سام - عادل المعلم	١٢٧
٢- الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية - روجيه جارودى	١٦٥
• الفصل الثالث: الدين والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية	
١- الدين والسياسة فى أمريكا	١٨٩
(المسيح الأمريكى وصهيون) - رضا هلال	
٢- إسلام صنع فى أمريكا - د. مراد هوفمان	٢١١

• الفصل الرابع: الاقتصاد الأمريكي

- ١- البترول وأمريكا - سليمان قناوى ٢٢٥
 ٢- ملف المعونة الأمريكية - د. دينا جلال ٢٥٥
 ٣- الاقتصاد الأمريكى الجميل والقبيح - سجينى دولارمانى ٢٨٧

• الفصل الخامس: العلاقات الأمريكية من روسيا إلى المكسيك

- ١- اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة ٣١٩
 د. رضا شحاته
 ٢- الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات من نوع خاص جداً ٣٦٥
 كريمة كيرلس
 ٣- العلاقات الأمريكية الإيرانية - محمد صادق الحسينى ٤٠٥
 ٤- فيتنام ٠٠٠ مغامرة فاشلة - سهير جبر ٤١٩
 ٥- المكسيك ٠٠٠ تاريخ دموى - سهير جبر ٤٢٩

رقم الايداع ٢٠٠١/١٥٩٠٦
الترقيم الدولي I.S.B.N. 977-09-0751-0

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تليفاكس : ٣١٢٣١٢ - ٣١٢٣١٤

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانئ الأندلسي ت : ٤٠٣٨١٣٧ - تليفاكس : ٤٠١٧٠٥٣



هذا الكتاب

برغم أن أمريكا إمبراطورية لا تغرب الشمس عن بوارجها وطائراتها وقواتها التي تغطي العالم ، إلا أن الطائرات الانتحارية ضربت عاصمتها السياسية (واشنطن) وعاصمتها للمال والاتصالات (نيويورك) في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك هو التناقض الذي يضرب الإمبراطورية الأمريكية من الداخل .

إن كتاب الإمبراطورية الأمريكية ، ينطلق من حقيقة أن معرفتنا بأمريكا هي قوة لنا في التعامل معها ، باعتبارها القوة العظمى في نظام عالمي أحادي القطبية ، ولما لها من دور مهيم في « لعبة الأمم » خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط .

وقد توخى الكتاب « تشريح أمريكا » متجنبًا ما ساد الكتابات العربية عن أمريكا من « انبهار » طاغ أو « عدا » ظاهر .

فالمشاركون في الكتاب ، ينطلقون من خلفيات أيديولوجية شتى ، ومن مذاهب متباينة ، ومن طرق بحثية مختلفة .

ويتناول الجزء الثاني من كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » - الثورة الأمريكية وتأسيس أمريكا ، والأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية ، والإسلام في أمريكا ، والمسيحية الصهيونية الأمريكية ، والعلاقات الأمريكية - العربية ، والبترول في السياسة الأمريكية ، والهيمنة الأمريكية ، والحروب الأمريكية والعلاقات الأمريكية - الإيرانية ، والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي السابق ، والانحياز الأمريكي لإسرائيل ، وعن تأثير السياسة الأمريكية في فيتنام والمكسيك ، وقد أضيف لتلك الموضوعات موضوعًا كتبه الدكتور ماهر حنحو محاولا الرؤية من خلال ظلمات الأزمة ، وتمت كتابته بعد الأحداث بأسبوعين تقريبًا من قلب الأزمة في لوس أنجلوس . وبذلك ، يخطو كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » خطوة كبيرة هامة في مهمة « تشريح

أمريكا » من منظور الجغرافيا .